وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنافس الجيو استراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا- باسيفيك

- فترة ما بعد الحرب الباردة -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب الباحث:
نجيم حذفاني

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د. عبد الله راقدي

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. دلال بحـــــري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئـيســـــا
أ.د. عبد الله راقدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ.د. جمال منصـــر	أستاذ التعليم العالي	جـامعة قالمة	عضوا مناقشا
أ.د. السعيد مـــلاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	عضوا مناقشا
د. نبيل بـوبيبـــــة	أستاذ محاضر 'أ'	جامعة جيجل	عضوا مناقشا
د. مسـعود شويـــة	أستاذ محاضر 'أ'	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:
2022-2021

إهداء

إلى كل حر متعلم وعالم متحرر

إلى الوالدين وجدتي 'منوبية' تقديرا وعرفانا واحتراما

أمدهم الله بالصحة والعافية

إلى روح جدي 'مركيش' وأعمامي 'عيسى' و'عبد العالي'

رحمة الله عليهم

إلى جموع الأهل والأصدقاء

أهدى إليكم ثمرة جهدي البحثي

شكر وتقدير

خالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور راقدي عبد الله

الذي أولى هذا البحث رعاية خاصة وتابعه باهتمام كبير من خلال نصائحه وتوجيهاته العلمية والمنهجية

أتقدم بخالص الشكر والإمتنان للأستاذ المشرف المساعد بجامعة ساكاريا في تركيا الدكتور مصطفى كمال شان

على المساعدة والتسهيلات والتوجيهات التي تلقيتها من جانبه

كما أتوجه بالعرفان والتقدير لكافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة 1

ولكل من قدم لي يد العون والمساعدة في انجاز واتمام هذا البحث

مقدمة

تظهر التحولات الدولية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة تغيرا في هيكل النظام الدولي؛ فمع تفكك الإتحاد السوفياتي انهار النظام ثنائي القطبية الذي تشكل في مرحلة الحرب الباردة وظهرت ملامح تشكل نظام دولي جديد، من أبرز ملامحه ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، تسعى لحماية النظام السياسي والإقتصادي العالمي القائم وتكريس الأحادية القطبية، وبالمقابل تم تسجيل صعود قوى دولية جديدة، أبرزها الصين التي تشهد تعزيزا لقوتها الشاملة، وتسعى لإقامة التعددية القطبية العالمية؛ وأضحى النظام العالمي الليبرالي الذي ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحت القيادة الأمريكية يمر بتحول جذري في السنوات الأخيرة، إذ تطرح الصين تحديات أساسية على النسيج المعياري للنظام العالمي الليبرالي؛ ويتفق المهتمون بالسياسة الدولية الآسيوية على التوجه الإستراتيجي للصين سوف يكون متغيرا أساسيا يقرر الإستقرار والأمن الإقليمي في جنوب شرقي آسيا*[1] في القرن الحادي والعشرين، بل إن الوضع الإستراتيجي للصين سوف يؤثر أيضا على السياسة العالمية.

إذا كانت العلاقات الصينية-الأمريكية خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين شهدت المواقف المعادية والمجابهة، وخلال السبعينيات والثمانينيات عرفت التنسيق والتعاون العالميين والإستراتيجيين، قائمة على أساس الوضع والتشكيل الاستراتيجي للمجابهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ومع ذلك، كان الأساس الأهم للعلاقات الصينية–الأمريكية ليس المواجهة الأمريكية السوفياتية والصراع للهيمنة على العالم فحسب، بل كان الأكثر أهمية أن القوة العسكرية والسياسية الخارجية للإتحاد السوفياتي كان يشكلان التهديد الرئيسي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ ترى الولايات المتحدة الأمريكية والصين أن الاتحاد السوفياتي يمثل التهديد الرئيسي لأمنهما، واعتبرت الدولتان مجابهة ذلك التهديد الأساس الاستراتيجي لعلاقتهما آنذاك، وبالمقارنة مع التهديد السوفياتي، أصبحت الخلافات الناجمة آنذاك عن التناقضات في المجالات الإيديولوجية، وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومشكلة تايوان، والتجارة تحتل مرتبة ثانوية.

مع ذلك فإن تلك العلاقات في عالم ما بعد الحرب الباردة مثلها مثل العلاقات الدولية تجتاز مرحلة الإنتقال، إذ تتميز بالتنافس وعدم الاستقرار؛ فالولايات المتحدة صاحبة التطور الإقتصادي طويل الأجل والتي تعتبر الدولة العظمى الوحيدة في العالم لم تتراجع مكانتها كقوة مهيمنة، في حين أن الصين تشهد بصفتها أكبر دولة نامية وصاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، تعزيزا لقوتها الشاملة، وتوطيدا لمكانتها الدولية بشكل أكبر، فنهاية الحرب

*** جنوب شرقي آسيا، آسيا-باسيفيك، آسيا المحيط الهادئ، مترادفات في هذه الدراسة.**

الباردة جعلت هدف وأساس العلاقة المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يتحولان إلى الطرف الآخر في إطار العلاقة الثنائية بدلا من توجيهها نحو طرف ثالث، كما تحول اهتمام الدولتين من مراقبة التشكيل والوضع الإستراتيجيين الدوليين إلى الإهتمام بالمسائل الثنائية، وتغير العلاقات الصينية-الأمريكية من الحرص على العلاقات الثلاثية ذات الصلة بشؤون الوضع الإستراتيجي الدولي إلى التركيز على العلاقات الثنائية؛ وتحولت العلاقات الثنائية من إقامتها في ضوء أوضاع دولة ثالثة إلى تأسيسها على أساس أحوال الطرف الآخر، فلم تعد الدولتان تتخذان المواجهة المشتركة للتهديد السوفياتي للمصالح المشتركة أساسا للعلاقات بينهما؛ وبذلك، تلاشى الاجماع حول الوضع الاستراتيجي الدولي ومجابهة التهديد المشترك للمصالح المشتركة، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية والصين يفقدان الأساس القائم فعلا لمواصلة التعاون الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وأدت نهاية الحرب الباردة، وبالتالي عدم احتمال المواجهة بين الشرق والغرب، إلى فقدان عامل القوة العسكرية لثقله بعدما كان المعيار الرئيسي لديناميات وتوازنات التفاعلات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وهو ما قاد إلى ما يسمى بتدني منفعة القوة العسكرية، مقابل تصاعد أهمية عامل القوة الإقتصادية مع ازدياد التنافس السياسي والإقتصادي من جهة، واتساع نطاق التعاون من جهة أخرى، وعلى هذا النحو، أصبحت إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية من أهم سمات الواقع الدولي الحالي، إلى جانب تنامي أهمية الدبلوماسية الإقتصادية التي أضحت من أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية، وأصبح تعظيم القوة الإقتصادية هدفا تسعى إليه الدول، وأساسا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، ومعيارا أساسيا من معايير قياس القوة، وفي الوقت نفسه أداة من الأدوات التي تملكها القوى الكبرى في ممارسة اللعبة الدولية.

في سياق هذه التحولات في المشهد الإستراتيجي الدولي وتزايد أهمية متغير القوة الاقتصادية مع بداية القرن الـ 21، وعلى ضوء نظرية انتقال القوة تنبأ الكثيرون بثقة بأن هذه الفترة ستصبح "القرن الآسيوي"؛ فمن المتوقع أن يستمر توزيع القوة الإقتصادية العالمية هذا في ميله نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العقود القادمة، مما يحول التكهنات بالتحول الجيواستراتيجي لمركز الثقل العالمي السياسي والإقتصادي من المنطقة الأورو-أطلسية إلى منطقة آسيا-الباسيفيك إلى حقيقة واقعة؛ خاصة وأنّها تحتضن أبرز القوى الصاعدة حالياً، أي الصين والهند وكوريا الجنوبية، اليابان؛ يضاف إلى ذلك تعدد الممرات البحرية الإستراتيجية أمنياً وتجارياً، وثروات بحر الصين الجنوبي؛ كما أن سياسات الصين وردود الفعل إزائها تزيدان المعضلة الأمنية في المنطقة، فإستثمار الصين في قدرات اظهار

القوة وإعادة تأكيدها على سيادتها على المياه واليابسة من جزر "دايو" إلى جزر "سبراتلي"، تثير الشك والخوف لدى اليابان وتايوان ودول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فالنظر إلى توكيدية الصين القائمة حاليا يجعل الآخرين يتحصنون ضد إمكانية تهديد صيني مستقبلي محتمل.

لذلك تلعب الجغرافيا دورا رئيسيا في تشكيل التنافس بين القوى العظمى في عالم ما بعد الحرب الباردة من النواحي الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية؛ بالنسبة لمنطقة آسيا-المحيط الهادئ، من حيث البنية، فإنها تتميز بتحولات كبيرة في توازن القوة، وتوزيعات منحرفة للقوة الاقتصادية والسياسية والقيمية بين الدول، وعدم التجانس الثقافي والسياسي، والمؤسسات الأمنية الضعيفة، والنزاعات الإقليمية المنتشرة التي تجمع بين قضايا الحدود والموارد الطبيعية والنزاعات القومية ما بعد الإستعمارية، ومن منظور "واقعي معياري"، فإن التغييرات غير المتوقعة في توزيع القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تزيد حالة سوء الظن وعدم اليقين؛ في هذا السياق، دخلت العلاقات الصينية-الأمريكية التي تمتد عبر آسيا-المحيط الهادئ مفترقا جيواستراتيجيا مع بداية القون الـ 21؛ وتضمن الجغرافيا أن تظل منطقة آسيا-الباسيفيك ثنائية القطبية بين الصين والولايات المتحدة، لأن الصين قوة إقليمية راسخة والولايات المتحدة قوة عظمى عالمية مهيمنة، لكنها مجرد قوة إقليمية في شرق آسيا، فالصين تهيمن على شرق آسيا القارية والولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على شرق آسيا البحرية.

انطلاقا من ذلك تعددت القراءات والتحليلات لمحتوى وطبيعة التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك لفترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء تزايد الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية لهذه المنطقة في تشكيل بنية النظام الدولي في ظل الصعود البارز للصين وتعاظم قوتها الإقتصادية، وبالتالي توسع مطامحها الإستراتيجية، وإصرار الولايات المتحدة للحفاظ على مكانتها كأعظم قوة عالمية في القرن الـ 21، خاصة مع وجود نموذجين رأسماليين مختلفين، لكل منهما قيمته وفلسفته ففي مواجهة النموذج الرأسمالي الأمريكي القائم على الفردية يقف نموذج آخر يستند إلى فكرة التوافق الإجتماعي ومفهوم الجماعة الذي تعتمده الصين، وهو نموذج اقتصاد السوق الإشتراكي.

1- أهمية الموضوع:

من خلال تقديم موضوع الدراسة يتضح أنه ينطوي على أهمية علمية وأكاديمية، فالتشابك في سياق التنافس بين الولايات المتحدة والصين جيواستراتيجيا، أصبح نموذجًا إرشاديًا في العلاقات الدولية، وخاصة في منطقة آسيا-الباسيفيك؛ إذ إنها تشكل الديناميكيات الإستراتيجية السياسية والعسكرية والإقتصادية؛ ويمكن ايجاز الأهمية في:

- ✓ أخذ صورة عامة من الناحيتين النظرية والعملية حول طبيعة التنافس الجيواستراتيجي ومضامينه بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، فلقد صار لمفردات وعناصر قوة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما ينطوي عليه سلوك الأولى من سعي للحفاظ على عصر سيادتها وهيمنتها على بنية النظام الدولي، والتأسيس له، وما انطوى عليه سلوك الأخيرة من سعي للوصول إلى مرتبة الصين الكبرى والدفع نحو التعددية القطبية انطلاقا من هيمنتها الإقليمية، تأثير لا يمكن إنكاره في إعادة تشكيل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.
- ✓ الوقوف على الرؤى المختلفة التي تهيمن على إدراك الطرفين، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومن حيث درجة التقاؤها أو ابتعادها عن مصالح كل طرف في مجالات تفاعلها المختلفة الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية في أهم منطقة جغرافية تتسم بالديناميكية الديمغرافية والإقتصادية والسياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي منطقة آسيا–الباسيفيك، وكيفية انعكاسها على احتمالات الهيكل السياسي الذي قد تستقر عليه علاقاتهم في المنطقة وعلى هيكل النظام الدولي بشكل عام.
- ✓ معرفة السلوك الذي تنتهجه كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في إدارة علاقات التنافس الجيواستراتيجي بينهما في منطقة آسيا–الباسيفيك، انطلاقا من الخلفيات الجيوسياسية وانتقال محور ومركز ثقل السياسة والإقتصاد الدوليين، بحيث يتحدد لنا على ضوء ذلك نمط التفاعل الإقليمي بين مختلف القوى والدول في المنطقة، ومواقفها من التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والذي يترجم في شكل تحالفات أمنية وترتيبات مؤسساتية متضادة.

2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح لعبة المصالح الجيواستراتيجية ذات الأهداف والمضامين الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية والقيمية الواسعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة آسيا–الباسيفيك، إذ

إن تركيز إسقاط تحول القوة والهيمنة إلى آسيا والمحيط الهادئ وكذلك على العلاقات المتناقضة بين القوى الكبرى في المنطقة؛ إضافة للصين والولايات المتحدة الأمريكية، الهند واليابان وروسيا وتجمع الآسيان وغيرها، وظاهرة الإقليمية التي تشهدها المنطقة، قد تحدى فكرة القطبية الأحادية في العالم التي تتزعمها الولايات المتحدة، ويسري في اتجاه مصلحة الصين نحو التعددية القطبية العالمية. كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة اثراء تخصص الدراسات التي تهتم بمنطقة آسيا–الباسيفيك كحقل فرعي في دراسات العلاقات الدولية.

3- إشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق، تطرح الأهمية المتزايدة لمنطقة آسيا–الباسيفيك في ميزان القوى الدولي من النواحي الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية تحديا جيواستراتيجيا لأبرز قوتين عظميين منذ نهاية الحرب الباردة، الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عظمى مهيمنة تسعى للحفاظ على هيكل النظام الدولي سياسيا واقتصاديا، والصين بوصفها قوة عالمية صاعدة تسعى للإستفادة من المزايا التي يقدمها النظام الدولي القائم من أجل التأسيس لعالم متعدد الأقطاب بما يضمن تأمين مكانتها وتعزيز مصالحها، ما قد يترتب عليه تحول وانتقال القوة بينهما لصالح الصين، خاصة في ظل مؤشرات تراجع القوة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية. ولمناقشة ذلك قمنا بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى شكلت الأهمية الجيوسياسية والجيو اقتصادية والأمنية لمنطقة آسيا-الباسيفيك محورا للتنافس الجيواستراتيجي بين الصين كقوة صاعدة والولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ فيما تكمن الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية لمنطقة آسيا باسيفيك في ميزان القوى الدولي؟
- ✓ ما هي خلفيات ومضامين التنافس الجيواستراتيجي الصيني الأمريكي في منطقة آسيا–الباسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة؟
- ✓ على ضوء المقاربتين الجيواستراتيجيتين لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك كيف تؤثر المنافسة بينهما على بنية النظامين الإقليمي والدولي، وعلى أهداف كل منهما؟
- ✓ ماهي أهداف كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على ضوء مقاربتيهما في منطقة آسيا-باسيفيك؟

4- فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- تدفع الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية المتعاظمة لمنطقة آسيا–باسيفيك في ميزان القوى الدولي (انتقال القوة) نحو المنافسة الجيواستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الهيمنة الإقليمية في المنطقة، لأن مخرجات الهيمنة على المنطقة ستحدد شكل النظام الدولي وبنيته.
- تزايد مكانة الصين في ميزان القوى الدولي كقوة صاعدة في بيئتها الإقليمية (جنوب شرقي آسيا) تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة في عالم ما بعد الحرب الباردة أدى إلى زيادة التنافس الجيواستراتيجي بينهما، تجسد ذلك من خلال استراتيجية الإحتواء الأمريكية.
- إدراك الصين لمضامين الجيواستراتيجية لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك الساعية إلى احتواء الصين أسهم في بناء جيواستراتيجية صينية للتحوط ضد الهيمنة الأمريكية، والسعي نحو بناء عالم متعدد الأقطاب سياسيا واقتصاديا.

5- أسباب اختيار الموضوع:

من الناحية الموضوعية ونظرا لمقتضيات تخصص الدراسة وهو العلاقات الدولية، يتميز هذا الموضوع بقيمته المعرفية والعملية لإندراجه ضمن الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية التي يشهدها النظام الدولي، وتزايد أهمية النظم الإقليمية الفرعية والعلاقات بين القوى الكبرى مع مطلع القرن الواحد والعشرين، ففي الوقت الذي تعبر دراسة هذه العلاقات عن جانب من جوانب الإهتمام الأكاديمي بدراسة واقع العلاقات الدولية والنظم الإقليمية ومستقبلها بصورة عامة، تعطى الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كدولتين فاعلتين في النظام الدولي ومتنافستين في منطقة آسيا-الباسيفيك، وزنا مضافا لهذا الإهتمام.

أما الدوافع الذاتية، فيشكل الإهتمام الشخصي للعلاقات بين القوى الكبرى المرشحة للعب دور عالمي مميز في القرن الواحد والعشرين الدافع الرئيسي لإختيار هذا الموضوع، فالحيوية في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والغموض الذي يميز هذه العلاقات، والديناميكية التي تميز منطقة آسي– الباسيفيك جيوسياسيا وجيواقتصاديا وأمنيا دفعني لمحاولة دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقات التنافسية من أجل وضعها في إطار معين يمكن القارئ من فهم حقيقة العلاقة بين القوتين، وهذا ما يشكل أرضية مناسبة لتحقيق التطلعات العلمية المستقبلية

والمرتبطة بكشف مسارات واتجاهات تحول بنية النظام الدولي بين دولة صاعدة تسعى لتغيير الوضع الإستراتيجي الدولي القائم بعد الحرب الباردة، ودولة عظمى وحيدة ومهيمنة تعمل على تكريس الوضع القائم لضمان مصالحها وتأمين السيطرة والتفوق.

6- منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع والجوانب التي يشتمل عليها، ومشكلته البحثية التي يسعى استنادا للإجابة على تساؤلاتها وتحقيق الأهداف المتوخاة، فإن الموضوعية العلمية تقتضي منا الأخذ بالتكامل المنهجي:

أولا: المنهج التاريخي: تحليل خلفيات التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة لا سيما خلال فترة الحرب الباردة تستلزم توظيف المنهج التاريخي لوضع محتوى ومضامين هذا التنافس في سياقه التاريخي، وتحليل الأحداث والمتغيرات الدولية التي أدت إلى إعادة تعريف العلاقات بين الصين والولايات المتحدة على ضوء افرازات عالم ما بعد الحرب الباردة والتحولات التي شهدها النظام الدولي، واحتمالات تحول وانتقال القوة. فعلاقة التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك يحتاج إلى ديناميكية المنهج التاريخي في إعادة انتاج هذه العلاقة بشروط جديدة وفي سياق زمني جديد بعيدا عن التحليل الستاتيكي للتاريخ.

ثانيا: المنهج المقارن: دراسة مضامين التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يتطلب توظيف المقارنة بين السلوك الجيواستراتيجي للقوتين، لتحديد السياقات الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية للتنافس بينهما في منطقة آسيا-الباسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك المقارنة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في عدد من مؤشرات قياس القوة لقياس احتمالية انتقال القوة من قوة عظمى مهيمنة إلى قوة عظمى صاعدة، ومن ثم بنية وشكل النظام الدولي، هذا القياس المقارن يعتمد أساسا على متغير مؤشرات القوة الإقتصادية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى طبيعة التحالفات الثنائية والترتيبات المؤسساتية في النظام الإقليمي لجنوب شرقي آسيا التي تنتهجها الدولتين في اطار التنافس الجيواستراتيجي بينهما.

ثالثا: منهج تحليل النظم: إن استخدام منهج تحليل النظم يلائم هذا النوع من الدراسة، نظرا لأن هذا المنهج يساهم بتقديم إطار فكري مناسب؛ ناهيك عن أن هذا النوع من الدراسة يستخدم العديد من المفاهيم التي تخدم موضوع الدراسة، يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة لسببين، الأول مرتبط بتحليل النظام الدولي الذي نجم عنه هذا التنافس

الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، فإشكالية هيكل النظام الدولي أفرزت تنافسا بين القوى الكبرى بشكل عام حول إعادة تشكيل هذا النظام وفقا لتصوراتها وبما يتماشى ومصالحها القومية؛ والسبب الثاني، لتحليل ديناميات النظام الإقليمي لمنطقة آسيا–الباسيفيك من النواحي الجغرافية، والجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية، وكيف تسعى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية الإستفادة من هذا النظام الإقليمي بما يتماشى واستراتيجيتيهما، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تحاول توظيف النظام الإقليمي لجنوب شرقي آسيا لتحجيم الصين واحتوائها لضمان استمرارية النظام الدولي في اتجاه الأحادية القطبية؛ بالمقابل تسعى الصين لتوظيف النظام الإقليمي لتعظيم مكانتها كقوة عظمى وتوجيه النظام الدولي نحو التعددية القطبية، على أساس أن مخرجات النظام الإقليمي لآسيا-الباسيفيك وبحكم ثقله السياسي والإقتصادي سيتحدد شكل النظام الدولي في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين.

رابعا: تحليل المضمون: تستلزم دراسة مضامين جيواستراتيجية الصين وجيواستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة توظيف منهج تقنية تحليل المضمون، لتحليل محتوى السياسات والخطابات والبيانات المقدمة من قبل الأكاديميين والسياسيين وصناع القرار في كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ليتحدد اتجاهات التفاعل الجيواستراتيجي في النظام الإقليمي في جنوب شرقي آسيا، وانعكاساته على النظام الدولي، والذي هو أساس التنافس بين القوى الكبرى بشكل عام، وبين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. ويمكن تحديد هذه البيئة الجيوسياسية المتطورة من خلال تطبيق "نظرية انتقال القوة"، التي تشرح الجانب الدوري للمنافسة في السياسة الدولية فيما يتعلق بالسلطة، من خلال التحليل النوعي للبحث.

7- أدبيات الدراسة:

- ✓ **كتاب:** " الصين والولايات المتحدة... خصمان أم شريكان؟"، لمؤلفيه "ليوشيه تشنج" و"لي دونغ "، والذي قام بترجمته إلى اللغة العربية "عبد العزيز حمدي "تحت اشراف المجلس الأعلى للثقافة في مصر، هذا الكتاب يعتبر مهما لكونه يتناول العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية برصد أهم المراحل التاريخية في العلاقات بين الدولتين بكثير من التحليل ووضعها في سياق تاريخي أي منذ قيام الصين في أكتوبر عام 1949 ،وكيف تطورت هذه العلاقات خلال فترة الحرب الباردة كنتيجة لوجود منافي استراتيجي لكل منهما هو الإتحاد السوفياتي، ثم ينتقل لتحليل العلاقات بين البلدين خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، ويرصد لنا خلال هذه

المرحلة تطور علاقات التنافس والتعاون، وفي نفس الوقت والعقبات التي تعترض هذه العلاقات أبرزها الصعود الكبير للصين وإدراك الولايات المتحدة لأثر هذا الصعود على مكانتها كقوة عظمى، ومن ثم التناقض الإستراتيجي بينهما.

- ✓ **كتاب:** "النجم الصاعد، الصين"، لمؤلفه "بايتس غيل"، وترجمة "دلال أبو حيدر"، عن دار الكتاب العربي في بيروت، يستعرض الكتاب تغيرت الديبلوماسية الأمنية الدولية والإقليمية للصين، بحيث باتت مقارباتها للشؤون الأمنية الإقليمية والدولية تتميز بالديناميكية والعملية، من خلال مزيج من السياسات الأمنية البراغماتية والقوة الاقتصادية المتنامية والديبلوماسية النشطة. بشكل مكنها من إقامة علاقات متنامية وبناءة في بيئتها الإقليمية وحول العالم، ويؤكد المؤلف أن هذا التحول في الدبلوماسية الصينية حدث في فترة من الانشغال الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (العراق وأفغانستان) بشكل فتح فضاءا استراتيجيا واسعا أمام الصين لتوسيع نفوذها على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال مفهوم أمني جديد يرتكز على الصعود السلمي، وقد أثار مصطلح "الصعود السلمي" ومدى ملاءمته جدلا بين الباحثين والاستراتيجيين الصينيين، يرى بعضهم أن استخدام تعبير "سلمي" سيحد من الخيارات في مواجهة تايوان، فيما لا تزال الصين تحتفظ بإمكانية اللجوء إلى القوة لحل مسألة مطالبتها بحق السيادة على تايوان، في حين يرى أخرون أنه من غير الواضح ما إذا كانت الصين ستستمر في الصعود على المدى الطويل.
- ✓ **كتاب:** "صعود الصين"، الطبعة الأولى، لـ "مايكل إي براون" وآخرون، وترجمة "مصطفى قاسم"، عن المركز القومي للترجمة في القاهرة، جادل الباحثون في هذا الكتاب، بأن الجغرافيا ستلعب دورا رئيسيا في تشكيل التنافس بين القوى العظمى في منطقة آسيا–المحيط الهادئ، وأن هذا التنافس سيظل سلميا، وأن منطقة شرق آسيا منطقة ثنائية القطبية لأن الصين قوة إقليمية راسخة والولايات المتحدة قوى عظمى عالمية لكنها مجرد قوة إقليمية في شرق آسيا. كما يجادل أن المعضلة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يحتمل أن تظل متوازنة وغير حادة. فتفوق الولايات المتحدة الأمريكية البحري وتفوق الصين على البر يعطي كل قوة منهما ميزة دفاعية. كما قدم الكتاب شقا مفاهيميا لنظرية زعزعة الهيمنة، ونظرية توازن القوى لتحليل وتفسير التنافس الجيوسياسي الصيني الأمريكي في منطقة آسيا–الباسيفيك في إطار الإحساس المتناقض بالأمن بينهما.
- ✓ **كتاب:** "ASEAN: China's Rise and Geopolitical Stability in Asia"، لمؤلفيه Fenna Egberink with Frans-Paul van der Putten، المصدر: Netherlands Institute of International Relations، الطبعة الثانية،

يناقش الكتاب تغير الديناميكيات الإقليمية في جنوب شرقي آسيا، وإعادة تفسير ميزان القوى الآسيوي ودور الصين (الناشئ) فيه، مع التركيز على العلاقة الجيوسياسية الأكثر جوهرية في آسيا وهي العلاقة بين الولايات المتحدة، أقوى لاعب عسكري في المنطقة، والصين، المنافس الرئيسي المحتمل لقيادة الولايات المتحدة في المنطقة؛ إذ يعتبر المؤلفان أن التغييرات في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ذات صلة بالاستقرار محليًا في أي جزء من آسيا، وعبر المنطقة الآسيوية وحتى على المستوى العالمي؛ ومن بين القضايا الأمنية المختلفة في آسيا التي تلعب دورًا بارزًا في العلاقات الصينية الأمريكية، وضع تايوان وبحر الصين الجنوبي، والوجود الإقليمي للقوات العسكرية الأمريكية، ونمو القدرات العسكرية الصينية، والقضية النووية لكوريا الشمالية. كما يناقش الكتاب العلاقات الثنائية الرئيسية الأخرى في آسيا وهي العلاقات بين الصين واليابان، والصين والهند؛ وهذه العلاقات وثيقة الصلة بالإستقرار في مناطق غرب المحيط الهادئ والمحيط الهندي على التوالي.

- ✓ **كتاب:** "The Changing Nature of Geostrategy 1900–2000, The Evolution of a New Paradigm"، الطبعة الأولى، لمؤلفه Tal Tovy؛ الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية عن: Air University Press, Air Force Research, Institute Maxwell Air Force Base, Alabama، تناول فيه التغييرات في مفهوم الجيواستراتيجية في الإطار المنهجي الواسع الذي تستمد (الجيوسياسة)؛ حيث تدعم الجيوسياسة الكلاسيكية (التي تشمل الجيواستراتيجية) الترابط والعلاقات المتبادلة بين الجغرافيا الطبيعية والنظام السياسي الدولي من خلال مناقشة المفكرين الرئيسيين في هذا المجال البحثي. وأيضًا وضعهم ضمن العمليات التاريخية، وإظهار ليس فقط كيف أثر هؤلاء المفكرون على الجغرافيا السياسية ولكن أيضًا كيف أثرت الجغرافيا السياسية على العمليات التاريخية.
- ✓ **كتاب:** "Geopolitics and Strategy "، لـ"Erhan AKDEMİR "، تم تقسيمه لعدد من الفصول المهمة ساعدتنا في اعداد الجانب النظري والمفاهيمي في هذه الدراسة، نخص بالذكر الفصل الأول لـ"Fulya Aksu "، بعنوان:

"Basic Concepts and Historical Development of Geopolitics: Strategy and Geostrategy, Geoeconomy and Geoculture".

والفصل الثاني لـ"Tarık OĞUZLU"، بعنوان:

"Modern Theoretical Development of Geopolitics and Strategic Studies".

- ✓ **فصل في كتاب:** بعنوان "The Heartland Theory and the Present-Day Geopolitical Structure of Central Eurasia"، للباحثين Eldar Ismailov and Vladimer Papava، تمت فيه مناقشة الوضع الجيوسياسي في أوائل

القرن الحادي والعشرين الذي أعطى دفعة جديدة لدراسات مبادئ الهيكلة الإقليمية للفضاء الجيوسياسي والجيواقتصادي في قارة أوراسيا، والتركيز على المنطقة المحورية للعالم في نظريتي: "هالفورد ماكيندر" و"نيكولاس سبيكمان"، ثم انتقال الأهمية الجيوسياسية في أوراسيا إلى إقليم الحافة في جنوب شرقي آسيا وبالذات إلى الصين كقوة قارية، والولايات المتحدة الأمريكية كقوة بحرية إقليمية في المنطقة.

- ✓ **مقال** "China's New Diplomacy"، لمؤلفيه Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel في Foreign Affairs, المجلد رقم 82، العدد 6، ديسمبر 2003، والذي ركز على الدبلوماسية الجديدة للصين بعد الحرب الباردة، حيث يقدم الباحثان عدد من الدلائل تبرز التحول في السياسة الخارجية للصين، من قبيل أن الصين وسعت عدد علاقاتها الثنائية، وانضمت إلى مختلف الاتفاقات التجارية والأمنية، وعمقت مشاركتها في المنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية، وساعدت في معالجة قضايا الأمن العالمي، كما أن صنع القرار في السياسة الخارجية أقل شخصية وأكثر مؤسسية، وأصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تطوراً في توضيحهم لأهداف الدولة؛ وأصبحت مؤسسة السياسة الخارجية الصينية تنظر إلى البلاد على أنها قوة عظمى ناشئة ذات مصالح ومسؤوليات متنوعة وليس كدولة نامية؛ وبالطبع يورد المقال رأي مخالفا لهذا الطرح، إذ يشير العديد من الاستراتيجيين الصينيين أن القادة الصينيين لا يزالون يتخذون نهجًا سلبيًا في الغالب تجاه الشؤون العالمية من خلال الحد الأدنى من المشاركة في الخارج، والاستفادة المجانية من تصرفات القوى الكبرى الأخرى.
- ✓ **مقال:** "استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين"، لمؤلفيه "خضر إبراهيم سلمان البدراني" و"عدنان خلف حميد البدراني": في المجلة السياسية والدولية، الصادرة عن الجامعة المستنصرية في العراق، العدد 30، 2016، في هذا المقال تم التركيز على انتقال مركز الثقل الجيوسياسي العالمي من أوروبا إلى منطقة آسيا–الباسيفيك، نظرا لطبيعة العلاقات بين القوى الكبرى في المنطقة؛ كالعلاقات الصينية–اليابانية، والصينية الأمريكية، واليابانية الأمريكية، والصينية اليابانية الأمريكية، والكوريتان الشمالية والجنوبية، وغيرها من العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بحساسياتها وتعقيدات المنطقة. كما ناقش المقال استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في منطقة آسيا–الباسيفيك من أجل احتواء الصين في بيئتها الإقليمية وإلى إعادة ترتيب سلم الأولويات فيما يخص الأمن الاقتصادي والتفوق الأمريكي.
- ✓ **مقال:** "The Geopolitics of Asia-Pacific Regionalism in the 21st Century"، لمؤلفه Dennis Rumley، المنشور في: The Otemon Journal of Australian Studies، المجلد 31، 2005. هذا المقال ناقش الإقليمية في

منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتغير الجيوسياسي العالمي في القرن الحادي والعشرين بعد نهاية القطبية الثنائية وظهور العولمة، أكد فيه أن مصالح الدول التي تشكل جزءًا من النظم الفرعية الإقليمية، في التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الديناميكية والمستدامة، لا يمكن أن تتحقق دون الدرجة اللازمة من الإنفتاح الوظيفي والمشاركة المتبادلة في العملية الجارية في المنطقة. وفي ظل ظروف العولمة، لا يمكن لأي دولة أن تحقق الإكتفاء الذاتي، على الأقل من وجهة نظر النفعية الإقتصادية. وينعكس هذا في العمليات الجارية في كل جزء من أجزاء القارة الأوراسية. ولا يمكن للتعريف "الضيق" للمناطق الأوراسية أن يكشف بشكل كامل عن الحقائق الجديدة التي أوجدها توسيع وتعميق الروابط والعلاقات بين المناطق. وهذا يعني أن تحقيق الفهم الكامل لها يتطلب نهجًا إقليميًا واسعًا واسع النطاق لهيكلة الإمتداد الأوراسي. بعبارة أخرى، يجب أيضًا تطبيق تعريف "أكبر" على أوراسيا ومكوناتها.

8- تقسم خطة الدراسة:

تقودنا المنهجية العلمية لإختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة إلى تقسيم واتباع خطة بحث على النحو الآتي:

- **مقدمة:** تضمنت تقديم عام للمشهد الإستراتيجي الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، الذي أفرز هيكلا دوليا غير ناضج تتنافس فيه القوى الكبرى حول النفوذ والهيمنة وتشكيل النظام الدولي وفقا لمنطق المصالح القومية، ثم تقديم خاص من أجل التعريف بموضوع الدراسة في ظل التحولات الدولية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة برز التنافس الجيواستراتيجي الصيني الأمريكي في منطقة آسيا–الباسيفيك كمركز ثقل سياسي واقتصادي عالمي جديد. ومحاولة ابراز الأهمية والهدف من هذه الدراسة والأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع، وعرض إشكالية البحث وفرضيات الدراسة، وأهم الأدبيات التي تناولت بعض جوانب الموضوع، أو التي ساعدتنا على بناء إطار منهجي، مفاهيمي ونظري لموضوع الدراسة.
- **الفصل الأول:** تناول هذا الفصل عرضا وتأصيلا مفاهيميا ونظريا لمفهوم التنافس الجيواستراتيجي في النظام الدولي، من خلال مبحثين رئيسيين، المبحث الأول خصص لدراسة مفهوم الجيواستراتيجية والمفاهيم ذات صلة والعلاقة الوظيفية والبنيوية مع الجيوسياسة، كما تناول المبحث التطور التاريخي لمفهوم الجيوسياسة، أي البناء الفكري للجيواستراتيجية من خلال الجيوسياسية –كأساس مفاهيمي ونظري–، وفي المبحث الثاني، تم التركيز على النظريات الجيوسياسية التي تهتم بتفسير التنافس الجيواستراتيجي بين القوى الكبرى المهيمنة

والصاعدة من وجهة نظر جيوسياسية وجيواقتصادية وأمنية، في اطار الصراع والتنافس بين القوى البحرية (بريطانيا سابقا، والولايات المتحدة الأمريكية حاليا)، والقوى القارية (ألمانيا وروسيا سابقا، والصين ورسيا حاليا). ثم محاولة تفسير التنافس الجيواستراتيجي الصيني الأمريكي في آسيا–الباسيفيك من منظور النظريات المهيمنة في العلاقات الدولية، ونخص بالذكر النظريتين، الواقعية والليبرالية.

- **الفصل الثاني:** ناقش هذا الفصل في مبحثه الأول البنية الإقليمية لمنطقة جنوب شرقي آسيا (آسيا–الباسيفيك، أو آسيا المحيط الهادئ)، من خلال استعراض الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا–باسيفيك، والتعريف بها، ثم ابراز الخصائص الجيوسياسية والتي أبرزها انتقال مركز الثقل السياسي والإقتصادي العالمي إليها، وتأثير الأهمية الجيوسياسية لها على العلاقات بين القوى الكبرى خاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛ كما تم عرض في مبحث ثانٍ الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة آسيا–الباسيفيك من خلال مؤشرات قياس القوة الإقتصادية، وإبراز أهم الأقطاب الاقتصادية الصاعدة في المنطقة التي تأتي في مقدمتها الصين والهند واليابان، كقوة دافعة لصعود آسيا–الباسيفيك كمركز ثقل عالمي جديد. ومن ثم أثر قوتها الاقتصادية الصاعدة على النظام الإقتصادي العالمي. أما المبحث الثالث فقد تناول خلفيات التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في فترو ما بعد الحرب الباردة، بحيث تم عرض محددات الشك والحذر المتبادل، من خلال التاريخ الدبلوماسي الشائك بينهما في فترة الحرب الباردة، والمحددات الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة جيوسياسيا وجيواقتصاديا وأمنيا؛ أخيرا، سياسات الإستقطاب والتحالفات الإقليمية بين أهم القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الإقليمية لا سيما الولايات المتحدة والصين، العند واليابان وروسيا.
- **الفصل الثالث:** بعنوان جيواستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ في المبحث الأول، تم التطرق إلى الهيمنة بالقيادة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي من حيث المضامين، ثم المنظور الأمريكي لمنطقة آسيا–باسيفيك من الناحية الجيوسياسية والإستراتيجية، كما يستعرض المبحث فكرة المجال الحيوي كآلية لبناء الهيمنة بالقيادة للولايات المتحدة الأمريكية؛ أما المبحث الثاني، فقد تطرق لإستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك، من حيث المضامين والدوافع، ثم أبعاد ومظاهر التغير في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والعوامل المؤثرة على الإستدارة الأمريكية نحو جنوب شرقي آسيا. أما المبحث الثاني، فقد ركز على مضامين الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك، والتي تركز على الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشراكة الأمنية

وتعزيز القوة البحرية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي المتصلين جغرافيا، وتركيز الاهتمام على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية كمدخل لتبرير سياسات التدخل في المنطقة.

- **الفصل الرابع:** بعنوان جيواستراتيجية الصين في منطقة آسيا–باسيفيك في فترة ما بعد الحرب؛ المبحث الأول تطرق للقوة الصينية وبنية النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تم مناقشة إشكالية القطبية وعلاقات القوة في النظام الدولي في الفكر الإستراتيجي الصيني، وعناصر القوة الصينية ووضع الهيمنة في العلاقات مع القوى الكبرى في آسيا–باسيفيك، مع بروز الصين كقوة عظمى في فترة ما بعد الحرب الباردة. وكذلك أثر البيئة الإقليمية للصين في تعزيز مكانتها كقوة صاعدة؛ في حين تناول المبحث الثاني استراتيجية الصعود السلمي للصين في بيئتها الإقليمية، من حيث مضمونها الذي يقارب لإقليمية آسيوية جديدة من منظور صيني، مع التركيز على دوافع الصعود السلمي للصين كإستراتيجية للتحوط من الهيمنة الأمريكية، ثم المبادئ والإفتراضات الإستراتيجية للصعود السلمي للصين، والعوامل المؤثرة على هذا الصعود. في حين استعرض المبحث الثالث مضامين الإستراتيجية الصينية في آسيا–باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة، من حيث أدوات السياسة الخارجية لهذه الإستراتيجية، واستراتيجية بناء وتعزيز القوة البحرية لتأمين التنمية الوطنية وتعزيز الأمن القومي الصيني، مضافا لذلك تعزيز سياسيات الشراكة الاقتصادية والأمنية الإقليمية. وتحييد الخلافات السياسية في بيئتها الإقليمية لتعزيز الثقة والأمن المستدام. وناقش المبحث الرابع مبادرة الحزام والطريق باعتبارها "المبدأ التنظيمي الجديد" للسياسة والسياسة الخارجية الصينية. أما المبحث الخامس فتطرق للأهداف الجيواستراتيجية للصين في بيئتها الإقليمية، أبرزها تعزيز المكانة الإقليمية للصين كخطوة استراتيجية نحو الهيمنة العالمية، ومواجهة التحدي الياباني، واحتواء الهيمنة الأمريكية.

9- الصعوبات البحثية:

- ✓ قلة الدراسات والمراجع المتخصصة حول موضع الدراسة باللغة العربية.
- ✓ الإعتماد على دراسات ومراجع باللغة الإنجليزية أساسا، وهذا يستلزم ويستغرق منا جهدا من أجل الترجمة.

الفصل الأول:

تأصيل نظري ومفاهيمي للتنافس الجيواستراتيجي

يتناول هذا الفصل تأصيلا مفاهيميا ونظريا لمفهوم التنافس الجيواستراتيجي في النظام الدولي، من خلال مبحثين رئيسيين، الأول خصص لدراسة مفهوم الجيواستراتيجية، والمفاهيم ذات صلة، والعلاقة الوظيفية والبنيوية مع الجيوسياسة، كما تناول المبحث التطور التاريخي لمفهوم الجيوسياسة، أي البناء الفكري للجيواستراتيجية من خلال الجيوسياسية -كأساس مفاهيمي ونظري-.

وفي المبحث الثاني، تم التركيز على النظريات الجيوسياسية التي تهتم بتفسير التنافس الجيواستراتيجي بين القوى الكبرى المهيمنة والصاعدة من وجهة نظر جيوسياسية وجيواقتصادية وأمنية، في إطار الصراع والتنافس بين القوى البحرية (بريطانيا سابقا، والولايات المتحدة الأمريكية حاليا)، والقوى القارية (ألمانيا وروسيا سابقا، والصين وروسيا حاليا)؛ ثم محاولة تفسير التنافس الجيواستراتيجي الصيني الأمريكي في آسيا–الباسيفيك من منظور النظريات المهيمنة في العلاقات الدولية، ونخص بالذكر النظريتين، الواقعية والليبرالية.

المبحث الأول: وصف تحليلي مفاهيمي

تدعم الجيوسياسة الكلاسيكية التي تشمل الجيواستراتيجية الترابط والعلاقات المتبادلة بين الجغرافيا الطبيعية والنظام السياسي، ويعد فحص هذا العلم مفيدا في محاولة التعرف على التغيير في دور الموقع المادي في مفهوم الجيواستراتيجية الحديثة -من خلال مناقشة المفكرين الرئيسيين في هذا المجال البحثي-؛ ووضعهم ضمن العمليات التاريخية، وإظهار ليس فقط كيف أثر هؤلاء المفكرون على الجيوسياسة ولكن أيضًا كيف أثرت الجيوسياسة على العمليات التاريخية.[1] في هذا السياق سنحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم الجيواستراتيجية التي تحدد السياسة الخارجية للدول لا سيما القوى الكبرى بناءً على المعطيات الجغرافية، مع ضبط عناصر المفهوم، والمفاهيم ذات صلة، والعلاقة الوظيفية والبنيوية بين الجيوسياسة والجيواستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم الجيواستراتيجية ... الإتجاه الجغرافي للسياسة الخارجية

لا يوجد إجماع على تعريف الجيوستراتيجية. مع ذلك تعرَّف على أنها "حقل فرعي من الجيوسياسة"، أو بالنسبة للآخرين هي "السياسة الخارجية لدولة قائمة على الجيوسياسة"، أو على حد تعبير بريجنسكي "الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوسياسية". والعوامل الاستراتيجية التي تحدد المنطقة." وتأتي كلمة الإستراتيجية من الكلمة اليونانية القديمة **Strategein** (قيادة جيش). والأسئلة الاستراتيجية الكلاسيكية الثلاثة هي: من نحن؟ ماذا نريد؟ كيف نحقق أهدافنا؟[2]

السؤال "**نحن**" هو، من يحكم الدولة و/أو مصالح من تخدم الدولة؟ هل هي ربما فقط نخبة أم جماعة عرقية أم عشيرة؟، وعادة ما تتم الإجابة على سؤال "**ماذا**" في مجموعة من الموضوعات تسمى الإستراتيجية الكبرى، والتي تحدد المصالح الحيوية للدولة. وفيما يتعلق بسؤال "**كيف**" جادل "كلاوزفيتز" بأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى. لقد أسيء فهم هذا على أنه دعوة لشن الحرب، لكنه كان يقصد أن الحرب يجب أن تظل دائمًا جزءًا لا يتجزأ من الأهداف السياسية، وإلا فقد تخرج عن السيطرة.[3]

تم ذكر مفهوم الجيوستراتيجية لأول مرة حتى قبل مفهوم الجيوسياسة في عام 1846 من قبل الإيطالي "جياكومو دوراندو Giacomo Durando"، في حين تم استخدام مفهوم الجيوسياسة لأول مرة من قبل السويدي

---

[1]- Tal Tovy, **the Changing Nature of Geostrategy 1900–2000. The Evolution of a New Paradigm (Geopolitics: Theory and History)**, (USA, Alabama, Air University Press, Air Force Research, Institute Maxwell Air Force Base, Alabama, edition 1). P 1. https://cutt.ly/uOk6kXq

[2]- K. Saalbach, "Modern Geostrategy: Methods and Practice", (German: Osnabruck University, 02 Dec 2017), p 3.

[3]- I bid, p 3.

"رودولف كيلين Rudolf Kjellén في عام 1899.[1] تتماشى الجيوستراتيجية على نطاق واسع مع الاستراتيجية العسكرية التي تنتج أضيق معنى لها. ويربط هذا المعنى الضيق استراتيجية الحرب بالجغرافيا من خلال وضع تخطيط وإدارة الحرب في الخصائص الجغرافية لمنطقة العمليات. ومع ذلك، فإن هذا المعنى الضيق قد عفا عليه الزمن حيث تقضي الإستراتيجية العسكرية تدريجياً على المحتوى المادي للجغرافيا مثل الموقع والفضاء بسبب التقنيات العسكرية الجديدة التي قوضت أهمية الجغرافيا.[2]

على الرغم من أن فكرة الجيوإستراتيجية قد استخدمت بالمصادفة من قبل مؤلفين آخرين، من بينهم اثنان من الأيبيريين* (الإسباني مانويل كاستانيوس إي مونتيجانو Manuel Castaños y Montijano والبرتغالية ميراندا كابرال Miranda Cabral)، فإن المفهوم لم يفرض نفسه. يمكن العثور على التفسير في حقيقة أن الجغرافيا العسكرية في تلك الحقبة، كانت أكثر إثارة وأهمية، والتي تبين في النهاية أنها كانت مقدمة للجيواستراتيجية (Geostrategy).[3]

في الواقع، الجيواستراتيجية هي الاتجاه الجغرافي للسياسة الخارجية للدولة بشكل عام. وبتعبير أدق، تصف الجيواستراتيجية المكان الذي تركز فيه الدولة جهودها من خلال إبراز القوة العسكرية وتوجيه النشاط الدبلوماسي والإقتصادي والقيمي.[4] تتكون الجيوستراتيجية من عناصر سياسية وجغرافية. يمكن تقسيم عناصر الجيوستراتيجية إلى فئتين كعناصر مكانية وظرفية. يشمل الفضاء الأرض والبحر وتشمل العناصر الظرفية الديموغرافيا والموارد والعناصر الاجتماعية والسياسية. في حين أن التركيز لا يزال في المقام الأول على الجانب الإقليمي –الأرض والبحر– تشمل الجيوستراتيجية الحديثة جوانب مثل احتياطيات الطاقة والأمن الغذائي والتنمية الديموغرافية لجميع الجهات الفاعلة المعنية.[5]

إن ميزة "إعادة اختراع" فكرة الجيواستراتيجية، بعد 100 عام تقريبًا من ذكرها من قبل الإيطالي "جياكومو **دوراندو**"، محجوزة للمحلل الأمريكي "جورج بي كريسي George B. Cressey"، في كتابه "أراضي وشعوب آسيا: التوزيع الجغرافي لثلث الأرض وثلثي سكان الأرض (1944)".[6] والافتراض الأساسي هو أن الدول التي لديها موارد

---

[1]- Negut Silviu, "GEOSTRATEGY VS. GEOECONOMY", ("Carol I" National Defence University, N° 58, 2016), pp 7-12. https://cutt.ly/IOlJ57T

[2]-Fulya Aksu, "Basic Concepts and Historical Development of Geopolitics, Strategy and Geostrategy, Geoeconomy and Geoculture", in: Erhan AKDEMİR, **Geopolitics and Strategy**, (Turkey, T.C. Anadolu University), p 11.

*- (two Iberians) نسبة إلى شبه جزيرة ايبيريا التي تضم اسبانيا والبرتغال.

[3] -Negut, Silviu, Op. cit. pp 7-12.

[4]- Krishnendra Meena, "What is the difference between geo-politics and geo-strategy ?", (India, The Manohar Parrikar Institute for Defence Studies and Analyses), 2021/04/18 تم التصفح بتاريخ https://cutt.ly/EOlUSDs

[5]- Fulya Aksu, Op. cit, p 11.

[6] - Negut, Silviu, Op. cit, pp 7-12.

محدودة وغير قادرة، حتى لو كانت على استعداد، لا تستطيع تنفيذ سياسة خارجية شاملة. وبدلا من ذلك، يجب عليهم التركيز سياسياً وعسكرياً على مناطق محددة من العالم. تصف الجيوستراتيجية توجه السياسة الخارجية للدولة ولا تتعامل مع الدوافع أو عمليات صنع القرار. وبالتالي، فإن جيواستراتيجية للدولة لا تحركها بالضرورة عوامل جغرافية أو جيوسياسية. قد تُظهر الدولة قوتها في موقع ما لأسباب أيديولوجية، أو مجموعات المصالح، أو ببساطة نزوة زعيمها.[1]

أما البيئة الجيواستراتيجية للدولة فهي البيئة التي تقع خارج حدودها وخارج نطاق سيطرتها ورقابتها، التي تتطلع للهيمنة عليها سعيا للتأثير في زيادة قدراتها وتعزيز مكانتها وتتمثل عوامل هذه البيئة بعوامل البيئة الجيواقتصادية وعوامل البيئة الإجتماعية والثقافية. وعوامل البيئة التكنولوجية وعوامل البيئة الجيوسياسية.[2]

الإطار النظري الآخر في هذه الدراسة هو الجغرافيا، والتي، جنبًا إلى جنب مع الإستراتيجية، خلقت نظامًا جديدًا –جيو استراتيجية –. بينما يُنظر إلى الجغرافيا كأحد أسس القوة الوطنية، تركز هذه الدراسة على ارتباطها الكلاسيكي بالحرب. يساعد فهم هذا الارتباط على وضع النقلة النوعية في الفكر العسكري الأمريكي في منظورها الصحيح في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. منذ فجر التاريخ العسكري، كانت الظروف الجغرافية حاسمة في التخطيط للحملات العسكرية. لا يأخذ التخطيط للحملات العسكرية في الاعتبار عمل القوات العسكرية في مسرح معين فحسب، بل يشمل أيضًا الأمور اللوجستية والاتصالات. وبالتالي فإن الظروف الجغرافية تقع ضمن مسؤولية ضباط الأركان والقيادة العسكرية.[3]

فضلا عن ذلك، فإن معطيات القوة المتغيرة للدولة التي يمكن تفعليها في المدى القريب والمتوسط هي العناصر التي تعكس مدى قدرة دولة ما على استخدام القوى الكامنة فيها، وتعد الموارد الاقتصادية وبنيتها التحية وبناء القاعدة التكنولوجية والعلمية والتراكم العسكري لديها عناصر متغيرة في معادلة التوازنات العالمية، ويؤدي استخدام تلك العناصر المتغيرة بشكل منسق وبناء في السياسة الخارجية إلى زيادة ثقل الدولة في التوازنات.[4]

الظروف الجغرافية أساسية في إبراز القوة العسكرية. خلال الحرب الباردة أثرت المسافة بين القوتين العظميين بشكل كبير على الإستراتيجية. كان على الاتحاد السوفيتي أن يجد قواعد تقربه من الولايات المتحدة.

---

[1] -Krishnendra Meena, Op. cit.

[2]– قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، "الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، العدد 43–44، 2016)، ص 73. https://cutt.ly/1ADbrUz

[3]-Tal Tovy, Op. cit. pp 26-27.

[4]– قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 68.

بالمقابل كانت نطاقات هجوم القوات الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي قصيرة بسبب وجود الجيش الأمريكي في ألمانيا الغربية وتركيا والقوة البحرية الأمريكية. وهناك تأثير آخر للجغرافيا هو الأمن القومي للبلد؛ إذ تتمتع الدولة ذات الحدود الطبيعية بميزة على دولة ليس بها مثل هذه الحدود. روسيا القيصرية، والاتحاد السوفيتي الذي حل محلها، لم يكن لهما حدود طبيعية في الغرب والجنوب، بشكل واضح، وهي أساس السياسة الخارجية الروسية عبر التاريخ. ومن ناحية أخرى منع الحجم الهائل لروسيا جيوش فرنسا وألمانيا من احتلالها.[1]

لذا، تبرز مجموعة كبيرة ومتنوعة من النقاط الجيواستراتيجية المرتبطة بالجغرافيا، فالمضائق والقنوات البحرية والممرات الجبلية والوديان والقمم الجبلية والتلال وما إلى ذلك. تؤثر خصائص التضاريس على وضع أنواع العمليات العسكرية. فالتضاريس، السلاح الأقل تجهيزًا، يمكن أن يقضي على التفوق التقني؛ هذا ما شعر به الفرنسيون في الجزائر، والأمريكيون في فيتنام، والروس في أفغانستان.[2]

إن التوازنات الجيواستراتيجية العالمية لم تعد تقوم بالأساس على القوة العسكرية، فعناصر القوة الدولية الاقتصادية والثقافية والعلمية التكنولوجية دخلت بقوة إلى حسابات تلك الموازين،[3] ومع ذلك فإن هذه المبادئ هي في الواقع النموذج الكلاسيكي الذي يربط بين تخطيط الحرب واستراتيجيتها، مما يعني أن تخطيط وإدارة الحرب يعتمدان كليًا على الجغرافيا. الجانب الذي يؤمن المزايا الجيوستراتيجية هو الذي سيفوز ؛[4] وما هو مشترك في جميع التعريفات المختلفة هو أن الجيواستراتيجي يربط الجغرافيا بالاستراتيجية، وهو التقاطع بينهما. وبهذه الطريقة، فإن الجيواستراتيجي هو المجال الذي يحول الرؤى الجيوسياسية إلى خطط استراتيجية. بطريقة أكثر دقة وبساطة يمكن تعريف الجيوستراتيجية بأنها تنفيذ الرؤى الجيوسياسية.[5]

من أهم عناصر البيئة الجيواستراتيجية ما يأتي:

أولا–العناصر الجيوسياسية:

هي العوامل التي تنطوي عليها التفاعلات السياسية والنفوذ المرتكز على التأثير السياسي بين القوى العالمية، من أهم عناصرها: **1/** بناء التحالفات الدولية والتحالفات المضادة والمستمرة ضمن حالة السيولة والديناميكية التي تلجأ إليها الدول استجابة لظروف الواقع الدولي الذي تخلقه علاقات القوة وتحولاتها لدى القوى الدولية والتي

---

[1]- Tal Tovy, Op. cit. Pp 27-28.

[2]- Negut, Silviu, Op. cit, pp 7-12.

[3]- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 73.

[4]- Tal Tovy, Op. cit. P 29.

[5]- Fulya Aksu, Op. cit. p 11.

يعتمد عليها بناء التوازن في القوى، فمؤشرات توازن القوى الدولي هي التي تحكم حركة انضمام/انسحاب/انشاء تلك التحالفات، وتحدد الأسلوب التي يتم به إعادة صياغتها وتشكيلها لجعلها قادرة على تحقيق هدف التوازن أو التفوق بشكل فعال. **2/** المشاركة الواسعة في افتعال أو حل الأزمات الدولية، التي تنشأ في حالة الصراع والتنافس حول الأقاليم ذات الميزة الاستراتيجية التي تسعى تلك القوى من خلال السيطرة عليها لزيادة قدراتها وتعزيز مكانتها ضمن قوى التوازن. فتلجأ إلى المشاركة في حل تلك الأزمات أو إلى افتعال أزمات إضافية لتعقيد المواقف أو إرباك القوى المنافسة. **3/** نشر الأفكار والقيم عالميا، القوى العالمية تسعى دائما إلى استخدام آليات نشر أفكارها وقيمها عالميا كجزء من قوتها الناعمة بهدف تعزيز موقفها الدولي وكسب مزيد من الحلفاء.[1]

ثانيا–العناصر الجيواقتصادية:

إن التعريف المحدد لعلم الجيواقتصاد، استخدام الأدوات الاقتصادية لإنتاج نتائج جيوسياسية مفيدة تربط المجالين بشكل وثيق. وبهذا المعنى، يوفر الجيواقتصاد وسيلة للدول لمتابعة أهدافها الجيوسياسية دون استخدام الوسائل العسكرية. إنه الاستخدام الجيوستراتيجي للقوة الاقتصادية. وفي هذه المرحلة، من المهم تسليط الضوء على الفرق الرئيسي بين الجيو –اقتصاد والجيوسياسة. يكمن الاختلاف في ترتيب متوسط النهايات للتعريف.[2]

العلاقة بين الجيوستراتيجية والجيواقتصاد والتي يتم تعريفها على أنها استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق نتائج جيوسياسية مفيدة؛ مما لا شك فيه أن الجيوسياسة (وبالتالي الجيواستراتيجية) وعلم والجيواقتصاد مترابطان. ومع ذلك، لا يوجد فهم مشترك لهذه العلاقة. في حين أن بعض الأبحاث تأخذ علم الجيواقتصاد باعتباره فرعًا من فروع الجيوسياسة، يرى البعض على العكس من ذلك الجيوسياسة كمجال فرعي من الجيواقتصاد أو بعبارة أخرى بالنسبة لهم، فإن ما يسمى بالجيوسياسة يتعلق في الواقع بالجيواقتصاد؛ على الجانب الآخر، هناك باحثون يؤكدون أن وقت الجيوسياسة قد انتهى لأن علم الجيواقتصاد يحل محله، ويرون أنهما مجالين منفصلان ومستقلان.[3]

الجيواقتصاد هو استخدام الأدوات الإقتصادية لتحقيق نتائج جيوسياسية مفيدة. إنه الإستخدام الجيوستراتيجي للقوة الإقتصادية. بهذا المعنى يبدو كمفهوم متعلق بفن الحكم. ولكن على الجانب الآخر، هناك جانب للجيواقتصاد، إذ يحدد المصطلح على أنه آثار الإجراءات الإقتصادية للدول الأخرى على الأهداف الجيوسياسية الحالية للدولة.

[1]– قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص ص 64–68.

[2]- Fulya Aksu, Op. cit. p 14.
[3]- I bid. p 14.

في هذا الصدد، يعني الجيواقتصاد نهجا تحليليا. في حين أن بعض الأبحاث تأخذ علم الجيواقتصاد باعتباره فرعًا من فروع الجيوسياسة، يرى البعض على العكس من ذلك الجيوسياسة كمجال فرعي من الجيواقتصاد أو بعبارة أخرى بالنسبة لهم، فإن ما يسمى بالجيوسياسة يتعلق في الواقع بالجيواقتصاد. على الجانب الآخر، هناك باحثون يؤكدون أن زمن الجيوسياسة قد انتهى لأن علم الجيواقتصاد يحل محله، ويرون أنهما مجالين منفصلين ومستقلان عن بعضيهما.[1]

الجيواقتصاد يشمل الآليات والعوامل المؤثرة في التوازن الاقتصادي العالمي التي تمثل أهداف للدول من أجل تحقيق التوازن أو إدامة التفوق من خلال: تشكيل الشراكات الاستراتيجية والتكتلات الاقتصادية، وإقامة مناطق التجارة الحرة والاتحادات التجارية والاقتصادية، وتوسيع السيطرة على المناطق الحيوية، والتحكم بسوق الطاقة والهيمنة على خطوط إمدادها: تحتاج القوى العالمية ضمن إطار التوازن إلى استخدام الطاقة لتنمية قوتها، وقد تعمد إلى استخدام القوة لضمان تدفق الطاقة. يرى خبراء في أمن الطاقة، مثل "جيمس راسيل" و"دانيال موزان"، في تفسيرهم لـ "عسكرة موارد الطاقة"، أن أسواق الطاقة الدولية دائما ما تكون مدعومة بشكل غير مباشر بالقوات المسلحة للقوى الكبرى.[2]

الجيوسياسة يمكن أن تتعلق بكسب منافع اقتصادية لبلد ما باستخدام الوسائل العسكرية، فإن وسائل الجيواقتصاد هي اقتصادية ولكن الغايات يمكن أن تكون جيوسياسية. لكن التعريف لا يقتصر على الغايات الجيوسياسية فقط. يمكن للدولة أن تنتهج استراتيجية جيواقتصادية لمصالح متعددة في نفس الوقت، سواء كانت جيوسياسية أو اقتصادية بحتة، ولكن يجب أن تكون الوسائل اقتصادية. من زاوية مختلفة، وجدنا أن تأثير الاستخدام الاستراتيجي للقوة الاقتصادية ذو شقين لأن هناك أيضًا تأثير الأعمال الاقتصادية للدول الأخرى على الأهداف الجيوسياسية للدول.[3]

لذلك، يستخدم علم الجيواقتصاد الأدوات الاقتصادية لإكتساب التأثير في المنافسة الجيوستراتيجية وللقوى العالمية في تشكيل الإطار المؤسسي للنظام الاقتصادي الدولي. هذه الأدوات كلها تقنيات اقتصادية لإدارة الدولة، تتراوح من السياسة التجارية إلى سياسة الاستثمار ومن العقوبات إلى المساعدات الخارجية. ومع ذلك، في هذه

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 18.

[2]– قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص ص 74–75.

[3]- Fulya Aksu, Op. cit. p 14.

المرحلة، تظهر بعض الأسئلة التي تطمس الخط الفاصل بين الأدوات العسكرية والاقتصادية. قصف مصنع على سبيل المثال ليس جيو–اقتصادا لأن القنابل ليست وسيلة اقتصادية. ولكن عندما يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بالحصار الاقتصادي، فإن القضية تصبح مربكة. وعلى الرغم من أن عمليات الحصار جزء من القوة العسكرية، إلا أنها لا تزال أدوات اقتصادية. لهذا السبب، يمكن إدراج الحصار في مجال الجيو–اقتصاد كوسيلة. قضية المساعدات الإنسانية هي قضية أخرى في أيدي الدول كأداة اقتصادية وبالتالي فهي جزء من الجيواقتصاد مثل جميع أنواع المساعدة الاقتصادية.[1]

ثالثا–العناصر الجيو-عسكرية:

لعدة آلاف من السنين، سادت سياسة القوة وتفوق القوة العسكرية في العلاقات الدولية. حتى في الوقت الحالي، يتم تحديد الاختلافات بين دول العالم، بشكل أساسي، على أساس قدرتها على "شن الحرب"، على الرغم من أنها ليست بالمصطلحات الكلاسيكية (عدد الجنود والدبابات وما إلى ذلك) ولكن الحديثة (الصواريخ متوسطة أو بعيدة المدى، نقاط الدعم القائمة على الفضاء وما إلى ذلك). ومع ذلك، إلى جانب تعميق عملية العولمة، يتم نقل عناصر القوة في العلاقات الدولية من الجانب السياسي –العسكري إلى الجانب الإقتصادي –الثقافي. هذا هو السبب في أننا نتحدث عن الجيواقتصاد والجيوثقافة، وأصبحت الكتل التجارية ومناطق الحضارة نوعًا من "بطاقات الهوية" للعالم الحديث.[2]

تشكل المتغيرات الجيو-عسكرية المرتكز الأساسي لما توفره من قدرة لردع أحد أطراف التوازن، ومن أهمها: الدخول في أحلاف عسكرية وتوفير الدعم والحماية للحلفاء، إذ غالبا ما تكون القوى الكبرى مرتبطة بأحلاف أمنية للدفاع عن حلفائها، فضلا عن نشر القوات في أقاليم العالم ذات الأهمية الحيوية وإقامة منظومات دفاعية متقدمة في أقاليم الحلفاء بهدف تحقيق أهداف هجومية ودفاعية ضد التهديدات المحتملة. وإقامة المناورات العسكرية كبيئة لإظهار القوة والقدرات العسكرية لإثبات مصداقية الردع وإظهار التهديد للطرف المقابل. كما تعد عملية اكتساب القدرات التكنولوجية هدف لاكتساب المعرفة ووسيلة لرفع مستوى القوى الشاملة للدولة، ذلك ما يدفع الدول للدخول في سباق تسلح لتحديث قدراتها وتطوير بنيتها.[3]

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 15.

[2]- Negut Silviu, "GEOSTRATEGY VS. GEOECONOMY", ("Carol I" National Defence University, N° 58, 2016), pp 7-12. https://cutt.ly/IOlJ57T

[3]- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص ص 75-76.

في هذا الصدد، فإن الجيوستراتيجية هي التي تحدد كيف وأين يتم عرض السياسة الخارجية للدول. ويتعين على الدول أن تقرر أي مناطق من العالم ستركز عليها عسكريًا وسياسيًا واقتصاديا وقيميا نظرًا لأن جميع الدول لديها موارد محدودة. لذلك، يجب أن يكون لدى جميع الدول جيوستراتيجياتها الخاصة بها. لذلك نذكر الجيوستراتيجية الأمريكية أو الجيوستراتيجية الروسية أو الجيوستراتيجية الصينية والتي يمكن تطبيقها على جميع الدول الأخرى. كما يجب أن تكون هذه الجيوستراتيجيات للدول قابلة للتطبيق على مواقعها الجيوستراتيجية داخل النظام الدولي الذي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بخصائص العناصر المكانية والظرفية في جغرافيتها. وبهذا المعنى، تصنف الدول وفقًا لموقعها الجيواستراتيجي على أنها قوى عظمى، وقوى متوسطة، ودول ضعيفة. في المقابل، فإن تصنيفها على هذا النحو يؤدي إلى صياغة جيوستراتيجيات متوافقة مع هذه التسميات.[1]

لذا، تؤدي البيئة الدولية ومتغيراتها دورا مهما ومؤثرا في تشكيل وبناء حركة التوازنات بسبب قدراتها على إتاحة الفرص وخلق لتهديدات في الوقت نفسه، وبما أن البيئة الجيواستراتيجية الدولية تنطوي على العديد من الفرص والتهديدات فإن القوى العالمية تسعى إلى استثمارها والإستفادة منها كفرص لتوجهها ضد الطرف الآخر من التوازن الذي يتسلمها كتهديد لمصالحه وأهدافه.[2]

الجيو-ثقافة: التقارب الثقافي كوسيلة للسياسة الخارجية

يتم وضع الجيوثقافة بشكل عام تحت مظلة الجيوسياسة. تشير الجيوثقافة إلى الإطار الثقافي لنظام العالم الحديث. يعرّفها "واليرشتاين" Wallerstein على أنها "مصطلح صاغه القياس مع الجيوسياسة، ليس لأنه فوق وطني ولكن لأنه يمثل الإطار الثقافي الذي يعمل من خلاله النظام العالمي". الجيوثقافة في مفهوم والرشتاين هي ظاهرة نظامية، لكنها استخدمت أيضًا للإشارة إلى جيوثقافات الدول بشكل فردي.

بالنسبة لـ "والرشتاين"، فإن النظام العالمي هو الرأسمالية العالمية، وقد تشكلت الجيوثقافة للنظام العالمي من خلال الليبرالية بدءًا من الثورة الفرنسية التي أكدت على الدولة القومية ككيان سياسي. الاقتصاد العالمي هو الرأسمالية في فهم والرشتاين والليبرالية كمقدمة أيديولوجية شكلت جيوثقافة النظام العالمي. وفي مجال الجيوسياسة، من الشائع دراسة الجيوثقافة من خلال منظار السياسات الخارجية للدول. وبهذا المعنى، تهتم الجيوثقافة بكيفية

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. pp 11-12.

[2]– قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع السابق، ص 74.

استخدام الدولة لروابطها الثقافية مع البلدان الأخرى في السعي لتحقيق المصالح الجيوسياسية. هذه الروابط الثقافية هي عوامل مثل الروابط الدينية أو التاريخية أو اللغوية أو العرقية.[1]

ومع ذلك، هذا لا يعني أنه لا توجد جيوثقافة فردية لكل الدول في النظام. على الرغم من أنه يمكن النظر إلى هذه الجيو–ثقافات الفردية للدول على أنها أجزاء مختلفة من نفس الجيوثقافة، إلا أنها لا تزال لديها دوراتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية الخاصة التي تديرها هذه الجيو–ثقافة. في هذا السياق، تصبح الجيو–ثقافة أداة للسياسات الخارجية للدول. ومن ناحية أخرى، فإن الفهم المنهجي للجيوثقافة له نفس الدور في تحديد المصالح الجيوسياسية للوحدات المشكلة للنظام.[2]

في مجال الجيوسياسة، من الشائع دراسة الجيوثقافة من خلال منظار السياسات الخارجية للدول. وبهذا المعنى، فإن الجيوثقافة تهتم بكيفية استخدام الدولة لروابطها الثقافية مع البلدان الأخرى في السعي لتحقيق المصالح الجيوسياسية. هذه الروابط الثقافية هي عوامل مثل الروابط الدينية أو التاريخية أو اللغوية أو العرقية. لفهم كيف يمكن أن يعمل التقارب الثقافي كأداة للسياسة الخارجية بشكل أفضل.[3]

المطلب الثاني: الجيواستراتيجية والمفاهيم ذات صلة

أولا: الجيوسياسة (الجيوبوليتيك) والجغرافيا السياسية:

التحليل المكاني للظواهر السياسية هو موضوع الدراسة لكل من الجغرافيا السياسية والجيوسياسة. كان القرن التاسع عشر فترة تكوينية للعلوم الاجتماعية الحديثة، وفي الجزء الأخير منه ظهرت الجغرافيا السياسية بشكل تدريجي كفرع من الفروع الأكاديمية للجغرافيا. نشر الجغرافي الألماني فريدريك راتزل كتابه الكلاسيكي Politische Geographie (1897)، في هذا الصدد، معترف به عالميًا باعتباره أول معالجة منهجية للموضوع. ومع ذلك، ظلت الجغرافيا السياسية إلى حد ما نوعًا ثانويًا في الجغرافيا ككل، وداخل الجغرافيا البشرية على وجه التحديد.[4]

نظرًا لأن تحديد الجيوسياسية مهمة صعبة، فمن المقترح استخدام تعريف عملي ثلاثي الأبعاد كنقطة انطلاق للباحثين Van der Wusten and Dijkink، حيث يمكن استخدام مصطلح الجيوسياسة لـ:

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 18.
[2]- I bid, p 16.
[3]- I bid, p 16.
[4]- Pascal Venier, "Main Theoretical Currents in Geopolitical Thought in the Twentieth Century", (Open Edition journal, 12/03/2010). تاريخ التصفح 2019/06/04 https://journals.openedition.org/espacepolitique/1714

(1) تحليلات تستند إلى الخصائص الجغرافية للدولة باستخدام بيانات تتعلق بالوضع الدولي لها.

(2) مجموعة من القواعد التي تستند إلى هذه التحليلات في إدارة شؤون الدولة ؛

(3) وصف وتقيم موقع دولة ما في العالم، بناءً على مثل هذه التحليلات وتطبيق مثل هذه القواعد.[1]

بناءً على ذلك، "الجيوسياسة هي تحليل التفاعل بين البيئات الجغرافية ووجهات النظر من ناحية والعمليات السياسية من ناحية أخرى. وتشمل العمليات السياسية القوى التي تعمل على الصعيد الدولي والقوى الموجودة على الساحة المحلية التي تؤثر على السلوك الدولي. فالبيئات الجغرافية والعمليات السياسية على حد سواء ديناميكية، وكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر".[2]

يغطي هذا التعريف بشكل عام فكرة الجيوسياسة النقدية مع إدراج العوامل المحلية باعتبارها مؤثرة في السياسة الدولية. ومع ذلك، يجب أن يكون مفهوماً أنه ضمن النطاق الجيوسياسي الحرج، يُفهم أن `` الجيوسياسة " هي تعددية وليست فردية، مما يعني أنه يمكن أن تكون هناك رؤى جيوسياسية متعددة لحدث أو ظاهرة معينة ذات أهمية دولية وبالتالي تفسيرات متعددة.[3]

لهذا فمصطلح الجيوسياسة يشير أساسًا إلى الأهمية السياسية للجغرافيا في تحليل العلاقات الدولية، أي أنه يأخذ التعبير الجغرافي للعالم على أنه بناء (هيكل) سياسي. والعلاقات الدولية كظاهرة جديدة نسبيا تم فهمها بشكل أساسي من خلال عدسة الجيوسياسية والدلالات الجيوسياسية للأحداث والتطورات الدولية لعقود. وبعبارة أخرى، الجيوسياسية كانت بمثابة الأساس الذي ساعد علماء العلاقات الدولية على فهم وشرح الجوانب السياسية للعالم بشكل أفضل ووضع تصور للشؤون بين الدول. كانت المراجع الجيوسياسية في دراسة العلاقات الدولية هي القاعدة في العديد من الحسابات العلمية. والأهم من ذلك، أن المقدمات النظرية المبكرة التي تسعى إلى تقديم إطار قابل للتعميم للسياسة الدولية اعتمدت بشكل كبير على افتراضات الجيوسياسية. على سبيل المثال، الواقعية التي اعتبرت نظرية العلاقات الدولية لفترة طويلة، تركز بشكل كبير على مصطلح الجيوسياسة، الذي وفقًا للباحثين الواقعيين القدرة على تفسير الأسباب الجوهرية للنزاعات والتنافس بين الدول تفسيرا ملائما.[4]

---

[1]- Pascal Venier, Op. cit.

[2]- Krishnendra Meena, "What is the difference between geo-politics and geo-strategy?" (India, The Manohar Parrikar Institute for Defence Studies and Analyses), 2021/04/18 تاريخ التصفح . https://cutt.ly/EOlUSDs

[3]- Krishnendra Meena, Op. cit.

[4]- Fulya Aksu, Op. cit. p 51.

لذلك، يُستخدم مصطلح "الجيوسياسية" للإشارة إلى مجموعة العوامل الجغرافية والسياسية التي تؤثر على العلاقات الدولية في بيئة اقليمية معينة.[1] أصبحت ملاءمة وأهمية الجيوسياسة في المراحل الأولى من النظام الدولي للعلاقات الدولية كنظام أكثر وضوحًا عندما يتم التأكيد بشكل أقوى على حقيقة أن النظام الدولي قد تطور من اعتبارات لوضع حد لحالة الحرب المستمرة. بعبارة أخرى، ظهرت العلاقات الدولية كإستجابة للتحديات التي يفرضها الصراع بين الدول على السلطة والتي تنعكس بشكل أفضل في التدخلات الإقليمية التي من الواضح أنها ذات صلة فقط عندما ترتبط بفهم الجيوسياسة.[2]

والجيوسياسة (الجيوبوليتيك) Geopolitics، مصطلح ابتكره السويدي "رودلف كيلن" R. Killen (1864-1922)، عام 1899 حول تشكيل الحدود الطبيعية للسويد، ويعني بها "دراسة الوحدة السياسية -الدولة-في بيئتها الجغرافية".[3] تتكون من "جيو geo " أي الأرض وpolitics أي السياسة، (الأرض والسياسة)[4]؛ يصف "كيلن الجيوسياسة كنظرية تحدد الدولة ككائن جغرافي أو كظاهرة داخل مساحة معينة. ويعرفها "كارل هوسهوفر" على أنها عقيدة تتعلق بالحتمية المكانية للعمليات السياسية العامة القائمة على العديد من عناصر العلوم الجغرافية.[5]

في الجيوسياسة، من الممكن رؤية هيمنة المدرسة الألمانية. تشمل الجيوسياسة الألمانية وجهات نظر مختلفة لمفكرين جيوسياسيين مختلفين، لكنهم يشتركون في بعض الآراء المشتركة مثل؛ الوحدة السياسية الرئيسية هي الدولة ويتم التعامل مع الدول على أنها كائنات حية، وتعتمد حياة الدولة ككائن حي على منطقتها الجغرافية، وتميل الدول إلى التوسع، وتستند التفاعلات بين الدول على التنافس وبالتالي فإن الحرب هي أمر طبيعي والنتيجة المتوقعة لعلاقات الدولة، والاكتفاء الذاتي الاقتصادي أمر حيوي للدول وهذا الاكتفاء الذاتي مرهون بالجغرافيا.[6]

من ناحية أخرى يمكن اعتبار الجيوسياسة هي "طريقة لتحليل السياسة الخارجية التي تسعى إلى فهم وشرح والتنبؤ بالسلوك السياسي الدولي في المقام الأول من حيث المتغيرات الجغرافية، مثل الموقع والحجم والمناخ والتضاريس والديموغرافيا والموارد الطبيعية والتطور التكنولوجي والإمكانات. بالتالي ينظر إلى الهوية السياسية

---

[1]- Fenna Egberink with Frans-Paul van der Putten, **ASEAN, China's Rise and Geopolitical Stability in Asia**. (Netherlands Institute of International Relations Clingendeal, No. 2, April 2011).p2. https://cutt.ly/ITWGaZx

[2]- Fulya Aksu, Op. cit. p 51.

[3]– محمد ياس خضير، "الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، المجلة السياسية والدولية، (العراق، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد 24، 2014)، ص 25. https://cutt.ly/UOvHVd5

[4]- Fulya Aksu, Op. cit. p 3.

[5]- Tal Tovy, Op. cit. p 1.

[6]- Fulya Aksu, Op. cit. p 17.

والعمل على أنها تحددها الجغرافيا (إلى حد ما)[1]. وحسب الموسوعة البريطانية Encyclopedia Britannica، الجيوسياسة هي تحليل تأثير العوامل الجغرافية على علاقات القوة في العلاقات الدولية.[2]

"روبر كابيرسون" R. Kaperson و"جوليان منجلي" J.Mingli، عرفاها بأنها: "التحليل المساحي للظاهرات السياسية". في هذا يقول "كارل هوسهوفر" Karl Hous Hofer، إن: "الجيوسياسة هي دراسة الروابط بين الأرض والسياسة وعليها أن تدلل كيف أن السياسة محدد بمعطيات جغرافية.[3] وعرف الباحث الأمريكي في العلوم السياسية "إدموند والش" Edmund A. Walsh الجيوسياسة على أنها التحقيق المشترك للجغرافيا البشرية والعلوم السياسية، وأشار إلى أن هذا النهج لم يكن حديثًا ولكن يمكن إرجاعه إلى أيام "أرسطو" و"سترابو" و"مونتسكيو" و"كانط".[4] فالجيوسياسة هي عملية رسم صورة لماهية الدولة في المستقبل، ومن الطبيعي فإن هناك علاقة تفاعل بين الماهية والوسائل، أو الطرق، أو بشكل أدق الإستراتيجية التي تحقق للدولة أهدافها المستقبلية.[5]

وبشكل أكثر إيجازًا، فإن قاموس أكسفورد المختصر Compact Oxford English Dictionary يعرفها على النحو التالي: "سياسات دولة كما تحددها سماتها الجغرافية". ينظر إليها أحد الأكاديميين للجيوسياسة على أنها "أشعة سينية للواقع وبالتالي دراسة توزيع السلطة دوليًا، وأنواع القوة الأربعة هي العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية/المعلوماتية." ويضيف: "هذا يعني وجود استراتيجية جيواستراتيجية"، أو على حد تعبيره " التدخل السياسي لتغيير أو تعزيز نتائج التحليل الجيوسياسي".[6]

أما الجغرافيا السياسية Political Geography، فقد عرفت من قبل الأستاذ "هارتس هورن" Harts Horn بأنها: "دراسة الدولة من حيث كونها مساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتغيرة أيضا".[7] وعرفتها الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم United States National Academy of Sciences في واشنطن عام 1965 بأنها: "العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعميلات السياسية".[8] ومن منظور القانون الدولي International Law فإن الجغرافيا بوصفها هيكلا سياسيا ذات صلة أيضا. وفقًا لإتفاقية مونتفيديو عام 1933 The

---

[1]- William Mallinson and Zoran Ristic, **the Threat of Geopolitics to International Relations: Obsession with the Heartland**, (Cambridge Scholars Publishing, 2016), pp 13-14. https://cutt.ly/FOlyErF

[2]- SEMRA RANÂ GÖKMEN, "GEOPOLITICS AND THE STUDY OF INTERNATIONAL RELATIONS", (THESIS PhD, MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY, DEPARTMENT OF INTERNATIONAL RELATIONS, August 2010), p14. https://cutt.ly/JObDNt9

[3]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 25

[4]- Tal Tovy, Op. cit. p 1.

[5]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 24.

[6] - William Mallinson and Zoran Ristic, Op. cit. p14.

[7]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 24.

[8]- نفس المرجع، ص 25.

Montevideo Convention التي تحدد معايير الدولة تحدد أربعة جوانب لكيان سياسي ليتم تسميته بشكل صحيح 'دولة State': إقليم محدد، وشعب دائم، وسلطة مركزية وسيادة.

كل هذه الجوانب هي معايير أساسية لتحديد الدولة القومية الحديثة وتمييزها عن الكيانات السياسية الأخرى. تستحق كل من "محددة" و "إقليم" في مصطلح الإقليم المحدد اهتمامًا وثيقًا لأنها تحمل أهمية بالنسبة للتعريف المناسب.[1]

بالنسبة للجغرافيا السياسية من حيث المكان، فإن الجغرافيون يسألون أنفسهم أسئلة حول المناطق التي توجد فيها ظواهر مختلفة، ولماذا توجد هناك فقط، وماذا يعني ذلك. كما يرصد هذا المجال خصائص المناطق ويقارنها بالظواهر في مناطق أخرى مع مراعاة الظواهر العالمية بشكل عام. والتحليل الجغرافي، يشمل الجوانب المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والبشرية التي تشكل القوى والعوامل التي تشكل النشاط البشري في ظل الظروف المحلية في جميع أنحاء العالم.[2] وتحت عنوان المكان مجالان ثانويان رئيسيان المادي والبشري. تبحث الجغرافيا المادية في الموقع وتوزيع الجوانب المختلفة للنظام المادي عالميًا أو إقليميًا، الذي يشمل المناخ والغطاء النباتي والجيومورفولوجيا* (Geomorphology) والبيئة. وتركز الجغرافيا البشرية على العلاقات المتبادلة بين المجتمعات والثقافات والعوامل المادية التي توجد وتعمل فيها.[3]

إذا كانت الجغرافيا هي دراسة الأرض والعلاقات الدولية هي دراسة العالم، فإن الجيوسياسة هي دراسة "تحويل الأرض إلى العالم". الجيوسياسة، مثل الجغرافيا السياسية، تتعامل مع مفاهيم مثل السلطة والسياسة والفضاء والمكان والإقليم، وتحتضن عددًا لا يحصى من التفاعلات داخل هذه المجالات المختلفة ووفقًا لقاموس Penguin للجغرافيا البشرية، فإن التمييز بين الجيوسياسة والجغرافيا السياسية واضح: الجيوسياسة تهتم بالمتطلبات المكانية للدولة، بينما تفحص الجغرافيا السياسية ظروفها المكانية فقط.[4]

دراسة الجغرافيا الطبيعية ضرورية لفهم الجغرافيا البشرية. من الأمثلة التاريخية البارزة الموقع المادي والمناخي لروسيا ورغبتها في الوصول إلى موانئ المياه الدافئة أو السيطرة عليها. وقد ميز هذا الطموح السياسة الخارجية الروسية منذ فترة "بطرس الأكبر" Peter the Great ويفسر (وإن كان مبسطًا) سلسلة حروب القرن الـ 19

[1]- Ali Onur ÖZÇELİK, "Geopolitics in a Globalized World", In: Erhan AKDEMİR, **Geopolitics and Strategy**, (Turkey, T.C. Anadolu University), p 52.

[2]- Tal Tovy, pp 2-3.

*-Geomorphology علم شكل الأرض يركز على دراسة التضاريس والبيئة.

[3]- Tal Tovy, Op. cit. P 3.

[4] - SEMRA RANÂ GÖKMEN, Op. cit. p8.

بين روسيا والإمبراطورية العثمانية ما بين القرنين الـ 16 والـ 20، والحرب الروسية اليابانية ما بين عامي 1904 و1905، والسياسة الخارجية السوفيتية قبل الحرب العالمية الثانية وفي وقت لاحق خلال الحرب الباردة.[1] أما المجال الثانوي في الجغرافيا البشرية هو الجغرافيا السياسية. يفحص هذا المجال العلاقة بين السياسة والجغرافيا، بدءًا من الساحة المحلية إلى الساحة الدولية. تشمل الموضوعات ذات الصلة موقع الحدود بين الدول؛ توزيع المناطق البلدية والانتخابية والاقتصادية؛ علاقات المركز بالأطراف؛ استخدام الأرض والتخطيط العمراني؛ أنظمة القانون والنظام؛ وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة.[2]

تجادل الجيوسياسية بأن سياسات الدول انبثقت من جغرافيتها. نظرًا لأن الأرض هي أحد العناصر المكونة للدول، فإن الجغرافيا ضرورية للسياسة بين الدول[3]، رغم أن الجيوسياسة (الجيوبوليتيك) تعتمد اعتمادا كبيرا على الجغرافيا السياسية إلا أنها كمفهوم حركي تختلف عنها، وتتميز باهتماماتها بعلاقات القوة، التي هي في تغير مستمر.[4] وفي حين أن للجيوسياسة المزيد من التعريفات، فإن هناك توافقا في الآراء على أن مجال البحث هو الذي يدرس نظام العلاقات الوطنية والدولية من وجهة نظر جغرافية. بمعنى آخر، الجيوسياسة هي دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة العالمية. وترى وجهة النظر الجغرافية أن مواقع البلدان والمسافات التي تفصلها عن الموارد الطبيعية والبشرية هي أمور حيوية بالنسبة للطابع الأساسي للعلاقات الدولية وشكلها. ولذلك فإن أي مناقشة للمفهوم يلزمنا أن نفحص أولاً وقبل كل شيء الأسس الأساسية لعنصريها: الجغرافيا والسياسة. وهذه الخلفية مهمة أيضًا لفهم كيف أن تطوير النهج الجيواستراتيجي الجديد يزيل تدريجياً المكون المادي للجغرافيا.[5]

"فالجيوسياسة هي تحليل التفاعل بين البيئات الجغرافية ووجهات النظر، من ناحية، والعمليات السياسية من جهة أخرى. وتشمل العمليات السياسية القوى التي تعمل على الصعيد الدولي والقوى الموجودة على الساحة المحلية التي تؤثر على السلوك الدولي. فالبيئات الجغرافية والعمليات السياسية على حد سواء دينامية، وكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر".[6] ويغطي هذا التعريف بشكل عام فكرة الجيوسياسة النقدية مع إدراج العوامل المحلية باعتبارها مؤثرة في السياسة الدولية. ومع ذلك، يجب أن يكون مفهوماً أنه ضمن النطاق الجيوسياسي الحرج، يُفهم أن

---

[1]- Tal Tovy, Op. cit. P 3.
[2]- I bid. p 3.
[3] - SEMRA RANÂ GÖKMEN, Op. cit. p13.
[4]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 25.
[5]- Tal Tovy, Op. cit. P 2.
[6]- Krishnendra Meena, Op. cit.

الجيوسياسة هي تعددية وليست فردية، مما يعني أنه يمكن أن تكون هناك رؤى جيوسياسية متعددة لحدث أو ظاهرة معينة ذات أهمية دولية وبالتالي تفسيرات متعددة.[1]

وللجغرافيا تأثيرين على إدارة توازن القوى، فهي أولا تأثر على مصالح القوى، وتؤثر بالتالي على الصراع على المصالح الحيوية، وثانيا تؤثر على ما إذا كانت علاقة القوة العظمى يهيمن عليها الهجوم أم الدفاع. وتقرر بالتالي شدة الصراع الناتج عن المعضلة الأمنية، كما يمكن للحوافز الجغرافية والبنيوية دائما أن تعزز بعضها البعض لكن عندما تخلق الجغرافيا والاستقطاب ضغوطا متساوية فإن الجغرافيا تتفوق على البنية.[2]

مع ذلك، فإن تأثير الجغرافيا على السياسة لا يمكن دراستها تجريبيا فقط، لأن رجال الدولة والأشخاص المهتمين بالجيوسياسية يميلون إلى تفسير تأثير الخصائص المادية للجغرافيا على السياسة من خلال فهمهم الذاتي. يشير هذا إلى أنه من الأفضل تحليل الجيوسياسية كحقل أكاديمي من خلال تقنيات نظرية المعرفة النقدية والمنهجية. كان معنى الجيوسياسية في الأوقات التي كان فيها الموقع الجغرافي والتضاريس المادية مهمين للغاية في سعي الدول لتعظيم قوتها السياسية والاقتصادية إلى أقصى حد كان مختلفًا تمامًا عن معنى الجيوسياسية في الأوقات التي كانت فيها التطورات التكنولوجية في مجالات الصناعة العسكرية والاتصالات والنقل. وقد جعلت المعلومات تدريجياً مجرد الموقع المادي بلا معنى في السياسة الدولية. فمنذ النصف الثاني من القرن الـ 19 حتى الآن، تباين معنى الجيوسياسية بشكل كبير، لا سيما فيما يتعلق بنوع العلاقة الموجودة بين الجغرافيا والسياسة.[3]

ويمكن التمييز بين الجغرافيا السياسية والجيوسياسة من خلال النقاط الآتية:

I. وفقًا لقاموس Penguin للجغرافيا البشرية، فإن التمييز بين الجيوسياسة والجغرافيا السياسية واضح: الجيوسياسة تهتم بالمتطلبات المكانية للدولة، بينما تفحص الجغرافيا السياسية ظروفها المكانية فقط.[4]

II. الجيوسياسة ترسم خط لما يجب أن تكون عليه الدولة، أي ترسم حالة الدولة المستقبلية بمعنى أنها تتميز بالديناميكية، بينما الجغرافيا السياسية تدرس كيان الدولة كما هو في الواقع أي رسم صورة الدولة في الماضي والحاضر، فهي تميل إلى أن تكون ثابتة.

---

[1]- Krishnendra Meena, Op. cit.

[2]– روبرت روس، "جغرافية السلام: شرق آسيا في القرن الحادي والعشرون". في: مايكل إي براون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 1. 2010)، ص 314.

[3]- Tarık OĞUZLU, "Modern Theoretical Development of Geopolitics and Strategic Studies", In: Erhan AKDEMİR, **Geopolitics and Strategy**, (Turkey, T.C. Anadolu University), pp 25-26.

[4]- SEMRA RANÂ GÖKMEN, Op. cit. p 14.

III. الجيوسياسة تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة، بينما الجغرافية السياسية مرآة للدولة تعكس صورتها الحقيقية. فالجغرافيا السياسية تدرس الدولة على أساس موضوعي أما الجيوسياسة فتدرس العلاقة بين الأرض والدولة كما تدرس السياسة العالمية من وجهة النظر القومية. [1] وكما يقول "تايلور"، في حالة الجيوسياسة من السهل جدا تحديد جنسية المؤلف من محتوى كتاباته بسبب انتمائه القومي.[2]

IV. الجيوبوليتيكا تعتنق فلسفة القوة وترسم الخطط الإستراتيجية التي تحقق سياسة السيطرة بينما الجغرافية السياسية تدرس مقومات القوة دراسة مجردة غير متأثرة بدوافع معينة.[3]

إن جوهر الجيوسياسة هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، ولهذا فإن الآراء الجيوسياسة يجب أن تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجية الإنسان وما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض، وفي هذا قال ماكيندر: "لكل قرن جيوبوليتيكيته".[4]

ثانيا: الجيواستراتيجية والإستراتيجية.

تُعد دراسة العلاقة الجدلية بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الإستراتيجي للدول من المواضيع الحديثة جداً، والتي لم تتناولها الكثير من الدراسات والبحوث في علم السياسة عموماً والدراسات الإستراتيجية خصوصاً، نظراً لحداثة المفهومين من جهة، ولكونها تتضمن عمقاً تحليلياً واسعاً من حيث هذا الترابط بين هذين المتغيرين من جهة أخرى، وإذا كانت هذه العلاقة غير واضحة بالنسبة إلى الدول الصغرى، أو الإقليمية للحدود الواضحة في القيود على تفكيرها الإستراتيجي، فإنها تبدو عالية الوضوح بالنسبة للدول العظمى والكبرى.

نشأ مصطلح الإستراتيجية من الصيغة اليونانية (Strategus)، والتي تُرجمت على أنها قائد جيش. يعرّف "أنطوان هنري جوميني" Antoine-Henri Jomini، أهم منظّر بعد الحروب النابليونية، الإستراتيجية بأنها فن جلب القوات العسكرية إلى ساحة المعركة. في هذا السياق، يربطها أيضًا بالجغرافيا. إنه يرى أن الغرض من العمليات العسكرية هو احتلال وإمساك نقاط جغرافية حيوية يمكن أن تدعم هجومًا أو دفاعًا، وبالتالي توفير مزايا ستؤدي إلى نهاية منتصرة للحرب. يعد "جوميني" المعلق الرئيسي على الحروب النابليونية، والنص البارز له بعنوان "فن الحرب" (Précis de l'art de la guerre) من عام 1815 هو في الواقع محاولة لتفسير نجاحات نابليون من خلال

[1]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 26.

[2]- EMRA RANÂ GÖKMEN, Op. cit. p 15.

[3]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 26.

[4]- محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 51.

خلق مبادئ عالمية للحرب. وبالتالي، فإن تعريفه للاستراتيجية ينبع من تحليل الحروب النابليونية، من خلال تركيزه على التشكيلات العسكرية المنتشرة في مختلف أنحاء أوروبا استعداداً لمعارك حاسمة مثل "أولم وأوسترليتز" Ulm and Austerlitz (1805) و"جينا وأور إيرستات" Jena and Au-erstädt (1806)[1].

يجادل "كارل فون كلاوزفيتز" Carl Philipp Gottlieb von Clausewitz في كتابه الصادر عام 1832 Vom Kriege(في الحرب) بأن الاستراتيجية Streategy هي عقيدة اعتبار المعارك أهدافًا للحرب. يشير هذا التعريف إلى الارتباط المباشر بين المستويين التكتيكي والاستراتيجي وتأثيرهما على بعضهما البعض. ومن تعريف يبدو أن الاستراتيجية تشكل خطة الحرب والموارد العسكرية اللازمة لتحقيق النجاح.[2] أما "ليدل هارت" Basil Henry Liddell Hart الإستراتيجية، بأنها: فن استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياسية". وقد أخرجها الفرنسي "أندريه بوفور" André Beaufre من إطارها العسكري إلى إطار أوسع معتبرا القوة العسكرية أحد أبعادها، عندما عرفها بأنها: " حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها".[3]

وبناءً على وجهات نظر هؤلاء المنظرين، يمكن أن نجادل بأن الإستراتيجية تختزل لإدارة الحرب وحدها وترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتكتيكات، أو سلسلة المعارك التي تشكل الحرب. هنا، يجب أن نتذكر أن الحروب قد خاضت في العديد من الحالات في تاريخ السياسة بين الدول لكسب السيطرة السياسية على أجزاء من الجغرافيا التي يعتبرونها حيوية لأهدافهم السياسية، وخاصة الأمن والبقاء.[4]

يشير التحليل التقليدي للعلاقات الدولية إلى أن الحروب كانت امتدادًا للدبلوماسية والسياسة الخارجية للدول القومية التي يتمثل هدفها الأساسي في تعظيم مصالحها الوطنية. بصفتها كيانات ذات سيادة تشكل النظام السياسي الدولي، تم إنشاء الدول في البداية على أنها تتمتع بالسلطة لتحديد أهداف سياستها الخارجية دون قيود تقريبًا؛ هذا يعني أنه من الممكن أن تستشهد الدولة بأي شيء كمبرر لشن حرب أو الشروع في عمل من جانب واحد من الإكراه ضد دولة أخرى. ومع ذلك، فإن السبب الرئيسي للحرب ضد دولة ما هو الطموحات الإقليمية.[5]

[1]- Tal Tovy, Op. cit. p 25.
[2]- I bid. p 25.
[3]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 26.
[4]- Ali Onur ÖZÇELİK, Op. cit. p51.
[5]- I bid. p 51.

الفهم المعاصر للإستراتيجية ابتعد عن هذا المفهوم الصلب والضيق وأعطاه شمولية ومساحة أوسع ومن أبسط تعاريف الإستراتيجية اليوم أنها عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق أهداف الدولة.[1]

يتم تحديد الإستراتيجية حاليًا ضمن الإطار العام لمستويات الاستراتيجية من المستوى السياسي إلى المستوى التقني- التكتيكي. لقد توسع التعريف ولم يعد ينطبق فقط على المستوى التكتيكي ومستوى العمليات في الحرب. ومن الواضح أن اختزال معنى الاستراتيجية في الأنشطة التنفيذية وحدها قد أصبح قديما مع نهاية القرن الـ 20. يأخذ تعريفها الحديث منظورًا أوسع يشمل التأثير على السياسة الأمنية والاستعداد للحرب.

قاموس وزارة الدفاع الأمريكية في طبعة 2001 للمنشور المشترك Joint Publication 1-02 (JP) للمصطلحات العسكرية يميز ثلاثة أنواع من الإستراتيجية: **1/** الإستراتيجية وهي فن وعلم تطوير وتشغيل جميع قوى القوة الوطنية لتحقيق أهداف على مستوى منطقة الحرب و/أو أهداف وطنية و/أو متعددة الجنسيات. من المؤكد أن الإستراتيجية في تعريفها الأمريكي ليست فقط الجانب العسكري لاستخدام القوة ولكن أيضًا تشغيل جميع وسائل القوة للأمة. وتشمل هذه الظروف الجغرافية والقوة الدبلوماسية والاقتصادية والبشرية العسكرية، الإستراتيجية الوطنية، والاستراتيجية العسكرية. الإستراتيجية.[2] **2/** الاستراتيجية الوطنية (وتسمى أيضًا استراتيجية الأمن القومي) هي ممارسة قوة الأمة لتحقيق أهدافها. فبينما يشير JP 1-02 إلى الإستراتيجية من حيث تحقيق الأهداف الوطنية، تؤكد الإستراتيجية الوطنية على استخدام قوة الأمة لضمان تحقيقها الأهداف الوطنية. وبالتالي تتعلق الإستراتيجية بوقت الحرب بينما يتم ممارسة الإستراتيجية الوطنية في أوقات السلم والاستعداد للحرب. إن تعريف JP 1-02 للاستراتيجية العسكرية قريب من التعريفات الجوهرية للاستراتيجية: فن وعلم استخدام القوات العسكرية لدولة ما لتحقيق أهداف سياستها الوطنية من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.[3]

تتميز العلاقات الدولية وحركة الدولة في سياستها الخارجية بالديناميكية أكثر مما تتميز بالثبوت أو الجمود، وهي ذات صلة وثيقة في نفس الوقت بأبحاث السياسة والتخطيط، إنها باختصار الجغرافية التطبيقية في مجال العمل Geography In Action Applied، وبالتالي فهي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية. أي أنها

---

[1]- عابد سعود، "الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية"، (السعودية، جريدة الرياض، العدد 15249، 25 مارس 2010)، تاريخ التصفح: 2018/09/13. https://www.alriyadh.com/509799

[2]- Tal Tovy, Op. cit. p 26.

[3]- I bid. p 26.

تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية الـ 10: (الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافية، المناخ، الموارد، السكان).

الإستراتيجية هي فن تنسيق استخدام موارد القوة الوطنية في أبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والقيمية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها، لتحقيق الأهداف الوطنية. بينما الجيواستراتيجية فتعنى بدراسة أثر الموقع الإستراتيجي من خلال تفعيل وتوظيف استراتيجيات معينة لتحقيق الأهداف الوطنية أو القومية.[1]

وإذا كانت الجيوسياسة ذاك الميدان للدراسات الخاصة بسياسة القوة Power politics فقد ركز بعض الجغرافيين على هذا الميدان، بينما ركز البعض الآخر على المفهوم الواسع لعلاقة الجغرافيا وقوة الدولة، فظهر مفهوم (الجيواستراتيجية) على المستوى العالمي وفي حالتي الحرب والسلام.[2]

المطلب الثالث: العلاقة الوظيفية والبنيوية بين الجيواستراتيجية والجيوسياسة

يشهد التفكير الجيوسياسي والجيواستراتيجي عودة في أوقات تضاؤل الموارد وتزايد انعدام الأمن في السياسة، مما يثير التساؤل حول ما يمكن فهمه من خلال الجيوسياسة والجيواستراتيجية في القرن الحادي والعشرين وكيف ينعكس ذلك في الممارسة.[3]

العلاقة الوظيفية تعني الوظيفة التي تؤديها الاستراتيجية لتحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية، ومن الناحية البنيوية تعني تحديد المناخ الفكري المشترك بينهما، فالبنيوية بوصفها منهجا هي العلاقات وليس الكينونة، ولا سبيل لتعريف وتحديد فكرة إلا بعلاقاتها المتفاعلة.[4] فما هي أسس العلاقة البنيوية بين الجيوسياسة والإستراتيجية؟، وكيف تؤدي كل منهما وظيفة تخدم الأخرى؟

على الرغم من أن "ماكيندر" هو الذي وضع أجندة البحث عن الجيوسياسة، فقد صاغ عالم السياسة السويدي "رودولف كيلين" كلمة الجيوسياسة في عام 1899. وصف كيلين الجيوسياسة بأنها نظرية الدولة ككائن جغرافي أو ظاهرة مكانية. ومع ذلك، ليس من السهل وضع تعريف محدد ومتفق عليه للمصطلح. في حين تم تعريف الجيوسياسة على أنها نظرية الدولة والحرب من قبل Kjellen، بالنسبة لـ "كارل هوسهوفر"، مؤسس الجيوسياسة الألمانية، كانت العقيدة هي التي تحدد جميع العمليات السياسية للدولة مكانيًا. بكلمات "هوسهوفر":

---

[1]- عابد سعود، مرجع سابق.

[2]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[3]-K. Saalbach, Op. cit. p3.

[4]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 24.

"الجغرافيا السياسية هي العلم الوطني الجديد للدولة، ... عقيدة الحتمية المكانية لجميع العمليات السياسية على أساس الأسس العريضة للجغرافيا، وخاصة الجيوسياسة". من ناحية أخرى، وفقًا لـ "نيكولاس سبيكمان"، فإن الجيوسياسية هي "تخطيط السياسة الأمنية لبلد ما وفقًا للجغرافيا". ويُظهر تعريف مشابه للمفهوم بأنها: "طريقة لتحليل العالم من خلال شرح وفهم تأثير الجغرافيا على السياسات الوطنية والدولية" وأن جوهر الجيوسياسية هو الكشف عن فرص الجغرافيا للمواطنين والسياسة الدولية.[1]

عند هذه النقطة، نأتي عبر العلاقة البنيوية بين الجيوسياسة والاستراتيجية. إن الفرص المتاحة التي توفرها الجغرافيا للسياسة وكيف يمكن للدول أن تستخدم هذه الفرص لربط الجيوسياسة بالاستراتيجية. وربط الجيواستراتيجية مع استراتيجيات الدبلوماسية والحرب. وبعبارة أخرى، هو الاتجاه الجغرافي للسياسة الخارجية للدولة.[2] فالهدف الأول من الجيوبوليتيك هو دراسة الأوضاع العامة للكتل القارية وإعطاؤها أهميتها السياسية بالنسبة لموضوع واحد وجوهري هو السيادةً العالمية، وبذلك فإن الجيوبوليتيكا علم سياسي أساسا يستمد جذوره من الجغرافيا وحقائقها، ويعمل على الإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة.[3]

وإذا كانت المساحة من وجهة نظر "هوسهوفر" هي العامل المشترك بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، حيث تبحث الأولى في الدولة من وجهة نظر المساحة بينما تدرس الثانية المساحة من وجهة نظر الدولة. فإن الجيواستراتيجية أكثر اتساعا من الناحية الوظيفية في تخطيط مقدار القوة والقدرة بما فيها المساحة بمواردها وطبيعتها الطبوغرافية وعلاقتها المكانية لخدمة الأهداف الأساسية للدولة.[4] وحيث أن القوة تتجلى في السيطرة على الأشخاص والأقاليم والموارد والمعلومات، وتُعرف الإجراءات أو التدابير ذات الصلة أيضا بالجيوسياسة أو الجيوستراتيجية، فإن القوة في هذا السياق هي القدرة على فرض شيء ما ضد إرادة الآخرين. لذلك فإن جوهر التعاريف للجيوسياسة هو سياسات القوة المكانية، والجيواستراتيجية هي المفهوم الأساسي.[5]

عالم السياسة "بريجنسكي" Zbigniew Brzezinski يميز تمييزًا مثيرًا للاهتمام بين الجيوسياسية والاستراتيجية والجيواستراتيجية: "تعكس الجيوسياسية مزيجًا من العوامل الجغرافية والسياسية التي تحدد حالة الدولة أو المنطقة،

1- Fulya Aksu, Op. cit. p3.

2- I bid. p3.

3- محمد رياض، مرجع سابق، ص 82.

4- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 28.

5- K. Saalbach, Op. cit. p3.

والتأكيد على تأثير الجغرافيا على السياسة، تشير الاستراتيجية إلى التطبيق الشامل والمخطط للتدابير لتحقيق هدف مركزي أو الأصول الحيوية ذات الأهمية العسكرية؛ وتندمج الجيواستراتيجية مع الاعتبارات الجيوسياسية.[1]

وانطلاقا من ذلك، فإن تحديد العلاقة الوظيفية لكل من الجيوسياسة والاستراتيجية يستلزم توضيح عناصر الجيوسياسة الأساسية أولا ثم عناصر الجيواستراتيجية ثانيا، وهي:[2]

أولا: الإكتفاء الذاتي أو المساعدة الذاتية: من الشروط الأساسية العامة لعلم العلاقات الدولية التأكيد على أن النظام الدولي فوضوي لأنه لا توجد سلطة مركزية لوضع وإنفاذ القواعد التي يمكن تطبيقها على تصرفات الدول، والنتيجة الطبيعية لهذه الفرضية هي أنه في مثل هذه البيئة الفوضوية سيتعين على الدول أن تعتمد على مواردها الذاتية للبقاء، والتي يشار إليها غالبًا في أدبيات العلاقات الدولية باسم "المساعدة الذاتية".

لفترة طويلة جدًا، لم تعتمد الدول القومية على أي شيء سوى نفسها. نظرًا لأن لكل دولة دوافع واعتبارات متشابهة، فقد تم تصوير مجال العلاقات الدولية على أنه مكان للحرب المستمرة أو الصراع على الهيمنة.[3] ومن منظور واقعي تعيش الدول في عالم يقوم على الإعتماد على الذات، لذلك تتصرف دائما وفقا لمصلحتها الذاتية ولا تضع مصالحها بعد مصالح الدول الأخرى. إن إدراك الدول لطبيعة النظام الدولي يدفعها للبحث عن الطريقة المثلى لضمان بقائها وهي تعظيم القوة أمام منافسيها المحتملين ولن يتم ذلك إلا من خلال اتباع سياسات توسعية.[4] لذلك فإن الكفاية الذاتية للدولة الكبرى يجب أن تمتد إلى مسطحات كبرية من اليابس الأرضي في صورة "الاقتصاد الكبير مكانياWirtschaft Grossraum ".[5]

ثانيا: فكرة المجال الحيوي:

أصبح الفضاء الحيوي بتأثير "فريديريك راتزل" مرادفا لمفهوم منطقة النفوذ أو المجال المخصص (المحجوز)، وتم تعريف المجال الحيوي من قبل راتزيل على أنه مساحة السطح الجغرافية المطلوبة لضمان بقائها، ومع نمو السكان، يجب أن تتوسع. قدمت هذه النظرية الأساس للتوسع في السياسات الخارجية للدول، وخاصة الدولة الألمانية.[6] ففي أعقاب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى طور كارل هوسهوفر فكرته الخاصة حول الجيوبوليتيك بهدف تشويه سمعة معاهدة فرساي التي فرضت بشكل مهين على ألمانيا بترًا إقليميًا مؤلمًا.

---

[1]- Pascal Venier, Op. cit.

[2]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 28

[3]- Ali Onur ÖZÇELİK, Op. cit. p 61

[4]- جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، جامعة الملك سعود، 2001)، ص 42.

[5]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 73.

[6]- جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية، النظريات الجيوسياسية**، ترجمة قاسم المقداد، (دمشق، دار نينوى للدراسات، 2014)، ص 103.

وبناءً على ذلك، تم تبني مفهوم كيلين للجيوبوليتيك "وتكييفه وتشويهه في النهاية لأغراض سياسية". ظل Haushofer دائمًا غامضًا بشأن التعريف والأساس النظري للجيوبوليتيك. وقد استُخدمت مفاهيم الفضاء مثل "Lebensraum"و"Grossraum"و "Mitteleuropa" استخداماً دون نقد، كما استُخدمت بالاقتران مع " رسم الخرائط السحرية " كوسيلة للدعوة لتعزيز أجندة توسعية. الجيوسياسية تم دمجها في السياسة الاشتراكية القومية لألمانيا بعد عام 1933. ولكن هذا لا يعني أن الجغرافيا السياسية تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية الألمانية.[1]

لذلك، كانت الجيوسياسة بمثابة عنصر رئيسي في تعريف وتعظيم المصالح الوطنية. وفوق كل شيء، ارتبطت المصالح الوطنية في هذه الحقبة في كثير من الأحيان بالأمن الذي استلزم إما الدفاع أو توسيع الأراضي الوطنية. وفي كلتا الحالتين، كان للجيوسياسة أهمية كبيرة. فالدول التي تمكنت من الاستفادة بشكل أفضل من مزاياها الجيوسياسية واستغلال المساوئ الجيوسياسية لخصومها من المرجح أن تكون قادرة على المضي قدمًا فيما يتعلق بحماية المصالح الوطنية. وبطبيعة الحال، كانت تلك الدول التي كان لها نفوذ أكبر من حيث المخزون الجيوسياسي قادرة على تحديد هوية سياسة خارجية أكثر عدوانية وتوسعية.[2]

ثالثا: الأقاليم الجيوسياسية: النظم الإقليمية الجيوسياسية تخضع لمجموعة من المحددات تضبط مسارها وتحدد أنماطها، ويلعب متغير توزيع القوة دورا أساسيا في تشكيل هيكلية النظام الإقليمي وأنماط تفاعلاته، فهو الذي يحدد وجود أو ظهور قوة مهيمنة من عدمه، ويفسر أنماط التحالفات التي تحدث داخل النظام ومع أطراف من خارج النظام، كما يفسر حالات الإستقطاب بين أطراف النظام.[3]

وتختلف النظم الإقليمية وتتمايز عن بعضها البعض في العديد من الصفات، هذه الصفات تتعلق أساسا بمساعي الهيمنة التي يقوم بها المهيمن الإقليمي وردود الفعل، ومدى انغماس النظام الإقليمي في تنافس القوى العظمى جيوسياسيا.[4]

1- النظام السياسي الدولي:International System

النظام السياسي الدولي عند "مورتون كابلان" Morton Kaplan يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات إلى انتاج أنماط جديدة متمايزة من السلوك الدولي، ومن

---

[1]- Pascal Venier, Op. cit.

[2]-I bid, p 61.

[3]- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص 65.

[4]- نفس المرجع، ص ص 67-68.

ثم فإنه بتحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي واستقراره، يمكن التعرف إلى جوانب الإنتظام Regularities أو عدم الإنتظام في انشطته وعملياته.[1] فالنظام الدولي بهذا المعنى هو البيئة الخارجية التي تتفاعل فيها السياسات الخارجية للدول أساسا.[2] بحسب "هيدلي بول" Hedley bull أن المقصود بالنظام السياسي الدولي منظومة الدول فحسب. وتوجد هذه المنظومة حينما يتوفر بين دولتين أو أكثر ما يكفي من التواصل بينهما، وما يكفي من التأثير على الدول الأخرى بسبب ما تتخذه القوى الكبرى من قرارات لإجبار الدول الأخرى على التصرف بوصفها أجزاء من الكل.[3]

استند الإطار التحليلي لـ Gerard Dussouy إلى ثلاثة مفاهيم رئيسية: المناطق الجيواستراتيجية، التي لها امتداد عالمي، وتقسيماتها الفرعية، والمناطق الجيوسياسية، المشتقة مباشرة من المناطق الجغرافية، التي لها نطاق إقليمي فقط، والأحزمة المتكسرة، "منطقة [مناطق] كبيرة ذات موقع استراتيجي [المناطق] [...] تحتلها عدد من الدول المتنافسة وهي عالقة بين المصالح المتضاربة للقوى العظمى. تم تحويل المفهوم الأولي للمناطق الجيوستراتيجية إلى مفهوم المجالات الجيوسياسية، وتم تطوير مفاهيم جديدة، مثل مناطق البوابة، ودول البوابة، دول التبادل الصغيرة ذات السيادة المؤهلة سوف تُفصل عن الكيانات الوطنية القائمة وتساعد على ربط النظام العالمي".[4]

وضمن التسلسل الهرمي للنظام الدولي يأتي النظام الإقليمي كوحدة تحليل متوسطة بين الدول القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى. في أبسط معانيه، هو نمط من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم جغرافي معين. أي أنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية التفاعلات.[5] لذلك فإن التنظيم الإقليمي يشير إلى وجود تسلسل بنيوي يتم تحديده كما يلي:

2- النظام الإقليمي ذو الإمتداد العالمي "الإقليم الجيواستراتيجي": Geostrategic Region

يمكن التعامل مع النظام الإقليمي من منظورين، بحكم وسطيته بين النظام الدولي والدول القومية. فهو وفقا للمنظور الأول نظام فرعي أو تابع Sub-System، أي أنه يتفرع عن النظام الدولي ويطلق عليه النظام الإقليمي ذو الإمتداد العالمي، والنظام الإقليمي وفقا للمنظور الثاني، نظام اقليميRegional System بمعنى تفكيك للنظام

1- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 17.
2- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 28.
3- جيرار ديسوا، مرجع سابق، ص 63.
4- Pascal Venier, Op. cit.
5- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 19.

الدولي من ناحية إلى عدة نظم فرعية، ومن ناحية أخرى تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة يجمع بينها إطار تفاعلي مميز.[1]

النظام الإقليمي ذو الإمتداد العالمي يطلق على أقاليم كبيرة الحجم بالضرورة حتى تستطيع أن تكسب قدرة التأثير العالمي. وهذه إحدى خصائص الوظائف الأساسية لهذه الأقاليم، لذلك فإن الأقاليم الجيوستراتيجية هي التعبير عن العلاقات المتداخلة Interrelation chips بين المساحات الكبرى في العالم فيما يخص الموقع Location والحركة Movment، وتوجيه التجارة والثقافة وحركة التيارات الإيديولوجية وضوابطها.[2]

من هنا فإن تحديد الإقليم الجيواستراتيجي يعتمد على عاملي الحركة والمكان. وأداة الدولة في سياستها ضمن هذه الأقاليم هي الاستراتيجية العليا (الشاملة)، ومن خصائصها وجود الدولة القائدة للإقليم.[3]

ومثال ذلك، يقسم الكثير من الجغرافيين العالم إلى إقليمين جيوستراتيجيين هما: إقليم البحر العالي Maritime وجوهره تجاري–استراتيجي، والثاني كتلة أوراسيا القارية، ويضيف آخرون إقليم ثالث، هو منطقة المحيط الهندي. يتكون الإقليم الجيواستراتيجي الأول، من أربعة أقاليم جيوبوليتيكية، هي: أمريكا الشمالية، ومنطقة بحر الكاريبي، وأوروبا البحرية الأوقيانوسية ومجموعة الجزر المحيطة بآسيا، وأمريكا الجنوبية، أما الإقليم الجيواستراتجي الثاني فيتكون من إقليمين جيوبوليتيكيين، هما: منطقة القلب الروسي القارية مع أوروبا الشرقية، وإقليم شرق آسيا– الصين.[4]

3-النظام الإقليمي ذو الحدود الإقليمية (الإقليم الجيوبوليتيكي) Geoplotical Region

باعتبارها مستوى تحليليا متوسطا بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول القومية وباعتبارها نظما فرعية للنظام الدولي، حيث ركز منظروا العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي بصفة أساسية، وتعاملوا مع الإقليمية كجزء من دراسة المناطق Area Studies دون مقارنة بعضها بالبعض الآخر.[5]

الأقاليم الجيوسياسية هي أصغر من الأقاليم الجيواستراتيجية، والإطار الإقليمي المتجانس يشكل خلفية للانسجام في الاتجاهات الاقتصادية والسياسية، مما يشجع على التعاون والتكامل الإقليمي.[6]

---

[1]- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 21.
[2]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص ص 28-29.
[3]- نفس المرجع، ص 29.
[4]- نفس المرجع، ص 29.
[5]- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 7.
[6]- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 29.

والإقليم الجيواستراتيجي، كما يرى "إدوارد ميدايرل" له دوره الاستراتيجي في علاقة التفاعل المساحي بين النظم أو الأقاليم الجغرافية، أما الإقليم الجيوبوليتيكي فله دورة التكتيكي والذي يقل أهمية عن الدور الأعظم الذي يلعبه الإقليم الأعظم، كما يصفه البعض.

مع ذلك، فإن انهيار القطبية الثنائية، وبروز الولايات المتحدة كقوة وحيدة، قد غير الكثير من الأقاليم الجيواستراتيجية، والجيوبوليتيكية، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على التلاعب بالجغرافيا، في سعيها ومحاولتها لتحويل العالم إلى إقليم جيواستراتيجي واحد تحت هيمنتها.[1]

د–الصراع بين القوى البرية والقوى البحرية:

تكشف دراسات تسلسل الفكر الجيوسياسي عن مسار ملازم لتحول القوة العالمية. وجهة نظر الجيوسياسيين الألمان تقوم على أن جزيرة العالم، باعتبارها قاعدة للقوة البرية يمكن أن تكون أعظم القوى في العالم. الدول البحرية يمكن أن تخضع لسيطرة القوة العظمى البرية التي تسيطر على جزيرة العالم لو استطاعت هذه السيطرة على النطاق الدائري البحري الداخلي الذي يمتد من الجزر البريطانية إلى أرخبيل اليابان.[2]

المطلب الرابع: القوى العظمى واشكالية التوازن الجيواستراتيجي العالمي

يعد موضوع التوازن الجيواستراتيجي العالمي بين القوى الكبرى من أكثر الموضوعات التي تدور حولها النقاشات والدراسات الاستراتيجية والجيوسياسية، كونها تؤثر على الخصائص الأساسية لنظام العلاقات الدولية وتفاعلاته.[3] ويعرف التوازن الجيواستراتيجي العالمي، بأنه: "التعادل النسبي المتكافئ في الإمكانيات وجميع عناصر القوة البنائية والسلوكية والقيمية (المادية وغير المادية) التي تحتوي عليها القوى العالمية والقوى المتحالفة معها، ضمن النطاق الجيو–عالمي، وما تمارسه من سلوك فاعل أو أداء استراتيجي عالمي، فضلا عما تهيمن عليه من مناطق حيوية جيواستراتيجية (مناطق نفوذ)، وما ينتج عن كل ذلك من آليات عمل وتأثير فاعل يسهم في ضبط سلوك القوى الأخرى والحفاظ على الاستقرار الدولي، كظاهرة الإعتماد الإقتصادي والمؤسسات الدولية والعولمة والشراكات الاستراتيجية المتعددة... في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية من أجل ضبط حركة التوازنات العالمية.[4]

1- محمد ياس خضير، مرجع سابق، ص 29.
2- نفس المرجع، ص 29.
3- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق ص 65.
4- نفس المرجع، ص ص 70-71.

وعن اللاعبين الجيواستراتيجيين النشطين هم الدول التي تملك القدرة والإرادة القومية لممارسة القوة أو النفوذ، بحيث تتجاوز حدودها في سبيل إحداث تغيير في الوضع الجيوسياسي القائم.[1] فاللاعبين الجيواستراتيجيين (القوى العظمى) هي الدول التي يمكنها ممارسة قوتها على نطاق عالمي ويمكن أن تؤثر على السياسة العالمية لصالح مصالحها الجيوسياسية. وبالتالي، فإن القوى العظمى هي قوى عالمية وتضع جيوستراتيجيات عالمية. يتم صياغة جيواستراتيجية عالمية لتحقيق مصالح جيوسياسية عالمية والتي تتطلب في البداية قوة عسكرية كبيرة وقوة اقتصادية أكبر لتغطية تكاليفها وغيرها من قدرات القوة الأخرى أيضًا.[2]

تكسب القوى العظمى حصصا غير متساوية ومن المكاسب بشكل يؤثر في حركة وشكل التوازنات. فغالبا ما تكون التوازنات الجيواستراتيجية العالمية لعبة تمارسها القوى العالمية لمنع دول أخرى من تحقيق أهدافها في الهيمنة على التفاعلات الدولية. في حين تكون الدول الضعيفة ضحية لاستراتيجيات القوى المهيمنة، وبدون شك فإن التوازنات المختلة تكون مرفوضة من قبل القوى التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن كليا أو جزئيا لأجل أن تكون التوازنات المستقبلية فاعلة وديناميةا وتضمن استقرار أوسع وعلاقات قوى مشتركة ومتوازنة مع الضغوط المضادة. وبذلك فإن التوازن يصبح محصلة فعل إدراكي هادف لتوظيف الإمكانات والقدرات، بما يحقق عناصر حث مستدعية أو قوى دافعة باتجاه تقاسم الأدوار وتدعيم فرص البقاء وتحقيق الأهداف، وهكذا يبدو التوازن كفعل وكمعطى يتمثل بالاستراتيجية العليا لمجمل السياسات والاستراتيجيات الهادفة التي تتوحد في متغير حالة التوازن المطلوب تحقيقها.[3]

إن ظاهرة التغيير في سياسات وتفاعلات النظام الدولي فضلاً عن هيكليته لم تنقطع منذ تشكيله، وذلك تبعاً للتغيير في استراتيجيات القوى العالمية، وما تحتوي عليه من إمكانيات وقدرات تدفع بها للقيام بأداء استراتيجي مغاير لسابقه، وأكرث انسجاماً مع تطلعات وأهداف تلك القوى، وبذلك عد التغيري سمة أساسية من سمات النظام الدولي.[4]

وبروز قوة عظمى في قدراتها وسلوكها الجيوسياسي لتهيمن على النظام الدولي يحفز إلى/أو يظهر تحالفات وشركات جديدة هدفها المحافظة على أمنها ومصالحها من خلال نظام متوازن مع تلك القوة التي تحاول السيطرة،

1- زبيغنييف بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيواستراتيجية الملحة**، ترجمة سليم أبراهام، (دمشق، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ط 4، 2008)، ص 49.

2- Fulya Aksu, Op. cit. p 12.

3- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 71.

4- محمد ميسر فتحي، "التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، (العراق، جامعة النهرين، العدد 4، 2015)، ص 16.

وعلى هذا النحو فإن القوى الكبرى والعظمى تكون على قدر عال من إدراك طبيعة التوازنات الدولية والإقليمية من جهة، وطبيعة المحاولات الرامية إلى السيطرة وتوسيع دائرة النفوذ على حساب محاولات التغيير الجيواستراتيجية للقوى المسيطرة على التوازن على وجه الخصوص من جهة ثانية.[1]

ومن المفهوم في الواقع أن يكون للدولة أهداف إقليمية معينة بالنظر إلى طبيعة السياسة بين الدول. وفوق كل شيء، تُقاس قوة الدولة ونفوذها، من بين عوامل أخرى، بحجمها الإقليمي. وغالبًا ما يشار إلى القوة والقدرة العسكرية على أنها المؤشر الرئيسي لخزان القوة للدولة، تليها القوة الاقتصادية. لكن المحللين والعلماء يتفقون بالإجماع تقريبًا على أنه بدون مساحة كبيرة، قد لا تؤثر الدولة على مسار السياسة الدولية حتى لو كانت تتمتع بقوة عسكرية واقتصادية هائلة.[2]

يشوب النظام الدولي المعاصر حالة من الفوضى والاضطراب في التفاعلات الدولية مما يؤكد أن حركة قوى التغيير فيه تندفع نحو صياغة جديدة لهيكلية النظام الدولي وشكل تفاعلاته فضلاً عن تغير طبيعة وحداته وتغيير أدائهم الاستراتيجي ومستوى تأثيرهم، الأمر الذي يحتم رصد حركة قوى التغيير واتجاهاتها لإدراك صيرورة التغيير والتنبؤ بمستقبل النظام الدولي وتوازناته وتراتبية القوى العالمية فيه.[3]

منحت افرازات الوضع الإستراتيجي الجديد لما بعد تفكك الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للإعلان عن مشروعها لقيادة العالم بأجندة من ثلاث نقاط: الأولى، إعادة النظر في خريطة المصالح الحيوية الأمريكية على مستوى العالم، الثانية، الاضطلاع بمسؤولية القيادة العالمية، والثالثة، إطالة أمد الهيمنة الشاملة أطول فترة ممكنة. ويدخل ذلك في إطار ممارسة عملية الضبط الإستراتيجي للبيئة العالمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية.[4] رغم تحفظ باحثين حيال إمكانية بقاء ظاهرة القطبية الأحادية وديمومتها، ويقترحون تحقيق التوازن على المستوى الخارجي ومنع ظهور منافسين محتملين.[5]

مع مطلع القرن الـ 21، شهدت البيئة الدولية الكثير من التحولات والأحداث الدولية المتسارعة، أوضحت أن العالم لم يرسى على نظام واضح المعالم، ذلك أن وجود نظام دولي مستقر يفترض قيام توازنات للنفوذ والقوة

---

[1]- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 65.

[2]- Ali Onur ÖZÇELİK, Op. cit. p 51.

[3]- محمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 25.

[4]- ماهر بن إبراهيم القصير، **المشروع الأوروآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب**، (القاهرة، دار الفكر العربي، ط 1، 2014)، ص27.

[5]- جرايمي هيرد، **القوى العظمى والإستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، رؤية متنافسة للنظام الدولي**، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط 1، 2013)، ص 177.

بين مختلف الفاعلين الأساسيين في البيئة الدولية، فضلا عن وجود ضوابط دولية تستند إليها تفاعلات تلك القوى وآدائها؛[1] ومما لا شك فيه، أن ثمة توازنات جيواستراتيجية جديدة بدأت تتبلور وتفرض واقعا جديدا، إذ عن هناك قوى تعديلية وصاعدة تمكنت من استعادة مكانتها الدولية والتأثير في حركة التوازنات العالمية سعيا لضمان مصالحها والدفاع عن أهدافها القومية.

بهذا المعنى، كمثال، يمكن تصنيف الولايات المتحدة كقوة عالمية لديها جيوستراتيجية عالمية. ويمكن النظر إلى الجيواستراتيجية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة على أنها انعكاس لجيوستراتيجية "بريجنسكي" التي رسمها في "لوحة الشطرنج الكبرى" في عام 1997، والتي تستند على فكرة الأسبقية العالمية للولايات المتحدة والتي بدورها كانت مرتبطة بالأولوية في أوراسيا. عرّف بريجنسكي أوراسيا على أنها رقعة الشطرنج الكبرى حيث يتم الصراع من أجل السيادة العالمية واقترح أنه من أجل الحفاظ على موقعها كقوة عظمى في السياسة العالمية، تحتاج الولايات المتحدة إلى تطوير جيوستراتيجية تركز على أوراسيا لأن "القوة التي تهيمن على أوراسيا ستسيطر على اثنين من أكثر المناطق تقدماً وإنتاجية من الناحية الاقتصادية في العالم ".[2]

يبدو أن جيوستراتيجية الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة اتبعت المسار الذي صاغه "بريجنسكي". ويمكن ملاحظة ذلك في السياسة الخارجية للولايات المتحدة المتبعة منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر والتي يبدو أنها تدخل مرحلة التغيير منذ الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.[3]

Brzezinki's Chessboard.*

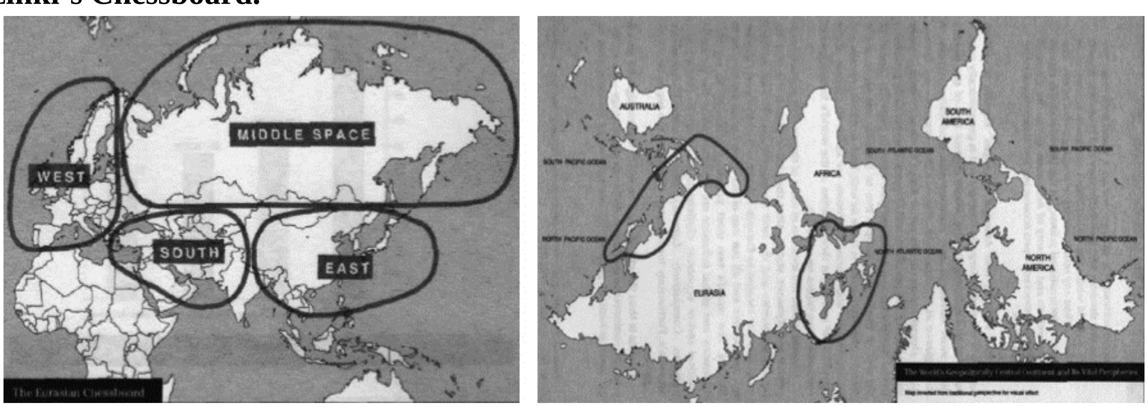

***- الخريطة توضح رقعة الشطرنج لبريجنسكي Brzezinki's Chessboard الأقاليم الجيوسياسية المهمة في استراتيجية الولايات المتحدة للسيطرة على أوراسيا، والأقاليم الهامشية التي تشكل مدخلا لإمكانية بروز قوى عظمى روسيا في غرب أوراسيا والصين في شرق أوراسيا.**

[1]- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 66.

[2]- Fulya Aksu, Op. cit. p 12.

[3] - I bid. p 12.

يمكن العثور على أول علامة على جيوستراتيجية الولايات المتحدة في أوراسيا في عملية توسيع حلف شمال الأطلسي "الناتو" NATO. مباشرة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أخذت الولايات المتحدة الدور القيادي لتوسيع الناتو نحو أوروبا الشرقية والوسطى وبالتالي احتواء روسيا بهدف اختراق أوراسيا للسيطرة عليها. وفي حين بدأت الجيوسياسة في التحول بعد 11 سبتمبر في عام 2001، استمرت الجيوستراتيجية الأمريكية في التركيز على الجيوسياسة الأوراسية التي تم تحقيقها من خلال التدخل في أفغانستان، وفي وقت لاحق في عام 2003 في العراق ومبادرة الشرق الأوسط الكبير.

وقد أبرز "بريجنسكي" في إسقاطه الجيواستراتيجي أهمية منع أي قوة عظمى أخرى من الظهور كمنافس للولايات المتحدة في المنطقة من أجل الحفاظ على تفوقها العالمي. ومع ذلك، ومع ذلك، لم تتمكن الولايات المتحدة أن تنجح في منع روسيا من المنافسة في أوراسيا، ومن ناحية أخرى، هناك منافسين آخرين في مناطق أخرى، مثل الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإيران في الشرق الأوسط الكبير.[1]

اتساقا مع ذلك، جاءت تصريحات "روبرت غايتس" وزير الدفاع الأمريكي أمام الكونغرس الأمريكي في فيفري 2007، تؤكد استمرار الولايات المتحدة الأمريكية اعتبار الصين وروسيا كعدوين محتملين وتمثلان تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية من خلال سعيهما إلى إرساء نظام عالمي يقطع هيمنة القطب الواحد.[2]

وعلى الرغم من إن التأثير الدولي الفاعل لم يعد يشترط على الدول التكامل في امتلاكهم عناصر القوة لتحريك التوازنات الجيوستراتيجية العالمية بما يحقق أهدافهم ومصالحهم، إلا أن الواقع يؤثر بأن معظم القوى العالمية تتجه نحو إجراء موازنة مقبولة بين عناصر القوة التي تمتلكها لإخراج التأثير المطلوب والمتلائم مع أهدافها وطبيعة التوازنات القائمة سعيا لتغيير تلك التوازنات أو الإبقاء عليها.

في هذا الصدد، يشير أستاذ العلاقات الدولية "مارسيل ميرل" Marcel Miller بالقول: "إن عدم تساوي أو تكافؤ الدول في المعطيات المادية يجعل تأثيرها متباينا في العلاقات الدولية وفي حركة التوازنات الجيوستراتيجية العالمية. وإن معرفة تأثير كل دولة في التوازنات القائمة تتطلب دراسة العوامل الداخلية والخارجية كافة لهذه الدول"، ثم ينهب للقول: "أنه كلما ازدادت قدرة الدولة على التدخل في تفاعلات السياسة الدولية، عسكريا واقتصاديا وسياسيا

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 12.

[2]- جرايمي هيرد، مرجع سابق، ص ص 35-36.

كلما زاد تأثيرها في التوازنات العالمية سلبا أو إيجابا، أو كلما تقلصت قدرة الدولة عن التدخل ضعف تأثيرها في تلك التوازنات.[1]

عندما يتعلق الأمر بالدول الضعيفة في النظام الدولي، من الصعب الإشارة إلى الجيواستراتيجية على أنها تنفيذ استراتيجي للمصالح الجيوسياسية كما هو الحال بالنسبة للقوى العظمى. فالدول الضعيفة هي على العكس تماماً من القوى العظمى ليس لها أي تأثير على السياسة العالمية والإقليمية. حتى من أجل بقائهم على قيد الحياة، فهم يحتاجون عمومًا إلى الاعتماد على قوى عظمى. ينتج عن ذلك رؤية جيوسياسية وجيواستراتيجية متوافقة مع القوة العظمى المهيمنة في منطقتها.[2]

المحاور الجيوسياسية (القوى المتوسطة)، هي الدول التي تستمد أهميتها ليس من قوتها ودوافعها بل على الأغلب من موقعها الحساس بحيث تكون على نحو محتمل عرضة لسلوك اللاعبين الجيواستراتيجيين. ويتم تحديد المحاور الجيوسياسية من خلال جغرافياتها، التي تعطيها في بعض الحالات دورا خاصا في تحديد إمكانية الوصول للمناطق المهمة أو حرمان لاعب جيوسياسي كبير من الموارد. وفي بعض الحالات، يمكن أن يلعب محور جيوسياسي دور الدرع الواقي لدولة أو حتى منطقة حيوية ما.[3]

فالقوى المتوسطة هي دول يمكنها التأثير على السياسة الإقليمية، لكن تأثيرها على السياسة العالمية هامشي، أو إذا كان غير مباشر على الإطلاق كأثر جانبي للسياسة الإقليمية. فالقوى المتوسطة مصنفة إلى حد كبير على أنها قوى إقليمية، وبالتالي لديها جيواستراتيجياتها الخاصة، مع التركيز على رؤاها الجيوسياسية الإقليمية. تركيا هي مثال جيد تحت هذه الفئة نظرا ليس فقط لكونها قوة متوسطة ولكن أيضا الأثر الهائل لموقعها الجيواستراتيجي على تشكيل قوتها. وبعبارة أخرى، سيكون من الصعب على تركيا أن تُعتبر قوة إقليمية إذا لم يكن موقعها الجيواستراتيجي بالغ الأهمية بالنسبة للسياسة العالمية كما هو الحال في الواقع. تركيا لديها موقع مجاور ثلاث مناطق جيواستراتيجية مختلفة ورئيسية، البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. وهي تقع بين الغرب الصناعي ومصادر الطاقة الرئيسية في الشرق الأوسط وبحر قزوين؛ إن امتلاك المضائق هو جانب آخر من الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا، مما يعطي تركيا الفرصة للتأثير في السياسة الدولية.

[1]- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 69.

[2]- Fulya Aksu, Op. cit. p 12.

[3]- زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 50.

وبهذا المعنى، عرّف بريجنسكي تركيا بأنها محور جيوسياسي، وهو ما يعني "دولة لا تستمد أهميتها من قوتها بل من موقعها الحساس ومن عواقب حالتها التي يحتمل أن تكون عرضة لسلوك اللاعبين الجيواستراتيجيين". بفضل موقعها الجيواستراتيجي، تمتلك تركيا مجموعة متنوعة من الخيارات الجيوستراتيجية. المنظور الغربي، ومنظور الشمال أو القوقاز ومنظور البحر الأبيض المتوسط.[1]

لذلك، تنطوي البيئة الداخلية فضلا عن البيئتين الإقليمية والدولية على نقاط القوة والضعف فضلا عن فرص وتحديات تسعى القوى لاستغلالها وتوجيهها لصالح ضمان أهدافها. ويمثل ذلك السلوك في مجمله الإطار التفاعلي الأشمل والأوسع لحركة التوازنات الجيواستراتيجية.[2]

وكقاعدة عامة، قد تصبح دولة ذات مساحة كبيرة مرشحة لقوة عظمى في حالة استيفائها لمتطلبات أخرى أيضًا. بعبارة أخرى، المساحة الكبيرة هي من سمات القوى العظمى، والمساحة المتوسطة هي من سمات القوى المتوسطة. ولهذا السبب، على سبيل المثال، هولندا، وهي دولة مزدهرة وغنية بمساحة صغيرة نسبيًا، غير قادرة على الانتقال إلى صفوف القوى الكبرى. وتجدر الإشارة إلى أن الإمبراطورية الهولندية سابقا، يُستشهد بها كقوة رئيسية في التاريخ بسبب تأثيرها في التجارة الدولية الذي أصبح ممكناً بفضل مساحة مستعمراتها. وبالتالي، فإن السبب في أن هولندا اليوم ليست واحدة من القوى الكبرى في السياسة الدولية هو أنها لا تملك سيطرة سياسية على مناطق كبيرة. من ناحية أخرى، تعتبر روسيا، على عكس هولندا، غير مستقرة نسبيًا من الناحية الاقتصادية، قوة كبيرة بسبب نفوذها العسكري وجغرافيتها الشاسعة.[3] الهند هي حالة أكثر إيضاحًا. غالبًا ما ترتبط الهند بالفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي، وغالبًا ما تُعتبر قوة صاعدة تسعى، على الأرجح لهذا السبب، إلى الحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ السبب في تصنيف الهند كقوة صاعدة هو أراضيها الكبيرة وسكانها.[4]

يمكن أيضًا صياغة جيوستراتيجيات بناءً على مجالات موضوعية محددة مثل الجيواستراتيجية البحرية أو جيواستراتيجية الطاقة...إلخ. وبما أن الموضوعات المذكورة هي في المصالح الجيوسياسية للدول في الوقت الحاضر، أو منذ القرن الماضي، يتعين على الدول صياغة استراتيجياتها من أجل تلبية أهدافها الجيوسياسية في هذا الصدد. عندما يتعلق الأمر بالطاقة على سبيل المثال، يمكن القول إن على كل دولة، بغض النظر عما إذا كانت قوة عظمى أم لا، صياغة جيواستراتيجية للطاقة الآمنة والمستدامة والتي تعد بدورها العنصر الحيوي

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 13.

[2]- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 68.

[3]- Ali Onur ÖZÇELİK, Op. cit. pp 51-52.

[4]- I bid. p 52.

للاقتصاد.[1] بمعنى يرتبط البعد الجيواستراتيجي بالتسوية الجغرافية لموارد الطاقة وإمكانية الحصول عليها ونقلها بأمان. من السائد والشائع في العلاقات الدولية أن نذكر جيواستراتيجية الطاقة لأوروبا أو الولايات المتحدة، أو جيواستراتيجية الطاقة في البحر المتوسط أو القوقاز.[2]

ومن ثم فإن تلك المتغيرات تؤثر في المحتوى الأساس لجميع الاستراتيجيات الدولية وفي جميع مستوياتها، لذلك يجب أن ترقى استراتيجيات القوى المتنافسة إلى حساب تلك المتغيرات، والتهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو أمنية وغيرها، وأثرها في بيئة التوازنات الجيوستراتيجية لصياغة استراتيجية وطنية فاعلة.[3]

على سبيل المثال، النفط هو العامل الجيواستراتيجي الرئيسي الذي كان له تأثير حاسم على الشؤون الدولية في القرن العشرين، ومن المحتمل أن يستمر في ممارسة تأثيره عليه. النفط هو مورد غير منتظم وفير في بعض المناطق ولكنه غائب في مناطق أخرى. وبالمثل، يعتبر الغاز الطبيعي عاملاً جيواستراتيجيًا آخر مهمًا بشكل خاص للغرب المتقدم الذي يعتمد عليه بشكل كبير. توجه الجيواستراتيجيات حول النفط والغاز انتباهها إلى الجزيرة العالمية –أوراسيا– مرة أخرى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي يعد أحد أهم مناطق إنتاج النفط والغاز. لذلك، هناك العديد من اللاعبين في المنطقة لديهم جيواستراتيجيات مماثلة لمنع الآخرين من التأثير على المنطقة. التي تعد جزءًا مهمًا من الإستراتيجية الغربية، وخاصة الجيواستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، والتي تقابلها من ناحية أخرى الجيواستراتيجية الروسية التي تهدف إلى إبقاء النفوذ الغربي خارج المنطقة. ويمكن أيضًا ذكر الصين بهذا المعنى الذي يريد أيضًا التأثير على المنطقة.[4]

عندما ننظر في حالة الغاز الطبيعي، يمكن أن تكون جيواستراتيجية الطاقة في البحر الأبيض المتوسط مثالًا مناسبًا والتي تعد أحد الأجزاء الأساسية لاستراتيجية الطاقة الأوروبية. أدت الاكتشافات الجديدة للغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2015 إلى جيواستراتيجية جديدة خاصة للاتحاد الأوروبي (EU) الذي كان يبحث مؤسسيًا عن مثل هذا البديل منذ عام 2008. وقد تكثف هذا البحث مع الأزمة الروسية الأوكرانية لعام 2014 التي انتهت بـ ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا. كان الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على إمدادات الغاز

1- Fulya Aksu, Op. cit. p 13.

2- I bid. p 13.

3- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 68.

4- Fulya Aksu, Op. cit. p 14.

الروسي، وبالتالي فهو منفتح على النفوذ الروسي. أما الآن أصبحت الإمدادات البديلة من الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي والتي ستكون أكثر أمانًا من البديل الروسي جزءًا حيويًا من جيواستراتيجية الاتحاد الأوروبي.[1]

مما لا شك فيه، أن سلوك وقوة تأثير الدول الفاعل في حركة التوازنات الجيوستراتيجية العالمية يتحدد بالأهداف التي تنشدها تلك الدول، والقدرات التي تمتلكها، فضلا عن الوسائل والآليات المتوفرة في النظام الدولي، وفي الغالب تصنف علاقة الدول ضمن إطار التوازنات العالمية إلى: دول راغبة تسعى للإبقاء على التوازن القائم ودول أخر معترضة، وتفرغ نحو التغيير. وفي النظام الدولي المعاصر، فإن الصين وروسيا فضلا عن القوى الصاعدة الأخرى تدفع نحو التغيير من أجل استعادة التوازن العالمي المختل وإنهاء الهيمنة الأمريكية، وإجبارها على الشراكة بدلا من التفرد في إدارة وتوجيه التفاعلات الدولية.[2]

كما أن شدة التأثير الذي تمارسه القوى العالمية في التوازنات الجيوستراتيجية يختلف تبعا لتباين امتلاكها لإمكانات القوة الملموسة وغير الملموسة وتوظيف قدراتها وإنتاج التأثير اللازم لضبط حركة التوازنات فالبعض من تلك القوى تمتلك قدرات عسكرية متفوقة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهناك قوى تمتلك قدرات اقتصادية كبيرة كالصين واليابان وألمانيا، فضلا عن القوى الأخرى. الأمر الذي يجعل مكانتها العالمية ومستوى تأثيرا استراتيجياتها وأداؤها الدولي متفاوتا.[3]

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 14.

[2]- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص ص 68-69.

[3]- نفس المرجع، ص 69.

المبحث الثاني: الأطر النظرية للتنافس الجيواستراتيجي

المطلب الأول: التطور النظري للدراسات الجيوسياسية والاستراتيجية "البناء الفكري للجيواستراتيجية".

ظهرت الحجج حول العلاقة بين الإنسان والجغرافيا أو بعبارة أخرى التأثيرات السياسية للجغرافيا في الفكر السياسي الغربي منذ العصر اليوناني القديم، ولعل أقدم فكرة صريحة وصلت إلينا هي أفكار الفيلسوف الإغريقي أرسطوَ (384-322 قبل الميلاد) الذي أكد أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل «المناخي» قد أهل الإغريق إلى السيادة العالمية على شعوب الشمال «البارد» والجنوب «الحار».[1] ولاحقًا "مونتسكيو" (1689-1745). ورغم أن العالم السياسي "رودولف كيلين" هو أول من صاغ كلمة جيوبوليتيك في الأصل باللغة السويدية في عام 1899 في مقال عن جغرافية بلاده كوسيلة لتمييز ما اعتبره فرعًا شرعيًا تمامًا من العلوم السياسية عن الجغرافيا والأنثروبولوجيا.[2]لكن "هالفورد ماكيندر" هو الذي صرح لأول مرة أنه يجب تحليل الجغرافيا سياسيًا كنظام علمي، وبالتالي كان هو الشخص الذي مهد الطريق لإنشاء الجيوسياسة كنظام متميز. بهذه الطريقة، ظهرت الجيوسياسة كمجال بحثي من ورقة ماكيندر بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" والتي قدمها إلى الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في عام 1904. والكلمات التالية من خطاب ماكيندر هي النقطة التي أدت إلى ظهور الجغرافيا السياسية:[3]

"يبدو لي، إذن، أننا في العقد الحالي في وضع يسمح لنا للمرة الأولى، بدرجة معينة من الاكتمال، بمحاولة الارتباط بين التعميمات الجغرافية الأكبروالتعميمات التاريخية الأكبر. لأول مرة يمكننا أن ندرك شيئًا من النسبة الحقيقية للسمات والأحداث على مسرح العالم بأسره. ويمكن أن نبحث عن صيغة تعبرعن جوانب معينة من السببية الجغرافية في التاريخ العالمي. وإذا كنا محظوظين، ينبغي أن تكون لتلك الصيغة قيمة عملية في منظوربعض القوى التنافسية في السياسة الدولية الراهنة".[4]

مند بدأ تفاعل القارات سياسيا، أصبحت أوراسيا مركز القوة العالمية، حيث إن الشعوب القاطنة في القارة الأوراسية اخترقت مناطق العالم الأخرى وهيمنت عليها. وتحتفظ أوراسيا بأهميتها الجيوسياسية، ولا يعد فقط طرفها الغربي أوروبا مركزا للقوة السياسية والاقتصادية في العالم، ولكن اقليمها الشرقي "جنوب شرقي آسيا"، الذي أصبح مركزا حيويا للنمو الاقتصادي الدولي وازدياد التأثير السياسي.[5]

[1]- محمد رياض، مرجع سابق، ص ص 51-52.

[2]- Pascal Venier, Op. cit.

[3]- Fulya Aksu, Op. cit. p3.

[4] I bid. p3.

[5]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 7.

يمكن العثور على الأفكار السياسية التي يمكن تصنيفها تحت تسمية الأفكار الجيوسياسية في التقاليد السياسية الغربية والشرقية، والتي تمتد من العصور القديمة إلى العصور الوسطى حتى القرن التاسع عشر. هذه الأفكار مرتبطة بشكل أساسي حول العلاقة بين الجغرافيا والحضارة. وقد حاول المفكرون السياسيون معرفة النظام الذي يناسب بشكل مثالي بيئة جغرافية محددة وسكانها.[1]

وفي مسح التطور التاريخي للجيوسياسة، نواجه فترات مختلفة تم فيها إنتاج الأفكار الجيوسياسية. فترة ما قبل الحداثة هي الفترة التي سبقت تأسيس الجيوسياسة كمجال بحث علمي في القرن التاسع عشر. لقد مرت الرحلة التاريخية للفكر والنظرية الجيوسياسية عبر العصر الكلاسيكي، حقبة الحرب الباردة، ودخلت الجغرافيا السياسية الحالية فترة ما بعد الحرب الباردة.[2]

كما أعطى الوضع الجيوسياسي في أوائل القرن الحادي والعشرين دفعة جديدة لدراسات مبادئ الهيكلة الإقليمية للفضاء الجيوسياسي والجيواقتصادي في قارة أوراسيا بأكملها والتي تشكل مركز اهتمام الدراسات. وقد أعاد هذا إحياء المفاهيم التي صاغها "هالفورد ماكيندر" في أوائل القرن العشرين وخصمه، نيكولاس سبيكمان. وهي تقدم مناهج جديدة للهيكلة الجيوسياسية الإقليمية للقارة الأوراسية وتحديد القيمة الوظيفية لقطاعاتها المكانية.[3]

أولا: التفكير الجيوسياسي ما قبل الحداثة Pre-Modern Geopolitical Thinking

في الكتابات الصينية والهندية القديمة، تم وضع الأفكار الجيوسياسية فيما يتعلق باستراتيجيات الحرب وفن الحكم. في كتابات "كونفوشيوس" Confucius و"سون تزو" Sun Tzu. النقطة المحورية هي الجيوستراتيجية التي يهدف المفكرون من خلالها إلى توجيه دولتهم لتحقيق النجاح السياسي والعسكري. كانت السيطرة على الموارد، وطرق التنقل، وبناء التحالفات، واستيطان الأراضي بعد الاحتلال من بعض الموضوعات التي أخذوها في الاعتبار في تحليلاتهم.[4]

توجد الكتابات الفلسفية والعلمية للجيوسياسية كمجال بحثي في الفترة الانتقالية بين القرنين التاسع عشر والعشرين، ولكن تشكيل الجيوسياسية نشأ قبل ذلك بكثير، بسبب الرغبة القديمة في فهم العلاقة بين السمات

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 4.
[2]- I bid, p 4.
[3]- Eldar Ismailov and Vladimer Papava. "The Heartland Theory and the Present-Day Geopolitical Structure of Central Eurasia". (تم التصفح بتاريخ 2021/03/26), p 84. https://cutt.ly/TODbeAG
[4]- Fulya Aksu, Op. cit. p 4.

الفيزيائية الدائمة (الجغرافيا) والنشاط البشري الجماعي (السياسة). ويجادل Denis Retaillé بأن "الجيوسياسية قديمة قدم الخطاب السياسي حول الأرض والسلطة".[1]

في كتابه التاريخ (The History or Histories)، يحلل "هيرودوت" Herodotus المواجهة العسكرية بين بلاد فارس وتحالف البيلوبونيسي اليوناني Peloponnesian League. ويلاحظ أن الوضع الجغرافي للأطراف المتحاربة ساعد على تحفيز "صدام الحضارات" المسمى الحرب كنشاط إنساني وسياسي. وتناول "أرسطو" Aristotle العديد من الأسئلة في كتابه (السياسة)، والتي يمكن وصفها بأنها قضايا في مجال الجيوسياسة. وقد درس أرسطو البيئة الطبيعية من منظورين: تأثيرها على الإنسان وتأثير الإنسان عليها، خاصة في مجال الاقتصاد والحرب. هذا يدل على أن المفكرين الكلاسيكيين شددوا على الحاجة إلى تحليل كل النشاط البشري فيما يتعلق بالمكونات المادية الأساسية. لذلك من الممكن تعريف الجيوسياسة للجغرافيين القدماء على أنها "جيوسياسية طبيعية"، والتي تدعي أن الظروف الجغرافية الطبيعية تلعب دورًا في إدارة السياسة بين الدول[2].

الفلاسفة الرومان هم مصدر آخر للفكر الجيوسياسي في العصور القديمة وأوائل العصور الوسطى. لذا، ليس من المستغرب النظر في تأثير التوسع الواسع للإمبراطورية الرومانية. ركز الفلاسفة الرومان على العلاقة بين الطبيعة والإنسان كما في اليونان القديمة، مستخدمين الظروف الجغرافية لصالح الدولة، وبمعنى ما الاعتبارات الجيواستراتيجية فيما يتعلق باحتلال الأراضي وحتى توحيد الأمم تحت إدارة سياسية واحدة.[3]

ساهمت فترة القرون الوسطى في الفهم الجيوسياسي للعصور اللاحقة من خلال الاكتشافات الجغرافية في القرنين الـ 15 والـ 16. مع اكتشاف مناطق جغرافية ومحيطات وشعوب ودول جديدة، وأصبح مفكروا أوروبا على دراية بأهمية الجغرافيا للفوائد الاستراتيجية والاقتصادية للدول. من ناحية أخرى، كان ظهور الرأسمالية في القرن الـ 16 هو المحرك الرئيسي للأعمال الجيوسياسية الجديدة إلى جانب تطور الاستعمار. وتجدر الإشارة في هذا الخط إلى كتابات "جان بودين" Jean Bodin (1530 -1596) الذي اتبع الفكرة القديمة التي مفادها أن البيئة الطبيعية هي عامل محدد للشخصية البشرية واقترح أنه من أجل إنشاء هيكل (بنية) وقوانين الدولة، يجب أن تؤخذ الظروف البيئية في الاعتبار بجدية.[4]

1- Tal Tovy, Op. cit. p 5.
2- I bid. p 5.
3- Fulya Aksu, Op. cit. p 4.
4- I bid. p 5.

كانت الحتمية الجغرافية في كتابات "مونتسكيو" ظاهرة دائمة في الفكر الجيوسياسي منذ "أرسطو". وهذه الظاهرة هي النقطة الرئيسية التي ينقسم فيها التفكير الجيوسياسي إلى فئات ما قبل الحداثة والحداثة. يفترض التفكير الجيوسياسي ما قبل الحديث أن الإنسان جزء من الطبيعة وبالتالي فهو ليس جيوسياسيًا بمعنى الكلمة. بعبارة أخرى، ما يفصل التفكير الجيوسياسي الحديث عن فترة ما قبل الحداثة هو افتراض أن الإنسان والطبيعة متميزان وأن الجغرافيا السياسية كعلم يهدف إلى الكشف عن العلاقة بينهما وتحليلها.[1]

لاحقا فسر "ماكيندر" العمليات التاريخية العالمية بناءً على فكرة أن العالم مقسم بطبيعته إلى مناطق معزولة لكل منها وظيفة خاصة لأدائها. وأكد أن الحضارة الأوروبية كانت نتاج الضغوط الخارجية. الآتية من آسيا، انطلقت من نفس الفكرة. وأعرب عن اعتقاده بأن تقدم أوروبا وتوسعها حفزهما الحاجة إلى الاستجابة للضغوط القادمة من وسط آسيا. وبناء على ذلك، كانت هارتلاند (قلب الأرض حيث تركزت كتل أوراسيا القارية) بمثابة المحور لجميع التحولات الجيوسياسية ذات الأبعاد التاريخية داخل جزيرة العالم.[2]

ثانيا: العصر الكلاسيكي في التفكير الجيوسياسي The Classical Era in Geopolitical Thinking

يمكن تعريف الفترة بين نهاية القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية بأنها العصر الذهبي "للجيوسياسة الكلاسيكية" من حيث النظرية والتطبيق. منذ القرن الـ 19 كان لدى جميع القوى المتنافسة الكبرى - بريطانيا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية-، منظرين قاموا ببناء النظريات لتعزيز للحفاظ على قوة بلدانهم. وتبنى صناع القرار في بلدانهم نظرياتهم إلى حد كبير. وهكذا لعبت نظرياتهم دورًا مهمًا في العلاقات بين القوى العظمى في هذا العصر.[3]

وتشير الجيوسياسة الكلاسيكية إلى الفترة من بداية القرن الـ 20، عندما كان الانتقال من الجغرافيا السياسية قد تم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. والمقاربات الجيوسياسية الرئيسية لهذه الفترة هي "المجال الحيوي" أو "الفضاء الحي" لفريدريك راتزل و "نظرية القوة البحرية" لـ "ألفريد ماهان" و"نظرية القلب" لـ "هالفورد ماكيندر"، و"نظرية ريملاند" لـ "رودولف كيلين" و"كارل هوسهوفر" و"نيكولاس سبيكمان".[4] ويقوم التحليل الجيوسياسي الحديث

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p5.
[2]- Eldar Ismailov and Vladimer Papava. Op. cit. p 84.
[3]- SEMRA RANÂ GÖKMEN, Op. cit, p8.
[4]- Fulya Aksu, Op. cit. p 5.

على موضوعين أساسيين: الأول، وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما تبدو بالارتباط بالقوى السياسية المختلفة، والثاني هو وضع ورسم إطار مكاني يحتوي على القوى السياسية المتفاعلة والمتنافسة[1].

وقد أكد مؤسسوا الجغرافيا الحديثة على مفهوم الإقليمية المرتبط بالأنماط الإقليمية، وأصبحت هذه الأفكار الإقليمية أسس الجيوسياسة الحديثة. تأخذ الأفكار الحديثة في الجيوسياسة العالم على أنه ينتظم في أنماط من توزيعات اليابس والماء وخطوط تصل هذه التوزيعات فيما بينها، فعلى سبيل المثال ترى إحدى الأفكار الجيوبوليتيكية أن التركيز يجب أن يُصب على الكتلة القارية المتكونة من أوروباً وآسيا وأفريقيا معا، فهنا 56٪ من مساحة اليابس العالمي و84٪ من سكانه، وحول هذا التكتل الأرضي الكبير مسطحات مائية واسعة تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة اليابس، هذه هي فكرة «الجزيرة العالمية»، وواضح أن مركز ثقل هذه الفكرة يرتبط بأكبر مساحة من الأرض اليابسة.[2]

وفقا لهذا الطرح وبحسب بريجنسكي تشكل أوراسيا رقعة الشطرنج التي يستمر عليها الصراع من أجل احتلال المكانة الأولى في العالم، وذلك الصراع يشمل علم الجيواستراتيجية*. ومما يجدر ملاحظته أن طامحين للقوة العالمية هما "أدولف هتلر" Adolf Hitler و"جوزيف ستالين" Joseph Staline اتفقا عام 1940 على وجوب استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من القارة الأوراسية. فقد كان كل منهما متأكدا من أن إدخال القوة الأمريكية إلى أوراسيا سوف يفسد طموحاتهما فيما يتعلق بالهيمنة على العالم. وكل منهما شارك الآخر في فرضية أن أوراسيا هي مركز العالم وأنه من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم. وبعد نصف قرن أعيد تحديد المسألة كالتالي: هل يستمر التفوق الأمريكي في أوراسيا.[3]

وفكرة أخرى تركز على النصف الشمالي من الكرة الأرضية: أورو-آسيا وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطى، وهنا 60٪ من مساحة اليابس الأرضي و40٪ من السكان، والتركيز هنا على مسطحات الماء التي تربط أورو آسيا بأمريكا، وهناك أفكار أخرى عالمية مثل تلك التي تركز على الأطلسي على أنه رابط بين الأمريكيتينً وأوروبا وأفريقيا معا باعتبار هذه القارات الأربع والمحيط الذي يربط بينها هي التكتل الأرضي ذو الأهمية والمغزى

---

[1]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 52.
[2]- نفس المرجع، ص 58.
*-علم الجيواستراتيجية هو علم الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوسياسية.
[3]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 8.

في العالم، ولا شك أن هذه الفكرة تستمد جذورها من العلاقات التجارية وخطوط الاتصال البحري والجوي الكثيفة التي تتمركز في الأطلسي بالقياس إلى بقية المحيطات.[1]

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى بداية حقبة الحرب الباردة، كانت الجيوسياسية في الأساس ممارسة إمبريالية قامت بها القوى العظمى. ويعتبر "ماكيندر"، الجغرافي في المملكة المتحدة، أول مفكر جيوسياسي مهم. تفترض نظريته في قلب الأرض أن القوة الخاصة التي تتحكم في الكتلة الأرضية الأوراسية ستسيطر في النهاية على السياسة العالمية وتتحكم في العالم. في توصيفه، من المرجح أن تطالب القوى البرية بالهيمنة الإقليمية والعالمية أكثر من القوى البحرية. ومن هذا المنظور، كانت جميع القوى العظمى في ذلك الوقت في منافسة جيوسياسية للتأكد من أن منافسيها لا يمتلكون السيطرة الكاملة على اليابسة الأوروبية –الآسيوية.[2]

وأشار "ماكيندر" إلى أن (هارتلاند) كانت في الموقع الجيوسياسي الأكثر فائدة. وإدراكا منه للطبيعة النسبية لمفهوم "الموقع المركزي"، أشار "ماكيندر" إلى أنه في سياق العمليات الجيوسياسية العالمية، توجد القارة الأوراسية في وسط العالم، حيث تحتل (هارتلاند) مركز القارة. اقترح "ماكيندر" أن الموضوع الجيوسياسي (الفاعل) الذي يسيطر على القلب سيكون لديه الإمكانات الجيوسياسية والاقتصادية اللازمة للسيطرة في نهاية المطاف على جزيرة العالم (أوراسيا)، ومن ثم على العالم.[3]

يتم تحليل المراحل الأولى لتطور الفكر الجيوسياسي من خلال مراجعة النظريات الجيوسياسية من نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية. يمكن تقسيم هذه الحقبة إلى فترتين فرعيتين، الفترة الأولى استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى،وفيها طور المفكرون نظرياتهم وفقًا لمتطلبات دولهم. والفترة الثانية وهي السنوات بين الحربين العالميتين حيث كان التفكير الألماني هو المهيمن.[4]

على الرغم من أن تركيز ماكيندر على القوة البرية لم يتم الالتزام به في وقت مبكر، نظرًا لأن القوة البحرية كانت تعتبر ذات أولوية أعلى، أصبحت أفكاره مؤثرة بشكل متزايد، لا سيما عندما يتحالف مع أولئك مثل راتزيل. عادت فكرة Drang nach Osten (الاندفاع شرقا) ففكرة الألماني المتفوق، مع ارتباطه الطبيعي بالأرض، سوف يتجه شرقًا، في حين أن الأنجلو ساكسون المتفوقين سيعلمون العالم الحضارة الحقيقية ببحريتهم المتفوقة. كان الصدام بين المصالح الاقتصادية البريطانية والألمانية والسبب الرئيسي في الحرب العالمية الأولى، جزءًا من خلفيته

[1]- محمد رياض، مرجع سابق، ص ص 58-59.

[2]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 26.
[3]- Eldar Ismailov and Vladimer Papava. Op. cit. p 85.
[4]- Tal Tovy, Op. cit. P 1.

الخوف البريطاني من تحالف ألماني روسي، خاصة بعد معاهدة بريست ليتوفسك Brest-Litovsk في أوائل عام 1918، عندما تم التوصل إلى السلام بين ألمانيا وروسيا.[1]

إن الهيمنة الأوروبية على الشؤون الدولية وصلت نهايتها خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وبما أن الحرب اندلعت على ثلاث قارات في الوقت نفسه، وكان المحيطان الأطلسي والهادئ متنازعا عليها إلى حد كبير، فإن بعدها العالمي قد انكشف رمزيا عندما اصطدمت القوات البريطانية عسكريا مع القوات اليابانية على الحدود البورمية–الهندية جنوب شبه القارة الهندية في جنوب آسيا، حيث مثلت بريطانيا جزيرة أوروبية غربية بعيدة وعلى نحو مشابه مثلث اليابان جزيرة شرق آسيوية بعيدة فأصبحت أوراسيا ميدانا شاملا للحرب العالمية الثانية.[2]

بعد الحرب العالمية الثانية، تجاهل الفكر الغربي مفهوم الجيوسياسة (الجيوبوليتيك) بسبب المعنى السلبي المرتبط بالتصورات الجيوسياسية في التفكير النازي عشية الحرب -مفهوم "المجال الحيوي"-. كانت هذه الفكرة هي الأساس الفلسفي الذي انطلقت منه ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. لكن خلال السبعينيات، تمت استعادة استخدام مفهوم الجيوسياسة (الجيوبوليتيك)، واليوم يتم تعريفه على أنه فرع ثانوي في الجغرافيا السياسية، وفي هذا السياق، تتعلق الجيوسياسة بشكل أساسي بتأثير الجغرافيا على النظام الدولي وفي مجال العلاقات الخارجية للدول.[3]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية هيمن سباق ثنائي الأقطاب أمريكي-سوفياتي من أجل السيادة العالمية. كان الصراع بين القطبين يمثل تحقيقا للنظريات الأكثر حماسة لعلماء الجيوسياسية: حث الصراع القوة الملاحية القائدة في العالم المهيمنة على المحيطين الأطلسي والهادئ ضد القوة البرية القائدة في العالم المهيمنة على قلب القارة الأوراسية، وما كان البعد السياسي ليكون أوضح من ذلك: أمريكيا الشمالية ضد أوراسيا.[4]

وبالتالي يمكن تعريف الجيوسياسية على أنها العلاقة بين الجغرافيا وتشكيل وإدارة السياسة الخارجية لدولة معينة أو على أنها التأثير الجغرافي على إدارة وتسيير السياسة الخارجية. وهو يشمل مزيجًا معقدًا من العلاقات الإقليمية المتبادلة، والسلطة، والمواجهة بين الوحدات السياسية والوطنية. وفي العلاقات الدولية، تعني السيطرة على منطقة معينة إظهارا للقوة؛ وزيادة القوة غالبا ما تعني امتدادا للسيطرة الإقليمية.

[1] - William Mallinson and Zoran Ristic, Op. cit. p20.

[2] – زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 11.

[3]- Tal Tovy, Op. cit. pp 3-4.

[4] – زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 12.

وعلى مر التاريخ، اندلعت حروب عديدة نتيجة السعي إلى السيادة على منطقة معينة. كانت السياسة الخارجية للعديد من الدول مدعومة بطموح للسيطرة على منطقة لدوافع اقتصادية واستراتيجية وسياسية. وأُجبرت الدول المهزومة في الحرب على التنازل عن الأراضي لصالح المنتصرين.[1]

1/ الفكر الجيوسياسي في عصر الهيمنة الإمبريالية، 1890-1914 (الجيل الأول من الجيوسياسية)

في المرحلة الأولى من التفكير الجيوسياسي، فُهِمَت الجيوسياسية على أنها هدف علمي موضوعي كان سببها الأساسي تقديم بيانات صارمة حول تأثير الموقع الجغرافي والتضاريس المادية على قدرة الدول على تعظيم قوتها في السياسة الدولية. أي البحث في الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تصبح أقوى من غيرها من خلال استخدام العوامل الجغرافية وتحقيق الهيمنة الإقليمية والعالمية.

لا شك أن سقوط الكثير من الدول في الماضي والحاضر كان راجعا إلى أن هذه الدول قد تعدت «مكانها» الجغرافي، أو أنه عائد إلى تصورات خاطئة عن تنظيم "المكان" الجغرافي للدولة، وفي الحالتين تكون النتيجة سقوط الدولة؛ لأنها تصبح غير قادرة على تحمل أعباء إضافية في حالة التوسع المستمر، أو لأنها أفسدت المكان الجغرافي في حالة إعادة التنظيم المكان مما يترتب عليه تخريب في الإنتاج ومراكز القوة في الدولة[2].

بدأ الفكر النظري الحديث المتعلق بالمبادئ الجيوسياسية في نهاية القرن التاسع عشر -وهي فترة تميزت بصعود النزعة القومية والتوسع الاستعماري عبر البحار-. في هذه الفترة، انتهى رسم خرائط العالم بالكامل تقريبًا، كما انتهى تقسيم العالم إلى مستعمرات من قبل القوى الأوروبية. وانضمت إلى هذا السباق الأوروبي في نهاية القرن الـ 19 كل من ألمانيا وإيطاليا ودولتان من خارج أوروبا –اليابان والولايات المتحدة.

لذلك في نهاية القرن التاسع عشر، بدأت المدارس الفكرية الجيوسياسية تتطور في بلدان أوروبية مختلفة وفقًا لتصور كل دولة ونظام مصالحها ضمن صراعات القوى الأوروبية الداخلية. وفي الوقت نفسه، ما هو مشترك بين جميع المنظرين الذين تمت مناقشتهم بعد ذلك هو الرغبة في خلق نظرية عامة وواسعة ومنهجية تؤكد على تفوق الدولة التي كان فيها كل من هؤلاء المفكرين نشطين داخل عالم السياسة المتغير والنامي. وتعكس كتابات هؤلاء المنظرين الحقائق الدولية لفتراتهم، فضلاً عن مبادئ السياسة الخارجية لدولهم. كما أنها تشير إلى الداروينية

[1]- Tal Tovy, Op. cit. pp 4-6.

[2]- محمد رياض، مرجع سابق، ص ص 48-49.

الاجتماعية التي أعطت الدول الأوروبية المبرر للسيطرة على العالم. فقد وفرت الأساس الفلسفي لدولة أوروبية واحدة تعتبر نفسها متفوقة (وبالتالي لتبرير الهيمنة الأوروبية) على الدول الأوروبية الأخرى.[1]

المنظر الأول الذي يجب التعامل معه في فترة الهيمنة الإمبريالية هو "فريدريك راتزل" (1844-1904)، الذي رأى أن الجغرافيا يجب أن تُسخر لخدمة الدولة، وبذلك تتحول الجغرافيا في مجملها إلى جيوبوليتيكا.[2] تأثر فكر "راتزل" بشدة بالجو الأكاديمي الألماني في نهاية القرن التاسع عشر حيث كانت الفلسفة في ذلك الوقت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالجغرافيا، وكان "راتزل" أول من فحص المكان والموقع بطريقة منهجية فيما يتعلق بأنشطة الدولة.

زود "راتزل" المفكرين الجيوسياسيين الألمان الذين تبعوه بنماذج علمية لفهم التوسع الإقليمي وتعزيز القوة السياسية للدولة. وقد أثرت كتاباته العديدة أيضًا على الطموحات السياسية لألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر وكذلك في الفترة ما بين الحربين العالميتين. ويتطلب فهم الجيوسياسة الألمانية من الفترة الفاصلة ما بين توحيد ألمانيا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (1870-1914) مراجعة جغرافية وتاريخية لألمانيا خلال عهد الرايخ الثاني.[3] وقد أثرت أفكار راتزل عن الرابطة الموجودة بني القوى الدولية الكبرى والمسافات القارية الكبيرة على الجيوبوليتيكيين الألمان تأثيرا مباشرا تجلى في ظهور مبدأين: أولهما فكرة أوروبا الكبرى، وثانيهما فكرة الأقاليم الكبرى.[4]

على عكس القوى الأخرى في أوروبا الغربية، لم تكن ألمانيا كيانًا سياسيًا وقوميًا وعرقيًا موحدًا حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. فقط في عهد المستشار البروسي "بسمارك" بدأت عملية الوحدة السياسية لألمانيا التي اكتملت عام 1871.[5] حول الاتحاد ألمانيا إلى القوة الرئيسية في أوروبا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا. لكن موقعها الجغرافي خلق العديد من الصعوبات للدفاع عنها. إذ تفتقر ألمانيا إلى الحدود الطبيعية وتواجه تقليديًا جيرانًا معاديين في كل من الشرق (روسيا) والغرب (فرنسا). ولذلك، شددت السياسة الخارجية الألمانية على التوسع الإقليمي بهدف التصدي بكفاءة لاحتمال شن هجوم على هاتين الجبهتين. وكانت السيطرة على وسط أوروبا (Mitteleuropa) هي الطريقة الاستراتيجية لمواجهة التهديدات العسكرية.

---

[1]- Tal Tovy, Op. cit. pp 6-7.

[2]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 67.

[3]- Tal Tovy, Op. cit. p 7.

[4]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 69.

[5]- Tal Tovy, Op. cit. p 7.

في عام 1890 رفضت ألمانيا تجديد اتفاقية الأمن المتبادل التي وقعتها مع روسيا في عام 1887. وكان عدم تجديد هذا الاتفاق بمثابة بداية لبناء الكتلتين المتنافستين في الحرب العالمية الأولى. لذا، في عام 1894 وقعت روسيا اتفاقية دفاع مع فرنسا. بحيث التزمت روسيا وفرنسا بمساعدة الطرف الآخر في حالة هجوم ألمانيا أو المجر النمساوية. وبالتالي سيتعين على ألمانيا القتال على جبهتين في نفس الوقت. ولتجنب الحرب على جبهتين في وقت واحد، وضعت ألمانيا خطة حرب تهدف إلى تحرك عسكري سريع للتغلب على فرنسا وبعد ذلك لتحويل جيشها شرقًا لمواجهة روسيا.[1]

مع سيطرة ألمانيا على أوروبا القارية، أثارت ظاهرة الجيوبوليتيك اهتمامًا كبيرًا خارج ألمانيا كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبرت الجيوبوليتيك سر النجاح الألماني. في الوقت نفسه، أعيد اكتشاف المنطق الجيوسياسي للجغرافي البريطاني "هالفورد ماكيندر".[2] كما لوحظ، نشر "رودولف كيلين" (1864-1922) مقالاً ذكر فيه مصطلح الجيوسياسية ويصف حدود السويد فيما يتعلق بالمخاطر التي واجهتها بلاده من التوسع الإقليمي لألمانيا وتحويلها إلى قوة أوروبية. ادعي "كيلين" أن السياسية الخارجية الألمانية إلى جانب تصور "راتزل" للدولة ككائن حي، قد أخلت بتوازن القوى الأوروبي وشكل تهديدا وجوديا هائلا للأمن القومي للدول الأوروبية الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة بعد انتصار ألمانيا على فرنسا. اقترح "كيلين" إنشاء كتلة من الدول لتطويق ألمانيا ووقف توسعها. يشمل الدول الاسكندنافية عبر دول البلطيق، وأوروبا الشرقية، والبلقان.[3]

المفكر الثالث في بداية القرن الـ 20 هو "هالفورد ماكيندر" (1861-1947). كانت كتاباته خلال العقدين الأولين من القرن الـ 20 موجهة نحو إيجاد طريقة لضمان التفوق السياسي والاقتصادي لبريطانيا. فالسياسة البريطانية والقوة الاقتصادية في هذه الفترة لا تزال تعتمد على تفوقها العسكري في البحر. ومع ذلك، بدأت هذه السيادة تتآكل في نهاية القرن الـ 19 وبداية القرن الـ 20. خلال تلك الفترة، غيرت بريطانيا سياستها الخارجية بإنشاء نظام معاهدات مع دول مختلفة خاصة معاهدة الدفاع مع اليابان (1902) التي حافظت على القوة البريطانية في شرق آسيا في مواجهة التهديد الروسي.[4]

على الرغم من أن تركيز ماكيندر على القوة البرية لم يتم الالتزام به في وقت مبكر، نظرًا لأن القوة البحرية كانت تعتبر ذات أولوية أعلى، أصبحت أفكاره مؤثرة بشكل متزايد، لا سيما عندما يتحالف مع أولئك مثل راتزيل.

---

[1]- Tal Tovy, Op. cit. Pp 8-9.
[2]- Pascal Venier, Op. cit.
[3]- Tal Tovy, Op. cit. pp 9-10.
[4]- I bid. p 10.

عادت فكرة Drang nach Osten (الاندفاع شرقا) ففكرة الألماني المتفوق، مع ارتباطه الطبيعي بالتربة، سوف يتجه شرقًا، في حين أن الأنجلو ساكسون المتفوقين سيعلمون العالم الحضارة الحقيقية ببحريتهم المتفوقة. كان الصدام بين المصالح الاقتصادية البريطانية والألمانية والسبب الرئيسي في الحرب العالمية الأولى، جزءًا من خلفيته الخوف البريطاني من تحالف ألماني روسي، خاصة بعد معاهدة بريست ليتوفسك Brest–Litovsk في أوائل عام 1918، عندما تم التوصل إلى السلام بين ألمانيا وروسيا.[1]

وقد أتاح التعجيل ببناء السكك الحديدية العابرة للقارات إمكانية التوسع ونقل القوات العسكرية عبر الطرق البرية دون الحاجة إلى القوة البحرية. كان خط برلين –بغداد (1896) والسكك الحديدية العابرة لسيبيريا (1905) أهم خطين للسكك الحديدية. في هذا الصدد، لعبت السكك الحديدية دورًا رئيسيًا في الدبلوماسية الأوروبية في نهاية القرن الـ 19. إذ يمكن لألمانيا وروسيا تهديد المستعمرات البريطانية في آسيا عن طريق البر دون الاضطرار إلى التعامل مع التفوق المطلق للبحرية البريطانية.[2]

"هالفورد ماكيندر" Mackinder. H كان هو الذي ربط بين المساحات الضخمة والموقع المكاني في جزء من قارة واحدة أعطاها المكانة الأولى في العالم، وقد ارتبط اسم ماكيندر بنظرية "قلب العالم"Heartland . وكان لهذه النظرية تأثيرها الواضح على الجيوبوليتيكا الألمانية.[3]

في عام 1904 صاغ نظريته حول مركزية كتلة الأرض في أوراسيا وأن السيطرة على مركزها الأساسي يمكن أن تكون الأساس للسيطرة على العالم في المستقبل. كان هذا لأن السكك الحديدية كانت تتمتع بميزة على النقل البحري من حيث الوقت وإمكانية الوصول. ويمكن للقوى الأوراسية (ألمانية وروسيا) أن تتفوق على القوى البحرية إذا سيطرت على المنطقة الوسطى.[4]

في عام 1919، استخدم "ماكيندر" مصطلح "قلب الأرض" Heartland في إشارة إلى التقدم الكبير في النقل البري والزيادة السكانية السريعة والتصنيع المتسارع لأوروبا الشرقية من بحر البلطيق إلى البحر الأسود. في رأيه، تشكل أوروبا الشرقية الملحق الإستراتيجي لأوراسيا. وقد حذر هالفورد ماكيندر من أن حكم قلب أكبر كتلة أرضية في العالم يمكن أن يعطي الأسس التي تنبني عليها السيطرة العالمية، وقد شعر ماكيندر أن في إمكان القوة التي تحكم قلب العالم –سواء كانت روسيا أو ألمانيا أو الصين –أن تنافس بنجاح الدول البحرية وأن تتغلب عليها، ولم

[1] - William Mallinson and Zoran Ristic, Op. cit. p20.
[2]- Tal Tovy, Op. cit. pp 10-11.
[3]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 61.
[4]- Tal Tovy, Op. cit. P 11.

تمض إحدى عشرة سنة على أقوال ماكيندر الأولى حتى أكد "فريجريف جيمس" Fairgrieve. J في كتابه "الجغرافيا والسيطرة العالمية" (1915) أن الصين في موقع ممتاز للسيطرة على داخلية أورو آسيا.[1]

تصور "ماكيندر" الجيوسياسي مستمد من فحص التاريخ الغربي والعلاقات المتغيرة في توازن القوى بين القوى البرية والبحرية. وفقا له، سيطرت روما على العالم القديم لأنها أنشأت بحكمة نظام طرق حيويًا للانتقال السريع لجيوشها إلى أجزاء مختلفة من إمبراطوريتها. في بداية العصر الحديث، عندما بدأت السفن في الإبحار في المحيط الأطلسي، ذهبت الميزة للقوى البحرية الأوروبية واستمرت هذه الهيمنة لنحو أربعة قرون. وقد أعاد البناء المتسارع للسكك الحديدية في "أوراسيا" السيطرة للقوى البرية. لذلك، جادل "ماكيندر" حول ضرورة التحالف بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وأن مثل هذا "الاتحاد الأطلسي" سيعيد الهيمنة إلى القوى البحرية بقيادة بريطانيا. وهذا يدل على أن "ماكيندر" كان أول مفكر جيوسياسي خلف منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، التي تأسست في عام 1949 بهدف الدفاع عن أوروبا الغربية من هجمات قوة برية جبارة (الاتحاد السوفياتي).[2]

كان لماكيندر ونظرية القلب التي صاغها تأثير هائل على السياسيين البريطانيين خلال الفترة التي كان يكتب فيها أعماله. كما لاحظ المفكرون الألمان والأمريكيون تصوره لتوازن القوى المستمد من فكرة القلب. كان تأثير ماكيندر محسوسًا بالتأكيد خلال حقبة الحرب الباردة وما زال سائدًا حتى اليوم. يمكن القول إن نسخة 1919 من قلب الأرض دعمت سياسة الاحتواء للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة بينما أثرت نسخة عام 1943 على سلوك سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة.[3]

1- الفكر الجيوسياسي خلال الفترة 1914-1945.

أ/ تطور الفكر الجيوسياسي في الولايات المتحدة

ظهرت مدرسة أمريكية للجيوسياسة خلال الحرب العالمية الثانية. على سبيل المثال، قدم "نيكولاس سبيكمان"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة "ييل"، تحليلًا لموقف الولايات المتحدة "من حيث الجغرافيا وسياسة القوة"، من أجل السماح بصياغة "استراتيجية كبرى لكل من الحرب والسلام تستند إلى تداعيات موقعها الجغرافي في العالم.

[1]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 62.

[2]- Tal Tovy, Op. cit. P 12.

[3]- I bid. P 13.

لعب "سبيكمان" في ذلك الوقت دورًا مؤثرًا في إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من الانعزالية إلى "العولمة التدخلية[1]."

باستخدام "ماكيندر" كأساس لتطوير نظريته الجيوسياسة، جادل "سبيكمان" في أن ما أسماه ماكيندر "الهلال الداخلي أو الهامشي "، وبعبارة أخرى المحيط وليس القلب الذي كان حرجًا حقًا، والذي أطلق عليه اسم Rimland. خلال الحرب العالمية، تمت دعوة "ماكيندر" نفسه لصياغة تحديث لنظريته الجيوسياسية، وهو ما فعله في The Round World and the Winning of the Peace، الذي نُشر في الشؤون الخارجية.[2]

أما "ألفريد ماهان" (1840-1914)، على الرغم من أنه لم يستخدم المصطلح تحديدًا، يعتبر واحدا من أقرب ممثلي الجيوسياسية الحديثة في التفكير. وشدد على القوة البحرية باعتبارها أفضل طريقة لإبراز قوة دولة ما في جميع أنحاء العالم، وبالتالي التأثير على سباق التسلح البحري. لا تزال طريقة تفكيره تؤثر على البحرية الأمريكية، واعتبر أيضًا أنه من الضروري مقاومة روسيا.[3]

حسب "ماهان" التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الاستراتيجية المتحكمة في النقل البحري والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة وعمق خلفيتها الأرضية من جهة ثانية. بما أنه يرى في القوى البحرية مفتاح السيطرة العالمية فإنه -بناء على ذلك-، يتنبأ بأنّ بإمكان كل من بريطانيا وأمريكا المتحالفتين الحصول على السيادة العالمية باستخدامهما -احتلال-.قواعد عسكرية تحيط بأورو آسيا نظرا لتفوق الحركة البحرية على الحركة الأرضية.[4]

يعتقد "ماهان" أن التفوق البحري لإنجلترا هو الذي منحها الأمن فضلا عن المكانة العالمية التفضيلية والثروة الاقتصادية. وهذه الأخيرة منحتها القدرة على دعم حلفائها في القارة وبالتالي حرمان فرنسا من الهيمنة على أوروبا. كما جادل "جون فيشر" قائد البحرية الملكية البريطانية (1904-1910) أن الهيمنة البريطانية على العالم تستند إلى سيطرة بريطانيا على أهم خمسة ممرات بحرية في العالم: سنغافورة (مضيق ملقا)، رأس الرجاء الصالح، قناة السويس، جبل طارق، ودوفر (القناة الإنجليزية). وهنا نجد الرابط بين السيطرة على النقاط الجيوستراتيجية الرئيسية (المادية) والقوة العسكرية البحرية التي تترجم إلى قوة اقتصادية وسياسية.[5]

[1]- Pascal Venier, Op. cit.

[2]- I bid.

[3] - William Mallinson and Zoran Ristic, Op. cit. pp 18-19.

[4]- محمد رياض، مرجع سابق، ص ص 76-77.

[5]- Tal Tovy, Op. cit. p 14.

"ماهان" مثل "ماكيندر" يرى أن (أوراسيا) المنافس الرئيسي للعالم البحري، لكنه على عكسه، يؤكد أن عدم قدرة قوى الكتلة البرية –روسيا وألمانيا –على تحويل نفسها إلى قوى بحرية لن تسمح لها بأن تصبح قوى عالمية. ويجادل "ماهان" أن الهيمنة على العالم يمكن الحصول عليها من خلال السيطرة على النقاط الجيوستراتيجية الرئيسية وهذا يتوافق مع النموذج الذي قدمته بريطانيا. وفي هذا السياق، يحث "ماهان" على حفر قناة تربط المحيطين الأطلسي والهادئ. ووفقًا له، فإن السيطرة على النقاط الجيوستراتيجية حول أوراسيا جنبًا إلى جنب مع اتفاقية أنجلو-أمريكية ستؤدي إلى هيمنة القوى البحرية الأنجلو ساكسونية على العالم.[1]

كما يعتبر "ماهان" الامتداد الواسع للمحيط الهادئ "بحرنا" بنفس الطريقة التي نظر بها الرومان إلى البحر الأبيض المتوسط –كمنطقة يجب على الولايات المتحدة السيطرة عليها لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية. لذلك أيد ضم جزر هاواي وغوام والفلبين، التي أصبحت القواعد الأمامية للولايات المتحدة. كما إدعى أن الهيمنة الأمريكية على جزر الكاريبي. ستؤمن السيطرة على البحر الكاريبي المخرج الشرقي للقناة التي ستربط المحيطين. ستكون هذه القناة نقطة استراتيجية رئيسية للهيمنة على العالم.[2]

في عام 1963، قدم الجغرافي الأمريكي "سول كوهين"Saul Cohen تفنيدًا لـ "أطروحة هارتلاند–ريملاند"، بحجة أن "العالم الحر أصبح ضحية لأسطورة –أسطورة الوحدة المتأصلة في الجزيرة العالمية"، بالنظر إلى وحدة الهارتلاند في تركيبته مع جزء من الريملاند. أحد مكونات الأسطورة هو أن القوى القائمة على البحر لا يمكنها الحفاظ على موقعها ما لم يتم الحفاظ على السيطرة الكاملة على جميع أجزاء الساحل الأوراسي. هذه هي الأسطورة التي تنبع من كتابات "ماكيندر" السابقة وردود أفعال "سبيكمان".[3] حيث طور "كوهين" إطارًا للتحليل الجيوسياسي، كان الغرض منه هو وصف الإعدادات الجغرافية من حيث صلتها بـ السلطة السياسية ووضع الأطر المكانية التي تحتضن وحدات القوة السياسية المتفاعلة. لعب كوهين دور الريادة في تجديد الجيوسياسة الذي حدث منذ السبعينيات فصاعدًا.[4]

تحول مفكر أمريكي آخر، "أشعيا بومان" (1878-1950)، إلى مجال الجيوسياسة في محاولة لشرح النظام العالمي الجديد الناتج عن الحرب العالمية الأولى من خلال سلوك "وودرو ويلسون" للسياسة الخارجية أثناء الحرب

[1]- Tal Tovy, Op. cit. pp 15-16.
[2]- I bid. p 16.
[3]- Pascal Venier, Op. cit.
[4]- I bid.

(وثيقة النقاط الأربع عشرة) وبعد ذلك (مؤتمر فرساي). وبالنسبة له، كانت الحرب حدثًا تكوينيًا للغاية، تمامًا كما كان سقوط روما بالنسبة لأوروبا خلال العصور الوسطى.[1]

تأثر "بومان" بخطة النقاط الأربع عشرة للرئيس "ويلسون" التي حاولت في الواقع تشكيل نظام عالمي جديد من خلال القضاء على العوامل التي أدت إلى اندلاع الحرب. وعمل "بومان" كمستشار للوفد الأمريكي الذي حضر محادثات السلام في فرساي. لذلك فهو سلط الضوء على العملية التجريبية التي ينبغي إجراؤها على شبكة العلاقات الدولية. وهو يتضمن تحليل حدود الدولة ومواردها والأقليات القومية والعرقية وكيف تؤثر هذه العوامل على النظام الدولي. وكان الغرض من هذه العملية هو الحد من مخاطر الفوضى السياسية الناتجة عن عدم الاستقرار في النظام العالمي.

استمر "ماهان" و"بومان" في التأثير على سلوك السياسة الخارجية الأمريكية طوال النصف الأول من القرن العشرين، وفي حالة "ماهان"، حتى خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها في القرن الحادي والعشرين. تأكيد "ماهان" على القوة البحرية وأهمية السيطرة على النقاط الجيوستراتيجية يكمن وراء التفكير العسكري والسياسي للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن "ماهان" لا يزال ذا صلة، فقد خضعت أفكاره للتكيف مع الحقائق السياسية والاستراتيجية لما بعد الحرب الباردة.[2] فإحتواء أمريكا الشمالية لجهود الكتلة الأوراسية للفوز بسيطرة فعالة على أوراسيا كلها يعني أن نتيجة الصراع كانت قد حسمت بوسائل غير عسكرية. وأصبحت الحيوية السياسية والمرونة الإيديولوجية والدينامية الاقتصادية والدعم الثقافي الأبعاد الحاسمة في الصراع.[3]

لقد تبنى المفكرون الجيوسياسيون الأمريكيون النظريات الأوروبية في أواخر الثلاثينيات والنصف الأول من الأربعينيات. وتم إيلاء الكثير من الاهتمام للعلاقة المزدوجة بين القوة البحرية البريطانية التي شملت أوراسيا (مع الولايات المتحدة باعتبارها الوريث المحتمل لهذه القوة) والقوة البرية السوفيتية التي كانت تسيطر على أوراسيا نفسها.[4]

أثناء الحرب العالمية الثانية، نشر "نيكولاس سبيكمان" (1894-1943) دراسة تبحث في مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد الذي كان سيُنشأ بعد الحرب. يشدد على أهمية دراسة الجغرافيا في سياقها

---

[1]- Tal Tovy, Op. cit. P 16.
[2]- I bid. pp 16-17.
[3]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 14.
[4]- Tal Tovy, Op. cit. p 20.

السياسي بإعتبارها العامل الأساسي في تسيير السياسة الخارجية بحكم كونها ثابتة. وتجمع أفكاره الجيوسياسية والجيوستراتيجية بين أبعاد "ماكيندر" البرية والبحرية والأبعاد المتطورة للمجال الجوي. وبالتالي، فإن السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بالضرورة ليس فقط بالدول المجاورة ولكن من قبل أولئك البعيدين. وعكست دراسة "سبيكمان" أيضًا آراء "ماهان" حول تأثير التنقل البحري في تطوير بنية جيوسياسية جديدة تقوم على أساس إمبراطوريات ما وراء البحار.[1]

الأحداث في أوراسيا ستؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. وجادل بأن هذه الأخيرة (USA) يجب أن تطمح إلى إعادة تأسيس ألمانيا القوية. بهذه الطريقة فقط يمكن منع التوسع الشيوعي غربًا. كما توقع التنافس الصيني الروسي حول مسألة الحدود -كما حدث بالفعل في الستينيات -وتحول الصين إلى القوة الآسيوية الرئيسية. وبالتالي، سيتعين على الولايات المتحدة أن تهتم بالدفاع عن اليابان.[2]

ب/ تطور الفكر الجيوسياسي الألماني (1919-1941)

ظهر التفكير الجيوسياسي الألماني في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى على خلفية هزيمة ألمانيا في الحرب، وإذلالها في المعاهدة الموقعة في فرساي (ماي 1919). وقد أُخذت جميع مستعمراتها في أفريقيا وفي الجزء الغربي من المحيط الهادئ، وتجريد مناطق من ألمانيا نفسها. أُعيدت ألزاس ولورين إلى فرنسا، وأجريت تعديلات كبيرة على الحدود لصالح بلجيكا والدنمارك وبولندا ولاتفيا وتشيكوسلوفاكيا. وتعرض التضامن الاجتماعي والعرقي للشعب الألماني للضرر من خلال انفصال أجزاء من ألمانيا وإنشاء دول جديدة. ومنعت معاهدة فرساي الاتحاد بين ألمانيا والنمسا وأنشأت أقلية ألمانية في تشيكوسلوفاكيا وبولندا.[3]

تأثر "هوسهوفر" كثيرا بآراء كل من سبقوه في كتابات السياسة الأرضية العامة وخاصة "راتزل" و"كيلين" و"ماكيندر" و"ماهان"، وأخطر ما كان في فلسفة "هوسهوفر" السياسية الدعوة إلى التوسع الألماني والصراع والحرب الشاملة[4]. لذلك، ارتبطت الجيوسياسية في مراحلها الأولى ارتباطًا وثيقًا بممارسات السياسة الخارجية لألمانيا من أجل بناء إمبراطوريات استعمارية في جميع أنحاء العالم. "فريدريك راتزيل" و"كارل هوسهوفر" هما أبرز المفكرين الجيوسياسيين الألمان، وقد شكلت أفكارهم حول الجيوسياسة السياسات الخارجية لألمانيا خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. كان تأثير تفكيرهم على سياسات ألمانيا النازية حاسمًا لدرجة أن الجيوسياسية

[1]- Tal Tovy, Op. cit. Pp 20-21.
[2]- I bid. p 21.
[3]- I bid. Pp 17-18.
[4]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 67.

كانت مرتبطة لفترة طويلة بألمانيا في عهد هتلر واعتبرت ممارسة فكرية تخدم أهداف هتلر في فرض الهيمنة الألمانية في جميع أنحاء العالم. فبدلاً من الاعتراف بالجيوسياسية كمجال للدراسة الأكاديمية، فقد تم تجنب حتى كلمة الجيوسياسية في الكتابات حول العلاقات الدولية.[1]

بالنسبة إلى Ratzel وHaushofer، تشبه الدول الكائنات الحية التي تتطلب مجسمًا، بمعنى. مساحة للبقاء على قيد الحياة في البيئة الدولية الفوضوية. مثلما يحتاج الأفراد إلى جسم وحالة عقلية سليمة، فإن الدول أيضًا بحاجة إلى تضاريس مادية خصبة وقابلة للدفاع عنها للبقاء على قيد الحياة في السياسة الدولية. إن بقاء داروين للأصلح توصيفًا للعلاقات الشخصية يمكن أن ينطبق على العلاقات بين الدول جيدًا. حمل هتلر هذه الأفكار خطوة أخرى إلى الأمام في القول بأن العرق الآري متفوق على جميع الأجناس الأخرى. كان تفكير "هتلر" الجيوسياسي مستوحى أيضًا من فكرة أنه يجب على جميع الألمان أن يتحدوا معا تحت حكم الدولة الألمانية. دفع مثل هذا التفكير من جانب حكومة "هتلر" ألمانيا لغزو البلدان المجاورة ثم تنظيم هجوم هائل ضد الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية.[2]

وفقًا لهوسهوفر، فإن الجيوسياسة هي القدرة على استخدام المعرفة الجغرافية لتوفير الدعم والتوجيه لإدارة السياسة الخارجية للدولة. لذلك، كانت الطبيعة الأساسية للجيوسياسة الألمانية، هي اعتبار الدولة ككائن حي ينمو ويتطور من الناحية الإقليمية. بذلك، أصبح مفهوم المجال الحيوي مرتبطًا بقوة بالجيوسياسة الألمانية، وكانت أهمية وتأثيرات هذا التصور هي الحرب الشاملة. وهناك ثلاثة افتراضات أساسية اندمجت معًا تكمن وراء الجيوسياسة الألمانية في الفترة ما بين الحربين العالميتين (1918-1939). الأول كان تصور "راتزل" للدولة ككائن حي. والثاني هو تصور "ماكيندر" للدولة الجزيرة. والثالث كان القومية الجرمانية. لذلك، كان توسع ألمانيا غربًا وشرقًا وجنوبيًا أمرًا لا مفر منه.[3]

كما أن أكثر المصطلحات الجديدة التي عبرت عن آراء مدرسة ميونخ هي مصطلحات توسيعية أو ذات صبغة استراتيجية حربية، ومن أكثر المصطلحات شيوعا تلك التي تعبر عن فكرة "المجال الحيوي" Lebensraum التي تدعو لأن يكون لألمانيا -وغيرها من القوى التي أهلها هاوسهوفر للنمو -مجال تمد فيه جذورها الاقتصادية

[1]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 27.
[2]- I bid. p 27.
[3]- Tal Tovy, Op. cit. p 18.

والسياسية، كذلك كان مصطلح "الكفاية الذاتية الاقتصادية" من المصطلحات الشائعة في كتابات هذه المدرسة في فترة بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى[1].

إن تصور Haushofer عن المجال الحيوي هو أن الدولة الديناميكية تتطلب مساحة للتوسع لمواصلة التطور سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا. يعتمد المجال الحيوي على التوسع الإقليمي لضمان وصول الدولة إلى المواد الخام والأسواق. في التصورات الألمانية، كانت تعني الاستعمار. وفقًا لهذا المنطق، كانت الإمبراطورية البريطانية هي المجال الحيوي للشعب البريطاني. بالنسبة لـ "هوسهوفر"، يجب توجيه المجال الحيوي الألماني نحو أوروبا الشرقية بدلاً من إنشاء إمبراطورية ما وراء البحار، كما حدث خلال فترة الرايخ الثاني.[2]

رأى "هوسهوفر" في جزيرة "ماكيندر" العالمية الإطار العام المكاني للسيطرة الألمانية وتكوين نظام عالمي جديد، وقد كان لمدرسة ميونخ هدفان جوهريان في الجزيرة العالمية: الهدف الأول السيطرة على روسيا لتأمني الحكم الألماني على كل أورو آسيا، والهدف الثاني تدمري الإمبراطورية البريطانية وقوتها البحرية لتأمني السيطرة الألمانية الكاملة على كل الجزيرة العالمية (أوروبا - آسيا - أفريقيا)[3]. وجاء تشخيص "هاوسهوفر" للأمراض التي تشكو منها الدولة مبنيًا على مشكلة الأرض التي تحتلها؛ ولهذا ظهر مبدأ "المجال الحيوي" للدولة الذي يدعوها إلى التوسع الأرضي من أجل إيجاد حلول مشاكلها السكانية والاقتصادية والعسكرية، ويحسن موقعها وعلاقاتها المكانية الأرضية.[4]

في بداية العشرينيات من القرن الماضي، كتب هتلر كتابه "كفاحي"، الذي حدد فيه بوضوح نواياه السياسية وتلك الخاصة بحزبه الاشتراكي الوطني. تم تخصيص أجزاء كبيرة من هذا الكتاب لمفهوم المجال الحيوي. يرى "هتلر" أن مسألة العلاقات مع روسيا هي القضية الأكثر حسماً في إدارة السياسة الخارجية الألمانية. وبالنسبة له، فإن وظيفة السياسة الخارجية هي ضمان وجود الدولة القومية من خلال خلق علاقة مناسبة بين حجم ومعدل نمو السكان ونطاق ونوعية مساحة أراضيها.[5]

لقد خدم المجال الحيوي غرضين إضافيين، الأول كان تطلع ألمانيا إلى الحصول على حدود تشمل جميع المواطنين الألمان بمفهوم "ألمانيا الكبرى" (Gross Deutschland) والثاني: إقامة حدود دفاعية من الناحية الجغرافية

---

[1]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 68.

[2]- Tal Tovy, Op. cit. P 18.

[3]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 69.

[4]- نفس المرجع، ص 73.

[5]- Tal Tovy, Op. cit. p 19.

والعسكرية والتحرر من الشعور بتطويق الشرق والغرب. جادل "هتلر" بأن السياسة الخارجية قبل الحرب العالمية الأولى كانت خاطئة لأنها ركزت على التوسع الإقليمي نحو أوروبا الغربية وأنه إذا أرادت ألمانيا أن تكون قوة عالمية وتضمن رفاهية مواطنيها، فعليها أن تتجه شرقًا. كانت فكرة "الدم والأرض" (Blut und Boden) تهدف إلى الحصول على مساحة معيشية للمستقبل، ولا يمكن العثور على هذه المناطق الجديدة إلا في أوروبا الشرقية وروسيا. السيطرة على هذه المناطق ستؤمن الحدود الشرقية لألمانيا، مما يضمن إمدادات كبيرة ودائمة من المواد الغذائية والمواد الخام بالإضافة إلى مناطق توطين السكان الألمان.

بعد الحرب العالمية الثانية، اتُهم "هوسهوفر" بتوفير الأساس النظري لتطلعات هتلر التوسعية. وعلى الرغم من معرفتهم بكتابات "هوسهوفر". يدعي "H. A. Jacobsen" أن Haushofer هو الذي أعطى مفهوم الجيوسياسة الجانب الإجرامي الذي تبنته ألمانيا في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولم يكن تصور المجال الحيوي نظرية أكاديمية بل خطة ديناميكية لغزو قلب أوراسيا والسيطرة على العالم. يضيف "جاكوبسن" أنه على الرغم من أن "هتلر" يرمز إلى الجرائم النازية في الحرب العالمية الثانية، إلا أن "هوسهوفر" كان القوة الفكرية وراء هذه الجرائم.[1]

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الكتابات الجيوسياسية الألمانية، التي امتد تأثيرها إلى اليابان وإيطاليا، على أنها جيوسياسية ايديولوجية. هذا لأن الجيوسياسة قدمت الأساس الفلسفي للإمبريالية الفاشية التي بدأت في الظهور خلال الثلاثينيات واستمرت حتى نهاية عام 1941. التصور الألماني عن المجال الحيوي، و"منطقة الموارد الجنوبية" اليابانية، والمفهوم الإيطالي "بحرنا" كلها مستمدة من الفكر الإيديولوجي لـ "هوسهوفر". ستستمر هذه النظرة للجيوسياسة الأيديولوجية حتى خلال الحرب الباردة، والتي ينبغي تعريفها في المقام الأول على أنها صراع ايديولوجي تنبثق عنه الصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية.[2]

وخلاصة القول إن الجيوبوليتيكا الألمانية كانت مليئة بالمتناقضات الجغرافية؛ لأنهاً كانت لا تعرف حدودا علمية تنتهي إليها، وهي بارتباطها بالتطبيق العملي للسياسة التوسعية الجرمانية، لم يعد يهمها أن تواجه بالنقد العلمي، وبذلك فقدت العنصر الأساسي في تكوينها كنظرية علمية.[3]

[1]- Tal Tovy, Op. cit. pp 19-20.
[2]- I bid. p 20.

[3]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 76.

2- الفكر الجيوسياسي خلال فترة الحرب الباردة (الجيوسياسية الأيديولوجية)

ظهر الجيل الثاني من الدراسات الجيوسياسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. طوال سنوات الحرب الباردة الطويلة، كان المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة في منافسة أيديولوجية مع المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكان الخلل الرئيسي بين كتلتي السلطة المتعارضتين أيديولوجيا. كلا الطرفين يتنافس على النموذج السياسي والاقتصادي الذي سينتصر في جميع أنحاء العالم. لذا، كانت الأيديولوجيا والهوية الدلائل الرئيسية على التنافس الجيوسياسي بينهما. وتسمى هذه الحقبة في الدراسات الجيوسياسية بالجيوسياسية الأيديولوجية.[1]

وتم تجاهل الجيوسياسة في فترة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية كمجال بحثي وتم دمج الدراسات المتعلقة بالجيوسياسة في مجال العلاقات الدولية، خاصة في الولايات المتحدة. وعلى حد تعبير "كوهين"، تبنى محاربو الحرب الباردة الأمريكيون الجيوسياسة كقاعدة للسياسة الوطنية التي تهدف إلى مواجهة الاتحاد السوفيتي.[2] ففي العالم الجيوسياسي، كان الصراع قد اندلع إلى حد كبير على أطراف أوراسيا نفسها. والجبهة الصينية-السوفياتية سيطرت على أوراسيا بمعظمها ولكن من دون أن تتحكم بأطرافها. أما أمريكا الشمالية فنجحت في تحصين نفسها على كلا الطرفين في أقصى الساحل الغربي وأقصى الساحل الشرقي لقارة أوراسيا المترامية الأطراف. وكان الدفاع عن هذه المواقع المتقدمة (ممثلا على الجبهة الغربية بحصار برلين وعلى الجبهة الشرقية بالحرب الكورية) أول اختبار استراتيجي لما أصبح يعرف بالحرب الباردة.[3]

وفي الطور الأخير من الحرب الباردة، ظهرت جبهة دفاعية ثالثة على الخريطة الأوراسية -وهي الجبهة الجنوبية-، فقد أدى الاحتلال السوفياتي لأفغانستان إلى الرد الأمريكي الثنائي التشعب: المساعدة المباشرة للمقاومة الأفغانية ضد السوفيات، وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كرادع لأي تقدم إضافي محتمل للقوة السوفياتي السياسية–العسكرية.[4]

إن إحياء الجيوسياسة، من السبعينيات فصاعدًا، تميز أيضًا بتطور التحليل الجيوسياسي التجريبي. حاول "إيف لاكوست" Yves Lacoste الجمع بين الأسس النظرية للجغرافيا والتاريخ، وبدلاً من تطوير نظرية جيوسياسية، ركز على تطوير منهجية للتحليل الجيوسياسي[5].

[1]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. pp 30-31.
[2]- Fulya Aksu, Op. cit. p 8.
[3]- زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 13.
[4]- نفس المرجع، ص 13.
[5]- Pascal Venier, Op. cit.

وأدى تأثير النظريات الجيوسياسية –وخاصة الجيوسياسية الألمانية –على ألمانيا إلى تدهور المجال والمصطلح. لهذا السبب، في فترة الحرب الباردة، تم تطوير نظريات الجيوسياسة دون استخدام هذا المصطلح. في هذه الفترة، هيمنت النظريات التي نشأت في أمريكا على الجيوسياسية في حقل العلاقات الدولية. إحدى هذه النظريات كانت "نظرية الاحتواء"* التي طورها "جورج فورست كينان" George Frost Kennan، الذي يصف الاحتواء بأنه "تطبيق القوة المضادة في سلسلة من النقاط الجغرافية والسياسية المتغيرة باستمرار، والتي تتوافق مع التحولات والمناورات في السياسة السوفيتية". تماشيًا مع الاحتواء، فإن Zbigniew Brzezinski هو اسم آخر اقترب من الاحتواء من خلال عدسات الجيوسياسة. وفقًا لـ "بريجنسكي"، لإحتواء الاتحاد السوفيتي، كان من الضروري السيطرة على الدول "الأساسية " –ألمانيا وبولندا وإيران وأفغانستان وباكستان وكوريا الجنوبية والفلبين –والتي كانت دولًا رئيسية بسبب موقعها الجيوسياسي.

كما كانت نظرية الدومينو التي اقترحها "ويليام بوليت" في عام 1947 نظرية جيوسياسية أخرى تم تطويرها في مجال العلاقات الدولية. استندت هذه النظرية إلى فكرة أنه إذا تعرضت دولة في منطقة ما لتأثير الشيوعية، فإن الدول المجاورة ستتبعها في تأثير الدومينو.[1]

هذا ما تم تأكيده في منتصف القرن الـ 20 عندما وسع الاتحاد السوفيتي منطقة سيطرته غربًا بعد الحرب العالمية الثانية. فـ "الكوميكون"* COMECON وحلف "وارسو"*Warsaw Convention يعنيان أن الهارتلاند اندمجت مع أوروبا الشرقية والتي تفككت بتفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات، مما أدى إلى ظهور ظروف جيوسياسية جديدة في جزيرة العالم. وكانت التحولات الجيوسياسية في أواخر القرن الـ 20 سبباً في عزل روسيا باعتبارها موضوعاً جيوسياسيا أوراسيا في الجزء الشمالي الشرقي من القارة وتضييق نطاق المحور في الجزء المركزي منه، أي في ثلاثة أجزاء إقليمية مستقلة نسبيًا –أوروبا الوسطى ووسط القوقاز وآسيا الوسطى. ولنكون

*-المصدر الرئيسي لنظرية الاحتواء هو مقال نشره كينان عام 1947، في فورين أفيرز Foreign Affairs، ولكن تحت اسم مستعار "السيد. X ". نظرًا لأن كينان كان عضوًا في وزارة الخارجية الأمريكية خلال إدارة ترومان.

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 17.

*-كوميكون COMECON مجلس التعاون الاقتصادي هي منظمة اقتصادية تأسست في 25 جانفي 1949، وكانت تضم الاتحاد السوفيتي، ألمانيا الشرقية، المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فيتنام. تهدف إلى التخطيط المنظم القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول المعسكر الاشتراكي.

*-حلف وارسو Warsaw Convention هو معاهدة أمن مشترك وُقعت في وارسو عاصمة بولندا بين الاتحاد السوفييتي وسبع جمهوريات اشتراكية أخرى من الكتلة الشرقية في ماي 1955 خلال الحرب الباردة، كان حلف وارسو التكملة العسكرية لمجلس التعاون الاقتصادي الكوميكون.

أكثر دقة، فإن الوظائف الرئيسية المعدلة نسبيًا لـ Heartland تتركز في المساحات الناشئة حديثًا من الأجزاء التي تشكل نظامها. وأطلق ذلك دورة أخرى من تكاملها وإحيائها ككيان كامل.[1]

كما أن التنافس بين الاتحاد السوفيتي والصين خلال حقبة الحرب الباردة يُظهر أيضًا جرعات قوية من الجيوسياسة الأيديولوجية. لم يستغرق الاتحاد السوفييتي والصين وقتًا طويلاً لرؤية بعضهما البعض على أنهما متنافسان، على الرغم من حقيقة أن كلا البلدين يعرّفان نفسيهما على أنهما شيوعيان. بعد الدعم السوفياتي الأولي للنظام الشيوعي المنشأ حديثًا في الصين في أواخر عام 1940، سرعان ما وجد كلا البلدين نفسيهما في خضم منافسة أيديولوجية حول أي منهما يمثل التجربة الشيوعية المثالية في العالم.[2]

على خلفية هذه المنافسة الأيديولوجية بين روسيا والصين، قررت الولايات المتحدة الأمريكية تحسين علاقاتها مع الصين في أوائل السبعينيات بهدف موازنة الاتحاد السوفيتي والمساعدة في إحداث تصدعات داخل الكتلة الشيوعية بعد أن شعرت بأن التنافس الأيديولوجي كان على وشك الحدوث بين روسيا والصين.[3]

وبهذه الطريقة، كان "جورج كينان"، هو الشخص الذي اقترح الاحتواء باعتباره جوهر استراتيجية الولايات المتحدة الجيوسياسية ضد الأنشطة السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية. كانت الفكرة الأساسية هنا هي منع الإتحاد السوفيتي من فرض أيديولوجيته على البلدان الأخرى، وبالتالي يمكن أن يكون تقديم المساعدة الإقتصادية والعسكرية للدول النامية هو الجزء الرئيسي من سياسة الإحتواء. كما اقترح "كينان" بهذه الطريقة أن تستخدم الولايات المتحدة قوتها الاقتصادية لمساعدة أوروبا واليابان في طريقهما للوصول إلى وضع القوة العظمى. وتم إضفاء الطابع الرسمي على رؤية "كينان" في "مبدأ ترومان" The Truman Doctrine في عام 1947 وخطة "مارشال" The Marshall Plan في عام 1948.[4]

في هذه المرحلة، من الجدير بالذكر أن نظرية أخرى وفرت الأساس لتفعيل الاحتواء. وهي "نظرية" الدومينو التي استندت أساسًا إلى فكرة أنه إذا تعرضت دولة في منطقة ما لتأثير الشيوعية، فإن الدول المجاورة ستتبعها في تأثير الدومينو. تم اقتراحه في عام 1947 من قبل "ويليام بوليت" William Bullitt وتم تكييفه في سياسات إدارتي "كينيدي" و"نيكسون" The Kennedy and Nixon administrations. وحرب فيتنام (1963-1973) هي واحدة من أفضل الأمثلة التي تعكس تطبيق نظرية الدومينو. تم شرح سبب تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام كإجراء

[1]- Eldar Ismailov and Vladimer Papava. Op. cit. pp 87-88.
[2]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. Pp 31-32.
[3]- I bid. p 32.
[4]- Fulya Aksu, Op. cit. pp 8-9.

لإنقاذ أجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا من انتشار الشيوعية، أو بعبارة أخرى لمنع تأثير الدومينو الذي سينجم عن الحرب في فيتنام.[1]

وتماشياً مع سياسة الاحتواء، فإن Zbigniew Brzezinski، مستشار الأمن القومي السابق لـ "جيمي كارتر" Jimmy Carter، هو اسم آخر اقترب من الاحتواء من خلال الجيوسياسة. وفقًا لبريجنسكي، لإحتواء الاتحاد السوفيتي كان من الضروري السيطرة على الدول "المحورية"، التي كانت دولا رئيسية بسبب موقعها الجيوسياسي. كانت الدول المحورية بحسب "بريجنسكي" في ذلك الوقت هي ألمانيا وبولندا وإيران وأفغانستان وباكستان وكوريا الجنوبية والفلبين. ولهذا أصبحت أطروحة "بريجنسكي" الجيوسياسية شائعة للغاية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لأن السياسة العالمية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة عكست رؤية بريجنسكي الجيوسياسية.[2]

3- الجيوسياسة النقدية في فترة ما بعد الحرب الباردة (الجيل الثالث من الجيوسياسة)

خلال السنوات الثلاثين الماضية أو نحو ذلك، تعرض التفكير الجيوسياسي لهجوم مستمر ومتواصل. من قبل بعض الجغرافيين الراديكاليين (الجيل الثالث)، الذين رفضوا صحة التفكير الجيوسياسي، وطوروا بديلًا جيوسياسيًا نقديًا، مستوحى مما بعد الحداثة[3].

كان سقوط جدار برلين في عام 1989، وتوحيد ألمانيا في عام 1990، وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، ملخصًا لنهاية الجيوسياسة الأيديولوجية. ومنذ أوائل التسعينيات وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لاحظ المحللون ظهور مفهوم جيوسياسي جديد يُعرّف من قبل الكثيرين على أنه نظام عالمي جديد. اقترحت جيوسياسية النظام العالمي الجديد أن هناك قوة عظمى واحدة فقط في العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية، وأن جميع الدول الأخرى ستكتسب تأثيرًا في السياسة الدولية بناءا على وضع علاقتها مع القوة المهيمنة العالمية.[4] وبالتالي كان لابد من مراجعة النهج الجيوسياسي وتجديده. كان لذلك تأثير هام على السمعة السلبية للجيوسياسة من خلال رفعها إلى القمة وعودتها للواجهة كأسوب من أساليب البحث. وأصبحت الجيوسياسة طريقة مطبقة في عدة مجالات تتراوح من العلوم السياسية إلى الاقتصاد، ومن القانون الدولي إلى وسائط الإعلام والسياسة.[5]

1- Fulya Aksu, Op. cit. p 9.
2- I bid, p 9.
3- Pascal Venier, Op. cit.
4- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 32.
5- Fulya Aksu, Op. cit. p 9.

القضية الجيوسياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة لم تعد مسألة أي جزء جغرافي من أوراسيا هو نقطة الانطلاق من أجل هيمنة قارية، ولا هي مسألة ما إن كانت القوة البرية أهم من القوة البحرية، فعلم الجيوسياسة قد انطلق من البعد الإقليمي إلى البعد العالمي، وذلك مع احراز التفوق على كامل القارة الأوراسية كقاعدة مركزية من أجل التفوق والهيمنة على العالم.[1] مع ذلك هناك خلاف عام بين الباحثين في العلاقات الدولية بأن حقبة ما بعد الحرب الباردة كانت حقبة من التحولات والتغيرات الكبيرة وركزت المناقشات العلمية على تأثيرات العولمة، لا سيما في طريقة صنع السياسات بين الدول وإدارتها. السؤال الذي يجب طرحه هو ما إذا كان مفهوم الجيوسياسة قد تمت إعادة تفسيره وإعادة تعريفه في عصر العولمة وما إذا كانت الجيوسياسة لا تزال تحمل أهمية أم لا.[2]

كان على المقاربات الجيوسياسية أن تتغير وتتكيف مع هذه المرحلة الجديدة (ما بعد الحرب الباردة). وبفضل المرونة الكامنة والقدرة على التكيف، تمكنت النظريات والنهج الجيوسياسية من تقديم حلول وتفسيرات تدعم الأحكام النظرية الجديدة التي اقترحها مجتمع العلاقات الدولية. فقد تمت ملاحظة إحياء التفكير الجيوسياسي في الأوساط الأكاديمية والسياسية منذ نهاية الحرب الباردة:[3]

أحد المؤيدين الرئيسيين لنظرية جيوسياسية معاصرة هو "كولن غراي"، الذي تأثر بعمل كل من "ماكيندر" و"سبيكمان". وفي تعريفه للجيوسياسة بأنها "الدراسة المكانية وممارسة العلاقات الدولية"، التي "تفسر البعد المكاني الديناميكي لبعض أنماط الصراع المستمرة في العلاقات الدولية"، يرى أن " الجيوسياسة هي نوع من الواقعية الكلاسيكية". لخص "غراي" وجهات نظره بأن "السيطرة على الجزيرة العالمية لأوراسيا وأفريقيا بقوة واحدة تعني، على المدى الطويل، السيطرة على العالم. [...] إن السيطرة على أراضي الريملاند والبحار الهامشية من قبل دولة جزرية لا تساوي السيطرة على جزر العالم، ولكنها تعني حرمان قوة الهارتلاند من الهيمنة العالمية في نهاية المطاف (أي الاتحاد السوفييتي).[4]

مثال آخر على ذلك، هو عمل Zbigniew Brezinski، الذي استند أيضًا إلى أعمال "ماكيندر"، وقد أنتج سلسلة من الدراسات الجيوستراتيجية. قام بانتظام بتحديث تحليله بناءً على نظرية القلب مع مراعاة الحقائق الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة. كتب بريجنسكي عام 1997، "منذ أن بدأت القارات بالتفاعل سياسيًا، منذ حوالي خمسمائة عام، كانت أوراسيا مركز القوة العالمية [...] يجب أن توظف السياسة الخارجية الأمريكية [...] نفوذها

[1]- زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 48.

[2]- Ali Onur ÖZÇELİK, Op. cit. p 55.
[3]- I bid, p 59.
[4]- Pascal Venier, Op. cit.

في أوراسيا بطريقة تخلق توازنًا قاريًا مستقرًا مع الولايات المتحدة بصفتها الحكم السياسي [...] من الضروري عدم ظهور أي منافس أوروبي آسيوي قادر على السيطرة على أوراسيا وبالتالي تحدي أمريكا أيضًا. كان عمله الأخير، المعني بسياسة الهيمنة، موضوعًا لبعض الانتقادات لتطوير شكل من أشكال التحليل يهدف إلى دفع أجندة سياسية محددة.[1]

وبينما اكتسبت الجيوسياسة سمعتها السابقة مرة أخرى في فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن الفهم التقليدي لم يكن هو الذي عاد. لقد كانت الجيوسياسة النقدية هي التي أصبحت أكثر بروزًا. تمت دراسة الجيوسياسة النقدية منذ أواخر الثمانينيات، ومع ذلك، يمكن القول إن نقطة التحول في الجيوسياسة النقدية كانت عام 1992 عندما نُشر مقال "جون أغنيو" John Agnew و"جيرالد تواتيل" Gerald Tuathail بعنوان "الجيوسياسة والخطاب".[2] وقد شهدت الجيوسياسة ولادة جديدة من خلال استكشاف نماذج شاملة تدمج المصالح الاقتصادية والاستراتيجية وإجراء دراسات مقارنة للتفاعل فيما بينها بطريقة متكاملة، مع التركيز على الدرجة التي يمكن لكل دولة الحفاظ عليها و/أو تحسين موقعها داخل النظام الدولي.[3]

تهتم الدراسات الجيوسياسة النقدية بالافتراضات الجغرافية التي تكمن وراء صنع السياسة العالمية، وتركز على العلاقات بين الممارسة السياسية والتعريف الإقليمي.[4]والادعاء الأساسي لها هو أن جميع أنواع المعرفة الجيوسياسية ذاتية وتعكس قيما معينة ومصالح وطنية تم تصورها مسبقا. كما أنه لا يوجد فهم علمي موضوعي للجيوسياسة كما يدعى الجيل الأول من الجيوسياسيين وتسمية مواقع مادية معينة كما هي وإسناد المعاني إلى مواقع جغرافية كلها ذات خلفية سياسية وتاريخية.[5]

ركزت الأعمال المبكرة للجيوسياسة النقدية على تفكيك الخطابات الجيوسياسية القائمة، وكما قال Tuathail، حاولت الكشف عن كيفية إضفاء الطابع المكاني على السياسة الدولية من قبل القوى الأساسية والدول المهيمنة وتمثيلها كعالم من أنواع معينة من الأماكن والشعوب والأحداث.[6] فمن منظور الجيوسياسة النقدية، فإن المعاني المنسوبة إلى مواقع جغرافية معينة تأتي من المصالح السياسية العميقة والفهم الذاتي للهوية، وتحدد علاقات القوة

[1]- Pascal Venier, Op. cit.
[2]- Fulya Aksu, Op. cit. p 9.
[3]- Ali Onur ÖZÇELİK, Op. cit. p 59.
[4]- Fulya Aksu, Op. cit. p 9.
[5]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 36.
[6]- Fulya Aksu, Op. cit. p 9.

القيمة الشرائية للتفاهمات الجيوسياسية.[1] لذا فإن تحديد مكان مادي على الأرض له مصالح أو هويات أو أيديولوجيات أو حضارات وطنية معينة هو في الواقع ممارسة سياسية ومسألة من سيسود خياله الجيوسياسي في التحليل النهائي ستتحدد بعمق من خلال توزيع قدرات القوة داخل النظام الدولي. [2]

يعتمد الشكل الأول من التحليل الجيوسياسي على مقاربة عالمية، وأفضل تفسير لها من خلال أعمال سول كوهين و"جيرارد ديسوا" Gerard Dussouy، إن تفكير كوهين في الجيوسياسية العالمية مستوحى من نظرية النظم العامة، كان هدفه هو تحديد طبيعة البنية الجيوسياسية المعقدة للعالم وأدوار وقدرات مكوناته المختلفة من أجل فهم أفضل للقوى الجيوسياسية التي تشكل النظام الدولي إلى استراتيجيات وطنية مشتركة تعزز الحفاظ على التوازن العالمي من حيث "صلتها بالسلطة السياسية" و"وضع الأطر المكانية التي تحتضن وحدات القوة السياسية المتفاعلة".[3]

كل الادعاءات بالتحليلات الجيوسياسية الموضوعية تخفي في الواقع دوافع ومصالح سياسية معينة. لإعطاء مثال، لماذا تسمي روسيا المواقع الجغرافية المحيطة بأراضيها اليوم أنها قريبة من الخارج؟ بالقرب من من؟ عمن في الخارج تتحدث؟ لماذا هذه المنطقة قريبة من روسيا ولكنها ليست دولة أخرى؟، مثال آخر يتعلق بالجهود الأمريكية لتعريف الكفاح ضد الإرهاب بأنه حرب صليبية أو حرب عالمية على الإرهاب؟ من يصوغ هذه الشروط ولأي أغراض؟، ولماذا كتب "صموئيل هنتنغتون" Samuel P. Huntington عن فكرة صراع الحضارات؟ هل كان يحدد الصورة كما هي أم كان هدفه المساعدة في إحياء وتقوية القيادة الأمريكية في ظل غياب التهديد السوفييتي الوجودي؟[4]

يمكن العثور على شكل ثانٍ من التحليل الجيوسياسي القائم على نهج تجريبي في عمل العلماء الذين يبحثون في الخرائط الذهنية والرؤى الجيوسياسية. اقترح "آلان هنريكسون" Alan Henrikson (1980) ملاءمة دراسة "الخرائط الذهنية" أو "الخرائط المعرفية لصانعي السياسة الخارجية[5]."

في الهوية الوطنية والرؤى الجيوسياسية، أظهر الجيوسياسي الهولندي غيرتجان "ديجكينك" Dijkink (1996) كيف أن إلقاء الضوء على التحليل القائم على الخطاب للرؤى الجيوسياسية يمكن أن يؤدي إلى فهم التجربة الوطنية

[1]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 36.
[2]- I bid. p 36.
[3]- Pascal Venier, Op. cit.
[4]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 36.
[5]- Pascal Venier, Op. cit.

للمكان. بناء على تعريفه للرؤية الجيوسياسية على أنها "أي فكرة تتعلق بالعلاقة بين الفرد والأماكن الأخرى، بما في ذلك الشعور بالأمن (في) أو (عدم) الميزة (و/أو) التذرع بأفكار حول مهمة جماعية أو استراتيجية للسياسة الخارجية"، حدد Dijkink إطارًا تحليليًا يعتمد على خمسة عناصر رئيسية. لذلك كان الأمر يتعلق بالدراسة على التوالي:

1/ تبرير كل من "الطبيعة" للحدود الإقليمية وكيف تعمل منطقة أساسية على تعزيز الوحدة الوطنية باستمرار.

2/ الرموز الجيوسياسية، التي عرّفها على أنها "افتراضات حول المصالح [الوطنية] في العالم، والتهديدات المحتملة لها، والاستجابات الممكنة"؛

3/ اختيار الدول الأخرى وسياستها الخارجية كنموذج يحتذى به أو يرفضه؛ **4/** فكرة مهمة وطنية.

5/ افتراضات حول القوى الشخصية على الرغم من أن تركيز دراسة Dijkink كان على الهوية الوطنية.[1]

كانت الجيوسياسية النقدية المبكرة عبارة عن تحليلات تاريخية تهدف إلى تفكيك جيوسياسية للحرب الباردة، وقد تطورت بشكل أكبر لتجمع بين الرؤية النقدية والرؤى الجديدة للمساحات السياسية البديلة. وعلى الرغم من أن أعمال الجيوسياسة النقدية متنوعة للغاية بحيث لا يمكن تصنيفها تحت تسمية ثابتة، إلا أنها تشترك في الاهتمام بالتساؤل والتشكيك والكشف عن الافتراضات الأساسية لإدعاءات الجيوسياسة.

إن نتائج إعادة صياغة مفهوم الجيوسياسة كممارسة يمكن تلخيصها على النحو التالي؛

1/ ينتج المنطق الجيوسياسي التقليدي تمثيلاً مكانيًا للعالم وهو عامل حاسم في تشكيل المفاهيم السياسية وتأسيسها. على سبيل المثال، تمثيل المناطق السوفيتية والشيوعية محور الشر خلال الحرب الباردة.

2/ تتمتع الدول الأساسية أو القوى المهيمنة بامتياز تكوين تصورات جيوسياسية لبقية العالم.

3/ التأكيد على الاختلافات الجيوسياسية يعطي الجيوسياسية دوراً بارزاً في سياسات الهوية.[2]

ومن ثم فإن الجيوسياسية كمجال من مجالات البحث تدين بالكثير إلى الجيوسياسية النقدية لأنها فتحت طريقة جديدة في التفكير وكشفت الافتراضات الأساسية للجيوسياسة السائدة. ومع ذلك، هذا لا يعني أن الجيوسياسية السائدة توقفت عن إنتاج تحليلاتها التقليدية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

---

[1]- Pascal Venier, Op. cit.
[2]- Fulya Aksu, Op. cit. p 9.

أما الرموز الجيوسياسية فهي النتائج العملية للتفكير الجيوسياسي. ومن ثم، فهذه هي الطريقة التي يوجه بها الدولة نفسها نحو العالم. وهناك ثلاثة نطاقات جغرافية تعمل بها الرموز الجيوسياسية؛ المحلي والإقليمي والعالمي. الرموز الجيوسياسية المحلية التي تمتلكها كل دولة، هي تقييمات للدول المجاورة. الرموز الجيوبوليتيكية الإقليمية تمتلكها الدول التي لديها توقعات بأن تصبح قوة إقليمية. وقلة من البلدان لديها رموز جيوسياسية عالمية لأن هذه القواعد تتطلب القوة والقدرة على تحقيق الأهداف السياسية العالمية.[1]

ركزت الأعمال الرئيسية في الغالب على النظام العالمي الجديد ومكانة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في النظام الدولي الجديد. يشير Zbigniew Brzezinski أن النظام العالمي الجديد سوف ينشأ من خلال الصراع على السلطة في منطقة أوراسيا التي أعيد تعريفها حيث كانت أوكرانيا وأذربيجان وكوريا الجنوبية وتركيا وإيران المحاور الجيوسياسية المهمة للغاية. كتب بريجنسكي في كتابه The Grand Chessboard، أن أوراسيا هي "رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع من أجل السيادة العالمية". تذكر هذه الصيغة بنظرية قلب الأرض وتوضح أن نهج "ماكيندر" استمر في التأثير على الجيوسياسة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وهذا النهج التقليدي قد تحقق منذ أن أثرت صياغة "بريجنسكي" على السياسة الخارجية الأميركية في إدارتي بوش وكلينتون The Bush and Clinton administrations.[2]

نهج جيوسياسي آخر هو صدام الحضارات لـ "صموئيل هنتنغتون" Samuel Huntington. هذا النهج لا يعتمد على الصراع من أجل السيطرة على المناطق الجغرافية، والعامل المحدد للصراع في نظرية "هنتنغتون" هو الحضارة. وعلى حد تعبيره: "لن يكون المصدر الأساسي للصراع في العالم الجديد أيديولوجيًا أو اقتصاديًا في الأساس [لكن بدلاً من ذلك] ستكون الإنقسامات الكبرى بين البشرية والمصدر المهيمن للصراع ثقافية".

يرسم هنتنغتون خريطة جديدة للعالم تسكنها ثماني حضارات رئيسية، والتي تشمل الحضارة الغربية والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندوسية والسلافية الأرثوذكسية وأمريكا اللاتينية وربما الحضارة الأفريقية. ووفقا له، فإن أهم صراعات المستقبل ستحدث على طول خطوط الصدع الثقافي التي تفصل بين هذه الحضارات. وبهذا المعنى، فإن مناقشة "هنتنغتون" مبنية على الجيوسياسة لـ "الغرب ضد البقية" فهو يجادل بأن الغرب يمكن أن يحافظ على أسبقيته من خلال اللعب على الحضارات الأخرى.

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 10.
[2]- I bid. p 10.

هناك شخصية أخرى صاغت مفهومها الجيوسياسي على نهج "الغرب والباقي"، ولكن هو "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama. في مقالته "نهاية التاريخ؟" يؤكد فوكوياما أنه مع تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط الشيوعية، انتصرت الليبرالية الغربية وبالتالي وصلت الإنسانية إلى نقطة نهاية تطورها وتضاءلت سياسات القوة التقليدية.[1]

واجهت الجيوسياسة بعد هجمات 2001/09/11 نقطة تحول أخرى. حيث تم تبني افتراض "هنتنغتون" لصدام الحضارات، واستمرت الجيوسياسة النقدية في زيادة تأثيرها. فالشيوعية باعتبارها "الآخر" أو عدو الغرب في الحرب الباردة تم استبدالها بتهديد الإسلام الراديكالي تحت تأثير "صدام الحضارات"، وتم تعريف هذا الوضع بأنه عودة الجيوسياسة التقليدية في إطار "الحرب على الإرهاب" و"نحن وهم" و"محور الشر" الذي يتناسب تمامًا مع فرضية صراع الحضارات لهنتنغتون.[2]

وأدى التحول التدريجي من القطبية الأحادية إلى التعددية القطبية إلى تمهيد الطريق للجيل الرابع من التنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى. منذ عام 2008، كانت هناك خلافات في جميع أنحاء العالم حول قيم التعددية الثقافية والإنفتاح والتسامح وحقوق الإنسان العالمية. لقد أفسحت أخلاق الكوزموبوليتانية العالمية المجال تدريجياً لأخلاق المجتمع النسبي حيث أن القوى غير الغربية الصاعدة، وفي مقدمتها الصين وروسيا، قدمت بشكل متزايد تصورات غير غربية للنظام السياسي الدولي.[3]

المطلب الثاني: الجيواستراتيجية في النظريات الجيوسياسية

أولا: نظرية القوى القارية:

كان الجغرافي الألماني "فريدريك راتزيل" رائدًا في تأسيس الجيوسياسية كمجال للبحث، وبالتالي ساهم في تكوين الجيوسياسة. وألهم أول منظرين جيوسياسيين، وخاصة هوسهوفر وكيلين Haushofer وKjellen.[4] يعتبر "راتزل" هو أول مُنظِّر قدم واستخدم الفضاء والموقع كوسيلة لتحليل الدولة. كانت نظريته للدولة تستند إلى فكرة الدولة العضوية التي تشير وفقًا لذلك إلى أن الدول كائنات حية تولد ويجب أن تنمو. بالنسبة للدولة، من أجل تنمية مساحة كافية للحياة (المجال الحيوي lebensraum)، يجب على الدول التوسع من خلال تغيير الحدود القائمة.

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 11.
[2]- I bid. p 11.
[3]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 44.
[4] - Fulya Aksu, Op. cit. p 6.

في عام 1904 نشر الجيواستراتيجي البريطاني "هالفورد جي ماكيندر" Sir Halford J. Mackinder (1861-1947) مقالته حول (المحور الجغرافي للتاريخ) والتي تمثل ولادة الجيوسياسة. قدم عددًا من العناصر والمفاهيم الأساسية في نظريته. كانت أفكاره "ماكيندر" معنية بشكل أساسي بالاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية البريطانية وفي هذا المنعطف كانت الجغرافيا هي المحور لفهم واضح للسياسة العالمية.[1] وفي أوائل القرن العشرين، أدرك "ماكيندر" أنه مع نهاية القرن الـ 19، وصلت النزعة التوسعية الإمبريالية في أوروبا إلى حدودها، وبالتالي كانت تحاول الكشف عن المنطقة المحورية للهيمنة على العالم. ووصف أوراسيا، التي يتعذر الوصول إليها بالقوة البحرية بأنها المحور الجغرافي للسياسة العالمية. حدد "ماكيندر" المنطقة المحورية الشمالية (المعروفة أيضًا باسم شمال هارتلاند) بأنها المنطقة الشاسعة الواقعة في "أوراسيا"، التي يحدها من الشرق "نهر ينيسي"، ومن الغرب "البحر الأسود" وبرزخ "بحر البلطيق"، ومن الشمال غابات "سيبيريا"، ومن الجنوب صحاري آسيا الوسطى. إنه مفترق طرق يربط نصف الكرة الأرضية الشمالي بنصف الكرة الجنوبي، والغرب بالشرق، وهي منطقة غنية للغاية بالموارد، يحتلها الآن الاتحاد الروسي والدول التابعة له من آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية.[2] ولأسباب تاريخية وجيوسياسية، أصبح المحور المركز الطبيعي للقوة.

حدد "ماكيندر" أيضا "الهلال الداخلي" الذي يتوافق مع المناطق الساحلية الأوراسية. ووصفها بأنها أكثر مناطق التطور الحضاري كثافة، وشملت أوروبا وجنوب غرب وشرق آسيا. كان هناك أيضا "الهلال الخارجي" الذي يشمل بريطانيا وأمريكا الجنوبية والشمالية وجنوب إفريقيا وأستراليا واليابان، وهي مناطق غريبة جغرافيًا وثقافيًا عن أوراسيا الداخلية، إذ يعتقد ماكيندر أن العمليات التاريخية تركزت في قلب الأرض.[3]

هذه المنطقة المحورية بهذا المعنى هي المفتاح للسيطرة على السياسة العالمية والتي يجب أن توجه إليها الإستراتيجية الإمبراطورية الكبرى. كانت هذه المنطقة المحورية تحكمها الإمبراطورية الروسية في ذلك الوقت، لكن القوة المهيمنة المحتملة الأخرى قد تكون ألمانيا المتحالفة مع روسيا أو الصين.[4]

في الوقت نفسه، أشارت "ماكيندر" إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الواقعة على مقربة شديدة من المنطقة المحورية لحمايتها أو على العكس من ذلك حجبها. هذه المنطقة، على شكل حلقة، تتكون من جليد القطب

---

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 6.

[2]- Alba Iulia Catrinel Popescu. "The Theory of the Global Domination -Russian Geo-Strategy Conceptual Framework on the Black Sea Region". International Journal of Economics and Business Administration. (Romania. International Journal of Economics and Business Administration, Vol 7, Issue 2, 2017), pp. 43. https://cutt.ly/ETW1r8H

[3]- Eldar Ismailov and Vladimer Papava. Op. cit. p 85.

[4]- Fulya Aksu, Op. cit. p 6.

الشمالي، ودول البلطيق، والبحر الأسود، وبحر البلطيق، والجزء السفلي والمتوسط من نهر الدانوب، ودلتا الدانوب، والبحر الأسود، وآسيا الصغرى، وأرمينيا. وإيران والتبت ومنغوليا. وهي تشكل أهمية حيوية لأمن القوة التي تسيطر على المنطقة المحورية، وتعرف على أنها حلقة أمان المنطقة المحورية. ثم تحيط بالمنطقة المحورية المنطقة الساحلية الأوراسية، والتي تسمى الهلال الداخلي، وهلال منعزل خارجي آخر.[1]

بناءً على هذه الخصائص للمنطقة المحورية، افترض ماكيندر أن القوة التي تتحكم في أوروبا الشرقية تتحكم في المنطقة المحورية، والقوة التي تتحكم في المنطقة المحورية تتحكم في "جزيرة العالم" (الكتلة القارية التي تصنعها أوروبا وآسيا وأفريقيا) وكل من يسيطر على "جزيرة العالم" يسيطر على العالم. وبشكل مناسب تُعرف نظرية المنطقة المحورية أيضًا باسم نظرية الهيمنة على العالم.[2]

بناءً على ما سبق، أصر "ماكيندر" على وضع فكرته عن أوروبا الشرقية على أنها مفتاح (الهارتلاند) بالقول: "من يحكم أوروبا الشرقية هو الذي يحكم (الهارتلاند). من يحكم (الهارتلاند) يحكم جزيرة العالم؛ كل من يحكم جزيرة العالم هو الذي يحكم العالم ".[3] وفي عام 1919 أعاد "ماكيندر" استبدل مصطلح (المحور) بكلمة (قلب) ووسع حدودها لتشمل أوروبا الشرقية والوسطى أيضًا.[4] ويشير تاريخ المحور (القلب)، إلى أن المعايير الوظيفية المكانية كانت في تغير مستمر. وعلى الرغم من أن العملية التي جرت داخل المنطقة تؤكد ما قاله "ماكيندر" عن الوحدة الوظيفية لأوروبا الشرقية وقلبها، فإن المعنى الحقيقي للأخيرة لا ينبع من الطبيعة الحتمية لأوروبا الشرقية عندما يتعلق الأمر بالسيطرة على "الهارتلاند"، بل من وحدتهم الهيكلية؛ وبعبارة أخرى لا تزال أوروبا الشرقية في جميع مراحل تطور الهارتلاند عنصرا مكانيا في هيكلها، ووحدتها الجيوسياسية هي الشرط الذي لا غنى عنه لصلاحية المحور الوظيفية على نطاق أوراسيا.[5]

في غضون فترة زمنية قصيرة جدًا، راجع نظريته مرتين في محاولة لتكييفها مع الحقائق الجيوسياسية المتغيرة؛ وأعاد تعديل المحور وضم أحواض البحر الأسود وبحر البلطيق (أوروبا الشرقية) في Heartland. وهذا يعني أنه يجب إعادة صياغة صيغته الشهيرة على النحو التالي: من يحكم هارتلاند (قلب الأرض) يحكم جزيرة العالم؛ ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم.[6]

[1]- Alba Iulia Catrinel Popescu. Op. cit. P 43.
[2]- I bid. P 43.
[3]- Eldar Ismailov and Vladimir Papava. Op. cit. p 86.
[4]- Fulya Aksu, Op. cit. p 6.
[5]- Eldar Ismailov and Vladimir Papava. Op. cit. p 86.
[6]- I bid. pp 86-87.

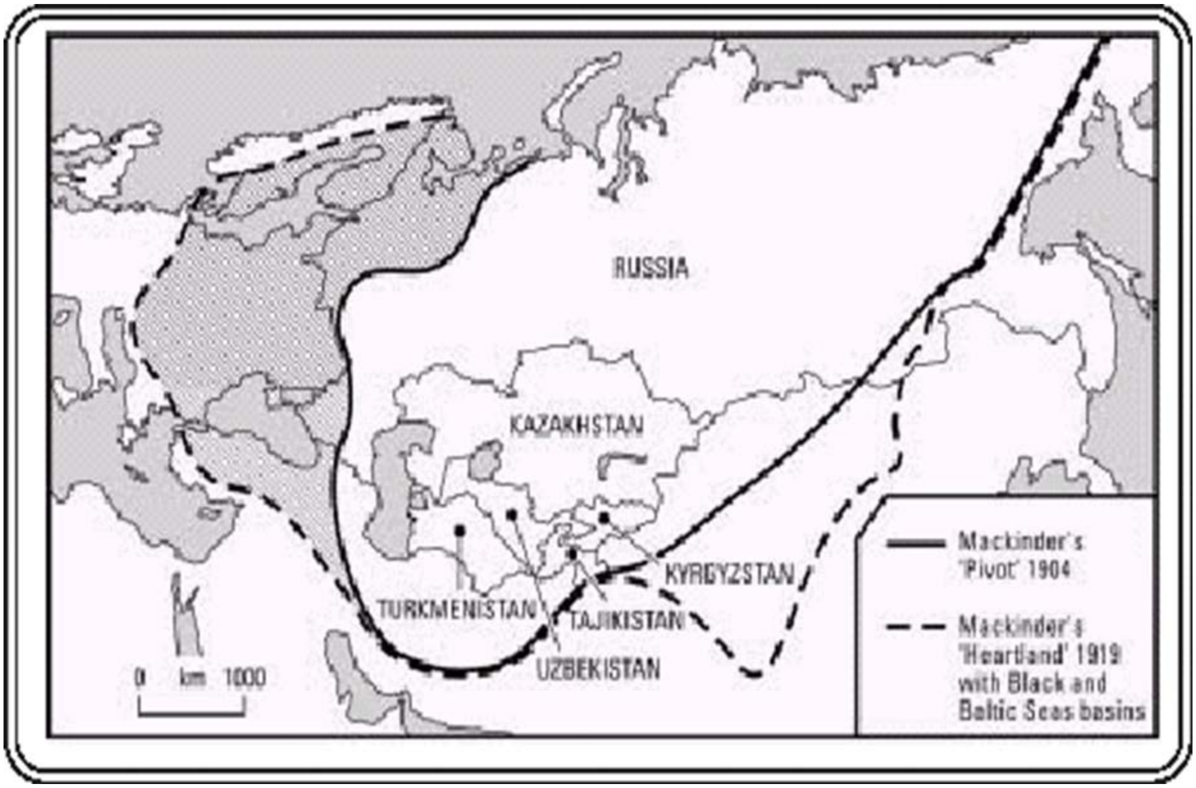

Halford Mackinder's Pivot in 1904 and 1919[1]

(خريطة توضح منطقة قلب الأرض عند "هالفورد ماكيندر" لعام 1904، والتي أدخل عليها تغييرات عام 1919 بعد الحرب العالمية الأولى).

شخصية بارزة أخرى في هذه الفترة هي "رودولف كيلين" الذي صاغ مصطلح الجيوسياسة. كانت نية كيلين هي "بناء نهج موضوعي لتحليل تطور قوة الدول ودراسة كيفية تأثير هذه العملية على العلاقات بين الدول". [2] وحدد كيلين جوهر الجيوسياسة بتأكيده على الطابع المادي والحجم والموقع النسبي لإقليم الدولة باعتباره محورا مركزًيا لسلطتها في النظام الدولي. ووفقًا لكيلين Kjellen، تعد الجيوسياسة أحد التخصصات الرئيسية لفهم وتحليل الدولة. وكانت التخصصات الأخرى هي ekopolitik لتحليل البنية الاقتصادية للدولة، وdemopolitik (etno) للتحليلات السكانية، وSociopolitiks لتحليل العلاقات بين الدولة والمجتمع وأخيراً kratopolitiks للسياسة الدستورية الحكومية.[3]

بنى Kjellen وجهات نظره على نظرية Ratzel؛ الدولة ككائن حي. وتأثر بصعود ألمانيا كقوة عظمى. لذا قام بتصنيف القوى العظمى إلى فئتين. وبناءً على ذلك، كانت انجلترا والولايات المتحدة وروسيا وألمانيا تُعتبر قوى

---

[1]- Eldar Ismailov and Vladimir Papava. Op. cit. pp 86-87.
[2]- Pascal Venier, Op. cit.
[3]- Fulya Aksu, Op. cit. p 7.

عالمية؛ فرنسا واليابان والنمسا والمجر وإيطاليا كقوى عظمى. ويجادل "كيلين" أن الحرب من أجل تطوير الدولة هو جزء من القانون الطبيعي، فقد شرع السياسات التوسعية للدول وبالتالي سياسات ألمانيا التوسعية بعد الحرب العالمية الأولى. لذلك يُنظر إلى Kjellen على أنه شخصية ألهمت الجيوسياسة الألمانية، لا سيما من خلال تأثيره على الجيوسياسي الألماني Karl Haushofer.[1]

على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، طور "كارل هوسهوفر" K. Haushofer(1869-1946) نظرية المنطقة المحورية من المنظور الألماني، وصاغ من بين مفاهيم أخرى، الهيكلة الإقليمية الشاملة incluindg global pan-regionalization، لإضفاء الطابع الإقليمي على العالم وفقا الهيكلة الإقليمية الشاملة، يتم ترتيب العالم في أربع مناطق محورية اقتصادية "Grosswirtschafträume" وهي أوروبا الغربية الجرمانية وروسيا واليابان والولايات المتحدة. تمثل كل واحدة من هذه المناطق المحورية الاقتصادية منطقة شاملة؛[2] وبهذا المعنى، يمكن القول إن الجيوسياسة الألمانية كمجال بحثي كان لها تأثير مباشر على سياسات ألمانيا فيما يتعلق بالحرب العالمية؛ كان Haushofer هو المفكر الرئيسي في إضفاء الشرعية علميًا على السياسات التوسعية للنظام الاشتراكي القومي في ألمانيا.[3]

كان على روسيا أن تهيمن على المنطقة المحورية الشمالية والمناطق المجاورة لها في الشرق الأقصى وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وحوض البحر الأسود. وتعود ألمانيا إلى السيطرة المطلقة على "عموم أوروبا" وعموم أورو-أفريقيا التي تتكون من أوروبا الغربية وإفريقيا والشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية.[4]

تستند الجيوسياسة لدى "كارل هوسهوفر" إلى هذه الجوانب المشتركة للجيوسياسة الألمانية، لكنه تأثر أيضًا بنظرية قلب الأرض heartland لماكيندر. وبالاعتماد على نظرية المجال الحيوي لـ "راتزل"، عرّف Haushofer المجال الحيوي على أنه حق ومسؤولية للدول لتزويد نفسها بمساحة كافية وموارد كافية لشعبها. وفقا لـ "هوسهوفر"، يجب على القوى العظمى توسيع أراضيها ضد الدول الصغيرة.[5] يعد الاكتفاء الذاتي أمرًا حيويًا أيضًا للدول في نظرية "هوسهوفر". لكي تكون مكتفية ذاتيًا، يجب على الدولة أن تنتج كل ما تحتاجه بنفسها، والاكتفاء الذاتي، وفقًا له، ممكنًا فقط إذا كانت الدولة، وهي دولة أوروبية على وجه التحديد، تمتلك القلب الذي حدده "ماكيندر".

1- Fulya Aksu, Op. cit. p 7.
2- Alba Iulia Catrinel Popescu. Op. cit. p 45.
3- Fulya Aksu, Op. cit. p 7.
4- Alba Iulia Catrinel Popescu. Op. cit. p 45.
5- Fulya Aksu, Op. cit. pp 7-8.

وبينما رأى أن هذا الاستحواذ غير ممكن، اقترح تشكيل كتل إقليمية. واقترح أن تشكل أوروبا وروسيا واليابان تكتلات أقاليمية ستكون خارج النفوذ البريطاني والأمريكي من أجل الاستفادة من موارد "قلب المنطقة". ونظرًا لأنه يعتقد أن مثل هذا التشكيل سوف يمنعه النظام السياسي الدولي القائم آنذاك، فقد اقترح على ألمانيا أن تتجه نحو وسط وشرق أوروبا.[1]

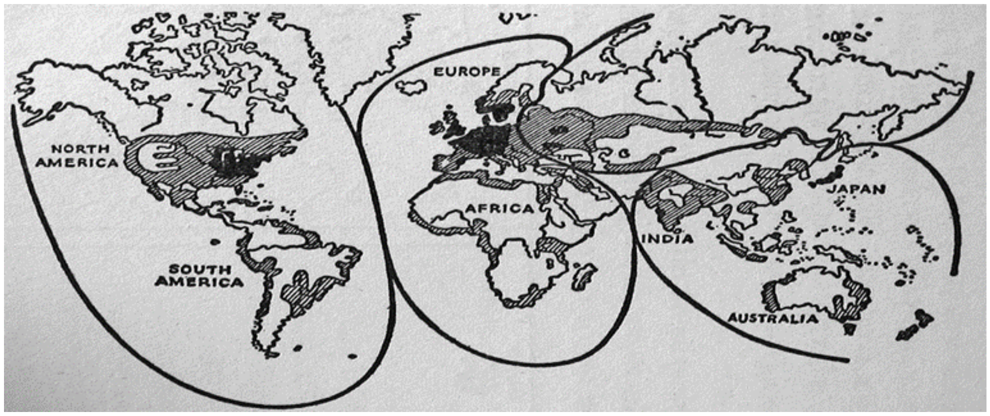

Haushofer's global pan-regional dividing[2]

خريطة توضح الأقاليم الجيواستراتيجية في العالم عند "كارل هوسهوفر"، والتي حددها في أربعة أقاليم رئيسية

بعد عشرين عامًا من نظرية "ماكيندر"، طور الأمريكي "جون نيكولاس سبيكمان" (1893-1943)، الملقب بـ "أب سياسة بناء السدود"، الارتباط البحري لنظرية "ماكيندر" التي تؤكد على الأهمية الاستراتيجية لسواحل أوراسيا، والمعروفة باسم الريملاند، بما يتوافق مع الدائرة الداخلية التي تحيط بالمنطقة المحورية.[3]

رأى سبيكمان في "الهلال الهامشي" الذي يحيط الهرتلاند عند ماكيندر مفتاح السياسة العالمية، ولهذا يسمي هذه الأراضي "الإطار" Rimland أو الحافة التي تضم أوروبا البحرية –الغربية –والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا والصين، هذا الإطار يتمتع بعدد كبير من السكان ومصادر ثروة غنية بالإضافة إلى استخدام البحر كخطوط حركة أساسية للتجارة والحرب.[4]

ويقسم Spykman العالم وفقًا لنموذج Mackinder ولكنه يدعي أن القوى البحرية –خاصة تلك الموجودة في الولايات المتحدة –ستهزم في النهاية قلب الأرض المحاط بعالم البحر (حافة الأرض). ومن يسيطر على عالم البحار، فإنه يتحكم بالتالي في أوراسيا وبالتالي السيطرة على العالم. جعل هذا الإعلان "سبيكمان" بمثابة "الأب

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 8.
[2]- I bid. p 45.
[3]- Alba Iulia Catrinel Popescu. Op. cit. p 43.
[4]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 78.

الروحي" لدول الجدار التي أحاطت بالاتحاد السوفيتي والتي شكلت الآلية التشغيلية الحصرية للولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة. أيضًا، في دراسة الجيوسياسة التي كانت ستوجد بعد الحرب العالمية الثانية، يتنبأ سبيكمان بالعمليات التي حدثت بعد سنوات عديدة من وفاته.[1]

بالنسبة لـ "سبيكمان"، فإن الجغرافيا هي العامل الأساسي الأكثر تكيفًا في صياغة السياسة الوطنية لأنها الأكثر ديمومة.[2] ووفقًا له، فإن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للدولة هو اكتساب السلطة والحفاظ عليها، تمامًا مثل المنظر الواقعي. ما يربطه بالجيوسياسة هو أنه يركز على الجغرافيا كعنصر حيوي لسلطة الدولة. وفي هذا السياق، طور "سبيكمان" فكرة الريملاند Rimland التي يُزعم أنها الترياق لنظرية "قلب الأرض" لـ "ماكيندر". وكان أساس آراء "سبيكمان" أساسًا هو سعيه لإثارة الولايات المتحدة ضد خطر الهيمنة الألمانية على العالم.[3]

يرى "سبيكمان" بأن "ماكيندر" قد بالغ في تقدير الأهمية الجيوسياسية لـ "منطقة القلب"، وجادل بأن ديناميكيات التاريخ الجيوسياسي لـ "الهلال الداخلي" (الريملاند) the Rimland، -المناطق الساحلية- كانت نتاجًا لقوة التنمية الداخلية وليس نتيجة الضغط الخارجي كما أكد "ماكيندر". كان "سبيكمان" مقتنعًا بأن (الهارتلاند) ليست أكثر من امتداد جغرافي مفتوح أمام النبضات الثقافية والحضارية القادمة من (الريملاند). وذكر أنه في حين لم يكن لمحور "ماكيندر" (الهارتلاند) دور تاريخي مستقل يلعبه، فإن (الريملاند) كانت مفتاح الهيمنة على العالم. ومن هنا كانت صيغته: "من يحكم (ريملاند) يحكم (أوراسيا)، ومن يحكم أوراسيا يحكم العالم".[4]

من وجهة نظر "سبيكمان"، تعتبر "الريملاند" المنطقة العازلة التي تفصل المنطقة المحورية والطريق البحري "السريع" الذي يحيط بأوراسيا، والذي يتكون من "أوروبا وإيران بالإضافة إلى المفهوم الذي يجادل أن الهيمنة على الشواطئ ستكون حاسمة لإحتواء القوة التي تحكم المنطقة المحورية وأن القوة التي ستسيطر على حافة أوراسيا ستتمكن أخيرًا من السيطرة على العالم. لذلك، ستضطر الولايات المتحدة بكل الوسائل إلى منع نشوء قوة مهيمنة أوروبية أو آسيوية يمكنها السيطرة على شواطئ أوراسيا.[5] لذلك، يتمثل الاختلاف في نظرية "سبيكمان" عن نظرية "ماكيندر" في أنه بينما اقترح ماكيندر توسعًا من القلب إلى المنطقة الخارجية، ادعى "سبيكمان" أن التطور يجب أن يمتد من المنطقة الخارجية إلى المنطقة الداخلية.[6]

---

[1]- Tal Tovy, Op. cit. p 21.
[2]- Fulya Aksu, Op. cit. p8.
[3]- I bid. p 8.
[4]- Eldar Ismailov and Vladimer Papava. Op. cit. pp 88-89.
[5]- Alba Iulia Catrinel Popescu. Op. cit. p 44.
[6]- Fulya Aksu, Op. cit. p 8.

في كلا المفهومين الجيوسياسيين، يتكون الهيكل المكاني–الوظيفي للعالم من ثلاثة مستويات رئيسية: "الهارتلاند"، و"أوراسيا"، و"العالم" عند "ماكيندر"، و"الريملاند"، "أوراسيا"، "العالم" عند "سبيكمان". أصر النموذج السابق على الدور الأساسي والحاسم لـ Heartland في الامتداد الجيوسياسي لجزيرة العالم، بينما ادعى الأخير نفس الدور لـ Rimland.[1]

كانت نظرية "سبيكمان" مؤثرة خلال الحرب الباردة، وفي الممارسة العملية كانت السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتي تستهدف السيطرة على منطقة الريملاند. قام "سبيكمان" بتقييم السياسة الخارجية الأمريكية قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية واقترح أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة يجب أن تقوم على تحقيق التوازن بين السوفييت وألمانيا من الآن فصاعدًا.[2]

[3]

توضح الخريطة منطقتي "قلب الأرض" Heart-Land و" إقليم الحافة" أو الهلال الداخلي" Rim-Land

كلتا النظريتين لا تشرحان العمليات الجيوسياسية العالمية الموضوعية. لقد تمت صياغتها لخدمة المصالح الإستراتيجية لقوتين غربيتين (المملكة المتحدة والولايات المتحدة). هذا يفسر الحتمية أحادية الجانب لمقارباتهم للمسألة التي نوقشت أعلاه: ما هو الأساسي/الأكثر أهمية -هارتلاند أم ريملاند-؟، وتؤكد حججهم انحيازاهم الواضح. لذلك فإن نظريات "ماكيندر" و"سبيكمان" حول مكان ودور هارتلاند / ريملاند في القارة الأوراسية وفي جميع أنحاء العالم لن يتم إعادة إنتاجها. وبدلاً من ذلك، سيتم استخدام مناهجهم كمرجع لمفهوم جيوسياسي بديل حول محور (مركز) القرن الحادي والعشرين والسيناريوهات المحتملة للمستقبل.[4]

[1]- Eldar Ismailov and Vladimir Papava. Op. cit. p 89.
[2]- Fulya Aksu, Op. cit. p 8.
[3]- Alba Iulia Catrinel Popescu. Op. cit. p 43.
[4]- Eldar Ismailov and Vladimir Papava. Op. cit. p 89.

في وقت لاحق، بين 1980-1990، أشار العالم الجيوسياسي الأمريكي "شاول كوهين"، مؤلف نظرية "المساحات العالمية"، إلى المنطقة الساحلية الأوراسية باسم "منطقة الضغط" والتي وصفها بأنها منطقة مجزأة بسبب ضغط الجوار الجيوسياسي الذي قد يكون لها طابع "بوابة" وفقًا لمستوى الديناميكية الجيوسياسية (بوابة للتدفقات التجارية والعسكرية والديموغرافية)، أو "الحزام الممزق" أو "مناطق التقارب" (المنطقة الواقعة بين مناطق جيوسياسية التي لا يزال وضعها غير مؤكد). وصف "كوهين" من خلال "الحزام الممزق" مناطق مجزأة جيوسياسيًا وغير مستقرة لكنها ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة، سواء من حيث الموارد الاستراتيجية أو من حيث الموقع الجغرافي. إن الرهانات الجيوستراتيجية المتاخمة لـ "الأحزمة الممزقة" تولد منافسة شرسة للسيطرة عليها، تشمل المنطقتين العالميتين، البحرية والقارية. وكما حددها "كوهين"، فإن مناطق "التقارب" مع حلقة الأمن لـ "منطقة المحور" التي وصفها "ماكيندر" في مناطق التقارب، فإن الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء هما "الحزامان الممزقان" الحاليان وتؤهل أوروبا الشرقية للحصول على وضع "البوابة".[1]

في عام 2000، قام العالم الجيوسياسي الأمريكي Zbigniew K. Brzezinski، مؤلف نظرية المحور الجيوستراتيجي*، بتجزئة أوراسيا إلى أربع مناطق. وفقًا لبريجنسكي، فإن المنطقة المحورية الشمالية والشرق الأقصى تشكل الحيز الأوسط التي يتم ترتيبها حول ثلاث مناطق من الهلال الداخلي: المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة الهندية، والمنطقة الجنوبية من الشرق الأوسط والشرق الأدنى ومنطقة أوروبا الغربية. تقع في الجانب الغربي من البحر الأسود وبحر البلطيق. لقد صنف "بريجنسكي" دول أوراسيا إلى لاعبين جيواستراتيجيين فاعلين، وقوى جانبية ومحاور جيواستراتيجية.[2]

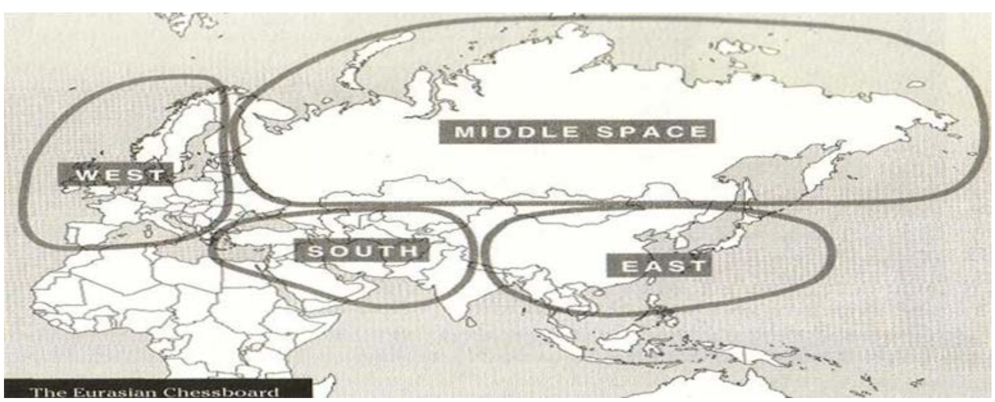

---

[1]- Alba Iulia Catrinel Popescu. Op. cit. pp 45-46.
[2]- I bid. p 46.
*-توضح الخريطة اسقاط لنظرية المحور الجيواستراتيجي لأوراسيا وفقا لطرح "بريجينسكي" التي قسمها إلى أربعة مناطق: الحيز (المنطقة المحورية الشمالية والشرق الأقصى)، وثلاث مناطق من الهلال الداخلي: شرق شبه القارة الهندية (East)، المنطقة الجنوبية من الشرق الأوسط والشرق الأدنى (South)، ومنطقة أوروبا الغربية (West).

في ماي 2016، أطلق الصحفي الأمريكي "روبرت كابلان" Robert D. Kaplan في بوخارست (رومانيا) عدة كتب مخصصة للتحليل الاستراتيجي لأوراسيا. إحداها بعنوان "انتقام الجغرافيا". ليبرز الارتباط الجغرافي للعمليات الجيوسياسية مع أي تحليل جيواستراتيجي. وفي الواقع، ينضم نهج "كابلان" إلى التحليلات الاستراتيجية مع نقطة البداية في نموذج الهيمنة على العالم.[1]

ثانيا: نظرية القوى البحرية

على عكس "راتزل" و"ماكيندر" وهوسهوفر" ومدرسة "ميونخ" الذين تبنوا افتراض سيطرة متعاظمة للقوى القارية (البرية)، نجد مجموعة أخرى من الجيوبوليتيكيين الذين يرون للقوى البحرية أفضلية تمكنهم من السيطرة العالمية.[2]

أثرت مفاهيم "ماكيندر" على العديد من المنظرين، بما في ذلك Spykman وMahan بالإضافة إلى صناع السياسة لمدة نصف قرن. وعلى عكس "ماكيندر"، جادل "ألفريد ماهان" بأن الطريق إلى السيادة العالمية في السياسة الدولية سوف يمر من خلال السيطرة على المحيطات والخطوط البحرية. وأوصى بأن يسير قادة الولايات المتحدة على خطى الإمبراطورية البريطانية لبناء قوة بحرية ضخمة إذا كانوا يريدون أن يصبحوا أقوى دولة في العالم.

"ماهان" يرى أن السيطرة على حركة المرور البحرية من خلال قوة بحرية قوية من شأنه أن يعفي الولايات المتحدة من السيطرة المباشرة على البلدان الأخرى. وبالنسبة له، الولايات المتحدة آمنة بالفعل بسبب موقعها الإقليمي. المحيطان إلى الشرق والغرب وجيرانها الضعيفان في الشمال والجنوب يوفران للأمريكيين درجة عالية من الأمن. ويرى أن أفضل ما يجب على الولايات المتحدة فعله هو أن تصبح نموذجًا يحتذى به للآخرين والانخراط في التجارة الدولية. والدفع بالبحرية الأمريكية القوية في حالة التهديد لحماية الشعب الأمريكي والمصالح التجارية الأمريكية في جميع أنحاء العالم.[3]

تمت دراسة وجهات نظر "ماهان" حول أهمية القوة البحرية والاستراتيجية البحرية من قبل استراتيجيين بحريين آخرين. وقد أثر عمل "ماهان" على صانعي السياسة في ذلك الوقت مثل الرئيس الأمريكي "ثيودور روزفلت" Theodore Roosevelt.[4] وما يعنيه "ماهان" بالقوة البحرية لم يكن مجرد امتلاك قوة بحرية كبيرة، بل أكد على أن

---

[1]- Alba Iulia Catrinel Popescu. Op. cit. pp 46-47.

[2]- محمد رياض، مرجع سابق، ص 76.

[3]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. pp 26-27.

[4]- Fulya Aksu, Op. cit. p 7.

الإستراتيجية الكبرى القائمة على القوة البحرية هي جوهر أن تصبح قوة عظمى. بهذا المعنى، فإن مفتاح الاستراتيجية العسكرية التي من شأنها أن تؤدي إلى الهيمنة على العالم يكمن في السيطرة على نصف الكرة الأرضية الشمالي المرتبط عبر الممرات التي توفرها "بنما" و"قناة السويس" The Panama and Suez Canals. ضمن هذا النصف من الكرة الأرضية، كانت أوراسيا هي العنصر الأكثر أهمية. من ناحية أخرى، بالنسبة إلى ماهان، لم تكن القوة البحرية مرتبطة فقط بالنجاح العسكري ولكن أيضًا بالفوائد الاقتصادية التي اقترحها باعتبارها السبب الرئيسي لتنافس القوى العظمى.[1]

أثر "ماهان" على السياسة الخارجية والإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية صاحبها تطوير قوة بحرية عظمى. كما شدد على أن الولايات المتحدة يجب أن تطور قوتها البحرية لتصبح قوة عظمى، ليس كمنافس للقوة البحرية البريطانية ولكن بالتحالف معها.[2] وبالنسبة للصين فإن قوتها البحرية لن تجاري القوة البحرية الأمريكية، فـ "ألفريد ماهان" ذهب إلى أبعد من ذلك دافعا بأن: "التاريخ أثبت عجز الدولة ذات الجبهة القارية الواحدة عن التنافس في التطور البحري مع دولة جزيرية، حتى وإن كانت أصغر في السكان والموارد".[3]

وفقا لـ "ماهان" فإن الصين سوف تواجه نفس العقبات التي واجهتها روسيا والاتحاد السوفياتي وألمانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين بسبب تفوق السيادة البحرية البريطانية، أي العقبات أمام تطوير قدرات بحرية في مقابل قوة بحرية مثل الولايات المتحدة. ووفقا لهذا الطرح، وفي ظل غياب مصالح بحرية مهمة فإن مصالح الصين القارية والقدرات الأمريكية البحرية سوف تردع الصين عن جعل القوة البحرية أولوية لها. وحتى النمو الاقتصادي المستمر والحاجة الأكبر للطاقة لن تجعلها تطور قدرات بحرية للدفاع عن مصالحها وطرق الملاحة البحرية فيما وراء البحر لأن التعزيز البحري الصيني قد يؤدي إلى سياسة أمريكية مماثلة، وبالتالي فإن واردات الصين من الطاقة ستظل عرضة للمنع الأمريكي.[4]

ثمة تشابهات كبيرة بين توظيف الدولة لقواتها الجوية وقواتها البحرية، فكما يتحتم على القوات البحرية أن تسيطر على البحار قبل أن تتمكن من إظهار القوة ضد الدول المعادية يتحتم على القوات الجوية أيضا أن تسيطر على الجو وتحقيق ما يسمى "التفوق الجوي".[5]

[1]- Fulya Aksu, Op. cit. p 7.
[2]- I bid. p 7.

[3]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 341.

[4]– نفس المرجع، ص 343.

[5]- جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، جامعة الملك سعود، 2001)، ص 122.

ثالثا: نظرية القوى الجوية (The Development of Air power)

تم العثور على بداية هذا التحول النموذجي في النظريات التي كتبت بعد الحرب العالمية الأولى حول استخدام القوة الجوية. ولا سيما نظرية "دوهيت" Douhet (قيادة الجو) في عام 1921. هذه النظرية تقوم على فرضيتين. الأولى هي أن القوة الجوية تخلق مفهومًا جديدًا تمامًا للحرب تكون فيه القوة الجوية مستقلة عن الجغرافيا.[1] وفرضيته الثانية هي أن المراكز الصناعية والمدنية للعدو -وليس قواته العسكرية-، يجب قصفها من الجو. وبحسب "دوهيت"، يجب أن تُعطى القوة الجوية مهام قصف استراتيجية. علاوة على ذلك، قرر أن القوات الجوية هي التي تقرر المعركة وأن الجيش والقوات البحرية يجب أن تشن معركة دفاعية فقط طالما كان ذلك ضروريًا للقوات الجوية.[2]

قبل الهبوط في نورماندي (عملية أوفرلورد) في يونيو 1944، كانت القوة الجوية هي الوسيلة الوحيدة التي تمتلكها المملكة المتحدة والولايات المتحدة في الحرب المباشرة ضد ألمانيا في أوروبا. ركزت قصف الحلفاء على المراكز المدنية والمناطق الصناعية في ألمانيا. وحاولت العديد من الدراسات تحديد ما إذا كانت حملة القصف الإستراتيجي ضد ألمانيا قد تسببت في هزيمتها. يزعم البعض أنها أخضعت ألمانيا ويقول آخرون إن القصف لم يُخضِع سكان البلاد، وأن مستويات الإنتاج الصناعي لجيشها لم تتأثر كثيرًا، وإذا تأثرت فقد عادت المراكز الصناعية بسرعة.

في حالة اليابان، فإن الحجة ليست قوية. بين ديسمبر 1944 وجويلية 1945، دمر القصف الأمريكي معظم مدن اليابان الرئيسية. تم تدمير ما يقرب من 40% من المساحة المبنية، وانخفض إنتاج الصلب وتكرير النفط إلى 15%. وفي صلب المناقشة التاريخية هناك مسألة ما إذا كان هناك مبرر عسكري لإسقاط قنبلتين ذريتين على اليابان. الحجة هي أن الأسلحة الذرية التي تم تطويرها في نهاية الحرب العالمية الثانية يمكن اعتبارها أسلحة تقليدية لأنه بعد الحرب فقط ظهرت النظريات العسكرية التي اعتبرت الأسلحة النووية أسلحة غير تقليدية. ويقودنا هذا الرأي إلى استنتاج أن التدمير شبه الكامل للمدن اليابانية من الجو أدى إلى استسلام اليابان، مما جعل غزوًا أمريكيًا غير ضروري.[3]

[1]- Tal Tovy, Op. cit. p 32.
[2]- I bid. pp 32-33.
[3]- I bid. Pp 33-34.

ففي العديد من الحروب التي تلت عام 1945، كان للقوة الجوية أهمية حاسمة. يقول مؤيدوها إن أنشطة القوات الجوية كانت عدة مرات حاسمة لدرجة أن حملة الجيش كانت ثانوية. في آرائهم، ثبت أن فرضية "دوهيت" صحيحة وذات صلة حتى في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. وليس هناك شك في أن القوات الجوية لعبت دورًا محوريًا في الحملات الجوية مثل عملية عاصفة الصحراء (1991)، وعملية القوة المتحالفة (يوغوسلافيا، 1999)، وعملية الحرية الدائمة (أفغانستان، 2001).[1]

المطلب الثالث: التنافس الجيواستراتيجي الصيني الأمريكي في نظريات العلاقات الدولية "انتقال القوة"

الواقعية والليبرالية هما النموذجان النظريان الأوسع انتشارا بين نظريات العلاقات الدولية. وتحدث معظم المعارك الفكرية بين دارسي العلاقات الدولية إما عبر خط التقسيم بين الواقعية والليبرالية أو داخل هذين النموذجين.[2]

تحدد نظرية انتقال القوة النظام العالمي لضمان إبطال معظم الافتراضات الأساسية لوجهة النظر العقلانية. أولاً، النظام الدولي ليس استبداديًا بل هرميًا، وهذا يعني التسلسل الهرمي للقوة المهيمنة (الراضية)، والقوى العظمى (راضية وغير راضية)، والقوى الوسطى (راضية وغير راضية)، والقوى الصغيرة (راضية وغير راضية). ثانيًا، القوانين التي تنظم النظام الدولي متطابقة بشكل أساسي مع تلك التي تنظم التشريع الوطني، حيث تكون الدول مثل الأحزاب السياسية في صراع متبادل مستمر من أجل الأصول الضئيلة. ثالثًا، تدفع المكاسب الصافية المستقبلية من النزاعات والتعاون المنافسة الدولية. لذلك، غير راضين عن هيكل القوة العالمية، قوتان تقدميتان، روسيا والصين، تريد تغيير الوضع الراهن في السياسة الدولية المعاصرة. عند تطبيقها في سياسات القوة في آسيا والمحيط الهادئ، توضح نظرية انتقال القوة أمثلة متناقضة على المستويين الإقليمي والعالمي. روسيا والصين قوتان غير راضيتين على المسرح الدولي، بينما أمريكا قوة راضية، لكن يبدو أن الصين وروسيا راضيتان بشكل متزايد على المستوى الإقليمي، في حين أن أمريكا لا تزال غير راضية للغاية. يوفر هذا النموذج المفاهيمي أداة إستراتيجية للتغيير المستمر في السياسات العالمية والإقليمية، بما في ذلك النمو في الاقتصاد الصيني والدور الراكد للولايات المتحدة وتأثيره على الإستراتيجية الإقليمية وخارج الإقليمية.[3]

يُنظر إلى عودة المنافسة الجيوسياسية على غرار المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية على أنها أحد المسارات البديلة التي تبعد العالم عن النظام الحالي. في هذا الاتجاه من التفكير، يُنظر إلى العوامل الجغرافية، ولا سيما

[1]-Tal Tovy. Op. cit. P 34.

[2]- جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 18.

[3] - Muhammad Muzaffar and others, "TRANSFORMATION OF POWER IN THE ASIA-PACIFIC REGION", (Pakistan, HamdardIslamicus, Vol. 43 No. 1, 2020), p 266. https://cutt.ly/pAcPuJ1

السيطرة على مناطق وطرق وموارد معينة، على أنها مصدر قلق دائم الأهمية للدول. بينما تسعى الدول إلى تعظيم قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، فإن التنافس فيما بينها على مجالات النفوذ أمر لا مفر منه، ومن الصعب تجنب النزاعات على مناطق النفوذ.[1]

في حقبة ما بعد الحرب الباردة من القرن العشرين (فترة التسعينيات من القرن الماضي)، هيمنت على النقاش الجيوسياسي نظريات الواقعية والواقعية الجديدة. وفقًا لذلك، كان يشار إلى سياسة القوة أيضًا باسم "السياسة الواقعية".[2] وتركز الواقعية التقليدية على الصراع على السلطة والمجال الضئيل للتعاون الدولي خارج التحالفات العسكرية. وينظر إلى الدول نظريًا على أنها كتل متجانسة في صراع دائم من أجل البقاء. كان النظام الدولي يميل إلى أن يكون فوضويًا، لأنه لا يمكنك الاعتماد على أي شيء، ولم يكن قادرًا على بناء هياكل قوة دائمة عالية المستوى، والقوة هنا لعبة محصلتها صفر.[3] لدى الواقعيين الدولة هي النتيجة العنيفة للنظام الدولي الحديث الذي تم إنشاؤه بعد "وستفاليا" (1648). يقوم هذا النظام على أساس دول مستقلة وذات سيادة لا تخضع لأية سلطة عليا، ويعتبر مبدأ السيادة -الاستقلال المطلق وغير المقيد للدولة في إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي-، أحد الأسس الرئيسية لهذا النظام.[4]

ترى المدرسة الواقعية أن العداء والمنافسة الصفرية بين القوى الكبرى هي خصائص متأصلة في العلاقات الدولية. عندما تجد القوى الكبرى توازنًا أو توازنًا للقوى، ويتوقف التنافس حتى تظهر قوة تعديلية على الساحة وتعطل التوازن مرة أخرى. وفقًا لوجهة النظر الواقعية، فإن القوى العظمى هي الجهات التي تحدد طبيعة النظام الدولي، في حين أن دور الدول الأصغر هو في الأساس التوافق مع جهة فاعلة أقوى. أما دور المؤسسات الدولية فيمكن للدول أن تستخدمها كأدوات لسياسات القوة.

وانطلاقا من ذلك تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها النسبية لكي تتمكن من فرض إراداتها على الدول الفاعلة الأخرى. وهكذا ترى كل دولة في سعي غيرها إلى زيادة قواتها، تهديدا لأمنها وأهدافها، فتسعى بدورها -بصورة آلية- إلى التصدي لتلك القوى من خلال العمل على تدعيم قوتها الذاتية أو زيادة ارتباطاتها الخارجية كالتحالف وإقامة

[1] - Kristi Raik, Mika Aaltola and others, "THE SECURITY STRATEGIES OF THE US, CHINA, RUSSIA AND THE EU", (Finland, Finnish institute of international affairs, N 56, JUNE 2018), p 9. https://cutt.ly/eASLPvv
[2]- K. Saalbach, Op. cit. p3.
[3]- I bid. p4.
[4]- Tal Tovy, Op. cit. P 4.

الشركات الاستراتيجية مع القوى الدولية الأخرى لمعادلة قوة الدول التي تعدها مصدر تهديد محتمل.[1] وتبعا لذلك، تعد التوازنات العالمية صورة لوقف القوة بالقوة.

تفترض الواقعية الجديدة، كأكثر المناهج النظرية تأثيرا في العلاقات الدولية، أن النظام العالمي يعمل في ظل الفوضى. وبقبول فرضية الفوضى تتحدد أكثر الدائرة التي ننظر من خلالها إلى النظام العالمي الجديد الناشئ في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث ننشغل فقط بمتابعة توزيع موارد القوة العسكرية والسياسية والإقتصادية بين القوى؛ وما يثار حول ذلك من نقاش متعلق بما إذا كان النظام الجديد أحادي القطبية تهيمن عليه قوة عظمى واحدة، والظروف التي يمكن أن تتحول في ظلها إلى الثنائية أو التعددية القطبية.[2]

يعد مفهوم القوة أحد أكثر المفاهيم شيوعًا وصعوبة في المجال الأكاديمي للعلاقات الدولية. بالنسبة للكثيرين، القوة هي قدرة أحد الفاعلين على التأثير في سلوك ومصالح وهوية الجهات الفاعلة الأخرى في صورة أولوياته وتفضيلاته وقيمه. بعبارة أخرى، القوة هي قدرة فاعل واحد على الحصول على ما يريده من الآخرين. والسؤال الرئيسي هنا هو تحديد من أين تأتي هذه القدرة وما إذا كان يمكن قياسها.[3]

وقد أثار معنى التنافس الجيواستراتيجي جدلا في العلاقات الدولية والدراسات الجيوسياسية، وتم ربطه بما تمتلكه الدول من مقومات القوة. يدل استخدام مفهوم التنافس الجيواستراتجي على توزيع القوة والقدرات ومستوى التأثير والنفوذ بين الدول بشكل متساو أو غير متساو، كما أنه يدل على حالة تتفوق أو لا تتفوق فيها دولة على أخرى من جهة، وهو يربط ما بين التوظيف والآداء الاستراتيجي والمصالح والأهداف من جهة أخرى. في حالة اختلال التوازن يتعين على الدول المتضررة من ميزان القوى أن تتخذ تدابير والدخول في علاقة شراكة أو تحالف لتعزيز قدرتها ضد الدولة المهيمنة. ويمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني فتغير انحيازها من طرف ما لمصلحة آخر عند الضرورة من أجل المحافظة على هذا التوازن.[4] أو توظيفه في سياق ما يعرف بإنتقال القوة بين القوى.

عندما طرح "أورغانسكي" Organski "نظرية انتقال القوة" Power Transition Theory كان يحاول تحليل السياسة العالمية من خلال تقديم نظام هرمي للقوى أو الدول على ضوء نسب موارد القوة وإمكانية نشوب الحرب. وعليه، فهو من خلالها يصف نظاما هرميا تراتبيا، بحيث تعرف جميع الدول وفقا لتراتبية النظام هذه وكذا توزيع

---

[1]– قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 68.

[2]- توماس فولجي وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد**، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ع 1724، ط 1، 2011)، ص 30.

[3]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. pp 39-40.

[4]– قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص ص 69–70.

القوة النسبي ضمنه. ويتفاوت توزيع القوة بين الوحدات، فـ" الأمة المسيطرة" Dominant Nation هي تلك التي تتربع أعلى هرم النظام. وبالتالي، فهي التي تتحكم في النسبة الأعظم من المصادر فيه. غير أنها لا تمثل القوة المهيمنة Hegemon، على اعتبار أنها لا تستطيع بمفردها أن تتحكم في سلوكيات الفواعل القوية الأخرى. وفي ذات السياق، فهي تحافظ على مكانتها كقوة مسيطرة عبر ضمان رجحان القوة لصالحها في مواجهة المنافسين المحتملين وإدارة النظام الدولي.[1]

من هنا نرى أن علاقة واضحة بين القوة والتوازن، فالقوة محور الإرتكاز في حركة العلاقات الدولية لأن الدول المتنافسة تتصرف بناء على ما تملكه من إمكانيات القوة أكثر منه من منطلقات قانونية وأخلاقية؛[2] وبخلاف ذلك تأخذ الواقعية الجديدة في الإعتبار إمكانية التعاون الدولي في الترتيبات، ولكن عادة فقط في ظل التسلسل الهرمي. وهنا تأتي (الهيمنة)، الأمر الذي يضمن تنفيذ الاتفاقيات. لذلك فإن المنظمات الدولية مشتقة، أي فقط أدوات للدول القومية وبالذات القوة الكبرى. لذلك، وفقًا للواقعيين الجدد، يمكن أن تنهار الحوكمة العالمية في أي وقت عندما لا ترغب الدول القوية في دعمها.

يرافق الصعود الإقتصادي للصين، عالميا، سعي الصين لمراكمة القوة في فضاءين أساسيين للقوة الدولية، هما الفضاء العسكري، والفضاء المعرفي، مستغلة بذلك ما تتيحه لها قدراتها الاقتصادية والمالية المتعاظمة؛[3] وبشكل عام، تقدم الواقعية تنبؤاً أكثر تشاؤما فيما يتعلق بصعود الصين وطموحاتها التوسعية؛ العلماء الذين يدعمون الواقعية الهجومية أو نظرية انتقال السلطة، فهم يأخذون تهديد الصين على محمل الجد ويتوقعون أن يكون سبباً للصراع في المستقبل. وبالتالي، فوفقاً لنظرية الواقعية الهجومية، من المحتمل أن يحدث صراع في السياسة الدولية عندما ترى الدول العقلانية القوة كمصدر نهائي للأمن وتسعى إلى تعظيم آفاقها للبقاء في عالم فوضوي من خلال التوسع، حيث تزداد قوتها بازدياد مقارنة قوتها بقوة غيرها من القوى الكبرى؛ من هذا المنطلق، لن يكون نهوض الصين سلمياً، خاصةً أنه يتحدى مصالح الهيمنة الحالية والقوى العظمى الأخرى.[4]

على عكس الواقعية الهجومية، فإن الواقعية الدفاعية لا تنظر إلى الدول على أنها القوة العظمى العدوانية. بدلاً من ذلك، يعد منطق المعضلة الأمنية جانباً مهماً للواقعية الدفاعية؛ وفقاً لهذا الرأي، قد لا يكون لدى الصين

---

[1]- سليم قسوم، " نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (العدد 13، 2018)، ص 147.

[2]– قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 70.

[3]- هديل حربي، "مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ع 51، 2018)، ص 257. https://www.iasj.net/iasj/article/139535

[4]- غزلان محمود عبد العزيز، " الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (مصر، جامعة 6 أكتوبر، المجلد 21، العدد 4، أكتوبر 2020)، (د. ص). https://jpsa.journals.ekb.eg/article_131198.html

هدف دفع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة إلى خارج آسيا. ومع ذلك، لا تزال الواقعية الدفاعية تُظهر نظرة متشائمة إلى حد ما بشأن مستقبل نزاعات بحر الصين الجنوبي، ومن ثم العلاقات الصينية الأمريكية بسبب آلية المعضلة الأمنية. وعليه، قد تكون سياسات الصين تجاه هذه النزاعات هي سياسات دفاعية بحتة، وبالتالي تكون سياساتها تجاه تحالفات دول الإقليم الصغرى مع الولايات المتحدة هي أيضاً سياسات دفاعية. ومع ذلك، فإن التدابير الدفاعية التي تتخذها كلا من الصين والولايات المتحدة، لا تزال تثير القلق وتشجع الجانب الآخر على النظر في اتخاذ تدابير مضادة لتخفيف الشعور بالضعف[1].

فالنزعة التعديلية Revisionism والتي هي نزوع لدى القوى العظمى، والدول عموما، نحو تغيير أو تعديل توازن القوة لصالحها سلما او حربا، لأن القوة النسبية للدولة في مقابل الدول الأخرى الضمانة الأولى لبقاء الدول. ولذلك تقف القوى التعديلية على طرف النقيض من قوى الوضع الراهن التي تسعى للحفاظ على توازن القوة الحالي، بالطبع لأنه في صالحها.

في العقود الأخيرة، تم تطوير جيواستراتيجيات واسعة النطاق، ولا سيما لوحة الشطرنج الكبرى لـ "زبيغنيو بريجنسكي" عام 1997، والتي قدم فيها توصيات حول كيفية قيام الولايات المتحدة بتكييف موقعها القيادي على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، فقد انطلق مؤيدو ومعارضو هذه المفاهيم من حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة، باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية رائدة، سوف تكون قادرة على تشكيل النظام العالمي بشكل كبير.[2]

لكن في عام 2017، نشر البنتاغون، وبشكل أكثر تحديدًا معهد الدراسات الاستراتيجية(SSI) التابع لكلية الحرب بالجيش الأمريكي، دراسة تستند إلى ما يسمى سيناريو ما بعد الأولوية، حيث لا تزال الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية وعسكرية، ولكن لم تعد قادرة على تشكيل النظام العالمي بسبب ارتفاع المنافسين مثل الصين. وبالتالي، يجب الآن إعادة التفكير في جيواستراتيجية لعالم غير مستقر متعدد الأقطاب لم تعد بالضرورة تهيمن عليه القيم الغربية.[3]

ويشكل عامل الرضى متغيرا هاما في انتقالات القوة في بنية النظام، فإدراك المتحدي الصاعد في أن بنى النظام القائم لا يمنحها المنافع المتكافئة وتوقعاتها، وكذا مصالحها طويلة الأمد، يقودها إلى اعتباره نظاما غير متوازن وغير منصف ومسيطرا عليه من قوى منافسة. وبالنتيجة، فهذا النوع من القوى تسعى إلى تغيير النظام

[1]- غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، (د. ص).

[2]- K. Saalbach, Op. cit. p 4.

[3]- I bid. Pp. 4-5.

العالمي القائم.[1] ومن النقاط الهامة للمناقشة مسألة ما إذا كان هناك منطق موضوعي للقوة. فمن وجهة نظر منطقية بحتة، يمكن أن يكون تحالف الصين واليابان فعالاً للغاية، لأن هذا المزيج من شأنه أن يمثل إلى حد كبير أكبر قوة اقتصادية وقوة نووية قوية مع جيش وبحرية ضخمة، وبالتالي سيكون قادراً على الهيمنة على آسيا، وربما أوروبا أيضاً في خطوة ثانية. بيد أن مثل هذا التحالف غير محتمل في الواقع في الوقت الراهن.[2]

تعكس "المعضلة الأمنية" التي تعد أحد أهم المفاهيم في أدبيات العلاقات الدولية المنطق الأساسي للواقعية الهجومية. مؤدى تلك المعضلة أن الإجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها تنقص عادة من أمن الدول الأخرى. ولذلك فمن الصعب أن تزيد الدولة فرص بقائها بدون أن تهدد بقاء الدول الأخرى. من هنا تبدأ الحلقة المفرغة من مراكمة الأمن والقوة. وينتج التنافس على القوة عن أنه لا يمكن لأية دولة أن تحقق الأمن الكامل في هذا العالم المؤلف من وحدات متنافسة.[3] وبالنسبة لمعظم الواقعيين، فإن نهوض الصين يعتبر -أمراً ضاراً-، بالنظر إلى ميل القوى الصاعدة إلى أن تكون مصدرا لتغيير الوضع القائم واستعادة مكاناتهم؛ ومن هذا المنطلق، ستنمو طموحات الصين مع زيادة قدراتها وحيث أن قوتها الجديدة تتيح لها التمتع بمزيد من فرص التأثير، وبالتالي ستكون أهداف الصين أكثر توسعية؛ ضمن هذا السياق، يؤكد أنصار انتقال القوة على أن عالمنا المعاصر يمثل نظاما هرميا بوجود الولايات المتحدة الأمريكية في قمته، مسيطرة بذلك على أكبر قدر من موارد القوة ضمنه، مع وجود احتمال كبير في أن يتم تجاوزها من قبل الصين كمنافس محتمل في العقود المقبلة، أقله مجال القوة الاقتصادية. [4]

ليست كل الدول على استعداد للتأثير على خيارات الآخرين. يتم تعريف بعض الدول على أنها قوى موجهة للوضع الراهن في حين يُنظر إلى بلدان أخرى على أنها دول تغير أو تسعى إلى تغيير الوضع الراهن. القوى الموجهة للوضع الراهن هي تلك التي تكون راضية بتوزيع القوة الحالي في النظام الدولي ولا ترغب في تغييره، إنها تهتم فقط بوضعها الحالي داخل النظام وتريد التأكد من استمراره. تبدأ السياسة الخارجية لهذه القوى في معظم الأحيان وتنتهي عند حدودها الوطنية. فهي تتفاعل مع التطورات الخارجية ولا تهتم بكيفية حكم الدول الأخرى داخليًا وتصرفها خارجيًا. في اعتقادهم فإن المصلحة/الأولوية الأولى في السياسة الخارجية هي التأكد من أن التطورات الخارجية لا تؤثر على نظامهم الداخلي والموقع الحالي داخل النظام بشكل سلبي. على الرغم من أن العديد من هذه الدول تقع على هامش السياسة الدولية، إلا أنه من الصعب للغاية وضع دولة معينة في هذه الفئة

[1]- سليم قسوم، مرجع سابق، ص 148.

[2]- K. Saalbach, Op. cit. p 5.

[3]- جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، جامعة الملك سعود، 2001)، ص 45.

[4]- سليم قسوم، مرجع سابق، ص 149.

لأنه حتى الدول القائمة على الوضع الراهن يجب أن تلعب وفقًا لقواعد سياسة القوة وإشراك الآخرين بشكل فعال لحماية مصالحها.[1]

من ناحية أخرى، بعض الدول لديها تعريف أوسع بكثير للمصالح الوطنية. تميل مثل هذه الدول إلى أن يكون لديها تطلعات تتجاوز نظمها الوطنية. لذلك هي تسعى إلى المساعدة في تشكيل هيكل جديد للقوة داخل النظام الدولي الحالي للبحث عن وضع أفضل. وفي حين أن بعض الدول التي تغير الوضع الراهن تهتم فقط بالتأثير على سلوكيات السياسة الخارجية للدول الأخرى، تهتم دول أخرى اهتماما كبيرا بنقل قيمها ومعاييرها ونشرها في الدول الأخرى. إن الدول التي تغير الوضع الراهن تركز في المقام الأول على زيادة قدرات قوتها المادية مقابل الآخرين. معنى أن ما على المحك بالنسبة لهم هو التوزيع المادي لقدرات القوة داخل النظام في وقت معين. من ناحية أخرى، فإن الدول التي تغير الوضع الراهن ستكون مهتمة بعمق بالأسس المعيارية للنظام. وهي تعتقد بذلك أن سلطتها على الآخرين ستتعزز بشكل إيجابي مع قدرتها على المساعدة في تغيير قيمهم ومعاييرهم. وبهذا المعنى، إن الدول التي تغير الوضع الراهن هي قوى معيارية لأنها تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال إسقاط وتوسيع معاييرها على الآخرين. جميع القوى العظمى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، هي قوى معيارية.[2]

في هذا السياق، يجادل روبرت جيلبن" Robert gilpin أن "حرب الهيمنة" لطالما كانت هي الوسيلة الرئيسية لحل مشكلة انعدام التوازن بين بنية النظام الدولي وإعادة توزيع القوى فيه. فإنه عندما تزداد القوة النسبية للدولة الصاعدة، فإنها تحاول تغيير قواعد حكم النظام الدولي، وتقسيم دوائر النفوذ. وردا على ذلك، تواجه القوة المهيمنة هذا التحدي بإجراء تغييرات على سياساتها التي تحاول إعادة التوازن إلى النظام؛[3] وعلى سبيل المثال، بعد صعودها إلى المركز الأول في التسلسل الهرمي للقوى الدولية، وضعت الولايات المتحدة تحول السياسة الدولية بما يتماشى مع القيم والمعايير الأمريكية في قلب سياستها الخارجية؛ وبالمثل، فإن المناقشات الجارية حول القوى الصاعدة توضح بوضوح أن تلك الدول هي دول مغيرة للوضع الراهن لأنها تضع تحديًا قويًا للموقف المتميز للجهات الغربية داخل النظام العالمي الحالي، ماديًا ومعياريًا.[4]

---

[1]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 40.

[2]- I bid. p 40.

[3]- سليم قسوم، مرجع سابق، ص 149.

[4]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. pp 40-41.

من جهة أخرى تطرح واقعية "جون ميرشايمر " John J. Mearsheimer الهجومية ادعاءات بخصوص كيف من المرجح أن تتصرف القوى الصاعدة مع كيفية استجابة الدول الأخرى لها؛ فحسبه، لا تسعى الدول لأن تكون القوة العظمى الأقوى ضمن النظام فحسب، بل يتمثل الهدف النهائي لكل منها في أن تصبح الدولة المهيمنة، أي القوة العظمى الوحيدة في النظام.[1] ووفقا لهذا الطرح فإن نظرية "التهديد الصيني" ما هو إلا رد فعل طبيعي في الولايات المتحدة وبين حلفائها. إنه يقلل من حقيقة أن انتقال السلطة بين الولايات المتحدة والصين ليس صراعًا عاديًا على القوة العظمى، ولكنه تحول عملاق للقوة العالمية أدى تقليديًا إلى تغيير القيادة العالمية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها من جوانب النظام الدولي.[2]

إحدى الحجج العامة للواقعيين الغربيين هي أن التعاون الاقتصادي الدولي يعتمد بشكل كبير على وجود وجهود زعيم مهيمن. من بين أمور أخرى، يُنظر إلى القوة المهيمنة على أنها تلعب دورًا رئيسيًا في الحفاظ على الانفتاح التجاري والمالي. باتباع هذا الخط من الجدل، يجب أن نلاحظ أن الإقليمية تتطور بشكل كامل حيث تكون الهيمنة المحلية قادرة على إنشاء والحفاظ على المؤسسات الاقتصادية الإقليمية؛ ونتوقع أيضًا أن تتقدم الإقليمية بشكل أبطأ في تلك المناطق التي تكون فيها القيادة المحلية المهيمنة أقل وضوحًا؛ في حين أن حالة الأمريكيتين (الولايات المتحدة داخل نافتا والبرازيل داخل ميركوسور) قد تقدم بعض الدعم لفرضية القيادة المهيمنة هذه، تتعارض حالات ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي (هيمنة غير عالية مع مؤسساتية عالية) واليابان داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ (مستوى عال من الهيمنة مع مستوى منخفض من المؤسسات) مع هذا الرأي؛ باختصار، خارج السياق الأمريكي، يبدو أن وجود قوة مهيمنة إقليمية ليس شرطًا ضروريًا ولا شرطًا كافيًا لظهور اقتصاد إقليمي ناجح أو ربما لأي نوع آخر من المؤسسات الإقليمية.[3]

وعليه، فمن أجل النهوض بالمصالح الوطنية والحفاظ على النظام الحالي، فإن سعي الصين نحو الواقعية العملية قد سمح لها بالعمل مع جيرانها والقوى الكبرى داخل النظام الدولي الحالي مع تقييد نفسها في الغالب عن التعبير عن طموحاتها التوسعية، أو محاولة تغيير الوضع الراهن، أو تحدي تأثير الهيمنة الأمريكي في آسيا. حتى لو لم تكن الصين راضية تماماً عن التسوية الجيوسياسية لما بعد الحرب الباردة، فإن تعقيد حقائق القوة الحديثة جعلها مترددة في أن تكون قوة مراجعة شاملة، وذلك لأن انهيار النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة يمكن

---

[1]- سليم قسوم، مرجع سابق، ص 149.

[2] - David Lai, ASIA-PACIFIC: A STRATEGIC ASSESSMENT, (Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, May 2013). P6. https://www.files.ethz.ch/isn/165066/pub1155.pdf

[3]-Tarık OĞUZLU, Op. cit. p9.

أن يقوض المصالح الوطنية للصين، التي يسهلها النظام الدولي الحالي، الذي تتمتع فيه البلاد بإمتيازات خاصة مثل حق النقض في مجلس الأمن، مع سهولة الوصول إلى التجارة والاستثمار والتكنولوجيا المتوافرة في المجتمعات الأخرى.[1]

أما الليبراليون فهم لا يرون عادة صعود الصين تهديداً لمنطقة جنوب شرقي آسيا أو للنظام الدولي، وبالتالي لمصالح أمريكا وللنظام الإقليمي والدولي. وبدلاً من ذلك، لديهم نظرة متفائلة نسبياً بشأن نهوض الصين ويتوقعون مستقبلاً مستقرا لآسيا بشكل عام والعلاقات الصينية الأمريكية بشكل خاص، مدعمين وجهة نظرهم بالتحرير الإقتصادي الصيني وعضويتها في المؤسسات الدولية، وإمكاناتها المتزايدة للإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية؛ حيث يؤكد المتفائلون الليبراليون أن التبادل الاقتصادي يعزز العلاقات الجيدة بين الدول من خلال توسيع نطاق المصالح المشتركة.

وفي الواقع، ومن الملاحظ أن الصين -حتى الآن-، قد استفادت بشكل هائل من التعامل والتعاون في إطار النظام الاقتصادي العالمي بدلاً من تحدي المؤسسات الدولية القائمة؛ على هذا النحو، يسلط الليبراليون الضوء على التكاليف الباهظة التي سيتعين على الصين تحملها إذا ما اضطرت إلى تحمل سياسات خارجية معادية في النزاعات الإقليمية مع جيرانها أو تجاه الولايات المتحدة.

بعض الليبراليين الأقل تفاؤلاً بشأن الآثار الهادئة لتحرير الصين الاقتصادي وأكثر تشككاً في تداعيات القوة المتنامية للبلاد على المسائل المهمة، بما في ذلك العلاقات الصينية الأمريكية والتوترات الجارية في بحر الصين الجنوبي. فيشير هؤلاء –المتشائمون الليبراليون–إلى الاختلافات بين الهياكل الداخلية والديناميات السياسية الداخلية للصين ودول الجوار الجغرافي لها، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ويتوقعون حدوث توترات أكبر.[2]

وعليه، يمكن القول بأن هذه الدراسة تتبنى وجهة النظر التي تدعم تميز السلوك العالمي للصين ببراجماتيته المطلقة أو ما يمكن أن يطلق عليه "الأخلاق الظرفية" التي يتم بها موازنة الدوافع واحتياجات الصين الوطنية وطموحاتها الجيواستراتيجية مع تنوع الوسائل وآليات تحقيق هذه الدوافع طبقاً للظروف الوقتية لا وفقاً لقيم محددة أو مبادئ ثابتة. بمعنى أن، على الرغم من اعتقاد الصينيون بأن استخدام القوة أو التهديد بها هو أكثر الوسائل

[1]- غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، (د. ص).
[2]- نفس المرجع، (د. ص).

فاعلية لممارسة القوة ولمعالجة مخاوفهم الأمنية العميقة، وعلى الرغم من اعترافهم بأنه يمكن استخدام وسائل أخرى أيضاً، فقد تبنى القادة الصينيون سياسة أكثر براجماتية، والتي تُعرف بأنها سلوكيات منضبطة لا وفقاً للقيم المحددة أو المبادئ الثابتة، بل تكون مدفوعة ومشروطة بشكل كبير بإحتياجات الصين الوطنية.

يمكن ملاحظة ميل الليبراليون إلى تبني نظرة أكثر تفاؤلية، وإلى التركيز على الإنفتاح الإقتصادي للصين وتفاعلها بإيجابية مع الدول الأخرى، والتي ستؤدي آثارها الهادئة في نهاية المطاف إلى التحرير السياسي للصين وتشجيعها على تبني قواعد النظام الدولي الحالي. في المقابل، يؤكد الواقعيون على ديناميات القوة المتغيرة ويجادلون بأن الصين سوف تصبح أكثر حزماً مع زيادة قوتها وتأثيرها. وبالتالي، يجب أن تكون الولايات المتحدة (إلى جانب حلفائها وأصدقائها في آسيا) على استعداد لمواجهة تحديات النظام الإقليمي والعالمي التي يطرحها هذا العملاق الآسيوي الصاعد.[1]

وعلى الرغم من أهمية أطروحات كل نظرية حول سياسات الصين في نزاعات بحر الصين الجنوبي، إلا أن كلاً من النظريتين تواجه عدد من نقاط الضعف، والتي ترجع إلى توقعاتهما الخطية لمستقبل السياسة الصينية تجاه النظام الدولي –سواء كانت المراجعة المتعارضة المتوقعة من قبل منظري القوة أو التكامل المتناغم الذي تنبأ به دعاة الإعتماد المتبادل.

[1]- هدير أبو زيد، "خيارات حرجة: مستقبل "القرن الآسيوي" في ظل التنافس الأمريكي– الصيني"، (مركز المستقبل للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 24 يونيو، 2020)، https://cutt.ly/7A3wx87

الفصل الثاني:

البنية الإقليمية لمنطقة آسيا-باسيفيك وخلفيات التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

يستعرض هذا الفصل البنية الإقليمية لمنطقة جنوب شرقي آسيا (آسيا–الباسيفيك، أو آسيا المحيط الهادئ) من خلال مبحثين؛ الأول، يتطرق للأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا-باسيفيك، والتعريف بها، ثم ابراز الخصائص الجيوسياسية والتي أبرزها انتقال مركز الثقل السياسي والإقتصادي العالمي إليها، وتأثير الأهمية الجيوسياسية لها على العلاقات بين القوى الكبرى خاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تم عرض في مبحث ثانٍ الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة آسيا–الباسيفيك من خلال مؤشرات قياس القوة الاقتصادية، وإبراز أهم الأقطاب الاقتصادية الصاعدة في المنطقة التي تأتي في مقدمتها الصين والهند واليابان، كقوة دافعة لصعود آسيا–الباسيفيك كمركز ثقل عالمي جديد. ومن ثم أثر قوتها الاقتصادية الصاعدة على النظام الإقتصادي العالمي.

أما المبحث الثالث فقد تناول خلفيات التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في فترو ما بعد الحرب الباردة، بحيث تم عرض محددات الشك والحذر المتبادل، من خلال التاريخ الدبلوماسي الشائك بينهما في فترة الحرب الباردة، والمحددات الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة جيوسياسيا وجيواقتصاديا وأمنيا؛ أخيرا، سياسات الإستقطاب والتحالفات الإقليمية بين أهم القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الإقليمية لا سيما الولايات المتحدة والصين، العند واليابان وروسيا.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا-باسيفيك

تشكل منطقة آسيا–باسفيك مركز ثقل سياسي واقتصادي عالمي متزايد منذ نهاية الحرب الباردة، بحيث أصبحت مسرحا لديناميات التفاعل الإقليمي بين القوى الإقليمية والكبرى لا سيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مما يترتب عليه انعكاسات أمنية وجيوسياسية وجيواقتصادية تمس بالبنية الإقليمية لآسيا–باسيفيك، نحاول في هذا المبحث معرفة الأهمية الجيوسياسية المتزايدة لهذه المنطقة الحيوية في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: التعريف بالبنية الإقليمية لمنطقة آسيا-باسيفيك

على الرغم من استخدام عبارة "آسيا والمحيط الهادئ" على نطاق واسع في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية لوصف منطقة ناشئة، إلا أن هذا الاستخدام غالبًا ما يكون غير دقيق، وقد تميل إلى التغيير على مر السنين بما يتماشى مع التغيرات في الاقتصاد السياسي العالمي. في المؤلفات الأكاديمية كان الاهتمام مقصورًا بشكل عام على الأماكن التي تورط فيها الأمريكيون وحلفاؤهم في الحروب، بدءًا من اليابان والصين، تليها كوريا وفيتنام.[1] خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك معنى لمنطقة آسيا-باسيفيك مترابطة سياسيا واقتصاديا، بل كانت عبارة عن منطقة جغرافية حصلت من خلالها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على مناطق سيادية، كما انه لم تكن هناك بنية جيوسياسية موحدة وشاملة لهذه المنطقة.[2]

ومن الواضح أن اثنان من خيارات الدولة التي تقدمها العولمة الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب الباردة تشمل إما رفض القومية أو رفض المنافسة العالمية؛ تسبب هذا في اعتقاد بعض الباحثين بأن الإقليمية مناقضة للعولمة. من ناحية أخرى، قيل أيضًا أنه بدلاً من كونهما متناقضين، فإن العولمة والإقليمية هما في الواقع عمليتان متكاملتان وأنهما تحدثان في وقت واحد وتتفاعلان؛[3] ويمكن أن تكون الإقليمية جذابة للدول لمجموعة من الأسباب والوظائف الاجتماعية والجيوسياسية والاقتصادية؛ ومما قيل للتو، يمكن اعتبار الإقليمية شكلاً من أشكال مقاومة العولمة وآلية لتعزيز سلطة الدولة، أو يمكن أن يكون العكس أيضًا صحيحًا، خاصة إذا كان الهدف المركزي

[1] - J.S. Eades and Malcolm J.M. Cooper, "The Asia Pacific World: A Summary and an Agenda", (Ritsumeikan Asia Pacific University, spring 2010). P 1. https://cutt.ly/1AjwsyP

[2]- فلاح أمينة، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا منذ 2001"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019)، ص 28.

[3]- Dennis Rumley, "The Geopolitics of Asia-Pacific Regionalism in the 21st Century", (University of Western Australia, The Otemon Journal of Australian Studies, vol. 31. 2005); p8 . https://cutt.ly/JPRPRx7

للإقليمية هو تحرير الاقتصاد؛ بهذا المعنى تكون الإقليمية تعمل من أجل تسهيل العولمة.[1] وفي هذا السياق لا تشكل دول منطقة آسيا-باسيفيك استثناء في ظل جدلية القومية والإقليمية والعالمية.

في العقود الماضية، التي تميزت بالعولمة المتسارعة، أظهرت الأدبيات الجيوسياسية تحيزًا تجاه الفئات الكلية. أصبح مصطلح "أكبر (أعظم)" مستخدمًا بشكل متكرر أكثر من ذي قبل: أوروبا الكبرى، والشرق الأوسط الكبير، وآسيا الوسطى الكبرى، والصين الكبرى، وغيرها. ويعكس هذا النهج الخصائص الموضوعية لتطور النظم السياسية الإقليمية وتفاعلها في أوراسيا في ظل ظروف العولمة.[2]

في القرن الحادي والعشرين، من الواضح أن العديد من المشاكل المتعلقة بالتنمية الوطنية تتطلب تعاون الدولة على المستوى الإقليمي. لذلك، فإن النزعة الإقليمية تعمل كوحدة تنظيمية مناسبة للتعاون الدولي على نطاق بين المخططات العالمية غير القابلة للتطبيق والنُهج الوطنية غير المرضية. بعبارة أخرى، يمكن أن يُنظر إلى الإقليمية على أنها تمتلك دورًا وسيطًا بين القومية المحددة بدقة والعولمة المفرطة في الإتساع. ويشير بعض الباحثين إلى محاولات استخدام الإقليمية كآلية لبناء مؤسسات جديدة تتجاوز الدولة القومية في السياقات الاقتصادية باعتبارها "استراتيجية حجم" مبنية على مفاهيم القوة الاقتصادية واقتصاديات الحجم.[3]

غالبًا ما يُنظر إلى الإقليمية على أنها مرادفة للإقليمية الاقتصادية. يبدو أن الكثير من الجدل المبكر حول الإقليمية، على وجه الخصوص، قد استند إلى الاعتقاد بأن البعد الاقتصادي للإقليمية هو السائد. ثانيًا، تم اعتبار هذا الامتياز الاقتصادي غير مثير للجدل وكان بدوره مرتبطًا بوجهة نظر مفادها أن النزعة الإقليمية أحادية البعد. ومع ذلك، من الواضح أن هناك مجموعة متنوعة من وجهات النظر حول الإقليمية وأنه لا يمكن تصور المفهوم ببساطة من الناحية الاقتصادية.[4]

مصالح الدول التي تشكل جزءًا من النظم الفرعية الإقليمية، في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الديناميكية والمستدامة، لا يمكن أن تتحقق دون الدرجة اللازمة من الانفتاح الوظيفي والمشاركة المتبادلة في العملية الجارية في المنطقة. وفي ظل ظروف العولمة، لا يمكن لأي دولة أن تحقق الإكتفاء الذاتي، على الأقل من وجهة نظر النفعية الاقتصادية. وينعكس هذا في العمليات الجارية في كل جزء من أجزاء القارة الأوراسية. ولا

[1]- Dennis Rumley, Op cit. p 8.
[2]- Eldar Ismailov and Vladimer Papava. Op cit. p 100.
[3]- Dennis Rumley. Op cit. p 8.
[4]- I bid. P 6.

يمكن للتعريف "الضيق" للمناطق الأوراسية أن يكشف بشكل كامل عن الحقائق الجديدة التي أوجدها توسيع وتعميق الروابط والعلاقات بين المناطق. وهذا يعني أن تحقيق الفهم الكامل لها يتطلب نهجًا إقليميًا واسعًا واسع النطاق لهيكلة الامتداد الأوراسي. بعبارة أخرى، يجب أيضًا تطبيق تعريف "أكبر" على أوراسيا ومكوناتها.[1]

ومع ذلك، ففي حين يمكن أن تؤدي الإقليمية مجموعة من الوظائف على مستويات مختلفة. هناك ستة مصادر على الأقل للخلاف. الأول، هو القضية الأساسية المتعلقة بما إذا كانت الإقليمية تعتبر ضرورية أم مهمة. ثانيًا، من المرجح أن ينشأ الخلاف حول نوع الإقليمية التي تعتبر الأنسب. ثالثًا، الهيكل الجغرافي للإقليمية محل نزاع دائمًا حول من يجب أن يكون عضوا؟ ومن لا ينبغي أن يكون ؟، رابعًا، من المرجح أن تكون أهداف التجمع الإقليمي موضع خلاف داخليًا. خامسًا، قد تضع الدول ذات العضوية الإقليمية المتداخلة نفسها في مواقف تتعرض لضغوط متقاطعة يمكن أن تؤثر سلبًا على التماسك الداخلي للمجموعات الإقليمية بسبب تباين المصالح والأهداف. أخيرًا، أحد مصادر القلق المستمر داخل التجمعات الإقليمية هو مدى المساواة بين الأعضاء.

من ناحية أخرى، يمكن أن تكون هيمنة دولة معينة على صنع القرار الإقليمي اعتبارًا سلبيًا لبعض الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، فإن دمج قوة اقتصادية وسياسية مهيمنة داخل تجمع إقليمي يمكن أن يسهل الوصول إلى السوق وبالتالي يكون مفيدًا للدول الأصغر. مثل هذا النمو في التفاعلات الاقتصادية الإقليمية قد يؤدي بدوره إلى إضفاء طابع مؤسسي إقليمي أكبر.[2]

يمكن النظر إلى ظهور الإقليمية على أنه استجابة للعمليات الديناميكية للعولمة؛ كانت أدبيات العلوم الاجتماعية مليئة بالخرائط أو النماذج الجيوسياسية العالمية التي يُزعم أنها تعرض الهياكل التي تمثل حقائق جيوسياسية إقليمية جديدة أو التي تمثل اتجاه التغيير الجيوسياسي العالمي. إنها أيضا متحالفة بشكل وثيق بشكل عام مع احتياجات أو رغبات أو نوايا السياسة العالمية الحالية والمستقبلية من جانب أفراد أو مجموعات أو دول معينة. فمع زوال الاتحاد السوفياتي وانتهاء فترة الحرب الباردة، كان الأساس الأهم للتمايز في الفضاء العالمي يتم على أسس اقتصادية.[3]

ويجادل بعض الباحثين أن انتشار القوة الإقتصادية والسياسية العالمية إلى أكثر من مركزين يوفر بطبيعته استقرارًا عالميًا أكبر. ويُنظر إلى النموذج العالمي ثلاثي الأقطاب، الذي أساسه جيوسياسي، على أنه جذاب

[1]- Eldar Ismailov and Vladimer Papava. Op. cit. P 101.
[2]- I bid. P 9.
[3]- I bid. p 10.

افتراضيًا لبعض أعضاء هذه المجموعة الأخيرة من العلماء (1. Americas 2. Euro-Africa 3. Asia-Pacific).[1] بشكل عام، من الواضح أنه مع "انهيار" ثنائية القطبية في الحرب الباردة، أصبحت الإقليمية في سياق العولمة الاقتصادية ذات أهمية متزايدة في السياسة العالمية.[2] وأدى الانتشار الناتج في عدد التجمعات الإقليمية إلى نقاش واسع النطاق حول أسباب وآثار الإقليمية والوظائف الخاصة التي قد تؤديها الإقليمية. نظرًا لأن الإقليمية "مبنية" وليست "طبيعية".

من الضروري تحديد استخدام مصطلح "آسيا والمحيط الهادئ"؛ تعزز الدول بشكل عام تعاريف المناطق لتناسب أهدافها الخاصة. ويعود مفهوم آسيا والمحيط الهادئ إلى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي؛ وقد روجت له دول مثل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا كوسيلة لربط شرق آسيا بمنطقة المحيط الهادئ الأوسع. تسلط "آسيا والمحيط الهادئ" الضوء على البعد الآسيوي بطريقة لا تفعلها "منطقة المحيط الهادئ"؛ من الواضح أن "شرق آسيا" محدودة من الناحية الجغرافية وتستبعد قوى مثل الولايات المتحدة وأستراليا.[3]

منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي منطقة ضخمة تغطي ما يقرب من اثنين وعشرين في المائة من إجمالي مساحة العالم. عادةً ما يتم تصنيف "منطقة آسيا والمحيط الهادئ" إلى أربع مناطق فرعية: جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا وأوقيانوسيا.[4] في مجال التركيز المكاني استمر في التغيير؛ كانت النواة دائمًا شمال شرق وجنوب شرق آسيا (الصين وكوريا واليابان وعشر دول في الآسيان، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا)، لكن الأطراف تغيرت بسهولة أكبر.

يشمل التعريف المعتاد لـ "آسيا والمحيط الهادئ"، شرق آسيا والقوى الغربية في المحيط الهادئ (الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا). يمكن تقسيم شرق آسيا إلى شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. يغطي الأول: الصين (بما في ذلك هونغ كونغ) وتايوان (تطالب بها الصين) واليابان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وروسيا (على وجه التحديد الشرق الأقصى الروسي أو روسيا المحيط الهادئ)، ومنغوليا. يضم الثاني: بروناي وبورما وكمبوديا وتيمور الشرقية وإندونيسيا ولاوس وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام؛ باستثناء تيمور الشرقية،

[1]- Eldar Ismailov and Vladimer Papava. Op. Cit. p 11.
[2]- Dennis Rumley. Op. Cit. p 5.
[3] -Derek McDougall. "Asia Pacific in World Politics". University of Melbourne, (USA, the Lynne Rienner Publishers, 2007), p 6. https://cutt.ly/HPRK0H5
[4] - Muhammad Muzaffar and others, "TRANSFORMATION OF POWER IN THE ASIA-PACIFIC REGION", (Pakistan, HamdardIslamicus, Vol. 43 No. 1, 2020), p 264. https://cutt.ly/pAcPuJ1

فإن جميع دول جنوب شرق آسيا أعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)؛ في حين أن أستراليا ونيوزيلندا هما القوتان الرئيسيتان في جنوب المحيط الهادئ، لذلك فإن منطقة جزر المحيط الهادئ بأكملها تدخل ضمن تعريف آسيا والمحيط الهادئ. جنبا إلى جنب مع أستراليا ونيوزيلندا، تشكل الدول الجزرية المستقلة وذات الحكم الذاتي منتدى جزر المحيط الهادئ. أهم الدول الجزرية هي "بابوا غينيا الجديدة" و"فيجي".[1]

ما يقارب نصف مساحة آسيا–باسيفيك عبارة عن مياه، فهي تتألف من مجموعة من الجزر والبحار الأرخبيلية ومضائق إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي. تشكل هذه المياه هي الروابط البحرية والإقتصادية والعسكرية بين شمال شرقي آسيا وجنوب آسيا، الشرق الأوسط وأوروبا والأمريكيتين عبر المحيط الهادئ، هذه الأهمية الجيواستراتيجية هي من بين أهم العوامل التي تجعل من المنطقة مجالا لتنافس القوى الكبرى.[2] لذلك فقد جعل الثقل السياسي والاستراتيجي والاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ منها مركزًا جديدًا للقوة في الجغرافيا السياسية العالمية.[3]

تم تنظيم آسيا والمحيط الهادئ المعاصرة كنظام من الدول على أساس نموذج "ويستفاليا" الذي تم تطويره في أوروبا عام 1648. نتج التحول إلى هذا النموذج عن تأثير الأوروبيين في المنطقة، لكن نظام ويستفاليا لم يكن النموذج السائد تاريخيًا. كانت الصين القوة المهيمنة في شرق آسيا، لكنها عملت كـ "حضارة" وليس كـ "دولة" أو "قوة سيادية" بالمعنى الغربي الحديث.[4]

من منظور سياسي فإن مفهوم "آسيا والمحيط الهادئ" يضفي الشرعية على تدخل الولايات المتحدة في شؤون شرق آسيا. لا يمكن للولايات المتحدة أن تصف نفسها بأنها قوة آسيوية، لكن مشاركتها الواسعة في المحيط الهادئ تبرر وصفها بأنها جزء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. على الرغم من أنها لا تحمل ثقل الولايات المتحدة، إلا أن الدول الغربية ذات التوجه الهادئ مثل أستراليا وكندا، ونيوزيلندا لديها أسباب مماثلة لدعم هذا البناء. في حالة اليابان، كان أحد العوامل المهمة وراء دعمها للمفهوم هو أنه في حين أن المفهوم قدم مبررًا لإستمرار التدخل الأمريكي في شؤون شرق آسيا، فقد أدى أيضًا إلى جعل هذه المشاركة متعددة الأطراف. من منظور اليابان، كان

[1]- James J. Przystup, Op. cit. p 7.

[2]- فلاح أمينة، مرجع سابق، ص 28.

[3] - Muhammad Saeed, “From the Asia-Pacific to the Indo-Pacific: Expanding Sino-U.S. Strategic Competition”, (China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 3, No. 4), p 508. https://cutt.ly/wAgtZLt

[4] - Derek McDougall, Op. Cit. p 8.

هذا يعني أنه إذا نشأت التوترات في العلاقات الأمريكية اليابانية، فقد تكون هناك احتمالات لنزع فتيل هذه التوترات في إعدادات إقليمية أوسع.[1]

بعض تعريفات منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تشمل الولايات المتحدة وكندا فحسب، بل تشمل بلدان ساحل المحيط الهادئ في أمريكا اللاتينية. المكسيك وبيرو وشيلي الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وتشكل الدول الجزرية المستقلة وذات الحكم الذاتي منتدى جزر المحيط الهادئ. أهم الدول الجزرية هي "بابوا غينيا الجديدة" و"فيجي".[2]

فالإقليمية ليست أحادية الحجم-أي يمكن أن تحدث أو يتم تصويرها أو يتم إنشاؤها على مستويات مختلفة– . لذلك، فإن المفهوم الإقليمي المتنازع عليه، "آسيا والمحيط الهادئ"، قد تم تمثيله في عدد من النطاقات المختلفة –على سبيل المثال، مقياس شامل لحافة المحيط الهادئ أو مفهوم حوض المحيط الهادئ وهو مفهوم آسيا والمحيط الهادئ؛ ثانياً، مقياس أقل شمولاً لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)؛ ثالثًا، مقياس دول غرب المحيط الهادئ، ورابعًا، مفهوم إقليمي يقتصر على آسيا. كما هو الحال مع جميع المناطق الإقليمية، توجد مجموعة متنوعة من الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية (غالبًا ما تكون متنافسة) لبناء وتصوير منطقة آسيا والمحيط الهادئ بطرق مختلفة أو لإنشاء مناطق آسيا والمحيط الهادئ المختلفة على مستويات مختلفة.[3]

هذا يمس أحد الأبعاد الأكثر أهمية للإقليمية المتنازع عليها وهو الشمولية أو الحصرية، بالإضافة إلى ما إذا كان نوع الإقليمية متوافقًا تمامًا مع أو يتعارض بطريقة ما مع أهداف الدولة. يمكن رؤية هذا البعد من الإقليمية المتنازع عليها على أنه يعمل عمليا من منظورين، أي من وجهة نظر الدولة الراغبة في الاندماج ومن وجهة نظر الدولة أو الدول الراغبة في تطبيق الإقصاء؛ في كلتا الحالتين، يمكن استخدام عضوية المنظمات الإقليمية كآلية لإنشاء أو إعادة تشكيل شكل من أشكال الهوية الإقليمية.[4]

وبخصوص البيئة الأمنية في آسيا-المحيط الهادي بعد نهاية الحرب الباردة تتميز بوجود ثلاث دول قارية كبرى هي الصين والنهد وروسيا، وهناك قوس من الدول البحري إما صديقة أو حليفة للولايات المتحدة؛ وتعد الصين واليابان قوى عسكرية كبرى في منطقة آسيا-المحيط الهادئ وبدرجة أقل الهند وروسيا.[5] بناء على ذلك، فإن منطقة

[1]- Derek McDougall, Op. Cit. p 6.
[2]- I bid. P 7.
[3]- Dennis Rumley. Op. cit. p 7.
[4]- I bid. Pp 7-8.
[5]– هدى ميتكيس وصدقي عابدين، **قضايا الأمن في آسيا**، (مصر، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2004)، ص 29.

آسيا والمحيط الهادئ ثنائي القطبية، ليس لأن الصين قوة صاعدة وإنما لأنها قوة إقليمية راسخة، فالولايات المتحدة الأمريكية ليست قوة مهيمنة إقليمية، وإنما تتقاسم مع الصين مكانة القوة العظمى في توازن القوة؛[1] لذلك تتميز البنية الإقليمية ثنائية القطبية فيما بعد الحرب الباردة بالهيمنة الصينية على شرق آسيا القارية والهيمنة الأمريكية على جنوب شرقي آسيا البحرية؛ من هنا، فالعلاقة الجيوسياسية الأكثر جوهرية في آسيا-باسيفيك هي العلاقة بين الولايات المتحدة، أقوى لاعب عسكري في المنطقة والصين المنافس الرئيسي المحتمل لقيادة الولايات المتحدة في المنطقة. لذا، تعتبر التغييرات في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ذات صلة بالاستقرار محليا في أي جزء من آسيا، وعبر المنطقة الآسيوية وحتى على المستوى العالمي وتتشكل من خلالها الأحداث الآسيوية والعالمية؛ ومن بين القضايا الأمنية المختلفة في آسيا التي تلعب دورًا بارزًا في العلاقات الصينية الأمريكية، وضع "تايوان" وبحر الصين الجنوبي، والوجود الإقليمي للقوات العسكرية الأمريكية، ونمو القدرات العسكرية الصينية، والقضية النووية لكوريا الشمالية.[2]

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 316.

[2]- Fenna Egberink with Frans-Paul van der Putten, Op. cit .p 2.

خريطة توضح منطقة آسيا باسيفيك والدول التي تنتمي لها من الناحية الجغرافية[1]

[1]- Ralph A. Cossa and others, The United States and the Asia-Pacific Region: Security Strategy for the Obama Administration.) Pacific Forum CSIS, Institute for Defense Analyses (IDA), Center for a New American Security (CNAS), February 2009), p 11. https://cutt.ly/vPTt9dW

المطلب الثاني: الخصائص الجيوسياسية لمنطقة آسيا-باسيفيك.

يمر إقليم آسيا والمحيط الهادي بتغيرات هائلة، نتيجة لتسارع مستويات النمو الإقتصادي والمنافسة، جنباً إلى جنب مع مستويات عميقة من التكامل الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية في بعض دول الإقليم، وتصاعد القومية ونمو الوعي العام تجاه الأحداث الشائكة التي تقع على حدود هذه الدول.[1]

رغم أن منطقة آسيا والمحيط الهادي تتمتع بالإستقرار مقارنة بالمناطق الأخرى[2]، فإن الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية يضمن انشغال القوى العظمى بتوازن القوى في منطقة آسيا–المحيط الهادي.[3] غير أن عوامل عدم الاستقرار مازالت قائمة، ومن بينها:

أولا: العلاقات بين القوى الكبرى تجتاز التغيير والتجديد وإعادة التشكيل من جديد، والتكتلات العسكرية والتحالفات الأمنية، مازالت قائمة في فترة ما بعد الحرب الباردة[4]، "روبرت روس" في مقاله "جغرافية السلام: شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين"، جادل بأن الجغرافيا ستلعب دورا رئيسيا في تشكيل التنافس بين القوى العظمى في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، وأن هذا التنافس سيظل سلميا، ويذهب "روس" إلى أن الجغرافيا تضمن أن تظل منطقة آسيا–المحيط الهادي ثنائية القطبية بين الصين والولايات المتحدة.[5]

ثانيا: أن منطقة جنوبي شرقي آسيا تتعايش مع أوضاع التحولات التي تشهدها الدول، ولم يتم إزالة الأوضاع المتوترة في شبه الجزيرة الكورية وحول التايوان؛ ومنذ نهاية حرب فيتنام، استفادت آسيا من توازن قوة فريد، حيث القوى القارية الآسيوية -الإتحاد السوفياتي أولا، ثم الصين-كانت "متوازنة " من قبل الولايات المتحدة بقيادة تحالف القوى الساحلية الآسيوية، بما في ذلك أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة.[6]

ثالثا: عودة النزاعات التاريخية حول الحدود الإقليمية والمياه الإقليمية والثروات الطبيعية بين دول منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا.[7] ومن منظور واقعي معياري فإن التغييرات غير المتوقعة في توزيع القدرات في منطقة آسيا

---

[1]- باسم راشد، " الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي"، (مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2015/07/16)، تاريخ التصفح: 2000/05/14)، https://cutt.ly/gAjxtvo

[2]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، **الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان**، ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003)، ص 124.

[3]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 313.

[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 124.

[5]– سين لين جونز، "مقدمة" في: مايكل إي براون وآخرون، **صعود الصين**، تر: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 1. 2010)، ص40.

[6] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 19.

[7]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 124.

والمحيط الهادئ تزيد من حالة سوء الظن وعدم اليقين، كما يمكن لأهمية الممرات البحرية وموارد الطاقة لكل الفاعلين الإقليميين أن تسهم في منافسة مزعزعة للإستقرار.[1]

رابعا: أن اليابان في ظل حماية "الدليل الجديد للتعاون الدفاعي الأمريكي-الياباني" سوف تعزز قوتها العسكرية، ينجم عنه سباق تسلح في المنطقة. فبالنسبة لقوة بحرية من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يعد من الملائم أن تجد تعاونا مع قوة بحرية بعيدة عن الشاطئ من الصف الثاني، بحيث يمكن للحليف الإقليمي أن يوفر للقوة البعيدة (الولايات المتحدة الامريكية كمثال) تسهيلات بحرية متقدمة في المنطقة بما يسهم في بناء توازن أمني استراتيجي مشترك أمام الصين.[2]

خامسا: أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لم تشكل آلية معقولة ومنظمة للتعاون الأمني متعدد الأطراف؛[3] وإذا كانت المعضلة الأمنية تنطبق على منطقة آسيا–الباسفيك فإن فرص تصاعد التوتر في المنطقة تبدو كبيرة.[4]

سادسا: أن الأزمات المالية والاقتصادية الناجمة عن مشكلات هياكل التنمية الاقتصادية في منطقة شرق آسيا قد تؤدي إلى إحداث تغييرات في التكوين الأمني الإقليمي.[5]

إضافة لعوامل عدم الاستقرار في منطقة آسيا الباسيفيك فإنها تشهد أربعة تغييرات وتطورات أساسية؛ الأول هو الوزن الاقتصادي والسياسي المتزايد للمنطقة، تنتج المنطقة 30%من الصادرات العالمية وتتجاوز تجارتها الثنائية مع الولايات المتحدة 1 تريليون دولار سنويًا، وتمتلك ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي العالمية.[6] العامل الثاني هو صعود الصين، وهو المسار الذي أدخل جهة فاعلة تتمتع بثقة أكبر وثراء وقوة في المزيج الاستراتيجي. يُحسب للصين أنها تدرك أنها بحاجة إلى بيئة أمنية سلمية من أجل تحقيق تحولها؛ مع ذلك فإن هذا الصعود يخلق معضلات: فالقوة المتزايدة للجيش الصيني أزعجت جيرانها، الذين يعتمدون أيضًا على الصين في نموهم الاقتصادي؛ تثير الإستراتيجية العسكرية للصين قلق الدول التي ترى أن سعي الصين للأمن يخلق حالة من انعدام الأمن بالنسبة لها.[7] والعامل الثالث هو ظهور عدد متزايد من الدول الحائزة للأسلحة النووية وما يصاحب ذلك من تهديد بالانتشار. أجرت الهند وباكستان تجارب نووية، وكذلك كوريا الشمالية. تواصل الصين تحديث قدراتها النووية والصاروخية

---

[1]– توماس جي كريستنسن، "الصين والتحالف الأمريكي–الياباني والمعضلة الأمنية في شرق آسيا". في: مايكل إي براون، **صعود الصين**، تر: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 1. 2010)، ص 262.

[2]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 335.

[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 125.

[4]- توماس جي كريستنسن، مرجع سابق، ص 262.

[5]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص ص 124-125.

[6] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 3.

[7] - I bid. p 3.

الباليستية. تشرع روسيا في برنامج تحديث استراتيجي خاص بها. انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM) وتنشر أنظمة دفاع صاروخي في المنطقة.[1]

تتميز بنية النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة بالأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة، لكن السيادة العالمية لا تعني أن للولايات المتحدة الأمريكية هيمنة على السيادة الإقليمية. فالأبنية الإقليمية يمكن أن تفترق عن نمط البنية العالمية. ويمكن للتمييز التحليلي بين القوة الإقليمية أن يوضح ذلك.[2] كما لاحظ "وليام فوكس"، فإن القوة العظمى هي القوة العظمى التقليدية في المناطق البعيدة عن إقليمها، في حين أن القوى الإقليمية تتمتع بـ "مكانة القوة العظمى" لكن "مصالحها وتأثيرها يكونان كبيرين في مسرح وحيد فقط لصراع القوة"؛ ويشرح "كينيث بولدينغ " K. Boulding ذلك، بأن "فقدان القوة" يضعف القدرات في المناطق البعيدة، كما يسهم في تعادل القوى العظمى.[3]

أصبحت آسيا–باسيفيك مدفوعة في جزء كبير منها بالإنتعاش الإقتصادي للصين والإستفادة من نظام تجاري دولي مفتوح، محركًا للنمو الاقتصادي العالمي؛[4] مع ذلك، فمنطقة آسيا-باسيفيك تتميز بتحولات كبيرة في توازن القوة، وتوزيعات منحرفة للقوة الإقتصادية والسياسية بين الدول، وعدم تجانس ثقافي وسياسي، والمؤسسات الأمنية الضعيفة، والنزاعات الإقليمية المنتشرة التي تجمع بين قضايا الموارد الطبيعية والنزعة القومية ما بعد الإستعمارية.[5] وتسيطر الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على أجزاء كبيرة من منطقة المحيط الهادئ لأن الولايات المتحدة لديها العديد من الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ، ولديها تحالفات مع العديد من دول المحيط الهادئ الصغيرة. وتواجه الصين جدارا من حلفاء الولايات المتحدة، وهي اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين؛ وينبغي ألا ننسى أن الولايات المتحدة لا تزال موجودة عسكريا في أفغانستان بين روسيا والصين.[6]

ونظرا للأهمية الجيوسياسية المتزايدة لمنطقة آسيا باسيفيك، يشكل الإستقطاب أحد المحددات القوية لديناميات القوى الكبر في المنطقة، لكنه ليس المحدد الوحيد، وليس بالضرورة المحدد الرئيسي، فثمة متغيرات واقعية أخرى تكمل أو حتى تبطل تأثير الإستقطاب الثنائي؛ فمصالح القوى العظمى المشروطة جغرافيا وأنماط

[1] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. pp 3-4.

[2]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 315.

[3]– نفس المرجع، ص 315.

[4] - James J. Przystup, Op. cit. P1.

[5]- توماس جي كريستنسن، مرجع سابق، ص 261.

[6]- K. Saalbach, Op. cit. p7.

امتلاك الأسلحة يمكن أن تكون متغيرات قوية بنفس القدر تؤثر على علاقات القوى العظمى في كل من الثنائية والتعددية القطبية. والعلاقات الأمريكية-الصينية تمثل استقطابا بين قوة برية وقوة بحرية لكل منهما أولوياته السياسية–الطبيعية المتميزة. وبقدر ابتعاد مصالحهما الإقليمية وقدراتهما العسكرية عن التنفس بقدر ما يخف الصراع.[1] وبالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن حقيقة التعددية القطبية على الصعيدين السياسي والإقتصادي قد بدأت بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث شهدت تغييرات عميقة في تكوين قوتها الاقتصادية وبناء الأمن القومي.[2]

يصف المؤرخ "آرني ويستاد" Arne Westad جنوب شرق آسيا بأنه "المنطقة الحاسمة، التي يُعلق مستقبلها نتيجة التنافس الكبير على النفوذ في آسيا. في اعتقاده، يمتد التنافس إلى ما هو أبعد من القضايا البحرية، وقد انجذبت دول جنوب شرق آسيا إلى هذه المنافسة، سواء كانت لديها نزاعات مع الصين في بحر الصين الجنوبي أم لا. والأسباب التي أدت إلى هذا التحول الإستراتيجي، والطريقة التي يمكن أن تتطور بها المنازعات البحرية، والوسائل الدبلوماسية اللازمة للتفاوض بشأن التوترات وتقرير مستقبل المؤسسات الإقليمية، كلها مسائل معقدة.[3]

أصبحت البيئة الأمنية داخل إقليم آسيا والمحيط الهادي أكثر تعقيداً؛ إذ تتسم هذه البيئة الأمنية بظهور العديد من مراكز القوى الصاعدة، والتي يأتي في مقدمتها الصين، تليها الهند واليابان، وكوريا الجنوبية وإندونيسيا. كما تتميز أيضاً بتزايد كثافة العلاقات التعاونية والتنافسية بين تلك الدول في العديد من القضايا الداخلية والخارجية. وتُؤشر تلك التطورات في مجملها، إلى تزايد كثافة أنماط التفاعلات بين الدول حول موضوعات كالسيادة الإقليمية، والمنافسة على الموارد، وأمن الطاقة، وأوضاع السوق الاقتصادية. وفي نفس الوقت، تخلق حوافز للتعاون لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة بدايةً من التغير المناخي، مروراً بالإرهاب، وانتهاءاً بعدم الإستقرار الإقتصادي العالمي؛ كما تُلقي تلك البيئة المعقدة عبئاً جديداً وتحدياً كبيراً أمام صانع القرار الأمريكي، نظراً للحضور الأمريكي في تلك المنطقة من العالم وعلاقاتها الإستراتيجية مع العديد من دوله.[4]

إن التحولات المستمرة في القوة الجيوسياسية من الغرب إلى الشرق تجعل منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر أهمية للولايات المتحدة اليوم من أي وقت مضى. تعد المنطقة بالفعل محركًا للاقتصاد العالمي، وأصبحت الدول الآسيوية الرئيسية جهات فاعلة اقتصادية وسياسية عالمية. ومع ذلك، مع تنامي أهمية آسيا على مدى العقد

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص ص 334–335.

[2]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 100.

[3] - Munir Majid, “Southeast Asia Between China and the United States”,(London School of Economics and Political Science, London, UK. November 2012), p 21. https://cutt.ly/iPUhpXS

[4]- باسم راشد، مرجع سابق.

الماضي، تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى نهج أكثر نشاطًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يدرك الحقائق الجيوسياسية الجديدة ويضع الولايات المتحدة في وضع يمكنها من التعامل بفعالية مع التحديات الناشئة.[1]

القوى الكبرى في آسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة في مرحلة إعادة تحديد مواقفها الإستراتيجية تجاه بعضها البعض. وأهم عامل تقوم عليه عملية التعديل هو الصعود السريع للصين؛ حيث تتجاوز الصين مركز القوة الإقليمية وتتجه نحو كونها قوة عالمية. إن القوى الثلاث الرئيسية الأخرى في آسيا، الولايات المتحدة واليابان والهند . تبحث عن السبل الكفيلة بالإستجابة لهذا التحول، شأنها في ذلك شأن البلدان الصغيرة المجاورة للصين. وعلى الرغم من عدم وجود مؤسسة متعددة الأطراف تتعامل مباشرة مع القضايا الأمنية في آسيا، إلا أن رابطة دول جنوب شرق آسيا غالبا ما يُنسب لها أثر المساهمة في استقرار المنطقة بسبب مبادراتها الرامية إلى زيادة التعاون الإقليمي من خلال بناء المؤسسات الإقليمية. إذ يُعتقد أن المبادرتين المتعددتي الأطراف بقيادة الآسيان واللذين كانا أكثر صلة بالأمن خارج جنوب شرق آسيا نفسها -المنتدى الإقليمي للآسيان ASEAN Regional Forum (ARF) والآسيان زائد ثلاثة ASEAN Plus Three (APT) -، سهلت ووسعت التفاعل الدبلوماسي بين أعضائها المعنيين.[2]

بالنسبة لليابان كانت قوة أحادية البعد في التسعينيات، مستعدة للعمل كنموذج اقتصادي لكنها مترددة في المغامرة كشريك في الشؤون المتعلقة بالأمن؛ وبالمثل، فإن الهند، التي طالما لعبت دورا محوريا في جنوب آسيا، قد تحول انتباهها إلى الشرق، مع مزيد من المشاركة الإقتصادية والسياسية مع جيرانها في شرق آسيا.[3] ويمثل عامل الصين في البيئة الأمنية الآسيوية المتطورة معضلة استراتيجية لمعظم جيران الصين؛ العلاقة الإقتصادية بين كل دولة والصين أساسية للرفاهية الاقتصادية لجميع الأطراف، وتعزز العلاقات الثنائية القوية مع الصين التبعية الاقتصادية المتبادلة. في الوقت نفسه، يمثل التحديث العسكري للصين تحديًا أمنيًا.[4]

وكمنطقة محورية، أصبحت منطقة المحيط الهادئ مركز القوة في الجيوسياسة العالمية؛ تعمل الصين بنشاط على تعزيز التعاون المربح والترابط داخل المنطقة. لتحقيق هذا الهدف، أطلقت "مبادرة الحزام والطريق" وغيرها من المبادرات لتعزيز التكامل الإقليمي التي يمكن لجميع دول المنطقة الاستفادة منها؛ مع ذلك، فمن المنظور الجيوسياسي، لاحظت الولايات المتحدة تحديًا متزايدًا من الصين وهي مصممة على الحفاظ على تفوقها

[1] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 3.

[2]- Fenna Egberink with Frans-Paul van der Putten, Op. cit. pp 1-2.

[3] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 19.

[4] - I bid. p 23.

العالمي من خلال الإستمرار في زيادة وجودها العسكري في الهند والمحيط الهادئ وتعزيز تعاونها الإستراتيجي الرباعي مع اليابان وأستراليا والهند.[1]

ويهيمن التنافس الإقليمي الناشئ بين الصين والولايات المتحدة على الجيوسياسة الجديدة لجنوب شرق آسيا. تم تسليط الضوء على المسابقة من خلال الأحداث التي وقعت في بحر الصين الجنوبي حيث أوضحت الولايات المتحدة اهتمامها بضمان حرية الملاحة والتسوية السلمية لنزاعات الصين مع الدول الإقليمية. البعض في البنتاغون يخططون لـ "معركة جوية بحرية" Air Sea Battle في المنطقة مشابهة لـ "معركة الجوية البرية" Air Land Battle المخطط لها خلال الحرب الباردة – من خلال "إعادة التوازن" للقوات البحرية في المحيط الهادئ من نسبة 50% الحالية إلى 60% بحلول عام 2020.[2] ونظرًا لأن آسيا تلعب دورًا حاسمًا بشكل متزايد في الأجواء الجيوسياسية والجيواقتصادية العالمية، فقد أصبح المحيطين الهندي والهادئ العمود الفقري للتجارة التي تدفع اقتصاد آسيا. وتربط شبكة التجارة داخل هذين المحيطين آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.[3]

تصف الجيوسياسة الأهمية الإستراتيجية الهائلة للمناطق الساحلية التي أشار إليها "نيكولاس سبيكمان" باسم مناطق "ريملاند" في العالم. مع التحولات في نمط التجارة العالمية، تزداد أهمية المناطق البحرية. يتم نقل تسعين في المائة من التجارة العالمية عن طريق السفن في أنماط التجارة المعاصرة، وينتهي حوالي نصف هذه التجارة على حافة "بحر الصين الجنوبي" أو تعبر من خلاله. وبالتالي، فإن "بحر الصين الجنوبي" هو محور التجارة الدولية ومصدر التوتر لرؤيته على أنه جوهر التنافس البحري الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين.[4]

منذ أوائل السبعينيات من القرن الـ 20، وحتى نهاية الحرب الباردة كانت هناك عناصر "لمثلث استراتيجي" في آسيا-الباسفيك مكون من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين؛ وقد جاء تملك القوة السوفياتية ليفسح المجال لثنائية قطبية في المنطقة: الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت الصين المستفيد الإستراتيجي الرئيسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعد تفكك الإتحاد السوفياتي. فقد ملأت الصين الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ السوفياتي في دول كثيرة، كما هو الحال على شبه الجزيرة الكورية، حيث أن المنافسة الصينية-السوفياتية

[1] - Muhammad Saeed, Op. cit. pp 499-500.
[2] - Munir Majid, Op. cit. p 21.
[3] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 504.
[4] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 269.

في كوريا الشمالية خلفتها الهيمنة الصينية، كما جاء الإنسحاب السوفياتي من فيتنام ليحول الهند الصينية إلى دائرة نفوذ صينية.[1]

مع حلول عام 1991 كانت الصين أنجزت الهيمنة على شرق آسيا القارية، والإستثناء الوحيد لذلك هو تحالف كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لكن في منتصف التسعينيات طورت الصين وكوريا الجنوبية روابط استراتيجية قوية، فالدولتان تشتركان في القلق من الإمكانيات العسكرية اليابانية؛ إذ تتبع كوريا الجنوبية التجسير الإستراتيجي Strategic Hedging من خلال تطوير روابط استراتيجية مع الصين استعدادا لأية إعادة نظر أمريكية ممكنة حول التزاماتها تجاه كوريا الجنوبية. خاصة وأن الصين أصبحت بحلول عام 1997 ثالث أكبر سوق تصدير لكوريا الجنوبية وأكبر مقصد للإستثمار الأجنبي المباشر لكوريا الجنوبية.[2]

في المقابل، تهيمن الولايات المتحدة على شرق وجنوب آسيا البحرية، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت قواعدها في "تايلنر" عام 1975، وانسحبت من قواعدها في الفلبين عام 1991، لم يضعف ذلك من القوة البحرية الأمريكية في المنطقة، فالبحرية الأمريكية تهتم "بالأماكن وليس القواعد"؛ كما كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات وصول إلى التسهيلات البحرية في سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وبروناي.[3]حيث أن القوى الأخرى لا تتمتع بحرية الوصول إلى التسهيلات في أي من هذه الدول وليس لديها حاملات طائرات يمكنها أن تظهر القوة في المنطقة، فإن البحرية الامريكية تهيمن على جنوب شرق آسيا البحرية بما في ذلك طرق الملاحة البحرية المهمة التي تربط شرق آسيا بالشرق الأوسط.[4]

يؤكد "روس"، أن منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة ثنائية القطبية لأن الصين قوة إقليمية راسخة والولايات المتحدة قوى عظمى عالمية، لكنها مجرد قوة إقليمية في شرق آسيا؛ فالصين تهيمن على شرق آسيا القارية والولايات المتحدة تهيمن على شرق آسيا البحرية.[5]وفقا لـ "روس"، فإن الصين والولايات المتحدة الأمريكية سوف تتنافسان في شرق آسيا ثنائية القطبية خلال فترة القرن الحادي والعشرين. ويؤكد أنه من المظلل أن نطلق على الصين "قوة صاعدة" لأن الصين قوى عظمى بالفعل في منطقة شرق آسيا. فالصين يمكنها أن تزعزع استقرار المنطقة عن

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 316.

[2]– نفس المرجع، ص 317.

[3]– نفس المرجع، ص ص 317–318.

[4]– نفس المرجع، ص 318.

[5]– سين لين جونز، مرجع سابق، ص40.

طريق تحدي التفوق البحري الأمريكي، خاصة وأن المحيط الهادي يفصل الولايات المتحدة الأمريكية عن شرق آسيا.[1]

تتمتع الولايات المتحدة، وهي قوة غير أوراسية، بتفوق دولي، مع نشر قوتها مباشرة على أطراف القارة الأوراسية الثلاثة، التي منها تمارس نفوذا قويا على الدول التي تشغل المنطقة الخلفية من أوراسيا، لكن من أهم ملعب في العالم -أوراسيا-يمكن أن ينهض منافس أو عدة منافسين أقوياء للولايات المتحدة الأمريكية؛[2] وأدى الصعود السريع للصين إلى تحولات في علاقاتها الثنائية مع الجهات الأمنية الرئيسية الأخرى في آسيا، ويؤدي إلى إعادة تفسير ميزان القوى الآسيوي ودور الصين (الناشئ) فيه؛ وسيكون التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة هو محاولة الحفاظ على بعض الشعور بالتوازن مع صعود الصين واليابان والهند وروسيا، والحفاظ على نوع من التوازن أو لا تقوض بشكل خطير الاستقرار الإقليمي وتحقيق الأهداف الأمنية للولايات المتحدة في المنطقة.[3]

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أجرت دول جنوب شرق آسيا تغييرات ملحوظة نحو السوق الحرة والديمقراطية. للولايات المتحدة مصلحة قوية في تشجيع هذه التغييرات وزيادة دمج هذه المنطقة الشاسعة والمتنوعة في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة؛ يتناسب الحفاظ على علاقة قوية مع دول جنوب شرق آسيا مع استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى وبالذات استراتيجيتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ يمكن لهذه العلاقة أن تساعد الولايات المتحدة في التعامل مع ظهور قوة عظمى تتحدى التفوق الأمريكي والسيطرة على نقاط الاختناق الاستراتيجية والموارد والأسواق؛ وتطوير نظام إقليمي في جنوب شرق آسيا بقيادة الولايات المتحدة. على الجانب الآخر، لدى الصين حسابات سياسية مختلفة تمامًا. تريد جنوب شرق آسيا أن تكون منطقة صديقة للصين، وسوقًا كبيرة للتنمية الاقتصادية للصين، ومكانًا مستقرًا لأمن الصين.[4]

باختصار، السياق الجيوسياسي في آسيا آخذ في التغير؛ وتعد كل من الولايات المتحدة والصين شريكين مهمين لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ (جنوب شرقي وشرق آسيا)، وقد يؤدي التنافس المتزايد بينهما إلى وضع هذه الدول في وضع حرج بين الاثنين. إن التدخل الأمريكي المتزايد مؤخرًا في نزاع بحر الصين الجنوبي، والذي تشارك فيه العديد من دول جنوب شرق آسيا والصين، هو توضيح لذلك. بالإضافة إلى ذلك، مع تحول العلاقات

[1]– سين لين جونز، مرجع سابق، ص ص 40–41.

[2]- زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 48.

[3] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 34.

[4] - David Lai, ASIA-PACIFIC: A STRATEGIC ASSESSMENT, (Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, May 2013). P 53. https://www.files.ethz.ch/isn/165066/pub1155.pdf

الصينية الأمريكية إلى "عالمية"، يعني أن تأثير دول جنوب شرق آسيا على القضايا ذات الصلة بهذه العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية محدود بالضرورة.[1]

المطلب الثالث: انتقال مركز الثقل السياسي والإقتصادي العالمي من الأطلسي إلى آسيا-باسيفيك.

إن النظام الدولي وإن كان برأي البعض من سماته الاستمرارية إلا أنها استمرارية نسبية تتأثر بطبيعة الاحداث والأفعال لتؤدي بالتدريج إلى نمط جديد في ظاهرة العلاقات الدولية ضمن إطار دولي جديد له صفاته الخاصة به، الأمر الذي يثير بحد ذاته عنصرا جديدا في تعقيد مفهوم النظام الدولي.[2] فخلال القرن العشرين كان مركز الثقل الاستراتيجي العالمي في أوروبا ثم لاحقا في أوروبا وأمريكا، وقد كانت البنية العالمية التي تشكلت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية تتقرر وفقا للبنية الاستراتيجية التي تحددها الدول الكبرى في أوروبا، وبعد نهاية الحرب الباردة انتقال مركز الثقل الجيواستراتيجي إلى منطقة آسيا–المحيط الهادئ.[3]

تحتل منطقة آسيا والمحيط الهادئ اليوم ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي السنوي للعالم؛ من خلال العديد من المقاييس، من المتوقع أن يستمر توزيع القوة الاقتصادية العالمية هذا في ميله نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العقود القادمة، مما يحول التكهنات بالتحول الجيوستراتيجي لمركز الطاقة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ إلى حقيقة واقعة. في الواقع، مع البنى التحتية، بما في ذلك سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية النشطة، وتيسير مراكز الإنتاج الصناعي، اللامركزية في وسائل النقل، وتوفير العمالة الكافية، واستراتيجيات التشغيل، والأهم من ذلك، الاستراتيجيات الفكرية والهندسية الموضوعة جيدًا، كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ واحدة من أكثر الوجهات جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتصنيع والعديد من العمليات التجارية الرئيسية الأخرى. ببساطة، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وشك أن تصبح قوة اقتصادية في المحيط الهادئ في القرن المقبل.[4]

على مدى السنوات العشرين الماضية، حافظت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على معدلات نمو اقتصادي عالية أعلى من تلك الموجودة في البلدان الأخرى، وبالتالي أصبحت تُعرف باسم "محور النمو" للاقتصادات العالمية.

---

[1]- Fenna Egberink with Frans-Paul van der Putten, Op. cit. p 2.

[2]– هاني الياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا: دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط، (دمشق، مركز الشرق للدراسات، ط 1، 2007). ص 35.

[3]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني: "استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين". المجلة السياسية والدولية، (العراق، الجامعة المستنصرية، المجلد 2016، العدد 30، 2016)، ص 171.

[4] - David Lai, Op. cit. p2.

ومن المتوقع أن تظل تشهد أعلى معدلات النمو في العالم وأن تكون بمثابة محرك للإقتصاد العالمي في السنوات القادمة؛ وبالمثل، فإن الموجة الحالية من التنمية الاقتصادية التي تركز على المجال الاقتصادي، وزيادة التجارة الإقليمية وزيادة الاعتماد المتبادل داخل الإقليم قد انضمت إلى هذه الخصائص باعتبارها خصائص مهمة. مع مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبح من الحقائق الثابتة أن مركز ثقل "ميزان القوى الدولي" قد انتقل من أوروبا إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بسبب ظهور الصين في المقام الأول. مع هذا التغيير المنهجي الكبير في النظام العالمي، واجهت هيمنة الولايات المتحدة المهيمنة في "آسيا والمحيط الهادئ" مشكلة خطيرة. حلت الصين محل اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم وتبعتها لتصبح ثاني أكبر إنفاق عسكري في العالم.[1]

وقد شكل تفكك الإتحاد السوفياتي وانتهاء فترة الحرب الباردة بين المعسكرين التقليديين الشرقي والغربي لأزمة العلاقات الدولية والنظام الدولي بسبب حالة الفوضى الدولية التي نتجت عن انهيار شبكة العلاقات والتوازنات الدولية لصالح هيمنة قطب واحد وإلى حين بروز قوى دولية أخرى تنزع نحو لعب دور فاعل جديد، وظهور مدرسة "ازدواجية المعايير" في إدارة العلاقات الدولية وفي هرم اتخاذ القرارات في المنظمات الدولية.[2]

في حين أن هناك الكثير من الجدل حول ما إذا كان القرن الحادي والعشرين سيكون ما يسمى بـ "القرن الآسيوي"، إلا أنه لا يوجد شك في أن اهتمام صانعي السياسات على مدى العقد الماضي قد تحرك نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وقد كان الدافع وراء ذلك مجموعة من العوامل التي تم الخلاف في طبيعتها وآثارها.[3] لقد كانت المعضلة النووية في شبه الجزيرة الكورية، والصراع بين الصين وتايوان، والمطالبات البحرية المتنافسة والإشتباكات العسكرية في بحر الصين الجنوبي، والتصورات المشتركة للولايات المتحدة كمزود الأمن الرئيسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من العوامل التي تميل إلى تعزيز الصلة بين المجمعات الأمنية في شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة. أدى البعد الأمني مع تطور الأنظمة الإقتصادية عبر الوطنية كمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC)، إلى تعزيز الهوية الإقليمية "لآسيا والمحيط الهادئ".[4]

[1] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p264.

[2] – هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق. ص ص 34–35.

[3] - Xenia Wickett, John Nilsson, "The Asia-Pacific Power Balance beyond the US–China Narrative", (U.S.A. The Royal Institute of International Affairs), p 6. https://cutt.ly/5ATSke5

[4] - Hari Singh, "Asia-Pacific in (America's) New World Order", (Buenos Aires, Latin American Council for Social Sciences, 2005), p 63. https://cutt.ly/KAYiJn3

توقع مفكرون أوروبيون آخرون ينتمون إلى الصنف الأول من هذا القرن تحولا في مركز الثقل الجيوسياسي نحو الشرق، مع تحول في منطقة المحيط الهادي -وبشكل خاص الولايات المتحدة واليابان-الوريثتين المحتملتين لهيمنة أوروبا. [1] إن التفوق الأمريكي كقوة أحادية مهيمنة على عالم ما بعد الحرب الباردة تمارس السيطرة والتفوق هو أمر واقع، بيد أن التجمعات والقوى الإقليمية تسير باتجاه تطوير برامجها الاقتصادية فضلا عن العسكرية والسياسية والاجتماعية، بما يشير إلى إمكانية بروز نظام متعدد الأقطاب؛[2] ولهذا تتطلب التغييرات في المشهد الجيوسياسي نظرة جديدة لإستراتيجية الأمن الأمريكية إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على مصالحها وتأثيرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحمايتها. هذا لا يعني أن الولايات المتحدة لم تكن تتفاعل مع البيئة الأمنية المتغيرة لديها. لكن التغييرات تفوق قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستجابة في كثير من الحالات، وهناك حاجة إلى استراتيجية أكثر استباقية في مقابل رد الفعل.

في بداية القرن الحادي والعشرين، تنبأ الكثيرون بثقة بأن هذه الفترة ستصبح "القرن الآسيوي" أو "قرن آسيا والمحيط الهادئ". الآن بعد أن دخلنا العقد الثالث لا يزال هذا التوقع يبدو في مساره؛[3] تبرز منطقة جنوب شرقي آسيا أو آسيا المحيط الهادئ من جديد في فترة ما بعد الحرب الباردة كلاعب سياسي واقتصادي مركزي ومحرك للإقتصاد العالمي؛ تضم بلدان شرق وجنوب شرق آسيا ما يقرب من ثلث سكان العالم، وتنتج حوالي ربع الإنتاج العالمي، وتنتج حوالي ربع الصادرات العالمية. استحوذ المصنعون الآسيويون على حصة كبيرة من سلاسل الإنتاج العالمية. تمتلك الحكومات الآسيوية والمؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة حوالي ثلثي احتياطيات العالم من النقد الأجنبي التي تزيد عن 6 تريليون دولار.[4]

إن تراجع المكانة الأمريكية بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية (2008-2012) بشكل خاص وعدم قدرة الإتحاد الأوروبي على بلورة سياسة خارجية مشتركة، وتوالي الأزمات الإقتصادية الحادة كما دلت على ذلك أزمة اليورو وانتعاش السياسات الوطنية، فنسبة النمو في الناتج المحلي والإجمالي وحجم التجارة الخارجية إلى جانب

[1]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 48.

[2]– هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق. ص 51.

[3] - J.S. Eades and Malcolm J.M. Cooper, Op. cit. P1.

[4] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 20.

نمو الإستثمار الخارجي المباشر كلها مؤشرات تدل على تحرك الثقل الإقتصادي باتجاه اقتصاديات جنوب شرقي آسيا أساسا.[1]

يحدث هذا التحول في سياق تعميق العلاقات الإقليمية الصينية؛ نهوض الصين الإقتصادي ونجاحها ساعدها على إقامة علاقات تجارية ومالية قوية في منطقة جنوب شرقي آسيا؛ تعد الصين الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مع نمو اقتصادي يبلغ حوالي 9-10% سنويًا منذ أواخر السبعينيات، ومع انخفاض الحصة الأمريكية من الناتج الإجمالي العالمي منذ عام 1999. من المتوقع أن يتجاوز حجم الاقتصاد الصيني مثيله في الولايات المتحدة بحلول عام 2030. كما تعد الصين أكبر مصدر في العالم وأكبر دولة تمتلك احتياطيات النقد الأجنبي في العالم. كما أصبحت الصين أكبر دائن في العالم، بحيث تقرض الصين العالم النامي أكثر مما يقرضه البنك الدولي.[2]

إن الجدل حول "الصين الصاعدة"، لا يحجب حقيقة أن الصين قوة عظمى بالفعل في بنية ثنائية القطبية، وإنما يحجب أيضا فهم أن الصين يمكن أن تزعزع الاستقرار فقط عن طريق تحدي السيادة البحرية الأمريكية، وبالمثل فإن القلق الأمريكي من صعود الصين يحجب حقيقة أن الولايات المتحدة تستطيع أن تحقق الهيمنة الإقليمية من خلال اضعاف التأثير الصيني. واستمرار استقرار منطقة آسيا-باسيفيك من عدمه سوف يعتمد على القدرات الإستراتيجية وطموحات كل واحدة من هاتين القوتين إلى أن تخترق دائرة نفوذ الأخرى.[3]

إن صعود الصين كمنافس محتمل للهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة قد أشار إلى عودة المنافسة بين القوى العظمى في النظام الدولي. الصين، ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم حاليًا، في طريقها لتجاوز الولايات المتحدة بحلول عام 2030 لتصبح أكبر اقتصاد في العالم. وهي أيضًا أكبر مستهلك للطاقة في العالم وثاني أكبر منفق على الدفاع.[4]

كانت الولايات المتحدة القوة العظمى العالمية الوحيدة منذ نهاية الحرب الباردة؛ ومع ذلك، مع دخول القرن الحادي والعشرين، تتضاءل هيمنتها ويتجه العالم نحو تعددية قطبية أكبر ، تطالب القوى الناشئة التي تمثلها مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) بصوت أكبر في السياسة العالمية؛ والعديد من مؤسسات

[1]- ليلى عاشور حاجم وسالي موفق عبد الحميد، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجا"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد 45-56، 2016) https://cutt.ly/dAjtjju

[2] - Munir Majid, Op. cit. p 22.

[3]- روبرت روس، مرجع سابق، ص 326.

[4] - Marshal M Matheswaran, “US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific”, (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4

التعاون شبه الإقليمية أو عبر الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون The Shanghai Cooperation Organisation (SCO) ورابطة دول جنوب شرق آسيا the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) أصبحت لا غنى عنها في الحفاظ على السلام والإستقرار والنمو الإقتصادي في مناطقها؛ صعود روسيا في عهد بوتين وثقة متزايدة بالصين، على وجه الخصوص، يمثل تحولا كبيرا في ميزان القوى العالمي، في محاولة لدفع الإصلاحات الجوهرية في النظام العالمي على التحول نحو مزيد من التوازن.[1]

كما هو الحال مع اقتصادها، لم تعد الولايات المتحدة كقوة سياسية عالمية تمارس الهيمنة الوحيدة في جنوب شرق آسيا؛ لقد غير الثقل الإقتصادي الصيني الموازين (أنظر الملحق رقم 1). ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تنتظر أن يتم اختزالها إلى مرتبة الأسبقية في المنطقة نتيجة لما أطلق عليه البعض "الهيمنة الصينية بالتخفي". في حين أن الأحداث الفريدة ولكن المهمة للغاية مثل نهج الصين الحازم المتزايد في نزاعات بحر الصين الجنوبي قد يبدو أنها أعادت إشعال تدخل الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أن هناك استراتيجية أوسع لإعادة التوازن لتسجيل القوة والنفوذ الأمريكيين، وإحباط الصين.[2]

في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، جعلت العلاقات الصينية-اليابانية، والصينية الأمريكية، واليابانية الأمريكية، والصينية اليابانية الأمريكية، والكوريتان الشمالية والجنوبية، وغيرها من العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بحساسياتها وتعقيدات المنطقة مركز الثقل الجيوسياسي العالمي مع مطلع القرن الحادي والعشرين.[3] ومع الإنفتاح التدريجي الشامل لبنية آسيا-المحيط الهادئ، فإن الثقل الجيوسياسي شهد تحولا واضحا من منطقة الأطلسي (أوروبا وأمريكا) إلى آسيا-المحيط الهادئ.[4]

أدت مشاركة الهند المتزايدة في شؤون آسيا والمحيط الهادئ إلى صياغة مصطلح آخر، "المحيطين الهندي والهادئ"، الذي تفضله الهند بوضوح، ولكنه استخدمته أيضًا قوى أخرى مثل أستراليا في مناسبات؛ وبشكل عام، تظل "آسيا والمحيط الهادئ" أكثر شيوعًا من "المحيطين الهندي والهادئ".[5]

من حيث كل من التجربة الجغرافية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ وتوجهها الإستراتيجي والسمات الأساسية، هناك قاسمًا مشتركًا: المحيطان كمنطقة واحدة متجاورة. ويستند هذا الفهم إلى حقيقة أن الغالبية العظمى

[1] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 500.
[2] - Munir Majid, Op. cit. p 27.
[3] – خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 171.
[4] – نفس المرجع، ص 172.
[5] - Derek McDougall, Op. cit. p 7.

من تدفقات السلع في العالم، وكذلك إمدادات الطاقة، يتم نقلها عبر الطرق البحرية التي تعبر هذين المحيطين؛ إضافة إلى ذلك، تعد منطقة المحيطين الهندي والهادئ حاليًا الساحة التي تدور فيها المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين وحتى الهند في جنوب وجنوب شرقي آسيا. وبناءً على ذلك، فقد اكتسبت أهمية جيوسياسية وجغرافية اقتصادية منذ نهاية الحرب الباردة. ويرى البعض أنه ليس فقط بناء جغرافي "خالص" ولكن أيضًا كبديل لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية The Belt and Road Initiative (BRI). وبالتالي، فإن الجوانب الجيوسياسية والجيواقتصادية متشابكة بشكل وثيق في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.[1] (أنظر الملحقين رقم 2و3)

حدث هذا التشابك في سياق التنافس بين الولايات المتحدة والصين، والذي أصبح في العامين الماضيين نموذجًا إرشاديًا في العلاقات الدولية، وخاصة في آسيا؛ إنها تشكل المناقشات الاستراتيجية وكذلك الديناميكيات السياسية والعسكرية والاقتصادية. المنافسة الصينية الأمريكية على الهيمنة والمكانة تشمل عدة أبعاد. ومن أهم هذه المفاهيم تصورات التهديد العسكري، والتنافس في السياسة التجارية، والجوانب السياسية الأيديولوجية والأفكار المتنافسة حول النظام الإقليمي؛ نتيجة لذلك، فإن تطوير التكنولوجيا واستخدامها، فضلا عن الهياكل الأساسية، ينظر إليها على نحو متزايد باعتبارها عناصر المنافسة بين القوتين؛ ولذلك، فإن كلا المحيطين الهندي والهادئ، في نواح كثيرة، ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع جوانب المنافسة بين الصين والولايات المتحدة.[2]

وعلى هذه الخلفية، تجدر الإشارة إلى أن المفاهيم (المختلفة) لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ كمساحة مفهومة جغرافيًا واستراتيجيًا تستند إلى نوايا ومصالح سياسية محددة. ولذلك، فإن مصطلح "المحيطين الهندي والهادئ" نفسه، بالإضافة إلى استخدامه، ليس مجرد وصف أو قيمة محايدة. بدلاً من ذلك، فإن الحدود المرسومة ضمنيًا أو فعليًا المرتبطة بها، وآليات الإدماج والاستبعاد، وإسناد خصائص معينة هي دائمًا ذات طبيعة سياسية.[3]

مما سبق، يتوقع العديد من المحللين الجيوسياسيين مثل "روبرت كابلان" أن الولايات المتحدة ستعطي الأولوية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي كمنطقتين مترابطتين مهمتين في أواخر عام 2010 وما بعده. وعلى الرغم من أن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط يعتبران مركزين لسياسات القوة العالمية في القرن العشرين، فإن دور المحيطين الهندي والهادئ أصبح أكثر بروزا في القرن الحادي والعشرين. ويعتقد كثير من المراقبين أن المحيطين كانا محور صراع القوى الجيواقتصادية منذ السبعينات؛ والآن، أصبحا مركزًا جديدًا للمنافسة

[1] - Felix Heiduk and Gudrun Wacker, **From Asia-Pacific to Indo-Pacific: Significance, Implementation and Challenges**, (Berlin, German Institute for International and Security Affairs, July 2020), p 7. https://cutt.ly/BAkyLKu
[2] - I bid. p 7.
[3] -I bid. p 8.

الجيواستراتيجية والجيوسياسية بين القوى العالمية. في حين شهدت الميزانية العسكرية للصين زيادة سنوية مضاعفة تقريبًا على مدى العقدين الماضيين، تحاول قوى إقليمية أخرى مثل الهند واليابان أيضًا زيادة قوتها العسكرية، ومن المتوقع أن تنمو البحرية الهندية لتصبح ثالث أو رابع أكبر قوة بحرية في العالم.[1]

مما سبق، ليس كل شيء جديدًا في الجيوسياسة "الجديدة" لجنوب شرق آسيا. الجديد في الجيوسياسة "الجديدة" لجنوب شرق آسيا هو الأولوية التي أعلنت الولايات المتحدة أنها تعطيها الآن للمنطقة. يأتي هذا بعد فترة من الإهمال النسبي منذ نهاية حرب فيتنام، والتركيز الأمريكي الأحدث على أفغانستان والعراق، حتى لو كان هناك ارتباط مع جنوب شرق آسيا في أعقاب 11 سبتمبر؛ منذ خروج الولايات المتحدة من الهند الصينية، وخاصة في العقدين الماضيين، شهد نهوض الصين الاقتصادي عمق واتساع نفوذها في جنوب شرق آسيا، وفي العالم بالفعل. في الوقت نفسه، أدت الانشغالات الأمنية والعسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فضلاً عن الأزمة المالية والاقتصادية منذ عام 2008، إلى تضاؤل دورها الإقليمي. ولذلك فقد بدأ واقع استراتيجي جديد في التطور في جنوب شرق آسيا.[2]

المطلب الرابع: تأثير الأهمية الجيوسياسية لآسيا-الباسيفيك على العلاقات بين القوى الكبرى.

أكثر المسائل ذات الصلة بالقوى الكبرى هي توازن القوى العالمية والقطبية الدولية، وتشير هذه الأخيرة إلى المضمون الذي قد يستقر عليه شكل النظام الدولي والعلاقات بين وحداته بموجب توزيع مكونات القوة؛[3] وتناضل القوى الكبرى من أجل تعظيم قوتها على منافسيها في سعيها لتحقيق الهيمنة، والدولة المهيمنة تكون فعليا القوة العظمى الوحيدة في النظام. والدولة الأقوى بين القوى العظمى الأخرى في النظام لا تكون مهيمنة، لأنها تواجه قوى عظمى أخرى، إذ تشير الهيمنة إلى السيطرة على العالم بأسره. لكن يمكن أن نطبق المفهوم أيضا على نظم أصغر ونستخدمه لوصف مناطق محددة. وبذلك يمكن أن نميز بين الدولة المهيمنة العالمية Global Hegemon التي تسيطر على العالم، والدولة المهيمنة الإقليمية Regional Hegemon التي تسيطر على مناطق جغرافية مميزة.[4]

من المعروف أن القرن الواحد والعشرين هو قرن الزعامة الأمريكية للعالم، والولايات المتحدة الأمريكية حققت هيمنة شبه مطلقة على القرار السياسي والإقتصادي والعسكري في العالم في حين برزت دولة الصين

[1] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 502.

[2] - Munir Majid, Op. cit. p 21.

[3]- خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، (الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص 26.

[4]- جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، جامعة الملك سعود، 2001)، ص ص 50-51.

كقوة اقتصادية-مالية منافسة للولايات المتحدة الامريكية.[1] وقد شكل تفكك الإتحاد السوفياتي وانتهاء فترة الحرب الباردة بين المعسكرين التقليديين الشرقي والغربي أزمة في العلاقات الدولية والنظام الدولي بسبب حالة الفوضى الدولية التي نتجت عن انهيار شبكة العلاقات والتوازنات الدولية لصالح هيمنة قطب واحد وإلى حين. وبروز قوى دولية أخرى تنزع نحو لعب دور فاعل جديد، وظهور مدرسة "ازدواجية المعايير" في إدارة العلاقات الدولية وفي هرم اتخاذ القرارات في المنظمات الدولية.[2]

وتعمل القوى العظمى في آسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة على إعادة تحديد مواقفها الإستراتيجية تجاه بعضها البعض؛ العامل الأكثر أهمية في عملية التعديل هذه هو الصعود السريع للصين كلاعب دولي رئيسي. تتجاوز الصين مكانة القوة الإقليمية وتتجه نحو كونها قوة عالمية.[3] وتبحث القوى الرئيسية الثلاث الأخرى في جنوب وجنوب شرقي آسيا -الولايات المتحدة واليابان والهند -، عن طرق للاستجابة لهذا التطور، وكذلك الحال بالنسبة للدول المجاورة الأصغر للصين. على الرغم من عدم وجود مؤسسة متعددة الأطراف تتعامل بشكل مباشر مع القضايا الأمنية في آسيا[4].

ومع استعادة الصين لهونغ كونغ عام 1997، واحتمال ضم تايوان للوطن الأم فإن الصين تصبح مؤهلة للقيام بدور قوى عظمى الأمر الذي يعطى لحركتها إزاء آسيا ولاسيما تطبيع وتطوير العلاقات مع اليابان فضلا عن روسيا وكذلك الهند، إلى جانب مساعيها لتطوير العلاقات مع دول آسيا الأخرى وخاصة باكستان ودول آسيا الوسطى أهمية خاصة في رسم معالم النظام الدولي متعدد الأقطاب في مرحلة لاحقة من القرن الحادي والعشرين.[5] وقد أدى نمو الصين كقوة عالمية من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية إلى زعزعة هيمنة الولايات المتحدة وبعض حلفائها. يشير موقفها الحازم في بحر الصين الجنوبي والشرقي، واستراتيجية مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي تسعى إلى دمج جزء كبير من أوراسيا مع اقتصادها، إلى تنافس قوي بين القوى العظمى يتميز بالتنافس بين الولايات المتحدة والصين.[6]

---

[1]- صباح نعاس شنافة، "القوة الصينية: تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، عدد 46، 2013)، د.ص. https://cutt.ly/gPId8p1

[2]– هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق. ص35.

[3]- Fenna Egberink with Frans-Paul van der Putten, Op. cit. p 1.

[4]- I bid. p 1.

[5]– هاني الياس خضر الحديثي، المرجع السابق. ص ص 52–53.

[6] - Marshal M Matheswaran, Op. cit.

غالبا ما يستعين المنظرون للتهديد الصيني بنظرية "انتقال القوة" لأورغنسكي، الذي يرى أن القوة تهدد دور ومكانة الدولة في المجتمع الدولي، وأنه كلما تقلصت الفجوة بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة في عناصر القوة الشاملة كلما زادت احتمالات الحرب بينهما. وبالتالي تعاظم قوة الصين في ظل التراجع النسبي للقوة الأمريكية وفقا لمؤشرات قياس القوة سيؤدي إلى عدم الإستقرار وغياب عامل الثقة الإستراتيجي حول هيكل النظام الدولي بين القوتين؛[1] ويرى بريجنسكي أن الصين وهي قلب العالم "Heartland" الجديد، ستكون الأصعب في عملية الإعاقة، بسبب كتلتها وإرادتها وخصوصيتها، ومن هنا أصبح الاهتمام بمواجهة الصين أولوية أميركية طاغية، وهي تعمل الآن من أجل التواجد القوي في المحيط الهادئ وفي بحر الصين. وهذا ما يعدل في الجيوبوليتيك الأميركي القائم على نظريات قلب العالم أو إقليم الحافة لقلب العالم "Rimland" لتشمل الصين التي هي من إقليم الحافة الملاصقة للقلب، ما يدفع إلى الجمع بين النظريتين، كي يستمر حصار روسيا ويضاف إليه حصار الصين.[2]

يستبعد كل من يتناول "بونيي جلاسر Bonnie Glaser"و"ماثيو فونايولي Matthew Funaiole "، قدرة الصين على إزاحة الولايات المتحدة لتصبح القائد الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وذلك في ظل استمرار التراجع في معدلات النمو، وضعف سوق الأسهم الصينية، بالإضافة إلى التحدي الديموغرافي المتمثل في شيخوخة القوى العاملة الصينية؛[3] لذلك، فإن أي تغيير يجري في قمة النظام الدولي لابد أن يترك تأثيره على مجمل العلاقات الدولية ويشمل ذلك التوازنات الإقليمية، لذلك فإن المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي الحالي لابد أن تترك تأثيراتها على العلاقات الإقليمية فضلا عن الأدوار الإقليمية التي تلعبها القوى الإقليمية[4]، أو الأدوار العالمية التي تلعبها البيئات الإقليمية في النظام الدولي وفي العلاقات بين القوى العظمى المؤثرة فيه.

يجادل "روس" بأن التنافس الأمريكي-الصيني في شرق آسيا يشبه التنافس الأمريكي-السوفياتي في فترة الحرب الباردة، ففي كلتا الحالتين كانت قوة أرضية تتنافس مع قوة بحرية للتأثير على منطقة إقليمية معينة لأسباب سياسية–طبيعية عالمية. وفي كلتا الحالتين كانت كل دولة تمتلك القدرات لتحدي مصالح الدولة الأخرى؛[5] ويرى "روس" أن التنافس الأمريكي-الصيني يحتمل أن يظل تنافس ثنائي القطبية مستقرا؛ فالصين تأهبت للولايات المتحدة

[1]- هديل حربي، "مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ع 51، 2018)، ص 257. https://www.iasj.net/iasj/article/139535

[2]- محمد طي، "الجيوبوليتيك من منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن"، (لبنان، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، ط 1، العدد 19، ديسمبر 2019)، ص 22.

[3]- إسراء إسماعيل وعزة هاشم، "القوى العالمية 2016: تحديات القيادة الأمريكية وصعود النفوذ الروسي"، (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2016/01/12). https://cutt.ly/VAjb4SD

[4]– هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق. ص 61.

[5]– سين لين جونز، مرجع سابق، ص41.

الأمريكية بالتخلي عن ايديولوجيتها الماركسية لتتبنى سياسات اقتصادية براغماتية، ومن جانبها مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بقوات كبيرة في شرق آسيا وما يزال الإنفاق العسكري الأمريكي عند مستويات عالية على الرغم من انتهاء الحرب الباردة.[1]

لقد ركزت النقاشات حول منطقة آسيا-المحيط الهادي فيما بعد الحرب الباردة على فرص واحتمالات التوتر الإقليمي، وأكدت على صراعات القوى العظمى. يرى بعض الباحثين أن التوتر سيزداد نتيجة للغياب النسبي لمصادر السلام الليبرالي/الكانطي الثلاثة: الديمقراطية الليبرالية، الإعتماد الإقتصادي المتبادل، والمؤسسات متعددة الأطراف؛[2] في حين يجادل الواقعيون بأن صعود الصين وما ينتج عنه من انتقال للقوة سوف يخلق صراع قوى عظمى حول إعادة هيكلة النظام الإقليمي، فيما يسير الواقعيون الجدد Neo-realists إلى ظهور التعددية القطبية والتحديات الناتجة على الإدارة السلمية لتوازن القوى؛[3] لذا يرى ميرشايمر أن بنية النظام الدولي توفر "حوافز قوية للدول للبحث عن فرص لكسب القوة على حساب المنافسين"، وأن "هدف الدولة النهائي هو أن تكون مهيمنة ضمن النظام".[4]

يرى "جون ميرشايمر" أن: " التسليم بعدم القدرة على الإطلاع على النوايا والسيطرة على مخاوف الدول الإقليمية من محاولات القوى المهيمنة إقليميًا للسيطرة عليها يدفعنا إلى فهم المكونات الدنيا للبيئة الدولية التي يشوبها الاضطراب وعدم التيقن؛ وعن صعود الصين وتأثيراته على الحالة الأمريكية وعلى النظام الدولي في المحصلة النهائية، يرى أن صعود الصين كقوة عظمى أمر حتمي ما دام اقتصادها متعافٍ وعلى مسار النمو.[5]

ونظرا لأن دوائر النفوذ الأمريكية والصينية متمايزة ومنفصلة جغرافيا بالمياه يمكن لكل منهما أن تتدخل في دائرتها الخاصة دون أن يمثل ذلك تهديدا للأخرى. بينما أثناء الحرب الباردة في أوروبا كانت التدخلات السوفياتي في أوروبا الشرقية، على خلاف ذلك، تهدد أوروبا الغربية وتزيد التوترات.[6] لذلك فإن استقرار المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعززه أكثر حقيقة أن الدولتين بفضل الجغرافيا لهما مصالح متكاملة في

[1]– سين لين جونز، مرجع سابق، ص41.

[2]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 313.

[3]– نفس المرجع، ص 313.

[4]- جوانيتا إلياس وبيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محيي الدين حميدي، (دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص77.

[5]- أنس القصاص، "الإستراتيجية البحرية الصينية وتشكيل النظام العالمي الجديد"، (القاهرة)، تاريخ النشر: 2015/10/22، تاريخ التصفح: 2019/08/15.https://cutt.ly/OAjSalL

[6]– سين لين جونز، مرجع سابق، ص41.

شرق آسيا، الولايات المتحدة تسعى إلى السيطرة على طرق الممرات البحرية بالمنطقة. بما يمكنها من الوصول إلى الأسواق والموارد الإقليمية، وبإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق ذلك دون تهديد الصين لأن شرق آسيا بها دول جزيرية كثير توفر للولايات المتحدة حلفاء وقواعد عسكرية. فضلا عن أن هامش التفوق البحري الأمريكي على الصين كبير. لكنه لا يسعى إلى إمكانية أو الرغبة في حروب برية كبرى في آسيا القارية.[1]

كما يسهم الاستقطاب الثنائي لشرق آسيا أيضا في النظام الإقليمي، فمقارنة بالقوى العظمى في ظل التعددية القطبية يكون للقوى العظمى في الأبنية ثنائية القطبية نصيب أكبر في الحفاظ على النظام الدولي، بل والأكثر من ذلك فإن حصتها الكبيرة من الإمكانيات العالمية تعطيها القدرة على قبول الركوب المجاني للدول الأصغر وتولي عبء النظام في دوائر نفوذها حتى لا تتحدى الدول الصغيرة مصالح القوى العظمى. وذلك يكون أسهل عندما يكون إسهام الحلفاء في الأمن وقدرتهم على المقاومة ضئيلة.[2] وتتوافر ديناميات الاستقطاب من هذا النوع في منطقة آسيا والمحيط الهادي. فالصين تتوفق على جيرانها الأصغر منها، والولايات المتحدة الأمريكية تتوفق على شركائها الأمنيين، مع استثناء جزئي لليابان. والجيوسياسة Geopolitics تعزز هذه الديناميات، ولأن دوائر النفوذ الصينية والأمريكية متمايزة ومنفصلة جغرافيا بالمياه فإن تدخل إحدى القوتين في مجال نفوذها الخاص لن يظهر وكأنه تهديد لمصالح القوة الأخرى في مجالها الخاص.[3]

باعتبار أن الصين آخذة في الصعود، ومشاركة اليابان في المنطقة وفي أماكن أخرى أصبحت أكثر تنوعا، والهند أيضًا تنهض وتتطلع إلى الشرق، بينما تسعى روسيا إلى إعادة تأكيد نفسها واستعادة المكانة المفقودة مع تفكك الاتحاد السوفيتي؛ في غضون ذلك، ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن يُنظر إليك على أنها تحاول تعطيل أو تأخير أي من هذه الاتجاهات وقد تكون قدرتنا على القيام بذلك محدودة. ومع ذلك، يمكن للولايات المتحدة ويجب عليها تطوير استراتيجية تساعد على إدارة هذه الاتجاهات بطريقة تحافظ على التوازن الاستراتيجي الحالي ولا تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة. التحدي الأكبر هو صعود الصين. أكبر فرصة لليابان هي أن تلعب دورًا أكثر إيجابية يتناسب مع تأثيرها المتزايد.[4]

[1]– سين لين جونز، مرجع سابق، ص 42.

[2]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 333.

[3]– نفس المرجع، ص 333.

[4] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 33.

العلاقات الثنائية الرئيسية في آسيا هما العلاقات بين الصين واليابان، والصين والهند؛ وهذه العلاقات وثيقة الصلة في المقام الأول بالاستقرار في مناطق غرب المحيط الهادئ والمحيط الهندي على التوالي. وتشمل القضايا الأمنية الرئيسية في علاقة الصين مع اليابان. الخلاف الإقليمي على بحر الصين الشرقي ونمو القدرات العسكرية لدى الجانبين؛ أما في حالة العلاقات الصينية الهندية، فتشمل القضايا الأمنية بالمثل النزاعات الإقليمية (أروناتشال براديش Arunachal Pradesh وأكساي تشين Aksai Chin على وجه الخصوص) والتوسع المتبادل للقدرات العسكرية -لا سيما تلك المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية في المحيط الهندي-؛ على الرغم من أن الهند غالبًا ما تُستبعد من النقاش الأكاديمي حول دور رابطة دول جنوب شرق آسيا، نظرًا لأن التركيز ينصب عادةً على شرق آسيا، وهو ما كان تركيز الآسيان عليه حتى وقت قريب، إلا أنه أصبح من الصعب بشكل متزايد فصل جنوب آسيا وشرق آسيا من حيث العلاقات الأمنية. يلعب المحيط الهندي -حيث الهند لاعباً رئيسياً-دوراً في التنافس الجيواستراتيجي بين الصين واليابان، وكذلك بين الصين والولايات المتحدة. وغالبًا ما يُنظر إلى الهند على أنها قوة عالمية ناشئة في حد ذاتها وكشريك استراتيجي محتمل لليابان والولايات المتحدة ومنافس للصين.[1]

[1]- Fenna Egberink with Frans-Paul van der Putten, Op. cit. p 3.

المبحث الثاني: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة آسيا الباسيفيك.

بناءً على الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا–باسيفيك، ونظرا لإرتباطها الوظيفي مع القوة الاقتصادية، فإنه من الأهمية التطرق للأهمية الجيواقتصادية لهذه المنطقة في ضوء بروزها كمركز ثقل اقتصادي عالمي وتزايد التنافس الإقتصادي بين القوى الكبرى المشكلة لها من خلال التطرق لعدد من المتغيرات في شكل مطالب.

المطلب الأول: مؤشرات القوة الاقتصادية لمنطقة آسيا-باسيفيك.

دائمًا ما تكون القوة في النظام الدولي نسبية ومتغيرة؛ ترتفع الدول وتنخفض في المقام الأول بسبب معدلات نموها الإقتصادي غير المتكافئة؛ تنمو بعض الدول بسرعة أكبر من غيرها، وذلك بفضل السياسات والمؤسسات المحلية، والتطورات التكنولوجية، وقدرة القيادة السياسية على تعبئة الموارد الوطنية التي تجعلها في وضع أفضل من غيرها. على مدى العقود الثلاثة الماضية، أظهرت الصين قدرة هائلة على تخطيط وتعبئة الموارد الوطنية لتنفيذ استراتيجيات عمل موجهة نحو الهدف وفي الوقت المناسب في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية. صاحب أكثر من ربع قرن من النمو الاقتصادي المتسارع في الصين يرافقه نمو في الإنفاق العسكري على مدى السنوات الـ 20 الماضية، والذي بدوره أعطى زخماً لتحالفات سياسية جديدة.[1]

يركز النقاش العام حول منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الغالب على الصين؛ هناك أسباب وجيهة لهذا التركيز ؛ الصين قوة عالمية ذات طموحات دولية متنامية وهي المحرك الرئيسي للنمو العالمي؛ حجم السوق الصينية يساوي تقريبًا حجم بقية دول آسيا والمحيط الهادئ مجتمعة.[2] وقد كان يُنظر إلى التنمية الاقتصادية في آسيا على أنها أكثر إشكالية، على الرغم من أنه بحلول الستينيات كان من الواضح أن شيئًا غير عادي كان يحدث، وهو ما يشير إلى فترة النمو السريع الجارية في اليابان. في وقت لاحق فقط بدأ الإدراك أن اليابان ليست وحدها، وأن عمليات مماثلة كانت تجري أيضًا في اقتصادات "النمور" الأربعة في هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان. بحلول أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت ماليزيا وتايلاند والمناطق الاقتصادية الخاصة في الصين بعد الإصلاح في الإنضمام إلى المسيرة المتزايدة لـ "الأوز الطائر"*، مع انضمام الهند مؤخرًا.[3]

---

[1] - Mohan Malik, Op. cit. p 163

[2] - "EU Economic Cooperation with Asia-Pacific", (Asia-Pacific Committee of German Business, May 2021). P 4 https://cutt.ly/EATYKzG

[3] - J.S. Eades and Malcolm J.M. Cooper, Op. cit. p 1.

***-نظرية الأوز الطائر (Flying Geese Theory)**: هي نظرية اقتصادية لتحليل تجارب الدول في جنوب شرق آسيا حول التنمية الصناعية، حيث تعمل بطريقة تشبه طريقة طيران سرب الأوز. يطير الأوز أثناء هجرته على شكل سرب ويكون القائد في مقدمة السرب ويليه السرب الأول ومن ثم الثاني والثالث.

في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت آسيا شديدة العولمة؛ تعني الثروة المتزايدة والتطور التكنولوجي أن الحكومات الآسيوية والجهات الفاعلة الخاصة لديها قدرة أكبر من أي وقت مضى للمساعدة في استقرار الاقتصاد العالمي والمساهمة في حل المشاكل العالمية[1]؛ وعلى الرغم من الأزمة المالية 2008-2009، لا تزال منطقة جنوب شرقي آسيا اليوم موطن الإقتصادات الأكثر ديناميكية في العالم. في عام 1990، بلغت حصة المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 26.5٪. وفي عام 2006، بلغ هذا الرقم 37.5٪. في عام 2006، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لإقتصادات آسيا 5.1٪، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 3.9٪[2].

تنمو منطقة آسيا والمحيط الهادئ كمنطقة ذات إيقاع جيوسياسي ديناميكي. تصبح هذه المنطقة في الوقت نفسه ساحة استعراض لـ "التنافس الناضج" بين الولايات المتحدة كدولة مهيمنة والصين باعتبارها القوة الصاعدة. يتأرجح التنافس الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين مع تنافس قوتهما الدبلوماسية الإقتصادية على دول أخرى في المنطقة من خلال إظهار أن لديهما تأثير قوة أفضل ضد بعضهما البعض.[3] ومع زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية، اتخذت الصين موقفًا حازمًا بشكل متزايد للإصلاحات في المؤسسات المتعددة الأطراف لزيادة تمثيل وجهات نظر البلدان النامية. كما لعب دورًا رائدًا في إنشاء مؤسسات تمويل التنمية البديلة مثل The Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB) وبنك التنمية الجديد New Development Bank (NDB) في مجموعة بريكس؛ وينظر إلى هذه على أنها جهود للحد من تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين تهيمن عليهما الولايات المتحدة. تؤكد الصين أيضًا أن النظام العالمي متعدد الأقطاب هو ضرورة مطلقة ويركز على الحد من القوة والتأثير الأمريكي في الحوكمة العالمية. أعلن "شي جين بينغ" أن الصين بحاجة إلى قيادة "إصلاح نظام الحوكمة العالمي بنزاهة وعدالة".[4]

ومنذ نهاية الحرب الباردة، تسارعت الجهود المبذولة لتشكيل هياكل متعددة الأطراف للتعاون والتنسيق الإقتصادي والسياسي: رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا the ASEAN Regional Forum، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا + 3 ASEAN Plus three، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC، التجمع الاقتصادي لشرق آسيا the East Asia Economic Caucus (EAEC)، ومنظمة شنغهاي للتعاون the Shanghai Cooperation Organization، وقمة شرق آسيا the East Asia Summit.

[1] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 20.
[2] - James J. Przystup, Op. cit. p 1.
[3] - Theosa Dinar Swastiningtyas, **The Sino-American Strategic Rivalry in the Asia-Pacific,** Thesis Presented to the Higher Degree Committee Of Ritsumeikan Asia Pacific University, (Japan, September 2017), p 2.
[4] - Marshal M Matheswaran, "US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific", (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4

البعض، مثل EAEC وقمة شرق آسيا في البداية، تهدف إلى استبعاد الولايات المتحدة؛ واستندت معارضة الولايات المتحدة لمثل هذه الجهود إلى اهتمامها التاريخي بالانضمام إلى المنطقة؛ من الناحية المفاهيمية ومن حيث السياسة، فضلت الولايات المتحدة المنتديات عبر المحيط الهادئ، مثل APEC، على عكس المنتديات الآسيوية (EAEC).[1]

شمال شرق آسيا هو مكان تلتقي فيه خمس من أقوى دول العالم: الصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة (الغريب الوحيد هو كوريا الشمالية)؛ ثلاثة منها هي أكبر اقتصادات العالم (الولايات المتحدة والصين واليابان) وأكبر جيوش (الصين والولايات المتحدة وروسيا).[2] تشكل منطقة آسيا والمحيط الهادئ مستقبل قواعد التجارة العالمية بشكل كبير باعتبارها أهم منطقة نمو يبلغ عدد سكانها 2.3 مليار نسمة ويمثلون 30% من الناتج الإقتصادي العالمي.[3]

وبدعم من مجموعة اتفاقيات تجارية متداخلة وعدد من المبادرات من أجل التكامل الإقليمي على غرار الجماعة الإقتصادية (AEC) التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، شهدت التجارة البينية والإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إقليم آسيا والمحيط الهادئ ارتفاعا في العقود الثلاثة الماضية، بلغت الصادرات البينية 54% من صادرات الإقليم الإجمالية، كما ارتفعت نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة البينية إلى مجموع تلك الإستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا والمحيط الهادئ، حيث وصلت إلى حوالي 52% في عام 2014.[4]

لقد تحول الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو محاور جديدة للنمو، وخاصة آسيا، حيث حققت الصين واليابان والهند ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) قفزة هائلة .استنادًا إلى تعادل القوة الشرائية، "أنتج اقتصاد الصين 25.3 تريليون دولار في عام 2018، مما يجعلها أكبر اقتصاد في العالم، والإتحاد الأوروبي بـ 19.9 تريليون دولار في المرتبة الثانية، بينما تراجعت الولايات المتحدة إلى المركز الثالث، بإنتاج 19.4 تريليون دولار"[5]. ففي عام 2014، الناتج المحلي الإجمالي للصين تفوق على الولايات المتحدة في حين أن بعض الإقتصادات الناشئة الأخرى في آسيا نموا مطردا نسبيا، أصبحت آسيا قوة اقتصادية عالمية.[6]

[1] - James J. Przystup, Op. cit. P5.
[2] - David Lai, Op. cit. P 30.
[3] - "EU Economic Cooperation with Asia-Pacific", Op. cit. P6
[4]- "التجارة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ"، (بانكوك، مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، 2016)، ص 1. https://cutt.ly/IAcfRyL
[5] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 267.
[6] - Xenia Wickett, John Nilsson, "The Asia-Pacific Power Balance beyond the US–China Narrative", (U.S.A. The Royal Institute of International Affairs), p 6. https://cutt.ly/5ATSke5

لعبت اتفاقيات التجارة الحرة دورا بارزا في تعزيز التجارة واستقطاب الإستثمارات، هناك أكثر من 155 اتفاقية تجارية تفاضلية يشارك فيها بلد واحد على الأقل من إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وبدعم من الجماعة الإقتصادية، تتفاوض الدول الأعضاء في رابطة آسيان حاليا على شراكة اقتصادية شاملة تضم 10 من بلدان آسيان و6 من شركائها في الحوار (أستراليا، الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلاندا).[1] (أنظر الملحق رقم 4)

وقد وقعت 15 دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ عام 2020، بينها الصين واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وأستراليا، الأحد اتفاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة"، وهو أكبر اتفاق للتجارة الحرة على مستوى العالم. ويجادل خبير في التجارة بجامعة سنغافورة إن الاتفاق "يرسخ طموحات الصين الجيوسياسية الإقليمية الأوسع" إذ أنه يعد بديلا تقوده الصين لمبادرة الولايات المتحدة التجارية التي لم تعد مطبقة حاليا. وهو أكبر اتفاق للتجارة الحرة على مستوى العالم، يعزز نفوذ الصين عالميا. ويضم الاتفاق عشر دول في جنوب شرق آسيا إلى جانب الصين واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وأستراليا (أي 2,1 مليار نسمة)، وتساهم الدول المنضوية فيه لنحو 30% من إجمالي الناتج الداخلي العالمي.

إن السمة الأكثر لفتا للنظر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي على وجه التحديد سعي الدول الأعضاء فيها الدؤوب للثروة والنضال من أجل تنميتها الاقتصادية. أدت جهودهم على مدى عقود إلى تحول تدريجي في القوة الجيواستراتيجية في العالم وزيادة تأثير هذه المنطقة أيضًا[2]. على مدى العقدين الماضيين (وخاصة خلال السنوات العشر الماضية)، ازدهر الاهتمام بالتعاون متعدد الأطراف والأمن التعاوني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وقد قاد هذا الاتجاه الدول العشر في جنوب شرق آسيا التي تشكل الآسيان. على الرغم من أن الولايات المتحدة لعبت دورًا رائدًا في إنشاء اجتماع قادة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، إلا أن المبادرات المؤسسية الأخرى -المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وآسيان زائد ثلاثة، ومؤخراً قمة شرق آسيا-كانت جميعها مبادرات تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا[3].

المطلب الثاني: الأقطاب الاقتصادية كقوة دافعة للصعود الجيوسياسي لمنطقة آسيا–باسيفيك.

تشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ حالة عدم يقين هائلة؛ أصبحت الأنماط السابقة والمعايير طويلة الأمد افتراضات ضعيفة للتفاعلات الإقليمية الحالية. يتناقض عدم اليقين اليوم مع فترتين إقليميتين سابقتين؛ وأكثر تحديدًا

[1]- "التجارة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ"، مرجع سابق، ص 2.

[2] - David Lai, Op. cit. P2.

[3] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 26.

نظمت العلاقات الأمنية والاقتصادية الجامدة في الحرب الباردة العلاقات الأمنية والاقتصادية في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى انهارت ببطء بعد سلسلة من الأحداث: هزيمة الولايات المتحدة في حرب فيتنام، واحتضان الصين المحدود للأسواق، وتفكك الاتحاد السوفيتي.[1]

وعلى الرغم من الأزمة المالية 2008–2009، لا تزال شرق آسيا اليوم موطن الاقتصادات الأكثر ديناميكية في العالم. في عام 1990 بلغت حصة المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 26.5%؛ في عام 2006 بلغ هذا الرقم 37.5%. مدفوعة في جزء كبير منها بالانتعاش الاقتصادي للصين والاستفادة من نظام تجاري دولي مفتوح.[2]

وبما أن النظام الدولي لا يشهد حالة ثبات دائم ذلك أن دينامية النظام الدولي لا تؤدي إلى استقرار دائم ولا إلى اتخاذ قرارات عقلانية في كل وقت، فهو عرضة لتغير قواه الأساسية التي تشرك تأثيراتها سلبا على نظام توازن القوى حيث تسعى القوى العظمى باستمرار إلى تحقيق الهيمنة.[3] وإذا كان الامن والقوة من وجهة نظر المنهج الواقعي تشكل الأهداف الرئيسية للدول في ظل نظام ثنائي القطبية فإن السعي وراء المصالح الاقتصادية أصبح يتقدم أوليات أهداف السياسة الخارجية للقوى الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة دون أن يؤثر ذلك على مستوى الاهتمام بالأمن.[4]

وكمكون مهم للسياسة العالمية، تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ العديد من القضايا الرئيسية. هذه منطقة ترتبط فيها الولايات المتحدة والصين واليابان مباشرة ببعضها البعض. كانت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في المنطقة في الحرب الباردة (حوالي 1945–1989)، لكن هذا الوضع تعرض لتحديات في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث نمت الصين بشكل مطرد. كقوة اقتصادية رئيسية أخرى، حافظت اليابان على تحالفها مع الولايات المتحدة، بينما طورت أيضًا اتجاهًا أكثر استقلالية؛ لا ترغب في رؤية المنطقة تحت سيطرة الصين. استمرت التوترات طوال أوائل القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بكوريا، كما ظلت قضية تايوان دون حل. وفي جنوب شرق آسيا، واجهت الدول المختلفة العديد من تحديات "بناء الأمة"، وغالبًا ما تمتد هذه التوترات إلى الساحة الدولية.[5]

---

[1] - T.J. Pempel, “Geoeconomic Order in the Asia-Pacific”, (National Bureau of Asian Research, Vol15, N 4, October 2020), https://muse.jhu.edu/article/772676

[2]- James J. Przystup, “The United States and the Asia-Pacific Region: National Interests and Strategic Imperatives”, Strategic Forum,(Institute for National Strategic Studies National Defense University, N. 239? April 2009). P 1. https://cutt.ly/VPRLgoK

[3]- هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق، ص 61.

[4]- نفس المرجع ص 61.

[5] - Derek McDougall, Op. cit. p 1.

وغيّر مفهوم الترابط الاقتصادي والتكامل الدولي، الذي ترعاه المؤسسات المتعددة الأطراف، لغة ومسار العلاقات بين الدول من التنافس إلى التعاون، من لعبة محصلتها صفر إلى لعبة غير صفرية [رابح –رابح]. في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تعتمد المنافسة الاقتصادية والأمنية بين القوى التي تحافظ على السلام والاستقرار على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة واليابان والهند وروسيا، لأن العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات الأمنية توفر الأساس لعلاقة ثابتة تقلل من الاحتكاكات السياسية إلى أدنى حد.[1]

تعتبر الصين والهند أكبر قوتين اقتصاديتين صاعدتين في فترة ما بعد الحرب الباردة، ليس فقط في البيئة الإقليمية لهما، ولكن على المستوى العالمي مضافا لذلك ثقلهما السكاني، إذ تضم الهند والصين معا حوالي ثلث سكان العالم، ويبدو أن كلاهما على وشك أن يصبحا قوى اقتصادية عظمى؛ العلاقات الثنائية بينهما إشكالية من الناحية التاريخية، بالنظر إلى الخلافات الحدودية في جبال الهيمالايا وعلاقات الصين الوثيقة مع باكستان؛[2] وتنتشر حول الصين كقوة عظمى صاعدة في جنوب شرقي آسيا مجموعة من الدول القوية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بعضها قد تتقارب من القوة الصينية احياناً فروسيا وكوريا الجنوبية واليابان في الجوار الشمالي والشرقي لدولة الصين والهند تحيطها من الغرب والجنوب ولهذه الدول استثمار عالمي وادوار سياسية عالمية مؤثرة في النظام السياسي الدولي.[3]

بالتوازي مع التعزيز الإقتصادي لآسيا، تتزايد الأهمية السياسية لأكبر منطقة في العالم من حيث عدد السكان. تلعب الدول الآسيوية، والصين على وجه الخصوص، دورًا متزايد الأهمية في تشكيل النظام الدولي. سواء كان الأمر يتعلق بمواصلة تطوير قواعد التجارة العالمية، أو تنظيم الاتصال الرقمي العالمي أو مكافحة تغير المناخ ومكافحة الأوبئة، لا يمكن تطوير الحلول الفعالة للتحديات العالمية وتنفيذها عمليا إلا من خلال الحوار مع الدول الآسيوية.[4]

إن عودة ظهور آسيا في السيناريو السياسي العالمي، مدفوعًا بشكل أساسي بصعود الصين أعاد تعريف ديناميكية القوة في المسرح الآسيوي؛ وتفقد الولايات المتحدة تدريجياً قبضتها على آسيا، ولكن الأهم من ذلك، أن التدفق الإقليمي هو الذي تنظمه الصين واليابان كقطبين اقتصاديين، وهما اللاعبان الرئيسيان والقويان في المنطقة؛

[1] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 268.

[2] - J.S. Eades and Malcolm J.M. Cooper, Op. cit. Pp 3-4.

[3]- صباح نعاس شنافة، "القوة الصينية: تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، عدد 46، 2013)، (د. ص). https://cutt.ly/gPId8p1

[4] - "EU Economic Cooperation with Asia-Pacific", Op. cit. P 3.

لقد أدى الطموح والسعي وراء القيادة الإقليمية من قبل الصين واليابان إلى تحويل المنطقة الآسيوية إلى مسرح متقلب لسياسات القوة.[1]

ونظرًا للتوتر والعداء في العلاقات الثنائية، فإن العلاقة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة لا غنى عنها كمصدر للإستثمار والإبتكار وكأكبر سوق تصدير لها مما يسهل صعودها كقوة دولية؛ علاوة على ذلك، تتمتع كل من الولايات المتحدة والصين بمصالح اقتصادية أعلى بكثير من الدول الأخرى، لكن كلتا القوتين تميلان إلى مواجهة صعوبات في المخاوف الاقتصادية والأمنية الدولية مثل الإرهاب والانتشار النووي وتغير المناخ، بما في ذلك في المنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي.[2]

على الرغم من التوترات في العلاقات الثنائية، فإن العلاقة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة مهمة للغاية كمصدر للاستثمار والتكنولوجيا وكأكبر سوق تصدير لها يسهل صعودها كقوة عالمية. وبالمثل، الولايات المتحدة من المؤكد أن المخاطر الاقتصادية مع الصين أعلى بكثير من تلك التي تمتلكها القوى الأخرى. في معظم القضايا الاقتصادية والأمنية العالمية، بما في ذلك الإرهاب والانتشار النووي وتغير المناخ، وفي معظم المنظمات متعددة الأطراف مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، تعمل الصين في كثير من الأحيان مع الولايات المتحدة وليس ضدها. [3]

وبصرف النظر عن الصين، فإن الولايات المتحدة وروسيا والهند واليابان توصف بأنها قوى عظمى. ومن المثير للاهتمام أيضًا الترتيب الذي تتم فيه مناقشة العلاقات، ومن الواضح أن الولايات المتحدة في المقدمة، تليها روسيا والهند واليابان. يشير هذا أيضًا إلى فكرة الصين عن التعددية القطبية. في التسعينيات، عندما كانت التعددية القطبية تكتسب الصدارة في السياسة الخارجية الصينية، كان يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه قطب، ولكن ليس الهند. في العصر الحالي، تحتل الهند المرتبة الثالثة، مما يشير إلى الأهمية المتزايدة للعلاقات الهندية الصينية. وربما تكون هذه الوثيقة الأولى من نوعها التي تحظى باهتمام واضح للهند.[4]

[1] - Amrita Jash, " China's Japan Challenge: Regional Ambitions and Geopolitics of East Asia", In M.S. Prathibha: EAST ASIA STRATEGIC REVIEW: China's Rising Strategic Ambitions in Asia, (NEW DELHI, INSTITUTE FOR DEFENCE STUDIES, First Published, 2018), P 22.

[2] - Muhammad Muzaffar and others, "Op. cit. p 268.

[3] - Mohan Malik, "China in the Asia-Pacific in 2040: Alternative Futures", p 168 https://cutt.ly/kSRlDXp

[4] - Abanti Bhattacharya, "Emerging Foreign Policy Trends under Xi Jinping", In M.S. Prathibha: EAST ASIA STRATEGIC REVIEW: China's Rising Strategic Ambitions in Asia, (NEW DELHI, INSTITUTE FOR DEFENCE STUDIES, First Published, 2018), P 7.

لذلك، فإن الصين والهند واليابان متنافسان على المستوى الإقليمي، ولكن يبدو أن توقعاتهما يمكن التحكم فيها حتى لو بدأت تلك الدول ذات الثقل الإقليمي في الاعتراف بمصالحها بشكل أكثر فاعلية، وليس هناك ما يشير إلى أنها سوف تعتمد سياسات غير مسؤولة. مثلما لم تخوض الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الحرب لمحاربة قوة أو مناطق نفوذ بعضهما البعض. لا يحتاج قادة آسيا إلى استخدام القوة لتحييد الطموحات والتوقعات المشتركة، ولكن التركيز على الثبات الاقتصادي والسياسي والنمو الاقتصادي السليم للتركيز على معرفة قدراتهم والحفاظ على مسافة استراتيجية من المخاطر الراكدة.[1]

المطلب الثالث: أثر الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة آسيا الباسيفيك على النظام الإقتصادي العالمي.

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة خاصة من الناحية الجيواقتصادية؛ وهي تقع على مفترق طرق المحيط الهادئ والمحيط الهندي حيث توجد بعض أهم ممرات النقل البحرية في العالم؛ ويعد مضيق ملقا شريان الحياة لليابان وكوريا الجنوبية والصين ودول آسيوية أخرى. تستخدم الولايات المتحدة كقوة عظمى أيضًا الممرات البحرية على نطاق واسع. هناك 10 دول وما يقرب من 600 مليون شخص، ومجموع من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 5,1 تريليون دولار، ومساحة تزيد عن 6,4 مليون كيلومتر مربع، وامتداد محيطي شاسع يزيد عن 5,7 مليون كيلومتر مربع، هذه المنطقة هي ما يقول نيكولاس سبيكمان منطقة نزاع أساسية للقوى العظمى.[2]

وعلى الرغم من شدة الأزمة المالية الآسيوية 1997-98، تعافت آسيا بسرعة نسبية واستمرت في النمو بوتيرة ثابتة؛ ويرتبط ارتباطا وثيقا بهذا النمو صعود الصين كمركز إنتاج إقليمي، تعمل زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي على تعزيز التجارة البينية والاعتماد الاقتصادي المتبادل. يتزامن هذا الترابط الاقتصادي المتزايد مع الاهتمام المتزايد بالتجارة الإقليمية الحرة.[3] وقد أدت الروابط التقليدية بين المسائل الجيوسياسية والأمنية غير التقليدية أو العابرة للحدود الوطنية (مثل تغير المناخ، والنمو الاقتصادي، وندرة الموارد، والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، والتطرف الديني) إلى قيام تعاون بين الدول الكبرى، على الرغم من المصالح والمزايا النسبية التي يتمتع بها أحد الطرفين في مجال المنافسة.[4]

[1] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 268.
[2] - David Lai, Op. cit. P 52.
[3] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 20.
[4] - Mohan Malik, Op. cit. p 167

ومن حيث كل من التجربة الجغرافية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ وتوجهها الاستراتيجي والسمات الأساسية، هناك قاسمًا مشتركًا: المحيطان، المحيط الهندي والمحيط الهادئ، كمنطقة واحدة متجاورة. ويستند هذا الفهم إلى حقيقة أن الغالبية العظمى من تدفقات السلع في العالم، وكذلك إمدادات الطاقة، يتم نقلها عبر الطرق البحرية التي تعبر هذين المحيطين. إضافة إلى ذلك، تعد منطقة المحيطين الهندي والهادئ حاليًا الساحة التي تدور فيها المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين وحتى الهند في جنوب وجنوب شرقي آسيا. وبناءً على ذلك، فقد اكتسبت أهمية جيوسياسية وجغرافية اقتصادية منذ نهاية الحرب الباردة. ويرى البعض أنه ليس فقط بناء جغرافي "خالص" ولكن أيضًا كبديل لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية (BRI). وبالتالي، فإن الجوانب الجيوسياسية والجيواقتصادية متشابكة بشكل وثيق في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.[1]

ونظرًا للأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا المحيط الهادئ، فقد بذلت الصين جهودًا متواصلة لتأمين طرق التجارة الخاصة بها وتعزيز نفوذها الإقليمي. اقترحت الصين مبادرة الحزام والطريق في عام 2013 التي تتضمن "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" من أجل إعادة إنشاء طريق الحرير القديم من خلال ربط جنوب شرق آسيا بإفريقيا وأوروبا من خلال تطوير البنية التحتية / الموانئ في البلدان الواقعة على طول السواحل بهدف زيادة الاستثمار والتعاون على طول الحزام والطريق. وإذا تم تفعيله، فإنه سيربط الصين بالدائرة الإقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في الشرق والدائرة الإقتصادية الأوروبية بغربها. في عام 2014، أعلنت الصين عن إنشاء 40 مليار دولار من صندوق طريق الحرير، وبنك الإستثمار في البنية التحتية في آسيا، مع رأس المال الأولي من 100 مليار دولار لتمويل البنية التحتية في جميع أنحاء القارة.[2]

لقد كان عام 2020 علامة فارقة تاريخية في التحول طويل الأجل لعلاقات القوة الإقتصادية العالمية. لأول مرة منذ أوائل القرن التاسع عشر، كانت الإقتصادات الآسيوية مجتمعة أكبر من بقية الإقتصاد العالمي (مُقاسًا بإجمالي الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية)، وتعتبر دول آسيا والمحيط الهادئ هي المحرك الرئيسي لهذا التطور؛ كانت مسؤولة عن حوالي 70% من النمو الإقتصادي العالمي في عام 2019.[3]

تسهم الصين بصورة رئيسية في زيادة تأثير منطقة آسيا الباسيفيك على النظام الاقتصادي العالمي وانتقال مركزه من الغرب نحو الشرق، يمكن الإستدلال في هذا السياق بحجم الإقتصاد الصيني قياسا بالإقتصاد الأمريكي، فمن حيث القيمة الاسمية، الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2020 بلغ 8,14 تريليون دولار، لتصبح ثاني

[1] - Felix Heiduk and Gudrun Wacker, Op. cit. p 7.
[2] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 505.
[3] - "EU Economic Cooperation with Asia-Pacific", Op. cit. P 3

أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 9,20 تريليون دولار.[1] ومن حيث تعادل القوة الشرائية (تعادل القوة الشرائية)، تعد الصين بالفعل أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي يبلغ 7,26 تريليون دولار. من المرجح أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة بحلول عام 2028.[2] وكقوة رئيسية صاعدة، تواجه الصين فرصًا وتحديات جديدة لسياستها الخارجية، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. على الرغم من انشغال قادة الصين بالقضايا الاقتصادية والسياسية الداخلية، إلا أنهم يدركون أن برنامج التحديث الناجح يعتمد على بيئة خارجية سلمية. منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، لم تواجه الصين أي تهديدات خارجية صريحة. ومع ذلك فهي، مثل دول أخرى في المنطقة، تواجه مستقبلاً غامضًا، لا سيما فيما يتعلق بالولايات المتحدة واليابان وروسيا وكوريا الشمالية والجنوبية والعلاقات فيما بينها.[3]

[1] - Marshal M Matheswaran, Op. cit.

[2] - I bid.

[3] - Susan L. Shirk, “CHINESE VIEWS ON ASIA-PACIFIC REGIONAL SECURITY COOPERATION”, (United States of America, The National Bureau of Asian Research, Vol 5, No. 5, 1994), p 4. https://cutt.ly/aAS1YKw

المبحث الثالث: محددات الشك والحذر المتبادل في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

لمعرفة خلفيات التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك، يتوجب الرجوع إلى السياق التاريخي لهذا التنافس وبالذات خلال فترة الحرب الباردة التي شكلت أساس التنافس الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، إضافة، مع توضيح المحددات السياسية والإقتصادية والأمنية للتنافس بين القوتين.

المطلب الأول: التاريخ الدبلوماسي الشائك خلال فترة الحرب الباردة.

خلال حقبة الحرب الباردة، أقامت الولايات المتحدة تحالفات أمنية مع العديد من البلدان لمواصلة المنافسة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي واحتواء الدول الشيوعية. مع نهاية الحرب الباردة، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية حلف الناتو في أوروبا وأعادت تأكيد تحالفها الأمني مع اليابان وحلفاء آخرين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يجادل صانعو السياسة الأمريكية باستمرار بأن التحالفات الأمنية تظل الأساس لاستراتيجية الأمن الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. من منظور صيني، مع نهاية الحرب الباردة، لا ينبغي أن يكون هناك سبب للحفاظ على التكتلات العسكرية، وبالتأكيد ليس توسيعها وتقويتها. بينما تعزز أمن بعض الدول، تقوض أمن الدول الأخرى، وتسبب الشكوك والانقسام، بل وتزيد من حدة المواجهة.[1]

تكشف أنماط التحالفات التي تشكلت في فترة الحرب الباردة أدلة على أن القوة البرية هي المكون الرئيسي للقوة العسكرية. فرغم ان الولايات المتحدة الأمريكية تفوقت على الإتحاد السوفياتي بميزة كبيرة في القوات البحرية والأسلحة الإستراتيجية والنووية، ومع ذلك نظرت فرنسا وألمانيا والغربية وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة وحتى الصين إلى الإتحاد السوفياتي بوصفه الدولة الأقوى في النظام وليس الولايات المتحدة الامريكية.[2]

اجتازت العلاقات الصينية الأمريكية من عام 1949 إلى عام 1989 مرحلتين مختلفتين تماما؛ المرحلة الأولى هي مرحلة المواجهة الشاملة بين الصين والولايات المتحدة (1943-1978)، أما المرحلة الثانية تمتد من عام (1979-1991)، التي شهدت فيها العلاقات الصينية-الأمريكية تحسنا وتطورا.[3] ففي المرحلة الأولى، وبعد قيام جمهورية الصين في أكتوبر عام 1949 والحرب الكورية (1950-1953)، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين تمثل تهديدا رئيسيا لها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، خاصة بعد حدوث حروب جانبية بينهما في شبه

[1] - Wu Xinbo, "U.S. Security Policy in Asia: Implications for China-U.S. Relations", (September 1, 2000). https://cutt.ly/xA3fhGE

[2]- جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 108.

[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 136.

الجزيرة الكورية، وفي منطقة الهند الصينية خلال فترة الستينيات والتدخل العسكري المباشر في مشكلة تايوان ومحاولة تشكيلها طوق حصار يستهدف الصين.[1]

الولايات المتحدة حاولت في فترة الحرب الباردة أن تؤكد صورتها للنظام الإقليمي في جنوب شرق آسيا بعد الحرب العالمية الثانية. مع الأخذ في الاعتبار أن جنوب شرق آسيا كان على "هامش" منافسة القوى العظمى، وبالنظر إلى اشتداد الصراع الصيني السوفياتي من الستينيات فصاعدًا، كان الاتحاد السوفيتي أكثر قوة في إحباط التصميم الأمريكي الكبير من الصين، التي كان لها مصالح حيوية في جنوب شرق آسيا. ظهرت هذه الاعتبارات في أزمات "لاوس" في الخمسينيات و "فيتنام "في الستينيات. بالنسبة للجزء الأكبر من الحرب الباردة، خلال معظم الحرب الباردة، والاستقرار الإقليمي يقتصر على منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بينما استمرت الحرب في تدمير شبه جزيرة الهند الصينية. يمكن تفسير هذه المجموعة المتناقضة من الديناميكيات الإقليمية من خلال حقيقة أن هناك فهمًا ضمنيًا بين القوى العظمى -والتي كانت تعمل في إدارة الأمن العالمي المشترك-،لرابطة أمم جنوب شرق آسيا باعتبارها محمية أمريكية، في حين تمت مقاومة التأثير السوفيتي في الهند الصينية بنشاط امن قبل لصين. كانت المنطقتان الفرعيتان لجنوب شرق آسيا محفوفتين بالنزاعات التاريخية والأيديولوجية والإقليمية.[2]

كان التقارب بين الولايات المتحدة والصين مخالفاً للمنطق، كما أنه جاء بعد فترة طويلة. لقد كانت الصين في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المارقة في العالم في خمسينات وستينات القرن الماضي[3]؛ مع ذلك، في المرحلة الثانية أصبح التصدي للتهديد السوفياتي المصلحة الأمنية الكبرى المشتركة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛ وتأسست علاقات دبلوماسية رسمية بينهما عام 1979. وتطور التعاون الأمني على أساس المجابهة المشتركة للتهديد السوفياتي، أي بمثابة علاقة "دولة حليفة غير متحالفة"؛[4] مع ذلك، كانت هناك خصائص أكثر عمقا سادت العلاقات الصينية-الأمريكية في هاتين المرحلتين خلال فترة الحرب الباردة. بسبب الخلافات والتناقضات المتعددة، بعض تلك الخصائص لا تعرف تغييرات حتى مع نهاية الحرب الباردة.

وعكس الإنقسام الصيني السوفياتي الذي ظهر منذ أواخر الخمسينيات التعقيد المتزايد للعلاقات الدولية حيث تنافست الصين وروسيا على الصدارة بوصفهما حاملي معايير الشيوعية الدولية، كانت مثل هذه التوترات

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 137.

[2] - Hari Singh, Op. cit. p 63.

[3]- هال براندز، "رحلة كيسنجر السرية إلى الصين ومسار الحرب الباردة"، صحيفة الشرق الأوسط، (العدد 15576، تاريخ النشر: 2021/07/21)، تاريخ التصفح: 2021/08/18. https://cutt.ly/PAzhkoR

[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، المرجع السابق، ص ص 137–138.

بين أكبر قوتين شيوعيتين في العالم جزءًا من خلفية الانفتاح الدبلوماسي لإدارة نيكسون على الصين في عام 1971 والذي كان بدوره جزءًا من استراتيجية التثليث لإخراج الولايات المتحدة من الحرب في فيتنام ووضع الاتحاد السوفيتي. على الصعيد السياسي والاستراتيجي الدفاعي.[1]

أولا: العلاقات الأمنية الصينية-الأمريكية أثناء الحرب الباردة من حيث المبدأ متبادلة ووثيقة لمواجهة التهديد العسكري السوفياتي المتزايد، لكن خلال المرحلة الأولى (1949-1978) حيث المواجهة الشاملة بين الصين والولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.[2] ويظل هيكل التحالف الثنائي للولايات المتحدة أساس الاستقرار الإقليمي ونقطة البداية للمشاركة الأمنية الأمريكية مع المنطقة؛ تسمح التحالفات للولايات المتحدة من الحفاظ على تواجدها في طليعة عمليات الانتشار الهامة، كما أن الهيكل الأساسي في اليابان وكوريا الجنوبية يجعل الالتزام الأمني للولايات المتحدة تجاه المنطقة أمرًا ذا مصداقية.[3]

ثانيا: الطرفين الصيني-الأمريكي لم يقوما بمعالجة علاقاتهما الأمنية انطلاقا من الاحتياجات الثنائية، بل انطلاقا من معيار رؤية أكثر اتساعا وأمدا لمنطقة آسيا والمحيط الهادي؛[4] خلال الحرب الباردة، وقف هيكل التحالف كحلقة وصل حيوية في استراتيجية الاحتواء العالمية للولايات المتحدة؛ والنجاح في الحرب الباردة لم يضع حدًا للتوترات والتنافسات بين الصين والولايات المتحدة في شرق آسيا. في العقد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت المنطقة سلسلة من التحديات للاستقرار والأمن الإقليميين (الأزمة النووية 1994 في شبه الجزيرة الكورية، وأزمة صواريخ مضيق تايوان عام 1996، وإطلاق كوريا الشمالية للصواريخ فوق اليابان في عام 1998) أثرت على المصالح الأمنية المشتركة في المنطقة.[5]

كان الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في احتواء نزعة التوسع السوفياتية، وإحداث تغيير في أوضاع قيام الاتحاد السوفياتي بالهجوم والولايات المتحدة بالدفاع، ويعد ذلك محور استراتيجية الأمن الأمريكية. أما بالنسبة للصين، فقد كان التصدي للتهديد العسكري السوفياتي المباشر، وكسر الحصار الإستراتيجي الذي فرضه الاتحاد السوفياتي على الصين بمثابة المتطلبات الإستراتيجية الأمنية الرئيسية للصين.[6]

[1] - Xenia Wickett, John Nilsson, Op. cit. p 12.

[2]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، ص ص 138-139.

[3]- James J. Przystup, Op. cit. Pp 2-3.

[4]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، المرجع السابق، ص 139.

[5] - James J. Przystup, Op. cit.P3.

[6]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، المرجع السابق، ص ص 139-140.

ويعد مبدأ "نسق دولي متعدد القطبية" مبدأ رئيسيًا في حركة السياسة الخارجية الصينية، حيث اتضحت معالمه عالميا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، ودعمت الصين مبدأ "عالم متعدد الأقطاب" يقوم على عدد من القوى الدولية التي باستطاعتها أن تحقق التوازن مع التأثير العالمي للقوة الأمريكية، رفضت الصين الهيمنة الأمريكية على الشئون العالمية ودعت لنسق دولي متعدد الأقطاب يحقق مصالح جميع الأطراف وهو ما دفع الصين لسعيها نحو تأسيس "نسق دولي متعدد الأقطاب"، لذا، تركزت الرؤية الصينية على ضرورة تعزيز القوة الصينية الشاملة للوصول إلى نسق دولي تعددي.[1]

المطلب الثاني: المحددات الجيوسياسية للتنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المنظور الثنائي القطب بين الولايات المتحدة والصين ليس مجرد تبسيط مفرط، ولكن له أيضًا نتيجتان محتملتان؛ أولاً، وصف الديناميات الأمنية الرئيسية في المنطقة مثل المواجهة بين القطبين يمكن أن يشجع الساسة في الولايات المتحدة والصين يعتقدون أنهم في لعبة محصلتها صفر؛ ثانيا، منطق اللعبة الصفرية يؤدي إلى نهج "الإحتواء" من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الذي يذكرنا بالديناميكية العدائية للحرب الباردة. ومن المرجح بعد ذلك أن تجد الدول الأخرى نفسها عالقة بين قوتين مهيمنتين ومتنافسين، وبذلك يعرضون مصالحهم للخطر ويعززون رواية "الحرب الباردة" في القرن الحادي والعشرين.[2]

الظهور كقوة عالمية، والنزعة القومية المتزايدة (وتصميم على استعادة مكانة الصين الوطنية)، والمطالبات المتنافسة في بحر الصين الجنوبي، وأهمية النفوذ الاقتصادي المتنامي في المنطقة، كلها تعتبر قضايا ستدفع الصين إلى التنافس على الهيمنة الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تشتد المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين مع تقلص الفجوة النسبية في القوة الوطنية بين البلدين، مما يزيد من احتمال أن تسعى الصين إلى منافسة القيادة الأمريكية في المنطقة.[3]

وإذا أخذنا بعين الإعتبار أنه توجد علاقة وثيقة أخرى بين الجيوسياسية والجيواقتصاد؛ فإن التفريق بين استخدام الجغرافيا للأهداف السياسية والأهداف الإقتصادية ليس ممارسة سهلة لأن الدوافع السياسية والإقتصادية للدول متداخلة إلى حد كبير مع بعضها البعض؛ وأفضل مثال يمكن تقديمه في هذا الصدد هو مبادرة الصين ذات

[1]- صفاء صابر خليفة محمدين، "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الـ 21: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا"، مجلة السياسة والإقتصاد، (جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 14، العدد 13، يناير 2022)، ص 158. https://cutt.ly/AAkgzgX

[2] - Xenia Wickett, John Nilsson, Op. cit. p 8.

[3] - Chris Mills, "The United States' Asia-Pacific Policy and the Rise of the Dragon", INDO-PACIFIC STRATEGIC PAPERS, (Australian Defence College. The Centre for Defence and Strategic Studies, August 2015), p 4. https://cutt.ly/sASaM16

الطريق الواحد والحزام الواحد؛ ترتبط أهداف تعظيم القوة والثروة معا ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض، وفي معظم الأحيان تؤدي مبادرة الطريق إلى مزيد من القوة السياسية من خلال القوة الاقتصادية. [1]

وفي محاولة التنظير للهيمنة العالمية على حساب التعددية القطبية يرى الباحث "تشارلز كراوتامر": "أن العالم الذي يأتي بعد الحرب الباردة مباشرة ليس عالما متعدد الأقطاب بل هو عالم أحادي القطبية ومركز القوة العالمية هو القوة العظمى التي ات يمكن تحديها والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية".[2] يتعين إدراك أن نهاية الحرب الباردة من غير المرجح أن تؤدي إلى تغيرات جوهرية في العلاقات الصينية-الأمريكية، لأن أهم عامل أساسي يقرر تلك العلاقات يكم في الحقيقة الرئيسية للدولتين الكبيرتين ومفادها الخلافات والتناقضات المتعددة المتواجدة بينهما والتي لم تتغير مع نهاية هذه الحرب؛[3] وكمثال، لا تزال الصين تتنازع فكرة إعادة إقليم تايوان من النفوذ الامريكي وتعتمد في عودة هذه الاجزاء ذات الإقتصاد الرأسمالي على مفهوم (دولة واحدة بنظامين)، حيث تتوافق الرؤية الصينية مع المتغيرات العالمية في ظل نهج العولمة الذي يدفعها للانفتاح على العالم الخارجي الرأسمالي عبر بوابتي "هونغ كونغ" و"تايوان" باقتصادهما الرأسمالي.[4]

إن البيئة الجيوبوليتيكية الداخلية للقوى العالمية لها دور واسع في أدائها في حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، وبذلك فإن عملية تحليل البيئة الداخلية لها أهمية خاصة نظرا لما تحققه من تحديد الإمكانيات المتوفرة لدى الدول سواء كانت مادية أو معنوية، وهي تحدد مناطق القوة ومناطق الضعف في الدولة، ما يساعدها في معرفة مكانتها العالمية، فضلا عن معرفة كيفية استغلال نقاط القوة المتوفرة في البيئة الجيوبوليتيكية، كما يساعدها في تجنبها للمخاطر والتهديدات المتوقعة (المحتملة).[5]

بالنسبة للصين فهي بحاجة إلى بيئة خالية من الحرب لتتطور؛ فقلق الصين هو أن المواجهة المبكرة قد تعطل مهمتها وتعرقلها. وهناك سبب غير معلن ولكنه لا يمكن إنكاره وهو أن الصين ستصبح أكثر قوة بعد مرور نحو ثلاثة عقود، وبالتالي في وضع أقوى لتسوية النزاعات لصالحها.[6] وتتبوأ العوامل السياسية غير الإقتصادية المكانة الأبرز دائما في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين، وبعض الخلافات يكون من الصعب دائما

[1]- Fulya AKSU. Op cit. p 25.

[2]- هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق. ص 63.

[3]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 142.

[4]- صباح نعاس شنافة، "القوة الصينية: تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، عدد 46، 2013)، د.ص. https://cutt.ly/gPld8p1

[5]- قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، مرجع سابق، ص 72.

[6] - David Lai, Op cit. p 17.

إيجاد حلول لها بسبب تأثير العوامل غير الاقتصادية التي يكون لها تأثير على العلاقات الإقتصادية الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف.[1] لهذه الأسباب، مازالت الولايات المتحدة تضع الأهداف الجيواستراتيجية العالمية في المرتبة الأولى داخل إطار العلاقات الثنائية بين الدولتين.[2]

بناءً على الأصول الجغرافية والديموغرافية والثقافية الصين قوة عظمى؛ بمجرد أن تتطور الصين، يتمثل التأثير الخارجي الأكثر أهمية لصعود الصين في الضغط التبعي الذي تفرضه على بداية انتقال القوة بين الصين والولايات المتحدة، والذي يتعلق جوهره بكل من النظام الدولي الحالي ومستقبل العلاقات الدولية؛ الولايات المتحدة هي المنشئ والمسؤول الرئيسي عن النظام الدولي القائم. ومع ذلك، لم تشارك الصين أي دور في صنعها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. والأسوأ من ذلك، أن الولايات المتحدة لم تعترف حتى بتأسيس الصين الجديدة خلال السنوات الثلاثين الأولى من عمرها (من عام 1949 إلى عام 1979)، مما جعل الصين دولة خارجية ناقمة تسعى إلى تغيير النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.[3]

يمكن قياس الوضع الحالي للعلاقات الدولية بين الولايات المتحدة والصين في عنق الزجاجة "الحرب الباردة الجديدة" في "آسيا والمحيط الهادئ" لكن الاعتراف بإحساس "الحرب الباردة الجديدة" وتداعياتها على السياسة الدولية أمر غامض بسبب غياب العناصر الأيديولوجية، حيث كان ذلك بمثابة مواجهة بين الشيوعية الشمولية والليبرالية الديمقراطية في الحرب الباردة الكلاسيكي.[4]

تتبنى الصين أيضًا نهجًا جيوسياسيًا شديد الوضوح في سياستها الخارجية؛ وفي حين أن الإستثمار في القدرات العسكرية يهدف إلى الحد من وصول الولايات المتحدة إلى بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي من ناحية، فإن إنشاء مشاريع بنية تحتية ضخمة في منطقة أوراسيا الأكبر وفي جميع أنحاء العالم سيربط العديد من دول العالم بالصين؛ وباستخدام الموقع الجغرافي للصين وقوتها الإقتصادية الهائلة، تحاول القيادة الصينية زيادة قدرة الصين على القوة في منافسة القوى العظمى الناشئة في جميع أنحاء العالم. وتميل القيادة الصينية، التي تحيط بها أكثر من اثنتي عشرة دولة إلى الإعتقاد بأنه من الأفضل ضمان أمن أراضي الصين إذا كانت جميع هذه الدول

[1]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، نفس المرجع، ص 189.
[2]- نفس المرجع، ص 189.
[3] - David Lai, Op cit. P5.
[4] - Muhammad Muzaffar and others, Op cit, p 270.

مرتبطة بالصين من خلال علاقات اقتصادية متنوعة ومشاريع بنية تحتية متعددة. لذلك فإن فكرة أن الصين هي القوة الوسطى وتقع في قلب السياسة الإقليمية في آسيا هي فكرة جيوسياسية تمامًا.[1]

وثمة ثلاث مجموعات من القيود تمنع القادة الصينيين من الإتكاء أكثر من اللازم على أي من النزعة القومية أو الأداء الإقتصادي:

القيد الأول (والأقوى) هو وضع القوة الدولية للصين الذي يقيد قدرتها على انجاز أهدافها القومية. فالنزعة القومية المفرطة يمكن أن تطرح مطالب بسياسات دولية حازمة لا يستطيع القادة الصينيون الوفاء بها، وفي المقابل فإن تعظيم النمو الاقتصادي يتطلب من الصين تقديم تنازلات اقتصادية وتقبل درجة غير مربحة سياسيا من التبعية الاقتصادية. أما القيد الثاني، فهو ردود الفعل الدولية على السلوك والخطابات الصينية، فالنزعة القومية المفطرة قد تؤثر على استعداد الدول الأخرى للتجارة مع الصين والإستثمار فيها، أو حتى قد تثير ردود فعل عسكرية، وفي المقابل فإن الجهود الصينية لتعظيم التعاون الإقتصادي الدولي قد يتطلب قبول المطالب الأجنبية بكبح التعزيز العسكري، ويتمثل **القيد الثالث** في ردود الفعل الداخلية، فإذا دفع القادة الصينيون النزعة القومية إلى مداها بحيث تتداخل في النمو الإقتصادي فإنهم بذلك يزيدون من البطالة والسخط الشعبي.

ولذلك، فإن أية صدمة خارجية حادة تؤثر على اقتصاد الصيني يمكن أن تضر بشرعية الحكومة. وفي المقابل فإذا تابع القادة الصينيون النمو الإقتصادي على حساب النزعة القومية فإن الحكومة ستكون عرضة للنقد من القوميين الاقتصاديين على أساس أنها تبيع مصالح الصين للأجانب، خاصة إذا رأى المواطنون أن الفساد بين قادة الحزب الشيوعي الصيني يؤثر على صنع القرار الاقتصادي.[2]

أما الولايات المتحدة فهي قلقة من تهديد صعود الصين منذ أن أظهرت هذه الأخيرة علامات تقدم مدفوعة بالاقتصاد؛ وتخشى الصين بدورها أن ينحرف صعودها عن مسارها إذا وصلت إلى مواجهة مبكرة مع الولايات المتحدة. وهكذا، في محاولة لمواجهة هذا الوضع، قدمت الصين تأكيدًا على تطورها السلمي في عام 2003. والمكونات الرئيسية لهذا التأكيد هي: أولا، وعود الصين بعدم تحدي تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل في الوقت الحالي ومن المفترض في المستقبل المنظور بشرط ألا تتدخل الولايات المتحدة في المصالح الجوهرية

[1]- Tarık OĞUZLU, Op cit. p 28.

[2]- إريكاستريكر داونز وفيليب سي-ساوندرز، "الشرعية وحدود النزعة القومية: الصين ودزر دايبو"، في: مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 1. 2010)، ص 122.

للصين (أي السيادة الوطنية وسلامة الأراضي، ولكن هذا الشرط يكاد يكون مستحيلًا)؛ ثانيا، يشير القادة الصينيون إلى أن الصين لم تعد تسعى إلى تغيير النظام الدولي الحالي، ولكنها بدلا من ذلك تبذل جهودا لدمج نفسها في هذا النظام؛ وثالثًا، تتعهد الصين بتجنب الأخطاء التي ارتكبتها القوى العظمى السابقة في عمليات انتقال السلطة المماثلة. وبهذه الوعود، طلبت الصين من الولايات المتحدة منح صعودها السلمي فرصة للنجاح.[1]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة باستمرار بالترتيبات الإقليمية في منطقة آسيا–باسيفيك؛ تكمن هذه الاستمرارية من خلال تعزيز وتحديث تحالفاتها وشراكاتها، والحفاظ على قدرتها على الردع. لكن الولايات المتحدة بحاجة إلى رؤية أكثر ميلًا إلى الأمام لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ودورها فيها يستخدم جميع الأدوات في ترسانتها: الدبلوماسية والسياسية والعسكرية، الإقتصادية والثقافية.[2]

بالإضافة إلى روابطها التجارية الطويلة مع المنطقة، تحافظ الولايات المتحدة على علاقات تحالف معاهدة مع اليابان وجمهورية كوريا وأستراليا والفلبين وتايلاند. لأكثر من نصف قرن، شكّل هيكل التحالف الثنائي هذا الهيكل الأمني غير الرسمي للمنطقة. تظل التحالفات ذات أهمية حاسمة في معالجة التحديات الأمنية الصعبة في منطقة شرق آسيا وتوفر أساسًا ثابتًا للجهود المتعددة الأطراف لمعالجة القضايا الأمنية غير التقليدية هناك.[3]

ولحماية وتعزيز مصالح الأمن القومي الأمريكي بشكل فعال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مواجهة التغيرات والاتجاهات الجيوسياسية الرئيسية، ينبغي إعادة تأكيد الوجود الاستراتيجي للولايات المتحدة وأن توجه الأولويات الاستراتيجية التالية سياسة الولايات المتحدة :**1/** توضيح أهداف ورؤى دور الولايات المتحدة في المنطقة، وإعادة تأكيد التزام الولايات المتحدة بالقيادة واستعادة سلطتها الأخلاقية؛ **2/** إعادة تأكيد وتنشيط شبكة التحالفات الأمريكية التي تستمر في العمل كأساس يجب أن تُبنى عليه استراتيجية أوسع ؛**3/** الحفاظ على توازن استراتيجي مع دمج القوى الصاعدة - ليس فقط الصين ، ولكن اليابان والهند وروسيا أيضًا - بطرق تتوافق مع المصالح الأمريكية؛**4/** وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ **5/** المشاركة بنشاط في الهياكل الإقتصادية والسياسية والأمنية المتعددة الأطراف في المنطقة لمواجهة التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.[4]

[1] - David Lai, Op cit. Pp 7-8.
[2] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 4.
[3] - James J. Przystup, Op. cit. p 1.
[4] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 4.

يعكس مجمل هذه الروابط التجارية والثقافية والأمنية الطبيعة الدائمة للمصالح الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ويدافع عن دور أمريكي نشط في تشكيل مستقبل هذه المنطقة. مفتاح هذه المشاركة هو الفهم الواضح لمصالح الولايات المتحدة في آسيا والضرورات الاستراتيجية التي ستواجه صانعي السياسة الأمريكيين.[1]

تحاول الولايات المتحدة الرد على قضية الصين الصاعدة منذ إدارة "جورج بوش" في أوائل التسعينيات. ومع ذلك، فإن "القضايا الملتهبة" في أماكن أخرى أبقت الولايات المتحدة مشغولة في أجزاء أخرى من العالم (العراق وأفغانستان) وغير قادرة على تطوير رد متماسك على التحدي الهائل الذي تشكله الصين حتى تولى إدارة أوباما السلطة في عام 2009[2]. وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ظهور تيار مناوئ للصين مرة أخرى منذ تسعينيات القرن الـ 20. بعد ذلك من مظاهر تطور الوضع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة، كان له تأثير على العلاقات الصينية-الأمريكية والسياسية الأمريكية تجاه الصين، وبالتالي كان له أيضا تأثير مهم على السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية.[3] لذلك، توجد قوة مناهضة للصين ومؤيدة لتايوان في الولايات المتحدة الامريكية، وقد انبثقت هذه القوة من الصلات المشتركة التي ترتبط بين الإيديولوجيا عميقة الجذور المناوئة للصين والمعارضة للحزب الشيوعي الصيني، وقوة انفصال تايوان عن الوطن الأم.[4]

وبالمنطق نفسه، واضح تمامًا الآن في الجهود المتزايدة للولايات المتحدة للمساعدة في احتواء صعود الصين في جنوب شرق آسيا، تاركًا وراء سياسة الإنخراط التي دامت عقودًا من الإدارات السابقة، حدد الرئيس "دونالد ترامب" صعود الصين باعتباره التحدي الجيوسياسي الأول الذي يواجه التفوق الأمريكي في السياسة العالمية؛ للتأكد من أن الولايات المتحدة تحافظ على دورها المهيمن في السياسة العالمية وأن الصين لا تصعد إلى مركز الهيمنة الإقليمية في آسيا، انتهجت إدارة "ترامب" سياسة الاحتواء؛ لم يتسع نطاق الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة فحسب، بل إن الولايات المتحدة تبذل جهدها الآن لضمان ظهور كتلة مناهضة للصين. تهدف المبادرة الرباعية (الولايات المتحدة، الهند، اليابان وأستراليا) في منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى خلق كتلة قوة معادية

[1] - James J. Przystup, Op. cit.P1.
[2] - I bid. p12.
[3]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 246-247.
[4]- نفس المرجع، ص 247.

للصين من خلال دفع الحلفاء الأمريكيين التقليديين في المنطقة إلى زيادة نفقاتهم العسكرية وتحسين التعاون الأمني فيما بينهم.[1]

المطلب الثالث: المحددات الجيواقتصادية للتنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة.

هناك تصور مشترك بين الجهات الفاعلة داخل وخارج منطقة آسيا–باسيفيك بأن توزيع القوة في المنطقة قد هيمنت عليه العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، بطريقة تذكرنا إلى حد ما بالثنائية القطبية في القرن العشرين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.[2] ونظرًا لوجود مجموعة واسعة من الأدوات الجيواقتصادية، فإن الطريقة التي تستخدم بها الدول هذه الأدوات متنوعة؛ يمكن أن تكون هناك استخدامات قسرية أو إيجابية أو تستخدم لأهداف قصيرة و/أو طويلة الأجل. ما هو أكثر أهمية هو أنه على الرغم من أن الأدوات الاقتصادية مثل فن الحكم في النظام الدولي الحالي هي ظاهرة حتمية، إلا أنه ليست كل الدول لديها نفس القدرة على إظهارها من أجل تلبية مصالحها. وهذا يتطلب قدرة معينة، وبعض السمات الهيكلية للدولة لتكون فعالة في استخدامها للجيواقتصاد، مثل القوة العسكرية في الجيوسياسة.[3]

تدفقات التجارة هي انعكاس جيد للعلاقات الدولية. إنها اتفاقية كلما زادت تجارة الأمة مع الآخرين، كلما أصبحت علاقاتها مع الآخرين أوثق. تميل هذه العلاقات التبادلية أيضًا إلى تغيير تفضيلات سياستها وحساباتها تجاه بعضها البعض. وفقًا لذلك، يتزايد تأثير الصين على دول آسيا والمحيط الهادئ. ومن الجدير بالذكر أن هذه التغييرات تؤثر أيضًا على أقوى حليفين للولايات المتحدة، اليابان وكوريا، التي لم تعد الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لها، بل الصين[4]. فهذه الأخيرة في قلب النظام الإقليمي آسيا–باسيفيك والعالم متعدد الأقطاب. على مدى العقود الثلاثة السابقة، جعل التطور الاقتصادي الصيني أكبر شريك اقتصادي في كل دولة آسيوية تقريبًا جنبًا إلى جنب مع التباين الاستراتيجي للصين وجيرانها في آسيا والمحيط الهادئ. [5]

الحقائق الرقمية تشير الى تصاعد وفورة في الناتج القومي الاجمالي للصين وكبر حجم الاحتياط النقدي من العملات الاجنبية والإعتماد عليه في رفع مكانة وقوة الصين اقليمياً وعالمياً غير ان الصين لازالت

[1]- Tarık OĞUZLU, Op cit. p 30.
[2] - Xenia Wickett, John Nilsson, Op. cit. pp 6-7.
[3]- Fulya AKSU, Op. cit p 15.
[4] - David Lai, Op. cit. P14.
[5] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 272.

تتبع الاسلوب السلمي والتهدئة في القضايا العالمية وتلجأ الى التهديد بالقوة العسكرية فقط عند دفاعها عن اقليمها وتوابعه خصوصا تايوان وبعض الجزر في بحر الصين الجنوبي أو بحر الصين الشرقي.[1]

أدى النفوذ المتزايد للصين، الذي يظهر في "البنك الآسيوي لتطوير البنية التحتية" (AIIB) و "حزام واحد، طريق واحد" One Belt One Road (OBOR)، الذي يهدد تفوق الولايات المتحدة الطويل الأمد، إلى نوع جديد من "توازن القوى". فيما يتعلق بارتفاع مشاركتها الاقتصادية في المنطقة، فإن الإصرار العسكري للصين على بحر الصين الجنوبي والنزاعات الإقليمية والبحرية في بحر الصين الشرقي قد أدى أيضًا إلى تغيير جذري في الهيكل الأمني للمنطقة. لذلك، تحول صعود الصين من النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق الدفاعي، وعلى الأخص التحديث العسكري.[2]

ورغم أنه منذ انفتاحها على الاقتصاد العالمي في أواخر السبعينيات، كانت القوى الغربية تأمل في أن تتحول الصين تدريجياً إلى أحد القوى المسؤولة ذات المصلحة في النظام الدولي الليبرالي وأن تتبنى قيمه الأساسية، مثل ترسيخ وتعزيز مبادئ تنظيم المشاريع الفردية والديمقراطية كطريقة للحكم، والحد الأدنى من مشاركة الدولة في الاقتصاد، وسيادة القانون، والتجارة الحرة، وعلمنة العلاقات المجتمعية واحترام التعددية الثقافية.[3]

كان السبب الرئيسي لمثل هذا التفاؤل هو أن الصين قد استفادت من كونها جزءًا من الاقتصاد العالمي الرأسمالي وأن تنميتها وتطورها الاقتصادي أصبح ممكنًا منذ فترة طويلة من خلال تفاعلها الاقتصادي مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، فالحالة الآن هي أن تبني الصين للممارسات الرأسمالية لم يمهد الطريق لتحولها الديمقراطي الليبرالي، وبدأت الولايات المتحدة، في ظل إدارتي "أوباما" و"ترامب"، في تعريف الصين كمنافس استراتيجي يجب احتواؤه. وبالنظر من المنظور الأمريكي، فإن "استراتيجية المشاركة" قد أفسحت المجال الآن لـ "استراتيجية الاحتواء.[4]

بحلول أوائل التسعينيات، استعادت الصين العلاقات الطبيعية مع جميع دول جنوب شرق آسيا. وفي العقود الثلاثة الماضية، وسعت الصين بشكل كبير علاقاتها الاقتصادية في هذه المنطقة خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، حيث وقفت الصين بحزم لمنع الأزمة من التصعيد، ومن ثم رسخت نفسها كلاعب رئيسي في اقتصاد المنطقة، وخاصة اقتصاد جنوب شرق آسيا. في عام 2002، تمكنت الصين من اتخاذ تؤدي إلى إنشاء

[1]- صباح نعاس شنافة، مرجع سابق، (د.ص).

[2]- Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 265.

[3]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 37.

[4]- I bid. p 37.

منطقة تجارة حرة بين الآسيان والصين (ACFTA). عندما دخلت منطقة التجارة الحرة القارية للتجارة الحرة حيز التنفيذ في يناير 2010، كانت أكبر منطقة تجارة حرة من حيث عدد السكان وثالث أكبر منطقة من حيث مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في العالم؛[1] كما يعتبر تطور العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة جزءا مهما من العولمة الإقتصادية؛[2] مع ذلك، تدل العولمة الاقتصادية واتجاه تطور التكامل الإقتصادي العالمي والتعاون الاقتصادي الدولي على أن مكاسب الدول متكافئة ومتوازنة. فالعلاقات الإقتصادية ذات الاعتماد المتبادل ليست متكافئة اطلاقا، وتشعر الولايات المتحدة الأمريكية أن مكاسبها ليست كبيرة من العلاقات التجارية الثنائية.[3]

الصين أكثر قوة نتيجة لتطورها الإقتصادي الداخلي ستستمر في الضغط على تغيير النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والشروع في مواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها. هناك عدة أسباب رئيسية لهذا التوقع. أولاً، حاولت القوى العظمى الصاعدة السابقة تغيير النظام الدولي الذي اعتقدت أنه يعمل ضد مصالحها. لماذا يجب أن تكون الصين استثناء؟ ثانيًا، تخضع الصين لسيطرة حكومة لا تشترك في القيم الأساسية مع الولايات المتحدة وحلفائها؛ قد يكون الصدام بين الصين والغرب الذي تقوده الولايات المتحدة حول المبادئ الأساسية للنظام الدولي القائم مسارًا للعمل لا مفر منه. السؤال هو ما إذا كانت جهود الصين لتشجيع التغيير حضارية أم عنيفة، هذا الأخير الذي يعتبر تقليديا وصفة للحرب. أخيرًا، تتمتع الصين بالقدرة والإمكانات لتصبح قوة عظمى، وربما تتفوق على الولايات المتحدة في المستقبل؛ ويمكن القول أن الصين لديها الطموح لبناء عالم جديد على صورتها.[4]

يتنوع تحدي الصين للنظام العالمي الليبرالي بشكل كبير مع هوية الدولة الحضارية والقيم الأساسية للمجتمع الصيني، مثل وضع الدولة الشبيه بالأب لدى أفراد المجتمع، وهوية الدولة الموحدة، وسلامة الأراضي، وثقافة الأمن السياسي الواقعي، والتماسك الإجتماعي، وأسبقية الروابط الأسرية على الفردية، وأسبقية سيادة الدولة على السيادة الشعبية، ومشاركة الدولة التي لا جدال فيها في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وأولوية حنكة الدولة المسؤولة على الشرعية الانتخابية، وحل النزاعات من خلال الآليات المجتمعية وعلاقات الثقة بدلاً من الأدوات القانونية، والأولوية العلاقات الهرمية داخل المجتمع على المساواة.[5]

[1] - David Lai, Op. cit. pp 54-55.

[2]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 186.

[3]- نفس المرجع، ص ص 186-188.

[4] - David Lai, Op. cit. pp 5-6.

[5]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 38.

وفي ظل حالة من عدم اليقين الرئيسية في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. فإنه بحلول نهاية عام 2012، كان الإستثمار الضخم في التحفيز الإقتصادي الذي قامت به الصين قد أدى إلى نمو الحجم الإجمالي للإقتصاد الصيني ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ أدي هذا التغيير، إلى دعوات للصين لبذل المزيد من الجهد في تنشيط النمو العالمي، وجهود الحماية من انتشار النفوذ الصيني في سياقات أخرى؛ بالمعنى الجيواستراتيجي، سيستمر صعود الصين في إنتاج ردود فعل متباينة من قبل القوى الدولية.[1]

بخصوص الولايات المتحدة فقد كانت أكثر تركيزًا على القضايا السياسية والأمنية والعسكرية، ولم تقدم أي إرشادات للمنطقة حول كيفية معالجة المشكلات الإقتصادية العالمية. ربما كان النص الفرعي لـ Wen Jiabao هو: الولايات المتحدة هي الشرير الأساسي للمشاكل المالية والإقتصادية في العالم. بالطبع، هذا يعيد فتح الجدل بأكمله حول المسؤول عن الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، وهو نقاش تتحدث فيه الصين والمنطقة بصوت واحد، مما يؤكد سوء إدارة الولايات المتحدة للنظام المالي والاختلالات غير المستدامة للإقتصادات الغربية. جنوب شرق آسيا تعتقد اعتقادا راسخا بأن الغرب يحتاج إلى استعادة الإنضباط الإقتصادي، ولا سيما ديون الولايات المتحدة تحت السيطرة، مما يؤكد الترابط بين القضايا الإقتصادية والسياسية والأمنية، وهي سمة من سمات المنافسة الإستراتيجية الإقليمية التي لا تستطيع الولايات المتحدة تجنبها.[2]

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل أكتوبر 2015، وإحدى عشرة دولة مطلة على المحيط الهادئ، وهي: أستراليا، بروناي، كندا، شيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، فيتنام، بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي، وهي اتفاقية تجارة حرة متعدد الأطراف تهدف إلى زيادة تحرر اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما أخذ بالرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بالقول أن الولايات المتحدة لن تسمح لبلدان مثل الصين أو غيرها بكتابة قواعد الإقتصاد العالمي، كما صرح "أوباما": "عندما يعيش ما يزيد على 95% من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل دولا كالصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي، ويضيف أوباما: "ينبغي لنا أن نكتب هذه القواعد، وأن نفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في الوقت الذي نرسي فيه معايير عالية لحماية عمالنا إلى جانب الحفاظ على بيئتنا".[3]

---

[1]- Zha Daojiong، "China's Economic Diplomacy Focusing on the Asia-Pacific Region"، China Quarterly of International Strategic Studies, (Peking University, Vol. 1, No. 1). P 85. https://cutt.ly/CTW5JpX

[2] - Munir Majid, Op. cit. p 28.

[3]- شريف شعبان مبروك، "الاحتواء والمشاركة: الإستراتيجية الأمريكية في آسيا"، (المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/03/13)، تاريخ التصفح (2019/03/02). https://cutt.ly/CAjQGS6

وبذلك، أصبحت اتفاقية الشراكة الإقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ، تطرح العديد من التساؤلات حول تأثير الشراكة المزمعة على النظام الاقتصادي العالمي، ولاسيما على اتجاهات التجارة الدولية، ويذهب كثير من المراقبين إلى أن سعي الولايات المتحدة إلى إبرام هذه الشراكة، لا يقف ورائه فقط بعض المكاسب الإقتصادية، وإنما بواعث سياسية أكبر تتمثل في تعزيز ارتباطها واتصالها بالقارة الآسيوية ومن ثم تطويق الإستراتيجية الصينية التوسعية هناك، وأخيرًا تؤيد العديد من الدلائل النظرية والتجريبية بأن الصين ستتعرض لخسائر في الدخل القومي والصادرات حال إتمام هذه الشراكة بشكل نهائي.[1]

ومن المشكلات التي تشهدها في الوقت الحاضر العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية زيادة الفائض في الميزان التجاري لصالح الصين؛ ومن منظور السياسة الداخلية تعتبر السلطات الرسمية هذه المشكلة بمثابة نتيجة للممارسات التجارية الصينية غير العادلة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.[2] وأدى الإصرار الأمريكي على التكامل الإقتصادي القائم على القواعد أو المشاركة إلى إبطاء التقدم في صياغة اتفاقيات التجارة الحرة free trade agreements (FTAs)، على الرغم من أن إدارة "أوباما" تبدو وكأنها تريد التركيز على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ بدلاً من اتفاقيات التجارة الحرة الفردية، إلا أن اقتران القضايا السياسية وقضايا حقوق الإنسان بالتجارة والاستثمار الأمريكي يسبب الاستياء وعدم اليقين بين العديد من دول المنطقة، [3] كل هذا يتناقض بشكل حاد مع الطريقة التي تعاملت الصين مع المنطقة دون شروط مسبقة.[4]

التنافس بين الولايات المتحدة والصين حول المنطقة الإقتصادية الخالصة هي مواجهة مباشرة أخرى بين الصين والولايات المتحدة؛ إنه يركز على الأنشطة العسكرية الأمريكية في المنطقة الإقتصادية الخالصة التي تطالب بها الصين، وتتبع هذه القضية من وجهات النظر المتناقضة للجانبين بشأن الطبيعة القانونية والعملية للأنشطة العسكرية الأمريكية في هذا المجال؛ وأدى عامل انتقال القوة بين الولايات المتحدة والصين إلى جعل هذه القضية أكثر تعقيدا؛ وتشكل دعوة الولايات المتحدة لحرية الملاحة، ورفضها لاستراتيجية الصين في بحر الصين الجنوبي، وتطوير خطة المعركة الجوية والبحرية، هي جزء من استجابة الولايات المتحدة من الإجراءات المضادة ضد التوسع الصيني في غرب المحيط الهادئ؛[5] ومع أدوارها التنافسية الأضعف تدريجياً، تواصل أمريكا تدمير "الهيكل

[1]- شريف شعبان مبروك، مرجع سابق.
[2]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 190.
[3] - Munir Majid, Op. cit.p 26.
[4] - I bid. p 26.
[5] - David Lai, Op. cit. pp 25-26.

الإقتصادي الليبرالي" الذي أسسته في "بريتون وودز" Bretton Woods ؛ بتزايد موجات الحمائية الأمريكية بسرعة في المقام الأول وتسييس العلاقات الإقتصادية العالمية أو حتى عسكرتها، وأصبحت العقوبات معيارًا جديدًا.[1]

إذن، عند الفحص الدقيق، يبدو أن الحفاظ على الإستقرار الإقليمي والعالمي لا يزال في مصلحة الصين. بالنظر إلى الحرب التجارية الحمائية التي قام بها الرئيس ترامب على الصين والتحديات الداخلية المتصاعدة، فإن بكين ليست في وضع يمكنها من المخاطرة بمكاسب عملية التنمية المستمرة من خلال تبني نهج متشدد تجاه الولايات المتحدة وجيرانها؛ تمتلك الصين أكبر احتياطيات بالدولار الأمريكي، ولا يزال وصولها إلى السوق الأمريكية والتكنولوجيا والإستثمار الأجنبي المباشر مهمًا لتحديث اقتصادها.[2]

المطلب الرابع: المحددات الأمنية للتنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. "الإحساس المتناقض بالأمن"

التحولات الهائلة في العلاقات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة والناجمة عن نهاية الحرب الباردة كانت بصورة أساسية نتيجة التغييرات الكبيرة في الأوضاع الأمنية العالمية؛ كما إن مكانة الصين والولايات المتحدة في خضم تلك التغيرات فرضا عليهما إعادة معرفة مصالحهما الأمنية الخاصة، ورسم الاستراتيجية والسياسية الأمنية الخاصة بهما من جديد، وأدى ذلك إلى إحداث تغيرات مهمة في العلاقات الأمنية بين الدولتين.[3] فالوجود الطويل الأمد للقوات العسكرية الأمريكية حول محيط الصين ينشط مخاوف الصين من أن الولايات المتحدة تحاول احتواء النمو الصيني. "وحذرت الصين من أن دول آسيا والمحيط الهادئ التي تقف إلى جانب الولايات المتحدة ستعاقب اقتصاديًا".[4] كذلك، قامت الصين بتسريع برنامجها التحديثي لقوتها العسكرية والحصول على أسلحة متطورة. يبدو أن الكثير من هذه الترسانة تركز على ردع التدخل الأمريكي المحتمل في حالة طوارئ لتايوان، ولكن يبدو أيضًا أن العناصر تعزز قدرات الجيش الصيني لتتخطى تايوان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع. وبالتالي، فإن التحدي الذي تمثله الصين متعدد الأوجه.[5]

تشير العينات إلى وجود تناقض عميق في مدركات الجيش الصيني للعالم؛ فعلى المستوى الموضوعي مع بداية القرن الـ 21 لا تواجه الصين على ما يبدو أي تهديد عسكري خارجي فوري لأمنها القومي؛ فحدودها آمنة،

[1] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. pp 267-268.

[2]- Tarık OĞUZLU, Op cit. p 37.

[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 142.

[4] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 271.

[5] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit p 33.

واختفى التهديد السوفياتي، وصاغت الصين علاقات دبلوماسية طبيعية مع كل جيرانها، وكان من المفروض أن يسهم النمو الاقتصادي الهائل والتحديث العسكري الثابت في الصين في تعزيز الإحساس بالطمأنينة والأمن.[1] مع ذلك فإن أبرز ثلاث نزعات في شرق آسيا تهدد الأمن الإقليمي هي الصراع الإقليمي على "جزر سبراتلي" و"جزر دياويو" واحتمال نشوب صراع قوى عظمى على شبه الجزيرة الكورية، والصراع الأمريكي-الصيني على تايوان.[2]

تدنت أهمية العلاقات الأمنية العسكرية في إطار العلاقات الأمنية الصينية-الأمريكية الناتجة عن نهاية الحرب الباردة، ويعد ذلك تغييرا هائلا في تقييم الطرفين الصيني والأمريكي للتهديد العسكري الذي يواجه كل منهما، وقيامهما بإجراء تعديلات سياسية هامة:[3]

أولا/ جزر سبراتلي Spratly Islands:

تشكل جزر "سبراتلي" أحد القضايا الأمنية الخلافية بين الصين والولايات المتحدة، نظرا لأهمية الجزر في مجال الصيد البحري وموقعها الاستراتيجي تتنازع السيادة عليها ست دول، البعض يطالب بالسيادة الكاملة عليها وهي: الصين وفيتنام وتايوان، في حين تطالب الأخرى بالسيادة على أجزاء منها قريبة في حدودها، وهي: ماليزيا، الفلبين، بروناي.[4] وقد أصدر البرلمان الصيني في 1992/02/25 قانونا يقصي بملكية الصين وسيادتها على جزر سبراتلي ومياهها الإقليمية، ومحالها الجوي، ويخول لصلين حق استخدام القوة لمواجهة أي تعدي في منطقة الجزر.[5] مع ذلك يعد التنازع حول "جزر سبراتلي" الأقل أهمية، لأن الجزر المتنازع عليها تقع في بحر الصين الجنوبي الواقع تحت الهيمنة الأمريكية، ولأنها أصغر من أن تكون ذات قيمة استراتيجية لإظهار القوة، ولأنها تفتقر إلى موارد طاقة كبيرة، فليس لدى الصين لا القدرة ولا المصلحة الاستراتيجية لتحدي الوضع الراهن.[6]

[1]– ديفيد شامبو، "رؤى العالم لدى الجيش الصيني: الأمن المتناقض". في: مايكل إي براون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 1. 2010)، ص 218.

[2]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 347.

[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 143.

[4]- هدى ميتكيس وصدقي عابدين، مرجع سابق، ص 206.

[5]- نفس المرجع، ص 206.

[6]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 347.

ثانيا: جزر دياويو(سينكاكيو) Diaoyu Islands/Senkaku :

النزاع الصيني-الياباني هو النزاع الإقليمي الأكثر تفجراً في شرق آسيا؛ لقد كانت قضية خلافية بين الصين واليابان منذ أوائل السبعينيات، ولأن الولايات المتحدة كانت متورطة في صنع النزاع الصيني الياباني على جزر سينكاكيو/ دياويو ولديها التزام بالدفاع عن اليابان، فإن هذا النزاع له نتائج أوسع بكثير.[1]

تتكون من خمس جزر غير مأهولة، تطالب بها الصين وتايوان واليابان، تقع في بحر الصين الشرقي على بعد حوالي 125 ميلا شمال شرق تايوان، و185 كجنوب شرق "أوكيناوا" اليابانية بجوار جرف قاري Continental Shelf يعتقد أنه يحتوي على 10-100 مليار برميل من النفط.[2] ولم تحظى الجزر باهتمام يذكر إلا في أعقاب إعلان للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة للأم المتحدة ECAFE في عام 1969 عن احتمال وجود نفط بالمناطق المحيط بهذه الجزر، وهو ما دفع اليابان في عام 1970 إلى توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تم بمقتضاها ضم جزر "دايو" إلى جزر "أوكيناوا" اليابانية؛[3] فلكل من الصين واليابان وتايوان ادعاءات متعارضة في أجزاء كبيرة من منطقة الجرف القاري حيث جزر دايو، فملكية هذه الجزر سينقل السيادة على حوالي 11700 ميل مربع من الرف الصخري القاري يعتقد أنها تحتوي على مخزون نفطي.[4]

وبالتالي، هناك نزاعان وثيقان الصلة بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي. الأول يتعلق بترسيم الحدود البحرية للبلدين؛ والثاني، هو تداخل المطالبات السيادة البحرية بين البلدين على جزر سينكاكيو/ جزر دياويو في المنطقة المتنازع عليها.[5]

في عام 1992 أصدرت الصين قانون الإقليم البحري الذي اعتبر جزر "دايو" جزءا من الإقليم الصيني. وتستند الصين في دعواها إلى أن الجزر كانت تاريخيا تتبع الصين.[6] تعود إلى أسرة مينغ Ming (1368-1644)، وتؤكد اليابان أن الجزر آلت إليها سيطرتها عام 1879، مع أنها لم تضم رسميا إلا في عام 1895. فبعد هزيمة

[1] - David Lai, Op. cit. Pp 36-37.

[2]- إريكاستريكر داونز وفيليب سي-ساوندرز، مرجع سابق، ص 125.

[3]- هدى ميتكيس وصدقي عابدين، مرجع سابق، ص 205.

[4]- إريكاستريكر داونز وفيليب سي-ساوندرز، مرجع سابق، ص 125.

[5] - David Lai, Op. cit. P37.

[6]- هدى ميتكيس وصدقي عابدين، مرجع سابق، ص 205.

الصين في الحرب الصينية-اليابانية عام 1895، تخلت أسرة مينغ (1644-1911) رسميا لليابان عن تايوان و"جزرها المحيطة" وفقا لـ "معاهدة شيمونوسكي Shimonoseki".[1]

سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على جزر دياويو بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1972 أعادت الولايات المتحدة الأمريكية "الحقوق الإدارية" على الجزر إلى اليابان مع "أوكيناوا"، لكنها رفضت أن تأخذ موقفا من نزاع السيادة؛[2] تدفع الصين بأن إعادة "جزر دياويو" إلى الحكم الياباني خرق لإعلان القاهرة عام 1943، وإعلان بوتسدام 1945، فقد اشترط إعلان القاهرة أن تعيد اليابان كل الأراضي الصينية التي ضمنتها، بينما طالب إعلان "بوتسدام" عند استسلام اليابان عام 1945 بتنفيذ إعلان القاهرة.[3]

ثالثا/ شبه الجزيرة الكورية:

من النقاط الساخنة التي صنفت من حيث تأثيرها على أمن الصين ومن حيث بعدها عن الصين، فإن القضية النووية الكورية الشمالية هي الأكثر إلحاحًا بالنسبة للصين، وتجدر الإشارة إلى أن الحرب الكورية في 1950–1953 هي التي أعادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسرح شرق آسيا، مما أدى إلى تعميق انقسامات الحرب الباردة.[4]

منذ ذلك الحين تسببت كوريا الشمالية في درجة عالية من التوتر وتفاقم التهديد الأمني، خاصة وأن كوريا الشمالية لديها امتداد عرقي واعتماد اقتصادي وثيق على الصين. القضية الثانية الساخنة تتعلق بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. القضية الثانية هي قرار الولايات المتحدة في مارس 2017 بنشر (نظام دفاع الدرع الصاروخي الأمريكي) في كوريا الجنوبية. تعتقد الصين أن مثل هذا الانتشار سوف يفسد التوازن الأمني الإقليمي. إن الصراع حول كوريا كقضية أمنية يشكل مصدر توتر؛ وهو الإستثناء الأول مع قضية تايوان الذي يثبت قاعدة أن الجغرافيا تؤثر على فرص الصراع في شرق آسيا. فالنزاع في كوريا مصدر تهديد للأمن في جنوب شرقي آسيا لأنه المكان الوحيد في شرق آسيا الذي احتفظت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بتواجد عسكري قاري في المنطقة، والولايات

[1]- إريكاستريكر داونز وفيليب سي-ساوندرز، مرجع سابق، ص 125.
[2]- نفس المرجع، ص ص 125-126.
[3]- نفس المرجع، ص 126.
[4]- Abanti Bhattacharya, "Emerging Foreign Policy Trends under Xi Jinping" in M.S. Prathibha: EAST ASIA STRATEGIC REVIEW: China's Rising Strategic Ambitions in Asia, (NEW DELHI, INSTITUTE FOR DEFENCE STUDIES, First Published, 2018), p 7.

المتحدة الأمريكية كقوة بحرية لها قوات بحرية في كوريا الجنوبية، وتلك القوات عرضة لهجوم مفاجئ، ولذلك اعتمدت الولايات المتحدة على الأسلحة النووية لردع أي هجوم، وهو ما أدى على دفع كوريا الجنوبية على امتلاك أسلحة نووية،[1] أما كوريا الشمالية غير المستقرة والتي ترتبط بشكل مباشر بالأمن الصيني. [2]

شبه الجزيرة الكورية ليست عاملا رئيسيا في توازن القوى العظمى أو في الحماية الأمريكية لطرق الملاحة البحرية، وفي اثناء الحرب الباردة حرم الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية الإتحاد السوفياتي من "خنجر موجه إلى لب اليابان". لكن ذلك عكس الافتقار السوفياتي إلى الوصول الآمن من الشرق الأقصى إلى بحر اليابان؛ ولأن الصين لها حل طويل على بحر الصين الشرقي يصبح التهديد المتنامي لليابان من الإنسحاب الأمريكي من شبه الجزيرة الكورية والتعاون الأكبر بين الصين وكوريا الجنوبية هامشيا؛[3] وعمل الردع النووي المتبادل بأقل درجة من توتر القوى العظمى لأن الصين تتخذ من كوريا الشمالية دولة حاجز Buffer state، وبالتالي لم يكن لها مصلحة استراتيجية في دفع كوريا الشمالية على تحدي الوضع الراهن.[4]

رابعا/ قضية تايوان:

تتدهور العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين بسبب قضية "تايوان" و"التبت" إلى جانب التجارة والعملة وتزايد الحمائية التجارية وقضايا البيئة، كما أدى الحشد العسكري إلى مزيد من التدهور في العلاقات.[5] ونظرًا لتسريع الصين في تعزيز القدرات العسكرية عبر مضيق تايوان، من الأهمية بمكان أن تظل الولايات المتحدة ثابتة في التزامها بتزويد تايوان بالأسلحة الدفاعية اللازمة لضمان قدرتها على مقاومة الإكراه أو الهجوم.[6]

تتصدر قضية تايوان الأجندة الاستراتيجية للصين لأسباب تاريخية وسياسية وقومية واستراتيجية. منذ عام 1979، تسعى بكين إلى إيجاد حل سلمي للقضية، وتعتبر تدخل الولايات المتحدة في هذه القضية عقبة رئيسية في تحقيق هذا الهدف. بشكل عام، تتبنى الصين ثلاثة افتراضات حول سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان. من الناحية الاستراتيجية، لا تزال الولايات المتحدة تنظر إلى تايوان على أنها جزء من "مجال نفوذها" في غرب المحيط الهادئ، وهي حليف شبه حليف في المنطقة. من الناحية السياسية، تفضل الولايات المتحدة استقلال تايوان. فقط

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 348.

[2]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 219.

[3]- روبرت روس، مرجع سابق ص 348.

[4]- نفس المرجع، ص 348.

[5] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 270.

[6] - James J. Przystup, Op. cit. P4.

الخوف من الحرب عبر مضيق تايوان يقيد الولايات المتحدة لدعم الوضع الراهن. عسكريا، ستواصل الولايات المتحدة تزويد تايوان بجميع أنواع المساعدة، بما في ذلك نقل الأسلحة المتقدمة والتكنولوجيا العسكرية، والاستخبارات، والتدريب. إذا لجأت جمهورية الصين الشعبية إلى استخدام القوة لتوحيد تايوان،[1]

تعكس قضية تايوان استثناء مماثلا للصراع بين القوة البحرية الأمريكية والقوة البرية الصينية فتايوان تقع في كلا المسرحين. فلأن تايوان جزيرة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم قدراتها البحرية أكثر تفوقا للدفاع عنها ضد قوات الصين البرية؛ لكن قرب "تايوان" من جزيرة الصين يعطي لهذه الأخيرة تفوقا عسكريا لردع تايوان.[2] وتعد مشكلة تايوان مشكلة رئيسية وحساسة للغاية في العلاقات الصينية-الأمريكية. مشكلة تايوان بطبيعتها من الشؤون الداخلية للصين، لذلك ترفض الصين القبول إطلاقا بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مشكلة تايوان تحت ذريعة الحيلولة دون حدوث اصطدام عسكري وإعاقة قيام الصين بتحقيق توحيد البلاد.[3] من منظور الصين، فإن معالجة وضع تايوان وعلاقاتها مع الصين هما الشرط الأساسي لقيام علاقات صحية وبناءة بين الولايات المتحدة والصين؛[4] هذه الأخيرة لديها مهمة معلنة لإعادة التوحيد مع تايوان وتعهدت باستخدام القوة لتحقيق هذا الهدف إذا فشلت الوسائل السلمية، لدى الولايات المتحدة قانون علاقات مع تايوان لضمان عدم السماح باستخدام القوة لتغيير وضع الدولة الجزيرة.[5]

من منتصف التسعينيات إلى أوائل عام 2001، كانت سياسات الصين بشأن العلاقات عبر المضيق (مضيق تايوان) غير آمنة وتفاعلية. كانت الصين متوترة للغاية بشأن امكانية استقلال تايوان لدرجة أنها نظرت إلى العديد من القضايا الدبلوماسية غير ذات الصلة من خلال هذا المنظور الفردي. وفيما يتعلق بتايوان نفسها، ركزت الصين على الإكراه لمنع الاستقلال أكثر مما ركزت على تشجيع إعادة التوحيد أو الحد من التوتر؛ واعترض المسؤولون الصينيون على أي تحسن في العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وتايوان، وكانت الجزيرة نقطة رئيسية في العلاقات الأمريكية الصينية.[6]

---

[1] - Wu Xinbo, Op. cit.

[2]- روبرت روس، مرجع سابق، ص 349.

[3]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 128.

[4]- ريتشارد هاس وميجان أودوليفان: العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة إسماعيل عبد الحكيم، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1، 2002). ص 23.

[5] - David Lai, Op. cit. p 20.

[6]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, “China’s New Diplomacy”, Foreign Affairs, Vol 82, N 6, Nov / Dec 2oo3), p 28. https://cutt.ly/zAxiFIU

ومع أن تايوان تشكل مصلحة حيوية للصين بطريقة تكرر دور كوبا في الاستراتيجية الأمريكية،[1] فقد أثبت هذا النهج نتائج عكسية؛ كمثال، عندما أجرت الصين تجارب صاروخية عدوانية في عامي 1995 و1996 لردع القادة التايوانيين والأمريكيين، أرسلت الولايات المتحدة حاملتي طائرات إلى مضيق تايوان كما أضرت التدريبات العسكرية الصينية والدبلوماسية العدائية بصورتها في المنطقة، لا سيما بين دول جنوب شرق آسيا.[2] وفي عام 2000، إلى أن التأخير غير المحدود للجزيرة في استئناف المفاوضات عبر المضيق قد يؤدي إلى استخدام الصين "لتدابير جذرية"، بما في ذلك القوة. كان أحد أهداف الصين، على الأرجح، هو تحديد إطار زمني (وإن لم يكن محددًا) لإعادة التوحيد. لكن النتيجة كانت أنه بعد بضعة أشهر انتخبت تايوان أول رئيس لها من حزب معارض مؤيد للاستقلال.[3]

تخلت الصين عن محاولتها وضع جدول زمني تقريبي لإعادة التوحيد وخففت من حدة تهديداتها باستخدام القوة العسكرية؛ بدلاً من ذلك، يبدو الآن أكثر اهتمامًا باحتواء تايوان بالفرص الاقتصادية (مع الاستمرار في شحذ أدواتها القسرية)؛ علاوة على ذلك، لم يعد القادة الصينيون يحتجون على كل تصعيد في العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وتايوان.[4] هذا لا يعني أن الصين تخلت عن نيتها النهائية لإعادة التوحيد مع الجزيرة. إن نهج الصين القاسي تجاه أزمة السارس في تايوان، وكذلك جهودها الحثيثة لرفض عضوية تايوان في منظمة الصحة العالمية، أثار مؤخرًا التساؤل عن عمق التحول؛ لكن في أغلب الأحيان، فإن تكتيكات الصين قد تغيرت على الأقل في الوقت الراهن، ومع الانفجار الذي حدث في العلاقات الاقتصادية عبر المضيق والمشاكل المالية التي تواجهها تايوان، أصبح قادة الصين واثقين من أن الوقت في صالحهم وأن نفوذهم على تايوان آخذ في الازدياد.[5]

يصف "لي كينجونغ" Li Qinggong، مدير قسم البحوث الأمنية الشاملة بالإدارة الثانية بالأركان العامة للجيش الصيني (الاستخبارات): "الهيمنة وسياسة القوة الأمريكية بأنها المشكلة الأساسية في آسيا والعالم، وبأن التعددية القطبية سوف تكبح الهيمنة الأمريكية.[6] ويجادل "دينغ شيشوان" Ding Shichuan، من معهد العلاقات

[1]- روبرت روس، مرجع سابق، ص 350.

[2]- Evan S. Medeiros -M. Taylor Fravel, Op. cit. p 28.

[3]- I bid. p 28.

[4]-I bid. pp 28-29.

[5]- I bid. p 29.

[6]– مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 1. 2010)، ص 226.

الدولية للجيش الصيني بأن: "التناقضات" غير المحددة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى تتسارع وتيرتها، وأن شكلا جديدا من "علاقات القوى الكبرى" سيظهر، وفيه سوف تضعف القوة الأمريكية.[1]

اتخذت الولايات المتحدة أيضًا إجراءات لتعزيز النظام الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. هذه الإجراءات واضحة للغاية. تقوم الولايات المتحدة أولا بتقوية العلاقات مع حلفائها الحاليين ثم تحاول تجنيد شركاء جدد. ففي مواجهة التوسع الاقتصادي الصيني السريع في آسيا والمحيط الهادئ والنفوذ الصيني المتزايد في العديد من جوانب العلاقات في المنطقة، ترغب العديد من دول آسيا والمحيط الهادئ في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة والحفاظ على الولايات المتحدة كمزود للأمن في المنطقة. لطالما كان هذا عملاً متوازنًا لدول آسيا والمحيط الهادئ، على الرغم من أن العديد منهم يحاولون عدم السماح للشراكة مع الولايات المتحدة بأن تصبح نفوذًا أمريكيًا ضد الصين.[2]

خامسا/ بحر الصين الجنوبي:

يشمل بحر الصين الجنوبي جزءًا من جنوب المحيط الهادئ يمتد من الطرف الجنوبي لتايوان إلى مضيق ملقا. تضم المنطقة العديد من الجزر الصغيرة والشعاب المرجانية المنتشرة تقريبًا حول مجموعات الجزر الأربع المعروفة باسم "براتاس" Pratas Island في الشمال الشرقي، و"ماكليسفيلد" Maclesfield Islands في الوسط، وجزر "باراسيل" Paracel Islands في الغرب، وجزر "سبراتلي" Spratly Islands في الجنوب.[3]

خلال العقدين الأولين من التنافس بين الولايات المتحدة والصين في القرن الحادي والعشرين في عشرة من غرب المحيط الهادئ، ظهر بحر الصين الجنوبي كنقطة رئيسية. يمكن للصين فقط تغيير "الهيكل الثنائي القطب" من خلال تحدي التفوق البحري للولايات المتحدة والتشكيك فيه.[4]

حتى مع عدم حل النزاعات في بحر الصين الجنوبي وقعت دول الآسيان والصين على إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي في عام 2002، وتعمل المنظمة الإقليمية على مدونة سلوك أكثر تحديدًا لتنظيم النشاط البحري في المياه المتنازع عليها. وقد أدى هذا النهج الذي تتبعه رابطة أمم جنوب شرق آسيا -وهو الأثر البطيء للتكامل الوظيفي-دورا في تعزيز التعاون الاقتصادي.[5] تقول الصين إن مطالبتها بالسيادة والمنطقة

[1]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 227.

[2] - David Lai, Op. cit. P15.

[3] - I bid. Pp 57-58.

[4] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 270.

[5] - Munir Majid, Op. cit. p 30.

الاقتصادية الخالصة exclusive economic zone (EEZ) وحقوق الجرف القاري continental shelf rights في معظم بحر الصين الجنوبي يمكن إرجاعها إلى 2000 عام.[1]

يشمل بحر الصين الجنوبي جزءًا من جنوب المحيط الهادئ يمتد من الطرف الجنوبي لتايوان إلى مضيق ملقا. تضم المنطقة العديد من الجزر الصغيرة والشعاب المرجانية المنتشرة تقريبًا حول مجموعات الجزر الأربع المعروفة باسم "براتاس" في الشمال الشرقي، و"ماكليسفيلد" في الوسط، وجزر "باراسيل" في الغرب، وجزر "سبراتلي" في الجنوب.[2]

بحر الصين الجنوبي منطقة بحرية في المحيط الهادئ تبلغ مساحتها 3500000 كيلومتر مربع. تضم منطقة بحر الصين الجنوبي 250 جزيرة صغيرة، يقع معظمها في أرخبيل سبراتلي وباراسل وتتنازع عليها ست دول مجاورة، وهي الصين، تايوان بروناي وماليزيا وفيتنام والفلبين. إنها منطقة جزر صغيرة وشعاب مرجانية وجزر صغيرة غنية بالموارد. وهو أحد الطرق التجارية الرئيسية في العالم، ويعمل كجسر بين المحيطين الرئيسيين في العالم، المحيط الهادئ والمحيط الهندي (أنظر الملحق رقم 5).[3]

في السياسة البحرية للقرن الحادي والعشرين، أعطى الموقع الجيوستراتيجي "لبحر الصين الجنوبي" أهمية للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، وقد غير السياسة المتعلقة بمصالحها الجوهرية. الصين قوة قارية في المقام الأول والولايات المتحدة هي أيضا قوة بحرية بشكل أساسي. تسيطر الصين على جنوب شرق آسيا في البر الرئيسي بينما تسيطر الولايات المتحدة. البحرية تحتل جنوب شرق آسيا عن طريق البحر[4].

يميل المحللون الصينيون المدنيون والعسكريون إلى تبني رؤية صفرية Sub-Zero للتحالفات؛ بمعنى أنه لابد من وجود عدو واضح لأي ميثاق أمني متبادل من هذا النوع وإلا فلا مبرر لوجوده. ففكرة المجموع الإيجابي Sum-positive التي يمكن أن تمثلها تلك التحالفات بحفاظها على الاستقرار وردعها للعدوان دون تعيين أعداء محددين، غير مستساغة في التفكير الأمني الواقعي الصيني.[5]علاوة على ذلك، فإن المحللين الصينيين يرتابون بشدة في أن هذه التحالفات على الأقل تلك التي في منطقة آسيا–المحيط الهادي موجهة نحو الصين. فتوسيع منظمة حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization (الناتو) إلى أوروبا الوسطى، وسابقة "التدخل

[1] - Munir Majid, Op. cit. p 31.
[2] - David Lai, Op. cit. Pp 57-58.
[3] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 269.
[4] - I bid. p 269.
[5]- ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 230.

الإنساني" من جانب الحلف في أزمة يوغسلافيا عام 1999، واستخدام الحلف في "التعامل مع الأزمات" خارج المنطقة تنذر جميعا بتصعيد خطير في التحالفات العسكرية والمحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم. كما أن "دبلوماسية السفن الحربية" التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من التوترات الدولية وتؤدي إلى سباق تسلح عالمي.[1]

[1]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص ص 229–230.

المبحث الرابع: سياسات الإستقطاب والتحالفات الإقليمية بين الصين والولايات المتحدة في آسيا-باسيفيك

توزيع القوة المتغير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يتميز بالتعقيد الجيوسياسي والاقتصادي المتزايد. تمر البيئة الإقليمية بتغيرات هائلة، وما يشكل النظام والاستقرار داخل شرق آسيا (وربما على نطاق أوسع) هو موضع نزاع متزايد؛ يعكس جزء من هذا النقاش التغيرات في الديناميكيات الداخلية والتطلعات الخارجية للدول الفردية؛ جزء منه هو وظيفة من الطابع المتطور للمؤسسات الإقليمية، وجزء آخر يعكس تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية والقوى خارج المنطقة مثل العولمة؛ في حين أن الولايات المتحدة والصين هما في حالة تغير مستمر، كذلك هناك عدد من القوى الناشئة أو الناشئة مثل الهند، اندونيسيا واليابان. علاوة على ذلك، فإن النفوذ والأدوار الدولية للدول الأخرى، بما في ذلك روسيا وأستراليا وكوريا الجنوبية وفيتنام، تمر أيضًا بمرحلة انتقالية.[1] وفي هذا السياق تشير الصين بإصرار متزايد، إلى أن المنطقة يجب أن تبتعد عن الهيكل الأمني الثنائي القائم على التحالف المتمركز حول الولايات المتحدة. [2]

ترتبط الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية من خلال القيم الديمقراطية والتحالفات العسكرية. الصين وروسيا شريكان استراتيجيان ملائمان. كانت القوى العظمى الخمس جميعها أعداءً لبعضها البعض في الماضي. على الرغم من أن المصلحة المشتركة تتطلب التعاون، إلا أن القوى الخمس تتبع مصالحها الوطنية الخاصة لتحقيق أهدافها.[3]

المطلب الأول: العلاقات بين الأطراف الثلاث الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند

يقول الرئيس الصيني "دينغ شياو بنج" Deng Xiaoping أن: "القرن الحادي والعشرين لن يكون آسيويا إلا إذا تطورت ونهضت كل من الصين والهند".[4] ويؤكد محللون صينيون، عقب التجارب النووية الهندية في شهر ماي عام 1998، عن محاولة الهند تحقيق الهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا وأن تحتوي الصين وأن تسيطر على المحيط الهندي وأن تصبح كقوة مهيمنة في المنطقة.[5]

تعتبر الصين والهند اللاعبان الرئيسيان الجديدان اللذان يمكن أن يغير ظهورهما من المشهد السياسي الجغرافي العالمي في القرن الحادي والعشرين. وقد كان هذا هو تقدير مجلس المخابرات القومي في الولايات المتحدة

[1] - Xenia Wickett, John Nilsson, Op. cit. p 7.
[2] - Mohan Malik, Op. cit. p 164
[3] - David Lai, Op. cit. P30.

[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 118.
[5]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 241.

الأمريكية أواخر عام 2004.[1] وتتأثر العلاقات الصينية الهندية بشدة بحقيقة أن الصين، التي يبلغ حجم اقتصادها ثلاثة أضعاف اقتصاد الهند، بحلول عام 2025، ستنفق الصين أربعة إلى سبعة أضعاف ما تنفقه الهند في المجال العسكري، لذلك فإن القوة المتنامية للصين، إذا اقترنت بإصرارها المستمر بشأن القضايا ذات الأهمية الجوهرية للهند، يمكن أن تدفع الهند إلى علاقة إستراتيجية أوثق عندما تقترن بـ "ميلها" إلى الولايات المتحدة.[2]

نظرًا لتاريخهما الطويل من انعدام الثقة الإستراتيجي، ركزت الهند والصين بشكل أساسي منذ تطبيع العلاقات في عام 1988 على إدارة العلاقة؛ تمت إدارة العلاقات الثنائية من خلال ضمان ألا يؤثر انعدام الثقة الإستراتيجي والثنائي على العلاقات التجارية والإقتصادية والثقافية الثنائية العادية. أيد رئيسا الوزراء "أتال بيهاري فاجبايي" Atal Bihari Vajpayee (1998-2004) و"مانموهان سينغ" Manmohan Singh (2004-2014)، اللذان تزامنت فترتهما مع فترة الرئيسين "جيانغ زيمين" Jiang Zemin (1993-2003) و"هو جينتاو" Hu Jintao (2003-2013) في الصين هذا الفهم واعتمدتها كإستراتيجية. بين عامي 2003 و2014، أنشأ الجانبان ما يقرب من ثلاثين آلية للحوار ووقعا عدة مذكرات تفاهم؛ يمكن وصف الهدف الإستراتيجي لهذا النهج بتفضيل الإستقرار في العلاقات العامة بشكل عام و"الهدوء" على الحدود بشكل خاص.[3]

كان الافتراض المشترك هو أن التعاون يمكن أن يسود على الاحتكاك. خلال زيارة "فاجبايي" للصين في عام 2003، "تم تصورها كطريقة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الهند والصين من خلال التأكيد على أوجه التكامل بدلاً من القدرة التنافسية بين البلدين"؛ ظهر طرح مماثل قبل زيارة "فاجبايي" عندما وقع البلدان اتفاقية الحفاظ على السلام والهدوء على طول خط المراقبة الفعلية في المناطق الحدودية بين الهند والصين (1993)، واتفاقية بشأن تدابير بناء الثقة في المجال العسكري على طول خط المراقبة الفعلية في المناطق الحدودية بين الهند والصين (1996). ومع ذلك، بعد عام 2000، وسط تزايد سريع في العلاقات الثنائية والإقتصادية والتفاعلات الأخرى، قام كلا البلدين بترجمة التعاون إلى استراتيجية مناسبة. ونتيجة لذلك، أكدت آليات الحوار وتدابير بناء الثقة بين عامي

[1]- سورجيت مانسينج، الهند والصين: تنافس وتعاون، (2016)، تاريخ التصفح: 2021/02/13. www.greatdecisions.org

[2] - Sandy Gordon, "India's rise as an Asia–Pacific power Rhetoric and reality", (Australian Strategic Policy Institute, May 2012), p 2. https://www.files.ethz.ch/isn/161724/SI58_India.pdf

[3]- Prashant Kumar Singh, "Resurfacing of Divergence in India-China Relations", In M.S. Prathibha: EAST ASIA STRATEGIC REVIEW: China's Rising Strategic Ambitions in Asia, (NEW DELHI, INSTITUTE FOR DEFENCE STUDIES, First Published, 2018). pp 35-36.

2003 و2014 على خلق ترابط بين الهند والصين للحد من انعدام الثقة المتبادل. كان ذلك مؤشرًا على البراغماتية لكلا الجانبين. وسمح نسبيًا في السيطرة على انعدام الثقة، لمدة عقد تقريبًا.[1]

انتقد "دونالد ترامب" الرئيس أوباما علنًا بسبب استراتيجيته "إعادة التوازن إلى آسيا" وعلى الشراكة عبر المحيط الهادئ على وجه الخصوص؛ وبعد فترة وجيزة من توليه منصبه وقع على أمر تنفيذي للإعلان عن انسحاب الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ. وبعد عام تقريبًا من تنصيبه، أصدر البيت الأبيض أخيرًا أول تقرير عن استراتيجية الأمن القومي، والذي أعلن فيه "أننا نرحب بظهور الهند كقوة عالمية رائدة وشريك استراتيجي ودفاعي أقوى. سنسعى إلى زيادة التعاون الرباعي مع اليابان وأستراليا والهند ".[2] فمن المنظور الصيني، تعتزم الولايات المتحدة العمل بشكل أوثق مع الحلفاء الإقليميين والشركاء الأمنيين مثل الهند لتعزيز تفوقها الاستراتيجي، وكخيار محتمل، لإغلاق نقاط الاختناق الرئيسية على طول خطوط الاتصال البحرية الإقليمية لتخويف الصين.[3]

يمكن أن يُعزى المسار غير المرغوب فيه للعلاقات الثنائية إلى الأسباب التالية: أولاً، تتصاعد القوة السياسية للقوتين المتجاورين بشكل متزامن تقريبًا. لقد نمت الصين وكذلك الهند، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ؛ وبينما يُنظر إلى مصالحهم على أنها تتقارب بشأن قضايا التنمية العالمية، فإن المصالح تتباعد بشأن القضايا الاستراتيجية الأساسية يؤدي الافتقار إلى التوافق إلى حدوث انحرافات مثل الخلافات حول الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني وحق النقض الصيني ضد القرارات الهندية في لجنة عقوبات الأمم المتحدة أو طلب الهند لعضوية مجموعة موردي المواد النووية. ثانيًا، يبدو أن الميول الإيديولوجية وعوامل الشخصية في أنماط القيادة في البلدين تلعب دورًا في مواقفهما الدبلوماسية العدوانية.[4]

في الواقع، بعد الخلاف الدبلوماسي بين الهند والصين في أعقاب التجارب النووية الهندية في عام 1998، لم يحدث خلاف مزعزع للاستقرار، حتى المواجهة بين الجيش الهندي وجيش التحرير الشعبي في "ديبسانغ، لاداخ" Ladakh-Depsang في أفريل 2013. ومنذ هذا التاريخ فصاعدًا، بدأت العلاقة تتحرك في اتجاه غير مؤكد، مما أدى إلى عودة بروز الاختلاف الاستراتيجي بين الاثنين.[5] ففي عملية توجه العالم نحو التعددية القطبية تعتبر الهند مركز قوة جديد في جنوب آسيا تسعى نحو تحقيق مصالحها بتنفيذ استراتيجية محورها تعزيز قوة البلاد الشاملة من

[1]- Prashant Kumar Singh. Op. cit. p 36.
[2]- Muhammad Saeed, Op. cit. p 509.
[3] - I bid. p 501.
[4]- Prashant Kumar Singh, Op. cit. p 45.
[5]- I bid. p 36.

أجل تعزيز مكانتها كقوة مساعدة في عالم يتجه نحو تعدد الأقطاب، وذلك لن يتم إلا من خلال تطوير مركز سيطرتها في جنوب آسيا والمحيط الهادي.[1]

شهد مؤتمر الحزب الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر 2012 صعود "شي جين بينغ" لقيادة شؤون الحزب والحكومة. منذ ذلك الحين، شهدت الصين تغيرات أيديولوجية وسياسية ذات أهمية بعيدة المدى تحت قيادته. خلاصة ذلك أن الصين شهدت ظهور قيادة قوية سياسياً دون مثيل في فترة ما بعد "ماو". تمتلك قيادة "شي" حماسًا تحويليًا. لديه فهمه الخاص لمكانة الصين اللائقة في المجتمع الدولي. يُعزى سعي "شي" إلى ما يعتبره المصير الشرعي للصين إلى زيادة تأكيداتها في المناطق المجاورة، لا سيما في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي. وكان لهذا تأثير أيضًا على العلاقات الثنائية مع الهند. يُنظر إلى سياسة الصين تجاه الهند في عهد "شي" على أنها سياسة غير ملائمة.[2]

تحاول الولايات المتحدة اشراك الهند في احتواء الصين، لأن الهند موجودة في صميم استراتيجية "توازن القوى"، التي تعتبر الهند أهم قوة إقليمية موازنة للصين.[3] ولمنع تطويقها من قبل الصين، تعمل الهند على تعزيز علاقاتها مع فيتنام، والتي سمحت للهند باستخدام ميناء كام رانه في أعماق البحار. بالإضافة إلى ذلك، أقامت الهند محطة مراقبة في مدغشقر. وبالتالي تحاول الهند مواجهة الضغط الصيني والتأثير على المحيط الهندي.[4] وتنظر الولايات المتحدة إلى الهند كقوة مهمة للتوازن في منطقة جنوب وجنوبي شرقي آسيا، إلى جانب أنها كقوة لتحجيم الصين.[5] كما أدت مشاركة الهند المتزايدة في شؤون آسيا والمحيط الهادئ إلى صياغة مصطلح آخر، "المحيطين الهندي والهادئ"، الذي تفضله الهند بوضوح، ولكنه استخدمته أيضًا قوى أخرى مثل أستراليا في مناسبات. بشكل عام، تظل "آسيا والمحيط الهادئ" أكثر شيوعًا من "المحيطين الهندي والهادئ".[6]

الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني يشكل قضية شائكة بين الهند والصين، بالإضافة إلى ذلك، فإن تفسير الجزرة والعصا لدبلوماسية الجوار لـ "شي" (المعروفة أيضًا باسم الدبلوماسية المحيطية) يروج لآسيا وإقليمية

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 118.

[2]- Prashant Kumar Singh, Op. cit. pp 45-46.

[3]- عمر تاشبينار، "الإستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا-الباسيفيك"، مجلة الدراسات الفلسطينية، (لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع 103، 2015). ص 95. https://academia-arabia.com/ar/reader/2/77390

[4]- K. Saalbach, Op. Cit. p10.

[5]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص ص 119–121.

[6] - Derek McDougall, Op. Cit. p 7.

آسيوية تتمحور حول الصين. باكستان، والتي تصنف على أنها قوة عظمى ثانوية شبه إقليمية Sub-Regional Secondary Great Power (SSGP) أمر محوري لمبادرة الحزام والطريق. من ناحية أخرى، يعد التعاون مع الهند، المصنفة كقوة عظمى شبه إقليمية Sub-Regional Great Power (SGP) مهمًا، ويجب الحفاظ على توازن قوى ملائم معها، لأنه يُنظر إليها (الهند) على أنها أحد البلدان الرئيسية، التي لديها موقف متناقض تجاه صعود الصين. وهكذا، كانت هناك اقتراحات بأن الهند ليس لها سوى مكان عرضي في استراتيجية الصين الكبرى. إلى جانب ذلك، فضلاً عن ذلك فإن هناك شكوكاً حول ما إذا كانت الهند تتمتع بنفس الأهمية الجغرافية الحاسمة التي تتمتع بها باكستان، وذلك بالنسبة لنجاح مشاريع الربط بمبادرة الحزام والطريق، على الرغم من أن ممر بنغلاديش والصين والهند وميانمار القائم من قبل يشكل رسمياً جزءاً من هذا الممر.[1]

كما تسعى الهند أيضًا إلى السيادة الإقليمية من خلال الادعاء بأن المحيط الهندي هو "محيط الهند"، وهي تعمل على إشراك دول المحيط الهادئ المختلفة من خلال تحويل سياسة "النظر شرقاً" إلى "التصرف شرقاً". وبالمثل، تؤكد اليابان على إستراتيجية "حرة ومنفتحة" لآسيا والمحيط الهادئ، خاصة مع تقارب الهند واليابان في السنوات الأخيرة في إطار فكرة "ثقة البحرين". وإندونيسيا مستعدة للمشاركة بنشاط في الجيوسياسة الإقليمية من خلال سياستها المتمثلة في "المحور البحري العالمي" أيضًا.[2]

إن نظرة فاحصة على التفاعلات بين الهند والصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ -وهي بيئة إقليمية جيوسياسية رئيسية للبلدين–تكشف كيف انحرفتا بعيدًا عن السياق الثنائي. هذا الانحراف والتباعد المتزايد في العلاقات الثنائية يعزز كل منهما الآخر. اعتبارًا من 2014، فإن تحول الهند في "سياسة التطلع إلى الشرق" إلى "سياسة التصرف شرقاً" Act East Policy' into the "Look East Policy "، يجسد هذا الانحراف بإيجاز.

وتماشياً مع هذا التحول، تقوم الهند بتعزيز مشاركتها الاستراتيجية في المنطقة وترسيخ نفسها كجهة إقليمية فاعلة. وينظر إلى تحول الهند إلى قوة موازية للصين في المنطقة وتعويض نفوذها في جنوب آسيا على أنه أحد الدوافع وراء هذه النية. إن دفاع الهند عن سيادة القانون والنظام البحري القائم على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلى جانب موقعها السياسي في السياسة الدولية، يوضح أين تكمن اهتماماتها وانتماءاتها في هذه المنطقة البحرية، ويفسر تقارب فهمها الاستراتيجي ومصالحها مع فيتنام، الفلبين واليابان والولايات المتحدة، وهي الضامن

[1]- Prashant Kumar Singh, Op. Cit. p 48.

[2] - Muhammad Saeed, Op. Cit. p 504.

الأمني خارج المنطقة لدول مثل اليابان والفلبين، في النزاعات البحرية الإقليمية. وقد أعطت "سياسة التصرف شرقا" قوة دفع جديدة لهذا التقارب.[1]

إن قوة الهند المتنامية في المحيط الهندي، إلى جانب ضعفها الاستراتيجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لها تداعيات أوسع على أمن آسيا والمحيط الهادئ. ينظر بعض المحللين إلى الهند باعتبارها عضوًا في تحالف قوى محتمل يركز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي يُنظر إليه على أنه أفضل طريقة لضمان بنية أمنية حميدة نسبيًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قادرة على استيعاب صعود الصين والانحدار النسبي الواضح للولايات المتحدة.[2]

أعربت الهند والولايات المتحدة، لأول مرة، عن مخاوفهما بشأن السلام في بحر الصين الجنوبي SCS في بيانهما المشترك خلال زيارة "مودي Modi "للولايات المتحدة في أكتوبر 2014. وقد تم النظر إلى توقيع مذكرة اتفاق التبادل اللوجيستي Logistics Exchange Memorandum of Agreement (LEMOA) من قبل الهند والولايات المتحدة بدرجة من القلق من جانب الصين، وأفسحت المجال للمخاوف بشأن "التحالف الهندي الأمريكي". كما فُسرت إدانة "مودي" للنزعات التوسعية خلال زيارته لليابان على أنها إشارة غير مباشرة إلى مطالب الصين البحرية. فاليابان لديها نزاعها البحري الخاص مع الصين في بحر الصين الشرقيECS .[3]

أخيرًا، جاء استخدام الرئيس "ترامب" TRAMP لمصطلح المحيطين الهندي والهادئ، خلال زيارته الأولى لآسيا في نوفمبر 2017، كتأييد لمفهوم المحيطين الهندي والهادئ، الذي كانت الهند تدفع من أجله، بهدف التكامل الاستراتيجي بين الهند والمحيط الهادئ. هذا إلى جانب التعاون الاستراتيجي (التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا) الذي ظهر في شكل اجتماعات عمل على المستوى الرسمي لهذه البلدان الأربعة قبل الدورة الحادية والثلاثين لقمة الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)، والقمة الثانية عشرة لرابطة دول شرق آسيا في نوفمبر 2017. بمعنى، بينما تدفع الصين بأولويتها في المنطقة بقوة من خلال تحدي تفوق الولايات المتحدة، فإن الهند تقف مع القوى الموازية ضد الصين.[4] لذلك تبقى الهند تشكّل مشكلة لأجندة الصين الاستراتيجية إذا ما تعاونت الهند مع أيّ جهود أمريكية لاحتواء الصين. وتخشى بكين خصوصاً قطع طرقها التجارية في حال

[1]- Prashant Kumar Singh, Op. Cit. p 53.
[2] - Sandy Gordon, Op. Cit. p 2.
[3]- I bid. pp 53-54.
[4]- Prashant Kumar Singh, Op. Cit. p 54.

نشوب صراع مع واشنطن، إذ قد تضطلع الهند بدور محوري في ذلك نظراً إلى موقعها الاستراتيجي في المحيط الهندي بين الصين ومصادر الطاقة في الشرق الأوسط واحتياطيات الموارد الأفريقية والأسواق الأوروبية.[1]

المطلب الثاني: العلاقات بين الأطراف الثلاث الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

بسبب انتهاء الحرب الباردة، تضاءلت مكانة روسيا وأهميتها الاستراتيجية نسبيا، وأصبحت العلاقة بين الأطراف الثلاثة الصين والولايات المتحدة واليابان أكثر بروزا، كما أصبحت أساس الوضع السياسي والاقتصادي والأمني لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، والمحور الرئيسي لهيكل العلاقات الدولية لهذه المنطقة.[2]

يوجد بين اليابان والولايات المتحدة علاقة تحالف عسكري بينهما، وهو بمثابة حجر الزاوي لتطوير العلاقات مع الصين، وعلى الصعيد الأمني، موقف الولايات المتحدة الأمريكية واليابان متطابق تجاه الصين.[3] لذلك ينظر المحللون إلى هذه المبادرات على أنها جزء لا يتجزأ من تبني اليابان لدور الشريك الأصغر في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لإحتواء الصين.[4] لكن إذا خفضت الولايات المتحدة دورها كقوة عظمى في شرق آسيا لها مسؤوليات عن توازن القوة. تتوقع المدرسة الواقعية المحدثة أن قوة عظمى أخرى ستظهر لتوازن القوة الصينية، وقد رفعت اليابان رهاناتها بالفعل. بالإضافة لتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية طورت اليابان قدرات دفاع متطورة تكنولوجيا، بما في ذلك قوات جوية وبرية كأساس لقدرات إظهار قوة مستقلة.[5]

وفي مقال للباحث الياباني "تشون غشي" بجامعة "جنيغ وانغ شين" في اليابان، نشره في المجلة الشهرية "الصوت" عام 1993 بعنوان: "تعديل علاقة الأطراف الثلاثة: اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والصين هو الموضوع الرئيسي للدبلوماسية اليابانية" جاء فيه: "أن العامل الذي يحدد مصير اليابان ليس التهديد الروسي، بل يكمن في علاقة الأطراف الثلاثة الولايات المتحدة والصين واليابان".[6]

[1] - Kadira Pethiyagoda, "China-India relations: Millennia of peaceful coexistence meet modern day geopolitical interests", (the Brookings Doha Center, October 13, 2017), https://cutt.ly/HAnhlzN

[2]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 103.

[3]– نفس المرجع، ص 104.

[4]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 232.

[5]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 352.

[6]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 103.

في سياق ذلك، فإن قوة الدفع الجيواستراتيجية لليابان تتحول من الشمال (روسيا وكوريا) إلى الغرب (الصين) والجنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا)، فمعاهدة الأمن المتبادل الأمريكية–اليابانية المعدلة U.S-Japan Mutual Security Treaty (1996) وسياسات الدفاع (1997)، وبرنامج تعزيز الدفاع الوطني (1995)، هي تجليات واضحة على توكيدية اليابان الجديدة وطموحاتها الإستراتيجية في منطقة آسيا–المحيط الهادئ في فترة ما بعد الحرب الباردة.[1] لكن، ليس من الواضح ما إذا كانت اليابان يمكن أن توازن الصين أم لا. فعلى مدى تاريخها كلها تقريبا كانت اليابان تستوعب القوة الصينية. وإذا نجح التحديث الصيني في القرن الحادي والعشرين، ستكون اليابان، بسبب سكانها وقاعدتها الصناعية الأصغر، أكثر اعتمادا من الصين بكثير على الموارد المستوردة والأسواق الخارجية، وجزء من التبعية اليابانية ربما تكون على الاقتصاد والموارد الصينية.[2]

ذكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر: "أن العلاقات الطيبة بين الولايات المتحدة والصين تعد شرطا مسبق لإقامة علاقات طيبة وطويلة الأمد بين الولايات المتحدة واليابان، كما تعد أيضا شرطا لإقامة علاقات طيبة بين الصين واليابان".[3] لكن، الأطراف الثلاثة: الصين والولايات المتحدة واليابان لا تمثل نظاما "يتسم بتوازن القوى" ففي مجال القوة، تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة كبرى وعظمى، واليابان قوة اقتصادية في العالم. أما الصين فهي أكبر دولة نامية في العالم. وهناك فروق محددة في القوة الشاملة للأطراف الثلاثة. ومن ثم، فالتأثيرات المتبادلة بين تلك الأطراف ليست متكافئة.[4]

في أفريل 1996، وقعت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على "البيان المشترك للضمان الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان"، بهدف تعزيز التحالف العسكري والدور الذي تضطلع به اليابان في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وقد أشار "جوزيف ناي" المسؤول عن الشؤون الأمنية في إدارة كلينتون والمساعد السابق لوزير الدفاع الأمريكي في إحدى مقالاته: "أن تجديد التصديق على "المعاهدة الأمريكية-اليابانية لحماية الأمن" تهدف إلى عدم تمكين الصين من الاعتماد على المساعدة اليابانية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية أو محاولة

[1]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 232.
[2]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 352.
[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، ص 103.
[4]– نفس المرجع، ص 104.

إنهاء نفوذها من تلك المنطقة". [1] وأضاف: "تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الإستفادة من تلك المعاهدة لإقامة تعاون بينها، والمواجهة المشتركة للصين التي تزداد قوة أكثر فأكثر".

من هنا، فإن اتفاقية الضمان الأمني الجديدة بين الولايات المتحدة واليابان شكلت عقبة أمام تطوير العلاقات الصينية-الأمريكية، والعلاقات الصينية اليابانية، وحسب الرؤى بعيدة النظر، فإن تعزيز التحالف العسكري الياباني-الأمريكي سوف يؤثر على الوضع الأمني في منطقة آسيا-المحيط الهادي، بسبب تزايد احتمالات اخلال التوازن في الوضع الأمني.

وبسبب تعدد العوامل التي تؤثر في علاقات الدول المتعددة وتعقدها، فقد ذكر الرئيس الأمريكي في مرحلة تاريخية من الحرب الباردة بأن: "في قارة آسيا تعد اليابان أفضل صديق محتمل للولايات المتحدة، كما أنها أكبر خصم محتمل لها أيضا". [2]

لذلك، الولايات المتحدة لا تشعر بالثقة الكاملة إزاء اليابان. وبعد ذلك من الأهداف الكامنة وراء قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقوية التحالف العسكري مع اليابان بعد الحرب الباردة. وفي هذا السياق أوضح نيكسون أنه: "إذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها من القواعد الممتدة على طول ساحل المحيط الهادي، فإن اليابان سوف تواجه خيارين، أولهما، أن تقوم بتسليح نفسها بالأسلحة النووية، وسوف يحدث ذلك اضطرابات عنيفة في المحيط الهادي. أما الخيار الثاني، قيام تحالف بين اليابان وروسيا أو الصين وسينجم عن ذلك إخلالا خطيرا في توازن القوى في القارة الآسيوية". [3]

كما نوه "هنري كيسنجر" أن اليابان سوف تسعى وراء أن تصبح دولة عسكرية كبرى من أجل تعزيز قوتها الشاملة مدعما توقعه هذا بأن الزجاجة تحتاج إلى غطاء. [4] وفي كتابه "الدبلوماسية الكبرى" الأمريكية واليابانية متماثلة تماما. وقد أشار إلى أنه: "يمكن تأكيد أن القوة العسكرية اليابانية تشهد تعزيزا مطردا".

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، ص ص 104–105.
[2]– نفس المرجع، ص 105.
[3]– نفس المرجع، ص 107.
[4]– نفس المرجع، ص 109.

منذ اضطلاع الصين بسياسة الإصلاح والانفتاح، والعلاقات التجارية بين الصين واليابان تشهد ترابطا وثيقا متزايدا...يقودنا ذلك، إلى القول بأن اليابان لها مصالح اقتصادية كبرى مع الصين.[1]

المطلب الثالث: العلاقات بين الأطراف الثلاث الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا

منذ نهاية الحرب الباردة تشكل مثلث علاقة جديدة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بسبب تطور التعددية القطبية وتبلورها بشكل أكبر. لكن العلاقة داخل تلك المثلث الجديد تختلف اختلافا كبيرا عن علاقة المثلث القديم (خلال فترة الحرب الباردة)، ففي علاقة المثلث القديم شكلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين تحالفا استراتيجيا لمواجهة الاتحاد السوفياتي بصورة مشتركة كتهديد مشترك لهما.

لكن بعد نهاية الحرب الباردة ومع مطلع القرن الـ 21، ظهرت العلاقات الصينية الروسية في وضع أفضل من العلاقات الروسية الأمريكية، والعلاقات الصينية الأمريكية؛[2] حيث تواجه الصين وروسيا، جنبًا إلى جنب مع حلفائهما، التحدي المتمثل في أن تصبح المزود الرئيسي للأمن العالمي في هذه المنطقة. ينمو اتجاه "آسيا مقابل آسيا" بسرعة ليحل محل "آسيا مقابل العالم".[3] فالقوة الاقتصادية والعسكرية للصين وروسيا، وإلى حد ما الهند، تقيد بشكل متزايد خيارات السياسة الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك.[4]

شهدت حسابات الصين الأمنية مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى إلى الشمال تحولا أساسيا، فتحولت روسيا والصين من حافة الحرب النووية إلى "شراكة استراتيجية"، فقد حسنت هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة من أمنها المتبادل والأمن القومي وأعطتها سببا مشتركا لمعارضة "الهيمنة وسياسية القوة".[5] في أفريل عام 1996 وقع الرئيس الصيني جيانغ زيمين ونظيره الروسي بوريس يلتسين على البيان الصيني–الروسي المشترك، من أجل "تنمية الثقة المتبادلة، وعلاقة الشراكة والتعاون، والاستراتيجية الموجهة نحو القرن الحادي والعشرين"، ولم ينتج عن ذلك تأثير كبير على العلاقات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فحسب، بل كان له تأثير إيجابي على السلام والاستقرار في منطقتي آسيا والمحيط الهادي.[6]

---

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 109.

[2]– نفس المرجع، ص 110.

[3] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 268.

[4] - Mohan Malik, Op. cit. p 166

[5]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 235.

[6]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 110.

اتخذ التحالف بين الصين وروسيا اتجها جديدا بتشكيل منظمة شنغهاي للتعاون منذ عام 1996. مشكلا تحالفا مضادا لحلف الناتو للتصدي لاختراق الحلف للمجال الحيوي الروسي وتمدده نحو شرق أوروبا. واستهدفت المنظمة منذ انشائها تشكيل تكتل إقليمي من أجل التعاون الاقتصادي لشعوب آسيا الشمالية والوسطى، إلا أن الأهداف الرئيسية للمنظمة كانت ذات طبيعة أمنية وعسكرية، إذ بدأت الدول الأعضاء بتخفيض عدد قواتها العسكرية على حدودها المشتركة والقيام بمناورات عسكرية دورية مشتركة، وصياغة وثيقة للتعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب الدولي، والحركات الانفصالية.[1]

بالمقابل، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقليص وإضعاف نفوذ روسيا ومجالها الحيوي، خاصة عندم اتخذت قرارا عام 1995 بتوسيع حلف الناتو شرقا، مما شكل تهديدا مباشرا للمصالح الرئيسية لاستراتيجية روسيا وأمنها القومي. في ظل هذه الأوضاع، بدأت روسيا إجراء تعديلات على سياستها الخارجية، بتغيير سياستها الموالية للغرب إلى سياسة خارجية شاملة أطلق عليها: "الصقر ذو الرأسين"، بمعنى تطوير علاقاتها مع الغرب والشرق أيضا. واعتبرت روسيا أن استعادة مكانة الدولة العظمى بمثابة سياسة استراتيجية في سياستها الخارجية، وقامت بإعداد استراتيجية آسيوية جديدة للبحث عن الدور الذي يجب عليها أن تلعبه في شؤون آسيا والمحيط الهادي.[2]

ساعدت أزمة كوسوفو وحرب يوغسلافيا عام 1999 في تدعيم التضامن الاستراتيجي الصيني-الروسي. في تقرير الدفاع الصيني للعام 1998 أوضح: "تظل الهيمنة وسياسة القوة المصدر الأساسي للتهديدات للسلام والاستقرار العالميين، فعقلية الحرب الباردة، وتأثيراتها لا تزال نافذة، وتوسيع الجبهات العسكرية وتقوية التحالفات العسكرية أضاف عوامل لزعزعة استقرار الأمن الدولي، فبعض الدول اعتماد على مزاياها العسكرية تفرض تهديدات عسكرية على الدول الأخرى، حتى اللجوء إلى التدخل العسكري".[3] لذلك وضعت روسيا تحسين علاقاتها مع الصين في منارة سياستها الخارجية في منطقة آسيا والمحيط الهادي.[4]

[1]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص ص 179–180.

[2]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، الصين مرجع سابق، ص 111.

[3]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص ص 235–236.

[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 111.

تحسن العلاقات الصينية-الروسية لا ينعكس بالضرورة على مستوى المدركات، إذ يبدي بعض المحللين تحفظات حول طموحات روسيا الاستراتيجية طويلة الأمد وسياساتها الدفاعية الحالية يجادل هؤلاء بأن روسيا تسعى إلى إعادة بناء وإعادة تأكيد نقصها كقوى عظمى، خاصة عبر منطقة أوراسيا وشرق آسيا.[1] ففي بداية عام 1996، أعلنت روسيا أنها: "قطب مستقل في عالم يتسم بالأقطاب المتعددة" وتؤيد تطوير التعددية القطبية في العالم. وتعارض إقامة أحادي القطب.[2]

في كل الحالات، ينظر إلى روسيا على أنها تحاول أن تستخدم آليات الامن الجماعي كتكأة لإعادة تأكيد حضورها الاستراتيجي كبديل عن حضورها العسكري السابق في المنطقة.[3] إذ تعتقد الولايات الأمريكية أن جوهر إقامة علاقة شراكة استراتيجية بين الصين وروسيا هو إقامة تحالف روسي–صيني لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

[1]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 238.

[2]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 111.

[3]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 238.

[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 112.

الفصل الثالث:

جيواستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة

دراسة جيواستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تقتضي أولا، التطرق إلى مضامين الهيمنة بالقيادة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، وتطور المنظور الأمريكي لمنطقة آسيا-باسيفيك كمنطقة ثقل عالمية جديدة من الناحية الجيوسياسية والإستراتيجية، ومن ثم فكرة المجال الحيوي كآلية لبناء الهيمنة بالقيادة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وثانيا؛ التطرق لإستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك، من حيث مضمونها ودوافعها، وأبعاد ومظاهر التغير في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، والعوامل المؤثرة على الإستدارة الأمريكية نحو جنوب شرقي آسيا خلال هذه الفترة.

كذلك، التركيز على مضامين الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك، والتي تركز على الشراكة الإقتصادية عبر المحيط الهادئ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشراكة الأمنية وتعزيز القوة البحرية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي المتصلين جغرافيا، وتجديد الإهتمام بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية كمدخل لتبرير سياسات التدخل في المنطقة.

المبحث الأول: الهيمنة بالقيادة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.

منذ نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة مهيمنة، سعت إلى الحفاظ وتكريس هذا الوضع بما يعزز مكانتها العالمية، في هذا السياق كانت هناك العديد من الطروحات والأفكار التنظيرية التي تحاول أن توفر اطارا يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تكري وضع القيادة بالهيمنة في النظام الدولي.

المطلب الأول: مضامين فكرة الهيمنة بالقيادة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

هناك نظرية بنيوية للسياسة الدولية هي الواقعية الهجومية "offensive realism" لتفسير سلوك القوى العظمى للمفكرين الواقعيين من أمثال "إدوارد كار" E.H. Carr و"هانس مورغانثو" Hans Morgenthau و"كينيث ولتز" Kenneth Waltz؛ ترى النظرية أن القوى العظمى تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه هيئة أعلى من الدول لحماية إحداها من الأخرى، ولذلك تدرك أن القوة هي الأساس لبقائها. لذلك تكون زيادة القوة هي الهدف الدائم للقوى العظمى بشكل خاص. وتكون القوة المهيمنة فعليا تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن لمصلحتها.[1]

إن الدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي ينطلق من الرؤية الواقعية لما انتهى إليه الحال إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، وسيطرة الولايات المتحدة على مناطق وموارد الطاقة الأساسية في العالم فضلا عن تأكيدها على التفوق العسكري الحاسم على الصعيد العالي في مواجهة الحلفاء والمنافسين المحتملين في النظام الدولي الجديد.[2] ولذلك فإن الولايات المتحدة في ترويجها لفكرة النظام الجديد ظلت تؤكد أن التفوق الاقتصادي لوحده رغم أهميته لا يكفي لشغل دور القوة العظمى في النظام الجديد وأن مراكز القوة الاقتصادية في العالم يحتاجون إلى قوة عسكرية متفوقة لتأمين مصادر الطاقة والتدخل العسكري في أي منطقة من العالم تتهدد فيها المصالح الأساسية لها، وهو ما حاولت تأكيده في حرب أفغانستان وحرب العراق.[3]

شهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين تحولا جذريا في شؤون العالم، فإنبثقت ولأول مرة في العالم قوة غير أوراسية ليس كحكم رئيسي لعلاقات القوى الأوراسية وحسب، بل أيضا

[1]- جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 6.

[2]– هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق. ص 54.

[3]– نفس المرجع. ص 54.

كأعظم قوة في العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية.[1] ويبدو أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد إدراكه أن هنالك تحديات كبيرة بين القوة والقدرة والآداء مع بداية القرن الحادي والعشرين، خصوصا وأن هناك قوى استراتيجية أخرى بدأت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في بعض مفاصل القوة الاستراتيجية على الصعيد العالمي خاصة في مجال القوة الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن هناك حاجة لبناء مسلك استراتيجي قائم على خيار الموازنة بين الهيمنة والقيادة من أجل التكيف مع التحولات الجديدة، ومن هنا جاءت فكرة الهيمنة بالقيادة.[2]

الولايات المتحدة لا تسمح للقوى الإقليمية الكبرى أن تشهد تطورا سلميا في مناطقها أو تمثل تحديا للقوة الأمريكية، كما تسعى إلى استغلال تلك الدول الإقليمية القومية وجعلها تنظم إلى الآلية الأمريكية المتعددة الأطراف تحت قيادتها من أجل خدمة استراتيجيتها الخارجية ومصالحها الأمنية، ومن هنا تبدو أهمية معاهدة حلف شمال الأطلسي، والمعاهدة اليابانية-الأمريكية لضمان الأمن وفقا للرؤية الأمريكية.[3]

يختلف الباحثون في تحديد مفهوم الهيمنة بالقيادة، فـ"روبرت جبلين" يرى أن الهيمنة مرادفة للقوة الاستعمارية وتدور في ظل منظومة الهيمنة، والتي تقوم بها دول قومية منفردة بالقيادة والحكم المطلق على الدول الأقل قوة في النظام الدولي.[4] أما "بول كينيدي" فيعتبر المهيمنين بمثابة القائد المتفوق على الآخرين في مقومات القوة وبالتحديد المصادر الاقتصادية منها، ويعطي جثو جولد شتاين معنى أشمل للهيمنة، حيث يعرف القوة المهيمنة بأنها القوة القادرة على فرض أحكام العلاقات الدولية، وتتسم الهيمنة في رأيه بظاهرتين هما: الهيمنة السياسية بمعنى القدرة على السيطرة وذلك من خلال القوة العسكرية والهيمنة الاقتصادية وتعني السيطرة على الدول الأخرى باستخدام الوسائل والمصادر الاقتصادية في الهيمنة.[5]

فالعمق الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية وعزلتها إضافة إلى قوتها البحرية تسمح لها بالسيطرة على المياه الساحلية واختراق المجال الجوي لأي دولة في العالم. بما في ذلك الصين، مقابل خطر أقل على قواتها الجية

[1]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 7.

[2]– حسين علاوي خليفة، "فكرة الهيمنة بالقيادة في الاستراتيجية الأمريكية: مدخل للقرن الحادي والعشرين"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، العدد 32–33، 2013)، ص 309.

[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 28.

[4]– حسين علاوي خليفة، مرجع سابق، ص 311.

[5]– نفس المرجع، ص 311.

والبحرية، تلك القدرات تمكن الولايات المتحدة من تحييد القدرات البحرية لأية قوة عظمى منافسة وعزلها عن الحلفاء والموارد البعديين عن الشاطئ. بينما تضمن وصولها هي إلى الموارد الدولية.[1]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت في الفترة من خريف 1995 إلى ربيع عام 1996 مناظرة كبرى حول السياسة تجاه الصين، شارك فيها المثقفون من الدوائر السياسية والأكاديمية والتجارية أعربوا عن انتقادهم للسياسة التي ينتهجها الكونغرس الأمريكي وإدارة الرئيس كلينتون تجاه الصين.[2]

فقد سعى منظروا العالمية أو عولمة العالم وفق المنهج الليبرالي لتسويق وجهات النظر الأمريكية لتوظيف هذه المسألة باتجاه التأكيد على التحولات العالمية بصيغة الإقرار بهيمنة قوة واحدة على (النظام العالمي).[3] ترفض الولايات المتحدة الأمريكية إقامة عالم متعدد الأقطاب على كافة الأصعدة النظرية والمفاهيم الإيديولوجية، وفي هذا السياق قدم "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama الباحث الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة نظرية "نهاية التاريخ"، والتي تعني في مضمونها أن "الديمقراطية الليبرالية تعتبر الشكل النهائي للحكم السياسي لكافة المجتمعات والذي ينتشر على نطاق واسع عبر العالم". وأعلن الرئيس "بوش الأب" اعتزامه: "إقامة نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة حسب وجهة النظر الأمريكية إلى القيم"، وقام بالدعاية لـ "السلام في ظل السيطرة الأمريكية".[4]

أما مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بريجنسكي، فقد ذكر في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) أن الولايات المتحدة الأمريكية لكي "تحافظ على مكانتها القيادية في القرن الحادي والعشرين" يتعين عليها إعداد نفسها للإضطلاع بلعبة شطرنج أوروبية-آسيوية تمتد على رقعة واقعة تحت سيطرتها من "لشبونة" إلى "فلاديفوسك" (في الإتحاد السوفياتي سابقا) وطوكيو (اليابان).[5]

إضافة إلى هذه العوامل السياسية-الطبيعية توجد مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وتوزيعها للموارد الذاتية. فمثل الصين، يمكن الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل الموارد وتطور الصناعات في داخلها خارج مدى أي

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 330.
[2]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 91.
[3]– هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق. ص 35.
[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 98.
[5]– نفس المرجع، ص 99.

أسطول معادي حتى لو وصل إلى السواحل الأمريكية. وهي بذلك: "قوة جزيرية بمساحة قارية"؛[1] على أن الأصول الإستراتيجية الأمريكية لا تمكن القوة البحرية فحسب، وإنما أيضا إظهار القوة ضد الخصوم القاريين. والنجاح الأمريكي في الحرب العالمية الثانية كان يعكس استخدام القوة البحرية من أجل القوات البرية.[2]

لفترة طويلة، لم تقم المنظمات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة بتمكين اللاعبين الغربيين من تجسيد مصالحهم في جميع أنحاء العالم فحسب، بل عملت أيضًا على ترسيخ الافتراض الليبرالي الأساسي بأن هناك طريقًا واحدًا فقط للحداثة والتنمية، أي الطريقة الغربية .ولطالما لعبت هذه المنظمات الدولية دور حراس المجتمع الدولي الغربي، وهي تلعب دورًا رئيسيًا في التنشئة الاجتماعية للدول غير الغربية السابقة في القواعد التأسيسية والقواعد والقيم للعالم الغربي.[3]

برغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف بالتعددية القطبية في العالم، لكنها في الواقع تدرك بنفسها أن هناك قوى متعددة فيه تشهد تطورا وتعاظما في قوتها الشاملة، وتستخدم أحيانا "التعددية" لوصف ذلك الوضع.[4] لقد اعترف بريجنسكي في كتابة "رقعة الشطرنج الكبرى" أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الدولة العظمى الوحيدة لا يمكن أن تدوم إلى الأبد، وشبه استراتيجية الجغرافيا بلعبة الشطرنج، كما شبه أوروبا وآسيا بـ "رقعة شطرنج تبدو بيضاوية قليلا" قائلا، بأن "المتنافسين فوق تلك الرقعة من الشطرنج ليسا اثنين، بل هناك عدد من لاعبي الشطرنج من ذوي المهارات غير المتكافئة، ويوجد على الأقل خمسة من لاعبي الشطرنج يتمتعون بالاستراتيجية الجغرافية، وخمس ول محورية تتمتع بالجيوبوليتيكية، هي: فرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين، والهند".[5] وفي الواقع، يعد تحليل بريجنسكي وصفا لخريطة عالم متعدد الأقطاب، برغم من أنه لم يستخدم في كتابه مقولة "عالم متعدد الأقطاب" أو "التعددية القطبية".[6]

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 328.

[2]– نفس المرجع، ص 329.

[3]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 37.

[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 101.

[5]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 101.

[6]– نفس المرجع، ص 101.

ينصح الباحث "كاثلين هيكس" صُناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بأخذ ثلاثة عوامل في الاعتبار عند وضع هذه الرؤية مستقبلاً، وهي:

أ . وجود مفارقة تتعلق باستمرار وضع الولايات المتحدة كدولة عظمى مع تراجع تأثيرها العالمي، فمن المرجح أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في العالم خلال السنوات الـ 15 المقبلة اعتماداً على وضعها الإقتصادي والثقافي والعلمي، ووفرة الموارد الطبيعية لديها، وقوتها العسكرية، ولكن قدرتها على تشكيل سلوك القوى الفاعلة الأخرى في العالم بدأ في التراجع، ولذلك سوف تختلف ممارسة الولايات المتحدة لسلطاتها وقوتها في العالم حسب كل منطقة وقضية على حدة.

ب . العامل الثاني الذي يتعين أن تأخذه الإدارة الأمريكية في الاعتبار عند صياغة سياستها الخارجية خلال الفترة القادمة، يتعلق بثبات الدعم الشعبي الأمريكي لدور واشنطن العالمي. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى استمرار الدعم الشعبي للاستراتيجية الأمريكية التي استمرت على مدار الـ 70 عاماً الماضية، لكي تأخذ الولايات المتحدة دوراً قيادياً في العالم يخدم مصالحها. وشملت هذه المصالح ضمان أمن الولايات المتحدة وحلفائها، واتباع نظام اقتصادي ليبرالي، ودعم سيادة القانون في الشؤون الدولية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان.

ج . اتباع نهج التعامل الانتقائي في السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى الرغم من الإجماع الأمريكي الدائم للانخراط في العالم، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تمتلك الموارد الكافية أو حتى الرغبة في العمل في كل مكان بالعالم، في كل وقت أو باستخدام نفس أدوات القوة، فكان لابد دائماً من قياس تكاليف المخاطر والفرص وترتيب الأولويات.[1]

تستند مضامين الإستراتيجية الأمريكية من أجل الهيمنة العالمية على الركائز الأربع التالية:

1. من الناحية الجيواستراتيجية، فإن الاهتمام الأمريكي متركز على منع ظهور أقطاب أو تحالفات لقوى تكون منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. في هذا السياق يبدو التفكير الإستراتيجي الأمريكي أنه يعيد انتاج أجواء الحرب الباردة لإحتواء القوى المنافسة، أو إعادة بعث لنظرية الإحتواء الشامل للقوى الصاعدة في العالم.
2. من الناحية الجيوسياسية، فإن قارة آسيا بحكم ديناميكية التطور السريع والثقل الاقتصادي والسكاني والعسكري الذي تتبوأه على الساحة العالمية، فضلا عن اشتمالها على قوى إقليمية متحفزة استراتيجيا واحتوائها على مجاور جيوبوليتيكية مهمة، ستشكل قيدا على التحرك السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن هذه الأخيرة،

[1]- إسراء إسماعيل وعزة هاشم، مرجع سابق.

ستسعى إلى بناء ترتيبات استراتيجية جديدة تحد من ديناميات التفاعل الداخلي في آسيا وتمنعها من تهديد المصالح الأمريكية، في صور تحالفات أوراسية تفضي إلى تعددية قطبية غير متوازنة.

3. من زاوية إعادة تعريف المصلحة الوطنية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تعميم "مبدأ مونرو" الذي بموجبه تأخذ خريطة المصالح الأمريكية وضعا شبكيا ذا امتدادات عالمية يشار لها بالمناطق الحيوية للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في العالم.

4. من زاوية التفاعل الإرتباط بين الجيوسياسي والجيواقتصادي، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استكمال أدوات السيطرة العسكرية على مناطق انتاج الطاقة في العالم والتحكم في المفاصل الجغرافية لنقل الطاقة، وبهذا تستطيع التحكم في السياسة العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: تطور الإستراتيجية الأمريكية في آسيا-باسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة

يرى "جيمس لويس" James A. Lewis أنه خلافاً للحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة لا تعتبر منخرطة في صراع عالمي، بل في سلسلة من الصراعات الإقليمية، مؤكداً أنها تفتقد لوجود استراتيجية للعمل في هذه البيئة الجديدة.[2]

تتداخل المصالح السياسة والاقتصادية والأمنية الأمريكية في آسيا–باسيفيك إلى حد كبير، وهو ما أشارت إليه "مادلين أولبرايت" وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سابق، حين ذكرت أن المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسة لا يمكن فصلها إلى حزم منفصلة، حيث أنها تعزز بعضها البعض. لن حيوية النظام الاقتصادي تستند إلى النظام السياسي الدولي، والنظام السياسي يعتمد إلى حد بعيد على النظام الأمني العسكري، والاستقرار الاقتصادي يقلل من احتمال الصراع الخطير، وعندما تكون كل ركيزة عن هذه الركائز قوية فإن التقدم على كل الجبهات يصبح أمرا محتملا.[3]

منذ الخمسينيات من القرن الماضي، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا تدور في الغالب حول القضايا الأمنية. احتلت المنطقة دون الإقليمية دورًا مركزيًا في الحرب الباردة، بممراتها البحرية الاستراتيجية (مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي على وجه الخصوص) وكذلك بالقرب من الصين؛ نتيجة لذلك، عملت الولايات المتحدة لفترة طويلة كضامن (غير شيوعي) لأمن جنوب شرق آسيا. وأدت نهاية الحرب الباردة

[1]- ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص ص 27-28.
[2]- إسراء إسماعيل وعزة هاشم، مرجع سابق.
[3]– هدى ميتكيس وصدقي عابدين، مرجع سابق، ص 70.

إلى تغيير في الديناميكيات الإقليمية. في أوائل التسعينيات، لم يعد التهديد الشيوعي ذا أهمية وكانت الولايات المتحدة تعيد النظر في انتشارها العسكري في الخارج. ومع ذلك، كما اتضح، ازدادت الأهمية الاستراتيجية لجنوب شرق آسيا بالنسبة للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، ويرجع ذلك أساسًا إلى صعود الصين، ومن عام 2001 فصاعدا، "الحرب على الإرهاب".[1]

في تقرير مقدم من مراكز بحثية للكونغرس الأمريكي عام 1992 والمعنون بـ "الإطار الاستراتيجي لمنطقة آسيا وشمال شرقها"، أكد على ضرورة استمرار التواجد الأمني الأمريكي ولمدة طويلة من أجل بناء نظام دولي لما بعد الحرب الباردة لمواكبة التغيرات الحادثة في البيئتين الإقليمية والدولية، وفي مواجهة التحديات الأمنية العالمية.[2] يتطرق "كاثلين هيكس" Kathleen H. Hicks إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في عام 2016؛ ففي أوروبا هناك خلافات حادة مع روسيا، وفي آسيا المحاولات الصينية للسيطرة على المجال الجوي والبحري لأماكن بعيدة عن شواطئها، وتواصل كوريا الشمالية برئاسة "كيم جونغ أون" تجاربها النووية.[3]

بالتالي، بعد نهاية الحرب الباردة تعد منطقة آسيا–باسيفيك ساحة الحرب الجيوسياسية الرئيسية التي تعول عليها الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط ومن ثم احتواء الصين؛ وإلى جانب تعزيز تحالفاتها العسكرية القديمة، أظهرت الجهود الأمريكية خصائص جديدة للعمل على تكوين جبهة موحدة ضد الصين. ويتجسد ذلك من خلال تعزيز جميع العلاقات الأمريكية لاسيما العسكرية منها مع الفيتنام، وميانمار واللاوس، وتكوين بنية استراتيجية على شكل شبكة علاقات لتدعيم عمقها الاستراتيجي، وتعزيز قواعدها في كوريا الجنوبية واليابان.[4]

على مدى العقود الثلاثة الماضية، منذ أن بدأ "دنغ شياو بينغ" إصلاحات فتح السوق في الصين، اتبعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الديمقراطية والجمهورية على حد سواء، استراتيجية مشاركة واسعة وعميقة تهدف إلى دمج الصين الصاعدة في النظام الدولي الحالي. عمل الرئيس "بيل كلينتون"، بدعم من الكونغرس الجمهوري، على دفع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وعملت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش على تعزيز تكامل الصين وجعل الصين تعمل كـ "صاحب مصلحة مسؤول" في دعم النظام الإقتصادي الدولي.[5]

[1]- Fenna Egberink with Frans-Paul van der Putten, Op. cit. p 29.

[2]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني: مرجع سابق، ص 177–178.

[3]- إسراء إسماعيل وعزة هاشم، مرجع سابق

[4]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 173.

[5] - James J. Przystup, Op. cit. P4.

بالنسبة للولايات المتحدة فإن الحالة الراهنة هي مسألة تحقيق التوازن في علاقاتها مع الصين؛[1] لذلك بدأت إدارة "أوباما" في بناء شراكات أقوى مع دول آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز على زيادة نقاط القوة السياسية الأمريكية والقوة الاستراتيجية والمشاركة الاقتصادية؛[2] وقد حددت المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حسب التقرير كما يأتي: 1/ حماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من أي اعتداء خارجي. 2/ الإبقاء على الاستقرار والسلام العالمي. 3/ الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية. 4/ المساهمة في الردع النووي. 5/ وقف انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. 6/ تأمين حرية الملاحة في منطقة المضائق والجزر المتنازع عليها؛[3] وقامت أمريكا بتكثيف تدخلها في النزاع الحدودي على بحر جنوب الصين بين الصين وعدد من بلدان جنوب شرقي آسيا بحجة حماية حرية الملاحة.[4]

وقد أدت الحرب على الإرهاب إلى تسريع عملية تحول التحالفات الآسيوية. بالإضافة إلى التزامات الحلف الحالية بالدفاع عن اليابان وكوريا الجنوبية، فضلا عن الالتزامات غير التعاهدية بشأن أمن تايوان، فإن الولايات المتحدة تتخذ إجراءات بشأن "الحرب على الإرهاب"؛ وفي هذا الصدد، وسعت الحرب على الإرهاب نطاق تعاون الحلفاء إلى ما وراء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[5]

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تواجه تهديدا فوريا في شرق آسيا، لكنها كقوة بحرية لابد أن تنظر بعين الشك إلى أية قوة قارية تحقق التفوق على البر، وجزئيا من باب الاستعداد لتوسع صيني محتمل تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى عال من الانتشار العسكري وتطوير التحالفات.[6] في المرحلة الأولى لنهاية الحرب الباردة برز تيار (اتجاه) في الولايات المتحدة الأمريكية يقلل من أهمية الصين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك انطلاقا من الاعتقاد بأن المجابهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وبين الشرق والغرب لن تتواجد مرة أخرى، وأن الصين دولة نامية، ولم تعد تتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذه الأخيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[7]

---

[1] - David Lai, Op. cit. p 19.

[2] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 508.

[3] – خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 178.

[4] - زهي لينفاي ورون وي، "العلاقات الصينية الأمريكية واستراتيجية واشنطن التي تزعزع استقرار كامل منطقة آسيا الباسيفيك"، تر: عاصم مظلوم، (مركز الناطور للدراسات والأبحاث، 2 مارس 2012)، تاريخ التصفح 2018/10/23. https://cutt.ly/mPIz6Hu

[5] - James J. Przystup, Op. cit. P3.

[6] – روبرت روس، مرجع سابق، ص ص 332–333.

[7] – ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 55.

لكن سعي الصين الحثيث وراء مصالحها في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان واصرارها على مواصلة اختبار أسلحتها النووية في عام 1996، أدى إلى تزاوج المخاوف من القدرات الصينية المستقبلية والسلوك الذي يثير الشكوك حول نواياها.[1] عرض هذا التيار للانتقاد وتراجع بفضل الحقائق وتطور الأوضاع لاحقا في المشهد الاستراتيجي الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة؛ فرغم تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بأن الصين من دول آسيا– المحيط الهادي وليست قوة عظمى، وسعيها إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، فإنها لا تستطيع المساس بمكانة الصين ودورها وتأثيرها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وليس من الصعب أن نتصور أنه إذا لم تشارك الصين فإن قيام تعاون اقتصادي أو أمني في منطقة آسيا والمحيط الهادي سيكون مستحيلا وناقصا أيضا. ومن ثم من المستحيل تأسيس وجهة النظر القائلة بأن الصين لا تتمتع بثقل ونفوذ قويين ما بعد الحرب الباردة في منطقة آسيا والمحيط الهادي.[2]

ولهذا، فإن التركيز على اللاعبين الرئيسيين والتقييم الدقيق للأرض يجب أن يكون نقطة الانطلاق من أجل صياغة جيوستراتيجية أمريكية لإدارة طويلة الأمد للمصالح الجيوسياسية الأوراسية للولايات المتحدة الأمريكية وهناك خطوتان أساسيتان لذلك:

أولا: تحديد الدول الأوراسية الديناميكية جيواستراتيجيا التي تمتلك القوة لإحداث تحول مهم على نحو فعال في التوزيع الدولي للقوة ولفك رموز الأهداف المركزية الخارجية لنخبهم السياسية؛ وكذلك التعيين الدقيق للدول الأوراسية الهامة جيوسياسيا التي يملك موقعها أو وجودها أثارا محفزة إما على اللاعبين الجيواستراتيجيين الأكثر نشاطا أو على الظروف الإقليمية.[3]

ثانيا: صياغة سياسات معينة للولايات المتحدة من أجل موازنة الدول الآنف ذكرهم أو اخيار الحلفاء منهم أو السيطرة عليهم، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الحيوية وتعزيزها، ومن أجل وضع مفاهيم لجيوستراتيجية أكثر شمولية تؤسس على المستوى العالمي ترابطا بين سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1]– أفيري جولد شتاين، "مستقبل باهر تفسير وصول الصين"، في: مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط 1. 2010)، ص 78.

[2]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 56.

[3]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 48.

[4]– نفس المرجع، ص 49.

في إطار استراتيجية "إعادة التوازن إلى آسيا"، بذلت إدارة أوباما العديد من الجهود لتعزيز الوجود الاقتصادي والاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة. على سبيل المثال، أجرت الولايات المتحدة عددًا من التدريبات العسكرية المشتركة مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وبعض دول الآسيان، وقدمت الدعم القانوني والدبلوماسي للمنافسين الإقليميين في الصين ومنافسيها في نزاعات بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. أشارت وثيقة أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية (DOD) في عام 2015 أيضًا إلى جاذبية الصين لدول جنوب وجنوب شرقي آسيا آخذة في الارتفاع بسرعة مقارنة بالمشاركة الإقتصادية الراكدة للولايات المتحدة في المنطقة.[1]

من الناحية السياسية–الأمنية، فإن الرؤية الأمريكية، تنظر إلى آسيا والمحيط الهادي باعتبارها منطقة تواجه فيها الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات المتزايدة، وهذا ما يبرر الاعتقاد الأمريكي بأهمية وضرورة الإبقاء على القوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة. فالقوة العسكرية هي مجر الزاوية للاستراتيجية الامريكية الأمنية، ولها قيمة حقيقية ورمزية بالنسبة لحلفائها، فهي تمثل الالتزام الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية إزاء المنطقة لحماية مصالحها ومصالح حلفائها.[2]

يجادل "روس" بأن المعضلة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يحتمل أن تظل متوازنة وغير حادة. فتفوق الولايات المتحدة الأمريكية البحري وتفوق الصين على البر يعطي كل قوة منهما ميزة دفاعية ويصعب القيام بأي عمل هجومي في مسرح القوة الأخرى.[3] وباختصار بالنسبة للولايات المتحدة، تشمل الجيواستراتيجية الأوراسية الإدارة الهادفة للدول الديناميكية جيواستراتيجيا، والمعالجة الدقيقة للدول المحفزة جيوسياسيا، مع الاستمرار بالمصالح المزدوجة للولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ القصير الأمد على قوتها العالمية وحيدة، وبتحويلها الطويل الأمد إلى تعاون عالمي يتم وضعه أكثر فأكثر ضمن مؤسسات.[4]

في صيف عام 1989، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من اندلاع الاضطرابات السياسية في الصين سببا للتدخل في الشؤون الداخلية للصين، وطالبت بفرض عقوبات كاملة على الصين، وهي: التجميد المؤت لكافة المبيعات العسكرية وتجارة تصدير الأسلحة إلى الصين، والتوقف المقت للزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين

[1] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 510.

[2]– هدى ميتكيس وصدقي عابدين، مرجع سابق، ص 72.

[3]– سين لين جونز، مرجع سابق، ص 42.

[4]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 49.

الأمريكيين إلى الصين، ومنع المؤسسات المالية الدولية من تقديم قروض جديدة للصين.[1] كما شملت العقوبات، تعليق تنفيذ خطة تعزيز التجارة والاستثمارات الأمريكية في الصين، وحظر بيع المعدات النووية، والوقود النووي للصين وكذلك المبيعات التكنولوجية.[2]

واستشرافا للعقود القادمة، ستعتمد قدرة الولايات المتحدة على حماية مصالحها وتعزيزها بشكل كبير على إعادة تأكيد القيادة النشطة والمشاركة من الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة. وتعتبر زيارة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في فبراير 2009 لليابان وإندونيسيا وجمهورية كوريا والصين، تليها زيارة رئيس الوزراء الياباني "تارو آسو" Taro Aso إلى الولايات المتحدة، مؤشرًا مبكرًا على نية الإدارة الأمريكية آنذاك (أوباما) تأكيد القيادة النشطة والمشاركة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[3]

ويجب الإشارة إلى أن الأسباب المباشرة والظاهرية لفرض الولايات المتحدة الأمريكية أشكال مختلفة من العقوبات على الصين، وتعليق أو إلغاء التبادلات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية معها، تمكن في اندلاع الاضطرابات السياسية في الصين عام 1998. لكن الأسباب الحقيقية والواقعية هي أن الحرب الباردة تشهد نهايتها آنذاك، ولم تكن تلك الاضطرابات في الصين إلا مجرد ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية لتغيير استراتيجيتها نحو الصين.[4]

بعد عشر سنوات من انهيار حلف وارسو (نهاية التسعينيات) كان الانفاق العسكري الأمريكي أكبر من الانفاق المجمع لأكبر ست ميزانيات دفاع تالية في الترتيب للولايات المتحدة. وأولويات الدفاع الأمريكية تعكس القلق من الصين والحاجة الناجمة على القوة البحرية. فضلا عن تخفيضات الميزانية لم تقلل انتشار القوات الأمريكية في شرق آسيا.[5] تبعا لذلك أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أن الصين منافس للولايات المتحدة، وليست شريكا استراتيجيا.[6]

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 59.

[2]– نفس المرجع، ص 60.

[3] - James J. Przystup, Op. cit. P2.

[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص ص 62–63.

[5]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 333.

[6]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 42.

توزيع القوة في منطقة آسيا–الباسيفيك هو توزيع غير متوازن. فالصين، بمخزونها النووي وقواتها المسلحة وانفاقها العسكري، تعد بشكل جلي قوة عسكرية مهيمنة، فقد تبنت الصين الآن مبدأ استراتيجيا ينص على "الدفاع الفعال بعيدا عن الشاطئ" من خلال السعي لإكتساب قدرة بحرية من أجل "السيطرة الفعالة على البحار ضمن سلسلة الجزر الأولى"، والتي تعني مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي.[1] وقدأدت ثلاثة عوامل رئيسية باستمرار إلى اضطراب العلاقات الصينية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة: حقوق الإنسان، والتجارة، والأمن. مع فصل سجل حقوق الإنسان في الصين عن معاملة الدولة الأولى بالرعاية في عام 1994 واختتام مفاوضات الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية في عام 1999، قد تهدأ حقوق الإنسان والتجارة كمصادر رئيسية للتوتر على جدول الأعمال الثنائي. تبدو القضايا الأمنية، التي ظهرت في منتصف التسعينيات، أهم عامل يؤثر على العلاقات الثنائية[2].

تؤكد الرؤية الأمريكية على أنه في حين أن البعد العسكري وحده لا يمكنه أن يحل جميع القضايا بين الحكومات إلا أنه يمكن أن يساعد على إرساء الأوضاع وإتاحة الوقت والمجال للعناصر الأخرى كالدبلوماسية كي تعمل. فالأمن أمر هام من أجل عمل الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية لإرساء أوضاع إقليمية ودولية مستقرة.[3]

فالمشكلة في القرن الحادي والعشرين من وجهة نظر "جوزيف ناي" ليست هي "تعظيم القوة أو الحفاظ على الهيمنة بل إيجاد سبل لتوليف الموارد لبناء استراتيجيات ناجحة في سياق انتشار القوة وتنامي البقية من الدول" أي دمج القوة الخشنة والقوة الناعمة، ويرى أن تحقيق ذلك يستوجب: وينتهي "ناي" إلى أن ما يدعو له لا يمثل نظرة واقعية أو ليبرالية بل هي مزيج منهما سماه الواقعية الليبرالية (Liberalrealism).[4]

المطلب الثالث: المجال الحيوي كآلية لبناء استراتيجية الهيمنة بالقيادة الأمريكية في آسيا–باسيفيك.

في النظام العالمي، تعتبر فكرة التحكم ظاهرة ذاتية تتحرك وتتحول باستمرار. يعتمد صعود الدول وسقوطها بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية والحروب والمستوى غير المستقر للإمبريالية. في بعض الدول، تنمو السياسات والهياكل والمؤسسات المحلية بسرعة أكبر من العديد من البلدان الأخرى. سيتم تطبيق الأساس المفاهيمي

---

[1]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص ص 175–176.

[2] - Wu Xinbo, “U.S. Security Policy in Asia: Implications for China-U.S. Relations”, (September 1, 2000). https://cutt.ly/xA3fhGE

[3]– هدى ميتكيس وصدقي عابدين، مرجع سابق، ص 70.

[4]– وليد عبد الحي، مراجعة لكتاب "مستقبل القوة " جوزيف ناي، (مركز الجزيرة للدراسات، ت.ن: 11/12/2013)، تاريخ التصفح: 2018/07/04. https://cutt.ly/WAFjnWv

لهذا التحليل، "نظرية انتقال القوة" لتحليل الأبعاد الجيوسياسية المتغيرة. والآن تعترف حتى الولايات المتحدة بمصالحها في النصف الشرقي من الكرة الأرضية وتميزها على أنها أكثر أهمية وتحديًا مما كانت عليه في نصف الكرة الغربي، لأن الاعتبارات والتطلعات السياسية للولايات المتحدة قد تحولت بشكل متزايد من "المنطقة الأوروبية الأطلسية" إلى "منطقة آسيا والمحيط الهادئ "، الضغط على الهند وغيرها من دول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا لإعادة التوازن إلى نفوذ الصين المتزايد في آسيا. نتيجة لذلك، تنبض اللعبة الجيوسياسية بالحيوية مع نمو الشحن في بحر الصين الجنوبي بما في ذلك بؤر التوتر في تايوان وكوريا الشمالية، مما يدفع منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو المواجهة العسكرية والصراع المسلح.[1]

لبناء المجال الحيوي تعير الدول اهتماما كبيرا لتوزيع القوة فيما بينها وتسعى قدر استطاعتها لتعظيم نصيبها من القوة العالمية، وتحديدا تبحث الدول عن فرص لتعديل توازن القوة بزيادة قوتها على حساب المنافسين المحتملين؛ وتستخدم لذلك وسائل متنوعة-اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية-لتحويل توازن القوة لصالحها، حتى وإن تسبب ذلك في شكوك الدول الأخرى أو حتى عدائها. [2]

في سياق ذلك، طور بعض علماء الجغرافيا السياسية الألمان علم الجيوسياسية لتبرير شعار بلدهم Drang mach osten بمعنى: "اتجهوا نحو الشرق"، وبدأ ذلك معّ "كارل هوسهوفر" الذي كيف مفهوم "ماكيندر" مع حاجات ألمانيا الاستراتيجية، حيث كان "أدولف هتلر" يؤكد على حاجة الشعب الألماني لـ Lebensraum "المحيط أو المجال الحيوي".[3] وقد كانت الحرب الأمريكية-الاسبانية عام 1898 أول حرب دولية تنتصر فيها الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث أنها دفعت بالقوة الأمريكية إلى المحيط الهادي ما وراء جزر "هاواي" حتى الفلبين؛[4] على اعتبار أن النتيجة المثلى لأية قوة عظمى في أن تصبح دولة مهيمنة إقليمية وتسيطر على مناطق أخرى قريبة منها يمكن الوصول إليها بريا، وتسعى الدول التي تبلغ الهيمنة الإقليمية إلى منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من تكرار تجربتها؛ بمعنى أن الدول المهيمنة الإقليمية لا تقبل بوجود منافسين لها في المناطق الأخرى.[5]

[1] - Muhammad Muzaffar and others, "TRANSFORMATION OF POWER IN THE ASIA-PACIFIC REGION", (Pakistan, HamdardIslamicus, Vol. 43 No. 1, 2020), p 264. https://cutt.ly/pAcPuJ1

[2]- جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 43.

[3]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 48.

[4]– نفس المرجع، ص 9.

[5]- جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص ص 52-53.

في بداية القرن العشرين، كان الاستراتيجيون الأمريكيون مشغولين بتطوير مبادئ السيادة الملاحية على المحيطين، وقد أسهم شق قناة بنما للولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز السيطرة على كلا المحيطين الأطلسي والهادئ.[1] وقبل عشر سنوات، كانت آسيا منطقة اقتصادية هامة. وهذا أمر حيوي من أجل ازدهار أمريكا. تبلغ تجارة البضائع ثنائية الاتجاه بين الولايات المتحدة وآسيا المحيط الهادئ ما يقرب من 1 تريليون دولار سنويًا، أي ما يعادل 27 % من إجمالي التجارة الأمريكية مع العالم مقابل 19% مع الاتحاد الأوروبي.[2]

مع الأخذ في الاعتبار ما يقرب من 225 عامًا من تاريخ انخراط الولايات المتحدة مع شرق آسيا، يمكن تعريف المصالح الأمريكية التي تسهم في تشكيل تصور المجال الحيوي الأمريكي في منطقة آسيا–باسيفيك على النحو التالي:

- الدفاع عن الوطن والأراضي الأمريكية وحماية المواطنين الأمريكيين. واليوم، تشارك القوات الأمريكية عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ في التعامل مع التهديدات الإرهابية للولايات المتحدة ومواطنيها.
- الوصول إلى الأسواق الإقليمية. دعمت الولايات المتحدة الجهود المبذولة في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) لفتح وتأمين الوصول إلى الأسواق وعززت الجهود المبذولة لتوسيع التجارة من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة لآسيا والمحيط الهادئ وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع أستراليا وسنغافورة، وكوريا الجنوبية.[3]
- حرية البحار لضمان الوصول. البحرية الأمريكية، التي تعمل من الساحل الغربي، وهاواي، والقواعد في اليابان ومن خلال اتفاقيات الوصول مع سنغافورة ودول جنوب شرق آسيا الأخرى، في وضع يمكنها من ضمان حرية البحار.[4]
- الحفاظ على توازن القوى لمنع صعود أي قوة مهيمنة أو مجموعة من القوى من شأنها أن تعرقل الوصول السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة إلى المنطقة. ويحافظ نظام التحالفات الأمريكية الثنائية مع اليابان وجمهورية كوريا وأستراليا والفلبين وتايلاند على توازن ثابت للقوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاق الصواريخ الباليستية. تشارك الولايات المتحدة، إلى جانب الصين وجمهورية كوريا واليابان وروسيا وكوريا الشمالية، في المحادثات السداسية التي تهدف إلى إخلاء

[1]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 9.

[2] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 20.

[3] - James J. Przystup, Op. cit.P1.

[4] -I bid. p 2.

كوريا الشمالية من الأسلحة النووية. في الوقت نفسه، تتمتع مبادرة أمن الانتشار (PSI) بدعم واسع في جميع أنحاء المنطقة.

- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. بالنسبة للإدارات الأمريكية المتعاقبة، كان هذا عنصرًا ثابتًا في السياسة، مع نجاحات ملحوظة في الفلبين، وجمهورية كوريا، وتايوان.[1]

وانطلاقا من المنظور الجيوبوليتيكي الأمريكي، فإن الولايات المتحدة لا ترغب في رؤية تعاظم قوة وسرعة الاقتصاد الصيني؛[2] في الاستراتيجية الأمريكية تظل منطقة آسيا والمحيط الهادي ذات أهمية استراتيجية كبيرة الولايات المتحدة الأمريكية كما يذكر ذلك التقرير المقدم للكونغرس عام 1992 والمعنون بـ "الإطار الاستراتيجي لمنطقة آسيا–الباسيفيك". "فإن الاستقرار واستمرار المدخل الأمريكي إلى أسرع المناطق الاقتصادية نموا في العالم هو مسألة مصلحة قومية تؤثر على رفاهية كل الأمريكيين، إن آفاقنا الاقتصادية، ودعم القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومصالحنا الأمنية التقليدية جميعها تدعم الحاجة لإستمرار الإنخراط الأمني ذو المصداقية لفترة طويلة يعد عنصرا هاما في سعينا لبناء النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. ومن الطبيعي أن انخراطنا الأمني ينبغي أن يأخذ في حسبانه التغييرات الجديدة في البيئتين الإقليمية والدولية، وموقفنا الاقتصادي والسياسي وقدرة حلفائنا على المشاركة في مسؤولية تشكيل نظام جديد".[3]

كما أن انفصال أمريكا عن شرق آسيا بالمحيط الهادئ وحدودها الآمنة مع قوى مجاورة أضاف خاصيتين تمكننان الولايات المتحدة الأمريكية من أن تطور قوتها العسكرية في عزلة استراتيجية، وأن تركز مواردها الاستراتيجية على القوة البحرية من أجل إظهار القوة في مناطق بعيدة. ولا تتوافر أي من هاتين الخاصيتين لأي قوة أخرى في شرق آسيا.[4] فأكثر من نصف التجارة العالمية البحرية تمر عبر المضايق الحرجة والمياه الأرخبيلية بجنوب شرقي آسيا وبحر جنوب الصين؛ وتعد الولايات المتحدة الأمريكية تقليديا قوة بحرية مسيطرة في هذه المنطقة نظر لأهميتها وحيويتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لا سيما اليابان التي تمر تقريبا كل وارداتها من الطاقة عبر هذه المنطقة، كذلك الأمر بالنسبة للصين التي تعتمد على الخطوط البحرية في المنطقة في تجارتها الخارجية؛[5]

[1] - James J. Przystup, Op. cit. p 2.

[2]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجه سابق، ص 189.

[3]– هدى ميتكيس وصدقي عابدين، مرجع سابق، ص ص 73–74.

[4]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 328.

[5]– هدى ميتكيس وصدقي عابدين، مرجع سابق، ص 29.

لذلك فإن هذا التحول في الاستراتيجية يعكس "اعترافا" بتصاعد أهمية تلك المنطقة بالنسبة لأمن وثروة أمريكا في المستقبل بالإضافة إلى نفوذها في العالم.[1]

ووفر التحول الصناعي السريع لإقتصاد الولايات المتحدة الأساس لتوسيع مطامح أمريكا الجيوبوليتيكية. فخلال فترة الحرب العالمية الأولى، قدرت الطاقة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 33% من إجمالي الناتج العالمي، فأزاحت بذلك بريطانيا عن مكانتها كقائدة للقوة الصناعية العالمية.[2] كذلك وفرت الحرب العالمية الأولى أول فرصة من أجل إدخال كبير للقوات العسكرية الأمريكية داخل أوروبا، الأمر الذي شكل ظهور لاعب رئيسي جديد في السياسة الدولية فالحرب العالمية الأولى وبسبب طبيعتها التدميرية الذاتية لأوروبا وسمت بداية نهاية التفوق السياسي والاقتصادي والثقافي لأوروبا، فخلال فترة الحرب، لم تكن أية قوة أوروبية وحديدة قادرة على أن تسود بشكل حاسم.[3]

دار الجدل بين محللي الجيوسياسية حول ما إذا كانت القوة البرية أهم من القوة البحرية، وأي منطقة من أوراسيا هي المنطقة الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل السيطرة على كامل القارة؛ وقد وفر هذا اطارا نظريا لفكرة المجال الحيوي والهيمنة، وقد كان أحد أبرز هؤلاء المحللين رائد هذا النقاش "هالفرولد ماكيندر"، بمفاهيمه المتوالية عن "منطقة المحور" الأوراسية (التي كان يقال إنها تشمل سيبيريا كلها وجزءا كبيرا من آسيا الوسطى)، وعن "قلب الأرض" (الأوروبي الشرقي–مركزي) كنقاط انطلاق من أجل هيمنة قارية، وقد كانت له مقولته الشهيرة: "من يحكم شرق أوروبا ينال قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض ينال جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يهيمن على العالم".[4] يتماشى هذا الطرح مع المفهوم الرئيس لنظرية الواقعية الهجومية وهو القوة، فحسابات القوة تقع في القلب من الطريقة التي تفكر بها الدول في العالم المحيط بها. فالقوة عُملة سياسة القوى العظمى، وتتنافس الدول عليها، إذ تمثل القوة للعلاقات الدولية ما تمثله النقود للإقتصاد.[5]

إن القوة البحرية للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا-المحيط الهادئ يمكنهما من ضمان مصالح توازن القوة ومصالحها في طرق الملاحة البحرية الإقليمية من خلال استراتيجية الاحتواء البحري. لكن، وعلى الرغم من

[1]- زهي لينفاي ورون وي، مرجع سابق.
[2]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق ص 10.
[3]– نفس المرجع، ص 10.
[4]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 47.
[5]- جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 15.

هذا التفوق الأمريكي، فإن النزعة التوسيعية الأمريكية في شرق آسيا القارية تواجه تحديات وعقبات وهو ما طرح إشكالية مدى سهولة استخدام القوة البحرية لتطوير قوة برية.[1] فخلال الحرب الباردة ومن –منظور السياسة الطبيعية– : "كان يمكن للسيطرة السوفياتية على أوروبا الغربية أن تفتح المحيطات أمام القوة البحرية السوفياتية... بما يسهل الهيمنة السوفياتية على البحر الأبيض المتوسط وسواحله والشرق الأوسط"؛ ولذلك يتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تركز على الصين باعتبارها المتحدي المحتمل للاستقرار في المنطقة، فالصين هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تتحدى القوة البحرية الأمريكية وبنية الثنائية الطبية في شرق آسيا.[2]

عند مخاطبته البرلمان الأسترالي في عام 2011، قال الرئيس أوباما إن الولايات المتحدة مصممة على لعب دور أكبر وطويل الأمد لإعادة تشكيل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأكملها من أجل مستقبلها المشرق؛ وأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق ومساعدة الدول الإقليمية على صياغة القواعد والمعايير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[3]. فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى وجود بحري كاف في شرقي آسيا من أجل الإحتواء البحري لأية قوة قارية، واعتمادا على تأثيرها الاقتصادي وقوتها البحرية المتفوقة في شرق آسيا حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على تحالفات استراتيجية مع كل الدول الساحلية تقريبا، وعلى ترتيبات للوصول البحري في إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وبروناي. وبذلك تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية تطويقا بحريا للصين؛ ويمكنها أن تمارس ضغطا جويا وبحريا على الوصول الصيني إلى المحيط على طول حافة شرق آسيا القارية.[4]

وتواجه الولايات المتحدة قيودًا جديدة. صورة أمريكا قد تدهورت، واتهم الرئيسان "جورج بوش الأب" و"كلينتون" كلاهما بالنزعة الأحادية للولايات المتحدة في تعاملهما مع الخلافات التجارية. اتُهم الرئيس كلينتون بالتخلي عن مخاوف كوريا الجنوبية في أزمة كوريا الشمالية عام 1994 وتجاهل أزمة 1997 الآسيوية.[5] بناءً على ما سبق، إذا رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين موقعها في "منطقة المحيط الهادئ" في سياق بناء/ محافظة/ تعزيز، مجالها الحيوي فلديها ثلاثة خيارات سياسية رئيسية؛ الوقاية، الردع، الممارسة:

الوقاية هي حماية "حرية الملاحة" للمصلحة الأمريكية؛ تستخدم الولايات المتحدة الدبلوماسية الوقائية ضد الإجراءات الصينية المتزايدة في المنطقة وحتى ضد الحملات المعادية للصين في دول آسيا والمحيط الهادئ.

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص ص 337–338.

[2]– نفس المرجع، ص 328.

[3] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 508.

[4]– روبرت روس، مرجع سابق، ص ص 335–336.

[5] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 15.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الولايات المتحدة على تحسين العلاقات الاقتصادية والأمنية مع دول جنوب شرق آسيا في ظل النظام الناشئ الجديد في المنطقة. أما الردع، هو الخيار الثاني للسياسة للحد من التهديد المحتمل على الحدود الوطنية. وفقًا لمساعد وزير دفاع الولايات المتحدة السابق "جوزيف ناي"، "سيتم إجراء عمل عسكري في بحر الصين الجنوبي. سيكونون قادرين على حماية وضمان استمرار حركة المرور." أنشأت الولايات المتحدة قواعد عسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية لتطويق الصين وزيادة نفوذها الاستراتيجي، من أجل تسييج الصين؛ كما أبرمت الولايات المتحدة اتفاقيات مع إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة أيضًا. وينتشر في المنطقة أكثر من عشرة آلاف جندي أمريكي. إن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة هو رمز لتصوير هيمنتها المطلقة على العالم والتنبيه لمحاولة القوة المحتملة لتهديد موقعها ومكانتها. تولي الولايات المتحدة اهتمامًا خاصًا في تطوير العلاقات العسكرية مع الفلبين في المنطقة لخلق حماية كاملة ضد التهديد المحتمل. أخيرًا، الممارسة هي التقنية الثالثة الممكنة. هذا يعني الملاذ الأخير، استخدام القوة. إذا فشل المنع والردع، فسيكون الخيار الأخير للولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها كما هو القاعدة.[1]

مما سبق، ونظرًا للاختلافات في وجهات نظرهم العالمية وتجاربهم وقدراتهم التاريخية، فإن لدى الصين والولايات المتحدة مفاهيم متباينة للأمن، مما أدى بدوره إلى ممارسات أمنية مختلفة. تتقارب المصالح الأمنية الصينية والأمريكية في آسيا وتتباعد على حد سواء، ومع بدء الولايات المتحدة في اعتبار الصين خصمًا كامنًا، سيصبح هذا الاختلاف أكثر وضوحًا. بينما سيستمر كلا الجانبين في السعي لتحقيق مصالحهما الأمنية في آسيا، يتعين على كل دولة أيضًا أن تكيف نفسها مع المشهد السياسي والإقتصادي والأمني المتغير في هذه المنطقة. لتمكين التعايش السلمي الدائم، سيتعين على كلا الجانبين إجراء بعض التحولات في سياساتهما الأمنية الحالية.[2]

[1] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. pp 266-267.
[2] - Wu Xinbo, "U.S. Security Policy in Asia: Implications for China-U.S. Relations", (September 1, 2000). https://cutt.ly/xA3fhGE

المبحث الثاني: استراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية في آسيا–باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة

تنقسم الأدبيات الإستراتيجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول تأثيرات "النمو الصيني" وتداعياته على الهيمنة الأمريكية العالمية خصوصا في منطقة جنوب شرق آسيا، ما خلف غياب توجه واضح لدى الإدارات الأمريكية اتجاه الصين.[1]

المطلب الأول: دوافع استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك.

السمة الأكثر بروزًا في أدبيات العلاقات الدولية الأمريكية خلال العقود الثلاثة الماضية (منذ نهاية الحرب الباردة) تتجلى في القلق على مستقبل المكانة الأميركية في بنية النظام الدولي، وبمقدار ما عزز سقوط الإتحاد السوفيتي من نزعة الزهو الأميركي كما تبدت في "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما، فإنه أيقظ قلقا كامنًا على مستقبل الولايات المتحدة وفقا لطرح "بول كينيدي" في الثمانينيات من القرن الماضي قبل الإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفيتي[2].

الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء ضعف قوتها ونفوذها، كما يتضح من مشروع القانون الذي صدر مؤخرا، قانون المنافسة الاستراتيجية لعام 2021، التي ترى بوضوح جمهورية الصين الشعبية تهديدا. القانون يؤكد من جديد رأي الولايات المتحدة أن الصين تشكل تهديدا خطيرا للنظام العالمي الحر والمفتوح، وأن الولايات المتحدة ينبغي أن تشارك في هذه المنافسة الاستراتيجية.[3]

وإذا كانت قارة أوراسيا (أوروبا وآسيا) هي أكبر قارات العالم وهي محورية جيوسياسيا بمختلف أقاليمها لا سيما جنوب شرقي آسيا، على اعتبار أن القوة التي تهيمن على أوراسيا ستسيطر على اثنين من أهم ثلاثة مناطق متقدمة ومنتجة اقتصاديا في العالم؛ والسيطرة على أوراسيا سيترتب عليها تلقائيا، تبعية أفريقيا، معيدة نصف الكرة الأرضية الغربي والمحيط الخارجي جيوسياسيا إلى القارة المركزية للعالم؛ فحاولي 75% من سكان العالم يعيشون في أوراسيا، كما يبلغ الناتج الإجمالي لأوراسيا حوالي 60% من إجمال الناتج العالمي، وحوال ثلاثة أرباع موارد الطاقة.[4]

---

[1]- ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، "التنافس الإستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (الجزائر، جامعة باتنة 1، العدد 13، 2018)، ص 107. https://cutt.ly/bSntjVJ

[2]– وليد عبد الحي، مرجع سابق.

[3] - Marshal M Matheswaran, "US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific", (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4

[4]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 40.

يشدد كل من "إرنست باور" Ernest Bowe و"ماثيو جودمان" Matthew Goodman و"سكوت ميللر" Scott Miller على أهمية منطقة آسيا والمحيط الهادي للمصالح الأمريكية في العقود القادمة، مطالبين الإدارة الأمريكية بصياغة استراتيجية اقتصادية شاملة موجهة نحو هذه المنطقة.[1]

في أواخر عام 2011 وبداية 2012 أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" تعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا–المحيط الهادئ، وأنها تمنح الأولوية للتخطيط العسكري ولسياستها الخارجية والإقتصادية لإعادة التوازن في المنطقة بالتخطيط لمواجهة التحديات.[2] وفي أكتوبر 2011 أعلن الرئيس الأمريكي "أوباما" أمام البرلمان الأسترالي، أن هدفه ضمان أن تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دورا أكبر وطويل الأمد في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها.[3]

وفي مؤتمر منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ قام الرئيس الأمريكي "أوباما" بالترويج للشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاقية تجارة حرة تدعمها أمريكا وقد تكون مقدمة لإتفاقية أمنية عبر المحيط الهادئ؛ اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ تستبعد الصين عمدا، وتعتبر ردا على منظومات التجارة الحرة في المنطقة التي تضم الصين وبلدانا آسيوية أخرى.[4]

فمنطقة جنوب شرقي آسيا تكتسي مكانة هامة في المبادلات الأمريكية إذ تحتوي على خمسة من بين عشرة من شركائها التجاريين الأوائل والمتمثلين في: الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان وماليزيا؛ إن أهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة ترجع في جزء منها إلى النمو الاقتصادي للصين واندماجها المتزايد في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، في نفس الوقت الذي أصبحت فيه الأسواق الغربية وخاصة السوق الأمريكي منفذا تجاريا مهما للصين ولآسيا الشرقية[5].

إن المصالح الأمريكية في شرق آسيا مزدوجة؛ **أولا**، للولايات المتحدة مصلحة في ضمان وجود استراتيجي كاف في الشؤون الإقليمية بحيث يمكنها أن تقاوم عسكريا محاولة أية قوة للهيمنة على المنطقة. ومن أجل انجاز هذا الهدف تحتاج الولايات المتحدة على تعاون الدول الإقليمية المؤثرة التي ستوفر للقوات الأمريكية التسهيلات

---

[1]- إسراء إسماعيل وعزة هاشم، مرجع سابق.

[2]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 174.

[3]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، ص 175.

[4]- زهي لينفاي ورون وي، مرجع سابق

[5]– طيب جميلة وغيدة فلة، "حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا "، مجلة الإقتصاد الجديد، (الجزائر، جامعة خميس مليانة، العدد 12 – المجلد 01–2015). ص 96.

الضرورية للحفاظ على وجود متقدم في المنطقة.[1] **ثانيا**، الوصول لآمن من جانبها ومن جانب حلفائها إلى الأسواق الإقليمية وإلى الموارد الاستراتيجية بما في ذلك النفط في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط في وقت الحرب.[2]

إن نجاح الصين من حيث نموها المذهل كقوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية عالمية في ظل حكم الحزب الواحد مع التعايش المتناقض بين الرأسمالية والاشتراكية هو بديل يتحدى النظام العالمي الليبرالي الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة منذ عام 1945. تنبأ العالم السياسي والواقعي "الهجومي" جون ميرشايمر بصعود الصين وتهديدها للهيمنة الأمريكية في عام 2001، حيث يجادل بأن العالم الحقيقي يظل عالماً واقعيا.[3]

لذلك، يرى الباحثون في الاستراتيجية أن أسباب ودوافع الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا–المحيط الهادئ يعود إلى إعادة ترتيب سلم الأولويات فيما يخص الأمن الإقتصادي والتفوق الأمريكي أكثر منه إلى تغييرات جذرية؛[4] ففي مواجهة التغير التاريخي في البيئة الأمنية العالمية، فإن المصلحة الأمنية في آسيا والمحيط الهادي من المنظور الأمريكي تتمثل في: حماية الولايات المتحدة وحلفائها من الهجوم، والإبقاء على السلام والاستقرار الإقليمي، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة، المساهمة في الردع النووي، وتعزيز نمو الديمقراطية وحقوق الإنسان، ووقف انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ونظم الصواريخ الباليستية، تأمين حرية الملاحة، والعمل على الحد من تجارة المخدرات.[5]

وتأتي الإختلافات في المفاهيم الأمنية بين الصين والولايات المتحدة من مجموعة واسعة من العوامل. الأول هو الاختلاف في وجهات نظرهم للعالم. تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بعالم أحادي القطب تتصدره ما يوفر لها الإستقرار المهيمن الذي هو ليس سوى نتيجة طبيعية لهذا المنطق. من ناحية أخرى، تصر الصين على اتجاه التعددية القطبية وترفض فكرة الأمن تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. العامل الثاني هو الإختلاف في الموارد المتاحة. تشعر الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بأنها أقل عرضة للقيود الخارجية على استخدامها للقوة. مع موارد أكثر من أي دولة أخرى في العالم، فإن الولايات المتحدة

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 335.

[2]– نفس المرجع، ص 337.

[3] - Marshal M Matheswaran, Op. cit.

[4]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 177.

[5]– هدى ميتكيس وصدقي عابدين، مرجع سابق، ص 74.

لديها الأساس المادي للسعي وراء التفوق العسكري والأمن المطلق. إن الصين، كدولة نامية، تكريس مواردها المحدودة لتنميتها الاقتصادية.[1]

لذلك، المعضلات التي تواجه هيمنة الولايات المتحدة الآن هي التغيرات التي تطرأ على طبيعة الوضع العالمي نفسه، فالإستخدام المباشر للقوة الآن ينزع لأن يكون أكثر كبحا من ذي قبل. والأسلحة النووية قللت صلاحية الحرب كأداة في السياسة أو التهديد، وأن تنامي الإشكالية الإقتصادية المتبادلة بين الأمم يجعل الاستغلال السياسي للإبتزاز الإقتصادي أقل إثارة للإهتمام.[2] في هذا السياق يرى "جوزيف ناي" الولايات المتحدة في مكان الصدارة مستقبلاً، لكن دون هيمنة، وينبه إلى أن مشكلة الولايات المتحدة ليست في نظرية التمدد الزائد، فالنفقات الدفاعية الأميركية رغم تزايدها، فإن نسبتها من الناتج المحلي تتراجع، لكن معضلة الولايات المتحدة هي في مشكلاتها "الداخلية" الثقافية والاقتصادية والمؤسسية.[3]

وبالتالي، فإن التحدي الذي تمثله الصين متعدد الأوجه. صرح نائب وزير الخارجية "روبرت زوليك" Robert Zoellick، في خطابه "أصحاب المصلحة المسؤول Responsible Stakeholder"، أن الولايات المتحدة "تحترم مصالح الصين في المنطقة"، بينما كان يعترف ضمنيًا بحقيقة تنامي نفوذ الصين ويحذر من الجهود المبذولة "للمضي نحو وضع القوة المهيمنة".[4]

وعلى رغم الأهمية الاستراتيجية للصين، لم تحصل دبلوماسيتها الأمنية الجديدة إلا متأخرة على الاهتمام الشديد من جانب الاستراتيجيين وصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذا الاهتمام بالدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين، غالبا ما يكون بالمعنى السلبي بحيث يتم الحديث ببساطة مفرطة عن التهديد الذي يمثله الصين لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك، تمثل الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين مجموعة من التحديات التي يمكن أن تكون صعبة ومعقدة. فقدرة الصين على تحدي المصالح الأمريكية لا تتعلق فقط بالقضايا ذات صلة بتايوان، إذ أن البلدين يواجهان عددا من الخلافات العالقة المتصلة بالأمن، بما فيها الخلافات على منظومات

[1] - Wu Xinbo, Op. cit.

[2] – زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 45.

[3] – وليد عبد الحي، مرجع سابق.

[4] - James J. Przystup, Op. cit. P4.

الدفاع الصاروخي، ومنع انتشار الأسلحة النووية والتدخل الإنساني، ودور الأحلاف، والسعي وراء مصادر الطاقة، وقضايا التجارة والوجود السياسي –العسكري الأمريكي في آسيا، خصوصا منطقة جنوب شرقي أسيا.

لذلك قد تحد الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين التي ستؤدي إلى وجود أقوى وأكثر نفوذا للصين في منطقة آسيا – المحيط الهادي والعالم، من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة وتحديد النتائج في القضايا التي لا تزال على خلاف بشأنها مع الصين.[1] إن التحول في تركيز استراتيجية الولايات المتحدة وتحولها نحو منطقة آسيا الباسيفيك بعد تصرفات "باراك أوباما" يعتبر خطوة للمواجهة مع الصين كمحاولة لتعزيز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة، وبالرغم من النفي الرسمي العلني الأمريكي لمحاولة احتواء الصين.[2]

في خطاب لها في مركز الدراسات الشرقية–الغربية في هاواي، أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أن "القرن الـ 21 سيكون قرن سيطرة أمريكا على المحيط الهادئ" متعهدة ببقاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كقوة دبلوماسية واقتصادية وعسكرية بشكل دائم.[3] فحسب ادعاءات الليبرالية حول تأثير الإعتماد المتبادل، وفوائد التجارة الحرة، والأمن الجماعي ووجود انسجام في المصالح.[4] تشكل مبرر الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك لفترة ما بعد الحرب الباردة.

تثير هذه المؤشرات تساؤلات حول مسببات التغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة والملامح العامة للمقاربة الاستراتيجية الجديدة، والتحديات التي تواجه تطبيق تلك التحولات تكشف مراجعة التغير في توجيهها الاستراتيجي، عن رابطة قوية بين السعي لتوثيق التحالفات مع شركاء الآسيويين، لاسيما اليابان وكوريا الجنوبية والهند. وظهور الصين كقوة إقليمية مؤثرة في المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية. وافتقاد الوضوح في نيات الدولة الصاعدة حيال منظومة الأمن الإقليمي.[5] وتنبع المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين من الحقيقة الأساسية المتمثلة في تهديد الصين بإزاحة مكانة الولايات المتحدة البارزة كقائدة تقنية. وهذا بدوره يؤثر على قواعد الحوكمة العالمية والمؤسسات المالية والنظام النقدي والمؤسسات المتعددة الأطراف. يهدد

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 32–33.

[2]– زهي لينفاي ورون وي، مرجع سابق. ص 3.

[3]– نفس المرجع. ص 3.

[4]- جوانيتا إلياس وبيتر ستش، مرجع سابق، ص 77.

[5]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 178.

صعود الصين بشكل أساسي توازن القوى الحالي من حيث القيادة التكنولوجية والقوة الاقتصادية. يمتص النظام الاقتصادي الصيني اقتصادات جنوب شرق آسيا ووسط وجنوب آسيا بسبب سوقها الواسع وقوتها الشرائية.[1]

أولا: الوضع غير مألوف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

أحد المفاهيم الشائعة في الولايات المتحدة حول أهداف سياسة الصين طويلة المدى في آسيا هو أن بكين تطمح إلى أن تكون القوة المهيمنة الإقليمية وترغب في استعادة نظام محوره الصين في هذا الجزء من العالم. [2] لذلك، يمثل صعود الصين وديبلوماسيتها الأمنية الأكثر ديناميكية وضعا غير مألوف لصناع السياسة في الولايات المتحدة، إذ تمثل الصين مجموعة مختلفة وغير مألوفة من التحديات، لا يمكن تصنيف الصين بشكل واضح كصديق أو عدو؛[3] وقد أدركت الولايات المتحدة أن نظرية أن الصين "لا تتمتع بثقل" الذي روجوا له في السنوات الأولى لنهاية الحرب الباردة لم تكن صحيحة.[4] وبرزت نظرية "التهديد الصيني"، نظرا تعاظم قوة الصين الشاملة، وتشكيلها تهديدا محتملا للولايات المتحدة الأمريكية عندما تصبح دولة عظمى مهيمنة.[5]

موقف الولايات المتحدة تجاه الصين يبدأ مع الجهود الداخلية الرامية إلى تحديد وتوضيح ما تعتبره الصين المصالح المشروعة في منطقة آسيا–الباسيفيك، وما إذا كانت الولايات المتحدة يمكن أن تقبل أن الصين سوف تصبح القوة المهيمنة في شرق آسيا، شريطة أن تحترم الصين المصالح التاريخية للولايات المتحدة على أساس فرص الوصول إلى المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي تبذلها الصين لتطوير القدرة على منع الوصول في حالة الطوارئ في تايوان وفي منطقة شرق آسيا الأوسع نطاقا سوف تشكل تحديا استراتيجيا لمصالح الولايات المتحدة فيما يتعلق بضمان الوصول.[6]

يعتقد خبراء أمريكيون أن تحول الاستراتيجية الأمريكية باتجاه آسيا ليس مبني فقط على حاجة "أوباما" للفوز في حملة إعادة انتخابه عام 2012، بل أيضا على الاعتقاد المتنامي بأفول نجم أمريكا نتيجة التصاعد السريع

[1] - Marshal M Matheswaran, “US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific”, (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4

[2] - Wu Xinbo, “U.S. Security Policy in Asia: Implications for China-U.S. Relations”, (September 1, 2000). https://cutt.ly/xA3fhGE

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 35–36.

[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 89.

[5]– نفس المرجع، ص 89.

[6] - James J. Przystup, Op. cit. p4.

للصين.[1] هذا التحول في الاستراتيجية يعكس "اعترافا" بتصاعد أهمية تلك المنطقة بالنسبة لأمن واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل ولنفوذها في العالم.[2] وتتمثل الاستراتيجية الأمريكية لإحياء هيمنتها على العالم في تحويل أولوية استراتيجيتها الأمنية إلى شرق آسيا والمحيط الهادي، لكبح صعود الصين كما أكدت بذلك وزيرة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية "هيلاري كلينتون" "إن بلادها قد انشغلت في محاربة الإرهاب، وغفلت عن النمو الصيني الذي أصبح يهدد مكانة الولايات المتحدة الامريكية".[3]

بعد جهود إدارة أوباما "لإعادة التوازن" للحفاظ على القيادة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال تعزيز العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع دول المنطقة، ركزت إدارة ترامب كثيرًا على الجانب الأمني لاستراتيجيتها في منطقة آسيا المحيط الهادئ بموجب وثيقة "أمريكا أولاً".[4]

وصفت الوزيرة "هيلاري كلينتون" جهود الولايات المتحدة بأنها عمل يتحرك وفق ستة خطوط رئيسية: تعزيز تحالفاتنا الأمنية الثنائية؛ تعميق علاقات العمل مع القوى الناشئة؛ التعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف؛ توسيع التجارة والاستثمار. تشكيل وجود عسكري دائم؛ والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان.[5]

عمليا، من غير المرجح أن تسعى الصين إلى السيطرة بالقوة على مناطق ذات مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، أو أن تسعى إلى توسيع السيطرة الإمبريالية عبر مناطق واسعة من آسيا –المحيط الهادئ. كما لا تسعى الصين إلى نشر المثل الشيوعية، أو إقامة شبكات دولية من دول إيديولوجية تابعة. بالأحرى، تبدو المقاربة الصينية أكثر مرونة، وبعيدة الأمد، وساعية إلى تفادي أي مواجهة علنية، مع العمل في نفس الوقت وبهدوء على تحقيق مصالحها وتطلعاتها إلى احتلال منزلة قوة عظمى. وانطلاقا من هنا، يجب أن يعالج الرد الأمريكي وبالمرونة نفسها، التعقيدات المتزايدة للعلاقات الامريكية الصينية القائمة على عناصر التعاون والمنافسة على حد سواء.[6]

[1]– زهي لينفاي ورون وي، مرجع سابق، ص 4.

[2]– نفس المرجع. ص 4.

[3]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 179.

[4] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 500.

[5] - David Lai, Op. cit. P12.

[6]– بايتس غيل، النجم الصاعد، الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009)، ص 36.

ثانيا: أوليات ما بعد 11 سبتمبر 2001:

تكبح الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 ردا أكثر فعالية في السياسة الأمريكية تجاه الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين.

إن التحديات المباشرة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية مثل–العراق وأفغانستان والاستقرار في الشرق الأوسط –يجب ألا تصرف الانتباه عن الضرورات الاستراتيجية التي تشكل ملامح منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. فالسعي وراء المصالح التاريخية يجب أن يؤدي إلى تعزيز القيادة الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك.[1]

على الرغم من تمكن دول جنوب شرق آسيا من تفكيك بنية عدد كبير من الجماعات المتشددة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التهديدات الإرهابية لا تزال خطيرة في منطقة جنوب شرق آسيا لدرجة تصنيفها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية جبهة رئيسية في الحرب على الإرهاب.[2] لكن أحد العوامل يرتبط في واقع أن التركيز الاستراتيجي الأمريكي ينصب بشكل غالب على جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط: النزاعات في أفغانستان والعراق، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التوترات الجديدة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها بعد 11 سبتمبر 2001، كما هي الحال في العلاقات عبر الأطلسي، لذلك وبالمقابل، لم تحظ الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين وصعودها الهادئ (السلمي) –خصوصا مع تفتحها في آسيا وأوروبا–بالاهتمام الكافي في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

ثالثا: الإنقسام الداخلي:

تعيق الطبيعة الخلافية للآراء الأمريكية تجاه الصين، قيام رد أمريكي فعال على الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين، وغالبا ما تكون الردود الأمريكية على السياسات الأمنية الإقليمية والدولية الصينية التي تزداد ديناميكية –

[1] - James J. Przystup, “The United States and the Asia-Pacific Region: National Interests and Strategic Imperatives”, Strategic forum,(USA, Institute for National Strategic Studies and National Defense University, No. 239, April 2009). P5. https://www.files.ethz.ch/isn/98860/SF239.pdf

[2]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، نفس المرجع، ص 182.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 37.

تجريبية ومترددة وتعكس توترا متواصلا بين اتجاهين متناقضين بين النخب وصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

إذ ينظر "مؤيدو الانفتاح والوقاية Engager-hedgers "بأمل كبير إلى مستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية، مشددين على المصالح المشتركة، خصوصا في ميادين الاقتصاد والتجارة. مع اعترافهم بوجود بعض القضايا الصعبة. ويدرك هذا الاتجاه حدود القوة الصينية وأنه من خلال الالتزام السياسي والاقتصادي، وذلك المرتبط بالأمن مع الصين، من الممكن ربط الصين بشكل أكثر رسوخا بالنظام العالمي، مع تحقيق انفتاح اجتماعي، واقتصادي، وسياسي أمام المشهد الداخلي الصيني[1]. بالمقابل من المحتمل أن تؤثر خصائصها التاريخية والحضارية والثقافية من ناحية والفلسفة الاقتصادية التنموية من ناحية أخرى على السياسات الخارجية والأمنية المعاصرة للصين بطريقة أكثر مصالحة وحميدة وتعاونية. ومع ذلك، فإن هذا لا يشير بأي حال من الأحوال إلى أن عملية صعودها لن تسبب أبدًا تنافسات وصراعات جيوسياسية في السنوات المقبلة.[2]

كما يبين "مؤيد الانفتاح والوقاية" أن المصالح الأمنية الأمريكية والصينية عموما سجلت تقاربا مدة العقدين الماضيين، وأن أمام الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين فرصة لإعادة بناء علاقات جديدة تقوم على مصلحة مشتركة يعترفان بها معا في ضرورة محاربة الإرهاب، وغيره من التهديدات العابرة للحدود القومية، التي تواجه الأمن الدولي والإقليمي والداخلي. كما تتوقع هذه المقاربة أن تنظر الدولتان إلى البيئة الجديدة من التهديدات الدولية بالطريقة نفسها التي نظرا فيها على أعداء مشتركين آخرين في الماضي (اليابان في الأربعينيات، الاتحاد السوفياتي في السبعينيات)[3]. لذلك على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر في "الانفتاح والوقاية"، بحيث تعتمد استراتيجية السعي إلى الأفضل مع الاستعداد للأسوأ.

في المقابل، يصر "صقور الصين"، على نظرة سوداوية، متوقعين صراعا محتوما بين البلدين. انطلاقا من التاريخ وفهم قضايا العالم على أساس السياسة الواقعية. إذ يرى البعض أن الصين كقوة صاعدة وتعديلية تتوق إلى موقع أكثر أهمية في الشؤون الإقليمية والعالمية بشكل يؤدي إلى التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية ويرى البعض الآخر أن الصين كدولة سلطوية ستكون أقل عرضة للمساءلة فيما يتعلق بسياستها الخارجية لهذا السبب

[1]– نفس المرجع، ص 39.

[2]– Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 39.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 38.

ستسعى إلى تعظيم قوتها ونفوذها في سبيل الحفاظ على الشرعية المتهاوية للحزب الشيوعي في الداخل. أما الصراع على تايوان فغالبا ما يشار إليه على أنه سيكون نقطة المواجهة بشكل مباشر في المستقبل القريب، كجزء من المواجهة الأكبر والأبعد بين هاتين القوتين.

يؤيد هذا الرأي لـ "صقور الصين" تقليصا في التفاعل مع الصين، خصوصا في تلك الروابط التي يمكن أن تزيد قوة الصين وتجعل منها خصما في المستقبل. خاصة وأن المشكلات الاقتصادية والتجارية والمالية في السنوات الأخيرة باتت أكثر بروزا في العلاقات الأمريكية الصينية.[1]

لكل من المقاربتين "مؤيدو الانفتاح والوقاية" و"صقور الصين" أهداف ومخاوف مشروعة، فالمؤيدون ينزعون إلى التقليل من أهمية بعض الخلافات المهمة والمستمرة ذات العلاقة بالأمن بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. من جهتهم، يصر صقور الصين بشدة عكس حتمية الصراع، ويستبعدون التقارب الإيجابي والحقيقي في المصالح الأمريكية والصينية في عدد من النواحي الأساسية لمحاربة الإرهاب والملف النووي لكوريا الشمالية، وعلى علاقات أمريكية –صينية ثنائية مستقرة، والحفاظ على الاستقرار والتوازن عبر أوراسيا وبالذات في منطقة آسيا الباسيفيك.[2]

الأكثر أهمية أن أيا من المقاربتين لا تقيم وزنا واهتماما كبيرا للدبلوماسية الأمنية الديناميكية، والبناءة، والبراغماتية التي تقدمها الصين، إذ ينزع صقور الصين إلى التغاضي عن الفرص المتاحة أمام المصالح الأمريكية، خصوصا على صعيد القضايا الدولية والاستراتيجية وفي ما يتعلق بالتطورات الصينية الداخلية، فهم لا يرون إلا التهديدات في صعود الصين، في حين ينزع مؤيدو الانفتاح والوقاية على التغاضي عن التحديات التي تفرضها الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين على المصالح الأمريكية، خصوصا بالنسبة إلى النفوذ المتنامي للصين في الشؤون الإقليمية، ولدى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

[1]– نفس المرجع، ص ص 39–40.

[2]– بايتس غيل، نفس المرجع، ص 40.

[3]– نفس المرجع، ص 40.

رابعا: علاقات سابقة متقلبة:

انتهجت الحكومة الأمريكية سياسة عزل واحتواء الصين الجديدة. وتدخلت بالقوة في العلاقات بين ضفتي مضيق تايوان وفي عام 1957، اقتحم الأسطول السابع الأمريكي مضيق تايوان ووقعت الولايات المتحدة مع سلطات تايوان معاهدة الدفاع المشترك.[1]

في عهد جورج بوش الأب، أصبحت أحداث ميدان "تيانانمن" نقطة خلاف أمريكية مع الصين. ما أحدث الفارق كان الدافع لاغتنام اللحظة الاستراتيجية.[2] ومنذ أواسط التسعينيات، تأرجحت العلاقات الأمريكية–الصينية بين السيئة والجيدة تتدهور بشكل جدي عقب زيارة رئيس تايوان لي تانغ هوي Lee Teng-hui للولايات المتحدة الأمريكية، وعرض القوة اللاحق شهري جوان وجويلية 1995 إلى غاية مارس 1996، عندما أجرت الصين مناورات وتدريبات عسكرية قبالة سواحل تايوان، أعقبها إرسال الولايات المتحدة الأمريكية حاملتي طائرات أمريكيتين نحو منطقة تايوان.[3]

رغم أن العلاقات الأمريكية الصينية عرفت مرحلة وجيزة من التحسن بداية من أواخر 1996 إلى غاية 1998، عقدت خلالها قمتان مهمتان بين الرئيسين بيل كلينتون وجيانغ زيمين، لكن انحدار كبيرا سرعان ما أعقب هذه المرحلة مع بروز ادعاءات عن عمليات تجسس صينية في مجال التكنولوجيا، ومحاولات للتأثير في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

تدهور العلاقات بشكل حاد إبان "عملية القوة الحليفة Operation Allied Force "على يوغسلافيا في عام 1999، حيث تم قصف القوات الأمريكية مبنى السفارة الصينية في بلغراد، بحيث خرجت مظاهرات في الصين ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو حصار مبنى السفارة الأمريكية ووصفت "صحيفة الشعب People's daily " الناطقة باسم الحزب الشيوعي الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة المسيطرة، مشبهة الولايات المتحدة الأمريكية بألمانيا النازية،

[1]– اياد جاسم محمد، "محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين"، مجلة الجامعة العراقية، (الجامعة العراقية، كلية الإعلام، العدد 2/36)، ص 428.

[2] - Munir Majid, Op. cit. p 28.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 41.

وفي عام 2000 أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية أطلق المرشح الجمهوري جورج دبلي وبوش على الصين وصف "المنافس الاستراتيجي".[1]

في عام 2000، بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذت العلاقات الأمريكية–الصينية منحى إيجابيا، دراماتيكيا، بعد الزيارات للصين التي قام بها مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد هاس: ثم وزير الخارجية كولن ياول أواسط عام 2000، ثم على مدى العام الممتد من أكتوبر 2001 وأكتوبر 2002، عقد الرئيسان بوش وجيانغ ثلاث قمم، اثنتين في الصين (أكتوبر 2001، فيفري 2002) وأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية (أكتوبر 2002).

تحدث الجانبان عن "روابط بناءة قائمة على التعاون"، وفي عام 2003 أعلن وزير الخارجية الأمريكي "كولن بأول" أن "علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين هي الأفضل منذ الزيارة الأولى للرئيس "ريتشارد نيكسون" مستشهدا بما ورد في "الاستراتيجية الأمنية القومية للولايات المتحدة الأمريكية"، ليعلن أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بـ "صين قوية مسالمة، ومزدهرة، ونحن نسعى إلى علاقات بناءة مع هذه الصين". وفي سبتمبر 2005 أشار نائب وزير الخارجية روبرت زوليك إلى "أننا نشجع الصين لتغدو لاعبا مسؤولا في النظام العالمي. فكلاعب مسؤول، تغدو الصين أكثر من مجرد عضو–إذ أنها ستعمل معنا على تعزيز النظام العالمي الذي وفر لها النجاح".[2]

في إطار استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك، انضمت الولايات المتحدة قريبًا إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، تبعه مشاركة الوزيرة كلينتون والرئيس أوباما في قمتي شرق آسيا في عامي 2010 و2011. ثم انضمت الولايات المتحدة إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP). هذا التحرك أمريكي هدف لإستخدام الشراكة عبر المحيط الهادئ كوسيلة لتعزيز منطقة التجارة الحرة بقيادة الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[3]

وتدرك الولايات المتحدة أنها في نهاية المطاف هي من يتحمل تكلفة توفير الصالح العام للأمن المشترك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يتحمل الجيش الأمريكي مسؤولية لا غنى عنها في هذا الصدد. وهكذا، في شهر

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 41–42.

[2]– نفس المرجع، ص ص 42–43.

[3] - David Lai, Op. cit. P13.

جانفي 2012، عندما طرح الرئيس أوباما خارطة طريق لإعادة التوازن إلى الجيش الأمريكي وأولوياته في السنوات المقبلة، تنص توجيهاته الاستراتيجية على أنه بينما سيستمر الجيش الأمريكي في الحفاظ على التزاماته العالمية، فإنه سيقدم التحول الاستراتيجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. على وجه التحديد، ستحتفظ الولايات المتحدة بنحو 60% من قواتها المسلحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. بالإضافة إلى ذلك، سيتبع الجيش الأمريكي مفهوم المعركة الجوية–البحرية لتطوير القدرات للتعامل مع التحديات الصينية.[1]

المطلب الثاني: أبعاد ومظاهر التغير في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك.

مثلت منطقة جنوب شرقي آسيا تاريخيا منطقة لتقاطع استراتيجيات القوى العظمى، خصوصا في مجال التفاعل بين القوى الإقليمية والولايات المتحدة الأمريكية. غير أن فترة التسعينيات شهدت تراجعا في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة؛ ولقد شكلت سنة 2001 تاريخا لعودة الولايات المتحدة للإهتمام الإستراتيجي بالمنطقة؛ حيث ربطت ذلك بحربها على الإرهاب، وبالديناميكية الاقتصادية النشطة التي تشهدها المنطقة في ظل تنامي القوة الاقتصادية الصينية.[2]

على الرغم من التغييرات التي حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن نهج الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا يزال متداخلًا بقوة في السياسة العامة لكل من الإدارات الديمقراطية والجمهورية. حتى في الوقت الذي تشن فيه الولايات المتحدة الحروب في أفغانستان والعراق، طمأن مسؤولو إدارة بوش الدول الآسيوية مرارًا وتكرارًا بأن الولايات المتحدة لم تنس مصالحها ومسؤولياتها الدفاعية. إن العديد من التصريحات الأمريكية توضح نية الولايات المتحدة للبقاء منخرطة في المنطقة لأن القيام بذلك من مصلحة أمريكا. لذا فإن استمرارية الهدف والالتزام تقع في صميم سياسة الولايات المتحدة.[3]

وبناءً على فهم المصالح الأمريكية في المنطقة، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية معالجة عدد من الضرورات الإستراتيجية التي ينبغي أن توجه تطور السياسة. وتشمل هذه الضرورات تطوير بيان للهدف والرؤية للمنطقة يعيد تأكيد التزام الولايات المتحدة وقيادتها؛ تعزيز التحالفات. دعم الحل السلمي للنزاعات. دمج القوى

[1] - David Lai, Op. cit. p 15.

[2]- ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق ، ص 105.

[3] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 28.

الصاعدة بطرق تتوافق مع المصالح الأمريكية؛ منع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ والمشاركة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والأمنية المتعددة الأطراف في المنطقة والتصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية.[1]

تُعرف خطوة إدارة أوباما الآن باسم التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ. العناصر الرئيسية هي كما يلي: الولايات المتحدة ستعيد تأكيد قيادتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واستعادة تفوقها الاقتصادي، ومواصلة تعزيز الديمقراطية، وتعزيز النظام الأمني في المنطقة.[2] كان أحد أهداف "إعادة التوازن" الأمريكية طمأنة حلفائها الإقليميين وشركائها على التزام أمريكا بالمنطقة وقيادتها المستمرة.[3]

أولا–تعزيز الوجود العسكري والتحالفات الإقليمية:

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز الاحلاف العسكرية في أوروبا وآسيا في سعي منها للحفاظ على وضع القوة المهيمنة، لذلك قدمت خطة من أجل توسيع حلف الناتو شرقا في متمر القمة التاسعة للحلف في جانفي 1994، ووافق المجلس في 1995/09/20 على "بيان إمكانية تنفيذ توسع حلف الناتو شرقا" أما في منطقة آسيا–الباسيفيك، أصدر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان "البيان المشترك حول الضمان الأمني الأمريكي–الياباني" في أفريل 1996، من أجل توسيع التعاون العسكري المشترك.[4] وتعارض الصين المشروع الأمريكي نشر منظومات الدفاع الصاروخي المضادة للصواريخ الباليستية، إذ ترى من أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من نشر هذا النظام هو تحييد قواتها وردعها؛[5]لقد ركزت عملية التحول في التحالف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا الذي يعد أحد هياكل منطقة آسيا–باسيفيك على البلدين الرئيسيين في شرق آسيا، كوريا الجنوبية واليابان، حيث يتركز الوجود العسكري الأمريكي.[6]

مستشار الأمن القومي الأمريكي "أنتوني ليك" أمام مؤتمر في جامعة "جونز هوبكنز" في 1994/09/21 أوضح أن ميزات هذه الحقبة من تاريخ العالم أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور القوة المهيمنة عالميا بفعل إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية، بيد أنه اعترف أن استمرار ذلك يتوقف على مدى قدرة بلاده على مواجهة مخاطر

[1] - James J. Przystup, "Op. cit. p 2.
[2] - David Lai, Op. cit. p 12.
[3] - Chris Mills, Op. cit. p 2.
[4]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 90.
[5]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 185.
[6] - James J. Przystup, Op. cit .P3.

النمو الاقتصادي المتباطئ، فضلا عن استمرار الوضع في روسيا على ما هو عليه دون تغيير.[1] لذلك، تتخوف الصين من سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها العسكري وتقوية تحالفها مع اليابان بشكل يؤدي إلى تحجيم صعود الصين وأمنها، وتقوية وصنع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا المحيط الهادي من ناحية أخرى.[2]

يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا إعادة تأكيد التزامها وصياغة رؤية واضحة للسياسة العامة بالمنطقة. من خلال استيعاب الرؤية التي حددها وزير الدفاع "روبرت غيتس" Robert Gates في خطابه أمام مؤتمر "شانغريلا" للحوار في سنغافورة في 31 أيار / مايو 2008 (the Shangri-La Dialogue). وقد عرّف الولايات المتحدة بأنها "دولة من دول المحيط الهادئ ذات دور دائم في شرق آسيا"، مكانة واحدة "للانفتاح وضد التفرد"، وملتزمة بـ "الرخاء المتبادل". في إشارة إلى أن الأراضي الأمريكية في المحيط الهادئ تمتد من جزر "ألوشيان" إلى "غوام" the Aleutian Islands to Guam، وصف الوزير "روبرت جيتس" الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "قوة دائمة" في المنطقة.[3]

بحسب وزير الدفاع الأميركي، "لويد أوستن" Lloyd Austin، فإن الصين تمثل "تهديدًا متناميًا"، ومن ثمّ فإن هدف الولايات المتحدة يتمثل في "ضمان أن لدينا القدرات والخطط والمفاهيم العملياتية لنكون قادرين على تقديم ردع موثوق للصين أو أي طرف آخر يفكر في مواجهة الولايات المتحدة". وفي حين ركزت الولايات المتحدة على الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين، "عملت الصين على بناء قدرة عسكرية حديثة"؛ وهو ما أدى إلى تآكّل ميزة الولايات المتحدة التنافسية عسكريًا، وإن كانت "ما زالت متفوقة (على الصين) وسنضاعف هذا التوفق من الآن فصاعدًا". [4]

يعد التحالف بين الولايات المتحدة واليابان أساس المشاركة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يجب على الولايات المتحدة تنشيط هذه العلاقة الحيوية وإعادة تأكيد دورها كضامن للأمن؛[5] وعملت إدارة بوش الإبن مع اليابان وكوريا الجنوبية من أجل "تغيير" الموقف العسكري الأمريكي في تلك البلدان بحيث يكون الجيش

[1]– هاني الياس خضر الحديثي، مرجع سابق. ص 53.

[2]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 185.

[3] - James J. Przystup, Op. cit. p2.

[4] - Jim Garamone, "Austin, Blinken Trip All about Partnerships with Asian Allies," U.S. Department of Defense, 13/3/2021, accessed on 5/4/2021, at: https://bit.ly/3dCgwSv

[5] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 5.

الأمريكي في وضع أفضل لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.[1] ففي أفريل عام 2014، تم التوقيع على "اتفاق" بين الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين ينص على تناوب عدد غير محدد من القوات الأمريكية في قواعد بحرية سابقة انسحبت منها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1992، وكان هذا الاتفاق قد جاء عقب تجدد الخلافات بين الفلبين والصين حول جزيرة سكاربور.[2]

ومع ذلك، كأدوات للسياسة الوطنية، فإن التحالفات هي عناصر ديناميكية في عملية تطور مستمرة، وتعديل الأدوار والمهام والقدرات للتكيف مع بيئة دولية متقلبة. في بعض الأحيان، تغير البيئة الدولية، مثل الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، مما يتطلب إعادة تشكيل وهيكلة التحالفات.[3]

الولايات المتحدة عازمة على الحفاظ على المزايا التي تسمح لها بتشكيل الخيارات الاستراتيجية للصين وردع أي عدوان محتمل. كما أشار "توماس جيه كريستنسن"، نائب مساعد وزير الخارجية السابق لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، فإن المسؤولين الأمريكيين يعتقدون أن "الوجود الأمريكي القوي في آسيا، المدعوم بالتحالفات الإقليمية والشراكات الأمنية، جنبًا إلى جنب مع سياسة قوية للمشاركة الدبلوماسية، سيساعد على تحقيق أقصى قدر من فرصة أن تتخذ الصين الخيارات الصحيحة للمضي قدمًا ". يجب أن يتم هذا "التشكيل" بشفافية وفي سياق استراتيجية أوسع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تطمئن الحلفاء والأصدقاء بالتزام واشنطن المستمر تجاه المنطقة.[4]

2-الشراكة الإقليمية والتعاون الاقتصادي:

لا يزال اقتصاد الولايات المتحدة إلى حد بعيد أكبر اقتصاد منفرد وأكثرها تطورًا في العالم. إنها سوق كبيرة بالنسبة لمنطقة جنوب شرق آسيا، ولا يزال الاستثمار الأمريكي في المنطقة أكبر بكثير من الاستثمار في الصين. تحتفظ الولايات المتحدة أيضًا بتفوق تكنولوجي كبير، فضلاً عن مزايا هيكلية بما في ذلك دور العملة الاحتياطية للدولار الأمريكي، هذا يعني أن الولايات المتحدة لديها قدرة أكبر على انتزاع نفسها من مشاكلها الاقتصادية أكثر من أي دولة أخرى في العالم. علاوة على ذلك، فإن حيازة الصين الهائلة من الأصول المقومة بالدولار هي سيف ذو حدين، يصفه البعض بالاعتماد المتبادل "المتماثل".[5]

[1] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 28.

[2]- خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 186.

[3] - James J. Przystup, Op. cit. p 3.

[4] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 29.

[5] - Munir Majid, Op. cit. p 26.

في مؤتمر "منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ" في نوفمبر 2011، قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالترويج للشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاقية تجارية حرة تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وقد تكون مقدمة لاتفاقية أمنية عبر المحيط الهادئ.[1] اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ التي بادرت إليها الولايات المتحدة الأمريكية استبعدت الصين عمدا، وتعتبر ردا على منظومات التجارية الحرة التي تضم الصين.[2]

وخلال اجتماع القادة الاقتصاديين الـ 22 لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا–الباسيفيك (الآبيك) في 12 نوفمبر 2014، أعلنت الدول الكبرى عن تخوفها من تراجع مؤشرات الاقتصاد العالمي على خلفية تباطؤ الاقتصاد الصيني.[3] في هذا السياق صرح الرئيس الأمريكي آنذاك "باراك أوباما" عقب توصل الولايات المتحدة الأمريكية و11 دولة مطلة على المحيط الهادئ من بينها اليابان إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ، وهو اتفاق تجارة حرة متعدد الأطراف، بالقول: "عندما يعيش ما يزيد على 95% من مستهلكيها المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل دولا مثل الصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي"..."ينبغي أن نكتب هذه القواعد، وأن نفتح أسواقا جديدة للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي نرسي فيه معايير عالية لحماية الأمن إلى جانب الحفاظ على بيئتنا".[4]

لقد نمت التجارة الأمريكية مع منطقة آسيا–باسيفيك من 300 مليار دولار في عام 1991 إلى 900 مليار دولار في عام 2006، معظمها في سلع وخدمات مُصنَّعة ذات قيمة مضافة أعلى. قيادة العالم للخروج من الركود العالمي الحالي.[5] ورغم أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة على ضوء مبادرات التعاون والإعتماد المتبادل لم تصادق الولايات المتحدة بالكامل على مبادرة الحزام والطريق بسبب طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين الذي يرسم خرائط لمنطقة المحيط الهندي. يمكن اعتبار الولايات المتحدة القوة المهيمنة في منطقة المحيط الهندي مع التوقعات بأن الهند ستشارك مع الولايات المتحدة لتكون المزود الأمني للمنطقة. لذلك، فإن الولايات المتحدة ليست على استعداد لمنح الصين ميزة في هذه المنطقة.[6]

[1]– زهي لينفاي ورون وي، مرجع سابق. ص 3.

[2]– نفس المرجع. ص 3.

[3]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 187.

[4]– نفس المرجع، ص 188.

[5] - James J. Przystup, Op. cit. P1.

[6]- Saheli Chattaraj, "The One Belt One Road as a Chinese Vision of Regional Economic Order", In M.S. Prathibha: EAST ASIA STRATEGIC REVIEW: China's Rising Strategic Ambitions in Asia, (NEW DELHI, INSTITUTE FOR DEFENCE STUDIES, First Published, 2018). P 81.

الصين مهمة للولايات المتحدة لأن الصين هي أكبر حائز أجنبي للسندات الأمريكية. مقرها في سندات الخزانة الأمريكية في مايو 2013، تمتلك الصين 23٪ من جميع الحيازات الأجنبية في الخزانة الأمريكية و7,9٪ من إجمالي الديون الأمريكية المستحقة. من ناحية أخرى، أصبحت الولايات المتحدة أيضًا شريكًا تجاريًا مهمًا للصين. أصبحت أمريكا وجهة تصدير حيوية للصين حيث تضاعف عدد صادرات الصين إلى الولايات المتحدة خمس مرات تقريبًا من 100 مليار دولار إلى 467 مليار دولار من عام 2000 حتى عام 2014.[1]

ومع ذلك، هناك أوجه قصور فيما تقدمه الولايات المتحدة. وبغض النظر عن الصعوبات الاقتصادية والسياسية الداخلية، فإن الترتيبات الاقتصادية المقترحة في شرق وجنوب شرق آسيا تتميز بعدم الشمولية مقارنة مع الصين. وبالإضافة إلى استبعاد الصين، فإن مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ The Trans-Pacific Partnership (TPP) تستبعد كمبوديا ولاوس وميانمار، وفيتنام، وترحب بجميع بلدان جنوب شرق آسيا الأخرى. ومهما كانت معايير العضوية الغريبة التي تطبق هنا، فإنها ستشجع الانقسامات الإقليمية[2]. ويمكن تلخيص النهج الأمريكي تجاه الصين في استراتيجية الإحتواء والمشاركة في آن معا: فبينما تدعم الديناميات الاقتصادية والسياسية منطق المشاركة، فإن الديناميات العسكرية تحقق منطق الإحتواء، فوفقا لهذا المنهج، فإن النمو الاقتصادي المذهل للصين سيفضي في نهاية المطاف إلى تحول ديمقراطي في الصين.[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الإستدارة الأمريكية نحو منطقة آسيا–باسيفيك "إعادة التوازن."

إن كيفية تغلب أمريكا المنشغلة بالشأن العالمي على تعقيد علاقات القوى الأوراسية، وبالأخص ما إذا كانت تنوي منع انبثاق قوة أوراسية عدائية ومهيمنة تبقى مسألة أساسية بالنسبة لقدرة الولايات المتحدة لأن تمارس تفوقها العالمي؛[4] في خطاب لها في مركز الدراسات الشرقية-الغربية في هاواي قبل بدء المؤتمر، أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أن "القرن الحادي والشرين سيكون قرن سيطرة أمريكا على المحيط الهادئ"، متعهدة ببقاء بلدها في المنطقة كقوة ديبلوماسية وعسكرية واقتصادية بشكل دائم.[5]

---

[1] - Theosa Dinar Swastiningtyas, **The Sino-American Strategic Rivalry in the Asia-Pacific,** Thesis Presented to the Higher Degree Committee Of Ritsumeikan Asia Pacific University, (Japan, September 2017), p 2.

[2] - Munir Majid, Op. cit. p 26.

[3]- عمر تاشبينار، "الإستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا-الباسيفيك"، مجلة الدراسات الفلسطينية، (لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع 103، 2015). ص 96. https://academia-arabia.com/ar/reader/2/77390

[4]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 7.

[5]- زهي لينفاي ورون وي، مرجع سابق.

ومع ذلك، من اللافت للنظر، أن هناك دلائل على أن المشاركة الاستراتيجية في آسيا قد لا تكون ذات أولوية قصوى. ولا تزال منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، ولا سيما في جنوب شرق آسيا، تتوقع من الولايات المتحدة أن تواصل تركيز مواردها الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية على المنطقة. في مجال الأمن والاقتصاد، هناك اتجاه متزايد نحو الولايات المتحدة، لأن بلدان جنوب شرق آسيا –فرادى أو داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا –ترغب في بناء موقف إقليمي أقوى لأنفسهم وتحقيق التوازن مع الصين الأكثر قوة. يجب أن تستفيد إستراتيجية المشاركة الأمريكية في جنوب شرق آسيا المستدامة والمتماسكة والمصممة بعناية من هذا الشعور الإيجابي المتزايد وتؤكد أن الوجود الأمريكي يمكن أن يستمر في المساهمة في الازدهار.[1]

توجب على السياسة الخارجية الأمريكية الإستمرار في التركيز على البعد الجيوسياسي وتوظيف تأثيرها في أوراسيا بأسلوب يخلق حالة توازن قارية مستقرة، على أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة والحكم السياسي؛[2] فتحقيق مكاسب على الصعيدين الأمني والدبلوماسي عبر ممارسة الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين، ومع احتمال تحقيق المزيد من المكاسب مستقبلا على المديين المتوسط والطويل - ستجد الصين نفسها في موقع أفضل بإطراء لتحقيق أهدافها الخاصة وفق شروطها وفيما يخدم مصلحتها، مما يبرز تحديات للمصالح الأمريكية، وهذه الأهداف قد تشمل حل نزاعاتها مع تايوان وفق شروطها (الصين)، والسيطرة على نتائج المواجهة النووية في شبه الجزيرة الكورية وتحدي اليابان على الزعامة الإقليمية، وبسط قوتها العسكرية في المنطقة.[3] وبالنظر إلى المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا –المحيط الهادي تبدو هذه التحديات المحتملة مثيرة للقلق في ثلاثة نواح عامة، وتشكل عوامل أساسية للإستدارة الأمريكية نحو منطقة آسيا–باسيفيك.

أولا: المقاربة الناشئة للصين إزاء التحالفات والآليات الأمنية القومية في بيئتها الإقليمية

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، دعت الولايات المتحدة إلى هيكل أمني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ معها باعتبارها الزعيم الوحيد، والتحالف الثنائي بقيادة الولايات المتحدة باعتبارها الدعامة الأساسية. هذا هو أساسا استقرار الهيمنة؛ ومع ذلك، تعتقد الصين أن الأمن الإقليمي يعتمد على تعاون الأعضاء الإقليميين ومزيج من

[1] - Bates Gill, Evelyn Goh , Chin-Hao Huang, THE DYNAMICS OF US–CHINA–SOUTHEAST ASIA RELATIONS,(University of sdney, The united states studies centre, June 2016), p 3. https://cutt.ly/ZA9G3oC

[2]– زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 8.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 222.

مختلف المناهج المفيدة (أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف ومؤسسية وغير مؤسسية والمسار الأول والمسار الثاني، وما إلى ذلك)، وليس فقط على نهج واحد. دولة ومجموعة من التحالفات الأمنية الثنائية.[1]

مما لا شك فيه أن الصين هي أهم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في استدارتها نحو منطقة آسيا–الباسيفيك. وربما تكون أفضل طريقة لتحليل أهمية الصين هي أن ننظر إلى الكيفية التي تحاول الولايات المتحدة بها احتواء هذه القوة الصاعدة؛[2] حيث تسعى الولايات المتحدة لتطويق الصين، سواء من خلال الدخول في تحالفات مع الدول المناوئة لها في جنوب شرق آسيا، أو إثارة الاضطرابات في الدول التي تمثل أهمية إستراتيجية للصين مثل "ميانمار"، أو حتى التورط في إثارة الاضطرابات داخل الصين نفسهما.[3]

بحسب وانغ جيسي Wang Jisi أبرز المحللين للعلاقات الأمريكية الصينية: "على الصين أن تعلب دورا دفاعيا، وهي في غنى عن أن تنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية كعدو".[4] وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنه يتوجب عليها أن تبقي تركيزها على العلاقات بين الصين وتايوان، والعلاقات بين الصين واليابان، والمواجهة النووية مع كوريا الشمالية؛ والنظم البديلة لنظام التحالفات الأمريكي في منطقة آسيا-المحيط الهادي؛ وشراكات الصين مع أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.[5] إن متطلبات التوازن الإستراتيجي البحري في منطقة آسيا–الباسيفيك تسمح للولايات المتحدة بالهيمنة على طرق الملاحة البحرية الإقليمية وإظهار القوة في الأماكن الضرورية في شرق آسيا البحرية وبالتالي تحقيق مصلحتها الحيوية.[6]

كجزء من ديبلوماسيتها الأمنية الجديدة، قامت الصين بالمشاركة في عدد من الآليات الأمنية الطابع، كالشراكات الثنائية وإجراءات بناء الثقة، ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ومنظمة المنتدى الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا(ARF) ، ومقاربات منوعة متعددة الأطراف. غير أن الكثير من الاستراتيجيين الصينيين يؤكدون على ضرورة البقاء على حذر اتجاه الآليات الأمنية والتحالفات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أنها يمكن أن تقوي ما تعتبره الصين الأحادية والسيطرة الأمريكية، يمكن أن تولد توترات إقليمية، ويمكن أن توجه ضد

[1] - Wu Xinbo, “U.S. Security Policy in Asia: Implications for China-U.S. Relations”, (September 1, 2000). https://cutt.ly/xA3fhGE

[2]- عمر تاشبينار، مرجع سابق. ص 94.

[3]- شريف شعبان مبروك، مرجع سابق

[4]– بايتس غيل، ص 28.

[5]– نفس المرجع، ص 222.

[6]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 337.

الصين كجزء من استراتيجية احتوائية عامة.[1] لذلك، فإن التحول في الاستراتيجية الأمريكية كان وراءه أيضا المخاوف الأمريكية من تحدي الصين لمكانة أمريكا كقوة مهيمنة على العالم.[2]

على الجانب السياسي، في حين أن التحول دبلوماسي بطبيعته، لا يمكن أن يقتصر تنفيذه على الدبلوماسية البحتة. كان الحافز للتحول هو الموقف ليس فقط من النفوذ الإقليمي الأمريكي المنخفض ولكن أيضًا من الإجراءات الصينية الأكثر حزماً، خاصة في بحر الصين الجنوبي. عندما أعلنت "هيلاري كلينتون" في منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) في "هانوي" في جويلية 2010 أن الولايات المتحدة لديها مصلحة في حرية الملاحة والتسوية السلمية للنزاعات في بحر الصين، فعلت ذلك بتشجيع من دول المنطقة في الاجتماع، وليس في سياق حميد. غالبًا ما يُشار إلى هذا باعتباره أول مثال حقيقي على إعادة الانخراط الأمريكي في المنطقة.

بحلول موعد اجتماع قمة شرق آسيا (EAS) في "بالي" بإندونيسيا في نوفمبر 2011، حيث أصبحت الولايات المتحدة (وروسيا) عضوين، استمر الضغط على الصين بشأن أفعالها ونواياها في بحر جنوب الصين. وردت الصين بأنه من الأفضل حلها على المستوى الثنائي حتى لو كان هناك قلق إقليمي، وشددت على أن المنطقة ينبغي أن تنظر في كيفية حل المشاكل الاقتصادية العالمية التي تواجهها.[3]

ترى الولايات المتحدة أن الصين أكثر حزماً وتهدف إلى الهيمنة على آسيا والمحيط الهادئ من خلال التعزيزات البحرية المستمرة والمبادرات الاقتصادية مثل "مبادرة الحزام والطريق (BRI)" لقيادة التنمية الاقتصادية الإقليمية والترابط، والتي في نهاية المطاف استبعاد الولايات المتحدة من المنطقة. وهكذا، تم تبني إستراتيجية أكثر تصادمية أولاً على فكرة "إعادة التوازن إلى آسيا" في عهد الرئيس أوباما، ثم على "تعزيز التعاون الرباعي ("أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة") من قبل إدارة ترامب، لموازنة الصعود السريع للصين.[4]

وتمثل الجهود الأمريكية النازعة إلى السيطرة التي تناقض الإتجاه العام لعالم ما بعد الحرب الباردة نحو أمن قائم على التعاون وعالم متعدد الأقطاب، حتى أن بعض المفكرين الاستراتيجيين في الصين، يعتبرون البيئة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 مثيرة للقلق فيما يتصل بالأمن الصيني لأنها، تحديدا، ساهمت في إنعاش

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 223.
[2]- زهي لينفاي ورون وي، مرجع سابق.
[3] - Munir Majid, Op. cit. pp 27-28.
[4] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 502.

التحالفات الأمريكية، وأوجدت فرصا وتبريرات جديدة للولايات المتحدة للدفع بعلاقاتها العسكرية مع دول جديدة يقع الكثير منها على أبواب الصين، كأفغانستان وباكستان، والهند، وكازاخستان، وقيرغيزستان.[1]

ثانيا: منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح (مكامن القلق بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية)

يعد تجنب انتشار أسلحة الدمار الشامل ضرورة إستراتيجية عالمية لسياسة الولايات المتحدة، وهي تركز على كوريا الشمالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ التحدي الذي تمثله برامج الأسلحة النووية والصاروخية لكوريا الشمالية ذو شقين: الأول هو التهديد بشن هجوم نووي على الأراضي الأمريكية أو على أراضي حلفاء الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا واليابان وجمهورية كوريا. والثاني هو خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في شبه الجزيرة الكورية.[2]

الخلافات المرتبطة بمنع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح من أكثر القضايا المثيرة للنزاعات في الأجندة الثنائية الأمريكية-الصينية منذ نهاية الحرب الباردة؛ ونظرا إلى الطبيعة المتعارضة لقضايا منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح، فإنه لا يمكن عزلها عن النواحي الخلافية الأخرى في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مثل بيع الأسلحة إلى تايوان؛ وتنصيب الصين للصواريخ قبالة تايوان؛ ونشر الولايات المتحدة الأمريكية لأنظمة دفاعية من الصواريخ الباليستية؛ وديناميكية الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل في شبه الجزيرة الكورية.[3]

بذلك، لا تزال تركة الحرب الباردة في شرق آسيا، العلاقات بين الصين وتايوان وتقسيم شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن القدرات النووية التي أظهرتها كوريا الشمالية، تشكل تحديا للمصالح والإلتزامات الأمنية للولايات المتحدة، وفي مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، لا يمكن الإستغناء عن هياكل التحالف.[4]

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مع تراجع احتمالية نشوب حرب بين القوى الكبرى وظهور تحديات أمنية غير تقليدية، أصبحت الوسائل العسكرية أقل أهمية في معادلة الأمن القومي. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على المناهج العسكرية، وتحافظ على قوتها العسكرية المتفوقة، وتعزز تحالفاتها الأمنية وتحافظ

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 223–224.

[2] - James J. Przystup, Op. cit. pp 4-5.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 249–250.

[4] - James J. Przystup, Op. cit. p3.

على انتشارها الأمامي. كما ان الولايات المتحدة تستخدم القوة بشكل متكرر أكثر مما فعلت في حقبة الحرب الباردة.[1]

لذلك، لا يزال الإستراتيجيون الصينيون على عدائهم لخطط الدفاعات الصاروخية للولايات المتحدة الأمريكية، فيما تنهمك الدولة (الصين) في تعزيز قدراتها النووية والصاروخية، مضافا لذلك اختلاف السياسة الرسمية في الصين والولايات المتحدة بقوة على الطريق الذي يجب أن تسلكه وتنتهجه الأجندة الدولية للحد من التسلح.[2] ونتيجة لهذه الخلافات، ستبقى قضايا منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح من التحديات الثابتة في الاجندة الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في حين يمكن لسياسات الصين أن تعقد المصالح الأمريكية المرتبطة بهذه القضايا وتعيقها.

على النقيض من نهج الأمن العسكري للقوة من جانب الولايات المتحدة، الصين تدافع عن مفهوم الأمن الشامل منذ انتهاء الحرب الباردة. في رأي الصين، من الأفضل تعزيز الأمن من خلال تحسين العلاقات السياسية وتوسيع التفاعلات الاقتصادية ومتابعة التعاون الأمني ، مثل الشفافية وتدابير بناء الثقة والعلاقات العسكرية. تعتقد الصين أن المبالغة في التأكيد على الأساليب العسكرية لا تساعد في حل النزاعات فحسب، بل تتعارض أيضًا مع الاتجاه السائد للسلام والتنمية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.[3]

ومع استمرار الصين في كسب المزيد من النفوذ والسلطة عبر دبلوماسيتها الأمنية الجديدة، يمكن للنواحي الخلافية أن تفرض مزيدا من التحديات أمام المصالح الأمريكية، وذلك رغم الاتفاقيات الثنائية بين القوتين إزاء الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية، فمع سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز هذه الاتفاقيات، تفرض تساؤلات في شأن مدى إلتزام الصين نفسها في خمس نواح رئيسية هي:[4]

أولا: حسب وجهة نظر الصين، تتجاوز بعض الالتزامات المرتبطة بالحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة المعتادة في المجتمع الدولي عامة. فمثلا تمتنع الصين عن دعم الاقتراحات باللجوء إلى القوة خارج إطار الأمم المتحدة في مواجهة المخاوف التي تثيرها أسلحة الدمار الشامل.

[1] - Wu Xinbo, Op, cit.

[2]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 250.

[3] - Wu Xinbo, Op, cit.

[4]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 251.

ومن ناحية أخرى، تجد الصين بعض السياسات الأمريكية نفاقية، كما في غضها الطرف عن امتلاك إسرائيل أسلحة دمار شامل، وصفقات التعاون النووي مع الهند. وذلك بعد انتهاكها للالتزامات الأمريكية في "معاهدة انتشار الأسلحة النووية"؛ لذلك تقف المخاوف الصينية في وجه السياسات والأولويات الأمريكية في هذا المجال بشكل متزايد.

ثانيا: يرى عدد من الاستراتيجيين الصينيين أن المكاسب المباشرة لمثل هذه الالتزامات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تدعم المصالح الأمريكية لا الصينية. يحاول الدبلوماسيون الأمريكيون خلال عملية التفاوض مع الصين، إثبات أن هذه الخطوات تحقق المصالح الصينية من خلال ضمان الاستقرار من خلال وضع حد لانتشار الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية في إيران وكوريا الشمالية وباكستان. وفي المقابل، لا يرى الاستراتيجيون الصينيون تهديدا عسكريا مباشرا من هذه الدول، بل إن توريد الأسلحة والمساعدة التقنية إلى هذه الدول يمكن أن يعزز المصالح الاستراتيجية، والسياسية، والإقتصادية الصينية.[1]

ثالثا: تأخذ الصين جانب الحذر في اجندتها المرتبطة بمنع انتشار الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية وما يثير القلق الصين على وجه الخصوص هو تلك التكتيكيات الإكراهية –بحسب وجهة نظرهم–التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، مثل التهديد بفرض عقوبات كوسيلة لكسب الدعم الصيني فيما يتمثل ببعض المخاوف المرتبطة بالحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وثمة نقطة أخرى غالبا ما تثيرها الصين وهي احتلال الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى كأكبر مصدر للسلاح في العالم، بحيث أن مبيعاتها من الأسلحة تشكل نصف مجمل المبيعات العالمية من السلاح سنويا رغم الخفض الحاد في صادرات الصين من الأسلحة وفي نشاطها المرتبط بنشر الأسلحة النووية.[2]

رابعا: كنتيجة للعوامل الثلاثة الأولى، غالبا ما تقراب الصين التعهدات الثنائية مع الولايات المتحدة على أساس "تبادل الخدمات"، فبما أن الصين تشكك غالبا في المصالح الطبيعية، والاستراتيجية، والعملية التي توفرها هذه المعاهدات، فهي تسعى إلى الحصول في المقابل على ما هو ثمين من الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 252.

[2]– نفس المرجع، ص 253.

الصفقة كوسيلة لانتزاع التنازلات من الولايات المتحدة.[1] وكمثال على ذلك، إذا وافقت الصين على تقليص صادراتها من الأسلحة إلى مناطق ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، على هذه الأخيرة بدورها بالحد من صادراتها من الأسلحة إلى مناطق ذات أهمية استراتيجية للصين، مثل تايوان.

وغالبا ما يعطي كل من الطرفين هذه الإتفاقيات الثنائية تفسيرا رسميا مختلفا لما قد تم التوصل إليه، يتشبث المفاوضون الأمريكيون بصرامة بالالتزام الجديد من الصين، من دون مناقشة المقايضات التي دخلت في الاتفاقية. من جهتهم، يشدد المسؤولون الصينيون على الطبيعة الشرطية للإتفاقيات، وبضرورة الالتزام الأمريكية المستمر بالترتيبات المتفق عليها. لذلك فإن أهم ما يتعلق بمقاربة الصين إزاء مثل هذه الالتزامات الثنائية، يمكن في أن التزامها بهذه الاتفاقيات يكون هشا وشرطيا ومتوقفا على الدرجة التي تبقى فيها الولايات المتحدة ملتزمة بتعهداتها.[2]

خامسا: ثمة تساؤلات عما إذا كانت الصين تملك الإرادة الضرورية والمهارات العملية لضبط صادراتها، إضافة إلى القدرات لوضع مبادئها وأنظمتها موضع التطبيق ولاسيما أن "ثقافة منع انتشار الأسلحة النووية" لا تزال في مراحلها الأولى في صفوف البيروقراطية الصينية.

بالإضافة إلى هذه العوامل في الاجندة الأمريكية–الصينية الثنائية في مجال منع انتشار الأسلحة النووية، يمكن لصين أقوى وأكثر نفوذا أن تكسب تحديات للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد الحد من التسلح دوليا. فالجانبان على طرفي النقيض في الجمود الذي يسيطر على "مؤتمر الأمم المتحدة لنزع الأسلحة U N Conference on disarmament "، وهو ما يعقد ويحول دون إحراز تقدم في المناقشات المتعلقة بالحد من الأسلحة البيولوجية أو حظرها، ووقف انتاج المواد القابلة للإنشطار.[3]

يتمحور الخلاف الأكبر بين الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين إزاء نزع السلاح على المخاوف المتعلقة بتسليح الفضاء الخارجي. إذ تدعم الصين البدء بمفاوضات في شأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بعد تأكيد الصين في عام 2000 أن ثمة محاولات، وبرامج وخطوات أحادية الجانب تسعى إلى التفوق العسكري

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 254.

[2]– نفس المرجع، ص ص 255–256.

[3]– نفس المرجع، ص ص 256–257.

والاستراتيجي في الفضاء الخارجي أو السيطرة عليه، وأن مثل هذه الخطوات يمكن أن تؤدي إلى تسليح الفضاء من خلال سياق متعدد الأطراف.

كما تنظر الصين بقلق شديد لمشاريع الدفاعات الصاروخية الأمريكية، وذلك من ناحيتين رئيسيتين:

أولا: لن تدعم الصين وستحاول عرقلة نشر الدفاعات الصاروخية على أساس تكاملها مع قدرات حلفاء الولايات المتحدة في البيئة الإقليمية للصين، كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. إذ من شأن هذه الخطوات ألا تقتصر فقط على استهداف الصين، بل أيضا -وربما الأهم-، تعزيز العلاقات العسكرية الموجودة أصلا، لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان.

ثانيا: مع تخليها عن "معاهدة حظر الصواريخ الباليستية(ABM) "، وتحقيق جهودها لحظر الأسلحة في الفضاء تقدما ضئيلا، لم يتبقى أمام الصين الكثير من الخيارات في الرد على أنظمة الدفاع الصاروخية للولايات المتحدة الأمريكية المنتشرة في جنوب شرق آسيا، وبالفعل وسعت الصين كثيرا من انتاجها ونشرها للصواريخ –لاسيما قبال تايوان–من أجل بناء قوة صاروخية رادعة.

هذه الخطوات من جانب الصين لن تخدم المصالح الأمريكية، بل إنها ستعقد مقاربة واشنطن للحد من التسلح والمسائل الأمنية الإقليمية.

كذلك، قد تتعرقل المصالح الأمريكية في الحالات التي تلتزم فيها الصين بقوة بالاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح. إذ يمكن للصين أن تحاول كبح النفوذ الأمريكي بهدوء وتعزيز المصالح الصينية بشكل أكثر فعالية عبر الانضمام إلى آليات منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح ولعب دور في صياغة قوانينها ونتائجها ولاسيما في المراحل التأسيسية لنظام جديد أو اتفاقية جديدة. كما يمكن إضعاف نفوذ القوى الكبرى الرئيسية الأخرى -كالولايات المتحدة الأمريكية-،بالمقارنة مع نفوذ الصين.[1]

على سبيل المثال، مع إطلاع الصين أكثر على معايير وإجراءات الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، والحد من التسلح، أدركت بشكل أكثر وضوحا أهمية هذه المعالجات في القضايا ذات الفائدة للصين، خصوصا أن هذه الاتفاقيات تحد من قدرات الآخرين من دون أن يكون لها أثر كبير على الصين. فبالانضمام إلى

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 257–259.

"معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" كقوة نووية معترف بها لم تكن الصين لتخسر أي شيء فيما يتعلق بقدراتها العسكرية، بل أمكنها أن تترقب نجاح هذا النظام في إعاقة بروز قوى نووية جديدة.[1]

ثالثا: قضايا السيادة والتدخل

تشهد السياسات الوطنية الصينية والأمريكية على رغبة قوية في تسوية سلمية للصين في النظام الإقليمي. ومع ذلك، تكمن نقطة الاختلاف الرئيسية بين السياسة الأمريكية والصينية في الغرض من التوافق. من وجهة نظر الولايات المتحدة، فإنه يعتمد على الحفاظ على القيادة الأمريكية، وتأمين المصالح الأمريكية، والنهوض بالقيم الأمريكية في المنطقة. من منظور صيني، يتعلق الأمر بحماية الوحدة الوطنية للصين وسلامة أراضيها ومصالحها التنموية. [2] وبينما تصر الصين كقوة عالمية جديدة على أن القوى خارج المنطقة –أي الولايات المتحدة–، يجب أن تبقى بعيدة عن نزاعات داخل المنطقة، تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الحيوية في المنطقة من خلال موقفها "المحوري نحو آسيا". تعتمد الولايات المتحدة بشكل متزايد على حلفائها وشركائها الإقليميين لتحمل المزيد من العبء الأمني لمنع الصين من الهيمنة على المشهد الاستراتيجي الإقليمي.[3]

على النقيض مع الولايات المتحدة، تعتمد الصين تحديدا أضيق نسبا للسيادة، وتبدي رفضا عاما من التدخل خارج منطقة جغرافية محدودة متاخمة أو قريبة من المحيط الاستراتيجي للصين، كما ترفض أي تعد على وحد الأراضي والوحدة السياسية للسيادة الصينية.

تكمن جذور الخلافات بين الولايات المتحدة والصين في التاريخ والتجربة الوطنية المتناقضين لهما، وفي مواطن القوة ومصالح كل منهما. إذ تبدي الصين، على نحو نموذجي، تمسكا ودعما قويا للمعاني التقليدية لسيادة الدولة، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، ولا تقبل إلا بحذر بعض أشكال التدخل بوجود دعم دولي قوي وبتفويض من الأمم المتحدة. في المقابل يرى السياسيون والاستراتيجيون في الولايات المتحدة الأمريكية في العولمة والتحديات الجديدة العابرة للحدود القومية نهاية لحدود الدول بحسب التعريف التقليدي، وانبثاقا لتهديدات بديلة كالإرهاب، وحاجة إلى ردود قوية مبتكرة –بما في ذلك مختلف أشكال التدخل العسكري. [4] لقد انتقدت الولايات

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 259.

[2] - Chris Mills, Op. cit., pp 4-5.

[3] - Mohan Malik, Op. cit. p 172

[4]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 260.

المتحدة الأمريكية خلال منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ" في نوفمبر 2011 الصين لعدم التزامها بقواعد العلاقات المالية والتجارية، وفي تلك الأثناء قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف تدخلها في النزاع الحدودي على بحر الصين الجنوبي بين الصين وعدد من بلدان جنوب شرقي آسيا لحجة حماية حرية الملاحة. [1]

وبسبب هذه الرؤى المتناقضة هناك عدم اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على قضايا السيادة والتدخل، خاصة مع سعي الصين إلى اكساب دبلوماسيتها الأمنية الجديدة مزيدا من الزخم والفعالية في السنوات المقبلة، وتشكيلها مصدر تحد للمصالح الأمريكية.[2] كما عمدت الصين على دوام إلى التشديد على منح الأمم المتحدة دورا قياديا في الجهود العالمية لمحاربة الإرهاب، وذلك بهدف كبح التحركات الأمريكية إلى حد ما، فبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، أكد المندوب الدائم للصين في الأمم المتحدة إلى التأكيد أن: "الأمم المتحدة، المنتدى المهم للدول لتتعاون مع بعضها بعضا في محاربة الإرهاب، يجب أن تلعب دورا قياديا في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال".

استخدمت الصين "منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا - المحيط الهادي (APEC) "لتأكيد نظرتها بضرورة أن تلعب الأمم المتحدة دورا محوريا في الجهود العالمية لمحاربة الإرهاب. ففي قمة APEC التي عقدت في الشيلي عام 2004، قال الرئيس الصيني هوجينتاو "بات القضاء على الإرهاب قضية عالمية تمتحن حكمتنا، وشجاعتنا وتصميمنا. إن مواجهة دول يعينها للتهديدات والأعمال التي تخلقها وتقوم بها المجموعات الإرهابية العابرة للحدود القومية، يبدو غير فعال. وحده التعاون الدولي هو الوسيلة الأنجع. تدعم الصين المجتمع الدولي في أي عمل جماعي ضد الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وذلك في إطار هيكلية الأمم المتحدة وعلى أساس ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي ذات صلة". لذلك، من الواضح أن الصين ستقاوم المقاربات الأحادية الجانب للولايات المتحدة إزاء محاربة الإرهاب، ما يمثل تحديا آخر للمصالح الأمريكية.[3]

رغم ذلك، تؤثر السياسة الأمنية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل مباشر على المصالح الأمنية للصين إيجابًا على النحو الآتي:

[1]– زهي لينفاي ورون وي، مرجع سابق، ص 3.

[2]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 261.

[3]– نفس المرجع، ص ص 262–268.

1/ لعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في الحفاظ على بيئة أمنية مستقرة بشكل عام في شرق آسيا منذ نهاية حرب فيتنام، وكانت الصين مساهماً هامًا ومستفيدًا رئيسيًا من السلام والاستقرار في المنطقة.

2/ ساعدت سياسة الولايات المتحدة تجاه اليابان، على الرغم من أوجه القصور فيها، حتى الآن على ضمان بقاء اليابان دولة مسالمة تخدم مصالح كل من اليابان والمنطقة بأسرها.

3/ في شبه الجزيرة الكورية، تشترك الصين والولايات المتحدة في ثلاثة أهداف سياسية: لا حرب بين الشمال والجنوب. لا أسلحة نووية ولا انهيار لكوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية). في الواقع، الصين والولايات المتحدة هما الموردان الرئيسيان للمساعدات الغذائية لكوريا الديمقراطية. بالنظر إلى المستقبل، ترحب كل من بكين وواشنطن بالمصالحة والتكامل السلمي المتبادل بين الكوريتين.

4/ في جنوب آسيا، تود كل من الصين والولايات المتحدة رؤية تسوية سلمية للنزاع الهندي الباكستاني حول كشمير، ووقف سباق التسلح النووي الناشئ بين نيودلهي وإسلام أباد.

5/ حتى فيما يتعلق بقضية تايوان، وهي قضية مثيرة للجدل للغاية بين الصين والولايات المتحدة، فإن سياسة "الصين الواحدة" التي تنتهجها واشنطن منذ أواخر السبعينيات ساهمت في الاستقرار في مضيق تايوان. علاوة على ذلك، فإن معارضة الولايات المتحدة لتطوير تايوان أو شراء أسلحة نووية يخدم مصالح الصين أيضًا.[1]

[1] - Wu Xinbo, Op, cit.

المبحث الثالث: مضامين الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك فيما بعد الحرب الباردة

يرى "لي هسين لونج" أن استراتيجية "السلام الأمريكي" التي اتّبعتها الولايات المتحدة في آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مرت بمرحلتين؛ الأولى من عام 1945 إلى عام 1970، وهي الفترة التي تنافست خلالها واشنطن مع الكتلة السوفيتية حول النفوذ والزعامة، بينما انشغلت الصين ببناء اقتصادها مع الاحتفاظ ببعض الروابط الاقتصادية مع الدول الآسيوية الأخرى[1].

سرعان ما دخل السلام الأمريكي إلى مرحلته الثانية بحلول عام 1971، نتيجة للزيارات السرية التي أجراها "هنري كسنجر" كمستشار للأمن القومي الأمريكي إلى الصين، والتي أرست أسس التقارب الصيني–الأمريكي بعد عقود من العداء. فضلًا عن انطلاق برنامج "دنغ" للإصلاح والانفتاح في عام 1978، ونجاحه في جعل بكين أكبر شريك اقتصادي في المنطقة، خاصةً وأنها أعطت الأولوية لتحديث قطاعاتها الزراعية، والصناعية، والعلمية، على حساب قوتها العسكرية، وهو ما مكّنها من إطلاق مبادراتها الحالية كمبادرة "الحزام والطريق"، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وغيرهم. ومن ثمّ توطدت علاقاتها بجيرانها وازداد نفوذها في المنطقة.[2]

عقب نهاية الحرب الباردة وبشكل أعم تتكون مضامين سياسة الولايات المتحدة في آسيا–الباسيفيك من ستة محاور: تعزيز التحالفات الأمنية؛ تعميق العلاقات مع القوى الناشئة؛ إشراك المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف؛ توسيع التجارة والاستثمار. توسيع الوجود العسكري. وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.[3]

المطلب الأول: الشراكة الإقتصادية عبر المحيط الهادئ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

تعد منطقة المحيطين الهندي والهادئ أكثر مناطق العالم ديناميكية من الناحية الاقتصادية، وهي موطن لأكثر من نصف سكان العالم والناتج الاقتصادي، وتتزايد تعقيدًا باعتبارها جهات فاعلة إقليمية متابعة مصالحهم الاقتصادية والأمنية في مشهد يتحول فيه السلطة والنفوذ.[4] ويقع جنوب شرق آسيا في قلب هذه الصورة الاستراتيجية ويصبح على نحو متزايد مركزًا للمنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين؛ على هذا النحو، تتطلب منطقة

[1]- هدير أبو زيد، "خيارات حرجة: مستقبل "القرن الآسيوي" في ظل التنافس الأمريكي– الصيني"، (مركز المستقبل للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 24 يونيو، 2020)، https://cutt.ly/7A3wx87

[2]- نفس المرجع

[3] - Chris Mills, Op. cit. p 1.

[4] - Bates Gill, Evelyn Goh , Chin-Hao Huang, THE DYNAMICS OF US–CHINA–SOUTHEAST ASIA RELATIONS,(University of sdney, The united states studies centre, June 2016), p 3. https://cutt.ly/ZA9G3oC

جنوب شرق آسيا اهتمامًا أمريكيًا أكبر بكثير وتوفر فرصًا وتحديات هائلة لتعزيز المشاركة الأمريكية في منطقة المحيطين الأوسع -اقتصاديًا ودبلوماسيًا وسياسيًا ومن خلال العلاقات الأمنية.[1]

كانت الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لجميع الدول الآسيوية حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما تولت الصين التاج؛ زادت تجارة الصين مع دول آسيا والمحيط الهادئ بشكل مطرد على مر السنين، وبحلول عام 2010، كان حجم تجارة الصين مع دول آسيا والمحيط الهادئ يقارب ضعف حجم تجارة الولايات المتحدة.[2] مع ذلك لا يزال اقتصاد الولايات المتحدة إلى حد بعيد أكبر اقتصاد منفرد وأكثرها تطورًا في العالم. إنها سوق كبيرة بالنسبة لمنطقة جنوب شرق آسيا، ولا يزال الاستثمار الأمريكي في المنطقة أكبر بكثير من الاستثمار في الصين. تحتفظ الولايات المتحدة أيضًا بتفوق تكنولوجي كبير، فضلاً عن مزايا هيكلية بما في ذلك دور العملة الاحتياطية للدولار الأمريكي، هذا يعني أن الولايات المتحدة لديها قدرة أكبر على انتزاع نفسها من مشاكلها الاقتصادية أكثر من أي دولة أخرى في العالم. علاوة على ذلك، فإن حيازة الصين الهائلة من الأصول المقومة بالدولار هي سيف ذو حدين، يصفه البعض بالاعتماد المتبادل "المتماثل".[3]

حتى عام 2006، كانت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأكبر لـ 127 دولة، مقابل 70 فقط للصين. بحلول عام 2011 كان الاثنان يتبادلان الأماكن بشكل واضح: 124 دولة بالنسبة للصين، و76 للولايات المتحدة. تظهر النتائج مدى السرعة التي صعدت بها الصين لتحدي مكانة أمريكا منذ قرن من الزمان بصفتها المتداول المهيمن في العالم، وهو التغيير الذي يترجم تدريجيًا إلى النفوذ السياسي. إنهم يسلطون الضوء على مدى انتشار تأثير الصين، حيث انتشر من آسيا المجاورة إلى إفريقيا ويظهر الآن في أمريكا اللاتينية، الفناء الخلفي التقليدي للولايات المتحدة؛[4] ولذلك قررت إدارة أوباما محاولة وقف هذا الانجراف الاستراتيجي الإقليمي من خلال "التحول" الإستراتيجي نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ. تحتج الولايات المتحدة على أنها كانت دائمًا قوة في آسيا والمحيط الهادئ.[5]

باعتباره أكبر مشروع بنية تحتية في التاريخ، فإن مبادرة الحزام والطريق تشكل أكبر تحد جيو–اقتصادي وجيو–إستراتيجي للولايات المتحدة. مع 139 دولة أعضاء في مبادرة الحزام والطريق و100 دولة من أوراسيا والشرق الأوسط وإفريقيا منخرطة بشكل كامل في شراكات اقتصادية–صناعية وجيوسياسية، تحل الصين محل الولايات

[1] - Bates Gill, Evelyn Goh, Chin-Hao Huang, Op. cit, p 3.
[2] - David Lai, Op, cit. P13.
[3] - Munir Majid, Op, cit. p 26.
[4] - David Lai, Op, cit. P14.
[5] - Munir Majid, Op, cit. p 22.

المتحدة باعتبارها اللاعب التجاري المسيطر والمؤثر في العالم. مبادرة الحزام والطريق، باستثمارات 1.3 تريليون دولار بقيادة الصين، هي برنامج متعدد العقود يتضمن شبكة من البنية التحتية. يشتمل البرنامج على الطرق والسكك الحديدية والاتصالات وخطوط أنابيب الطاقة ومشاريع الطاقة، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية والموانئ، وتعزيز الترابط الاقتصادي وتسهيل التنمية عبر أوراسيا وأفريقيا.[1]

من الصعب فصل القضايا الاقتصادية عن القضايا السياسية والاستراتيجية التي توفر مجتمعة رؤية أكثر شمولية للأسس الاقتصادية للنظام العالمي الجديد. بالنسبة للولايات المتحدة، ينضح منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بهوية آسيا والمحيط الهادئ التي تعتبر بالغة الأهمية لمشروع بناء المنطقة في سياق توازن القوى العالمي.[2]

هناك تفسيرات عديدة لتوزيع القوة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولكن بالنسبة للكثيرين في الولايات المتحدة وفي المنطقة، تدور الرواية الرئيسية حاليًا حول العلاقات الأمريكية الصينية. ومع ذلك، فإن هذا المنظور التبسيطي لا يأخذ في الاعتبار بشكل كاف الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى مثل اليابان والهند، أو الأدوات الجديدة للضغط في المنطقة، أو مدى العلاقات المتغيرة وتعقيدها.[3]

الدول التي تعيش حالة من التدهور النسبي تقاوم التنازل عن وضعها لمنافسين صاعدين. في هذا السياق، تكتسب العلاقات الأمريكية مع اليابان وأستراليا وفيتنام والهند أهمية أكبر. خاصه، اتخذت اليابان والهند خطوات لتوسيع روابطهما الاقتصادية والتجارية مع مختلف دول جنوب شرق وشرق آسيا من أجل التعزيز التدريجي للعلاقات الأمنية. انزلاق الولايات المتحدة إلى دور "الموازن الخارجي" سيعني أن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين سوف تتميز "بالمنافسة التعاونية" في أفضل الأوقات و"السلام البارد" في أسوأ الأوقات.[4]

بالإضافة إلى روابطها التجارية الطويلة مع المنطقة، تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات تحالف معاهدة مع اليابان وجمهورية كوريا وأستراليا والفلبين وتايلاند لأكثر من نصف قرن، شكل هيكل التحالف الثنائي هذا الهيكل الأمني غير الرسمي للمنطقة؛ لذا تظل التحالفات ذات أهمية حاسمة في معالجة التحديات الأمنية الصعبة في منطقة شرق آسيا وتوفر أساسًا ثابتًا للجهود المتعددة الأطراف لمعالجة القضايا الأمنية غير التقليدية هناك.[5]

[1] - Marshal M. Matheswaran, "US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific", (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4
[2] - Hari Singh, Op. cit. p 67.
[3] - Xenia Wickett, John Nilsson, Op. cit, p 2.
[4] - Mohan Malik, Op. cit, p 172
[5]- James J. Przystup, Op. cit. p 1.

تحارب الولايات المتحدة الأمريكية الصين تجاريا، وممارسة الضغط عليها من خلال سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية وتعارض حصول الصين على حصتها من النفوذ والقرار داخل المؤسسات الدولية. بما يعكس حجم الاقتصاد الصيني، ووزنه ضمن الاقتصاد العالمي.[1] ويرى البعض في الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الحزام والطريق باعتبارها استراتيجية تسعى –في المقام الأول–إلى إعادة بناء النظام الإقليمي بوضع الصين كزعيم لنظام آسيوي مركزي Sinocentric Asian Order، وبعده بناء نظام عالمي جديد تقوده الصين، وتجمع المبادرة بين الأفكار الجديدة، مثل "الحلم الصيني" و"حلم آسيا" والسياسات الجديدة مثل "الدبلوماسية الشاملة والأمن" لبناء ما يسميه "شي" "مجتمع المصير المشترك".[2]

بنهاية الحرب الباردة طرح بعض الباحثين وجهة نظر انطلاقا من اعتقادهم بأنه من الآن فصاعدا سيزداد التفكير في العوامل الاقتصادية والمصالح الحقيقية في نطاق العلاقات الدولية وسوف يتدنى التأثير الأيديولوجي، لكن إذا تأملنا السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة تجاه الصين بعد نهاية الحرب الباردة، فسنجد أن وجهة النظر هذه تستحق التأمل والتفكير من جديد.[3]

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال القوة الاستراتيجية القائمة في منطقة آسيا الباسيفيك، إلا أنها بحاجة إلى إيلاء اهتمام مستمر لإدارة العلاقات مع الأصدقاء والحلفاء الإقليميين إذا كانت تأمل في الحفاظ على جاذبيتها. وتتمثل المهمة طويلة المدى للولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في ضمان توافق الدبلوماسية الصينية الجديدة ووجهات النظر الناشئة حول السياسة العالمية مع الاستقرار والأمن. فالمنافسة المباشرة مع الصين ستنفق بلا داع موارد الولايات المتحدة وتحبط ظهور توازن قوى مستدام في آسيا.[4]

في عام 2005، وقعت سنغافورة مع بروناي وتشيلي ونيوزيلندا على شراكة اقتصادية استراتيجية عبر المحيط الهادئ .التي أصبحت نموذجًا للولايات المتحدة للضغط من أجل نسختها من اتفاقية شراكة عبر المحيط الهادئ (TPP).[5] ستسمح اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ للولايات المتحدة باختراق أسواق آسيا والمحيط الهادئ وتوسيع الصادرات الأمريكية إلى هذه المنطقة. وستكون أيضًا وسيلة للولايات المتحدة للترويج لمعايير جديدة

[1]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 179.
[2]- صفاء صابر خليفة محمدين، مرجع سابق، ص 162.
[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص ص 13–14.
[4]- Evan S. Medeiros -M. Taylor Fravel, Op. cit. p 34.
[5]- Zha Daojiong, Op. cit. P 96.

لاتفاقيات التجارة الحرة للقرن الحادي والعشرين. إنه جهد أمريكي لإطلاق العملية المتوقفة منذ فترة طويلة لتحرير التجارة ضمن إطار عمل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC). في حين أن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ستجلب المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة، فإن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة هو موازنة الصين، وتقليل نفوذ الصين في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).[1]

تعد الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) هي الأكثر تمثيلا للطبيعة الجيواستراتيجية بين مختلف مخططات اتفاقيات التجارة الحرة المتعددة الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبشكل أكثر وضوحًا، بعد عام 2008، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن اهتمامها بالانضمام إلى P4(Brunei،Chile، New Zealand، Singapore)، والتي كانت مفتوحة للمشاركين الجدد. وشهد العام نفسه انضمام أستراليا وفيتنام وبيرو إلى مفاوضات P4 أيضًا. بحلول شهر مارس2013، ومع تحول اليابان إلى الطرف الثاني عشر المتفاوض، أصبحت الشراكة عبر المحيط الهادئ بسرعة أقوى كتلة تجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأكملها. ويشير العديد من المراقبين إلى عضوية الشراكة عبر المحيط الهادئ على أنها مناورة لاستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى في فترة ما بعد الحرب الباردة في شرق آسيا. والصين هي أبرز استبعاد من عملية التفاوض.[2]

حدث تغيير في الجو الدبلوماسي في ماي 2013. أشار المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية إلى أن الصين "ستحلل المزايا والمساوئ وامكانية الانضمام إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ على أساس بحث دقيق ومبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ". قد يكون هذا التغيير في الموقف أيضًا ردًا على التعليقات السابقة للمفاوضين التجاريين الأمريكيين أنه طالما أن الصين "قادرة على تلبية المعايير العالية التي نتفاوض بشأنها"، فإن الولايات المتحدة تترك خياراتها بشأن عضوية (TPP) النهائية مفتوحة[3].

وعلى مدى الشراكة عبر المحيط الهادئ، لم يتحقق سوى القليل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. لكن الطرفين ليسا متباعدين إلى هذا الحد من حيث نصوص المعاهدات قيد التفاوض. من المتصور أن تشمل معاهدة الاستثمار الثنائية بين الصين والولايات المتحدة جميع مراحل الاستثمار وجميع القطاعات. محتويات (BIT) (معاهدة الاستثمار الثنائية) هي نفسها الموجودة في فصل الاستثمار من (TPP). إذن، ما الذي يجعل الصين

[1] - David Lai, Op. cit. Pp 14-15.
[2]- Zha Daojiong, Op. cit. p 98.
[3]- I bid. pp 98-99.

والولايات المتحدة منفصلين في عملية الشراكة عبر المحيط الهادئ؟ الإجابة المختصرة هي أنه لم تكن الصين ولا الولايات المتحدة أبدًا تشارك غرفة المفاوضات مع بقية مفاوضي الشراكة عبر المحيط الهادئ. ومن المؤكد أن الاعتبارات الجيوسياسية تلعب دوراً في هذا الأمر. وكما يزعم المحللون الأميركيون، فإن الشراكة عبر المحيط الهادئ تتعلق بالقيادة بقدر ما تتعلق بالتجارة والاستثمار.[1]

إن إدراج اليابان في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ يعزز الشكوك في الصين بشأن عودة الاحتواء الذي تقوده الولايات المتحدة أو تراجع صعود الصين. فقد شهدت العلاقات السياسية بين الصين واليابان دوامة هبوط حادة، وعلى الأخص بعد عام 2012، عندما تحركت طوكيو لـ "تأميم" جزر دياويو / سينكاكو المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي. جادل المعلقون في الصين أيضًا بأن اليابان تباطأت في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وكوريا الجنوبية واليابان لتقليص الدور الاقتصادي المتزايد للصين في المنطقة. يُنظر إلى اليابان والولايات المتحدة على أنهما داعمتان "للوضع الراهن" في المنطقة وعرقلة المصالح الاقتصادية للصين. أخيرًا وليس آخرًا، منذ توليه منصب رئيس الوزراء الياباني للمرة الثانية في عام 2012، حرص "شينزو آبي"Shinzo Abe على تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية مع دول الآسيان، في محاولة لتعزيز الإغراء الإقليمي للتعامل مع تهديد الصين.[2]

المطلب الثاني: الشراكة الأمنية وتعزيز القوة البحرية في منطقة المحيطين الهندي والباسيفيكي

تحتفظ كلٌّ من الصين والولايات المتحدة بالعديد من المصالح الحيوية في مناطق آسيا والمحيط الهادئ. فبالنسبة للولايات المتحدة، من المنطقي أن تصبح كلٌّ من اليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، وغيرهم حلفاء لواشنطن، نظرًا للوجود الأمريكي في تلك المناطق والذي كلفها الكثير بدايةً من حروبها في كوريا وفيتنام، مرورًا بأسواقها وشركاتها واستثماراتها الضخمة هناك؛[3] وعلى الجانب الآخر، نجد المصالح الحيوية للصين، سواء في شمال شرق آسيا، حيث الحروب الصينية اليابانية والحرب الكورية، أو في جنوب شرق آسيا نتيجة لرغبة الصين في السيطرة على

[1]- Zha Daojiong, Op. cit. p 99.
[2]- I bid. P 99.
[3]- هدير أبو زيد، "خيارات حرجة: مستقبل "القرن الآسيوي" في ظل التنافس الأمريكي– الصيني"، (مركز المستقبل للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 24 يونيو، 2020)، https://cutt.ly/7A3wx87

مصادر الطاقة والممرات البحرية الهامة هناك، وهو ما يجعلها إحدى أشهر مناطق التنافس بينها وبين الولايات المتحدة.[1]

ولدى الولايات المتحدة قوة عسكرية لا مثيل لها، مما يضمن القيادة الأمريكية العالمية؛ في عام 2011، أنفقت الولايات المتحدة على الدفاع ثمانية أضعاف ما أنفقته الصين، أقرب منافس لها. تجاوزت ميزانية الدفاع الأمريكية البالغة 739.3 مليار دولار بشكل مريح 486.4 مليار دولار من القوى التسع التالية، من بينها اثنتان فقط يمكن اعتبارهما عن بعد "معاديين" الصين وروسيا.[2]

تريد الولايات المتحدة تنشيط علاقاتها مع حلفائها وشركائها الإقليميين لترك الصين وحدها على الجبهة الدبلوماسية وتعتمد على شركائها لتحمل الكثير من العبء الأمني لمنع الصين من السيطرة على المشهد الاستراتيجي الإقليمي والعالمي[3]. لا ينبغي النظر إلى الطبيعة الثنائية للتحالفات على أنها قيد على مشاركة الولايات المتحدة المتعددة الأطراف في منطقة آسيا الباسيفيك، يجب أن يبدأ ذلك بالحوارات الأمنية الثلاثية التي تتجذر الآن بين الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة وأستراليا واليابان، والتي تركز على توسيع مجالات التعاون القائم على التحالف. كما أن الحوار الاستراتيجي الرباعي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند قيد الدراسة. كما ينبغي النظر إلى هذه التحالفات بوصفها حجر الزاوية للتنسيق المتعدد الأطراف مع الدول غير الحلفاء من أجل التصدي للعديد من المشاكل الأمنية غير التقليدية التي تواجه المنطقة.[4]

يتم تقديم منطقة المحيطين الهندي والهادئ في الوثائق الرسمية باعتبارها مساحة جيوسياسية وجيو–اقتصادية مركزية للدفاع عن المصالح العالمية للولايات المتحدة.[5] المنافسة الصينية الأمريكية على الهيمنة والمكانة تشمل عدة أبعاد؛ ومن أهم هذه المفاهيم تصورات التهديد العسكري، والتنافس في السياسة التجارية، والجوانب السياسية الأيديولوجية والأفكار المتنافسة حول النظام الإقليمي. ونتيجة لذلك، فإن تطوير التكنولوجيا واستخدامها، فضلا عن الهياكل الأساسية، ينظر إليها على نحو متزايد باعتبارها عناصر المنافسة بين الولايات المتحدة والصين. ولذلك، فإن المحيط الهندي والمحيط الهادئ، في نواح كثيرة، ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع جوانب المنافسة بين الصين والولايات المتحدة.[6]

---

[1]- هدير أبو زيد، مرجع سابق.

[2] - Munir Majid, Op. cit. p 26.

[3] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 271.

[4] - James J. Przystup, Op. cit. p5.

[5] - Felix Heiduk and Gudrun Wacker, Op. cit. p 13.

[6] -I bid.. p 7.

القوة العسكرية هي عنصر حاسم للهيمنة. على الرغم من أن الحالة ليست كذلك دائمًا، فإن الدولة ذات القدرات العسكرية المتفوقة غالبًا ما تتولى زمام القوة المهيمنة في نظام إقليمي أو دولي. بدأت الهيمنة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية. من المهم أن نلاحظ أنه بحلول عام 1945 كانت اليابان على وشك الهزيمة. ومع ذلك، اختارت الولايات المتحدة إلقاء قنبلتين ذريتين على اليابان، مدعية أن مثل هذا الإجراء من شأنه أن ينقذ المزيد من الأرواح على المدى الطويل. لكن كان من الواضح أن قصف "هيروشيما" و"ناغازاكي" كان تأثيرًا تجريبيًا، وكان المقصود منه أن يكون إشارة إلى بقية العالم بأن نظام ما بعد الحرب العالمية سيكون قائمًا على الولايات المتحدة. في الواقع، شهد هذا النظام العالمي الأمريكي التوجه إنشاء مؤسسات برعاية أمريكية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية مثل الجات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[1]

كان صعود الصين المصدر الرئيسي للتغيير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ أدت الرواية ثنائية القطب إلى تعطيل النظام الموجود مسبقًا في آسيا (الوضع الراهن) وزيادة مخاطر المنافسة العسكرية داخل المنطقة بين الصين والولايات المتحدة بشكل كبير. بدلاً من ذلك، فإنه يعني ضمناً على الأقل تقليص النفوذ الإقليمي للولايات المتحدة لصالح الصين.[2] وكان المفهوم الأمريكي للأمن مبنيا على النزعة الإنعزالية والمثالية على أساس وجهة النظر الأمريكية بأنها جزيرة قارية، إذ ركزت الاستراتيجية الأمريكية على حماية سواحلها مع اهتمام ضئيل أعطي للاعتبارات الدولية أو العالمية.[3]وبسبب الزيادة الهائلة في الإنفاق العسكري، تهيمن الولايات المتحدة على الناتو ولا تزال جزءًا أساسيًا من الهيكل الأمني الأوروبي.[4]

في عام 2010 أصبحت الصين المستهلك الرئيسي للطاقة في العالم. على وجه الخصوص، استمرت وارداتها من النفط في الزيادة بمعدل مثير للإعجاب. بالنظر إلى أن ما يقرب من 50% من النفط الذي تستورده الصين يأتي من منطقة الخليج الفارسي، فإن لدى الجمهورية الشعبية مصلحة واضحة في تأمين النقل البحري عبر المحيط الهندي. زيادة الواردات من المواد الخام من أفريقيا (لا سيما الفحم والمعادن والنفط) يعزز هذا الاهتمام. يتعين على الصين أن ترد على تهديدات مثل القرصنة قبالة القرن الأفريقي. يمكن القول إن الحشد البحري الهندي

[1] - Hari Singh, Op. cit. p 60.

[2] - Xenia Wickett, John Nilsson, Op. cit. p 14.

[3] – زبيغنييف بريجنسكي، مرجع سابق، ص 11.

[4]- K. Saalbach, Op. cit. p12.

ووجود البحرية الأمريكية في نقاط الاختناق في جنوب شرق آسيا، حيث يمكن عزل الصين عن المحيط الهندي، يتطلب أيضًا رد فعل من الصينيين. [1]

يتركز نهج الصين في أمنها على الاستخدام المتكامل للقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهدافها. وفقًا للولايات المتحدة، تستفيد الصين من التحديث العسكري وعمليات التأثير والاقتصاد الجائر لتأسيس هيمنة إقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[2]. وكما هو مبين في الشكل أدناه، يمر أكثر من 90% من احتياجات الصين من الطاقة عبر نقاط الاختناق البحرية في المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك عبر خليج عدن ومضيق هرمز وملقا وسوندا وبحر الصين الجنوبي. من منظور صيني، فإن زيادة القوات البحرية الأمريكية في المنطقة، جنبًا إلى جنب مع المعاهدات الدفاعية الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والفلبين وتايلاند، بالإضافة إلى التعاون الدفاعي مع تايوان وسنغافورة وإندونيسيا والهند، تضع طاقتها والأمن التجاري معرض لخطر التدخل الأمريكي المحتمل وبالتالي، قد يجادل البعض بأن الصين لم يُترك لها سوى القليل من الخيارات سوى البحث عن طرق لتحقيق التوازن في إطار سياسة الولايات المتحدة الذي قد يقيد نموها المستقبلي ومصالحها في المنطقة.[3]

[1] - Sören Scholvin, "GEOPOLITICS AN OVERVIEW OF CONCEPTS AND EMPIRICAL EXAMPLES FROM INTERNATIONAL RELATION", (German Institute of Global and Area Studies, April 2016), p 10. https://cutt.ly/bAYtPph
[2] - Marshal M Matheswaran, Op. cit.
[3] - Chris Mills, Op. cit. p 3.

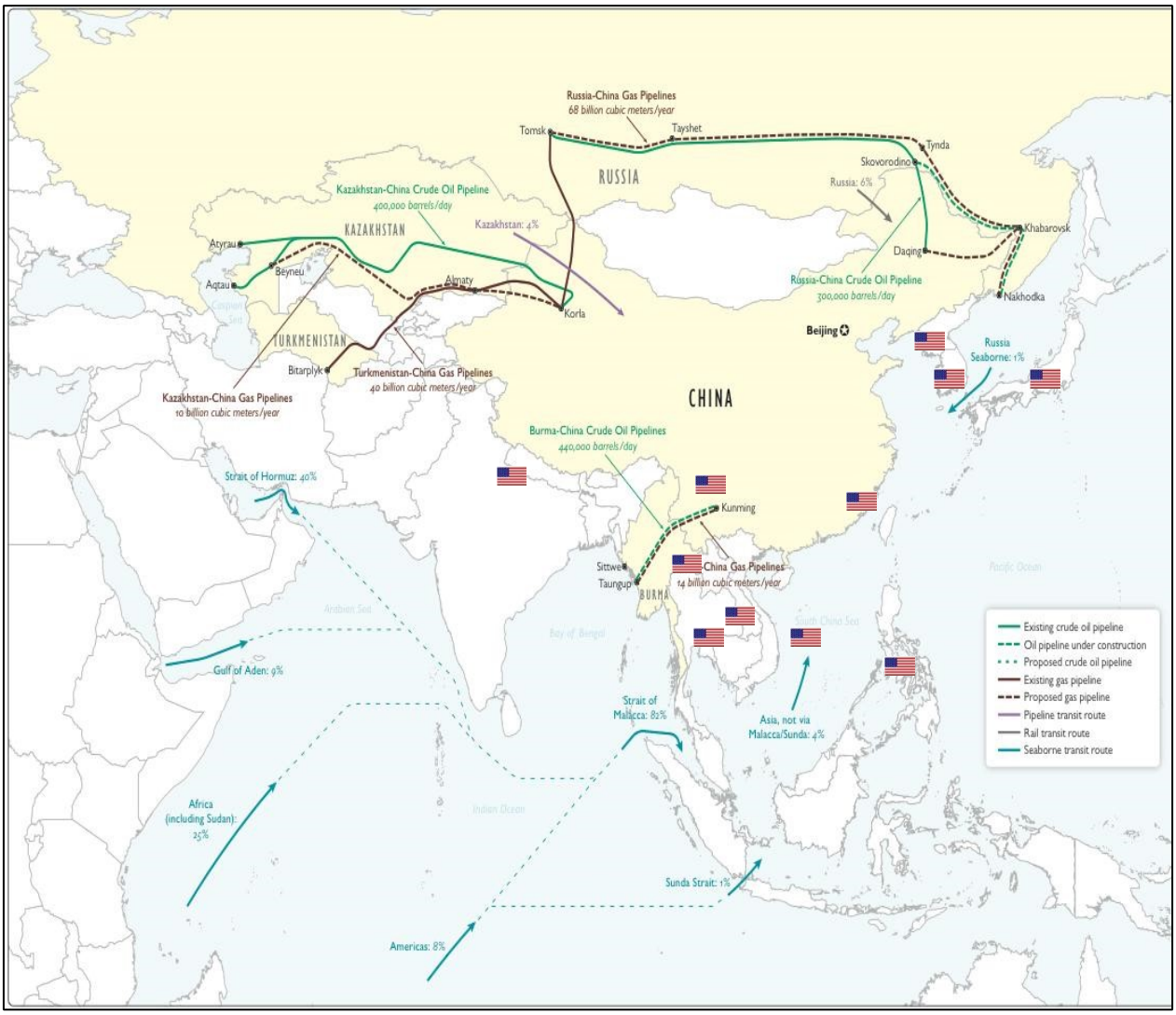

توضح الخريطة نقاط الاختناق البحرية في المحيطين الهندي والهادئ التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية

على هذه الخلفية، تجدر الإشارة إلى أن المفاهيم (المختلفة) لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ كمساحة مفهومة جغرافيًا واستراتيجيًا تستند إلى نوايا ومصالح سياسية محددة. ولذلك، فإن مصطلح "المحيطين الهندي والهادئ" نفسه، بالإضافة إلى استخدامه، ليس مجرد وصف أو قيمة محايدة. بدلاً من ذلك، فإن الحدود المرسومة ضمنيًا أو فعليًا المرتبطة بها، وآليات الإدماج والاستبعاد، وإسناد خصائص معينة هي دائمًا ذات طبيعة سياسية.[1]

قدم الرئيس "دونالد ترامب" "رؤيته" لحرية ومنفتحة بين منطقة المحيطين الهندي والهادئ(FOID) في نوفمبر 2017 في قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) في "هانوي". كان الرئيس باراك أوباما قد ربط

[1] - Felix Heiduk and Gudrun Wacker, Op. cit. p 8.

بالفعل بشكل استراتيجي بين المحيطين الهندي والهادئ لتشكيل منطقة "المحيطين الهندي والهادئ" ووضع الخطوط العريضة لخطط الممر الاقتصادي بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ (IPEC) بالإضافة إلى "محور آسيا" السياسي والعسكري. على عكس إدارة أوباما، ترى إدارة ترامب أن "منطقة المحيطين الهندي والهادئ" ساحة مركزية للسياسة الخارجية والاقتصادية للتعامل مع الصين[1]. فالمحيط الهندي كثالث أكبر حوض مائي في العالم، يمتلك أهم منطقة بحرية مائيّة في تجارة النفط بين القوى الاقتصادية الآسيوية الكبرى. يغطي خط الإنتاج البحري في المحيط الهندي عددًا قليلاً من نقاط الاختناق، حيث يتم نقل 40% من النفط المتداول دوليًا عبر مضيق هرمز، ويتم شحن 35% عبر مضيق ملقا و8% عبر مضيق باب المندب.[2]

لقد كشفت الخبرات العسكرية الأمريكية في فيتنام وكوريا مدى صعوبة استخدام القوة البحرية والجوية في شرق آسيا القارية، وصعوبة إظهار القوة في شرق آسيا القارية يعد رادعا لأية مصلحة أمريكية في تحدي الوضع القائم.[3] بحلول منتصف عام 2012، تم استبدال الطبيعة الشاملة لسياسة "إعادة التوازن" الأمريكية بالتركيز على التحول العسكري نحو آسيا الباسيفيك.[4] في جانفي 2012، قال وزير الدفاع الأمريكي السابق "ليون بانيتا"، عن التخفيضات التي عرفتها موازنة الولايات المتحدة الأمريكية الدفاعية لن تشمل الانتشار الأمريكي في آسيا–المحيط الهادي. وخلال قمة سنغافورة في جوان 2020. في إطار استراتيجية جديدة تتمحور حول آسيا... إن قرار نشر مزيد من السفن في المحيط الهادئ، بالتوازي مع تعزيز الشركات العسكرية في المنطقة يندرج في سياق جهد متعمد يرمي إلى تفضيل الدور الأمريكي في منطقة حيوية لمستقبل الهيمنة الأمريكية.[5] فبحلول عام 2020 ستعيد البحرية الأمريكية نشر قواتها من نسبة 50% في المحيط الهادئ مقابل 50% في المحيط الأطلسي، إلى ما نسبته 60% في المحيط الهادئ مقابل 40% في المحيط الأطلسي.[6]

[1] - Felix Heiduk and Gudrun Wacker, Op. cit. p 11.

[2] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 504.

[3]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 338.

[4] - Chris Mills, Op. cit., p 1.

[5]– خضر إبراهيم سلمان البدراني وعدنان خلف حميد البدراني، مرجع سابق، ص 180.

[6]– نفس المرجع، ص 181.

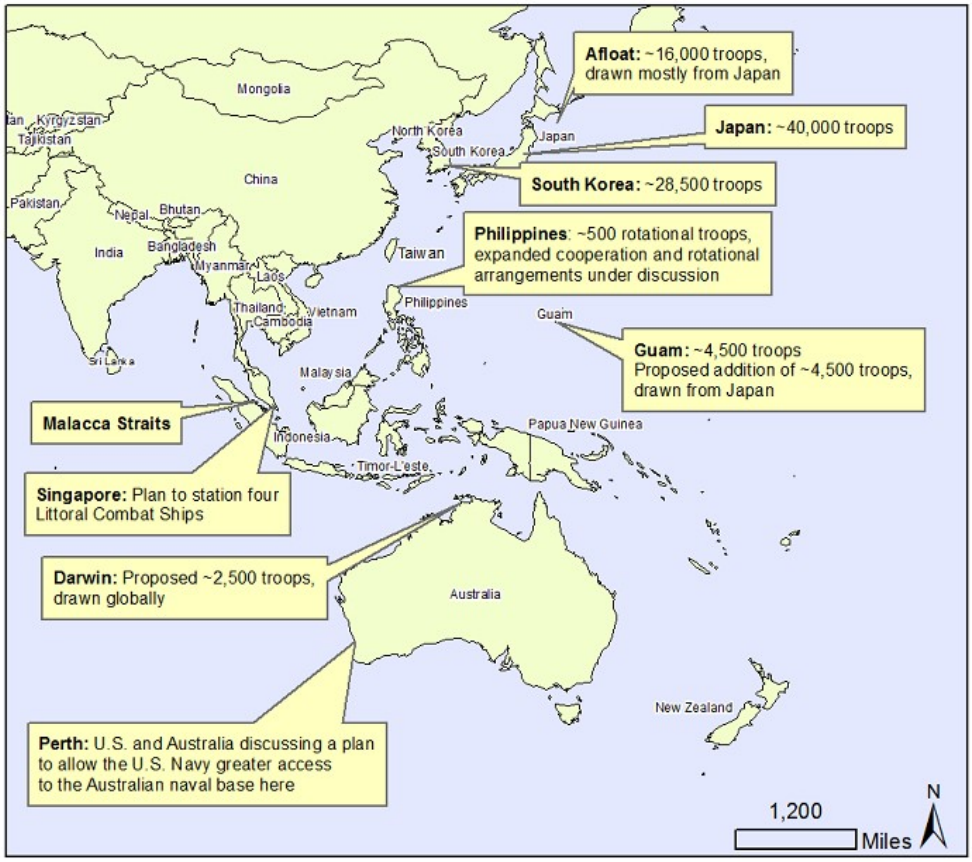

خريطة توضح إعادة نشر القوات الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك منذ عام 2011 في إطار استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في المنطقة التي بادر إليها الرئيس باراك أوباما.[1]

من منظور صيني، أدى التحول العسكري الأمريكي نحو شرق آسيا، فضلاً عن تعزيز الترتيبات الأمنية الثنائية، إلى زيادة مخاوف الصين بشأن "الاحتواء" والتهديدات طويلة المدى لسيادتها. كما كان يُنظر إليه على أنه يضع أمن الطاقة والتجارة في الصين، وكلاهما يعتمد بشدة على خطوط التجارة البحرية بين الهند والمحيط الهادئ، في خطر متزايد من الحظر المحتمل. رداً على ذلك، زادت الصين من أنشطتها البحرية في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وأصبحت أكثر حزماً في تعاملاتها مع اليابان، لا سيما فيما يتعلق بجزر سينكاكو / دياويو المتنازع عليها.[2]

كانت درجة الاحتواء الأمني واضحة بالفعل في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على تايوان كقاعدة قوة مستقلة على أعتاب الصين. نفس القدر من الأهمية هو دور اليابان في استراتيجية أمريكا. كانت درجة الاحتواء واضحة بالفعل في رغبة واشنطن في الحفاظ على تايوان كقاعدة قوة مستقلة على أعتاب الصين. نفس

[1] - Chris Mills, Op. cit. p 2.
[2] - I bid. p 6.

القدر من الأهمية هو دور اليابان في استراتيجية أمريكا. كانت درجة الاحتواء واضحة بالفعل في رغبة واشنطن في الحفاظ على تايوان كقاعدة قوة مستقلة على أعتاب الصين. نفس القدر من الأهمية هو دور اليابان في استراتيجية أمريكا.[1]

أعاد تصميم أمريكا على الدفاع عن تايوان في عام 1995 تأكيد التزامها ببنية أمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كانت قائمة منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، بما في ذلك تايوان وكوريا الجنوبية واليابان وتايلاند والفلبين وأستراليا. في أعقاب إعلان أمريكا الحرب على الإرهاب الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، تم اختيار سنغافورة ضمن هذا الإطار الاستراتيجي، بينما احتلت أستراليا مكانة أعلى بصفتها "شرطي" أمريكا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. مهما كان الأمر، تظل معاهدة الأمن اليابانية الأمريكية لعام 1951 هي المحور الأساسي لهيكل التحالف هذا.[2]

وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن تتحول الحرب الباردة الجديدة في آسيا والمحيط الهادئ بين أمريكا والصين إلى زوج آخر من القوى الكبرى في المنطقة، أي بين الصين والهند وبين الصين واليابان، ولكن هذا لن يكون ممكنًا إلا بمساعدة الولايات المتحدة لأنها تستخدم مناورات استراتيجية لمنع الصين من توسيع مجالات النفوذ وربطها بالتوجيهات الإقليمية.[3]

المطلب الثالث: الإهتمام بقضايا الأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية.

ترى الصين بأن مسألة حقوق الإنسان شأن داخلي، وبأن الولايات المتحدة تدخل بأمر لا يعنيها، وأن ذلك مساس بالسيادة الصينية؛ إضافة إلى استنكارها -أي الصين-، للاتهامات الأمريكية بشأن السياسة الصينية بهذا الشأن، وأنها محاولات أمريكية لتقويض وحدتها الداخلية، وتوظيف أمريكي مفرط يهدف إلى المساومة حول قضايا مختلفة.[4]

تستخدم الولايات المتحدة في إدارة علاقتها التنافسية مع الصين ما يسمى دبلوماسية حقوق الإنسان، والتي تعتبر بمثابة قيام دولة ما بنشر الهيمنة وسياسة القوة بمقتضى ذريعة حماية حقوق الإنسان وتحقيق هدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، في الوقت الحاضر تعد الولايات المتحدة أكثر الدول ترويجا لهذه الدبلوماسية.[5]

[1] - Hari Singh, Op. cit. p 61.
[2] - I bid. p 61.
[3] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 271.
[4]- اياد جاسم محمد، مرجع سابق، ص 427.
[5]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجه سابق، ص 204.

استخدمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة والكونغرس الأمريكي مجموعة من الوسائل لتعزيز حقوق الإنسان والحريات السياسية في الصين، وغالبًا ما تُمارَس في وقت واحد. بشكل عام، تختلف المقاربات الأمريكية في مستوى تركيزها النسبي على المشاركة الثنائية، والإجراءات العقابية الثنائية، و/أو المشاركة والمبادرات متعددة الأطراف. قد تعكس بعض المناهج الحاجة المتصورة لتحقيق التوازن بين قيم الولايات المتحدة ومخاوف حقوق الإنسان مع المصالح الأمريكية الأخرى في العلاقات الثنائية. قد يتحدى البعض الافتراض القائل بأن تعزيز حقوق الإنسان ينطوي على مقايضات مع مصالح أخرى، مما يعكس وجهة نظر مفادها أن تعزيز احترام أكبر لحقوق الإنسان أمر أساسي لأهداف الولايات المتحدة الأخرى. تعهدت إدارة "بايدن" بأن تركز سياستها الخارجية على حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.[1] ويعود توظيف حقوق الإنسان في العلاقات الصينية الأمريكية إلى عام 1980، حيث قامت إدارة "كارتر" بنشر أول تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في الصين، ودل ذلك على أن الولايات المتحدة بدأت انتهاج دبلوماسية حقوق الإنسان بصورة رسمية تجاه الصين.

كان قلق الولايات المتحدة بشأن حقوق الإنسان في الصين قضية مركزية في العلاقات الأمريكية الصينية، ولا سيما منذ حملة تيانانمين في عام 1989. وفي السنوات الأخيرة، تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في الصين، بينما زادت التوترات الثنائية المتعلقة بالتجارة والأمن، وربما خلق كل من القيود والفرص لسياسة الولايات المتحدة بشأن حقوق الإنسان. تستخدم حكومة الولايات المتحدة مجموعة واسعة من أدوات السياسة لدعم حقوق الإنسان في الصين، والتي تم استخدام بعضها منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. منذ عام 2019، فرضت الولايات المتحدة عقوبات وقيود على التأشيرات والعقوبات الاقتصادية والمتعلقة بالتجارة على بعض المسؤولين والكيانات والسلطات القضائية في جمهورية الصين الشعبية(PRC) ، لا سيما ردًا على التقارير الموثوقة عن الاعتقالات الجماعية والسخرة للأويغور والأقليات العرقية الأخرى في شينجيانغ[2].

حسب الطرح الأمريكي ينص دستور جمهورية الصين الشعبية على العديد من الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك، في المادة 35، حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات والتظاهر، وفي المادة 36، "حرية المعتقد الديني". ومع ذلك، فإن هناك أحكامًا أخرى في دستور الصين وقوانينها تحدد هذه الحريات أو تضع شروطًا عليها، وتقوم الدولة بشكل روتيني بتقييد هذه الحريات في الممارسة العملية. تستجيب الحكومة بقوة لعلامات التنظيم الاجتماعي المستقل والنشاط السياسي المستقل والاضطرابات الاجتماعية. تقيد السلطات بشدة النشاط الجماعي

[1] - Thomas Lum and Michael A. Weber, " Human Rights in China and U.S. Policy: Issues for the 117 th Congress", (Congressional Research Service, March 31, 2021), https://cutt.ly/7SnH5a6

[2] - I bid, p 1.

غير المرخص به بين الجماعات الدينية والأقليات العرقية والعاملين في الصناعة، وتضايق وتضطهد المعارضين السياسيين ومحامي حقوق الإنسان والنشطاء الاجتماعيين. ترتبط العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الصين الشعبية بجهود الحزب للحفاظ على السلطة السياسية وقمع المعارضة؛ وينبع البعض الآخر من ضعف سيادة القانون أو التطبيق التعسفي للقانون، والافتقار إلى استقلال القضاء، والجهات الفاعلة الأمنية والسياسية والاقتصادية غير المقيدة. التقارير القطرية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2020 حول ممارسات حقوق الإنسان: سلطت الصين الضوء على قضايا حقوق الإنسان المستمرة التالية في الصين.[1]

الإستنتاج الأساسي هو أن المشاركة الأمريكية النشطة والفعالة لمنطقة آسيا-الباسيفيك سوف تستمر كضرورة استراتيجية للولايات المتحدة من خلال توظيف قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.[2]

[1] - Thomas Lum and Michael A. Weber, Op. cit. p4.

[2] - Bates Gill, Evelyn Goh , Chin-Hao Huang, THE DYNAMICS OF US–CHINA–SOUTHEAST ASIA RELATIONS,(University of sdney, The united states studies centre, June 2016), p 3. https://cutt.ly/ZA9G3oC

الفصل الرابع:

جيواستراتيجية الصين في منطقة آسيا الباسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة

معرفة السياق العام للجيواستراتيجية الصينية في منطقة آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة، يقودنا للتطرق لبروز القوة الصينية وبنية النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة الذي ساعد على بروز هذه القوة والمكانة، حيث تم مناقشة إشكالية القطبية وعلاقات القوة في النظام الدولي في الفكر الإستراتيجي الصيني، وعناصر القوة الصينية ووضع الهيمنة في العلاقات مع القوى الكبرى في آسيا-باسيفيك، مع بروز الصين كقوة عظمى في فترة ما بعد الحرب الباردة. كذلك أثر البيئة الإقليمية للصين في تعزيز مكانتها كقوة صاعدة.

كما يستعرض هذا الفصل استراتيجية الصعود السلمي للصين في بيئتها الإقليمية جنوب شرق آسيا، من حيث مضامين هذه الإستراتيجية الذي يقارب لإقليمية آسيوية جديدة من منظور صيني، مع التركيز على دوافع الصعود السلمي للصين كإستراتيجية للتحوط من الهيمنة الأمريكية، ثم المبادئ والإفتراضات لهذه الإستراتيجية، والعوامل المؤثرة على هذا الصعود؛ ثم مضامين الإستراتيجية الصينية في آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة، من حيث أدوات السياسة الخارجية لهذه الإستراتيجية، واستراتيجية بناء وتعزيز القوة البحرية لتأمين التنمية الوطنية وتعزيز الأمن القومي الصيني، مضافا لذلك تعزيز سياسيات الشراكة الإقتصادية والأمنية الإقليمية، وتحييد الخلافات السياسية في بيئتها الإقليمية لتعزيز الثقة والأمن المستدام.

وتعد مبادرة الحزام والطريق باعتبارها "المبدأ التنظيمي الجديد" للسياسة والسياسة الخارجية الصينية. أهم أداة لتحقيق الأهداف الجيواستراتيجية للصين في بيئتها الإقليمية وفي العالم، أبرزها تعزيز المكانة الإقليمية للصين كخطوة استراتيجية نحو الهيمنة العالمية، ومواجهة التحدي الياباني، واحتواء الهيمنة الأمريكية.

المبحث الأول: القوة الصينية وبنية النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة

نهاية الحرب الباردة أدت إلى جملة من التحولات الدولية الجديدة أبرزها بروز القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين، وهو ما أسهم في تغيير بنية النظام الدولي بسبب تغيير توزيع القوة فيه، وانتقال ثقل السياسة والإقتصاد الدوليين إلى منطقة آسيا-باسيفيك، التي تشكل الصين فيها حجر الزاوية في تعزيز التنمية الشاملة. هذا الوضع طرح مسألة القطبية في النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وعلاقات القوة ووضع الهيمنة بين القوى الكبرى فيه.

المطلب الأول: اشكالية القطبية وعلاقات القوة في الفكر الإستراتيجي الصيني في فترة ما بعد الحرب الباردة.

بعد نهاية الحرب الباردة ازداد القادة الصينيون والمحللون الاستراتيجيون قلقا من واقع أن الوضع الأمني العالمي لم يتحول عكس توقعاتهم إلى توازن متعدد الأقطاب للقوى الكبرى، بل تحت سطوة الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي كان همهم الأكبر احتمال أن تستخدم الولايات المتحدة وحلفائها القوة ضد الصين، أو بطريقة ضارة بالمصالح الصينية لذلك ركزت الصين دبلوماسيا على التشكيلات الدولية الأساسية مثل: الحاجة إلى إقامة "نظام ديمقراطي عالمي" و "نظام سياسي واقتصادي عالمي عادل وعقلاني" لردم الهوة السياسية والاقتصادية بين العالمين المتطور والنامي، وأبدت رفضها لـ "سياسيات النفوذ وسياسيات السيطرة" التي تنتهك سيادة الدول الصغرى.[1]

تقوم الاستراتيجية الخارجية للصين على إقامة علاقات متوازنة مع الدول الكبرى أو التكتلات الدولية في العالم، وتطوير الدبلوماسية في كافة الاتجاهات، وبذل جهود لتجنب مجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. [2] ومن أجل ذلك تسعى الصين إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، وتعارض إقامة الولايات المتحدة الأمريكية لعالم أحادي القطبية تحت هيمنتها، ويكمن جوهر ذلك في مناهضة الهيمنة وسياسة القوة؛[3] وعبر عن هذا التوجه الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" (1993-2003) بقوله: "يفرض التدخل الأمريكي (في يوغسلافيا) طرح أسئلة أساسية عن نوع النظام العالمي الذي يجب إقامته، والاتجاه الذي يجب أن يسلكه القرن الحادي والعشرون".

---

[1]– بايتس غيل، النجم الصاعد، مرجع سابق، ص 17.

[2]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص ص 28–29.

[3]– نفس المرجع، ص 29.

ومنذ 11 سبتمبر 2001، بدأت كتابات الاستراتيجيين الصينيين تعكس تحولًا حاسمًا في نظرتهم إلى النظام الدولي ودور الصين فيه، تدافع عن تخلي الصين عن عقلية الضحية القديمة (shouhaizhe xintai) وترفض الصين التأكيد المستمر على "150 عامًا من العار والإذلال" في الصين باعتبارها العدسة الرئيسية التي يرى الصينيون من خلالها مكانهم في الشؤون الدولية الحديثة؛ بدأ المحللون الصينيون في الترويج بدلاً من ذلك من أجل تبني الصين لـ "عقلية القوة العظمى(daguo xintai) ".[1] وردا على التحديات على الجهتين المحلية والأجنبية خلال فترة التسعينيات، تلاحمت الدبلوماسية الأمنية للصين في نوع من الـ TIFA، وهي صيغة وضعها الاستراتيجيون وصناع القرار في الصين تشمل أفكارا عن "مفهوم أمني جديد"، والتصرف "كقوة عظمى مسؤولة" و"النهوض السلمي للصين".[2]

في القسم الخاص بالسياسة الخارجية لتقرير المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الحاكم (PCR) يشبه التقرير السابع عشر لـ (PCR) لعام 2007؛ إذ يبدأ بتكرار مماثل لإتباع مسار "التنمية السلمية" وتسليط الضوء على الإتجاهات المتزايدة نحو عالم متعدد الأقطاب والعولمة. أشار تقرير (PCR) السابع عشر إلى تعدد الأقطاب باعتباره اتجاهًا "لا رجوع فيه"، وذكر تقرير (PCR) الثامن عشر أن هذا الإتجاه "يتعمق".[3]

الإمتداد الطبيعي لهذه الأفكار هو التركيز المتزايد للصين في فترة ما بعد الحرب الباردة على علاقات القوى العظمى (guanxi daguo) كأولوية عليا في السياسة الخارجية؛ إذ يرى الاستراتيجيون الصينيون بشكل متزايد أن مصالحهم أقرب إلى القوى الكبرى وأقل ارتباطًا بمصالح الدول النامية، والتي تم تخفيض تصنيفها إلى أولوية أقل. يمثل هذا التغيير وحده تحولًا إدراكيًا هامًا عندما كان العديد من الصينيين لا يزالون ينظرون إلى أمتهم على أنها محرومة من حقوقهم بسبب العولمة والقوى الكبرى الأخرى والمنتديات المتعددة الأطراف؛ الآن يتحدث المسؤولون الصينيون صراحة عن الحاجة إلى "تقاسم المسؤوليات العالمية" بين القوى الكبرى. وعكس هذه التغييرات، أصبح الرئيس "هو جينتاو" أول زعيم صيني يحضر اجتماع مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (G-8) (وإن كان "عضوًا في الحوار").[4]

[1]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op. cit. p 32.

[2]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 17–18.

[3]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 2.

[4]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op. cit. p 32.

هذا المفهوم الأمني الجديد للصين يعتمد على "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" التي تؤيدها الحكومة الصينية رسميا منذ الخمسينيات والتي يرجع تاريخها إلى مؤتمر "باندونغ" للدول النامية عام 1995.[1] ففي الفترة الممتدة بين عامي 1994 و 1995 نادت الصين من أجل ضرورة إقامة منظومة "جديدة" للنظام العالمي، كالمثال تنص الوثيقة البيضاء عن الحد من التسلح الصادرة في نوفمبر 1995 على أنه من الضروري، في ما يتعلق بالأمن في منطقة آسيا - المحيط الهادي، "إقامة علاقة من الإحترام والود المتبادلين بين الدول، "ليس على أساس المبادئ الخمسة فقط إنما أيضا على أساس النمو الاقتصادي المشترك والحل السلمي للنزاعات، والحوارات والمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف"؛ أبعد من ذلك تدعو الوقة البيضاء الدول إلى وجوب: "ألا تألو أي جهد لإقامة نظام سياسي واقتصادي جديد سلمي ومستقر وعادل وحكيم".[2]

في كلمة ألقاها في قمة الالفية للأمم المتحدة، أكد الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" على المبادئ الثلاثة الرئيسية لتوجيه العلاقات الدولية المستقبلية، وتأسيس النظام الدولي الجديد:

1- تتبادل كافة الدول احترام الإستقلال والسيادة، وتحظى حمايتها للسلام العالمي بالأهمية القصوى، وتستطيع كافة الدول العيش في انسجام حقيقي إذا احترمت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، واهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة احتراما حقيقيا وفعليا.
2- تأسيس الأمن المشترك يعد الشرط المسبق الممكن لمنع نشوب النزاعات والحروب، ويجب نبذ فكر الحرب الباردة، وإقامة وجهة نظر جديدة للأمن جوهرها الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة، والمساواة والتعاون؛[3] مثل جميع التقارير السابقة للحزب، ينتقل تقرير (PCR) الثامن عشر ليحدد في فقرته الثانية مشاكل "سياسة القوة" و"الهيمنة" التي تؤثر على السياسة العالمية، لكنه، بالإضافة إلى ذلك، يذكر التقرير "التدخل الجديد" لأول مرة؛ يبدو أن استخدام هذا المصطلح في طبيعته تحذير للغرب، وبالذات الولايات المتحدة، لتدخلها في سوريا وأماكن أخرى. ومن المهم أيضًا أن التقرير لأول مرة يسلط الضوء على تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وغيرها من القضايا العالمية مثل: أمن الطاقة، وأمن الموارد، والأمن السيبراني.[4]

[1]- بايتس غيل، مرجع سابق، ص 18.
[2]- نفس المرجع، ص 19.
[3]- ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 44.
[4]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 3.

3- دفع التشكيل الدولي للتقدم نحو التعددية القطبية يعد مطلبا عصريا تقدميا يتوافق مع كافة مصالح شعوب العالم، ويكون في صالح السلام والأمن العالميين، لأن التشكيل المتعدد الأقطاب يختلف عن وضعية تنافس الدول الكبرى من أجل الهيمنة واقتسام مناطق النفوذ. وان التعاون المتبادل وكافة أشكال علاقات الشراكة لا يجب أن توجه ضد طرف ثالث، وتتحمل الدول الكبرى مسؤولية كبرى تجاه صيانة السلام العالمي والإقليمي، ويجب عليها احترام سيادة الدول الصغيرة، ويجب على الدول الغنية مساعدة الدول الفقيرة.[1]

إن العنصر الأساسي النهائي في التفكير الصيني الجديد هو القبول بأن العالم في الوقت الحالي أحادي القطب وأن هيمنة الولايات المتحدة ستستمر لعقود؛ على الرغم من أن القادة الصينيين يروجون علنًا لتعددية الأقطاب على أنها اتجاه العصر (ويدينون الأحادية الأمريكية)، فإن المحللين الصينيين يعترفون الآن بأن بلادهم لا يمكنها (ولن) تحدي الهيمنة الأمريكية العالمية في أي وقت قريب على الرغم من أن هذه الديناميكيات في آسيا أقل تأكيدًا.[2]

على الرغم من هذه النكسات، من المؤكد أن الدبلوماسية الصينية الجديدة ستستمر، وستوفر لصانعي السياسة الأمريكيين والآسيويين فرصًا وتحديات. فمشاركة الصين النشطة في المؤسسات الدولية تخلق المزيد من الفرص للحصول على التعاون في القضايا الرئيسية؛ بالإضافة لذلك، تجلب الصين الآن المزيد من الموارد والقوة والتأثير على طاولة المفاوضات. مع توسع حصتها كقوة عظمى في المجتمع الدولي وربطها بمصالح القوى الكبرى، وأصبحت الصين تدريجيًا أكثر انخراطًا في التقارير لمكافحة التهديدات الأمنية العالمية التقليدية وغير التقليدية، ومن الأمثلة على ذلك دور الصين الرائد في معالجة الأزمة النووية الكورية.[3]

هذه الصيغ الأولى، اتسقت في شكل أكثر وضوحا لتتبلور في فكرة مفهوم أمني جديد بحلول جويلية 1998، عندما أصدر المكتب الإعلامي لمجلس الدولة في الصين الوثيقة البيضاء: "يمر العالم بتحولات عميقة، تفرض نبذ عقلية الحرب الباردة، وتطوير مفهوم أمني جديد، ونظام سياسي واقتصادي وأمني عالمي جديد يلبي حاجات زمننا الحاضر".

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 44.

[2]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op. cit, p 33.

[3]- I bid. p 33.

[يجب أن تشكل الثقة المتبادلة، والفائدة المشتركة، المساواة، والتعاون، جوهر المفهوم الأمني الجديد. كما يجب أن يشكل ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وغيرها من المبادئ المعترف بها دوليا التي تحكم العلاقات الدولية الأساس السياسي لحماية السلام، على اعتبار أن التعاون ذا الفائدة المتبادلة والإزدهار المشترك يشكلان ضمانته الاقتصادية؛ أما السبيل الأمثل لحل النزاعات وحماية السلام فيقوم على إجراء الحوارات، والمناقشات والمفاوضات على قدم المساواة ... وحده تطوير مفهوم أمني جديد وإقامة نظام عالمي جديد عادل وحكيم، يضمن السلام والأمن العالميين بشكل أساس] .[1]

[تبقى السيطرة وسياسات القوى Power politics المصدر الرئيسي للتهديدات التي تواجه السلام والاستقرار العالميين؛ لا يزال للحرب الباردة وتأثيرها بعض من الرواج، فبما أضاف توسيع الكتلة العسكرية وتقوية الاحلاف العسكرية إلى عوامل الاستقرار في الأمن العالمي] .

[تتبع الصين سياسة خارجية تقوم على بناء علاقات حسن جوار وشراكة مع جيرانها؛ محاولة إيجاد جوار سلمي وآمن ومزدهر؛ الدفع بقوة نحو إقامة حوار أمني وآلية تعاون في منطقة آسيا-المحيط الهادئ] .[2]

المطلب الثاني: عناصر القوة الصينية ووضع الهيمنة في العلاقات مع القوى الكبرى في منطقة آسيا-باسيفيك.

يعمل الاقتصاد الصيني المزدهر والدبلوماسية المتطورة بشكل متزايد على تغيير العلاقات الاقتصادية والسياسية عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[3] والحقيقة هي أن القوة الاقتصادية الصاعدة ستتمتع دائمًا بقوة سياسية وعسكرية متكافئة. خاصة وأن القيم والمؤسسات الاجتماعية والسياسية للصين لا تتوافق مع قيم ومؤسسات الولايات المتحدة، كما هو الحال مع القوى العظمى الغربية، فإن تهديد الصين لتحدي النظام العالمي لأمريكا ليس غير واقعي.[4]

إذا نظرنا إلى هيكل القوة نجد أن عدو الصين كان واضحا في التشكيل ثنائي القطبية في مرحلة الحرب الباردة، وحتى الدول التي تدعي بأنها ليست متحالفة، تظهر في فترة محددة بأنها شريكة لهذه أو تلك الكتلة، وفي

[1]- بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 19-20.
[2]– نفس المرجع، ص 45.

[3] - James J. Przystup, Op. cit. P4.
[4] - Hari Singh, Op. cit. p 61.

التشكيل المتعدد الأقطاب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تظهر كل دولة سواء كانت خصما محتملا أو شريكا متعاونا محتملا هيكل القوة المعقد من اللاصديق واللاعدو.[1]

في غضون ثلاثة عقود، خرجت الصين من حافة الانهيار (بعد عقود من الحركات السياسية المناهضة، والعزلة الدولية، والمجاعة الاقتصادية، والعديد من الأعطال والكوارث الوطنية الأخرى، والتي يمكن العثور على أقرب انعكاسات لها في كوريا الشمالية اليوم) إلى مركز الصدارة في التنمية الاقتصادية العالمية. تم تسميته من قبل الأمم المتحدة (UN) كمحرك النمو الجديد في العالم في السنوات الأخيرة[2].

تقدم الصين كقوة صاعدة فرصا وتحديات للمجتمع الدولي ولمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وللولايات المتحدة الأمريكية. فمن جهة، تتبنى الصين بشكل مطرد السياسات الأمنية الدولية والإقليمية التي من شأنها أن تحسن من صورتها وموقعها في النظام العالمي، اللذين يتميزان بكونهما أكثر اتساقا مع المعايير الدولية، والتوقعات الإقليمية والدولية، والمصالح الأمريكية؛ في الوقت نفسه، تبدو الصين بقوتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية المتنامية على الصعيدين الإقليمي والدولي في موقع أفضل لتحقيق أهداف أمنية تخدم مصالحها الخاصة على المدى البعيد.[3]

في عام 2006، احتلت الصين المرتبة الأولى كشركاء تجاريين مع اليابان، وجمهورية كوريا، وتايوان، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، والهند، وهي المصدر الرئيسي للواردات اليابانية، وسوق التصدير في المرتبة الثانية لليابان. بالنسبة إلى جمهورية كوريا وتايوان، تعد الصين سوق التصدير الرائد وتحتل المرتبة الثانية كمصدر للواردات. في الوقت نفسه، أصبحت الصين محور شبكات الإنتاج التي تمتد عبر المنطقة.[4]

في الكتاب الأبيض للدفاع الصيني لشهر ماي 2015، يوضح أن الصين كانت في منعطف حاسم في سياساتها الإصلاحية والتنموية، وبالتالي، فإن الحكومة تهدف إلى تحقيق التنمية والسلام وتحقيق الحلم الصيني؛ وأكد بأن سياسة الصين الدفاعية دفاعية بطبيعتها وتعارض الهيمنة وسياسة القوة؛ كما أوضحت استراتيجية "الدفاع النشط" التي امتدت لعقد من الزمان، والتي تعني بشكل أساسي أن الصين ستظل دائمًا تعتمد استراتيجية دفاعية.[5]

---

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 41.

[2] - David Lai, Op. cit. P4.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 14.

[4] - James J. Przystup, Op. cit. P4.

[5] - Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 5.

القادة الصينيون ينظرون إلى التحديث الاقتصادي على أنه مفتاح الصين إلى التحديث الدفاعي والإستعداد لإمكانية حدوث توتر متصاعد بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين.[1]

ويورد التقرير حالة الأمن الوطني ويؤكد على أن الإتجاهات العالمية لتعدد الأقطاب والعولمة الإقتصادية آخذة في الإزدياد. وبينما أقر بأن احتمالات نشوب حروب كبرى قد تراجعت، فإنه قد شدد على أن الهيمنة وسياسة القوة والتدخل الجديد يشكلان تهديدات جديدة. علاوة على ذلك، وصف التقرير استراتيجية إعادة التوازن للولايات المتحدة وإصلاح اليابان لسياساتها الدفاعية والأمنية بأنها معادية للسلام الإقليمي. كما سلط الكتاب الأبيض الضوء على قضية بحر الصين الجنوبي وكيف يتعرض الأمن البحري للصين للتهديد؛ كما شدد على التهديدات الصادرة من شبه الجزيرة الكورية، وذكر أن عامل "تايوان" والتحديات الناشئة عن "استقلال تركستان الشرقية" و"استقلال التبت" تشكل تهديدات خطيرة لوحدة الأمة الصينية.[2]

تقوم انجازات الصين في الوقت الحاضر على ركيزتين أساسيتين هما: الإصلاح الاقتصادي والإنفتاح على العالم الخارجي؛[3] وجاء دخول الجيل الخامس من القيادة الصينية في مواجهة السياق الدولي للتعافي العالمي غير المتكافئ من الأزمة المالية العالمية لعام 2008. ما لم يتغير هو حاجة الصين إلى بيئة دولية مستقرة لتطوير اقتصادها. وبما أن اقتصادها يعتمد بشكل كبير على أمن سلاسل إمداداتها، فإنه يجب أن يحظى بثقة ودعم المجتمع الدولي. ما تغير هو حجم الاقتصاد الصيني؛ لقد تفوقت على اليابان من حيث الناتج المحلي الإجمالي لتصبح ثاني أكبر دولة في العالم في عام 2010، ويتوجب على الصين معالجة مسألة كيفية ممارسة ثروتها وسلطتها ومكانتها؛ حجر الزاوية في "الحلم الصيني" هو الانسجام والسلام والاستقرار وكذلك تكوين الثروة.[4]

بالعودة إلى ما قبل أربعة عقود نجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين عام 1976 بلغ حوالي 95 مليار دولار أمريكي، وشكل نحو 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وكان إجمالي احتياطي الصين من النقد الأجنبي 255 مليار دولار فقط، وبلغ إجمالي حجم صادرات وواردات الصين 43 مليار دولار، ولم يكن هناك استثمار أجنبي مباشر في الصين ولا استثمار مباشر صيني في الخارج ، وفي ظل هذا الوضع عكف قادة الصين

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 332.

[2]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 6.

[3]– أحمد فاروق عباس، "التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، (كلية التجارة، جامعة الأزهر، المجلد 49، العدد 3، 2019)، ص 253.

[4]- Zha Daojiong, Op. cit. p 88.

على صياغة استراتيجيات وسياسات جديدة للتنمية؛ في نهاية عام 1978 تم إعلان وبدء تنفيذ مجموعة جديدة من استراتيجيات التنمية للإصلاح في الداخل والإنفتاح على الخارج ، وفي عام 1980 قررت الصين إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة، وفي عام 1988 تأسست مقاطعة "هاينان"، التي أصبحت أكبر منطقة اقتصادية خاصة في الصين.[1]

الإقتصاد الصيني يتمتع بقوة جذب كبيرة للاستثمارات الأجنبية ويشهد على ذلك حجم التدفقات الإستثمارية التي تأتي من الخارج والتي تضاعفت بمعدلات كبيرة ويرجع سبب ذلك إلى تقدم الإقتصاد الصيني نتيجة عوامل عدة وحقائق يأتي في مقدمتها التركيز شبه المطلق على قضايا النمو الإقتصادي والتحديث العلمي والتكنولوجي.[2]

ومن المؤكد أن الصين، إلى جانب العديد من القوى الصاعدة الأخرى، تريد أن ترى صعودها المتزايد في السياسة العالمية يتم استيعابه بشكل مؤسسي وسلمي. ومع ذلك، إذا تراجعت القوى الغربية عن استيعاب الصين، فلن تتردد الأخيرة في المساعدة في إنشاء منصات مؤسسية بديلة تحت إشرافها، مثل بنك آسيا للبنية التحتية والإستثمار والشراكة الإقتصادية الإقليمية الشاملة. بذلك، فإن الصين تقدر الدمقرطة الخارجية للسياسة العالمية بدلاً من الدمقرطة الداخلية للسياسة الوطنية.[3]

لقد أصبحت التجارة الخارجية الصينية تكتسي أهمية كبرى في التكامل الإقليمي في شرق آسيا، إذ تحتل الصين مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة حيث أعادت دولها توجيه مبادلاتها التجارية بإتجاه الصين، مما ساعد على تركيز المبادلات البينية على المستوى الإقليمي. إن هذا التركيز للمبادلات ناتج عن ارتفاع وزن الصين في التجارة الخارجية لما يسمي بدول "آسيان +3"، أي دول التجمع بالإضافة إلى اليابان، كوريا الجنوبية والصين.[4] وأصبحت الصين في السنوات الأخيرة الشريك الإقتصادي الأول أو الثاني للكثير من دول شرق آسيا. ويفسر تطور رصيد الميزان التجاري للصين مع شركائها الآسيويين دور الصين كأرضية للتصدير ضمن التقسيم

[1]– أحمد فاروق عباس، مرجع سابق، ص ص 253–254.

[2]- م. م تمارا كاظم الأسدي، "أهمية العامل الاقتصادي في قوة الدولة (الصين) أنموذجاً"، (مصر، المركز الديمقراطي العربي، 2019/07/06). https://cutt.ly/XSQ2WcO

[3]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 39.

[4]– طيب جميلة وغيدة فلة، مرجع سابق. ص 95.

الإقليمي للعمل في آسيا، فبينما تحقق الصين فائضا تجاريا مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة، تتعرض إلى عجز تجاري مع دول المنطقة.[1]

إن النقطة المركزية في سياسات التنمية الجديدة التي طرحتها الصين في نهاية عام 1978هي نقل محور أعمال الحزب والدولة إلي العمل الاقتصادي، فأصبح النمو الاقتصادي أهم مقياس لتقييم للتنمية، وتقييم قادة المنطقة، وبفضل جهود الحكومات على المستويات المختلفة شهدت البنية الأساسية وقطاع التصنيع تطورا سريعا، وخلال أربعة عقود حققت الصين انجازات غير مسبوقة في تاريخ التنمية ، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 نحو 12,31 تريليون دولار ليصل عام 2019 إلى 14.28 تريليون دولار (كان ناتجها المحلي الإجمالي عام 1978 حوالي 150 مليار دولار) (أنظر الملحق رقم 6)، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من 165 دولار عام 1978 إلى أكثر من 800 دولار في نهاية 2016، والصين التي لم يكن فيها أي استثمارات أجنبية مباشرة قبل أربعة عقود بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها عام 2017 نحو 320,135 مليار دولار، وحافظت على وضعها كثاني أكبر اقتصاد في العالم ، والأهم أن نحو 700 مليون صيني خرجوا من دائرة الفقر.[2]

من ناحية القدرات العسكرية، فقد زادت القوة العسكرية للصين بشكل كبير خلال العقد ين الماضيين، مع زيادات مضاعفة في الإنفاق الدفاعي لأكثر من 20 عامًا. وقد سمح ذلك للجيش الصيني بتسريع برنامجه التحديثي والحصول على أسلحة متطورة. يبدو أن الكثير من هذه الترسانة تركز على ردع التدخل الأمريكي المحتمل في حالة طوارئ لتايوان، ولكن يبدو أيضًا أن العناصر تعزز قدرات الجيش الصيني لتتخطى تايوان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع (أنظر الملحق رقم 7).[3]

يمضي الكتاب الأبيض للدفاع الصيني لعام 2008 في تحديد المهام الإستراتيجية للقوات المسلحة الصينية. وأهم هذه المهام حماية "أمن الصين ومصالحها في مجالات جديدة" و"أمن مصالح الصين الخارجية". وتماشيا مع التوجه العام للسياسة الخارجية في فترة حكم "شي جين بينغ"، يمكن القول إن هذين المجالين هما مجالات الدفع الجديدة في الكتاب الأبيض. وبناء على ذلك، فإنه يشير إلى أن: "تماشيا مع المتطلبات الاستراتيجية للدفاع عن

[1]– نفس المرجع. ص 95.

[2]– أحمد فاروق عباس، مرجع سابق، ص 254.

[3] - James J. Przystup, Op. cit. P4.

المياه البحرية وحماية البحار المفتوحة، فإن بحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN) ستحول تركيزها تدريجياً من "الدفاع عن المياه البحرية" إلى مزيج من "الدفاع عن المياه البحرية" مع "حماية البحار المفتوحة".[1]

ينظر خبراء الاستراتيجية في الصين إلى الأسلحة النووية على أنها الركيزة الأساسية للردع الاستراتيجي الأشمل في الصين. ويصرح كتاب علم الاستراتيجية العسكرية الصيني لعام 2013 أن على الصين إدراك أن القوات النووية تلعب "دوراً هاما" في "ضمان مكانة الصين كقوة عظمى غير خاضعة، وحماية المصالح الجوهرية للأمة من أي انتهاك، وخلق بيئة آمنة للتنمية السلمية".[2]

كما حسنت الصين قواتها البرية وركزت على التحديث التكنولوجي لقواتها الجوية والبحرية. وقد أدارت الصين أيضا علاقات القوى العظمى بغرض تعظيم تخصيص الموارد للنمو المحلي؛ فتوصلت إلى اتفاقات حدودية وطورت إجراءات بناء الثقة مع روسيا ودول آسيا المجاورة؛ كما طورت روابط اقتصادية وأمنية تعاونية مع كوريا الجنوبية، وشجعت كوريا الشمالية على تلطيف سياستها الخارجية، وزادت أيضا من التعاون الاقتصادي مع اليابان، وتوصل القادة الصينيون إلى تسويات حول قضايا كثيرة في العلاقات الأمريكية-الصينية من أجل تقليل إمكانية حدوث صراع مكلف مع الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

يركز الكتاب الأبيض أيضًا "أربعة مجالات أمنية رئيسية"، التي تود الصين أن تركز فيها على تطوير قواتها. وهي: الفضاء السيبراني، الفضاء الخارجي؛ ونووي، والبحري. في المجال الرابع (البحري)، يختلف الكتاب الأبيض لعام 2015 اختلافا كبيرا عن الكتاب الأبيض السابق. وهو ينص على أنه: "يجب التخلي عن العقلية التقليدية القائلة بأن الأرض تفوق البحر، ويجب إيلاء أهمية كبيرة لإدارة البحار والمحيطات وحماية الحقوق والمصالح البحرية." وبالتالي، من الواضح أن الأمن البحري قد اكتسب تركيزًا بارزًا في الإستراتيجية العسكرية الصينية، ومن ثم إعطاء الأولوية لقواتها البحرية في خطط التحديث الخاصة بها.[4]

كما أن لدى الصين مفهوم واسع للردع الاستراتيجي فهو يتضمن مجموعة متعددة الأبعاد من القدرات العسكرية وغير العسكرية التي تجتمع معًا لتشكل موقف "الردع الاستراتيجي المتكامل" اللازم لحماية مصالح الأمن

[1]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 6.

[2]- مايكل إس تشايس، آرثر تشان، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[3]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 332.

[4]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 6.

القومي، فالتفكير بالردع الاستراتيجي في الصين آخذ في التطور كونها تعمل على مراجعة انطباعاتها حيال البيئة الأمنية الخارجية وتحسين قدراتها العسكرية. ويسهم تقييم الصين لبيئتها الأمنية الخارجية في تحفيز التغير في تفكيرها حول متطلبات" الردع الاستراتيجي المتكامل"، وهو مفهوم عسكري صيني يدعو إلى ترسيخ مجموعة شاملة ومتناسقة من قدرات الردع الاستراتيجية بما فيها القوى النووية والتقليدية والفضائية وقوى الفضاء الإلكتروني.[1] الأهداف الرئيسية للردع الاستراتيجي هي منع اندلاع الحرب وحماية حقوق ومصالح السيادة البحرية ومصالح الأمن القومي في الصين.[2]

كما يركز كتاب علم الاستراتيجية العسكرية 2013 على أهمية الاستمرار في تطوير قدرات الصين في مجال الحرب المعلوماتية وتعزيز مساهمتها في "نظام الردع" الصيني. وبحسب الكتاب فإنه على جيش التحرير الشعبي الصيني "الإصرار على ممارسة الدفاع المعلوماتي النشط بشكل استراتيجي"، ولكن عليه أيضا تطوير القدرات الهجومية والدفاعية على حد سواء.[3]

المطلب الثالث: بروز الصين كقوة عظمى إقليمية وعالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

تدفع الصين باتجاه التعددية القطبية بدلاً من الإستقطاب الأحادي على المستويين العالمي والإقليمي، وتتوقع أنه مع استمرار التنمية الاقتصادية وتزايد المشاورات السياسية داخل المنطقة في آسيا، سيكون التأثير على الشؤون الإقليمية أكثر تنوعًا وتوزيعًا بالتساوي. [4]

فبنهاية الحرب الباردة تغيرت الديبلوماسية الأمنية الدولية والإقليمية للصين، بحيث باتت مقارباتها للشؤون الأمنية الإقليمية والدولية تتميز بالديناميكية والعملية، من خلال مزيج من السياسات الأمنية البراغماتية والقوة الاقتصادية المتنامية والديبلوماسية النشطة. بشكل مكنها من إقامة علاقات متنامية وبناءة في بيئتها الإقليمية وحول العالم، بما في ذلك شركات جديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا.[5]

[1]- مايكل إس تشايس، آرثر تشان، مرجع سابق، ص vii.
[2]- نفس المرجع، ص 10.
[3]- نفس المرجع، ص 26.
[4] - Wu Xinbo, "U.S. Security Policy in Asia: Implications for China-U.S. Relations", (September 1, 2000). https://cutt.ly/xA3fhGE
[5]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 13.

ما يقلق في صعود الصين هو السوابق التاريخية، فالتاريخ والعلم يقترحان بوضوح أن الأمم التي في وضع انتقال اقتصادي تميل لأن تكون توكيدية على المستوى الخارجي؛[1] فسياسات الصين وردود الفعل إزائها تزيدان المعضلة الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ واستثمار الصين في قدرات إظهار القوة وإعادة تأكيدها على سيادتها على المياه واليابسة من جزر "دايو" إلى جزر "سبراتلي" والأعمال العسكرية المحدودة التي قامت بها بالفعل تثير الشك والخوف لدى اليابان وتايوان ودول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالنظر إلى توكيدية الصين القائمة حاليا كإستشراف للمستقبل يجعل الآخرين يتحصنون ضد إمكانية تهديد صيني مستقبلي محتمل.[2]

بدأ السياسيون والاستراتيجيون الصينيون يتحدثون عن الصين "كقوة عظمى مسؤولة"Fuzeren de daguo ، انبثق مصطلح القوة العظمى المسؤولة من دون أي تحفظ في موازاة قرار الصين عدم خفض قيمة عملتها الوطنية إبان الأزمة المالية الآسيوية بين 1997-1998، وهو قرار لاقى ثناءا وتقديرا من قبل دول المنطقة والعالم. وقد أدى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001، والإنتقال الثابت للسلطة إلى الجيل الرابع من القيادة في الصين في 2002-2003 إلى تعزيز المقاربة الأكثر ثقة للصين تجاه الوضع الأمني الإقليمي والعالمي.[3]

في فترة 2001-2003 انطلقت نخبة السياسة الخارجية في الصين دعوات جديدة إلىّ "ديبلوماسية قوة عظمى" للصين أكثر نضجا ومسؤولية وذات نهج بناء. وكما وجد Evan Medeiros و M.Taylor Freavelتبدو هذه المقاربة وكأنها تتخلى عن عقدة "الضحية" التي تتصرف على أساس رد الفعل وتتماثل أكثر مع "عقلية القوة العظمى" بما يلائم الموقع الأكبر وثوقا للصين في الشؤون الإقليمية والدولية.[4]

تماشيا مع "عقلية القوة العظمى" أقامت الصين علاقات شراكة وتعاون كاملة مع الاتحاد الأوروبي، وعلاقة تعاون استراتيجية مع روسيا، وكذلك مع استراليا وكندا، وأسست أيضا علاقات شراكة وتعاون وصداقة مع اليابان قوامها تكريس الجهود من أجل السلام والتطور المشترك، وأسست كذلك الصين علاقات شراكة وثقة متبادلة وحسن

[1]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 383.

[2]– أفيري جولد شتاين، مرجع سابق، ص 84.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 20–21.

[4]– نفس المرجع، ص 22.

جوار مع رابطة الآسيان، وعلاقة شراكة وتعاون مماثلة مع عدد كبير من الدول في جنوب آسيا، وآسيا الوسطى. إقامة مثل تلك العلاقات عزز تقدم العالم إلى الإتجاه صوب بناء عالم متعدد الأقطاب، وعرض جهود الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى إقامة عالم أحادي القطبية بزعامتها للإحباط الشديد.[1] في هذا السياق نصت الوثيقة البيضاء الصادرة في نوفمبر 1995 على أنه انطلاقا من واقع "أن أي حرب عالمية بعيدة الاحتمال في المستقبل المنظور" يمكن للمرء وبكل واقعية أن "يتوقع فترة طويلة من السلام في العالم ومناخا مواتيا في المناطق المحيطة بالصين"، "إننا سنستمر في توطيد روابطنا الودية مع الجيران وتثابر في بناء علاقات وشركات قائمة على حسن الجوار. سنزيد التعاون الإقليمي ونرفع نسبة التبادلات والتعاون مع الدول المحيطة بنا إلى مستوى أعلى".[2]

تقرير (PCR) السابع عشر ينص على أن الصين "ستواصل القيام بدور نشط في الشؤون الدولية المتعددة الأطراف، وستتحمل التزاماتها الدولية، وتلعب دورًا بناء"، يكرر تقرير (PCR) الثامن عشر، بطريقة أكثر صراحة وقوة، أن الصين سوف تشارك بنشاط في الشؤون الدولية، وتلعب دورها الواجب كدولة مسؤولة رئيسية، وتعمل بشكل مشترك مع الدول الأخرى لمواجهة التحديات العالمية. تشير عبارات "المزيد من المشاركة النشطة" ولعب "دور مسؤول رئيسي" إلى أن الصين لن تشارك فقط في الشؤون الدولية، بل ستضطلع بدور أكثر مسؤولية في تشكيل النظام الدولي.

ومن السمات البارزة الأخرى للتقرير الثامن عشر (PCR) أنه يتحدث عن حماية الحقوق والمصالح المشروعة للصين في الخارج. ينص على: "سنتخذ خطوات قوية لتعزيز الدبلوماسية العامة والتبادل الثقافي، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للصين في الخارج". السؤال الذي يطرح نفسه: هل هذا يتطلب من الصين التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؟ من المهم أن نتذكر أن عدم التدخل كان أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الصينية؛ وأن جميع تقارير (PCR)، بما في ذلك تقرير (PCR) الثامن عشر، قد أكد هذا المبدأ.[3]

كما يؤكد التقرير الثامن عشر لـ (PCR) على القضايا المشتركة في التقارير السابقة، وهي: بناء عالم متناغم؛ اتباع المبادئ الخمسة للتعايش السلمي؛ اتباع سياسة خارجية سلمية مستقلة؛ حماية السيادة وسلامة الأراضي؛ حماية الأمن والتنمية؛ احترام تنوع الحضارات؛ تجنب السعي وراء الهيمنة. والسعي إلى تطوير المنفعة

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 27.

[2]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 20.

[3]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p3.

المشتركة ومربح للجميع على مستوى العالم.[1] ففي آسيا الوسطى، قادت الصين إنشاء أول مجموعة متعددة الأطراف، منظمة شنغهاي للتعاون التي تأسست لتسوية النزاعات الإقليمية طويلة الأمد ونزع سلاح الحدود، وتؤكد المنظمة الآن على التعاون في مكافحة الإرهاب والتجارة الإقليمية.[2]

كما وجهت الصين اهتمامها إلى تحسين علاقاتها مع أوروبا. في عام 1996، كانت الصين عضوًا مؤسسًا في اجتماع آسيا-أوروبا، الذي يعقد اجتماعات قمة نصف سنوية لرؤساء الدول واجتماعات وزارية سنوية. بعد ذلك بعامين، بدأت الصين والاتحاد الأوروبي أيضًا حوارًا سياسيًا سنويًا؛ والأكثر إثارة هو أن الصين تواصلت مع حلف الناتو في أواخر عام 2002 للمرة الأولى، وهو ما يمثل خروجاً هاماً عن تقليدها في انتقاد التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاتها العسكرية.

ومع ذلك، لا ينبغي اعتبار هذه البادرة على أنها اعتناق صيني جديد للأمن الجماعي؛ كما يمكن استخدامه لرصد وربما استغلال الإختلافات داخل الحلف عبر الأطلسي، خاصة فيما يتعلق بمشاركة الناتو في آسيا الوسطى.[3] فهذه السياسات تهدف لوصول الصين إلى الموارد الإقتصادية الدولية وتقلل من إمكانية وقوع صراع دولي من شأنه أن يعيد توجيه سياسات الصين المحلية من التوازن بعيد المدى إلى الإنفاق الدفاعي قصير المدى لإدارة التهديدات الفورية.[4]

خلال التسعينيات، تحركت الصين أيضًا لحل عدد من النزاعات الإقليمية التي تسببت تاريخيًا في التوتر بينها وبين جيرانها. منذ عام 1991، قامت الصين بتسوية النزاعات الحدودية مع كازاخستان، وقرغيزستان، ولاوس، وروسيا، وطاجيكستان، وفيتنام. قامت بذلك في بعض الأحيان بشروط أقل من المنفعة. في الواقع، في معظم هذه الاتفاقيات، حصلت الصين على 50% فقط أو أقل من الأراضي المتنازع عليها؛ على سبيل المثال، في حل نزاع طويل الأمد حول جبال "بامير"، التي ورثتها طاجيكستان من الاتحاد السوفيتي، قبلت الصين 1000 كيلومتر مربع فقط من 28 ألف كيلومتر مربع متنازع عليها.[5]

[1]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 3.
[2]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op. cit. p 25.
[3]- I bid. pp 25-26.
[4]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 332.
[5]- Evan S. Medeiros -M. Taylor Fravel, Op. cit. p 26.

تحسنت العلاقات حتى مع الهند، التي كانت لفترة طويلة من خصوم الصين (خاضت الدول حربًا حدودية في عام 1962). وعلى الرغم من أن الجانبين لا يزالان غير قادرين على تسوية الخلافات بينهما رسميًا، إلا أن التوترات على حدودهما المتنازع عليها قد انخفضت بشكل كبير، وذلك بفضل اتفاقيات بناء الثقة وخفض القوات في التسعينيات؛ وتم التوصل إلى اتفاقيات مماثلة مع روسيا ودول آسيا الوسطى.

وبالمثل، تبنت الصين نهجًا أكثر واقعية في إدارة النزاعات الإقليمية البحرية، مثل تلك المتعلقة بجزر "باراسيل" و"سبراتلي" و"سينكاكو"، على الرغم من أن الصين لا تزال متمسكة بمطالبها بشأن الجزر، إلا أنها إلتزمت مرارا وتكرارا بتسوية النزاعات سلمياً بناءً على القانون الدولي؛ وبعد أربع سنوات من المفاوضات، وقعت الآسيان والصين إعلانًا بشأن مدونة قواعد السلوك لمثل هذه الأمور في عام 2002.[1]

تنظر الصين إلى مخاوف القوى الأخرى في منطقة آسيا–باسيفيك على أنها لا أساس لها، كما أنها تنطوي وتخفي اهتمام المنافسين بالسيطرة على الصين، فالصين تنظر إلى ضعفها النسبي وليس قوتها الصاعدة وتنظر إلى تصريحاتها السياسية وجهودها العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادي على أنها جهود لضمان مصلحتها الحيوية في الدفاع عن سيادتها القومية.[2]

هذه التطورات حصلت قبل 11 سبتمبر 2001، إلى أنها ظهرت في فترة من الإنشغال الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (العراق وأفغانستان) بشكل فتح فضاءا استراتيجيا واسعا أمام الصين لتوسيع نفوذها على الصعيدين الإقليمي والدولي.[3] وربما كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن الصين بدأت في الترويج لمبادرات حول القضايا الأمنية في المنتديات التي تلعب فيها الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا. في قمة الآسيان عام 2003، اقترحت الصين إنشاء آلية أمنية جديدة. تحت عنوان منتدى آسيان الإقليمي، وهو آلية للمناقشات الأمنية، واقترح وزير الخارجية الصيني "لي تشاو شينغ" تشكيل مؤتمر لزيادة التواصل بين الجيوش الآسيوية. تمثل هذه البادرة خروجًا ملحوظًا عن موقف الصين قبل عقد من الزمان فقط، عندما ابتعدت عن أي مناقشات أمنية مع الآسيان.[4]

[1]- Evan S. Medeiros -M. Taylor Fravel, Op. cit. p 26.

[2]– أفيري جولد شتاين، مرجع سابق، ص 84.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 14.

[4]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op. cit. pp 26-27.

في غضون ذلك، زادت الصين من مشاركتها مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فحتى منتصف التسعينيات، امتنعت الصين بانتظام عن التصويت على قرارات المجلس التي استندت إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يصرح باستخدام القوة، للإشارة إلى معارضتها لتآكل السيادة التي تنطوي عليها مثل هذه القرارات. لكن في السنوات الأخيرة، بدأت الصين في دعم هذه الإجراءات. ففي نوفمبر 2002، على سبيل المثال، صوتت لصالح القرار 1441 بشأن عمليات التفتيش على الأسلحة في العراق: وهي واحدة من المرات القليلة التي أيدت فيها الصين إجراء الفصل السابع منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام 1971. كما زادت الصين مشاركتها في عمليات حفظ السلام، في "تيمور الشرقية" و"الكونغو" وأماكن أخرى.[1]

أما في المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2002 فقد أشار إلى أن السنوات العشرين الأولى من القرن الـ 21، ستشكل نافذة من "الفرصة الاستراتيجية" يمكن من خلالها السعي إلى تحقيق هدفها في "بناء مجتمع ميسور بشكل متكامل".[2] الصين شهدت أيضا نفس التغييرات الهامة في الاهتمام والمشاركة العالمية بالحد من التسلح العالمي وقضايا منع. خلال معظم الثمانينيات من القرن الماضي، نظرت بكين إلى الحد من التسلح وحظر الانتشار على أنه مسؤولية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومحاولات للحد من نفوذ الصين. ومع ذلك، فقد صادقت منذ ذلك الحين على العديد من اتفاقيات الحد من الأسلحة وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما وافقت الصين على الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996.[3]

أخيرًا، على الرغم من استمرار الشركات الصينية في تقديم بعض المساعدة المقلقة ذات الاستخدام المزدوج لعدد قليل من البلدان (مثل باكستان وإيران)، فإن نطاق ومحتوى وتواتر صادراتها من المواد الحساسة المتعلقة بالأسلحة قد انخفض وتقلص؛ في النصف الأخير من التسعينيات، بدأت الحكومة الصينية في إضفاء الطابع المؤسسي على التزاماتها بعدم الانتشار من خلال إصدار ضوابط على الصادرات.[4]

[1]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op. cit. p 27.

[2]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 20.

[3]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op. cit. p 27.

[4]- I bid. pp 27-28.

تعبر الوثيقة البيضاء لعام 2002 عن نظرة مفادها أن "السلام والنمو يبقيان عنوان العصر الحالي" وأن أي حرب عالمية "مستبعدة في المستقبل المنظور"، وأن " الاستقطاب المتعدد والعولمة الاقتصادية مستمران بسرعة وإن كان وسط انحرافات وتقلبات"، وتخص الوثيقة منطقة آسيا-المحيط الهادي بخطوة خاصة كـ: "المنطقة الأكثر ديناميكية من النامية الاقتصادية، والقدرات الأكبر بالنسبة للنمو في العالم". وتضيف أن "تقوية الحوار والتعاون، والحفاظ على الإستقرار الإقليمي وتعزيز النمو المشترك أساس السياسة السائدة في البلدان الآسيوية". في حين يرد ذكر نشوء "تحديات أمنية غير تقليدية" مبررا على أنه مشكلة يجب أن تواجهها الصين والعالم معا.[1]

المطلب الرابع: أثر البيئة الإقليمية "آسيا-باسيفيك" في تعزيز مكانة الصين كقوة صاعدة

لقد أدى انتشار الصين العالمي في مجالات التجارة والاستثمار والأسواق والموارد الطبيعية والقواعد إلى توسيع نفوذها ومصالحها.[2] ويعكس تقرير حكومي صيني يعود لعام 2015 هذا الانطباع حيث يقول: "في ظل بيئة خارجية موائمة بشكل عام، ستبقى الصين ضمن فترة مواتية من الفرص الاستراتيجية للتطوير، وهي فترة يمكن أن يتخللها تحقيق الكثير ومن جهة أخرى، يشير التقرير الحكومي إلى عدد من الأمور التي تراها الصين على أنها تطورات مقلقة في منطقة آسيا–المحيط الهندي، بما فيها "إعادة التوازن" الأمريكي وإصلاح اليابان لسياساتها العسكرية والأمنية وما تعتبره الصين تدخّل خارجيا في النزاعات البحرية الإقليمية[3].

أصبحت الصين تدريجيا عضوا كاملا في الحوار بشأن جميع النظم السياسية والاقتصادية والأمنية في جنوب شرق آسيا تقريبا كما هي الآن، تعتبر الصين من الناحية العملية عاملاً لا يمكن لأي أجندة لجنوب شرق آسيا المضي قدمًا دون أخذها في الاعتبار.[4] فمنذ أواسط التسعينيات حتى أواخرها، رعت وعززت الصين من الروابط الثنائية والمتعددة الأطراف ذات صلة بالأمن وإجراءات بناء الثقة، عبر المنطقة المحيطة بها والعالم. وعمليا، تنطلق مقاربة الصين التي تزداد ديناميكية نحو الآليات الأمنية الإقليمية من الأهداف الثلاثة الرئيسية للدبلوماسية الأمنية الجديدة:

1/ نزع فتيل التوترات في البيئة الأمنية الخارجية لتتفرغ للتحديات الداخلية.

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 21–22.

[2] - Mohan Malik, Op. cit., p 164

[3]- مايكل إس تشايس، آرثر تشان، مرجع سابق، ص 1.

[4] - David Lai, Op. cit. P 55.

2/ طمأنة الجيران في شأن صعود الصين.

3/ تحقيق التوازن مع قوة الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل التحقيق الأكثر فعالية للمصالح الصينية.[1]

في الكتاب الأبيض (جانفي 2017) حول سياسات الصين بشأن التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ أشار إلى نوايا الصين لتشكيل النظام الإقليمي وفقًا لشروطها الخاصة؛ يقترح النهج الأول إنشاء نظام إقليمي متعدد المستويات وشامل ومتنوع. يتم تفسير الأساس المنطقي لمثل هذا النظام من خلال تنوع الأنظمة السياسية والتقاليد التاريخية ومستويات التنمية والمخاوف الأمنية.

ومع ذلك، فإنه يشير إلى أن الصين لا تسعى إلى إنشاء هيكل جديد، بل اعتمادا على البنى القائمة، واقترح نهجا ثانيا يتمثل في إنشاء إطار عمل مشترك من قبل جميع البلدان في المنطقة؛ لكن الجملة التالية تتناقض مع الموقف السابق بالقول إن على القوى الكبرى أن تعزز بشكل مشترك إطار عمل أمني إقليمي. لذلك يبدو، أن الكتاب الأبيض يميز بين القوى الكبرى والدول الصغرى، واقترح أن يكون النهج الثالث هو وضع إطار عمل على أساس الإجماع، والذي يمكن بناؤه من خلال الإنتقال من المهام الأسهل إلى المهام الأكثر صعوبة. بعبارة أخرى، لا تزال الصين تفضل إبقاء قضايا السيادة الخلافية بعيدة عن النقاش. أما النهج الرابع، يتحدث عن إنشاء إطار اقتصادي إقليمي منفصل عن الإطار الأمني. وهذا يعني مرة أخرى وجود إطار اقتصادي يمكن للصين أن تؤدي فيه وستقوم فيه بدور حاسم وتتجاهل القضايا الأمنية التي قد تعرقل التعاون الإقتصادي.[2]

وتأمل الصين منذ فترة طويلة أن نهجها تجاه دول جنوب شرق آسيا أن تحقق لها فوائد من حيث: 1) بيئة مستقرة على طول حدودها الجنوبية تفضي إلى مهمة تحديث الصين. 2) سوق كبير للتنمية الاقتصادية في الصين؛ 3) شرط ملائم لتسوية النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي؛ 4) تحسين صورة الصين كقوة عظمى صاعدة؛ 5) ساحة اختبار للصين لإظهار قدراتها وإمكانياتها في مجال القوة العظمى.[3]

من الواضح، من خلال مؤتمر التفاعل واجراءات بناء الثقة في آسيا Conference on Interaction and Confidence Building Measures in Asia (CICA)، لا تسعى الصين إلى إطار أمني إقليمي فحسب، بل إنها

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 45–46.

[2]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 7.

[3] - David Lai, Op. cit. P 56.

تسعى في الأساس إلى إنشاء إطار عمل تنشئه البلدان الآسيوية وحدها؛ وعلى وجه الخصوص، اقترح "شي جين بينغ" إقامة منتدى غير حكومي لتأسيس هيكل أمني إقليمي لآسيا. وتحقيقا لهذه الغاية، في 29 جوان 2017، دافع منتدى (CICA) غير الحكومي من أجل إنشاء إطار أمني إقليمي بخصائص آسيوية. كما شدد خطاب "شي" على الروابط بين الأمن والتنمية من خلال التأكيد على أن "التنمية هي أساس الأمن والأمن هو الشرط المسبق للتنمية". ومن أجل ذلك دعى إلى الإسراع في تطوير مبادرة الحزام والطريق. وبعبارة أخرى، تم تحديد مبادرة الحزام والطريق على أنها وسيلة لتوجيه التنمية، وبالتالي تعزيز الأمن وخلق بنية أمنية تعاونية في آسيا للآسيويين. من الواضح إذن، ومن خلال (CICA) تسعى الصين إلى توفير هيكل بديل لمحور الولايات المتحدة لهندسة الأمن في منطقة آسيا.[1]

وكنوع من رد الفعل على القلق من الهيمنة الأمريكية وسياسة تعزيز الأحلاف، بدأ المسؤولون الصينيون بتبني ورعاية هياكل أمنية بديلة كجزء من جهد أوسع لتسويق المفهوم الأمني الجديد للصين. عبر إقامة سلسلة من العلاقات السياسية والأمنية الجديدة والبناءة مع شركاء لها في محيطها وحول العالم.[2] في 11 جانفي 2017، أوضحت الصين موقفها من أمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال كتابها الأبيض الأول حول مواقفها وسياساتها بشأن التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كان أحد الإملاءات التنفيذية الرئيسية الواردة في الكتاب الأبيض هو نصيحة أو تحذير للدول الصغيرة والمتوسطة في المنطقة بأنها "لا تحتاج ولا ينبغي لها أن تنحاز إلى جانب الدول العظمى". كما كانت مطالب الصين بالولاية القضائية في بحر الصين الجنوبي والأمن البحري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مجالات التركيز الرئيسية للكتاب الأبيض باعتباره مصدر قلق أمني إقليمي.[3]

الشركات الثنائية كان أبرزها مع روسيا، أما الترتيبات الأمنية متعددة الأطراف فبحلول عام 2000 شاركت الصين بديناميكية في مجموعة واسعة من الآليات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك استضافة المفاوضات المتعددة الأطراف لحل الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، ومعالجة الخلافات في منطقة "بحر جنوب

[1]- David Lai, Op. cit. p 5.

[2]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 57.

[3]- Abhay Kumar Singh "South China Sea Conundrum - Plus can change", In M.S. Prathibha: EAST ASIA STRATEGIC REVIEW: China's Rising Strategic Ambitions in Asia, (NEW DELHI, INSTITUTE FOR DEFENCE STUDIES, First Published, 2018). p 91.

الصين"، وفتح حوارات أمنية، واتباع إجراءات بناء الثقة مع الشركاء حول العالم.[1] في هذا السياق يتم إيلاء اهتمام مسبق بين الصين والآسيان تليها آلية رابطة أمم جنوب شرق آسيا + 3 (ASEAN plus Three)، والتعاون بين الصين واليابان وجمهورية كوريا، وقمة شرق آسيا (EAS)، ومنتدى آسيان الإقليمي ASEAN Regional Forum (ARF)، اجتماع وزراء دفاع الآسيان، منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، ومنظمة التعاون وإجراءات بناء الثقة في آسيا (سيكا) Conference on Interaction and Confidence Building Measures in Asia (CICA). وفي جميع هذه المبادرات المتعددة الأطراف، تفوقت الصين على الدول الأخرى من خلال أسلوبها الثنائي في التفاعل بشأن القضايا الإقليمية المتنازع بشأنها. وبشكل ملحوظ، الولايات المتحدة ليست جزءًا من أي من هذه المنتديات المتعددة الأطراف.[2]

بذلت الآسيان أول جهد لها لتهيئة مناخ إيجابي لتسوية نهائية في المحيط الهادئ من خلال اعتماد إعلان الآسيان لعام 1992 بشأن بحر الصين الجنوبي الذي حث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس. في عام 2002، اتفقت الآسيان والصين على التوقيع على بيان سياسي غير ملزم بشأن إعلان السلوك Declaration of Conduct (DOC) لتعزيز الظروف المواتية للسلام وإيجاد حل دائم للخلافات والنزاعات بين الدول المعنية. في عام 2012، فشلت الآسيان في الوصول إلى أرضية مشتركة بشأن قضية بحر الصين الجنوبي، منهية مؤتمرًا إقليميًا بدون بيان مشترك.[3] هذه الخطوات، إنما تحركها العناصر الأساسية الثلاث التي تقف وراء الدبلوماسية الأمنية الجديدة:

1. يأمل القادة الصينيون عبر تبني آليات ديناميكية أمنية متعددة الأطراف في نزع فتيل التوترات في الفضاء الأمني الخارجي ليتمكنوا من التركيز على التحديات الداخلية الإقتصادية والسياسية. إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي.
2. يساعد الإرتباط الفعلي في الآليات الأمنية المتعددة الأطراف الصين على مد نفوذها وقوتها لكن بطريقة تطمئن جيرانها في شأن "الصعود السلمي" و"النمو السلمي" اللذين تشهدهما الصين.

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 57.

[2]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 8.

[3]- Abhay Kumar Singh، Op. cit. pp 92-93.

3. يساهم الدور الفعلي للصين في الآليات الأمنية المتعددة الأطراف في مواجهة أو حصر أو تطويق النفوذ و" الهيمنة" الأمريكية في البيئة الإقليمية للصين، مع تفادي أي مواجهة علنية مع الولايات المتحدة.[1]

والتحدي الدبلوماسي الذي تواجهه الصين هو أن تمنع ثلاث نتائج غير مرغوبة: تحتاج الصين لأن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الحفاظ على هيمنتها في آسيا والمحيط الهادئ، على الرغم من أن استمرار الوجود الأمريكي مرغوب فيه من بعض النواحي (كمثبت لليابان مثلا)؛ إذ تحتاج الصين لأن تمنع اليابان من أن تصبح قوة عظمى كاملة النمو منافسة في منطقة آسيا–المحيط الهادي؛ كما تحتاج الصين لأن تمنع الفاعلين الإقليميين (رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وروسيا الهند) من الوقوف بجانب الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان المنافسين بطريقة يمكن أن تؤدي إلى التطويق الاستراتيجي للصين.[2]

وتعتبر مشاركة الصين في "منتدى آسيان الإقليم"ASEAN Regional Forum (ARF) وسيلة لإدارة وللحد من المحادثات الأمنية المتعلقة بالمنطقة، والترتيبات التي يمكن أن تؤثر في حرية حركتها ومصالحها الإستراتيجية، والحرص على عدم استخدام الولايات المتحدة الأمريكية ما يمكن أن يناقض مصالح الصين.[3] وتنظر الصين إلى أهمية مشاركتها في (ARF) وفي تطوير الآليات الأمنية بينها وبين آسيان كوسيلة لتعزيز مقاربة بديلة نحو أمن آسيا-المحيط الهادي من شأنها اكتساب أفضلية سياسية واقتصادية كبيرة مع جيرانها في المنطقة؛ في مقابل الأحلاف والإجراءات الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.[4]

لذلك، يوفر نموذج "منتدى آسيان الإقليمي"(ARF) ، للصين رؤية بديلة لكيفية تعزيز الأمن الإقليمي إلى ما هو أبعد من الأحلاف والعلاقات العسكرية الأمريكية في المنطقة؛ استخدم الصينيون الـ (ARF) في معارضة الجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية للتعزيز الأحلاف الثنائية في المنطقة، خصوصا مع اليابان، وقد وصل أحد الأكاديميين الصينيين المتخصصين بالعلاقات الأمريكية الصينية إلى استنتاج، مفاده: "إنه بالدفاع عن

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 58.

[2]– أفيري جولد شتاين، مرجع سابق، ص ص 77–78.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 122.

[4]– نفس المرجع، ص 123.

تعددية الأقطاب، يمكن للصين أن تفوض الأسس السياسية والأخلاقية للجهود الأمريكية الهادفة إلى تعزيز الروابط الأمنية الثنائية في المنطقة".

في الإطار نفسه، ترى "روزماري فوت" Rosemary foot أن: "هذه الحملة ضد الاحلاف الثنائية، توصي بأن القيمة الجوهرية للمقاربة الأمنية متعددة الأطراف غير مقبولة لدى القادة الصينيين، وأن تثمينها يقوم بشكل أساسي على الدور الذي يمكن أن تلعبه في إضعاف علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها الآسيويين على أمل أن يؤدي هذا الإضعاف إلى تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة، وبالتالي تحول الدول الإقليمية في اتجاه المفهوم الأمني الجديد الذي تدافع عنه الصين".[1]

لذا باعتماد الدبلوماسية الأمنية الجديدة، تسعى الصين إلى بناء دور قيادي أكبر لها في منطقة آسيا-المحيط الهادي؛ وفي وقت لا يزال الكثير من الدول في المنطقة يشكك في نوايا الصين على المدى البعيد، نجحت مقاربة الصين نحو آليات الأمنية الإقليمية إلى حد كبير في تهجئة المخاوف القصيرة المدى في المنطقة وفي بناء علاقات أوثق مع الشركاء الأساسيين، بمن فيهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية مع إلتزام الصين يدور أكبر في دعم الاستقرار الإقليمي. لكن هذا لا يعني أن الصين تخلت عن رُؤاها إزاء أهمية السياسة الواقعية في العلاقات بين القوى الكبرى؛ ويبقى أن لهذه التطورات دلالات مهمة جدا فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية في منطقة آسيا المحيط الهادي، وهي تفرض ردودا من الولايات المتحدة الأمريكية في البيئة الإقليمية للصين.[2]

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 123.

[2]- نفس المرجع، ص 125.

المبحث الثاني: استراتيجية الصعود السلمي للصين في بيئتها الإقليمية

تنتهج الصين الصاعدة استراتيجية ثلاثية الأبعاد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لإعادة هيكلة الإطار الإقتصادي والأمني الدولي، وتسعى إلى إقامة هيمنة عسكرية في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وإقامة وجود بحري طويل الأمد في منطقة المحيط الهندي. وتعتزم الصين أيضا تطوير الموانئ / القواعد الخارجية وخطوط النقل البحري الاحتياطية، واستخدام " الطريق الواحد "كإستراتيجية جيوسياسية واقتصادية لإدماج أوروبا وآسيا وأفريقيا في نظامها الاقتصادي المتمركز حول الصين.[1]

المطلب الأول: الإستراتيجية الصينية في منطقة آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة

-الإقليمية الآسيوية الجديدة من منظور صيني-

تواصل الصين صعودها المذهل، وحافظت على معدلات نمو اقتصادي بنسبة 7% أو أعلى كل عام منذ عام 1991. وبينما تركز الكثير من الاهتمام على الآثار العسكرية لهذه العملية، فإن تأثير صعود الصين على الديناميكيات الإقليمية له نفس الأهمية. لم يقتصر الأمر على منح ثروتها المتزايدة للصين فرصًا دبلوماسية وسياسية جديدة، ولكن العلاقات الصينية مع جيرانها الآسيويين قد تغيرت بشكل أساسي. تتمتع الصين الآن بعلاقات مثمرة مع جميع جيرانها، مما يحول العديد من العلاقات العدائية السابقة إلى علاقات تعاونية. من الناحية الاقتصادية، تقع الصين الآن في مركز شبكة إنتاج إقليمية واسعة. هذه الشبكة المتزايدة من العلاقات الاقتصادية سهلت انتشار الإقليمية. ترى الدول الآسيوية بشكل متزايد أن مصيرها متشابك، مما يشجعها على البحث عن سياق أكثر تنظيماً للتفاعل، لإكتشاف الحلول التعاونية للمشكلات وإنشاء منصة من شأنها تضخيم صوتها على المسرح الدولي.[2]

ينعكس النشاط الدبلوماسي للصين في سعيها لإبرام اتفاقيات تجارة حرة ثنائية، وفي اقتراحها بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان، وفي مشاركتها النشطة في مختلف الهياكل المتعددة الأطراف والحوارات الأمنية في المنطقة. انضمت الصين إلى إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، وتعهدت الأطراف الموقعة بتسوية الحدود البحرية المتنازع عليها بالوسائل السلمية، وهي أول حكومة غير تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

[1] - Marshal M Matheswaran, "US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific", (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4
[2] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 14.

توقع معاهدة الصداقة والتعاون الخاصة بالاتحاد. كما لعبت الصين دورًا محفزًا في تجميع واستمرار المحادثات السداسية حول نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية.[1]

في جانفي 2017، نشرت وزارة الخارجية الصينية أول كتاب أبيض حول سياسات الصين بشأن التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ -في إشارة واضحة إلى نواياها لعب دور مهيمن في المسرح الآسيوي-. على عكس الأوراق البيضاء السابقة التي ذكرت بشكل أساسي سياسات الصين العسكرية والدفاع الوطني، ركزت هذه الوثيقة المحددة على دور الصين في ضمان الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي شملت شمال شرق وجنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة والهند. جاء في الكتاب الأبيض أن "الصين تدرك تمامًا أن تنميتها السلمية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمستقبل المنطقة. لطالما اعتبرت الصين النهوض بالازدهار والاستقرار الإقليميين مسؤوليتها الخاصة".[2]

وفي خطابه في المنتدى الاقتصادي العالمي في "دافوس في" 17 جانفي 2017، دافع "شي جين بينغ" Xi Jinping عن مبادئ التجارة الحرة؛ أوضح أن المشاكل التي يعاني منها العالم اليوم، مثل موجات اللاجئين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو الإنكماش المالي العالمي ليست نتائج للعولمة الاقتصادية، بل هي عواقب نقص الإصلاح والتنمية، والحوكمة الاقتصادية العالمية غير الملائمة والتنمية العالمية غير المتكافئة. بعبارة أخرى، دافع عن العولمة الاقتصادية وطرح أربعة حلول لهذه التحديات: نموذج نمو مدفوع بالإبتكار؛ تعاون مفتوح ومربح للجانبين؛ حكم عادل ومنصف؛ والتنمية المتوازنة والعادلة والشاملة؛ واختتم كلمته بتقديم صورة واعدة للنمو الإقتصادي المستمر في الصين. وأكد للمجتمع الدولي بشكل خاص أن الصين لن تخفض قيمة عملتها، والأهم من ذلك أنه أشاد بمبادرة الحزام والطريق التي تم إطلاقها في عام 2013، باعتبارها الدعامة الأساسية لنموذج العولمة الصيني. وأعلن أنه في ماي 2017 ستستضيف الصين منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في بكين.[3] ووفقا لـ: "شي"، فإن الحمائية الأمريكية المتزايدة وسياسة "أمريكا أولاً" لن تضر بالنمو الصيني فحسب، بل ستنهي أيضًا الركوب المجاني الذي تتمتع به الصين منذ التقارب الصيني الأمريكي عام 1972.[4]

[1] - James J. Przystup, Op. cit. P4.
[2] - Amrita Jash, Op. cit. p 22.
[3]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 9.
[4]- I bid. p 9.

في السياسة الخارجية، يذكر تقرير عمل الحكومة الصينية لشهر مارس 2017، "توسيع انفتاح الصين بنشاط على العالم"، بالنظر إلى الإتجاه الأوسع نحو "نزع العولمة" في الغرب. ويحدد أربع خطوات لتحقيق هذا الهدف. أولاً، بذل "جهود حثيثة لمتابعة مبادرة الحزام والطريق"، وفي هذا الصدد، فأن الصين ستسرع في بناء الممرات الإقتصادية البرية ومراكز التعاون البحري وستعزز تصدير المعدات والتقنيات والمعايير والخدمات الصينية. ثانيًا، ستضمن الصين أن "تستمر التجارة الخارجية في الإنتعاش وتسجل نموًا ثابتًا". ثالثًا، سوف تتخذ الصين "خطوات كبيرة لتحسين البيئة للمستثمرين الأجانب"، ورابعًا، أن الصين سوف "تعزز تحرير وتسهيل التجارة والإستثمار الدوليين"؛ وهنا، يسلط التقرير الضوء مرة أخرى على أهمية العولمة الإقتصادية والتزام الصين بالنظام التجاري متعدد الأطراف باعتباره القناة الرئيسية للتجارة الدولية. وإلى ضرورة تعديل إطار التعاون الإقتصادي الشامل بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (الأسيان) ودفع تنمية منطقة التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادي.[1]

التفكير بالردع الاستراتيجي في الصين آخذ في التطور كونها تعمل على مراجعة انطباعها حيال البيئة الأمنية الخارجية وتحسين قدراتها العسكرية؛ أولا، قد يسهم تقييم الصين لبيئتها الأمنية الخارجية في تحفيز التغير في تفكيرها حول متطلبات "الردع الاستراتيجي المتكامل"، وهو مفهوم عسكري صيني يدعو إلى ترسيخ مجموعة شاملة ومتناسقة من قدرات الردع الاستراتيجية بما فيها القوى النووية والتقليدية والفضائية وقوى الفضاء الإلكتروني؛ ثانيا، يحظى القادة الصينيون بنطاق واسع من الخيارات السياسية والاستراتيجية، وذلك بفضل التسخير المستمر للقدرات الجديدة والمتطورة من قبل الجيش الصيني.[2]

فيما يتعلق بقضايا الدفاع، تعهدت الصين بتعزيز أنظمة الدفاع البحري والجوي، وكذلك ضبط ومراقبة الحدود، لحماية الاستقرار والأمن في الصين؛ التقرير مهم أيضا من حيث تسليط الضوء على قضايا "هونج كونج" و"تايوان". بحيث تعهدت الحكومة بدعم القانون الأساسي للمقاطعة الإدارية هونغ كونغ The Hong Kong

[1]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. pp 10-11.

[2]– مايكل إس تشايس وآرثر تشا، "نهج الصين إزاء 'الردع الاستراتيجي المتكامل'"، (كاليفورنيا، مؤسسة راند، 2016)، ص 3. https://bit.ly/3p1SbeO

Administrative Region، ودعم مبدأ الصين الواحدة بناءا على توافق عام 1992 المتعلق بقضية "تايوان"، والأهم من ذلك، أكد تقرير العمل أيضًا على تحسين الآليات والقدرة على "حماية حقوق الصين ومصالحها في الخارج".[1]

الأهم من ذلك، تمشيا مع الكتاب الأبيض، يؤكد نفس التقرير لعمل الحكومة الصينية لشهر مارس 2017 على هدف الصين المتمثل في بناء "نوع جديد من العلاقات الدولية يقوم على التعاون والمنفعة المتبادلة وتقديم مساهمة جديدة لبناء مجتمع دولي ذو مصير مشترك.[2] ومن النقاط المذكورة أعلاه، يمكن للمرء تحديد الاستمرارية والتغييرات في سياسة الصين الخارجية في العصر الحالي.

أولاً، الاستمرارية البارزة في جميع وثائق السياسة العامة والأوراق البيضاء تقريبًا هي التركيز المستمر على التعددية القطبية والعولمة. الإستمرارية الرئيسية **الثانية** هي موقف الصين المتكرر من معارضة القوة والهيمنة في السياسة العالمية؛ هذا مؤشر على نية الصين إظهار نفسها كنوع مختلف من القوة، أو بالأحرى بديل أفضل للولايات المتحدة. **ثالثًا**، تتم ملاحظة الإستمرارية في قضية التنمية، والتي كانت موضوعًا مستمرًا في السياسة الخارجية الصينية منذ بدء سياسات الإصلاح والانفتاح في عام 1978.

ولكن بشكل ملحوظ، يتم ربط التنمية بشكل متزايد بمفهوم الأمن؛ اكتسب الأمن معنى أكثر شمولية في ظل حكم "شي جين بينغ"، والمكون من أربعة محاور، أي الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. يمكن ملاحظة استمرارية **رابعة** في هدف الصين المتمثل في إنشاء بنية أمنية بديلة (هيكل أمني جديد)، والتي كانت موجودة بالفعل في مفهوم الأمن الجديد لـ "جيانغ زيمين" Jiang Zemin، لكن في ظل حكم "شي جين بينغ"، وجد هذا الهدف تعبيرًا حاسمًا وملموسًا في منتدى(CICA)، عندما حدد مبادرة الحزام والطريق على أنها الأداة الرئيسية للتوجيه نحو إنشاء بنية أمنية تعاونية في آسيا. **أخيرًا**، دعمت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي كانت الخاصية المميزة لسياسة "ماو تسي تونغ" الخارجية في الخمسينيات من القرن الماضي جميع خطابات ووثائق السياسة الخارجية الصينية، إلى جانب الموضوع الدائم المتمثل في حماية سيادة الصين وسلامة أراضيها[3].

مع ذلك، تحت قيادة "شي جين بينغ" شهدت السياسة الخارجية للصين العديد من التحولات والتغييرات الهامة، على سبيل المثال، يرد ذكر مصطلح "التدخل الجديد" لأول مرة في تقرير مؤتمر الحزب الثامن عشر إلى

[1]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 11.
[2]- I bid. p 11.
[3]- I bid. pp 12-13.

جانب اعتبار تعدد الأقطاب والعولمة اتجاهات عالمية صاعدة؛ الأمر الثاني الأبرز هو التركيز على الأمن البحري. وهكذا، فإن عبارات مثل حماية الحقوق والمصالح المشروعة للصين في الخارج تجد ذكرًا متزايدًا في التقرير، وبعد ذلك في الأوراق البيضاء حول الدفاع والتعاون في آسيا والمحيط الهادئ؛ الأمر الثالث والأهم المرتبط بقيادة "شي جين بينغ" هو شعار "حلم الصين"؛ على الرغم من أنه من حيث المعنى والأهمية، فإنه يدل على القومية التي كانت الموضوع الرئيسي للسياسة الخارجية الصينية منذ التسعينيات، ومن حيث الغرض اكتسب حلم الصين مكانة مركزية في السياسة الخارجية للصين في عهد "شي جين بينغ"؛ إنه يمثل نقطة تحول حاسمة في تاريخ النمو الاقتصادي للصين، وكذلك التجديد الوطني. [1]

المطلب الثاني: دوافع استراتيجية الصعود السلمي للصين في منطقة آسيا-باسيفيك.

-الحلم الصيني ... رؤية للتضمين-

يربط الاستراتيجيون الصينيون بشكل جلي الصعود السلمي للصين بالوضع الداخلي إذ يقر المفهوم بأن الصين وعلى الرغم من صعودها، لا تزال تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية صعبة ومتواصلة داخليا، فالإستراتيجية الأمنية للصين عموما تفرض عليها "اصدار أحكام أو سياسات داخلية متزنة" لضمان استقرار النمو الداخلي واستمرارية بشكل يسمح ويضمن نجاح الإستراتيجية الأمنية بشكل عام.[2]

يتجلى حلم الصين، المتمثل في "تجديد شباب الأمة الصينية العظيمة rejuvenation of great Chinese nation" في تفكيرها في نفسها كدولة صاعدة عظيمة، وفي كونها استباقية وواثقة في ممارسة قدرات قوتها العظمى. إضافة إلى ذلك، فإن تصور الصين الذاتي في النظام الدولي المتغير، تأثر بقوتين: الهوية القديمة التي تشكلت بين عامي 1949 و1979، والهوية الجديدة التي اكتسبتها منذ الثمانينيات شكلت الهوية الدولية الحالية للصين. ونتيجة لذلك، تعتبر الصين نفسها في الغالب "دولة نامية" وتشعر بأنها ملزمة بتعزيز مصالح العالم النامي؛ في الوقت نفسه، تطمح الصين إلى أن تكون قوة إقليمية رئيسية وحتى عالمية، وبالتالي تعمل بشكل وثيق مع الدول المتقدمة، وهذا يعني أن دور الصين في الإقليمية الآسيوية قد تغير.[3]

[1]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 13.

[2]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص ص 22–24.

[3]- Amrita Jash, Op cit. p 24.

في السنوات الأخيرة التي تلت نهاية الحرب الباردة، بدأت الصين في اتخاذ نهج أقل تصادمية وأكثر تعقيدًا وثقة، وفي بعض الأحيان، أكثر بناءة تجاه الشؤون الإقليمية والدولية. على عكس ما كان عليه الحال خلال فترة الحرب الباردة، فإن الصين تعمل الآن إلى حد كبير ضمن النظام الدولي. لقد احتضنت الكثير من المجموعة الحالية من المؤسسات والقواعد والمعايير الدولية كوسيلة لتعزيز مصالحها الوطنية. وقد سعت حتى إلى تشكيل تطور ذلك النظام بطرق محدودة.[1]

بدأ التحول الأخير في أوائل التسعينات، مع سعي الصين إلى توسيع روابطها الثنائية، بين عامي 1988 و1994، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع 18 دولة وكذلك مع الدول التي كانت ضمن الإتحاد السوفياتي وانشأت مستويات مختلفة من "الشراكة" لتسهيل التنسيق الاقتصادي والأمني، وكانت ذروة هذه العملية هي معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي التي وقعتها الصين مع روسيا في عام 2001. [2]

خلال هذه الفترة، بدأت الصين أيضًا في التخلي عن نفورها السابق من المؤسسات المتعددة الأطراف، والتي كان دينغ يخشى دائمًا من استخدامها لمعاقبة الصين أو تقييدها. بدأ القادة الصينيون يدركون أن مثل هذه المنظمات يمكن أن تسمح لبلدهم بالترويج لمصالحها التجارية والأمنية والحد من التدخلات الأمريكية. وهكذا، ابتداءً من النصف الثاني من التسعينيات، بدأت الصين في التعامل مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). في عام 1995، بدأت بكين في عقد اجتماعات سنوية مع كبار مسؤولي الآسيان. بعد ذلك بعامين، ساعدت الصين في إطلاق آلية "آسيان + 3"، وهي سلسلة من الاجتماعات السنوية بين دول الآسيان العشر بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية. بعد ذلك جاءت آلية "ASEAN + 1"، وهي اجتماعات سنوية بين الآسيان والصين، وقد سعت بكين تقليديًا إلى الحصول على العديد من الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها قوة عظمى دون قبول المسؤوليات التي تأتي معها. كما عززت الصين مشاركتها في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، واستضافت الاجتماع التاسع للزعماء في شنغهاي عام 2001. [3]

وفي بداية الألفية الثالثة، واتساقا مع الاستراتيجية الكبرى لـ Deng ونظرية المفهوم الأمني الجديد، بدأ القادة والاستراتيجيون الصينيون خصوصا أولئك المرتبطين بالجيل الرابع من القيادة في الصين بالحديث عن (الصعود

[1]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op cit. p 22.
[2]- I bid. p 24.
[3]- I bid. p 25.

السلمي، نهضة الصين السلمية للصين).[1] أثار مصطلح "الصعود السلمي" ومدى ملاءمته جدلا بين الباحثين والاستراتيجيين الصينيين، يرى بعضهم أن استخدام تعبير "سلمي" سيحد من الخيارات في مواجهة "تايوان"، فيما لا تزال الصين تحتفظ بإمكانية اللجوء إلى القوة لحل مسألة مطالبتها بحق السيادة على "تايوان"، في حين يرى أخرون أنه من غير الواضح ما إذا كانت الصين ستستمر في الصعود على المدى الطويل؛ لذلك آثار الرئيس الصيني "هو جينتاو" Hu Jintao استخدام تعبير "النمو السلمي للصين" في خطابه في منتدى Boao في أفريل 2004، بدلا من الصعود السلمي للصين.[2]

هناك الكثير من الأدلة على التغيير، وسعت الصين عدد علاقاتها الثنائية، وانضمت إلى مختلف الإتفاقات التجارية والأمنية، وعمقت مشاركتها في المنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية، وساعدت في معالجة قضايا الأمن العالمي؛ أصبح صنع القرار في السياسة الخارجية أقل شخصية وأكثر مؤسسية، وأصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تطوراً في توضيحهم لأهداف الدولة، وأصبحت مؤسسة السياسة الخارجية الصينية تنظر إلى البلاد على أنها قوة عظمى ناشئة ذات مصالح ومسؤوليات متنوعة وليس كدولة نامية ضحية لعصر "ماو تسي تونغ" و"دينغ شياو بينغ"؛[3] تعبر هذه الصيغة عن الثقة والإقرار بأن الصين قوة صاعدة مع التأكيد أن صعودها لن يكون معطلا.[4]

في ديسمبر 2012، أضفى المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني الطابع الرسمي على دخول الجيل الخامس من القادة الصينيين وسط توقعات لإستراتيجية أساسية للحكم؛ قام "شي جين بينغ"، أمين الحزب الجديد ورئيس الدولة بترويج مصطلح "الحلم الصيني" خلال خطاب ألقاه في معرض "الطريق إلى النهضة" في المتحف الوطني للتاريخ في بكين؛ منذ ذلك الحين أصبح "الحلم الصيني" مرجعًا قياسيًا في المناقشات السياسية الرئيسية.[5]

بعد أن تولى "شي جين بينغ" رئاسة الحزب الشيوعي الصيني، ألقى كلمة حول "الطريق إلى التجديد" في نوفمبر 2012 في متحف التاريخ الوطني قال: "هذا المعرض يستعرض أمس الأمة الصينية، ويعرض اليوم للأمة الصينية، ويعلن غد الأمة الصينية"؛ في الأمس للأمة الصينية، كان يقصد الإهانات التي عانت منها الصين على

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 22.

[2]– نفس المرجع، ص 25.

[3]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op cit. p 23.

[4]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 22.

[5]- Zha Daojiong, "Zha Daojiong. P 87.

يد القوات الاستعمارية والإمبريالية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. بحلول عصر الأمة الصينية، كان يقصد ليس حقبة ما بعد عام 1949 بل حقبة الإصلاح التي أعقبت عام 1978، عندما وجدت الصين أخيرًا "طريقًا لتحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية"؛ بحلول غد الأمة الصينية، كان "شي جين بينغ" يعني أن الجهود الكبيرة لتجديد الأمة الصينية ستتحقق أخيرًا، ثم أوضح المسار الذي اتبعه الشعب الصيني لتحقيق التجديد وذكر بشكل قاطع أن "التنمية وحدها هي التي تتيح تقوية الذات".

لذلك، أكد الرئيس "شي" على أهمية مسار التنمية لتحقيق هدف التجديد. في هذا الخطاب، ذكر لأول مرة "حلم الصين"، وقال: "نعتقد أن تحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية هو أعظم حلم صيني للأمة الصينية في العصر الحديث." واختتم حديثه بتحديد هدفين مئويين: 2021، الذكرى المئوية للحزب الشيوعي الصيني؛ وعام 2050، الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.[1]

بمعنى ما، فإن فكرة الحلم هي وعد لعامة الناس بالتحسين المستمر في الازدهار. منذ أن أوضح "دينج شياو بينغ" في عام 1982 هدف "مجتمع رفاهية نسبية" (مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول نهاية القرن العشرين من بين علامات رئيسية أخرى)، بنت القيادات الصينية المتعاقبة على فكرة زيادة الثروة. ومع ذلك، بعد عقد من القرن الحادي والعشرين كان هناك وعي متزايد بأنه ليس من مصلحة الصين جعل أهداف النمو العددي هي الأساس المنطقي الدافع للحكومة؛ على هذا النحو، سعت قيادة الجيل الخامس إلى تحديد مهمتها من خلال تذكير نفسها بالأداء السليم تحسبًا لذكرى المئوية لميلاد الحزب الشيوعي الصيني في عام 2021 والذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين في عام 2049. ومع ذلك، فإن مصطلح "الحلم الصيني" غير محدد إلى حد ما. يمكن فهم فكرة "الحلم الصيني" على أنها مبدأ جديد يوجه التنمية في الصين وكيف ترتبط الصين ببقية العالم.[2]

ويمكن أيضاً فهم مفهوم "الحلم الصيني" باعتباره مبدأً جديداً يُسترشد به في تنمية الصين نفسها، وكيفية ارتباط الصين ببقية العالم. وهو يبني على مفهومي "المجتمع المتناغم" و"العالم المتناغم"، اللذان برزا في المؤتمر السادس عشر للحزب عام 2002 وشهدا الإنتقال الرسمي لجيل سابق من القيادة؛ تم تقديم مفهوم "الانسجام" رسميا

[1]- Abanti Bhattacharya, Op cit. p 4.
[2]- Zha Daojiong, Op cit. P 87.

كمبدأ توجيهي للسياسة العالمية في مؤتمر القمة الذي عقد بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2005.[1]

لقد بدأ تطور السياسة الخارجية للصين في عهد "دينغ" الذي بادر إلى أول تحول دبلوماسي كبير في الصين من خلال إطلاق حركة "الإصلاح والانفتاح" في أواخر السبعينيات؛ وقبل "دينغ"، كان "ماو" قد رفض قواعد النظام الدولي وسعى إلى الإطاحة به، والسعي للتغيير من خلال الثورة بدلاً من ذلك، ومعارضة قوية للقوى العظمى (الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي)، والإرتباط الوثيق بالدول النامية، والعزلة النسبية عن المنظمات الدولية، والإكتفاء الإقتصادي.[2]

إذا كانت التنمية الإقتصادية السريعة والرخاء هما غاية إصلاحات "دينج"، فإن البراغماتية والتدرج واللامركزية والإنفتاح على الخارج كانت وسائل وسبل تحقيق هذا الغاية.[3] من بين أهم الركائز التي قامت عليها إصلاحات "دينج هسياو دينج" هي الانفتاح الإقتصادي بعد أن كان "ماوتسي تونغ" قد راهن على مبدأ الإعتماد على النفس والتنمية بالإعتماد على القدرات الذاتية، وكان الهدف من عدم الإنفتاح على أسواق العالم في عهد "ماو" حماية الصين الإشتراكية من الرأسمالية؛ اتخذ "دينج " من دمج الصين في الإقتصاد العالمي أحد الأهداف الجديدة للصين بعد أن أدرك تماما أن الصين لا تستطيع تحديث نفسها دون الإستعانة بالتقنيات الخارجية وبرأس المال الأجنبي.[4]

يعكس نهج الصين تجاه العلاقات الثنائية والمنظمات متعددة الأطراف والقضايا الأمنية مرونة وتعقيدًا جديدين؛ تمثل التغييرات محاولة من قبل قادة الصين الجدد للخروج من عزلة ما بعد تيانانمين، وإعادة بناء صورتهم، وحماية وتعزيز المصالح الاقتصادية الصينية، وتعزيز أمنهم؛ كما أنها تظهر محاولة للتحوط من التأثير الأمريكي في جميع أنحاء العالم؛[5] من خلال مطالبة الصين للولايات المتحدة الأمريكية دائما بالتخلي عن "فكر الحرب

[1]- Zha Daojiong, Op cit. pp 87-88.
[2]- Evan S. Medeiros -M. Taylor Fravel, Op cit. pp 23-24.
[3]– كونراد زايتس، مرجع سابق، 275.
[4]– نفس المرجع، 303.
[5]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op cit. p 24.

الباردة" الذي تحدده الإيديولوجيا، وتجاوز الاختلافات الأيديولوجية، لكن لم تظفر وجهة النظر هذه بالقبول من جانب الولايات المتحدة.[1]

هدف الصين الأساسي المتمثل في تحقيق "حلم الصين"؛ والذي سيوفر "فرصًا أكبر" و"فوائد للتنمية والتعاون" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبناء نموذج جديد للعلاقات الدولية، ورغم أن هذا الهدف ليس جديدا يمكن إرجاعه إلى فكرة "دنغ شياو بينغ" عن نظام سياسي واقتصادي دولي جديد. لكن الجديد في هذا هو أن ثقة الصين المتزايدة بسرعة في الظهور كبديل جديد للولايات المتحدة.[2] هذه التغييرات الجماعية في محتوى وشخصية وتنفيذ السياسة الخارجية للصين على مدى السنوات الماضية شكل تطورًا مهمًا في نهج الصين الضيق ورد الفعل تجاه العلاقات الدولية في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.[3] كما يأمل الاستراتيجيون الصينيون في أن القوة العسكرية المتنامية للصين ستفصل في نهاية المطاف منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن دائرة الولايات المتحدة وتقودهم إلى تغيير ولائهم المتعلق بالأمن للصين أيضًا. [4]

المطلب الثالث: الإفتراضات والمبادئ الإستراتيجية للصعود السلمي للصين في منطقة آسيا-باسيفيك

يهدف تعزيز الصعود السلمي للصين إلى الرد على قلق مزمن إزاء تهديد صعود الصين للوضع الدولي الراهن، وذلك في تكرار لتجربة صعود ألمانيا أواخر القرن 19 واليابان أوائل القرن 20 ولاشك أن سعي الصين إلى الإثبات أن صعودها لن يشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي والدولي، هو إقرار براغماتي من جانبها بالمعضلة الأمنية التي يفرضها الوزن المتزايد لها في شؤون العالم، كما يرمي التأكيد على الصعود السلمي إلى طمأنة الجيران إزاء النيات الحميدة للصين في السعي إلى نتائج مثمرة وبناءة من كل النواحي في علاقتها الإقليمية، خاصة في ما يتعلق بعلاقات الصين مع الشركاء الآسيويين الأساسيين، لكن الأكثر أهمية هو وضع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على أسس أكثر صلابة وتبديد القلق الأمريكي المستمر إزاء بروز الصين كلاعب أكثر قوة.[5]

---

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 14.

[2]- Abanti Bhattacharya, Op cit. p 9.

[3]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op cit. p 32.

[4] - Muhammad Muzaffar and others, "TRANSFORMATION OF POWER IN THE ASIA-PACIFIC REGION", (Pakistan, HamdardIslamicus, Vol. 43 No. 1, 2020), p 272. https://cutt.ly/pAcPuJ1

[5]- بايتس غيل، مرجع سابق، ص 27.

في القمة الرابعة لمؤتمر التكامل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA) في شنغهاي The Conference on Interaction and Confidence Building Measures in Asia، بعد أن تولت الصين منصب الرئيس. في هذا المؤتمر، اقترح "شي جين بينغ"، لأول مرة، مفهومًا جديدًا للأمن الآسيوي ودعا إلى إنشاء منتدى آسيوي للتعاون الأمني. في الواقع، تمامًا كما دعا اليابانيون، "آسيا للآسيويين" خلال الحرب العالمية الثانية، سعى "شي" أيضًا إلى إنشاء منتدى أمني خاص بالمنطقة، حيث قال: "في التحليل النهائي، على شعوب آسيا أن تدير شؤون آسيا، وتحل مشاكل آسيا وتحافظ على أمن آسيا"؛ والجدير بالذكر أن أحد معايير الحصول على عضوية المجموعة هو أن يكون جزء على الأقل من أراضي الدولة في آسيا. يقول النقاد إن هذا، في حين أنه معيار صالح للعضوية، يستهدف بشكل أساسي إبعاد الولايات المتحدة؛ ويمكن القول إن مفهوم الأمن الآسيوي الجديد يعكس تقريبًا المفهوم الأمني الجديد الذي دافع عنه "جيانغ زيمين" Jiang Zemin في عام 1997.[1]

في بداية الألفية الثالثة، بدأت الافتراضات والمبادئ الاستراتيجية للصين تتجلى بصورة أهداف يمكن إدراكها، تعتمد عليها الديبلوماسية الأمنية الجديدة من أجل الصعود السلمي للصين:

أولا: تسعى القيادة الصينية بشكل عام إلى الحفاظ على مناخ عالمي مستقر يسوده الاستقرار، خصوصا في محيطها، وبالتالي لتتمكن الصين من التركيز على التحديات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية الخطيرة في الداخل، ولعل أفضل تعبير عن هذا السعي جاء في الوثيقة البيضاء لوزارة الدفاع الصينية عام 2002: "تحتاج الصين النامية إلى مناخ سلمي عالمي ومناخ ملائم في محيطها".[2]

ثانيا: من الواضح أن الديبلوماسية الأمنية الجديدة للصين تهدف إلى زيادة ثروة الصين ونفوذها، لكن بطريقة تطمئن جيرانها إلى نيتها السلمية والفائدة المتبادلة، فقد توصلت الصين إلى إدراك ديناميكية المعضلة الأمنية وترغب في تفادي إثارة قلق جيرانها، من هنا، هي تعمل على تعزيز فكرة الصعود السلمي للصين.[3]

[1]- Abanti Bhattacharya, Op cit. pp 4-5.

[2]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 27.

[3]– نفس المرجع، ص 27.

ثالثا: تسعى الديبلوماسية الأمنية الجديدة إلى تطويق ما تراه نفوذا أمريكيا مفرطا في البيئة الإقليمية للصين، مع الحرص في الوقت نفسه على تفادي أي مواجهة علنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكل ذلك، من أجل رسم بيئتها الأمنية الخاصة[1].

من السمات المهمة لصعود الصين حجمها القاري وعدد سكانها الضخم لأن الحجم مهم في السياسة الدولية، فإن كل زيادة صغيرة في دخل الفرد الصيني ستخرج العديد من الصينيين من الفقر وتزيد من حصة الصين في الإقتصاد العالمي، على الرغم من حقيقة أن دخل الفرد في الصين لا يزال أقل من عشرة آلاف دولار أمريكي، فمن المرجح أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في موعد لا يتجاوز منتصف القرن؛ ومن المؤكد أن أي حرب مع الولايات المتحدة ستؤجل ذلك.[2]

السمة الرئيسية الأخرى لصعود الصين هي أنه على الرغم من جميع المزاعم المضادة بأن السياسة الخارجية الصينية قد أصبحت أكثر حزماً وعدوانية على مدى العقد الماضي، فإن القادة الصينيين كانوا يتبعون توجهاً متوازنا في السياسة الخارجية من خلال تجنب المواقف الصارمة بشأن القضايا العالمية باستثناء حماية المصالح الوطنية الأساسية، مثل وضع "تايوان" و"التبت" ومنطقة "الأويغور" و"بحر الصين الجنوبي" و"بحر الصين الشرقي". كما يتجنب القادة الصينيون تحمل مسؤوليات عالمية، وهذا تحدٍ بشكل رئيسي، لأن تكاليف الحفاظ على الإستقرار العالمي ستزداد بشكل كبير في غياب المساهمة الصينية. من ناحية أخرى، قد يوحي هذا النهج المتردد تجاه الحوكمة العالمية بأن الصين ليست مصممة على استبدال الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة على العالم.[3]

إنه لمن الأهمية إدراك أن السياسات المتحولة للصين مع مطلع القرن الحادي والعشرين تجاه الأمن الإقليمي والعالمي، إنما يحركها حافز تحقيق ثلاثة أهداف أساسية لدبلوماسيتها الأمنية الجديدة: التخفيف من حدة التوترات الخارجية للتفرغ للتحديات على الجبهة الداخلية؛ طمأنة الدول في محيطها الإقليمية إزاء النوايا السلمية للصين؛ إيجاد السبل للتوازن بهدوء مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن أهمية هذه الأهداف الثلاثة كبيرة جدا بالنسبة

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 28.

[2]- Tarık OĞUZLU, Op cit. p 38.

[3]- I bid. p 38.

لأمن الصين واستقرارها على المدى الطويل، فإن الديبلوماسية الأمنية الجديدة سمة ثابتة وغير قابلة للنقض، على نحو متزايد في الاستراتيجية الكبرى للصين. [1]

وتجدر الإشارة إلى أنه في سياق النزعة الأحادية المتنامية للولايات المتحدة، أكد الرئيس الصيني السابق "جيانغ زيمين" على الحاجة إلى تعريف جديد للأمن من خلال صياغة مفهوم أمني مشترك وتعاوني. وعلى نفس المنوال، طرح "شي جين بينغ" مفهومًا من أربعة زوايا للأمن يشمل بنية أمنية مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة؛ ودعا إلى إنشاء آلية أمنية عالمية ومتساوية وشاملة في آسيا.[2] لقد جادل الكتاب الأبيض بوجود سوء تفاهم وانعدام الثقة المتبادلة بين بعض الدول حول الأمن التقليدي باعتباره مصدر قلق للسلام الإقليمي؛ واحدة من القضايا الرئيسية التي تهم الصين هو أن " بعض الدول تثير نزاعات إقليمية من أجل مصالحها الخاصة "، والتي "تعارضها الصين بحزم".[3]

المطلب الرابع: التحديات المؤثرة على استراتيجية الصين للبروز كقوة عظمى

تدين الصين بصعودها السريع في السياسة العالمية إلى جهودها لتصبح جزءًا من الاقتصاد العالمي الرأسمالي؛ وينشأ تأثيرها في السياسة العالمية من العلاقات الاقتصادية المكثفة التي طورتها مع العديد من البلدان الأخرى. أصبحت الصين الآن الشريك التجاري الأول ليس فقط لجيرانها في الجنوب والشرق ولكن أيضًا للعديد من الدول المتقدمة في الغرب؛ لا تزال الصين المصنع العالمي للسلع وتحتاج إلى استيراد العديد من المواد الخام من الخارج لأنها بلد فقير الموارد. وإذا أرادت الصين الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع الدول الأخرى، مثل مبادرة الحزام والطريق، فإن الرسالة التي يبعثها القادة الصينيون منذ فترة طويلة يجب أن تستمر في الظهور: صعود الصين يعني أيضًا صعود الآخرين، وحتى لا ينظر إلى سياسة مساعدات التنمية الصينية "بدون قيود" على أنها إمبريالية، يجب أن يستمر صعود الصين الإقتصادي في إفادة الآخرين أيضًا. كما أن تحسين قدرات البنية التحتية في البلدان التي تعتمد عليها الصين في المواد الخام وتصدير البضائع إليها هو في التحليل النهائي يخدم المصالح الإقتصادية الوطنية للصين.[4]

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 32.

[2]- Abanti Bhattacharya, Op cit. p 5.

[3]- I bid. p 91.

[4]- Tarık OĞUZLU, Op cit. p 38.

تبنى خيارات السياسة الخارجية التي تعتمدها الصين بشكل متزايد في ضوء التحديات التي تواجهها في العصر الحالي؛ هذه التحديات يمكن ايجازها في: التحدي الأول يتمثل في تراجع العولمة وتنامي الحمائية. ويمكن القول إن صعود الصين لم يكن ممكناً بدون النظام الرأسمالي الليبرالي الذي أنشأته الولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت الحالي، عندما تعمل الصين لإعادة التوازن الاقتصادي في الداخل والسعي من أجل تنفيذ مبادرة الحزام والطريق في الخارج، فإنها تتطلب نظامًا اقتصاديًا عالميًا مفتوحًا خالٍ من الحمائية. التحدي الثاني للصين هو تأمين مصالحها الخارجية بما في ذلك أمن مطالبها البحرية في منطقة بحر الصين الجنوبي؛ ومع توسع نفوذ الصين ومصالحها خارج شواطئها، أصبحت الحاجة إلى تأمين هذه الموارد والأصول ضرورية. التحدي الثالث ينبع من سياسة القوة والهيمنة والتدخل الجديد، وكلها تُنسب إلى الولايات المتحدة، فهذه الأخيرة تمثل تحديًا رئيسيًا للصين، وقد أدى عدم اليقين في سياسة "ترامب" إلى تعميق عدم الثقة في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. أيضًا، على وجه الخصوص، يعتبر معظم الأكاديميين والمراكز البحثية الصينية أن "إعادة التوازن إلى آسيا " للولايات المتحدة هي الأساس المنطقي الرئيسي لمبادرة "تشي جين بينغ لمبادرة الحزام والطريق". يرتبط التحدي الرابع بالتماسك الداخلي للصين والاستقرار الاجتماعي، في ضوء المشاكل المستمرة حول مطالب الإنفصال والصراع العرقي. وفي الواقع، تعتقد القيادة الصينية أن التحديات الخارجية تميل إلى زيادة المخاوف الأمنية الداخلية للصين. تم تحديد هذا في الكتاب الأبيض للدفاع لعام 2015 والذي ينص على ما يلي[1]:

(... مع نمو المصالح الوطنية للصين، أصبح أمنها القومي أكثر عرضة للاضطرابات الدولية والإقليمية والإرهاب والقرصنة والكوارث الطبيعية الخطيرة والأوبئة وأمن المصالح الخارجية فيما يتعلق بالطاقة والموارد وخطوط النقل والإتصال البحرية الاستراتيجية (SLOCs) فضلا عن المؤسسات والموظفين والأصول في الخارج).[2]

في السنوات الأخيرة، إذا نظرنا في مجموعة واسعة من التطورات الدولية، يمكن ملاحظة أن قضية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ورئاسة دونالد "ترامب" في الولايات المتحدة، حددتا بشكل كبير مسار السياسة الخارجية الصينية؛ كلا التطورين الدوليين هما من أعراض تصلب الحدود الذي ينذر بموت العولمة. وبشكل أكثر تحديدًا، أثار شعار الرئيس "ترامب" "أمريكا أولاً"، والذي يشير إلى إحياء الإنعزالية والحمائية في السياسات الخارجية والاقتصادية للولايات المتحدة مخاوف كبيرة في الصين. ويمكن ملاحظة أن الولايات المتحدة هي الشريك الرئيسي للصين في التصدير حيث تستحوذ على 16.9% من صادراتها. لذلك، لا بد أن تؤثر سياسة "أمريكا أولاً" على النمو

[1]- Abanti Bhattacharya, Op cit. pp 13-14.
[2]- I bid. p 14.

الاقتصادي في الصين، في الوقت الذي شرع فيه "شي جين بينغ" في إعادة التوازن الاقتصادي، والذي ينطوي بشكل أساسي على التحول "من اقتصاد مدفوع بصادرات منخفضة الجودة واستثمارات عامة إلى اقتصاد له دور أقوى للخدمات والاستهلاك والسلع عالية الجودة".[1]

على صعيد تعزيز التحالفات الجيواستراتيجية، فإن الصين وجدت في روسيا، التي تعرف علاقاتها هي الأخرى توترًا كبيرًا مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها الأوروبيين، شريكًا محتملًا، للتصدي لمحاولات الهيمنة الأميركية. وقد قام وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في 23 آذار/ مارس 2021، بزيارة إلى الصين، حيث اتفق البلدان على الوقوف بحزم ضد العقوبات الغربية وتعزيز العلاقات بينهما لتقليل اعتمادهما على الدولار الأميركي في التجارة الدولية، كما اتهم الطرفان الولايات المتحدة بأداء دور مزعزع للاستقرار عالميًا، وبالاعتماد على تحالفات عسكرية تنتمي إلى حقبة الحرب الباردة، ومحاول إقامة تحالفات جديدة لتقويض النظام العالمي. [2]

بوضوح، الصين في مفترق طرق حيث تحتاج إلى بيئة اقتصادية عالمية قوية يمكن أن تسهل استيعاب تداعيات إعادة التوازن الاقتصادي في الداخل. أيضًا، في الوقت نفسه، دخلت الصين مرحلة اتخذت فيها القومية شكلاً أكثر فاعلية. من الواضح أن "حلم الصين" غذى تطلعات الصين إلى القوة العظمى، وبالتالي، ظهر افتتاح "شي جين بينغ" لمبادرة الحزام والطريق (BRI) في عام 2013 كوسيلة رئيسية لتحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية. مع ذلك، من المرجح أن يؤدي الإتجاه العالمي لتقليص العولمة والنزعة القومية المتزايدة إلى زيادة الضغط على الصين؛ ومن المرجح أن تؤدي قضايا السيادة والصراعات الإقليمية إلى زيادة حدة النزعة القومية في الصين، مما يؤدي إلى هجوم إضافي على العولمة والإقليمية، وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحول عدواني في السياسة الخارجية الصينية.[3]

أما عن جذور التحول الدبلوماسي الجديد في السياسة الخارجية للصين والعوامل المؤثرة فيه تعود إلى الرئيس الصيني "دينغ هشياو بينغ" Deng xiaoping، الذي توصل عام 1982، إلى الاستنتاج بأن العالم ينحو أكثر فأكثر نحو السلام والتنمية والتطور، وأن إمكانية اندلاع حرب عالمية بعيدة، وأنه يمكن للصين أن تنتظر قيام بيئة عالمية مستقرة تسمح بها بالعمل على نموها الداخلي الملح جدا؛ موقف Deng تشكل تحولا وتناقضا كبيرا للخط

[1]- Abanti Bhattacharya, Op cit. p2.
[2] - Tony Kevin, “Russia and China Are Sending Biden a Message: don’t Judge Us or Try to Change Us. Those Days Are over,” The Conversation, 25/3/2021, accessed on 5/4/2021, at: https://bit.ly/3mk91Uo
[3]- Abanti Bhattacharya, Op cit. p2.

الماوي (نسبة لماوتسي تونغ) القائم على فكرة الحرب والثورة والاستعداد "لحرب مبتكرة، حرب نووية."، التي زادت خلال العقود الأولى من قيام جمهورية الصين في ظل الضعف الإقتصادي والصراع الإيديولوجي والعزلة الدولية.[1]

تسمح مشاركة الصين في المؤسسات الدولية أنها تشرف على وسائل جديدة يمكن من خلالها التأثير على تصورات الدولة والسعي وراء مصالحها وخلق نفوذ للدول الأخرى التي تشارك في هذه المنظمات. خلال العقود القادمة، سيظل التركيز الأساسي للصين داخليًا على مشاكلها الداخلية، وأن التحديث الاقتصادي والسياسي المستمر لأكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان ليس بالمهمة اليسيرة. لكن هناك فرصة للمجتمع الدولي أيضًا، ويجب على صانعي السياسة الأمريكيين استخدامها بحكمة، لمواجهة التحديات والفرص التي أوجدها صعود الصين.[2]

بالنسبة للصين، ومن أجل مواجهة التدخل الأمريكي في شون الصين الداخلية بعد أحداث عام 1989، ومواجهة العقوبات كان من البديهي أن تتخذ الصين عدة خطوات في إطار رد الفعل.[3] قامت الصين بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المحيطة لإفشال وإضعاف العقوبات الأمريكية واحباط محاولات عزل الصين؛ في الوقت نفسه، فإن هدف تحسين وتطوير علاقات الصين مع الدول في بيئتها الإقليمية ليس مجابهة عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وإنما يكمن في خلق بيئة محيطة ومواتية لبناء العصرنات الأربع*.[4] كما قامت الصين في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1992 باستعادة وتأسيس العلاقات مع إندونيسيا، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، ومنغوليا، واللاوس، وفيتنام، ووضعت نهاية للأوضاع الفاترة المتبادلة مع الهند.[5]

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 16.

[2]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op cit. p 34.

[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 63.

[4]- نفس المرجع، ص 63.

*-العصرنات الأربع تعني إحراز تقدم في الصناعة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا، والدفاع القومي، ويطلق عليها "التحديث الاشتراكي" في الصين.

[5]- نفس المرجع، ص 64.

المبحث الثالث: مضامين الإستراتيجية الصينية في آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة

تنتهج الصين سياسة خارجية تعتمد استراتيجية الصعود السلمي في بيئتها الإقليمية، بالإضافة إلى الدبلوماسية الأمنية الجديدة، والشراكة الاقتصادية من خلال تعزيز العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف عبر المؤسسات الإقليمية، من خلال هذا المبحث سيتحدد لنا أبرز مضامين الإستراتيجية الصينية في منطقة آسيا-باسيفيك، ومدى فاعليتها من أجل تعزيز تنميتها الاقتصادية، والحفاظ على بيئة أمنية وسياسية مستقرة، خاصة في ظل التنافس الإقليمي مع قوى أخرى كالولايات المتحدة والهند واليابان.

المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية للإستراتيجية الصينية في منطقة آسيا-باسيفيك

عند تحليل السياسة الخارجية الصينية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يجب أخذ العديد من العوامل المحلية والأجنبية في الاعتبار. مع تزايد طلبها على الطاقة مدفوعًا بالنمو الاقتصادي السريع، من المتوقع أن تكون الصين أكبر مستورد للطاقة في العالم. بالنسبة للصين، يعد توفير إمدادات الطاقة بشكل آمن ومستدام أمرًا أساسيًا لأمنها القومي. لذلك، فإن الطرق البحرية المجانية والآمنة في المحيط الهادئ والمحيط الهندي هي شريان الحياة لتجارة الطاقة في الصين. علاوة على ذلك، فإن الثقافة السياسية والاستراتيجية للصين، والأيديولوجية الاشتراكية والمشاعر القومية، فضلاً عن تصورات القيادة، كلها عوامل مهمة في تشكيل السياسة الخارجية الصينية.[1] وبالنظر إلى الطبيعة الحالية للتحديات، اختارت القيادة الصينية أربع أدوات للسياسة الخارجية: التعددية الانتقائية؛ الدبلوماسية المحيطية؛ الدبلوماسية العسكرية؛ والقومية.[2]

أولا: تعددية الأطراف الإنتقائية:

يبدو أن تعددية الأطراف أداة أكثر فاعلية من التعددية القطبية في السياسة الخارجية للصين؛ ترتبط التعددية القطبية بسياسات القوة والمنافسة الصفرية التي لا تؤدي إلى تحقيق أهداف أمنية تعاونية مربحة؛ لذلك تولي الصين أهمية للتعددية كأداة رئيسية للسياسة الخارجية؛ وبالتالي، فإن الصين تؤيد فكرة العولمة الإقتصادية، حيث يمكن للصين أن تختار نظامًا تجاريًا متعدد الأطراف باعتباره القناة الرئيسية للتجارة الدولية.[3] وتنظر الصين إلى صعود

[1] - Muhammad Saeed, “From the Asia-Pacific to the Indo-Pacific: Expanding Sino-U.S. Strategic Competition”, (China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 3, No. 4), p 501. https://cutt.ly/wAgtZLt
[2]- Abanti Bhattacharya, Op cit. p 14.
[3]- I bid. p 14.

التعددية القطبية باعتبارها الكابح الأكبر للسعي الأمريكي المدرك للهيمنة على العالم، وأن توازن القوى في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح بين "قوة عظمى واحدة وكثير من القوى القوية"، أو "قطب واحد وقوى كثيرة"، مع قدرة الأخيرة على كبح الأولى.[1]

حدد مقال في مجلة العلوم السياسية الصينية أربع استراتيجيات متميزة في الدبلوماسية الصينية متعددة الأطراف: المشاهدة، الانخراط، التحايل وتشكيل؛ بالاعتماد على المقال، يمكن القول إن الصين قد تجاوزت مجرد المراقبة واختارت الإنخراط والإلتفاف وتشكيل المؤسسات متعددة الأطراف. ولكن على الرغم من أن الإنخراط لا يزال يشكل المعيار العام كما يتضح من دور الصين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإن التحايل والتشكيل يتزايد أيضاً بسرعة. إن دور الصين في منظمة "شنغهاي" للتعاون هو مثال واضح على التحايل على المنظمات متعددة الأطراف التي يقودها الغرب. ومع ذلك، لم تظهر المنظمة كهيكل بديل لتقويض منظمات الأمن الجماعي القائمة مثل "الناتو"، ولكنها تسعى بشكل أساسي إلى العمل حولها؛ لكن تشكيل مجموعة بريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب افريقيا)، وتأسيس البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية هي أمثلة واضحة على مبادرات الصين في تشكيل مؤسسات جديدة متعددة الأطراف.

على الرغم من أن الكتاب الأبيض حول التعاون في آسيا والمحيط الهادئ يصر على أن الصين لن تنشئ أطرًا إقليمية جديدة بل ستعمل ضمن الأطر القائمة، فإن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الإقتصادية يشكل بالتأكيد بنية اقتصادية بديلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكنه على النقيض من هذه الأطر، لا يجعل الإقراض مشروطاً بالإعتبارات السياسية؛ كما أن اقتراح الصين توسيع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي يضم 57 دولة ليشمل 25 دولة عضوًا جديدة، يدل على التأثير العام للصين في تحديد تكوين بنك الاستثمار الآسيوي[2].

بينما تظل التعددية هي القاعدة، تفضل الصين العمل على أساس ثنائي. يشير تقرير العمل لعام 2017 إلى تفضيل الصين للتمييز بين الهيئات الاقتصادية والأمنية متعددة الأطراف. في الهياكل متعددة الأطراف ذات التوجه الأمني، مثل منظمة شنغهاي للتعاون أو منتدى آسيان الإقليمي (ARF)، تعمل الصين على أساس ثنائي

[1]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 226.

[2]- Abanti Bhattacharya, Op cit. pp 14-15.

لحل القضايا الخلافية المتعلقة بالأرض والسيادة. الأساس المنطقي الأساسي للصين هو الإحتفاظ بمطالبها بالسيادة على الأراضي المتنازع عليها، والعمل على قضايا غير إقليمية أقل تنازعًا. وبالتالي، فهذه هي استراتيجية الصين لإنتظار اللحظة المناسبة لتسوية القضايا بشروطها. وهذا يفسر نهج الصين الإنتقائي متعدد الأطراف. وصف "يوان جيندونج Yuan Jindong " من معهد مونتيري للدراسات الدولية Monterey Institute of International Studies في الولايات المتحدة، على نحو مناسب، التعددية في الصين بأنها: ("Thinking unilaterally ; pursuing issues bilaterally and posturing multilaterally" "تفكر من جانب واحد، وتتابع القضايا بشكل ثنائي وتتخذ مواقف متعددة الأطراف").[1]

ثانيا: الدبلوماسية المحيطية (دبلوماسية الأطراف): Peripheral Diplomacy

لا تنتهج الصين اليوم استراتيجية الهيمنة العالمية؛ عند تعريف إمبراطوريتهم على أنها "المملكة الوسطى" لم يتبن الحكام الصينيون أبدًا مهمة إمبراطورية كان منطقها الأساسي هو المساعدة في تحويل الآخرين على صورة الصين؛ على الرغم من حقيقة أنهم يؤمنون بتفوق حضارتهم إلا أن الحكام الصينيين لم يشاركوا أبدًا في مشروع بناء إمبراطورية هدفه تصدير الحضارة الصينية إلى الشعوب الأخرى خاصة الشعوب المجاورة لها. كان المتوقع هو أن يقبل ويحترم الآخرون سيادة الصين؛ لذلك فإن القادة الصينيين اليوم، الذين يعتنقون عقلية إمبريالية حميدة، يريدون التأكد من قيام النظام الإمبراطوري اللامركزي، أولاً في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث تقع الصين في المركز وتحترم الدول الأخرى تفوق القيم الصينية فضلا عن مركزية الصين في تنميتها.[2]

في عهد "شي جين بينغ"، برزت دبلوماسية الأطراف باعتبارها الاستراتيجية الأولى للسياسة الخارجية للصين؛ في عام 2013، مباشرة بعد إعلان مبادرة الحزام والطريق، عُقد مؤتمر حول العمل الدبلوماسي تجاه الدول المجاورة في بكين يومي 24 و25 أكتوبر. وعن أهمية المؤتمر، صرح "شي جين بينغ" أن "الأداء الجيد في العمل الدبلوماسي مع الدول المجاورة هو من منطلق تحقيق 'الهدفين المئويين' وتحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية". كما أكد أن "الصين بحاجة إلى العمل مع جيرانها لتسريع الترابط وإنشاء حزام اقتصادي لطريق الحرير وطريق حريري بحري للقرن الحادي والعشرين"، وبالتالي "إنشاء نمط جديد من التكامل الإقتصادي الإقليمي". أوضح هذا

[1]- Abanti Bhattacharya, Op cit. p 15.
[2]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 39.

المؤتمر بشكل قاطع أهمية المحيط في صياغة السياسة الخارجية لـ "شي جين بينغ". والأهم من ذلك، أشار خطابه إلى مدى ارتباط المحيط ارتباطًا وثيقًا بتجديد الأمة الصينية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن دبلوماسية الأطراف كانت موضوعًا مستمرًا في السياسة الخارجية الصينية. "الميل إلى جانب واحد" مع "ماو تسي تونغ"؛ "سياسة حسن الجوار" مع "دينغ شياو بينغ"؛ "استراتيجية التنمية الغربية والتعددية" مع "جيانغ زيمين"؛ "سياسة النهوض السلمي والتنمية المتوازنة" مع "هو جينتاو"؛ وحالياً "مبادرة الحزام والطريق" تحت حكم "شي جين بينغ"، يتحدث الجميع عن الأطراف كعامل مهيمن في تشكيل سياسات الصين الخارجية والمحلية؛ ما يجعل الدبلوماسية المحيطية مهمة للصين.[2]

على الرغم من الفترة القصيرة من التوتر المتزايد نسبيًا منذ حكم محكمة "لاهاي" في جويلية 2016 برفض المطالب الإقليمية للصين في بحر الصين الجنوبي، فقد قررت الفلبين وتلتها دول أخرى في الآسيان تخفيف حدة الخطاب وبدأت بالتقارب مع الصين التي ردت بالمثل؛ تجنبت الصين استعداء جيرانها وبدأت عملية لوضع مدونة سلوك ملزمة قانونًا Code of Conduct (CoC) مع الآسيان؛ الدافع الأساسي للوفاق الحالي هو التغيير السلوكي الملحوظ للأطراف التي لديها مطالب في بحر الصين الجنوبي بيد أن مسألة ما إذا كانت هذه التغييرات السلوكية الواضحة ذات طابع استراتيجي أو تكتيكي.[3]

في الواقع، تبين خطة العمل لشهر مارس 2015 إلى أهمية المحيط بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية والإقتصادية للصين. تصنف خطة العمل المناطق المحيطة والمتخلفة في الصين على أنها -الشمالية الشرقية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية والداخلية- كما تحدد مزاياها النسبية من أجل دمجها بشكل منهجي مع اقتصادات البلدان المجاورة. وهكذا، ستكون شينجيانغ Xinjiang بمثابة نافذة للإنفتاح على الغرب مع وسط وجنوب وغرب آسيا (Central, South. And West Asia) ، منغوليا الداخلية (Inner Mongolia) ستقيم روابط مع روسيا ومنغوليا؛ وتتواصل هيلونغجيانغ وجيلين ولياونينغ (Heilongjiang, Jilin, and Liaoning) مع الشرق الأقصى لروسيا؛ وستتواصل منطقة قوانغشى تشوانغ (the Guangxi Zhuang) ذاتية الحكم Autonomous Region مع دول الآسيان.

[1]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 15.
[2]- I bid. p 16.
[3]- Abhay Kumar Singh, Op. cit. pp 87-88.

ومن خلال ربط المحيط الخارجي باقتصاديات الدول المجاورة، تسعى الصين ليس فقط إلى تطوير ودمج المناطق المحيطية، لكنها تسعى جاهدة لتوسيع دورها الجيوسياسي. في عام 2012، تحدث الباحث الصيني "وانج جيسي" عن الحاجة إلى سياسة "مسيرة الغرب" من أجل مواجهة التهديد الأمريكي. وهكذا استجابت الصين من خلال وضع مبادرة الحزام والطريق، والتي تهدف أساسًا إلى تحقيق هدفيها الوطنيين العريضين: (1) الدخول في الإزدهار الإقتصادي ومكافحة التهديدات الأمنية في مناطقها المحيطية المتخلفة والضعيفة (أطراف الصين)، وبالتالي تلبية متطلبات الاقتصاد المتباطئ؛ و (2) نشر نفوذها الجيوسياسي في أوراسيا وتفكيك مركز الولايات المتحدة عن آسيا من أجل تحقيق حلم الصين. وبالتالي، فإن مبادرة الحزام والطريق تهدف إلى إبعاد الولايات المتحدة.[1]

ثالثا: الدبلوماسية العسكرية: Military Diplomacy

تعتبر الصين أن بحر الصين الجنوبي منطقة اقتصادية خالصة لها؛ وقد أدى ذلك إلى توترات بينها وبين الدول الأخرى المطلة عليه وهي: بروناي، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايوان، وفيتنام. ولا تخفي الصين امتعاضها من تحدي البحرية العسكرية الأميركية لمزاعم بكين فيه، فضلًا عن دعم واشنطن لبعض دول حوضه، كفيتنام والفلبين وتايوان، في نزاعها معها على تحديد نطاق المياه الإقليمية. ومن ثمَّ، على المستوى العسكري، فإن الصين تطور قدراتها في كل المجالات؛ فهي تنفق سنويًا 250 مليار دولار على قوتها العسكرية. [2]

بلور المسؤولون الصينيون في السنوات الأخيرة رؤية بديلة للعلاقات الدولية خالية من التحالفات التي يعتبرونها من "بقايا الحرب الباردة وسياسة القوة"؛ تعرف الرؤية الصينية الجديدة باسم "المفهوم الأمني الجديد"، هذا المفهوم الذي قدم لأول مرة من جانب "شي هاوتيان" Chi Haotian وزير الخارجية السابق للصين في المنتدى الإقليمي (ARF) لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في عام 1997. وقد صيغ المفهوم الأمني الجديد في رد مباشر على توسع الناتو شرق أوروبا وجهود الولايات المتحدة الأمريكية لتقوية تحالفاتها وروابطها الأمنية حول العالم.[3]

[1]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 16.

[2] - Fareed Zakaria, "The Pentagon is Using China As an Excuse for Huge New Budgets," The Washington Post, 18/3/2021, accessed on 5/4/2021, at: https://wapo.st/3urX9Th

[3]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 231.

في هذا السياق تشكل الدبلوماسية العسكرية جزءًا أساسيًا من "الحلم الصيني" لشي جين بينغ الذي يتضمن "جعل الصين قوة مهيمنة في العالم" و"دولة أقوى بجيش قوي"؛ تجري الصين بشكل روتيني تدريبات عسكرية مشتركة، وتشارك في الدبلوماسية العسكرية متعددة الأطراف مثل لجنة الأركان العسكرية التابعة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام، وتشارك أيضًا في أنشطة تحديد الأسلحة ونزع السلاح الدولية؛ كما تستورد الأسلحة والتكنولوجيا جنبًا إلى جنب مع تصدير الأسلحة والتكنولوجيا وتقديم المساعدة العسكرية إلى البلدان الأخرى.[1]

رؤية الجيش الصيني للبيئة الأمنية الإقليمية والدولية تكشف عن قدر كبير من التناقض، فمع أن الصين تتمتع بفترة غير مسبوقة من السلام وغياب الضغط العسكري الخارجي المباشر، يرى المعلقون العسكريون الصينيون مع ذلك أشكالا كثيرة من اللايقين والتهديدات الأمنية الكامنة. إذ يوجد جدل عميق حول بنية النظام الدولي ونزوع للقوة يجب على الصين أن تجاريه، خاصة السيطرة العالمية للولايات المتحدة.[2]

إلى جانب ذلك، قام الجيش الصيني بتوسيع دوره في عمليات الإغاثة والمساعدة الإنسانية في حالات الكوارث؛ أهم حدث هو زيارة بحرية جيش التحرير الشعبي (People's Liberation Army Navy)إلى سريلانكا في عام 2014. علاوة على ذلك، في نوفمبر 2014، عقدت جمعية العلوم العسكرية الصينيةChina Military Sciences Society (CMSS) الجولة الخامسة "لمنتدى شيانغشان Xiangshan Forum "في هذه الجولة، قامت برفع مستوى اللقاء من خلال دعوة رؤساء دفاع كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية واليابان وممثلين من 57 دولة. يُنظر إلى هذه الجولة على أنها محاولة صينية للتنافس مع حوار Shangri-La الذي يقام سنويًا في سنغافورة. وهذا مؤشر على أن الصين لا تعرض قوتها العسكرية فحسب، بل تحاول الظهور كقائد عسكري؛[3] على اعتبار أهمية الجيش الصيني لتوجه الصين الإستراتيجي والحسابات الأمنية للدول الأخرى تعد مدركات الجيش للسياسة الدولية وبيئة الصين الأمنية القومية متغيرا مهما؛[4] وهناك ثلاثة أهداف للدبلوماسية العسكرية؛ الحفاظ على بيئة أمنية مواتية، وتحديث القوات المسلحة، وإقامة نفوذ في دول أخرى.[5]

[1]- Abanti Bhattacharya, Op, cit. p16.

[2]- ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 214.

[3]- Abanti Bhattacharya, Op, cit. p 17.

[4]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 215.

[5]- Abanti Bhattacharya, Op, cit. p 17.

في العصر الحالي، برز الأمن البحري كعنصر رئيسي في دبلوماسيتها العسكرية. ولهذه الغاية، استحوذت الصين في عام 2016 على أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي. تضمنت الإتفاقية الوجود العسكري للصين في البلاد حتى عام 2026، بوحدة تصل إلى 10,000عسكري؛ مما لا شك فيه، فإن جيبوتي تعمل كعمود استراتيجي في مشروع طريق الحرير البحري The Maritime Silk Route (MSR). علاوة على ذلك، لن تساعد القدرة البحرية الصينية المتنامية في حماية مصالحها في الخارج فحسب، بل ستساعد أيضًا في حل نزاع بحار الصين الجنوبية لصالحها؛ وبالتالي، فإن قاعدة "يولين البحرية" The Yulin Naval Base في جزيرة "هاينان" Hainan Island تبرز بسرعة باعتبارها القاعدة العسكرية الأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، وهي أقرب إلى منطقة المحيط الهندي The Indian Ocean Region (IOR)، وبالتالي فهي تشير أيضًا إلى تواجد عسكري صيني أكبر في المحيط الهندي.[1]

رابعا: القومية Nationalism

من وجهة النظر الصينية، فإن قائمة مخاوفها الأمنية الرئيسية، تشتمل على الحركات المطالبة بالإنفصال التي تنشط في أماكن؛ مثل: تايوان وإقليمي التبت وسيكيانغ، وتحقيق التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، والإستقرار الداخلي، والمحاولات التي تبذلها "قوى خارجية"؛ بهدف تقويض تماسك الصين داخليا، والتدخل في شؤونها الداخلية و"احتواء" طموحاتها بوصفها قوة صاعدة.[2]

وقد حدد خطاب "شي جين بينغ" حول القومية في "معرض الطريق إلى النهضة" بالمتحف الوطني أهمية القومية بالنسبة للصين؛ من هذه المنصة أطلق لأول مرة شعار "حلم الصين"؛ عرض المعرض بشكل أساسي معاناة الصينيين وإذلالهم على أيدي القوى الإستعمارية. شدد خطابه على حقيقة أن "تحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية هو أعظم حلم للأمة الصينية في التاريخ الحديث". من منظور السياسة الخارجية، شدد حلم الصين على جوانب الخسارة المزدوجة الصين عبر التاريخ؛ خسارة الأراضي وفقدان الدور القيادي في شرق آسيا. لذلك، أثار حلم الصين السعي الدؤوب لاستعادة الأراضي المفقودة والمكانة، وبالتالي تحقيق هدف القومية الصينية[3].

وردا على القدرات الأمريكية المتفوقة، أظهرت الصين التوازن الداخلي الذي يرافق الثنائية القطبية؛ فقد طرحت عن نفسها العوائق الإيديولوجية الماركسية وتغلبت على العقبات السياسية التي تحول دون اتباعها السياسية

[1]- Abanti Bhattacharya, Op, cit. p 17.

[2]- بيتس جيل، مرجع سابق، ص 240.

[3]- Abanti Bhattacharya, Op, cit. p 18.

الإقتصادية البراغماتية القائمة على نظام السوق؛[1] ففي عهد "شي جين بينغ"، اكتسبت القومية زخمًا جديدًا، وقد تم تفسير ذلك بشكل مختلف. يرى "جدعون راشمان" Gideon Rachman أن "الآثار المزعجة للرأسمالية العالمية بما في ذلك الهجرة الجماعية والأزمة المالية لعام 2008"، قد زادت من "جاذبية الحنين إلى ماض أكثر استقرارًا وتجانسًا ويتمحور حول الأمة". في نوفمبر 2016، استغل "شي جين بينغ" الذكرى الثمانين للمسيرة الطويلة لحشد الشعب والشباب الصيني لخلق "مسيرة طويلة جديدة" وبناء صين مزدهرة وأكثر قوة؛ وتجدر الإشارة إلى أن الصين تستخدم القومية كأداة للسياسة الخارجية لتعزيز مصالحها الوطنية. وبشكل أكثر تحديدًا، فهي تستحوذ على القومية للمطالبة بحقوق السيادة على الأراضي المتنازع عليها. ولذلك، فقد استخدمت التاريخ بشكل انتقائي لتقديم مطالبات إقليمية وفرض سيادة الصين كمصلحة أساسية؛ بعبارة أخرى، عندما تكون القومية في شراك المصالح الاستراتيجية، يكون هذا المزيج قاتلاً وإمكانيات حل النزاعات الإقليمية تصبح معقدة.[2]

يمكن استخلاص بعض الإستدلالات فيما يتعلق باتجاهات السياسة الخارجية الصينية الناشئة: أولاً، من الواضح أن العولمة بالنسبة للصين شرط أساسي لنموها وازدهارها. ومع ذلك، فإن تراجع العولمة في الغرب يثير قلق القيادة الصينية؛ إنها تخشى أن تتقلص النزعة الدولية الليبرالية التي طالما ساعدت الصين في صعودها، وهذا ينذر بالفشل لمبادرة الحزام والطريق التي تم تصورها ليس فقط لتلبية متطلبات الإقتصاد المتباطئ، ولكن لتوسيع بصمتها العالمية وبالتالي تحقيق حلم الصين؛ يمكن القول إن القومية في الصين ضرورية لتعزيز شرعية الحزب التي تعتمد بدورها على التنمية الإقتصادية؛ والتنمية الاقتصادية، بدورها تعتمد على العولمة والنظام الدولي الليبرالي.

بعبارة أخرى، التناقض في قصة نمو الصين هو أن العولمة تدعم القومية؛ لذلك، كثفت الصين من الخارج دعوتها للعولمة الإقتصادية في جميع المحافل الدولية تقريبًا، وداخليًا، كثفت خطاب حلم الصين لتعبئة الناس وراء الحزب. فمنذ أوائل التسعينيات، مع الأخذ في الاعتبار تزايد المصالح في الخارج، اعتمدت الصين استراتيجية "الخروج". تتصدر الصين استهلاك الطاقة في العالم، وقد تجاوزت الولايات المتحدة من حيث الطلب على الطاقة منذ عام 2010.[3]

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 332.

[2]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 18.

[3] - Muhammad Saeed, Op. cit. p 505.

لذلك، فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالنزاعات الإقليمية، لا تترك الصين أي مجال للتفاوض؛ وهكذا حتمًا، في ظل عدوانية "شي جين بينغ"، اكتسبت النزاعات الإقليمية تركيزًا أكثر حدة.[1] الإستنتاج الثاني الذي يمكن استخلاصه هو أن الصين تحاول تدريجياً إعادة تشكيل البيئة الإقليمية والدولية لتتوافق مع مصالحها الوطنية؛ وفي هذا السياق، تسعى إلى إصلاح نظام الحكم العالمي وتدعو إلى مشاركة أكبر للجنوب العالمي في الشؤون الدولية.

كما اضطلعت الصين بدور قيادي في اجتماع القادة الإقتصاديين لمنظمة التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لعام 2016 من خلال اقتراح إنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي البريكس، دعت إلى توسيع العضوية؛ كما لعبت دورًا رائدًا في عمل البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية. علاوة على ذلك، الآن بعد أن ألغت الولايات المتحدة اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ The Trans-Pacific Partnership Agreement، من المحتمل أن تكتسب الشراكة الإقتصادية الإقليمية الشاملة The Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP)الصدارة؛ ما هو واضح هو أن الصين تتحمل "المزيد من المسؤوليات في الحوكمة العالمية"، ولكنها تنبه العالم أيضًا بأنها لن "تملأ الفراغ الذي تركه الغرب لأنها لا تزال دولة نامية"".

تدعم الصين العولمة الاقتصادية وتدعم مبادرة الحزام والطريق لتحقيق هذا الهدف؛ عبر عن هذه الفكرة "شي جين بينغ" في خطابه في منتدى مبادرة الحزام والطريق، "ليس المقصود منها إعادة اختراع العجلة" ولكن "لتكملة استراتيجيات التنمية للبلدان المشاركة من خلال الاستفادة من قوتها النسبية." ومن ثم، فإن "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي لروسيا The Eurasian Economic Union of Russia "، والخطة الرئيسية لإتصال الآسيان The Master Plan on ASEAN Connectivity، ومبادرة الطريق المشرق لكازاخستان The Bright Road initiative of Kazakhstan، ومبادرة الممر الأوسط لتركيا The Middle Corridor initiative of Turkey ، ومبادرة طريق التنمية في منغوليا The Development Road initiative of Mongolia ، ومبادرة الدائرة الاقتصادية الواحدة لفيتنام One Economic Circle initiative of Vietnam، تعتمد وتستند على الهياكل القائمة وليس إنشاء هياكل جديدة.[2]

تقودنا النقطة المذكورة أعلاه إلى الاستنتاج الثالث وهو أنه بينما تدعي الصين عدم إعادة اختراع العجلة، فإنها تقدم نموذجًا جديدًا للعلاقات الدولية كما يتضح من خطابي "شي جين بينغ" في "CICA" و"Davos" الخاصين والكتاب الأبيض حول التعاون في آسيا والمحيط الهادئ The White Paper on Asia-Pacific

[1]- Abanti Bhattacharya. Op. cit. p 18.
[2]- I bid. p 18

.Cooperation وبالتالي، تقترح الصين نموذجًا بديلاً، منزوعًا من سياسات القوة، والهيمنة، ولعبة محصلتها الصفرية التي ميزت النظام الليبرالي المهيمن الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة؛ ويمكن القول إن هذا النموذج البديل كان في طور التكوين، ومن الواضح أنها بدأت في عهد "جيانغ زيمين Jiang Zemin "بصياغة مفهوم الأمن الجديد The New Security Concept (NSC)، كان مفهوم الأمن الجديد رد فعل لإحتواء النزعة الأحادية والهيمنة الأمريكية في التسعينيات.[1]

في خطابه في (CICA) كرر "شي جين بينغ Xi Jinping "مبادئ مجلس الأمن القومي للصين، الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق، من أجل بنية أمنية آسيوية؛ أكد هذا الموضوع أيضًا على مفهوم العالم المتناغم للرئيس "هو جينتاو" الذي سعى بشكل أساسي إلى توليد فكرة صينية للحكم العالمي من خلال تأكيده على إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، ومبادئ العدالة والازدهار المشترك، والتنوع والتسامح، وحل النزاعات الدولية سلميا.

يعكس حلم الصين لشي جين بينغ نفس الإستمرارية المفاهيمية ويقدم نموذجًا اقتصاديًا وسياسيًا معياريًا يعتمد على الأمن المتبادل والتنمية المشتركة؛ يمكن استخلاص هذا من خطاب "شي جين بينغ" في منتدى (BRI). "لقد وصلت الصين إلى نقطة انطلاق جديدة في مساعيها التنموية، واسترشادًا برؤية التنمية المبتكرة والمنسقة والخضراء والمفتوحة والشاملة، فسوف نتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد للتنمية ونوجهه ونغتنم الفرص التي يوفرها". وبالتالي، فإن مبادرة الحزام والطريق تلخص بشكل أساسي وصفة الصين لنموذج بديل للحوكمة العالمية.[2]

المطلب الثاني: استراتيجية بناء القوة البحرية لتأمين الطاقة وتعزيز التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية الصينية.

لقد أسفر نجاح لسياسات "الإصلاح والإنفتاح" الإقتصادية في الصين عن الإيرادات اللازمة لضمان تحديث شامل لكل جانب من جوانب القوة العسكرية من خلال زيادة تدريجية في القدرات العسكرية البحرية (على الرغم من أن معظمها لأغراض دفاعية استراتيجية).[3] بدأت الصين في ترسيخ وجودها في المنطقة البحرية التي كانت حكراً

[1]- Abanti Bhattacharya. Op. cit. p 19.
[2]- I bid. p 20.
[3] - Ralph A. Cossa and others. Op. cit. p 23.

على الولايات المتحدة على مدى نصف القرن الماضي. وإذا تُرك هذا دون معالجة، فسوف يخلّ بتوازن القوى القاري والبحري المستمر منذ عقود والذي حافظ على الإستقرار في المنطقة.[1]

تدور المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لجيش التحرير الشعبي والاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الشعبي حول "الدفاع النشط" والردع النووي والتقليدي. مع التحديث السريع لهياكل وقدرات القوة الجوية والفضائية والبحرية، أقامت الصين سيطرة حازمة في بحر الصين الجنوبي والشرقي وعززت عرض قوتها في غرب المحيط الهادئ من خلال القواعد العسكرية على الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي. يتيح تحديث القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي وبحرية جيش التحرير الشعبي وجود الصين وإبراز قوتها في منطقة سلسلة من الموانئ ذات الاستخدام المزدوج التي يجري تطويرها كجزء من مبادرة الحزام والطريق في الدول المطلة على منطقة المحيط الهندي والساحل الشرقي الأفريقي ستتيح الخدمات اللوجستية وإمكانية الوصول إلى القواعد العسكرية إلى الصين.[2]

أحد المصادر الرئيسية للبيئة الإستراتيجية الهشة هي النزاعات البحرية التي لم تحل في بحر الصين الجنوبي؛ نظرًا للنزاعات القانونية المعقدة منذ فترة طويلة حول المطالب المتعلقة بالولاية القضائية والمطالب المضادة، فإن نزاع بحر الصين الجنوبي هو مشكلة مستعصية منذ السبعينيات؛ كان هناك تخوف حقيقي من أن نزاع بحر الصين الجنوبي يمكن أن يشعل حربًا في جنوب شرق آسيا، وقبل قرار المحكمة الخاصة المنعقدة في "لاهاي" بموجب قانون البحار الذي صدر في جويلية 2016، شهدت المنطقة سياسة حافة الهاوية، وتفاقم التوتر الإستراتيجي السائد منذ أن خلصت المحكمة إلى أن المطالب الإقليمية الصينية في بحر الصين الجنوبي ليس لها أساس قانوني ورفض الصين قرار المحكمة وتمسكها بموقفها الحازم.[3]

عملت الصين على تطوير هيكلها العسكري وقدراتها بسرعة، وعلى الرغم من أن جهود التحديث العسكري قد اتخذت في أوائل الثمانينيات، كانت حرب الخليج عام 1991 هي التي دفعت القادة الصينيين إلى تسريع العملية؛ كل هذا من شأنه أن يعزز موقع الصين الاستراتيجي في منطقتي المحيط الهندي والمحيط الهادئ.[4] وكما أمنت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها البحرية الحيوية في شرق آسيا تعمل الصين أيضا على تأمين مصالحها القارية الحيوية فقد أنجزت الصين نجاحا فريدا كقوة قارية: الحدود الآمنة على كامل محيطها البري. لكن السلام

[1] - Ralph A. Cossa and others. Op. cit. p 23.
[2] - Marshal M Matheswaran, "US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific", (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4
[3]- Abhay Kumar Singh, Op, cit. p 87.
[4] - Muhammad Saeed, Op, cit. pp 506-507.

الإقليمي في القرن الحادي والعشرين سوف يعتمد على ما إذا كانت الصين بعد أن أمنت مصالحها القارية سوف تحول انتباهها إلى تطوير قدرات إظهار القوة البحرية، بما يجعلها تتحدى المصالح البحرية الأمريكية والاستقطاب الثنائي.[1]

وتواجه الصين جدارًا من حلفاء الولايات المتحدة، وهم اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين. وبهذه الطريقة، تحاول الصين السيطرة على الشريط البحري حول شواطئها (بحر الصين الجنوبي) وتوسيع نفوذها إلى المحيط الهندي؛ ينطبق هذا بشكل خاص على جزر "سبراتلي" التي تقع في بحر الصين الجنوبي الغني بالنفط والموارد، والذي تفرض الصين عليه مطالب إقليمية واسعة النطاق تتداخل مع مطالب الدول المجاورة. وينطبق هذا أيضًا على جزر "باراسيل" القريبة.[2] وتؤكد الصين "سيادتها الإقليمية وحقوقها البحرية" في بحر الصين الجنوبي وأعربت عن رغبتها في "حل النزاعات ذات الصلة سلمياً".[3]

ما يسمى بالخط البحري الأول (سلسلة الجزر الأولى) يصل إلى تايوان مطابقًا فعليًا للمطالب الإقليمية على بحر الصين الجنوبي ويتوافق مع منطقة التحكم الخاضعة للسيطرة أو المستهدفة بالفعل. وتتنازع الصين مع اليابان ملكية جزر سينكاكو (دياويو الصينية). إن استيلاء الصين على جزر سينكاكو/ دايويو سيكسر الحاجز الجغرافي لحلفاء الولايات المتحدة بين تايوان واليابان. وبالمثل، كما وسعت الصين مناطق دفاعها الجوي. وتحاول الصين تأمين السيطرة على المنطقة، على سبيل المثال من خلال بناء جزر اصطناعية ذات وجود عسكري ومن خلال اتفاقيات ثنائية مع الدول المجاورة لتوضيح المطالب الإقليمية.[4] الخط البحري الثاني (سلسلة الجزر الثانية) من اليابان إلى غوام هو الحدود التي من المخطط أن يتم دفع النفوذ الأمريكي إليها تدريجياً. يعد تعرض البحرية الأمريكية المتزايد للأنشطة الصينية أحد أسباب التركيز الأمريكي على المحيط الهادئ، والمعروف أيضًا باسم Pacific Turn أو Pacific Pivot.[5]

من أجل التمكن من العمل في المحيط الهندي، بدأ الصينيون في بناء وتحديث الموانئ في البلدان الصديقة، بدءًا من كمبوديا إلى ميانمار إلى باكستان، والتي سيتم ربطها بالصين عن طريق ممرات برية، بما في ذلك خطوط

[1]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 338.

[2]- K. Saalbach, Op. cit. p10.
[3]- Abhay Kumar Singh Op. cit. p 89.
[4]- K. Saalbach, Op. cit. p10.
[5]- I bid. p10.

الأنابيب. وتعتبر خطوط الأنابيب المتوخاة ذات أهمية استراتيجية لأنها ستقلل بشكل كبير من وقت النقل من موردي النفط في الشرق الأوسط إلى الصين. وبطبيعة الحال، ستمكن الصين أيضًا من الالتفاف على نقاط الخنق المحتملة في جنوب شرق آسيا قبل البحرية الهندية إلى الحد الأدنى.[1]

ومع ذلك، فإن عرض الصين لقوتها في المحيط الهندي صعب للغاية وهذا يعيدنا إلى "ماهان". إن المسرح الرئيسي لعمليات البحرية الصينية هو المحيط الهادئ، مع نزاعاته الإقليمية العديدة بالقرب من الدولة الساحلية لها. وبالتالي فإن قدرات الصين على المحيط الهندي محدودة.[2]

وتمتلك الصين الموارد الطبيعية التي تعين على النمو الإقتصادي والإستقلال الإستراتيجي، وتتمتع أيضا بخطوط اتصال داخلية كبيرة توفر العمق الاستراتيجي الضروري لـ "قاعدة وطنية منتجة وآمنة" وذلك هو العنصر الأساسي للقوة البحرية.[3] وعلى اعتبار إمكانية نشوب صراعات على جبهات متعددة وتطويق استراتيجي فإن الصين تواجه تحديات أمنية ممكنة، لذلك يتوجب عليها أن تحافظ على الوضع الاستراتيجي الراهن والمستقر على حدودها البرية على المدى الطويل وتوفير موارد لبناء القوة البحرية كذلك.[4]

ترى الصين أنه من الضروري إدارة إمدادات الطاقة غير المنقطعة والآمنة، والتي تأتي بشكل أساسي من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر الطرق البحرية. لتأمين إمدادات الطاقة في المحيط الهندي، استثمرت الصين في بعض الموانئ الجديدة في باكستان وبنغلاديش وسريلانكا وميانمار؛ ومع ذلك، يؤكد بعض العلماء أن المبادرة الصينية لا تستند فقط إلى الاعتبارات الاقتصادية، ولكنها تهدف إلى تعزيز التأثير الإستراتيجي للصين أيضًا. كشفت وثائق الدفاع الصينية أن الصين ستركز على تأمين المصالح الخارجية من خلال تعزيز القوة العسكرية في مواقع استراتيجية مختلفة.[5]

في فيفري 2017، أعلن مكتب الشؤون التشريعية في مجلس الدولة الصيني أنه يسعى للحصول على آراء عامة بشأن تنقيحات لقانون سلامة المرور البحري لعام 1984؛ ستجعل هذه المراجعة الغواصات الأجنبية تسافر على السطح وتبلغ السلطات عن تحركاتها عندما تكون في مياه الصين؛ تم الإبلاغ عن أن مسودة الأحكام ستسمح

[1] - Sören Scholvin, Op. cit. p 10.
[2] - I bid. p 10.
[3] – روبرت روس، مرجع سابق، ص 327.
[4] – نفس المرجع، ص 341.
[5] - Muhammad Saeed, Op, cit. pp 505-506.

للسلطات البحرية "بمنع دخول السفن الأجنبية إلى المياه الصينية إذا تم الحكم على السفن بأنها سبب محتمل للضرر بالسلامة والنظام الملاحيين". بشكل عام، سيكون مثل هذا التنقيح ضمن حقوق الدولة الساحلية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) نظرًا لأنها تنطبق على المياه الخاضعة للولاية القضائية للدولة (المياه الداخلية والإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة).

حددت الصين المياه الإقليمية بأنها تشمل المياه الداخلية والبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الإقتصادية الخالصة والجرف القاري و"أي مناطق بحرية أخرى تخضع لولاية الصين ". إن تطبيق هذا التعريف على القواعد التي اقترحتها الصينية يسمح لها بتوسيع حقوقها البحرية لتشمل مناطق بحرية شاسعة –بما في ذلك المياه داخل "خط تسع شرطات". ومن المؤكد أن إنفاذ هذه الحقوق القضائية داخل بحر الصين الجنوبي سيزيد من التوتر الاستراتيجي الحالي وسيزيد من احتمالية الصراع داخل بحر الصين الجنوبي.[1]

يؤثر تحديث الجيش الصيني على توازن القوى ويعمل كمصدر قلق الكثير من الدول ويحفز تطوير الدفاع في الدول المجاورة، فإدعاءات الصين الإقليمية الحازمة والخطاب القومي والثقافة الإستراتيجية الموازية وتسريع برنامج التحديث العسكري خلق "معضلة أمنية" في منطقة آسيا والمحيط الهادي.[2] يؤكد الكتاب الأبيض أنه "لن يكون هناك أي جهد لتدويل قضية بحر الصين الجنوبي وإضفاء الطابع القضائي عليها؛ لن يؤدي إلا إلى زيادة صعوبة حل المشكلة وتعريض السلام والإستقرار الإقليميين للخطر "؛ ما يشكل رفضا واضحا لجهود الوساطة الخارجية (طرف ثالث).[3]

في ظل غياب مصالح بحرية مهمة فإن مصالح الصين القارية والقدرات الأمريكية البحرية سوف تردع الصين عن جعل القوة البحرية أولوية لها، وحتى النمو الإقتصادي المستمر والحاجة الأكبر للطاقة لن تجعلها تطور قدرات بحرية للدفاع عن مصالحها وطرق الملاحة البحرية فيما وراء البحر؛ فلأن التعزيز البحري الصيني قد يؤدي إلى سياسة أمريكية مماثلة فإن واردات الصين من الطاقة ستظل عرضة للمنع الأمريكي.[4] لذلك، ومن أجل تسوية النزاعات حول الأراضي والحقوق البحرية، تطلب الصين من الأطراف المعنية "احترام الحقائق التاريخية"

[1]- Abhay Kumar Singh, Op, cit. p 92.

[2]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص ص 213–214.

[3]- Abhay Kumar Singh, Op, cit. p 91.

[4]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 343.

والسعي إلى حل من خلال المفاوضات بموجب إجراءات "القانون الدولي المعترف به عالميًا" و"اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"؛ ومن وجهة النظر الصينية، فإن هذه "القواعد لا ينبغي أن تمليها دولة بعينها"، بل "يجب مناقشة القواعد الإقليمية والدولية وصياغتها من قبل جميع المعنيين".[1]

وقد أضافت تحركات الصين المتزايدة في منطقة المحيط الهندي (IOR) من خلال أصولها البحرية بعدًا جديدًا للديناميكية الأمنية في المنطقة. رافقه عدم وجود سياسة بحرية صينية واضحة في المحيط الهندي، ما زاد من حدة عدم اليقين في النوايا. وبالنظر إلى شبه التحالف المحتمل بين الهند واليابان والولايات المتحدة باعتباره عقبة أمام تحقيق طموحاتها في منطقة (IOR)، تستعد الصين لأي منافسة ستنشأ، من خلال محاولة متعمدة لغموض استراتيجي، وبالتالي اكتساب الفرصة لتصعيد النشاط البحري، في الوقت الذي يختارونه.[2]

أدت الصين كفاعل قوي بشكل متزايد في المزيج الإستراتيجي الآسيوي، على الرغم من أن هذا الدور يدرك تماما أن نهوضها يتطلب بيئة جغرافية سياسية سلمية وآمنة. ومع ذلك، فإن الأمن البحري للصين، كقوة عسكرية هامة، وإنشاء قوة عسكرية، يعززان توازنها مع القارة. جنبا إلى جنب مع تزايد النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي، فالصين تلعب دورا هاما في جميع جوانب الأمن في آسيا.[3]

خبرة الصين الوحيدة في التهديد من جانب قوى بحرية حدثت في القرن التاسع عشر. لكن هذا الإستثناء يؤكد أن القوى البرية تشكل التهديد الرئيسي للأمن الصيني. على الرغم من أن الأسطول البريطاني فرض هزائم مذلة على الصين فإن بريطانيا العظمى لم تحاول مطلقا احتلال الأراضي الصينية (باستثناء الموانئ المفتوحة Treaty ports).[4] على خلاف ذلك فإن التهديدات الأكبر للصين جاءت أولا من روسيا وبعد ذلك من اليابان التي استخدمت قوات برية لاحتلال الصين. فاليابان، متبعة استراتيجية المنشووين Manchus في القرن 17، استخدمت شمال شرق الصين كقاعدة لغزو الداخل الصيني، فليس ثمة فترة في التاريخ الصيني قامت قوة بحرية -في مقابل القوة البرية-، بفرض تهديد على الصين.[5]

[1]- Abhay Kumar Singh, Op, cit. p 91.

[2]- Adarsha Verma, “Chinese Ambitions in the Indian Ocean Region", In M.S. Prathibha: EAST ASIA STRATEGIC REVIEW: China’s Rising Strategic Ambitions in Asia, (NEW DELHI, INSTITUTE FOR DEFENCE STUDIES, First Published, 2018). p 113.

[3] - Ralph A. Cossa and others, Op. cit. p 23.

[4]– روبرت روس، مرجع سابق، ص 339.

[5]– نفس المرجع، ص 339.

المطلب الثالث: تعزيز سياسات الشراكة الإقتصادية والأمنية عبر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف

المرحلة الأهم في تطور القوة الاقتصادية الصينية هي مرحلة التحول في التوجهات الفكرية للقيادة السياسية للحزب والدولة، فالجيل الأول–ماو ورفاقه–؛ كانوا من المتأثرين بالكونفوشيوسية والحزب الشيوعي–اللينيني، وبمجيء القيادات الجديدة بعد عام 1978 كانت أفكار "دينغ" " دافعا قويا باتجاه مزج مفاهيم الاقتصاد الحر مع نظريات الاقتصاد المخطط مركزيا.[1]

ظهرت القوة الإقتصادية والمالية للصين بشكل خاص في جنوب شرق آسيا مع انحسار قوة الولايات المتحدة، خاصة منذ الأزمة المالية الآسيوية في 1997-1998؛ لقد كانت دبلوماسية الصين الإقتصادية منذ الأزمة المالية الآسيوية فعالة.[2] وفي عام 1999 حصلت الصين على عضوية منظمة التجارة العالمية لتحرر نشاطها التجاري ولتنافس أقوى الإقتصاديات في العالم، وأصبحت الصين في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولديها أكبر احتياطي نقدي في العالم.[3]

استمر التكامل الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا ككل على قدم وساق. نمت الصادرات البينية في العقد الماضي من 34% في عام 2002 إلى أكثر من 50% في منطقة آسيان +3. منذ عام 1993 كانت الصين مستوردا في التجارة الإقليمية. حوالي 50% من واردات الصين تأتي من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية. ومن حيث الاستثمار الأجنبي المباشر، تمتلك اليابان أكثر من 30 ألف شركة تستثمر أكثر من 60 مليار دولار في الصين؛ كوريا الجنوبية أيضا تستثمر أكثر من 35 مليار دولار؛ وتشارك سنغافورة في أكثر من 16000 مشروع باستثمارات تزيد عن 31 مليار دولار. حتى تايوان، التي لديها الصين معها مشكلة "مصلحة أساسية" غير قابلة للتفاوض، استثمرت أكثر من 110 مليار دولار في البر الرئيسي. علاوة على ذلك، تمثل الشركات متعددة الجنسيات 60% من إجمالي تجارة الصين، ويتم استيراد 80% من قيمة صادراتها. في الواقع، يأتي حوالي 60% من جميع الواردات إلى الولايات المتحدة من الشركات التابعة للولايات المتحدة أو الشركات المتعاقدة في الصين؛ ما تُظهره هذه الأرقام هو أن الصادرات "الصينية" ليست فقط هي التي تحدد الجغرافية الإقتصادية في المنطقة. بدلاً من ذلك، تقع الصين في قلب تقسيم العمل الإقليمي والدولي (أنظر الملحق رقم 8).[4]

[1]- صباح نعاس شنافة، مرجع سابق. (د.ص).

[2] - Munir Majid, Op, cit. p 22.

[3]- صباح نعاس شنافة، مرجع سابق. (د.ص).

[4] - Munir Majid, Op, cit. pp 23-24.

أولا: التجمع الإقتصادي الآسيوي الباسيفيكي

منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، التي أنشئت في عام 1989 من قبل 12 من الدول الأعضاء، هو منتدى استشاري مع عدم وجود هيكل تنظيمي، الفكرة الأصلية على المدى الطويل هو إنشاء مجتمع آسيا والمحيط الهادئ.[1] لقد كان منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أيضًا وسيلة مهمة لتحرير التجارة الصينية في طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. في تسهيل تحرير التجارة، يعزز كل من منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التجارة العالمية كل منهما الآخر. وتساعد كل من عضوية منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المهمة الضخمة للإصلاح الداخلي للصين.[2]

بالنسبة للصين، فهي كبيرة لدرجة أن مصالحها التجارية وتأثيرها عالمي قوية بشكل غير متناسب مع شركائها المباشرين في غرب المحيط الهادئ وآسيا والمحيط الهادئ، لذلك فإن تطور العلاقات الاقتصادية للصين مع شركائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي لعب فيه منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ دورًا مهمًا في التسعينيات يعد جزءًا أساسيًا من قصة تفاعل الصين سريع النمو والمتغير مع الإقتصاد العالمي ".[3]

وباختصار، فإن الإقتصادات الأعضاء في شرق آسيا في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وهي دول مجاورة للصين، تم تقريبها بشكل متزايد من الصين إما من خلال قوى السوق غير الرسمية أو من خلال ترتيبات التعاون الرسمية. حتى الآن، لم تنشئ الصين أي ترتيبات تعاون اقتصادي رسمية مع اقتصادات أمريكا الشمالية وأستراليا، لكن الصين أقامت بالفعل تكاملا اقتصاديًا قويًا مع هذه الإقتصادات المتقدمة من خلال شبكة واسعة من التجارة والاستثمار والتمويل. لذلك، من المقرر أن تلعب الصين دورًا محوريًا في إعادة تنشيط عملية منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في المستقبل.[4]

وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، لعبت الصين دورًا فعالًا في تعزيز العملية "الرسمية" للتكامل الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا. دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان، باعتبارها أول مبادرة من نوعها للآسيان

[1] - Lok Sang Ho, John Wong, “APEC and the Rise of China: an Introduction”, (World Scientific Book, 2011), p 1. https://cutt.ly/mSWhjc3

[2] - Drysdale, Peter and others, APEC and liberalisation of the Chinese economy, (Canberra, The Australian National University, 2012).

[3] - I bid.

[4] - Lok Sang Ho, John Wong, Op, cit. p 5.

زائد واحدة، حيز التنفيذ في عام 2010. وبالتالي، توسعت العلاقات الاقتصادية للصين مع جيرانها من الآسيان في الجنوب بسرعة، وأصبحت الصين الآن أكبر شريك تجاري للآسيان. في شمال شرق آسيا، أقامت الصين بالفعل روابط تجارية واستثمارية قوية للغاية مع اليابان وكوريا الجنوبية (الصين هي الشريك التجاري الأول بينهما).[1]

ولكن من الناحية الجيوسياسية، فإن الصورة أكثر تعقيدًا. لا تزال العلاقات السياسية والاقتصادية للصين مع أعضاء منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تعج بالمشاكل والمفاهيم الخاطئة؛ إذ لا يزال بعض جيران الصين وكذلك خصمها -الولايات المتحدة-، ينظرون إلى صعود الصين بقلق. ولن يكون الاندماج الأكبر للصين في اقتصاد منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ عملية سهلة وسلسة. سياسياً واقتصادياً، لا تزال الولايات المتحدة قوة مهيمنة في المنطقة في المستقبل المنظور؛ كما أن الوجود الاقتصادي الياباني لا يزال قوياً للغاية. من أجل مشاركتها الاقتصادية الأكبر والأكثر سلاسة في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تحتاج الصين إلى تنمية علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة واليابان –ومن هنا تأتي أهمية "مجموعة الدول الثلاث" التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. باختصار، ستشكل مشاركة الصين الأكثر نشاطاً في عملية الأبيك المستقبلية تحديًا كبيرًا للصين كما هو الحال بالنسبة لأعضاء الأبيك الآخرين.[2]

ثانيا: تجمع شنغهاي للتعاون الاقتصادي

على الرغم من النزاعات الإقليمية (مثل ما يعرف بمواجهة سيكيم Sikkim Standoff عام 2017، عندما بالكاد اجتازت الصين والهند نزاعا مسلحا في المناطق الحدودية المتنازع عليها)، فإنه منذ عقدين من الزمن تنشط منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) كمنظمة متنامية وقوية بشكل متزايد، والتي تضم منذ عام 2017 الهند وباكستان كعضوين كاملي العضوية؛ وبوجود منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة "شنغهاي للتعاون، توجد الآن منظمتان تواجهان بعضهما البعض، وتغطيان معًا أجزاء كبيرة من نصف الكرة الشمالي؛ منذ بدايتها في عام 1996، ركزت منظمة "شنغهاي" للتعاون على التعاون الأمني، الذي يشمل الأنشطة العسكرية (المناورات) وكذلك مكافحة الإرهاب والمشاورات المنتظمة مع الدول الأعضاء.[3]

[1] - Lok Sang Ho, John Wong, Op, cit. p 5.
[2] - I bid. pp 5-6.
[3]- K. Saalbach, Op. cit. p11.

NATO		SCO	
America	Europe	Europe	Asia
United States Canada	Luxembourg Czech Republic Estonia Montenegro Turkey France Netherlands Portugal Albania Slovakia Belgium Croatia Romania Bulgaria Latvia Slovenia Denmark Lithuania Spain Germany Hungary Greece Norway Great Britain Iceland Poland Italy	Belarus (observer) Russia	Russia Kazakhstan Kyrgyzstan Tajikistan Uzbekistan China India Pakistan Observer: Mongolia, Iran, Afghanistan

NATO and SCO[1] **جدول يوضح الدول التي تنتمي لتجمعي الناتو وشنغهاي**

ثالثا: مبادرة الحزام والطريق

في خطابه الرئيسي في منتدى مبادرة الحزام والطريق(BRI (The Belt and Road Initiatives ، في 14 ماي 2017، أشاد "شي جين بينغ" بطريق الحرير القديم باعتباره تجسيدًا لروح السلام والتعاون والإنفتاح والشمولية والمنفعة المتبادلة؛ وهي نفس سمات وخصائص مبادرة الحزام والطريق الحالية. في حديثه عن الوضع العالمي الحالي الذي يتسم بتعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية والرقمنة والتنوع الثقافي، أكد من جديد أن الترابط العالمي والرغبة في السلام والتنمية تتزايدان في جميع أنحاء العالم، وأن أكثر من مائة دولة ومنظمة دولية تشارك في مبادرة الحزام والطريق[2] .

بعد ذلك، عرّف خطابه مبادرة الحزام والطريق على أنها مشروع "اتصال سياسي" متعدد الأبعاد في أربعة جوانب: البنية التحتية، والتجارة، والتمويل، والإتصال بين الأفراد، ثم حدد المبادئ التوجيهية الخمسة لمبادرة الحزام والطريق: طريق للسلام؛ طريق للإزدهار ؛ طريق للإنفتاح؛ طريق للإبتكار ؛ وطريق يربط بين الحضارات المختلفة. وكان أساس هذه المبادئ حاجة الصين إلى بيئة تجارة مفتوحة وحرة تدعم "طبيعتها الجديدة " للتنمية الإقتصادية، حيث قال: "وصلت الصين إلى نقطة انطلاق جديدة في مساعيها التنموية، واسترشادًا برؤية التنمية المبتكرة والمنسقة

[1]- K. Saalbach, Op. cit. p11.
[2]- Abanti Bhattacharya, Op. Cit. p 11.

والخضراء والمفتوحة والشاملة، فسوف نتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد للتنمية الإقتصادية ونوجهه ونغتنم الفرص التي يوفرها.[1]

وأشار "شي جين بينغ" إلى الخطوات التي ستتخذها الصين من أجل التنفيذ الناجح لمبادرة الحزام والطريق وهي: تعزيز التعاون الودي مع الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي؛ الدخول في اتفاقيات تعاون عملية مع البلدان المعنية؛ زيادة الدعم المالي من خلال المساهمة بمبلغ إضافي قدره 100 مليار يوان في صندوق طريق الحرير؛ بناء شراكات تجارية على قاعدة "رابح – رابح"؛ تعزيز التعاون في مجال الابتكار مع الدول التي تنضم إلى مبادرة الحزام والطريق، من خلال تقديم مساعدة بقيمة 60 مليار يوان للدول النامية والمنظمات الدولية المشاركة في مبادرة الحزام والطريق؛ ووضع آليات مؤسسية لتعزيز التعاون في مبادرة الحزام والطريق. واختتم حديثه بالتأكيد على أن مبادرة الحزام والطريق متجذرة في طريق الحرير القديم وسيكون ذلك مكسبا لجميع الدول المشاركة. [2]

تعمل الصين على تعزيز علاقتها مع بورما (ميانمار) وتقوم ببناء البنية التحتية لها، والتي ستكون أيضًا بمثابة طريق تجاري مستقبلي إلى جنوب آسيا. ميانمار هي أول "لؤلؤة" فيما يسمى سلسلة لآلئ الصين، والتي تضعها حول الهند، من أجل وضع نفسها استراتيجيا واقتصاديا؛ تهدف الصين إلى إنشاء محطات تجارية وموانئ في جميع أنحاء آسيا، بينما تعد ميانمار وباكستان طرقًا برية مهمة للبضائع الصينية؛ والفكرة هي مواصلة تطوير الطرق التجارية البرية والبحرية، وطريق الحرير الجديد، الذي من المقرر أن يصل إلى أوروبا الغربية، ومن المقرر أن تصل الروابط البحرية إلى شرق أفريقيا، حيث بنت الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي في عام 2017، وعبر قناة السويس إلى أوروبا؛ [3] كما أن محاولات الغرب للسيطرة على مضيق "ملقا"، وبالتالي السيطرة على عنق الزجاجة المهم من آسيا إلى المحيط الهندي، قد باءت بالفشل حتى الآن.[4]

رابعا: منطقة التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادئ (FTAAP) بقيادة الصين

قام كل من الرئيس "شي" ورئيس مجلس الدولة "لي" بزيارة جنوب شرق آسيا في عام 2013؛ وتؤكد هذه الزيارات الرسمية على أهمية المنطقة في النهج الحالي الذي تتبعه الصين في الشؤون الدولية؛ يستلزم نهج الصين

[1]- Abanti Bhattacharya, Op. Cit. p 11.
[2]- .I bid. p 11.
[3]- K. Saalbach, Op. cit. p 10.
[4]- I bid. p 10.

"ترقية" اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان، والترويج لـ "عقد ماسي جديد"، ومبادرة دبلوماسية أوسع تم فيها الدعوة إلى فلسفة الكونفشيوسية المتمثلة في "السعي إلى الانسجام ولكن ليس التوحيد" مبدأ إرشادي في العلاقات بين الصين والآسيان، على العكس النهج الأمريكي يستند إلى القواعد.[1]

من خلال الاستفادة من استضافة اجتماع القادة الإقتصاديين لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لعام 2014 في الصين، اختارت الصين منطقة التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادئ (FTAAP) كمبادرتها البارزة للتجمع السنوي. يأتي هذا بناءً على دعوة الرئيس "شي" في قمة (APEC) لعام 2013 في إندونيسيا، لاتفاقيات تجارية "مفتوحة وشاملة" مع لعب آبيك (APEC) "دوراً قيادياً"؛ يشير تصنيف الولايات المتحدة للشراكة عبر المحيط الهادئ على أنها "غير إقصائية" إلى أن جميع القطاعات مشمولة في المفاوضات، وتستند تهمة "الإستبعاد" التي تواجهها الصين إلى حقيقة مفادها أنه ليست كل دول المنطقة مدرجة في الشراكة عبر المحيط الهادئ.[2]

يمكن النظر إلى موافقة الصين على اتفاقية التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادئ (FTAAP) على أنها بيان جيواستراتيجي لن يتم رسم خطوط في وسط المحيط الهادئ، على عكس إصرار الولايات المتحدة على إعطاء الأولوية للإرتباط مع دولها "ذات التفكير المماثل"، وألغت الولايات المتحدة بشكل فعال أي إشارة إلى جدول زمني محدد حول منطقة التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادئ (FTAAP)، لكن الصين تمكنت من تأمين إطلاق دراسة استراتيجية جماعية حول القضايا المتعلقة بتحقيق (FTAAP).[3]

نمت حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي من 7% في عام 1988 إلى 46%في عام 2014، بينما انخفضت اليابان من 72%من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام 1988 إلى 24% اليوم. خلال هذه الفترة، شهد الناتج المحلي الإجمالي للصين زيادة بمقدار ثلاثين ضعفًا إلى أكثر من 9 تريليون دولار أمريكي وهي الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم. يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7000 دولار ويمثل الإنفاق العسكري حاليًا ما يقرب من 10% من إجمالي النفقات العسكرية العالمية.[4]

[1]- Zha Daojiong, Op. Cit. Pp 99-100.
[2]- I bid. P 100.
[3]- I bid. P 100.
[4] - Bates Gill, Evelyn Goh , Chin-Hao Huang, THE DYNAMICS OF US–CHINA–SOUTHEAST ASIA RELATIONS,(University of sdney, The united states studies centre, June 2016), p 16. https://cutt.ly/ZA9G3oC

المطلب الرابع: تحييد الخلافات والقضايا السياسية مع دول منطقة آسيا–باسيفيك كقوة عظمى وفاعل عقلاني مسؤول

تحدد الأولويات الإستراتيجية للصين هيكل قوتها العسكرية وتدريبها وانتشارها؛ تقع على رأس أولوياتها في الشرق الذي يشمل بحر الصين الشرقي والجنوب وغرب المحيط الهادئ؛ تضمنت عملية تحديث الجيش الصيني إعادة هيكلة كبرى وتحسين القوات وتطوير الكفاءات في الحرب الإلكترونية والفضاء والضربات الدقيقة واستخدام الذكاء الإصطناعي والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.[1]

كان نهج الصين الحازم في بحر الصين الجنوبي من خلال إعلان مطالباتها التاريخية من خلال خط من تسع شرطات nine-dash line والمواجهة اللاحقة في "سكاربورو شول" Scarborough Shoal أجبر الفلبين على رفع دعوى ضد الصين أمام محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي؛ ورفضت الصين المشاركة في إجراءات التحكيم؛ صدر حكم المحكمة في 2016/07/12. وتضمنت النتائج الرئيسية لقرار التحكيم ما يلي:

• مطالب الصين التوسعية عبر خط النقاط التسعة ومطالباتها بالحقوق التاريخية على المياه في بحر الصين الجنوبي ليس لها أي أساس قانوني.

• انتهكت الصين الحقوق السيادية للفلبين بالتدخل في أنشطة الفلبين المشروعة في منطقتها الإقتصادية الخالصة.

• تسببت الصين في "ضرر شديد لبيئة الشعاب المرجانية" من خلال أنشطتها المتعلقة باستصلاح الأراضي وصيد الأنواع الحية المهددة بالانقراض.[2]

مع ذلك، اعتمدت الصين نهج التعاون الاقتصادي كمقاربة لتخفيف حدة النزاعات السياسية في بيئتها الإقليمية، لقد نمت تجارة الصين مع الآسيان بشكل كبير من 8 مليار دولار أمريكي في عام 1980، إلى 178 مليار دولار أمريكي في عام 2009 (والتي أصبحت خلالها أكبر شريك تجاري خارجي لرابطة دول جنوب شرق آسيا)، إلى ما يقرب من 480 مليار دولار أمريكي في عام 2014.[3] وبالنظر إلى أن الصين تفوقت على اليابان باعتبارها

[1] - Marshal M Matheswaran, "US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific", (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4
[2]- Abhay Kumar Singh Op. cit. p 88.
[3] - Bates Gill, Evelyn Goh , Chin-Hao Huang, THE DYNAMICS OF US–CHINA–SOUTHEAST ASIA RELATIONS,(University of sdney, The united states studies centre, June 2016), p 4. https://cutt.ly/ZA9G3oC

ثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام 2010 وتجاوزت الولايات المتحدة كأكبر دولة تجارية في العالم في عام 2013، فإن تكثيف الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين جنوب شرق آسيا والصين حقيقة لا يمكن إنكارها.[1]

وتحت قيادة "شي"، ركزت الصين بشكل إضافي على المشاركة الاقتصادية في دبلوماسيتها المحيطية في جنوب شرق آسيا. في مؤتمر رئيسي لدراسة السياسة في أكتوبر 2013، أكد شي من جديد بعض الرؤى والمبادئ الأساسية للشؤون الخارجية للصين، بما في ذلك "فترة الفرص الاستراتيجية" حتى عام 2020 لاستمرار النمو والتنمية في الصين، والحاجة إلى بيئة خارجية مستقرة تنفيذ الإصلاحات على الجبهة الداخلية. على هذا النحو، شدد شي على أن بكين يجب أن تسعى جاهدة لجعل جيران الصين "أكثر صداقة في السياسة وأكثر ارتباطًا بنا اقتصاديًا"، ولمعاملة الجيران الإقليميين على أنهم "أصدقاء وشركاء، لجعلهم يشعرون بالأمان ومساعدتهم على التطور"، وتكوين إحساس أقوى بـ "المصير المشترك" بين الصين وجيرانها في المجتمع الإقليمي.[2]

[1] - Bates Gill, Evelyn Goh, Chin-Hao Huang, Op. cit, p 5.
[2] - I bid. p 18.

المبحث الرابع: مبادرة الحزام والطريق باعتبارها "المبدأ التنظيمي الجديد" للسياسة الخارجية الصينية -استراتيجية للتحوط ضد استراتيجية الإحتواء الأمريكية-

"مبادرة الحزام والطريق" (أنظر الملحق رقم 9) أو "حزام واحد، طريق واحد"، هي مبادرة بمضامين جيواقتصادية وجيوسياسية ومن المبادئ التنظيمية للسياسة الخارجية الجديدة الصينية، ويمكن اعتبارها في سياق ذلك كإستراتيجية رد فعل على سياسة الإحتواء التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين على المستويين الإقليمي (جنوب شرق آسيا)، وعلى المستوى العالمي؛ في إطار سعي الولايات المتحدة لتكريس وضع القوة المهيمنة في النظام الدولي، والتوجس من توكيدية الصين الصاعدة تهدد مكانة الولايات المتحدة.

المطلب الأول: طريق الحزام الواحد كرؤية صينية للنظام الإقتصادي الإقليمي

"الحلم الصيني" لـ "شي جين بينغ "، هي صيغة شاملة وجامعة تهدف إلى جذب المشاعر القومية للصينيين، تسعى إلى التجديد العظيم للأمة الصينية. تسعى استراتيجيته إلى إعادة تصميم السياسة الداخلية بالطريقة المذكورة أعلاه، وتحويل الصين اقتصاديًا لجعلها "مجتمعًا مزدهرًا " بحلول عام 2021 و"دولة متطورة بشكل معتدل" بحلول عام 2049؛ وفي السياسة الخارجية يتصور نوعًا جديدًا من علاقات القوى الكبرى يتضمن دورًا أكبر للصين في الشؤون العالمية. تتماشى مبادرة الحزام والطريق مع هذه الرؤية وتضمن توطيده السياسي في المجال الاقتصادي، كما أنها تعزز التخطيط من أعلى إلى أسفل، وهي موجهة نحو تحويل الصين من اقتصاد الصناعة والتجارة إلى اقتصاد الخدمات والإستثمار (الإستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج overseas Chinese foreign direct investment)، وبالتالي ربط التنمية المحلية للصين بالمجتمع الدولي، ولا سيما مع الأسواق المتقدمة في أوروبا.

تشكل استراتيجية مبادرة "الحزام والطريق" قلب السياسة الخارجية الصينية، لذا فإن البعد الجيواستراتيجي لإستراتيجية "الحزام والطريق" الصينية يكمن بالأساس في رغبة الصين بتعزيز الاستقرار والثقة السياسية إقليميا مع دول الجوار الشرقي والجنوبي، فضلا عن المشاكل المتأتية من الجوار الغربي، والأهم من الناحية الجيواستراتيجية هو مسعى الصين في تغيير النظام الدولي الحالي والإنتقال به من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب.[1]

[1]– باهر مردان مضخور، "استراتيجية الحزام والطريق للقرن الحادي والعشرين"، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العدد 67، 2016)، ص 199.

تغطي مبادرة الحزام والطريق منطقة بها 55% من الناتج القومي الإجمالي العالمي، و63% من سكان العالم و75% من احتياطيات الطاقة المتاحة المعروفة، بدعم من أكثر من 60 دولة ومنظمة دولية؛ يغطي تصميم مسار مبادرة الحزام والطريق خمسة اتجاهات رئيسية ويشمل ستة ممرات اقتصادية رئيسية عبر آسيا وأوروبا وأفريقيا.

يقترح المسار الأول ربط الصين بأوروبا حتى بحر البلطيق، ويغطي مناطق آسيا الوسطى وروسيا؛ الممر الرئيسي عبر هذه المنطقة هو "الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا"، و"ممر الجسر البري الجديد لأوراسيا"؛ ويربط المسار الثاني الصين بالخليج الفارسي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا عبر "الممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا". المسار الثالث يمتد الطريق من الصين إلى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي، والممرات الرئيسية التي تمر عبر هذه المنطقة هي "الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان" و"الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار" و"الممر الاقتصادي بين الصين وشبه جزيرة الهند الصينية ".

ويغطي طريق الحرير البحري مسارين أو اتجاهين رئيسيين. وهي تشمل: الطريق عبر الموانئ الساحلية للصين إلى المحيط الهندي عبر بحر الصين الجنوبي ومضيق "ملقا". والطريق الثاني يمتد من الموانئ الساحلية للصين إلى جنوب المحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي.[1]

وهكذا، ظهرت مبادرة الحزام والطريق كمبدأ تنظيمي جديد للسياسة الخارجية الصينية؛ إنه يوفر إطارًا جديدًا للسياسة الخارجية الصينية لإبراز صورة الصين كقوة مسؤولة مهتمة بالسلام والتنمية ومستعدة لتحمل مسؤولية دولية أكبر لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي المضي قدمًا في موضوع النهوض السلمي للصين الذي طرحه" هو جينتاو Hu Jintao". لذلك، فإن مقاطعة الهند لمبادرة الحزام والطريق سوف تخيب آمال الصين بشكل مفهوم لأنها حريصة على انضمام جميع القوى والدول الكبرى إلى مبادرة الحزام والطريق حتى تتمكن من تسويق هذه المبادرة الكبرى بنجاح إلى المجتمع الدولي.[2]

من الناحية النظرية، تعد مبادرة الحزام والطريق وسيلة للإقتصاد الصيني للتغلب على الركود من خلال الإصلاحات الإقتصادية وإعادة الهيكلة؛ هذا تحدٍ سياسي للقيادة الصينية بسبب المصالح الراسخة لمختلف جماعات

[1]- Saheli Chattaraj, Op. cit. P81.
[2]- Prashant Kumar Singh, Op. cit. pp 46-47.

الضغط البيروقراطية والتجارية التي كانت تستفيد من النموذج الإقتصادي الحالي؛ دفع هذا التحدي "شي جين بينغ" إلى تعزيز وتجميع القوة السياسية اللازمة لدفع الإصلاحات؛ في المقابل، دفع هذا الصين في عهد "شي جين بينغ" لكبح المعارضة المحلية لضمان أن سلطة الحزب بلا منازع؛ على الصعيد الدولي، لا سيما في الجوار، لوحظ تشديد عام في نهج الصين لحماية مصالحها؛ إعلان الصين "الأحادي" و"دون أي تشاور مع الجيران" لتحديد منطقة الدفاع الجوي The Air Defence Identification Zone (ADIZ) في بحر الصين الشرقي The East China Sea (ECS) في نوفمبر 2013؛ ورفضها التام لشرعية محكمة التحكيم الدائمة في "لاهاي"، وحكمها الصادر في عام 2016 الذي أيد نزاع الفلبين ضد الأنشطة الصينية في بحر الصين الجنوبي The South China Sea (SCS)؛ ويشير بناء البنية التحتية العسكرية النشط في SCS إلى هذا التغيير في الموقف.[1]

منذ أن اقترحت الحكومة الصينية مبادرة "حزام واحد طريق واحد"، كانت هناك العديد من المناقشات المحلية والدولية التي نشأت في الأوساط الأكاديمية بشأن أصل المبادرة وإلهامها وبنائها. تطور الاقتصاد الصيني بسرعة كبيرة في الثلاثين عامًا الماضية مما أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة والمواد الخام والأسواق لقطاع التصنيع في الصين. لذلك، يمكن لمبادرة "One Belt One Road" كمشروع اتصال أن تساعد في ربط جوار الصين وتعزيز التعاون والدعم للصين لسد هذه الفجوة في الأسواق والمواد الخام وكذلك إمدادات الطاقة من أجل تنميتها المستقبلية والمستمرة. تحلل هذه الورقة المصادر الصينية لوضع تصور لمبادرة "One Belt One Road"، والمناقشات والتحديات المحلية للمبادرة وأهميتها للقيادة الصينية. كما يبحث في أصل مبادرة "One Belt One Road"، وكيف ربطت الصين مقاطعاتها الغربية والوسطى بـ "الحزام والطريق " لتقليل التفاوت في التنمية غير المتكافئة بين المقاطعات الغربية والشرقية في الصين. نظرت الورقة أيضًا في الإرشادات والمبادئ التوجيهية لمبادرة "One Belt One Road" على النحو الذي حددته الحكومة الصينية والتحديات التي قد يواجهها تنفيذ المبادرة.[2]

استخدمت الصين "طريق واحد طريق واحد" أو "مبادرة الحزام والطريق" الأخيرة (BRI) لإستراتيجيتها الإقتصادية المزدوجة الكبرى، وهما "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. على الطريق البري، تخطط لربط آسيا وأوروبا وأفريقيا؛ ومع ذلك، تركز الصين بشكل أساسي على ربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى وروسيا؛ الطرق الأخرى هي أيضًا جزء من هذا الطريق البري. على سبيل

[1]- Prashant Kumar Singh, Op. cit. p 47.
[2]- Saheli Chattaraj, Op. cit. p 73.

المثال، تعتزم أيضًا ربط الصين بغرب آسيا عبر آسيا الوسطى؛ هذه الطرق لتمكين مرور البضائع الصينية؛ على سبيل المثال، تريد الصين الوصول إلى منطقة المحيط الهندي عبر الطرق البرية، حيث يمكنهم نقل موارد النفط والغاز إلى الصين وفي المقابل الوصول إلى الأسواق للسلع الصينية.

من ناحية أخرى، من المفترض أن يربط الطريق البحري المناطق الساحلية في الصين بالمحيط الهندي عبر بحر الصين الجنوبي؛ يهدف هذا المسار إلى التوسع في أوروبا وربط الصين بجنوب المحيط الهادئ. بشكل عام، سيتم استخدام هذه الطرق لربط جميع الموانئ الساحلية الصينية معًا.[1] بالتالي فإن الصين ربطت استراتيجيتها بين الحزام والطريق عبر الإستناد على الممرات أو الجسور الدولية الكبرى.[2]

تسعى الصين وعبر دبلوماسية نشطة لتنفيذ استراتيجية الحزام والطريق لا سيما في المجال الإقتصادي ومن ثم دفع التبادلات الإقتصادية لتصل إلى مستويات عالية فضلا عن إقامة المناطق الحرة في مختلف أنحاء العالم، أما في المبادلات التجارية لا سيما مع دول الآسيان في منطقة جنوب شرقي آسيا منذ أن أقام الجانبين أكبر منطقة تجارة حرة عام 2010، بحيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لدول الآسيان، وتحتل هذه الأخيرة الشريك التجاري الثالث للصين بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.[3] فمبادرة الحزام والطريق هي الخطة الجيواقتصادية الكبرى للرئيس الصيني "شي جين بينغ" لتوحيد البلدان المجاورة للصين وتلك الموجودة على أطرافها في منطقة اقتصادية مشتركة لتعزيز التنمية والعلاقات الاقتصادية للصين مع هذه الدول.

في سبتمبر 2013 في زيارة استمرت عشرة (10) أيام لدول آسيا الوسطى (كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان)، صاغ الرئيس "شي" لأول مرة مصطلح One Belt One Road (OBOR)، حيث تحدث بشكل شامل عن مبادرة الصين الإستراتيجية لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وعن تبني نهج مشترك تجاه التنمية في المنطقة، وذلك ربط المنطقة من خلال طريق مشترك، مما يسهل تدفق السلع والموارد البينية. الرئيس "شي" في زيارته الرسمية لإندونيسيا في أكتوبر 2014 لحضور الإجتماع الحادي والعشرين للقادة الإقتصاديين لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC طرح مبادرة الحزام والطريق؛ وتعتقد الصين أنه من خلال التوفيق بين حساسية الآسيان تجاه الترابط التاريخي، فإن اقتراحها الحالي للتعاون مع دول الآسيان سيؤتي ثماره وسيعزز التعاون

[1]- Saheli Chattaraj, Op. cit. pp 73-74.

[2]– باهر مردان مضخور، مرجع سابق، ص 198.

[3]– نفس المرجع، ص 200.

البحري. وأعرب "شي" عن اعتقاده بأن صندوق التعاون البحري بين الصين والآسيان الذي أنشأته الصين في ذلك الوقت والذي كان متوخيا في الأصل لتطوير شراكات من أجل التعاون البحري، يمكن استخدامه لتنفيذ طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.[1]

بعد تبني الخطة، سارعت الصين بالعملية السياسية لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق؛ في 27 نوفمبر 2013، وافقت الجلسة الثالثة لمؤتمر الحزب الثامن عشر على اقتراح بعنوان "القضايا الرئيسية المتعلقة بتعميق الإصلاحات بشكل شامل"؛ اتخذت الجلسة قرارات، حيث ستؤسس الصين نظامًا اقتصاديًا جديدًا ومفتوحًا في البلاد من شأنه أن يشجع الشركات المحلية على المغامرة خارج الصين للتعاون التجاري مع الشركات الأجنبية؛ وبالمثل، نرحب أيضًا بالشركات الأجنبية للإستثمار في الصين وإقامة قواعد التصنيع الخاصة بها في البلاد؛ قررت الجلسة الكاملة تبني اتجاه جديد للعولمة الإقتصادية، حيث تريد الصين من الشركات المملوكة للدولة (SOEs) أن تستثمر في الدول الأجنبية، وأيضًا أن تجذب السوق الصينية المحلية المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التكنولوجيا؛ بالنسبة للصين، كان هذا يعني إبراز صورة "الإنفتاح المحلي" واستعدادها لأن تكون أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي، وبالتالي دمج استراتيجية الصين "العالمية" وسياستها لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين.[2]

المطلب الثاني: أهمية مفهوم الحزام الواحد والطريق الواحد

تبدأ مبادرة الحزام والطريق جغرافيًا بـ "الدبلوماسية المحيطية" Peripheral Diplomacy، إذ تتمحور هذه الدبلوماسية حول افتراض أن الصين تقع في المركز، بينما الدول الأخرى المجاورة على الهامش، ولكنها تتجاوز ذلك لتشمل معظم أنحاء العالم، كما أن قيم المبادرة تشبه إلى حد كبير قيم الدبلوماسية المحيطية: الانفتاح والشمول وربح للجميع من أجل تعاون اقتصادي متوازن، وتعكس أهدافها بالمثل أهداف الدبلوماسية المحيطية: تنسيق السياسات، وتوصيل المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي.[3]

تمتلك مبادرة الحزام والطريق أكثر من 2600 مشروع في أكثر من 100 دولة، بقيمة إجمالية تبلغ 3.7 تريليون دولار أمريكي. يعد برنامج الحزام والطريق برنامجًا شديد التعقيد يشمل العديد من البلدان التي تحتاج إلى

[1]- Saheli Chattaraj, Op. cit. pp 74-75.
[2]- I bid. p 75.
[3]- صفاء صابر خليفة محمدين، مرجع سابق، ص 162.

تنسيق وتنفيذ معقدين، مما قد يفرض تحديات كبيرة على الصين. ولكن نظرًا لضخ الصين الهائل للأموال، وقدرة المشاريع على توليد إيرادات ذاتية الاستدامة، والمرونة الداخلية للتصحيح ورفع مستوى عملية التنفيذ، يبدو نجاح مبادرة الحزام والطريق مضمونًا. على نحو فعال، قد تتحول مبادرة الحزام والطريق إلى لعبة محصلتها صفر بالنسبة للغرب خلال عقدين أو ثلاثة عقود.[1]

المضمون الحقيقي للأهداف الإستراتيجية التي تتضمنها مبادرة الحزام والطريق هي تلك المتعلقة بالربط الجغرافي العالمي لتقدم نظرية جيواستراتيجية ترتكز على الجغرافية الاقتصادية الصينية، أي أن استراتيجية "الجزام والطريق" وضعت لتخترق قارات آسيا وأوروبا وافريقيا، من الصين في شرق آسيا وجنوبها إلى أقصى الشمال الأوروبي والجنوب الإفريقي وبهذا الربط سيتم دمج الإقتصاديات المتقدمة مع الإقتصاديات الآسيوية النشطة وما بينهما الإقتصاديات النامية.[2]

في عام 1978، عندما كان الاقتصاد الصيني في حالة اضطراب، بدأ الزعيم الصيني آنذاك "دنغ شياو بينغ" Deng Xiaoping سياسة الإصلاح والانفتاح للصين "Reform and Opening Up Policy "، والتي تهدف على نطاق واسع إلى جعل الأسواق الصينية في متناول العالم الخارجي. كان الإصلاح يتألف من استراتيجية "جلب إلى الداخل" Bringing-In، مما يعني ضمناً أن الصين ستفتح أبوابها للعالم الخارجي ويمكن للدول الأجنبية أن تستثمر في الصين. وكان هذا أيضًا شرطًا للصين لجذب التكنولوجيا والدعم من المستثمرين الأجانب لدفع تنميتها الاقتصادية والتكنولوجية. في المرحلة اللاحقة من الإصلاحات الاقتصادية، تم تشجيع الشركات الصينية أيضًا على الاستثمار في البلدان الأخرى، مما أدى بدوره إلى تقدم تكنولوجي واقتصادي كبير في الصين.

بعد ثلاثة عقود من سياسة الإنفتاح، نما الإقتصاد الصيني بمعدل 10% في الناتج المحلي الإجمالي و18% سنويًا في التجارة الدولية، على التوالي. وهكذا، تعزز الإقتصاد الصيني من خلال تبني وتكييف التقنيات الجديدة والمتقدمة، سواء من الشركات الأجنبية التي استثمرت في الصين للوصول إلى الأسواق الصينية، وكذلك من الشركات الصينية التي استثمرت في البلدان الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تطوير نطاق وحجم التنمية الاقتصادية في الصين؛ مع وضع هذا الواقع في الإعتبار، يعتمد مفهوم Xi الخاص بـ BRI على استراتيجية أساسية هي "الدخول"

[11] - Marshal M Matheswaran, “US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific”, (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4

[2]– باهر مردان مضخور، مرجع سابق، ص 198.

و"الخروج" The foundational "bringing-in" and "going out" strategy. ومع ذلك، فإن مبادرة الحزام والطريق دمجت هاتين الإستراتيجيتين ووفرت أهمية مفاهيمية أوسع للمبادرة.[1]

كما أدى نجاح عملية الإصلاح إلى إيلاء أهمية كبيرة لتنمية المناطق الساحلية الشرقية والمناطق الإقتصادية الخاصة بسبب مواقعها الجغرافية وقربها من الموانئ؛ ركزت سياسة الإستثمار والتصنيع الوطنية للصين في المقام الأول على المناطق الساحلية الشرقية للصين، حيث قدمت أيضًا بيئة استثمارية أكثر ملاءمة مقارنة بالمقاطعات الموجودة في الأجزاء الداخلية والغربية من الصين. ونتيجة لذلك، شهدت الصين فائضا في الإنتاج خاصة من السلع الإستهلاكية وغيرها من المنتجات الصناعية الثقيلة والخفيفة في المقاطعات الساحلية الشرقية؛ ومن ثم، واجهت الصين تحديات في إيجاد أسواق ووجهات جديدة لهذه السلع الفائضة وسط اتجاه تنازلي في الطلب العالمي على المنتجات الصينية.

تشمل مبادرة الحزام والطريق استراتيجية محلية واستراتيجية تنموية للصين. بينما تريد الصين تطوير منطقتها الغربية، فإنها تهدف أيضًا إلى أن تنشئ مبادرة الحزام والطريق منطقة مجاورة مناسبة. وهي تعتقد أنه إذا تمكنت الصين من إدارة بيئة من خلال التعاون البناء مع جيرانها، فيمكنها حينئذ التركيز على شؤونها الداخلية. على سبيل المثال، يستخدم الكتاب الأبيض للدفاع الصيني لعام 2013 أيضًا مصطلح "فترة الفرصة الإستراتيجية"، مما يشير إلى أن الصين كانت مستفيدة من البيئة الأمنية الخارجية الحميدة، مما سمح لها بالتركيز أكثر على تنميتها المحلية والاقتصادية. من خلال التركيز على التنمية الاقتصادية، تمكنت من تحقيق مكانة اقتصادية عالمية وتجنب سباق التسلح أو التدخل العسكري. في هذا السياق، تعد مبادرة الحزام والطريق خطة جديدة لتقديم خطة عمل شاملة أخرى لمواصلة هذه السياسة. على الرغم من أن العلماء قد أشاروا إلى أن مبادرة الحزام والطريق لديها العديد من الجوانب الاستراتيجية والأمنية، والتي قد تثير الشكوك والريبة بين جيران الصين، ولكن بالنسبة للصين، فهي مبادرة اقتصادية وسياسة محلية أكثر من كونها مهمة أمنية أو استراتيجية.[2]

وبالتالي، تتبع مبادرة الحزام والطريق مفهومًا مبتكرًا يسمح للصين بتلبية احتياجات المناطق ذات الأداء الضعيف على وجه التحديد، فضلاً عن السماح لها بوضعها بين الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وسياسة الانفتاح.

[1]- Saheli Chattaraj, Op. cit. pp 75-76.
[2]- I bid. P 83.

علاوة على ذلك، فإنه يمنح الصين أيضًا فرصًا للتفاعل مع الدول الواقعة على أطرافها حول قضايا التنمية والسياسة الاقتصادية، مما يزيد من وجودها الإقليمي. وبالمثل، بينما يمكن للدول المجاورة الاستفادة أيضًا من مشاريع تطوير البنية التحتية الصينية في بلادهم، يمكن للصين التفاوض بشأن الوصول إلى أسواقها ومواردها الطبيعية والمواد الخام لتعزيز تنميتها المحلية؛ هذا هو التحول المهم في السياسة الدولية للصين في إطار مبادرة الحزام والطريق.[1]

وكإستراتيجية اقتصادية، تعد مبادرة الحزام والطريق "مخططًا واختبارًا لتأسيس نظام عالمي متمركز". إنه برنامج ضخم للتنمية الاقتصادية يمتد من جنوب شرق آسيا عبر جنوب ووسط آسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. في حين أن "الحزام" عبارة عن سلسلة من المشاريع البرية عبر أوراسيا، فإن "الطريق" عبارة عن سلسلة طموحة لتوسيع وتحديث الموانئ والبنية التحتية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ والبحر الأبيض المتوسط لتسهيل الوصول إلى الممرات البحرية العالمية.[2]

بصرف النظر عن جانب التكامل في مبادرة الحزام والطريق، كانت الصين حريصة في إبراز مبادرة الحزام والطريق كمبادرة اقتصادية. كما قام الرئيس "شي" بتسويق هذه المبادرة على أنها مبادرة ذات فائدة متبادلة وتعاون مشترك. وأن مبادرة الحزام والطريق ستلتزم بـ "اللاءات الثلاثة" Three Nos والمبادئ التوجيهية لـ "بانتشيل" The Panchsheel. وهذه المبادئ هي: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. لا توسع من أجل السيطرة أو الهيمنة في المنطقة؛ وعدم توسيع مجال النفوذ. ومن خلال تجنب اللغة التي من شأنها تغذية التنافس الجيوسياسي وخلق عدم الثقة في تعاملها مع دول مبادرة الحزام والطريق، فإن الصين مصممة على استخدام الصورة الإيجابية عنها في البلدان الأخرى والحصول على البنية التحتية والطرق ومشاريع الربط في أراضيها. أيضًا، لكي تنجح مبادرة الحزام والطريق، يتعين على دول الحزام والطريق أيضًا إعادة ضبط استراتيجياتها لتكون داعمة للسياسات الصينية وآليات التيسير الأخرى لمبادرة الحزام والطريق. لذلك، أخذت القيادة الصينية هذه العوامل في الاعتبار في المبادئ التوجيهية الجديدة لمبادرة الحزام والطريق.[3]

[1]- Saheli Chattaraj, Op, cit. p 78.
[2] - Marshal M Matheswaran, Op, cit.
[3]- Saheli Chattaraj, Op, cit. p 78.

المطلب الثالث: المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لمشاريع مبادرة الحزام والطريق

يهدف مشروع "حزام واحد وطريق واحد" إلى تزويد منطقة أوراسيا الكبرى بهيكل استراتيجي واقتصادي. سيشمل جزء من هذا النظام أيضًا موانئ في المحيط الهندي، وسيستخدم جزء منها "طريق البحر المتجمد الشمالي"، لكن الجزء المتنامي سيعبر أوراسيا القارية، ولا سيما روسيا. البحث جار لتطوير الطرق اللوجستية الجنوبية التي تربط آسيا وأوروبا وأفريقيا بثلاث قارات. يهدف المشروع إلى تزويد منطقة أوراسيا الكبرى بهيكل استراتيجي واقتصادي. سيشمل جزء من هذا النظام أيضًا موانئ في المحيط الهندي، وسيستخدم جزء منها "طريق البحر المتجمد الشمالي"، ولكن جزءا متزايدا سيعبر أوراسيا القارية، ولا سيما روسيا. [1]

شرعت الصين بالفعل في التخطيط وبناء الطريق الآسيوي وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا عن طريق 13 طريقًا و8 خطوط سكك حديدية يتم بناؤها بالاشتراك مع دول في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا. حاليا، تم الانتهاء بالفعل من بعض أقسام خط السكك الحديدية العابر لآسيا في أجزاء من الصين ولاوس وتايلاند وماليزيا. خط سكة حديد الصين –أوروبا وخط سكة حديد الصين –كازاخستان. كما يجري تشييد الطرق التي تربط بعض موانئ الصين بتلك الموجودة في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا. كما أن الطريق السريع بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان قيد الإنشاء. كما قامت الصين ببناء 18 قناة دولية لنقل الكهرباء. وتم إنشاء العديد من خطوط أنابيب الغاز بدأت بالفعل في العمل، مثل خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وآسيا الوسطى، وخط أنابيب النفط الخام بين الصين وروسيا، وخط أنابيب النفط والغاز بين الصين وميانمار. يعد تحرير وتسهيل الاستثمار والترابط التجاري جوانب مهمة في مبادرة الحزام والطريق. لكن على الرغم من أن مبادرة الحزام والطريق هي مبادرة اقتصادية في المقام الأول، إلا أنها لا تزال تحتوي على العديد من الجوانب الأمنية، والتي تثير الغموض والشك لدى الدول الأخرى.[2]

كما تفترض المصادر الرسمية الصينية أنه إذا تحققت رؤية مبادرة الحزام والطريق، فيمكنها أيضًا إنشاء ممر اقتصادي واعد يربط بين معظم المناطق ويستفيد منه بشكل مباشر 4,4 مليار شخص، أي 63% من سكان العالم.[3]

[1] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 268.
[2]- I bid. Pp 81-82.
[3]- I bid. Pp 78-79.

أشار "جوستين ييفو لين" Justin Yifu Lin من المدرسة الوطنية للتنمية بجامعة بكين The National School of Development at Peking University، وهو أيضًا نائب رئيس أول سابق للبنك الدولي، متحدثًا في منتدى "بواو لآسيا" The Boao Forum في جويلية 2015، إلى أن مبادرة الحزام والطريق ستكون قوة دافعة جديدة من أجل تعزيز واستمرار الإنتاجية والنمو الاقتصادي في آسيا؛ وتواصل البلدان الآسيوية تعزيز مكانتها الإقتصادية والحد من الفقر في المنطقة؛ كما ناقش المنتدى الشكل الشامل للتنمية من خلال الإستثمار المخطط الذي تهدف المنطقة إلى تحقيقه، تعتقد الصين أن آسيا في الوقت الحالي تمثل بالفعل 20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ومع مشاريع مبادرة الحزام والطريق، ستزيد هذه الحصة، والتي بدورها يمكن أن تسهم في النمو الإقتصادي العالمي. فالتكامل الإقليمي والترابط والإعتماد المتبادل يوفران حلاً رئيسياً للعديد من القضايا الإقتصادية العالمية.[1]

ومن ثم، فإن المبادئ التوجيهية لمبادرة الحزام والطريق هي "العوامل الخمسة للإتصال أو عوامل الإتصال الخمسة" و"القواسم المشتركة الثلاثة"؛ الإتصالات الخمسة هي: تنسيق السياسات؛ ربط المرافق؛ تجارة بلا عراقيل؛ التكامل المالي؛ والروابط بين الأفراد؛ "القواسم الثلاثة المشتركة" هي: "المصلحة المشتركة"، "المصير المشترك،" و"المسؤولية المشتركة". من الناحية المثالية، تتوقع المبادئ التوجيهية لمبادرة الحزام والطريق من دول مبادرة الحزام والطريق أن تبتكر طرقًا لزيادة الإستثمار الأجنبي وتعزيز الدعم المحلي لسياساتها، وتعتقد الصين أن هذا سيساعد بعد ذلك في بناء مصالح مشتركة في بلدان مبادرة الحزام والطريق، والذين سيكونون جزءًا من مجتمع "المصالح والمصير والمسؤولية المشتركة"؛ سوف يبنون نظامًا اقتصاديًا مفتوحًا من وجهة النظر الصينية من شأنه أن يمثل مبادئ مثل المنفعة المتبادلة والتعاون المربح للجميع والتعددية والتوازن والأمن والفعالية. بعبارة أخرى، من خلال تطوير سياسات جديدة في الإصلاحات والإنفتاح، ستطور الصين ودول مبادرة الحزام والطريق نمطًا جديدًا من التفاعل والتفاهم يختلف عن الدول الغربية.[2]

بينما يركز مكون "الحزام" Belt في مبادرة الحزام والطريق على قطاع غربي سريع التطور وتدريجي، يركز مكون "الطريق" Road على توسيع التعاون البحري، لكن لا تزال الصين تواجه حالة صراع مستمرة في منطقة بحر الصين الجنوبي. وللحصول على مزيد من الدعم في البحار والوصول إلى منطقة المحيط الهندي من أجل المرور

[1]- Saheli Chattaraj, Op. cit. P 84.
[2]- I bid. Op, cit. P9.

الآمن والحر للبضائع الصينية، فإنها تهدف إلى تأمين الطرق والممرات البحرية من خلال تشكيل حلفاء مع دول الجوار.[1]

بشكل عام، حددت مبادرة الحزام والطريق أهدافها وغاياتها لثلاث مراحل مختلفة. في المرحلة الأولى، يكون لها أهداف إنمائية فورية في إطار زمني من سنتين إلى ثلاث سنوات، حيث تسعى من خلالها إلى توسيع فرص التنمية والتوصل إلى توافق في الآراء مع البلدان الواقعة على محيطها وحدودها وتنفيذ المخططات المتعلقة ببناء البنية التحتية. ومشاريع الاتصال. في هذه المرحلة، سيكون الاستثمار الصناعي والتعاون الاقتصادي والتجاري وتسهيل التجارة والاستثمار، وتنقل الأفراد والتعاون في مجال الجمارك وحماية الاستثمار وإدارة الهجرة مجالات التعاون الرئيسية.

ومن المقرر أن تحقق المرحلة الثانية من مبادرة الحزام والطريق، التي تمتد على مدى عشر سنوات، اختراقات في التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ أخيرًا، يتمثل الهدف طويل المدى لمبادرة الحزام والطريق في تحقيق نظام نقل بري وبحري وجوي فعال. ومن المتوقع مبدئيًا أن تغطي الفترة الزمنية الكاملة لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق فترة زمنية تصل إلى 35 عامًا ويُقدر أنها ستكتمل في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 2049؛ كما أن تنفيذ مشروع مبادرة الحزام والطريق مدرج في دستور الحزب الشيوعي الصيني، مما يمنحه ثقلًا وزخمًا أكبر في السياسة ويضمن استمرار مشروع مبادرة الحزام والطريق.[2]

المطلب الرابع: تحديات مبادرة الحزام والطريق

استراتيجية الإحتواء الأمريكية المتزايدة جعلت الصين تتحول إلى الغرب من خلال "حزام واحد، طريق واحد" مبادرة لا تشمل طرق النقل المختلفة فحسب، بل تتوخى أيضًا إنشاء مجموعات للتنمية الاقتصادية وإنشاء اتصال مباشر بين الثقافات الأوروبية الآسيوية.[3]

وهناك جدل في الصين حول ما إذا كانت مبادرة الحزام والطريق مشروعًا اقتصاديًا في المقام الأول (وهي الرواية التي يتم تقديمها للغرب)، أو ما إذا كانت لها أيضًا أهدافًا سياسية وأمنية، إذ يجادل بعض الباحثين الصينيين

[1]- Saheli Chattaraj, Op, cit. Pp 79-80.
[2]- I bid. p 80.
[3] - Muhammad Muzaffar and others, Op, cit. p 268.

المؤثرين بأن هدف المبادرة والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية هو تحدي النسق الدولي الحالي، والحد من الهيمنة الأمريكية، وأن المبادرة تعد تعبيرًا عن استراتيجية الصين الكبرى الجديدة، وبالتالي، تهدف الصين إلى إضفاء رؤيتها المفضلة لبناء نظام عالمي جديد بقيادة صينية، وكرد فعل على إعادة التوازن في الولايات المتحدة،[1]

إلى حد كبير، تعد مبادرة الحزام والطريق مساهمة فريدة من نوعها لـ "شي" في السياسة الخارجية الصينية، وتهدف إلى أن تكون السمة المميزة لفترة ولايته كرئيس لجمهورية الصين الشعبية. تتميز فترة ولاية كل زعيم صيني بدعامة سياسية وأيديولوجية فريدة من نوعها، والتي تمثل التغييرات والإستمرارية في فترة قيادته. تحت قيادة الرئيس "هو جينتاو" من 2003-2013، ركز قانون السياسة الخارجية للصين على التنمية السلمية وخلق مستوى معيشي مناسب للشعب الصيني بحلول عام 2020. لقد كانت "التنمية السلمية" و"مجتمع رغيد الحياة" الدعامة الأساسية للسياسة الصينية؛ ويعتبر ذلك هدفا مهم للغاية حيث يصادف عام 2021 الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني. وبالمثل، فإن تصور "شي جين بينغ" لـ "الحلم الصيني" ومبادرة الحزام والطريق كوسيلة لتحقيق هذا الهدف من المفترض أن يحقق أهدافه في الذكرى المئوية لميلاد جمهورية الصين الشعبية في عام 2049. ببناء دولة اشتراكية حديثة تكون قوية ومزدهرة وتستعيد المكانة الدولية التي فقدتها خلال فترة الإمبريالية.[2]

لقد أبدت الصين الكثير من القلق والشك بشأن اصطفافات النفوذ الكبيرة على محيطها وتقوم بتجنيد أصدقاء وحلفاء جدد ضد الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين. يمكن العثور على تأكيد جهود الصين لجمع المزيد من البلدان تحت من مبادرة "حزام واحد وطريق واحد (OBOR) "، يسعى مشروع One Belt One Road إلى أن يكون حملة عالمية شاملة عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا. من خلال المخطط تحاول الصين ربط 65 بلدا عبر أكثر من عشرة ممرات، بما في ذلك مقترح جسر أوراسيا القاري.[3]

على الرغم من أن خلفية مبادرة الحزام والطريق هي روح طريق الحرير القديم، إلا أنها مختلفة من عدة جوانب؛ تعد مبادرة الحزام والطريق اقتراحًا صينيًا في المقام الأول وتتمحور حول الصين لأنها القوة الدافعة الأساسية للمشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف؛ مع ذلك لم تتوصل مبادرة الحزام والطريق إلى مبادئ توجيهية محددة أو أي وثيقة عامة تتضمن أحكاما وشروطا محددة للبلدان المشاركة في المبادرة، ومعظم الوثائق أو مذكرات التفاهم

[1]- صفاء صابر خليفة محمدين، مرجع سابق ص 162.

[2]- Saheli Chattaraj, Op, cit. Pp 83-84.

[3] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 271.

الموقعة بموجب المبادرة ثنائية وليست متعددة الأطراف؛ ونتيجة لذلك، يتعين على العديد من البلدان مراعاة عدم وجود معلومات موثوقة بشأن السياسة العامة للمبادرة أثناء مناقشة سياستها بشأن الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق. وينطبق هذا أيضًا على الهند، حيث يقوم صانعو السياسات بتقييم مزايا الإنضمام إلى مبادرة الحزام والطريق، خاصة أنه بالنسبة للهند، يتم إنشاء الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان على أرض محل نزاع بين الهند وباكستان.[1]

تتمتع مبادرة الحزام والطريق برؤية واسعة يمكن أن تكون مفيدة لجميع الدول المشاركة إذا تم فحصها وتحليلها بعناية، ويمكن أن تثبت أنها أقوى وأعقد ظاهرة دولية في القرن الحادي والعشرين؛ وعلى سبيل المثال، حتى بالنسبة للهند، يمكن أن تكون مبادرة الحزام والطريق مفيدة للتخفيف من حدة الفقر من خلال خلق فرص العمل وبناء البنية التحتية، والحصول على قروض من بنك التنمية الجديد لبناء الطرق كما تقرر في اجتماعه السنوي الثاني الذي عقد في نيودلهي في أبريل 2017.[2]

تعد مبادرة الحزام والطريق واحدة من أولى مبادرات البنية التحتية والربط الشبكي في آسيا والتي سيكون لها العديد من المستفيدين المحتملين، حيث لا تزال المنطقة الآسيوية تفتقر إلى الطرق والسكك الحديدية والإتصالات والبنية التحتية الأساسية الضرورية للتنمية. لذلك، على الرغم من أن النتيجة والعواقب الحقيقية لمبادرة OBOR لا تزال غير معروفة، فإن المبادرة لا بد أن تؤدي إلى تطوير البنية التحتية مما يؤدي إلى التحول الاقتصادي؛ تم توثيق مبادرة الحزام والطريق أيضًا في دستور الحزب الشيوعي الصيني جنبًا إلى جنب مع "فكر (شي جين بينغ) حول العصر الجديد للإشتراكية ذات الخصائص الصينية" خلال المؤتمر الوطني الـ 19 للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر 2017، مما يجعل المبادرة أحد أهم مبادرات السياسة الخارجية للصين؛ ومع ذلك، لا تزال مبادرة الحزام والطريق تواجه العديد من المخاطر السياسية عندما يتعلق الأمر بمخاوف الأمن والتهديد للدول المجاورة والدول المشاركة نظرًا لوجود مخاطر ائتمانية في الأسواق الجديدة للدول المشاركة؛ تشمل المخاطر أيضًا عدم الاستقرار السياسي في بعض مناطق المبادرة، وعلى الرغم من هذه المخاطر والتحديات، تظل مبادرة الحزام والطريق مخططًا

[1]- Saheli Chattaraj, Op, cit. p82.
[2]- I bid. Pp 82-83.

شاملاً صممته الصين لتقليل الاختلاف والاحتكاك بين دول المنطقة وتعظيم التعاون بين كل من القوى الكبيرة والصغيرة.[1]

حزام واحد -طريق واحد طريق الحرير الصيني الحديث. طريقة النقل الاقتصادي[2]

[1]- Saheli Chattaraj, Op. cit. p 85.
[2]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 25.

المبحث الخامس: الأهداف الجيواستراتيجية للصين في منطقة آسيا الباسيفيك

تسعى الصين من خلال استراتيجياتها في بيئتها الإقليمية منذ نهاية الحرب الباردة وبداية سياسات الإصلاح والإنفتاح الاقتصادي، وتبني دبلوماسية أمنية جديدة إلى تحقيق عدد من الأهداف ذات المضامين الجيوسياسية والجيواقتصادية والأمنية، لتأمين صعودها السلمي من جهة، والتحوط ضد استراتيجية الإحتواء الأمريكية من جهة ثانية، ومحاول تغيير بنية النظام الإقليمي والدولي بما يتماشى والمصالح القومية للصين من جهة ثالثة.

المطلب الأول: تعزيز قوة ومكانة الصين الإقليمية والدولية واحتواء وضع الهيمنة الأمريكية

-خطوة استراتيجية نحو التعددية القطبية والهيمنة العالمية للصين-

مؤخرًا كثرت الكتابات والتحليلات التي تتحدث عما يُمكن أن يُطلق عليه النظام العالمي الصيني Chinese world order، ذلك المفهوم الذي يتمحور حول رغبة ورؤية الصين في تشكيل نسق إقليمي وعالمي جديد تحت قيادتها، وهو ما يشكل خطرًا على الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد استمرارية قيادتها للنسق الدولي.[1] وتشكل التعددية القطبية من وجهة النظر الصينية أساسًا هاما لتحقيق سلام دائم في العالم حيث أنها ستؤدي إلى بناء نظام سياسي واقتصادي عادل وستضع إطار عمل سياسي دولي مستقر نسبيًا وتعزيز التبادلات والتعاون، إذ يجب أن تكون الدول جميعًا أعضاء متساوون في المجتمع الدولي دون الهيمنة مع اتباع نموذج للتنمية المشتركة في إطار من الثقة المتبادلة.[2]

تختلف التعددية القطبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عن أي مرحلة أخرى شهدت تعددية قطبية في التاريخ، فخلال الفترة من القرن الخامس عشر إلى أواخر النصف الأول من القرن العشرين، شهدت ستة (06) مراحل من التعددية القطبية، وقد تميز وضع التعددية القطبية في تلك المراحل الست بالإعتماد على الأحلاف العسكرية، وتشكيل توازن نسبي للقوى عسكريا.[3] لذلك تسعى الصين إلى تغيير النظام الدولي الحالي ومعايير العلاقات بين الدول، فهي ترى أن النظام الدولي وقواعده وضعتها الدول الغربية عندما كانت الصين ضعيفة، وتعتقد أن التوزيع الحالي للقوة والموارد متحيز بنائيا لصالح الغرب وضد الصين.[4]

---

[1]- صفاء صابر خليفة محمدين، مرجع سابق، ص 161.

[2]- نفس المرجع، ص 159.

[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 121.

[4]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 384.

يمكن إرجاع مفهوم الصين عن الإقليمية الآسيوية الجديدة التي تستثني الولايات المتحدة الأمريكية إلى خطاب الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في 21 ماي 2014 في مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا The Conference on Interaction and Confidence-Building Measures in Asia (CICA). في هذا الخطاب طرح "شي" مقترحات من أجل "شعوب آسيا لإدارة شؤون آسيا وحل مشاكل آسيا والحفاظ على أمن آسيا؛ تتمتع شعوب آسيا بالقدرة والحكمة على تحقيق السلام والإستقرار في المنطقة من خلال تعزيز التعاون".

وبالتالي يمكن القول إنه على عكس الولايات المتحدة، فإن طموح الصين هو تحقيق التفوق الإقليمي وليس التفوق العالمي، من خلال التفوق على الولايات المتحدة وشراكات تحالفها. ونظرًا لطموحات الصين الإقليمية المتزايدة، يصبح من الضروري فهم كيف "تتصور" بكين هيمنتها في آسيا. الإفتراض الأساسي هنا هو أن قادة الصين لا يهدفون فقط إلى توسيع قدراتهم ونفوذهم، ولكن أيضًا إلى "ترسيخ بلدهم كقوة مهيمنة في شرق آسيا" وإخضاع قوى شرق آسيا الأخرى؛ ثانياً، إن تفوق الصين سوف يتجلى بشكل أساسي من الناحية السياسية؛ ثالثًا، سيتطلب تقليصًا كبيرًا، إن لم يكن القضاء التام، على الوجود الإقليمي لأمريكا.[1]

قدم رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانغ" Li Keqiang تقرير عمل الحكومة في المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني في 5 مارس 2017؛ وتضمن التقرير إعلانات رئيسية تتعلق بالاقتصاد المحلي والبيئة والإسكان والدفاع والسياسة الخارجية.[2] إذ عبرت القيادة الصينية عن رُؤاها واعتمدت عدداً كبيراً من التدابير بما يكفي للسماح بإجراء توليف أولي من دبلوماسيتها الاقتصادية؛ تماشياً مع الإعتراف بأن الطريقة التي تتعامل بها القيادة الصينية اليوم مع تحدياتها الإقتصادية المحلية لها تأثير مباشر على تطور الإقتصاد العالمي بأكمله، يجب أن يشمل التقييم الهادف ربط خيارات السياسة الإقتصادية المحلية والخارجية للحكومة. علاوة على ذلك، توفر الجغرافيا الإقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ آفاقًا مشرقة للنهج الصيني لإدارة الشؤون الإقتصادية عبر الحدود، وستكون أيضًا في نهاية المطاف بمثابة أرض اختبار للإستراتيجيات الصينية؛ على هذا النحو، سيتم التركيز بشكل أساسي على كيفية ارتباط الصين بآسيا والمحيط الهادئ.[3]

[1]- Amrita Jash, Op. cit. p 23.
[2]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 10.
[3]- Zha Daojiong, Op. cit. P 86.

وفيما يتعلق بقضية السياسة الخارجية، قال "لي كه تشيانغ": "كدولة كبيرة، حققت الصين إنجازات بارزة في دبلوماسيتها بخصائص مميزة"؛ شملت الإنجازات، الزيارات التي قام بها الرئيس "شي جين بينغ" وقادة صينيون آخرون إلى دول أجنبية؛ المشاركة في الإجتماع الرابع والعشرين للقادة الإقتصاديين للأبيك APEC؛ قمة منظمة شنغهاي للتعاونthe Shanghai Cooperation Organisation Summit ؛ اجتماع قادة البريكس The BRICS Leaders Meeting؛ قمة الأمن النووي the Nuclear Security Summit؛ اجتماعات رفيعة المستوى خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ اجتماع آسيا وأوروباthe Asia-Europe Meeting ؛ واجتماع قادة شرق آسيا حول التعاون The East Asian Leaders meeting on cooperation.[1] كما تحدث عن دور الصين النشط في إصلاح وتحسين نظام الحوكمة العالمي، ولا سيما نجاح الصين في تنفيذ اتفاقية باريس. فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، كانت توقعاته قاتمة إلى حد ما، حيث قال إن "النمو الاقتصادي العالمي لا يزال بطيئًا، ويتزايد اتجاه تراجع العولمة وعودة الحمائية. وهناك العديد من الشكوك حول اتجاه سياسات الاقتصادات الرئيسية وتأثيراتها غير المباشرة ". وأن "الصين تمر بمرحلة حاسمة ومليئة بالتحديات في مساعيها التنموية".[2]

إن الرغبة القصوى للصين المعاصرة لتعزيز مكانتها الإقليمية هي أن تتخلى الولايات المتحدة عن موقعها الإستراتيجي المهيمن في آسيا مثلما فعلت المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مع أمريكا.[3] لذلك، فقد هدفت الصين إلى التأثير على بنية النسق الدولي، وبالتأكيد على الطابع متعدد الأقطاب Multi-polar system، إذ يُحسب للأزمة المالية العالمية في عام 2008، أنها كانت أحد التطورات التي ساهمت في التأكيد على هذا الطابع؛ لأنها أضعفت مكانة الولايات المتحدة باعتبارها مركز النظام الاقتصادي العالمي (أنظر الملحق رقم 10). وإضافة إلى ذلك، فلقد ساهمت تطورات أخرى في تنامي النفوذ الاقتصادي الصيني، ويتمثل أبرزها في صعود "ترامب" إلى سدة الرئاسة الأمريكية، الذي شرع في تبني الحمائية الاقتصادية كمدخل لتقليل العجز في الموازنة الأمريكية، في الوقت الذي أصبحت فيه الصين هي المدافع الرئيسي عن العولمة الاقتصادية، كما اتضح في خطاب الرئيس الصيني أمام منتدى دافوس الاقتصادي عام 2017، حين أكد على أن "العولمة الاقتصادية ليست هي السبب وراء المشاكل والأزمات التي يعاني منها العالم، وإذا صح ذلك، فإن هذا لا يعني أن نقضي على هذا النظام،

[1]- Abanti Bhattacharya, Op. cit. p 10.
[2]- I bid. p 10.
[3] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 272.

وللتدليل على إصرار الصين على الدفاع عن العولمة، أكد الرئيس الصيني التزام بلاده بأبرز المبادرات الإقتصادية التي طرحتها، والتي تتمثل في "الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية"، و"مبادرة الحزام والطريق".[1]

المطلب الثاني: مواجهة التحدي الياباني للصين على ضوء الطموحات الإقليمية وجيوسياسية شرق آسيا المعقدة.

لقد أدى الطموح والسعي وراء القيادة الإقليمية من قبل الصين واليابان إلى تحويل المنطقة الآسيوية إلى مسرح متقلب لسياسات القوة.[2] إذا استمرت الديناميكية الأمنية الإقليمية والدولية للصين، من المرجح أن تتفوق الصين على اليابان لتصبح القوة الآسيوية المهيمنة في غرب المحيط الهادي، بحيث تعزز دورها كلاعب أساسي في تشكيل التطورات الديبلوماسية الإقليمية في أنحاء أوراسيا وتمتن علاقاتها ذات البعد الأمني في المنطقة والعالم.[3]

يتفق عدد من المحللون الصينين فيما يتعلق في إبداء شكوك عميقة إزاء ميول اليابان "العسكرية" وإمكانية أن تلعب دورا أمنيا إقليميا واسعا وإمكانية تدخلها في الأحداث المحتملة في كوريا الشمالية وتايوان، وارتباطاتها الدفاعية القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهم يرون تحولا في السياسة الدفاعية اليابانية من التوجه الداخلي إلى التوجه الإقليمي وتحولا من الدفاع السلبي إلى الدفاع النشط.[4]

تحاول الصين إعادة تشكيل الفضاء الاستراتيجي الآسيوي، وبالتالي، تجبر الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة على إعادة تشكيل علاقاتها مع الصين أيضًا. من المعروف أن الولايات المتحدة تظل التحدي الرئيسي لطموحات الصين كقوة عظمى. ومع ذلك، فإن ما لا يمكن تجاهله هو تحدي اليابان لتطلعات الصين في تولي زمام القيادة في آسيا. بالنسبة للصين، تلعب اليابان دور "الآخر" المهم في موازنة القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية للصين في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مخاوف الصين بشأن نهوض اليابان مستمدة بشكل كبير من وعيها التاريخي. تم التحقق من صحة ذلك من خلال عدم رغبة الصين في قبول التحول الذي يلوح في الأفق لليابان إلى ما يسمى بـ "دولة طبيعية".

---

[1]- صفاء صابر خليفة محمدين، مرجع سابق، ص 161.

[2]- Amrita Jash. Op. cit. p 22.

[3]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 14.

[4]– ديفيد شامبو، "مرجع سابق، ص 232.

إلى جانب ذلك، يتجلى التوازن الياباني المضاد لتطلعات الصين الإقليمية في "بحر الصين الشرقي" و"بحر الصين الجنوبي" ومبادرة الحزام والطريق (BRI)؛ يمكن تعريف المنافسة الصينية اليابانية في المنطقة الآسيوية في سياق المثل الصيني القديم القائل: "لا يمكن لجبل واحد أن يحتوي على نمرين".[1]

تنظر الصين كذلك إلى المبالغة في قدراتها وسوء فهم دوافعها بوصفها "ستارة من الدخان" للعسكرة اليابانية المتجددة أو الإستراتيجية المدعومة أمريكيا لإحتواء الصين من خلال المساعدة العسكرية للفاعلين الإقليمين، ودعم التحالفات الإقليمية المعادية للصين.[2] في ضوء ذلك، فإن القضية المركزية هي: "هل يمكن للصين حقًا الوصول إلى الهيمنة الإقليمية في آسيا؟" ما يجعل هذا الحساب صعبًا هو أن طموحات الصين تواجه تحديًا يابانيًا، حيث يتنافس كلاهما للحصول على الهيمنة الإقليمية؛ أبرز سمات شرق آسيا بعد الحرب الباردة هي أن الصين واليابان قويتين وثريتين في نفس الوقت، جنبًا إلى جنب مع التنافس المتزايد بينهما؛ وفي هذا الصدد، يمكن تفسير ما يجعل "اليابان الراكدة" قوة موازية لـ "الصين الصاعدة" بالطرق التالية:[3]

أولاً، بعد ثلاثة عقود من النمو الإقتصادي السريع، حلت الصين في عام 2010 محل اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة ورفعت نفسها من الإنعزالية الشيوعية إلى مرتبة القوة العالمية؛ لكن النفوذ الإقتصادي الصيني المتنامي فشل في احتواء براعة اليابان الإقتصادية الطويلة؛ الضعف المالي المؤقت لليابان، مقارنة بالنمو الإقتصادي القوي في الصين، لا يضمن زوالها كلاعب اقتصادي قوي. بدلاً من ذلك، تكمن الميزة النسبية لليابان في اقتصادها عالي التطور القائم على التكنولوجيا المتقدمة والقدرة القوية على الإبتكار العلمي والتكنولوجي مما يجعلها اقتصادًا صناعيًا أكثر قوة من الصين.

ثانيًا، فيما يتعلق بالجانب الأمني، تمتلك كل من الصين واليابان قدرات عسكرية كبيرة تجعل كل منهما لاعبًا قويًا في نزاع بحر الصين الشرقي. بينما تحتفظ اليابان بالسيطرة الإدارية على الجزر المتنازع عليها، تؤكد الصين تفوقها الاستراتيجي من خلال تكثيف الدوريات البحرية. إن أهم معارضة لسياسة الأرض الخالية من اليابان والتأميم اللاحق للجزر الذي تلاه إنشاء الصين من جانب واحد لمنطقة تحديد الدفاع الجوي Air Defence

[1]- Amrita Jash, Op. cit. p 24.

[2]– أفيري جولد شتاين، مرجع سابق، ص 84.

[3]- Amrita Jash, Op. cit. p 24.

Identification Zone (ADIZ)لبحر الصين الشرقي –يوضح التكافؤ الحالي بين القوتين المتقابلتين في المنطقة. والأهم من ذلك، تحاول اليابان أن تصبح قوة "طبيعية" لأنها أقرت مؤخرًا قوانين أمنية جديدة –تخلت عن سياستها السلمية التي استمرت 70 عامًا وشرعت ممارستها للحق في الدفاع الجماعي عن النفس. وبالتالي، فإن الموقف العسكري الياباني المتطور يثير مخاوف تتعلق بإعادة عسكرة السياسة الخارجية لليابان –وبالتالي، يعمل كرادع قوي للقوة العسكرية للصين.[1]

ثالثًا، تنعكس تطلعات الصين واليابان أيضًا في مصطلحات فكرية، حيث توفر "الذات" مقابل "الآخر" قوة دفع تنافسية؛ بالنسبة للصين، التهديد الأساسي يأتي من اليابان الصاعدة اعتمادا على الوعي التاريخي، بينما بالنسبة لليابان عبء التصرف كقوة مسؤولة على عكس صورتها الإمبراطورية السابقة.

تُظهر هذه العوامل التنافس بين الصين واليابان على النفوذ الإقليمي في آسيا، كما تجسد تحول الصين من كونها قوة كامنة إلى صاحب مصلحة نشط في المنطقة. هذا السبب وراء "ديناميكية الفعل ورد الفعل" بين الصين واليابان من أجل التأثير الإقليمي في آسيا، وفقًا لـ "جون ميرشايمر"، هو أن "الدول الأقوى تحاول فرض هيمنتها في منطقتها مع التأكد من عدم سيطرة أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى. [حيث] الهدف النهائي لكل قوة عظمى هو تعظيم حصتها من القوة العالمية والسيطرة في نهاية المطاف على النظام ". في ضوء ذلك، وبالنظر إلى توازن القوى المتغير في آسيا، يُقال على نطاق واسع أن صعود الصين والركود في اليابان سيضع البلدين في مسار تصادمي سيؤدي أيضًا إلى جر الولايات المتحدة إلى مدارها.[2]

1/ بالنسبة للصين، اليابان هي "الآخر المهم" For China. Japan is the Significant Other

الجانب الآخر الذي يشكل المعادلة الإقليمية بين الصين واليابان هو العامل الفكري. اقترح "ألين وايتنج" Allen Whitingأن: "الأحداث الإستفزازية في اليابان المرتبطة بالحرب، تؤدي إلى رد فعل تلقائي في الصين يجمع بين الغضب من الماضي والتخوف من المستقبل"؛ للإشارة إلى أن القومية المتصاعدة والتاريخ المتنازع عليه والهويات المتضاربة هي العوامل السببية الرئيسية، مما يزيد من تعقيد المنافسة بين الصين واليابان. ووفقًا لـ "شين يكينج"Qin Yaqing؛ يمكن تفسير دور الهوية كعامل أساسي في تطلعات الصين الإقليمية على النحو التالي: "إن

[1]- Amrita Jash, Op. cit. p 25.
[2]- I bid. pp 25-26.

مواقف الدولة تجاه المجتمع الدولي وسلوكها الدولي متجذرة في هويتها؛ الدول ذات الهويات المختلفة لها وجهات نظر مختلفة للعالم والتي بدورها لها تأثيرات مختلفة على سياساتها واستراتيجياتها الخارجية".[1]

يرتبط جوهر "الذات" الصينية ارتباطًا مباشرًا بمواجهات الصين مع الغرب ولاحقًا مع اليابانيين "الآخرين". وهذه هي الذاكرة التاريخية بالنسبة للصين، باعتبارها "ضحية" قامت ببناء هوية "دولة ضحية"، والتي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد نفسية الصين في السياسة الدولية؛ وتعد اليابان "دولة أخرى ذات أهمية أكبر" من المستعمرين الأجانب الآخرين، حيث لم تقم الصين بتعديل صورتها عن اليابان من خلال "إعادة تصنيفها كدولة مستعمرة أجنبية"؛ فالوعي التاريخي للصين بالعدوان الياباني خلال 1931–1945 يعمل كحلقة وصل مشتركة في الهوية الجماعية للصينيين بعد الحرب والتي تميزهم عن اليابانيين "الآخر"؛ يلعب "الآخر" دورًا قويًا لأنه يعطي دفعة إيجابية لهوية الصين فيما يتعلق باليابان. وبسبب تضارب الهوية هذا، فإن فكرة "عودة ظهور العسكرية اليابانية تهيمن على التصور الصيني"، كما شوهد في حالة النزاع على جزر دياويو/سينكاكو، وتايوان وغيرها، مما يدل على أن تاريخ الحرب أصبح عاملاً رئيسياً في تحديد موقف الصين من اليابان.

ونظرًا لمنطق الهوية، فإن تطلعات الصين في لعب دور مهيمن في آسيا تعكس الإحساس بأن تصبح "دولة كبيرة مسؤولة" لتحقيق هذا الهدف، يصبح من الضروري للصين ضمان التفوق الأخلاقي على المدى الطويل على اليابان؛ ومع ذلك، فإن مفهوم الصين عن "دولة كبيرة مسؤولة" في مواجهة اليابان له معنى مزدوج: أولاً، يوضح أن الصين، بناءً على إحساسها الخاص بكونها دولة كبيرة، ستفي بالتزامها بالتصرف بمسؤولية من خلال التغاضي عن قضايا غير مهمة نسبيً؛ وثانياً، في الوقت نفسه، سوف تختلق الأعذار لرد فعلها القوي المحتمل في حالات الطوارئ المستقبلية؛ ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه في عملية التصرف المسؤول أصبح سلوك الصين الإقليمي حازما بشكل متزايد.[2]

2/ تطلعات الصين واليابان المتشابكة من أجل الإقليمية الآسيوية

لا جدال في أن سعي الصين هو كسب السيادة الإقليمية كزعيم لآسيا. ومع ذلك، فإن هذا الطموح يثقل كاهل اليابان كقوة موازية. وقد تجلى ذلك في تنافس إقليمي بين الصين واليابان:

[1]- Amrita Jash, Op. cit. p 26.
[2]- I bid. pp 26-27.

أولا: المنافسة في بحر الصين الشرقي، يتجلى التنافس الإقليمي بين الصين واليابان في تنافسهما على جزر "دياويو/سينكاكو"، والحقوق البحرية في بحر الصين الشرقي؛ فيما يتعلق بمسألة السيادة، تطالب اليابان بالجزر غير المأهولة، بينما تعتمد الصين في مطالبها على أساس السجلات التاريخية؛ ويدعي الكتاب الأبيض الصيني لعام 2012 حول "دياويو " أن "دياويو" والجزر التابعة لها جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية؛ جزر"دياويو" هي أرض متأصلة في الصين من جميع النواحي التاريخية والجغرافية والقانونية، وتتمتع الصين بسيادة لا جدال فيها على جزر"دياويو".[1]

ثانيًا، فيما يتعلق بمسألة الحقوق البحرية، يدور الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية والتفسيرات المختلفة لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في بحر الصين الشرقي، مما يتسبب في حدوث صراع بينهما حول المناطق الإقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zones (EEZs) المتداخلة بين الصين واليابان. تجادل الصين بأن منطقتها تمتد إلى حافة الجرف القاري The edge of the continental shelf، بينما تقول اليابان إنها يجب أن تتوقف عند نقطة المنتصف بين البلدين.

وبالنظر إلى هذه المصالح المتضاربة، قامت اليابان بتأميم الجزر في عام 2012، مما أدى إلى رد الصين المتشدد في شكل دوريات على طول الجزر وإعلان من جانب واحد عن تحديد منطقة الدفاع الجوي في عام 2013 air defense identification zone (ADIZ). ومنذ ذلك الحين، تصاعدت التوترات حول الحقوق الإقليمية والبحرية بشكل كبير في ظل تصعيد عسكري بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي. تقوم الصين بالعسكرة في المنطقة المتاخمة لجزر دياويو/سينكاكو المتنازع عليها؛ ترد اليابان بمكافحة العسكرة من خلال زيادة وجود الأسطول العسكري.[2] وقد أثار هذا مخاوف كبيرة فيما يتعلق بالمخاطر التي تنطوي عليها، وبشكل أساسي في ثلاثة مخاطر.

أولاً، خطر حدوث مواجهة عسكرية عرضية وغير مقصودة بين الصين واليابان نظرًا للمشاعر العدائية المتزايدة وأنشطتهما العملياتية على مقربة شديدة. **ثانيًا**، هناك خطر حدوث سوء تقدير سياسي في جهودهم لإظهار السيطرة السيادية التي يمكن أن تؤدي إلى نزاع مسلح، ويمكن أن يحدث بسبب سوء فهم دوافع الآخرين وأفعالهم. **وثالثًا**، ينطوي الخطر على إجراء متعمد لفرض السيطرة على الجزر، وهو أمر لا يزال بعيد الاحتمال إلى حد

[1]- Amrita Jash، Op. cit. p 28.
[2]- I bid. p 28.

كبير، لكن لا يمكن استبعاد الاحتمالات. ومن هنا أدت هذه المخاطر إلى زيادة التوتر في بحر الصين الشرقي، مما أثر على الاستقرار الإقليمي الآسيوي.[1]

المنافسة على البنية التحتية الآسيوية، بصرف النظر عن صراعهما على السيادة والحقوق البحرية، فإن سعي الصين واليابان للمنافسة الإقليمية يُشاهد أيضًا في بناء البنية التحتية في آسيا؛ أصبحت فجوة الإستثمار في البنية التحتية المتنامية في آسيا مصدر قلق إقليمي مهم. وفقًا لتقرير بنك التنمية الآسيوي the Asian Development Bank (ADB) لعام 2017 بعنوان "تلبية احتياجات البنية التحتية في آسيا"، سيتطلب تطوير البنية التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما يزيد عن 22.6 تريليون دولار حتى عام 2030 أو 1,5 تريليون دولار سنويًا؛ ونظرًا لإحتياجاتها المتزايدة، تستثمر المنطقة الآسيوية حاليًا حوالي 881 مليار دولار سنويًا في البنية التحتية.

والسبب في هذا القلق الإقليمي هو فجوة الإستثمار في البنية التحتية في آسيا–باسيفيك، هذه الفجوة دفعت الصين واليابان إلى تعزيز ريادتهما الإقليمية بإتخاذ تدابير استباقية لتلبية احتياجات الإستثمار. أي أن كلا من الصين واليابان يتنافسان مع بعضهما البعض لتوفير السلع والخدمات العامة في آسيا؛ ويمكن رؤية المنافسة بين "مبادرة الحزام والطريق" الصينية التي تعمل بالتوازي مع "جودة الإستثمار في البنية التحتية في اليابان Quality Infrastructure Investment".[2]

تظهر المنافسة أيضًا في الطريقة التي تتخذ بها الصين واليابان مبادرات لتوسيع مساحتهما الإقليمية من خلال بناء البنية التحتية. من أجل هذا الهدف، أطلقت الصين تحت قيادة الرئيس "شي جين بينغ" المبادرة الكبرى "حزام واحد، طريق واحد (OBOR) "وتتمثل الخطة في بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، وبعد ذلك تمت ترجمته رسميًا باسم "مبادرة الحزام والطريق"؛ كما تشير وثيقة "الرؤية" لعام 2015: "الحاجة إلى تحسين البنية التحتية للمنطقة، وإنشاء شبكة آمنة وفعالة من الممرات البرية والبحرية والجوية، ورفع الإتصال بها إلى مستوى أعلى"، وأن: "توصيل المرافق هو أولوية لتنفيذ المبادرة. [...] [حيث] يجب على البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق تحسين تخطيط إنشاء البنية التحتية وأنظمة المعايير التقنية الخاصة بها، والمضي قدمًا بشكل مشترك في إنشاء ممرات رئيسية دولية، وتشكيل شبكة بنية تحتية تربط جميع المناطق الفرعية في آسيا، وبين آسيا وأوروبا وأفريقيا.[3]

[1]- Amrita Jash, Op, cit. p 29.
[2]- I bid. p 29.
[3]- I bid. pp 29-30.

بالإضافة إلى ذلك، تابعت الصين سعيها لتحقيق الريادة الإقليمية من خلال إنشاء البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية The Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB) في عام 2015، والذي يهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية في منطقة آسيا. بدأ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عملياته في عام 2016 برأسمال 100 مليار دولار. واكتسبت مبادرة الحزام والطريق الصينية مزيدًا من الزخم مع توقيع 21 دولة آسيوية كأعضاء مؤسسين "مذكرة تفاهم بشأن إنشاء بنك الإستثمار الآسيوي للبنية التحتية" في 24 أكتوبر 2014 في بكين، والتي امتدت إلى 57 عضوًا مؤسسًا محتملًا في عام 2016.

إن استراتيجية البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية تتلخص في ثلاثة أهداف (1) البنية التحتية المستدامة لتعزيز البنية التحتية الخضراء ودعم البلدان لتحقيق أهدافها البيئية والإنمائية ؛ (2) الإتصال عبر البلدان لبناء بنية تحتية عبر الحدود، تتراوح من الطرق والسكك الحديدية إلى الموانئ وخطوط أنابيب الطاقة والبنية التحتية للإتصالات عبر آسيا الوسطى، والطرق البحرية في جنوب شرق وجنوب آسيا، والشرق الأوسط؛ (3) تعبئة رأس المال الخاص لإبتكار حلول تحفز رأس المال الخاص، بالشراكة مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى والحكومات والممولين من القطاع الخاص والشركاء الآخرين بهدف الإستثمار في البنية التحتية.

في هذا السياق، وافق البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية الذي تقوده الصين على قروض بقيمة 1,73 مليار دولار لدعم تسعة مشاريع للبنية التحتية في سبع دول. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الصين أيضًا صندوق طريق الحرير بقيمة 40 مليار دولار في ديسمبر 2014، من أجل "تعزيز التنمية والإزدهار المشتركين للصين وغيرها من البلدان والمناطق المشاركة في مبادرة الحزام والطريق"، والتي كانت مكرسة في المقام الأول "لدعم البنية التحتية والموارد وتنمية الطاقة والتعاون في مجال القدرات الصناعية والتعاون المالي".[1]

استجابةً لمبادرة الحزام والطريق في الصين، عززت اليابان أيضًا أنشطة بنيتها التحتية في آسيا. في عام 2015، أطلق رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" Shinzo Abe مبادرة "الشراكة من أجل جودة البنية التحتية(Partnership for Quality Infrastructure (PQI"، بهدف بناء "بنية تحتية عالية الجودة ومبتكرة في جميع أنحاء آسيا، مع رؤية طويلة الأجل". اقترح "آبي" أن "اليابان بالتعاون مع بنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank (ADB)، سيوفر لآسيا تمويلًا مبتكرًا للبنية التحتية بتكلفة 110 مليار دولار أمريكي أي 13 تريليون ين ياباني على مدى خمس سنوات"، ارتفع هذا المبلغ إلى 200 مليار دولار في عام 2016.

[1]- Amrita Jash, Op, cit. p 30.

يُنظر إلى سياسة اليابان على أنها معارضة للبنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية الذي تقوده الصين، ومقدار الأموال التي تقترحها اليابان أعلى قليلاً من رأس المال التأسيسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)؛ في ديسمبر 2016، أعلنت الشركات اليابانية الخاصة عن وسيلة جديدة أخرى، "مبادرة البنية التحتية اليابانية Japan Infrastructure Initiative "، والتي تبين خطط اليابان لزيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير المشاريع من خلال إنشاء صندوق خاص لهذا الغرض. وفي هذه الحالة، يهدف المشروع المشترك إلى توفير ما مجموعه حوالي 100 مليار ين (878 مليون دولار) في شكل استثمارات وقروض لدعم صادرات البنية التحتية للقطاع الخاص، لمشاريع تشمل محطات الطاقة والسكك الحديدية في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة. كما امتنعت اليابان أيضًا عن الإنضمام إلى البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية مما زاد من حدة الموقف ضد الصين؛ ويظهر هذا أيضًا خروج اليابان عن سياسة المساعدة الإنمائية الرسمية السابقة، حيث تسعى الآن إلى إضافة بُعد استراتيجي لتطوير بنيتها التحتية في الخارج.[1]

مما سبق، هناك خلافات بين الصين واليابان في سعيهما لتحقيق الريادة الإقليمية في آسيا؛ طموحات الصين في أن تصبح قوة عظمى تغذيها أحلام أن تصبح الزعيم الآسيوي عن طريق الحد من هيمنة الولايات المتحدة في آسيا؛ الأهم من ذلك، أن رهانات الصين معرضة للخطر نظرًا للتوازن الإقليمي مع اليابان الذي يحد بشكل كبير من طموحات الصين المتزايدة؛ وكلاهما يتنافس على الهيمنة الإقليمية من خلال مبادرة "الحزام والطريق" للصين BRI، ومبادرة "الشراكة من أجل جودة البنية التحتية" لليابان PQI على النحو الذي نظمه البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية الذي يخضع لنفوذ الصين AIIB وبنك التنمية الآسيوي الذي يخضع لنفوذ اليابان ADB؛ لقد أدى هذا التنافس الصيني الياباني إلى تقويض الهندسة الجيوسياسية والجيواقتصادية لآسيا-باسيفيك. وبالنظر إلى هذه القوى المتعارضة، فإن الديناميات الإقليمية في آسيا بعيدة عن الاستقرار؛ وهناك خطر متزايد من تغيير الوضع الراهن مع تولي الصين زمام المبادرة؛ لكن حقيقة أن تصبح اليابان "طبيعية" ستزيد من اتساع الفجوة في آسيا، وهذا يجعل المنطقة الآسيوية بشكل عام المسرح الرئيسي لسياسات القوة العظمى في القرن الحادي والعشرين.[2]

[1]- Amrita Jash, Op. cit. Pp 30-31.
[2]- I bid. p 31.

المطلب الثالث: استراتيجية التحوط الصينية لإحتواء الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك.

على مدى سنوات عديدة، نظرت الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها التهديد الأكبر لأهداف أمنها القومي الأساسية. وتستند وجهة النظر هذه إلى انطباع الصين بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى "احتواء" الصين أو منعها من منافستها على مكانتها.[1]

واستكمالا لرؤية الصين، الرافضة لإنفراد دولة واحدة بمقدرات النسق الدولي، لا تميل الصين إلى الدخول في تحالفات مع دول أخرى أو تشكيل أي جبهات في مواجهة قوى معينة.[2] وعلى الرغم من ظهور العديد من نظريات التعاون منذ انتهاء الحرب الباردة، رافقها مفاهيم جديدة كالأمن الجماعي، والأمن الشامل، والتعاون الأمني، والأمن المشترك المتبادل وغيرها من النظريات الأمنية التي تؤكد التعاون وتجنب المواجهة، كما تؤكد على الحوار السياسي ومقاومة استخدام القوة.[3] وفي موازاة التطور في التفكير على المستوى الرسمي فيما يتعلق بالمفهوم الجديد للأمن والصعود السلمي للصين، برز تيار جديد من الباحثين الأكاديميين ممن يقدمون أسسا نظرية أكثر تعمقا، ودعما تحليليا للسياسة الخارجية والأمنية التي تزداد ديناميكية.

أيد هؤلاء مقاربة أكثر تعاونا تجاه الغرب عموما، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا إذ تؤكد هذه المجموعة من الباحثين أنه من المصلحة الإستراتيجية للصين إقامة علاقات مثمرة من التعاون مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان، وذلك على الرغم من العقبات الثنائية المتواصلة، بل يؤكدون إلى القبول بالعمل مع القوة الأمريكية أحادية القطب، مبررين بذلك بالأسباب التالية:

1- قد يشكل عالم متعدد الأقطاب خطرا على المصالح الصينية.

2- يوازي الدعم التعددية الأقطاب التفكير الداعم للمواجهة.

3- يمكن للصين والولايات المتحدة الأمريكية وعبر "تثقيف اجتماعي وطني" أت تتوصلا إلى التكيف إحداهما مع الأخرى.

4- يمكن للسيطرة الأمريكية، لذا مورست على نحو ملائم، أن تعود بالنفع على الاستقرار الإقليمي والدولي.

---

[1]- مايكل إس تشايس، آرثر تشان، مرجع سابق، ص 2.

[2]- صفاء صابر خليفة محمدين، مرجع سابق، ص 159.

[3]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 41.

5- يمكن خدمة مصالح الصين على نحو أفضل، من خلال العمل على التكيف مع المجتمع الدولي الخاضع لسيطرة الغرب سعيا إلى تنمية مصالح ومعايير ومؤسسات مشتركة.[1]

في هذا الإطار، يقر بعض المفكرين بمن فيهم التابعون لـ "مدرسة الحزب الشيوعي المركزي" أهمية مسألة الديمقراطية في العلاقات الأمريكية الصينية؛ ويجادلون بضرورة أن تتبنى الصين المبادئ الديمقراطية من أجل نزع فتيل التوترات مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الوضع الأمني للصين بشكل عام.[2]

مع ذلك يرى محللون استراتيجيون صينيون آخرون أن تقوية وتوسيع التحالفات والشركات الأمنية الأمريكية في جميع انحاء العالم منذ نهاية الحرب الباردة جزء من خطة كبرى لتحقيق الهيمنة العالمية، ويعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى خلق "نظام أمني دولي" تحت سيطرتها، يتولى الناتو فيه "مهمة عالمية".[3] لا يتفق الجميع مع هذا التقييم؛ يشير العديد من الإستراتيجيين الصينيين أن القادة الصينيين لا يزالون يتخذون نهجًا سلبيًا في الغالب تجاه الشؤون العالمية؛ ووفقًا لوجهة النظر هذه، لا تزال الصين تحاول تعظيم مصالحها من خلال الحد الأدنى من المشاركة في الخارج، من خلال الإستفادة المجانية من تصرفات القوى الكبرى الأخرى مع المطالبة بالمكانة الأخلاقية العالية. ومع ذلك، يتجاهل هؤلاء النقاد حقيقة لا يمكن إنكارها، في العقود الثلاثة الماضية، أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر ذكاءً وانخراطًا من أي وقت آخر في تاريخ الصين.[4]

فبعد الحرب الباردة، وبرغم أن الأحلاف العسكرية التي تشكلت في مرحلة الباردة ما زالت قائمة، لكن التعددية القطبية الحالية والمستقبلية تركز على جميع أنواع العلاقات الاستراتيجية من أجل الشراكة والتعاون والأحلاف.[5] كانت القوة العسكرية ميزة التعددية القطبية لعدة قرون، لكن العولمة الاقتصادية والتعددية السياسية هما الميزتان للتعددية القطبية بعد الحرب الباردة، وتتجسدان في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والثقافية، كما تتجسدان في التفاعلات المتبادلة بين الدول وزيادة الاعتماد المتبادل. وتضاؤل احتمالات نشوب

[1]– بايتس غيل، مرجع سابق، ص 25.

[2]– نفس المرجع، ص 26.

[3]– ديفيد شامبو، مرجع سابق، ص 229.

[4]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op. cit. p 23.

[5]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 122.

حروب واسعة النطاق بين القوى الكبرى. ومن ثم، يسهم اتجاه التعددية القطبية بعد الحرب الباردة في صيانة السلام والأمن العالميين.[1]

تعارض الصين فكرة الحضارة العالمية وكذلك ممارسات وضع المعايير العالمية لحقوق الإنسان؛ من المنظور الصيني، تعتبر القواعد والقيم والمعايير نسبية ونتاج تكوينات مختلفة للزمان والمكان. على غرار القوى العظمى الأخرى، تأمل الصين أن يشارك الآخرون قيمها ومعاييرها. ومع ذلك، فهي لا تبني علاقاتها الخارجية على أساس فهم معياري مفاده أن مهمة الصين التاريخية والحضارية هي إبراز قيمها في الخارج. على العكس من ذلك، يبدو أن القادة الصينيين يعتقدون أن السمات الرئيسية للحضارات الصينية قد شكلت بالفعل ديناميكيات العلاقات بين الدول والعابرة للحدود في شرق وجنوب شرق آسيا وأن العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية التي تبنيها الصين مع جيرانها الأكثر ترابطا.[2]

استراتيجيات الصين تنظر إلى "إعادة التوازن" للولايات المتحدة الأمريكية تجاه آسيا كجزء مما يوصف بالمحاولات الأمريكية لإحتواء" القوة المتزايدة للصين وتأثيرها المتصاعد[3]. لذلك دافع الصين هو الإلتفاف حول سياسة الإحتواء وإزاحة نفوذ الولايات المتحدة في منطقة آسيا–باسيفيك، بالإضافة إلى إظهار نفسها كمدافع عن النظام الإقليمي في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ في هذا السياق أشار الكتاب الأبيض إلى أن "المفاهيم الأمنية القديمة القائمة على عقلية الحرب الباردة، واللعبة الصفرية، والتشديد على القوة قد عفا عليها الزمن نظرًا للتطور الديناميكي للتكامل الإقليمي"؛ من وجهة نظر الصين يمكن تحقيق السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال: تعزيز التنمية الإقليمية وإرساء أساس اقتصادي متين؛ بناء الشراكات وتقوية الأساس السياسي؛ تحسين الآليات الإقليمية المتعددة الأطراف القائمة وتعزيز إطار السلام والإستقرار الإقليميين؛ تعزيز وضع القواعد وتحسين الضمانات المؤسسية؛ تكثيف التعاون العسكري؛ حل الخلافات والنزاعات، والحفاظ على بيئة سليمة؛ وتشير هذه الاقتراحات إلى هدف الصين لتغيير البنية الأمنية طويلة الأمد التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

[1]– ليوشيه تشنج ولي دونغ، مرجع سابق، ص 122.

[2]- Tarık OĞUZLU, Op. cit. p 39.

[3]- مايكل إس تشايس وآرثر تشا، مرجع سابق، ص 3.

[4]- Amrita Jash, Op. cit. p23.

فالصين غير مستعدة لقبول أي عقبات خارجية تعترض تنميتها، وسياستها طويلة المدى تحددها الأهداف المزدوجة المتمثلة في الحفاظ على الهيمنة الآسيوية واستعادة الأراضي التي تعتقد بكين أنها تقع ضمن سيادتها، مما يدل على وجود اتجاه نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ أحادية القطب. [1]

ربما كانت التغييرات بطيئة ودقيقة بالتأكيد، لكن دلالاتها هائلة. وآثارها حاسمة بالنسبة لعلاقات الصين مع كل من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي ككل. لا تقبل الصين الآن بالعديد من القواعد والمؤسسات الدولية السائدة فحسب؛ كما أنه أصبح لاعبًا أكثر قدرة ومهارة في اللعبة الدبلوماسية. لكن قد يكون لهذه التطورات أيضًا نتيجة أخرى يجب ألا يغيب عنها صانعو السياسة الأمريكيون: بينما توسع الصين نفوذها، ستتحسن أيضًا في حماية مصالحها حتى عندما تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.[2]

كان تحول "دينغ" جزئيًا فقط، مع ذلك ظلت المشاركة الصينية في المجتمع الدولي ضعيفة خلال فترة ولايته؛ وفي الواقع، سعت الصين إلى الحصول على العديد من حقوق وامتيازات قوة عظمى دون قبول معظم الإلتزامات والمسؤوليات المصاحبة لها؛ كانت هذه الديناميكية واضحة بشكل خاص في المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة وظلت عملية صياغة السياسة الخارجية في ظل "دينغ" شديدة المركزية.[3]

[1] - Muhammad Muzaffar and others, Op. cit. p 272.
[2]- Evan S. Medeiros - M. Taylor Fravel, Op. cit. p 23.
[3]- I bid. p 24.

الخاتمة

إذا نظرنا إلى العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، فإننا نجد- بوجه عام-،أن العلاقات الصينية الأمريكية في غاية التشابك والتعقيد، ولا تزال تخضع لمرحلة الإنتقال والتكوين للوصول إلى مرحلة التشكل، تماما كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الدولية في إطار النسق الدولي التي لم تصل إلى مرحلة الإستقرار بعد؛ ويمكن أن نطلق عليها بأنها أهم علاقة ثنائية بين دولتين في عالم ما بعد الحرب الباردة، سواء بالنسبة للدولتين، أو للمجتمع الدولي ككل؛ ساهم في تعقيد هذه العلاقات بروز الصين كقوة عالمية صاعدة تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على قمة هيكل النظام الدولي.

الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما القوتان العظميان في منطقة آسيا المحيط الهادئ؛ ونتيجة لعامل التنافس الجيواستراتيجي بينهما حول المكانة الدولية ووضع الهيمنة فيه، فهما لن تكونان شريكين استراتيجيين، وبدلا من ذلك ستظلان منافسين استراتيجيين منخرطين في صراع القوى العظمى التقليدي حول الأمن والتأثير والمصالح والتنافس حول مناطق النفوذ والهيمنة. وتجدر الإشارة إلى أن التشابهات بين ديناميكيات العلاقات الأمريكية-السوفياتية في أثناء الحرب الباردة، والعلاقة الأمريكية-الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة متجانسة فعلا، فكلتاهما علاقة قوى عظمى في إطار ثنائية قطبية؛ وفي الموقفين يستلزم التنافس قوة برية كبرى وقوة بحرية كبرى (الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي في أوروبا خلال فترة الحرب الباردة/الولايات المتحدة والصين في آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة)، ويمكن للقدرات القائمة أو الممكنة لكل منهما أن تتحدى المصالح الحيوية للآخر؛ إضافة إلى ذلك، فإن تركيز القوى العظمى في الحالتين كان ينصب على منطقة استراتيجية واقتصادية ذات أهمية عالمية.

في سياق ذلك، تشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ عملية انتقال من نظام قديم توسعي جزئيًا إلى نظام جديد متعدد الأقطاب؛ التغيير في ميزان القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ناتج عن التوتر بين الصين كقوة صاعدة والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة؛ هذا الدفع نحو نظام إقليمي جديد يتسبب في توجهات أمنية جديدة وإعادة اصطفاف بين دول المنطقة؛ وعلى الرغم من أن النظام العالمي لا يزال أحادي القطب إلى حد كبير على المستوى العالمي، يبدو أن توازن القوى قد أسس نظامًا ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تغطي الصين وشمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، هي منطقة ذات تيارات معقدة؛ من ناحية، هناك على مستوى المنطقة التنمية الإقتصادية التي تدفع منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون المستدام؛ من ناحية أخرى، فإن هذه المنطقة تعاني، إلى جانب

العديد من النزاعات الأخرى، من النزاعات البحرية غير المستقرة التي يمكن أن تشعل الحروب بين دول آسيا والمحيط الهادئ، وعلى رأس هذه التهديدات، المنافسة الشديدة بين الصين والولايات المتحدة على مجموعة واسعة من المصالح الحيوية.

لذلك، تقف الصين ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على مفترق طرق؛ فالمخاوف الاستراتيجية تلوح في الأفق بشكل كبير حيث تتعارض قوة الصين المتنامية ومداها مع مصالح القوى الأخرى؛ إن ظهور الصين كمحرك للنمو الإقتصادي العالمي يعني أنه، باستثناء أزمة كبيرة، فإن الانحياز الواضح ضد الصين سيكون، من الناحية السياسية أمرًا صعبًا؛ إذ تشكل عودة الصين وظهورها كقوة إقليمية عظمى إلى جانب الانحدار النسبي للولايات المتحدة، يشكلان شرطين لتحقيق توازن جديد للقوة في جميع أنحاء العالم. وفي ضوء ذلك، من الواضح أن الصين المتنامية النفوذ في المنطقة يمثل خروجا عن هيكل أمني يركز على الولايات المتحدة في المنطقة وتسعى إلى إنشاء هيكل قوة متمركز حول الصين. تتراجع فجوة القوة بين الصين وأمريكا ببطء، لكن الصين ليست على وشك أن تصبح قوة عالمية بسبب ضعفها النسبي مقارنة بالولايات المتحدة من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية العالمية، لكن نفوذ الصين المتزايد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يؤكد بلا شك قوة الصين كقوة إقليمية قوية.

إن إشكال التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يمثل نمطا فريدا في التشكيل الدولي الحالي نظرا لمكانة الصين كقوة صاعدة يمكن أن تصبح دولة عظمى مهيمنة، والولايات المتحدة كدولة عظمى مهيمنة يمكن أن تفقد هذا الترتيب لصالح الصين، ولذلك فطبيعة العلاقات البينية بين القوتين تتراوح بين التنافس لإعتبارات المصلحة الوطنية من منظور واقعي وتعاون للحاجة إلى اعتماد متبادل من منظور ليبرالي، إذ تصل هذه العلاقات إلى درجة تؤهل وصول التوتر بين البلدين إلى حد اقتناع بعض الإستراتيجيين بإمكانية حدوث حرب باردة جديدة، وقد تصل إلى حد التعاون والإنفراج والتوقع بإمكانية انتفاء أوجه الخلافات والصراع؛ ويمكننا الخروج بعدة نتائج، سواء تعلق الأمر بطبيعة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أو تعلق الأمر بالعوامل المتحكمة والمؤثرة في هذه العلاقات:

1/ إن المصالح المتعارضة للقوى البحرية والقارية والخصائص الإستراتيجية للوضع القائم وجغرافية جنوب شرقي آسيا تسهم جميعها في إمكانية حدوث توتر قوى عظمى منخفض نسبيا في القرن الواحد والعشرين، حتى لو أشبعت المصالح الحيوية كلا من الصين والولايات المتحدة في النظام الحالي فإن المعضلة الأمنية في

الإستقطاب الثنائي يمكن أن تخلق أزمات متكررة، وتحتل الصين مركز الصدارة في أولويات أجندة الإهتمامات الأمريكية وصلت إلى حد وضع الصين في وضع الدولة الأولى بالرعاية، كما تمثل العلاقات الثنائية للصين بأهم علاقة ثنائية وهو ما يبرز مدى أهمية هذه العلاقات، فهي إذن تساهم في تشكيل وضع الدولتين على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة مع مطلع القرن الواحد والعشرين.

2/ تشكل منطقة آسيا–باسيفيك، من الناحية الأمنية، جوهر المصالح للولايات المتحدة الأمريكية، والصين تسعى إلى تحقيق هيمنة تبدأ بالهيمنة الإقتصادية، وتنتهي بالهيمنة العسكرية، ومن ثم احتواء المنطقة، وبالتالي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج المنطقة الآسيوية، وهو ما يفسر اختيار الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة التسعينيات لخيار التصعيد ضد الصين ولو أن تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بخيار المواجهة المباشرة سيدفع الصين إلى التحول – في ظل هذه الظروف– إلى قوة عظمى تقود جميع الدول والقوى والتجمعات المناهضة للهيمنة الأمريكية.

3/ تمثل تايوان أهم عقبة في استمرار تطوير التعاون الصيني-الأمريكي، فهي تثير أزمات دورية بين الدولتين، فالولايات المتحدة لا ترغب في قيام الصين الكبرى من جهة لأن ذلك يجعل الصين تتطلع إلى دور أكبر في العلاقات الدولية، ومن جهة أخرى تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية قضية تايوان إلى جانب قضايا أخرى في إدارة علاقاتها مع الصين، عندما ترغب في الحصول على تنازلات في عدد من القضايا والملفات الدولية.

4/ برز التنافس بصورة واضحة مع إدراك الولايات المتحدة للتهديد الصيني، وسعيها إلى تغيير الوضع السياسي والإقتصادي القائم في الصين، من خلال نشر الديمقراطية بمفاهيم غربية، وإثارة مسائل حقوق الإنسان، وضرورة تحرير التجارة وفتح الأسواق وتحرير العملة والتعددية السياسية والحزبية...الخ، وهي قضايا تهدد الأمن والإستقرار في الصين، التي تسعى للحفاظ على النظام السياسي القائم بقيادة الحزب الشيوعي، وتبني اقتصاد السوق الإشتراكي، وانتهاج سياسات اقتصادية، تجارية ومالية بما يتوافق ومصالح الصين، ورفضها للسياسات الأمريكية، وهو ما جعل العديد من المحللين يؤكدون أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سوف تتشكل بفعل تأثير عوامل الثقافة، والإنتماء الحضاري، فالإختلاف الحضاري بين البلدين ساهم في تعميق الخلافات بينهما، خاصة مع ترويج أطروحة صدام الحضارات.

5/ يمثل غياب عامل الثقة الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سببا رئيسيا لإستمرار التنافس، وأن غياب هذا العامل يعود لإدراك كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية لنوايا الطرف الآخر، وإدراك

النوايا هذا مرده الإستراتيجيات المتبعة بين الدولتين في إدارة علاقاتهما البينية، والقائمة على تعظيم المكاسب على مختلف الأصعدة، ويزداد تأثير غياب عامل الثقة الاستراتيجي بسعي الصين لتبني سياسات تهدف لإقامة عالم متعدد الأقطاب، وتشجيع العلاقات مع أقطاب دولية عديدة، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على نظام أحادي القطبية.

6/ باعتبار أن المتغير الإقتصادي هو المفسر لمعظم تفاعلات العلاقات الدولية، فإن التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة يتعمق بسبب التنافس الإقتصادي من حيث الأسواق ومن حيث تأمين مصادر الطاقة، وطرق الإمداد البحرية، فالقوة الإقتصادية للدولة تعطيها وضعا أفضل في إدارة الشؤون الدولية وحماية مصالحها.

7/ التنافس الجيواستراتيجي في العلاقات الصينية- الأمريكية، لا ينفي الوجه الآخر لهذه العقبات، وهو التعاون فالولايات المتحدة الأمريكية في حاجة للحوار الدائم مع الصين، خاصة بعد فشل سياسات المقاطعة والإحتواء والحصار...الخ، وذلك لعدة أسباب، أبرزها المصالح المشتركة، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية الحرج من حيث تآكل عناصر قوتها الشاملة، فهناك حاجة للإعتماد المتبادل خاصة في عصر العولمة في أبعادها الاقتصادية، والعسكرية، والإجتماعية، والتكنولوجية، فالتعاون الإقتصادي وفقا للمنظور الليبرالي في العلاقات الدولية، يساهم في تعزيز التفاهم وحل الخلافات وهو ما يفسر تطور العلاقات التجارية والمالية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد انضمام الأولى لمنظمة التجارة العالمية عام 2001.

8/ إن المشاكل التي تعترض استمرار الصعود الصيني من حيث المعوقات التي تواجه التنمية الصينية وكذلك التحديات الخارجية، خاصة وأن الصين ما تزال في بدايات مرحلة التحول، ولم يتحدد بعد معالم مسارها الجديد، وما هي أفضل الوسائل التي تضمن استقرارها وتقدمها، يجعلها تحافظ على علاقات تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والتأكيد على سلمية صعودها وسلوكها الخارجي، وتتبنى ما يعرف بالمواجهة الهادئة. كما أنها وكنتيجة لذلك يتراوح اختيارها ما بين الإنفتاح والمشاركة، أو اختيار طريق يحد من تأثير العولمة عليها ومجاراة الإستراتيجية الغربية الجاري تنفيذها على مستوى العالم، مما جعل من الصين في الكثير من القضايا تنتهج سياسة معتدلة عموما حفاظا على مصالحها الإقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها فعلا تتبع سياسة مسؤولة تجاه قضايا المجتمع الدولي، وأنها لا تتبع سياسات تضر بمصالح الغرب.

9/ الخيار العسكري أو المواجهة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أمر مستبعد للغاية، لأن خيارا على هذا النحو يعني التدمير المتبادل الأكيد وهذا لا يعني انتفاء إمكانية قيام حرب باردة جديدة بين القطبين، خاصة إذا استمر التناقض والتضارب في المصالح والإستراتيجيات، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على استدراج الصين للدخول في خيار المواجهة إذا فشلت سياسة احتواء الصين من خلال دمجها في النظام الدولي القائم.

10/ الهيمنة الأمريكية على واقع العلاقات الدولية، هي عرضة للمنافسة من قبل القوى الدولية الصاعدة، خاصة الصين، التي باتت تشكل قوة عالمية لا يمكن تجاهلها، إما من حيث مقوماتها الإقتصادية أو السياسية أو العسكرية، وهذا الصعود يؤدي إلى إعادة التوازن في النظام الدولي، كما كان قبل تفكك الإتحاد السوفياتي، ولكن بأسلوب مختلف، فالتنافس الدولي الراهن يعتمد على المنافسة الاقتصادية التي تسخر الحركة السياسية الدولية لخدمتها، وبالتالي فالقوى الصاعدة تعتمد في منافستها للقوى الدولية الموجودة على النمو والتفوق الاقتصادي، إذ تكرس الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لإقامة عالم أحادي القطبية تحت هيمنتها، بينما تؤيد الصين وعدد من القوى الأخرى إقامة عالم متعدد الأقطاب.

لذلك فان، ما يمكن قوله عن التنافس الجيواستراتيجي الصيني الأمريكي في فترة ما بعد الحرب الباردة في آسيا أنه يعني الكثير في الوقت الراهن في تشكيل العلاقات الثنائية وتوجهاتها وفي تشكيل التوازنات الدولية والتفاعل في النسق الدولي، خاصة مع حجم التحديات التي تواجه القطب العالمي-الولايات المتحدة الأمريكية- وما يثيره مستقبل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأثر الذي سيتركه تنامي قدرات الصين، وإعادة صياغة دورها في العالم بما يتناسب ومكانتها، لذلك فالعلاقات الصينية-الأمريكية، أعقد وأكبر من وصفها بالعلاقات التنافسية بين القوتين، يحاول كل طرف فيها تفادي الوصول إلى مرحلة التوتر الحاد، واستمرار حالة التنافس-نفسه-، تعتمد على مدى استكمال الصين لنهوضها في المستقبل المنظور، وما يمكن أن يمثله من تهديد للولايات المتحدة الأمريكية خاصة من حيث درجة التقدم على صعيد القدرات العسكرية، والإقتصادية.

فالتنافس حالة طبيعية في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لأن العلاقات الدولية هي علاقات قائمة على القوة من أجل تحقيق المصلحة الوطنية، لكل دولة، وأن التعاون هو تكتيك بين الطرفين لحاجة الإعتماد المتبادل بينهما، كما أنه ضرورة عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي تواجه الأمن الشامل الدولي.

أخيرا، يمكننا القول إن كلا من مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) واستراتيجية أمريكا في المحيطين الهندي والهادئ Indo-Pacific Strategy-IPS هما انعكاسا للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين على المستوى الإقليمي، وبلا شك، ستتأثر منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل كبير بمبادرة الحزام والطريق، ويسلط العنصر البحري في المبادرة الضوء أيضًا على رغبة الصين في تعميق العلاقات مع آسيا البحرية. وعلى الرغم من ادعاء الصين أن مسعى مبادرة الحزام والطريق موجه نحو التنمية، فإن الولايات المتحدة، من بين لاعبين إقليميين آخرين، حذرة من أن النظام الإقليمي المتمركز حول الصين، ويوجد نقاشات جادة في دوائر السياسة الأمريكية حول كيفية صياغة استراتيجيات تنافسية في مواجهة مبادرة الحزام والطريق، إذ ينظر الاستراتيجيون الأمريكيون إلى استخدام الصين لمبادرة الحزام والطريق كوسيلة لشن هجوم جيواقتصادي، وكذلك، لتوسيع نفوذها الأمني والسياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتالي كتهديد للنظام الإقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة.

قائمة الملاحق

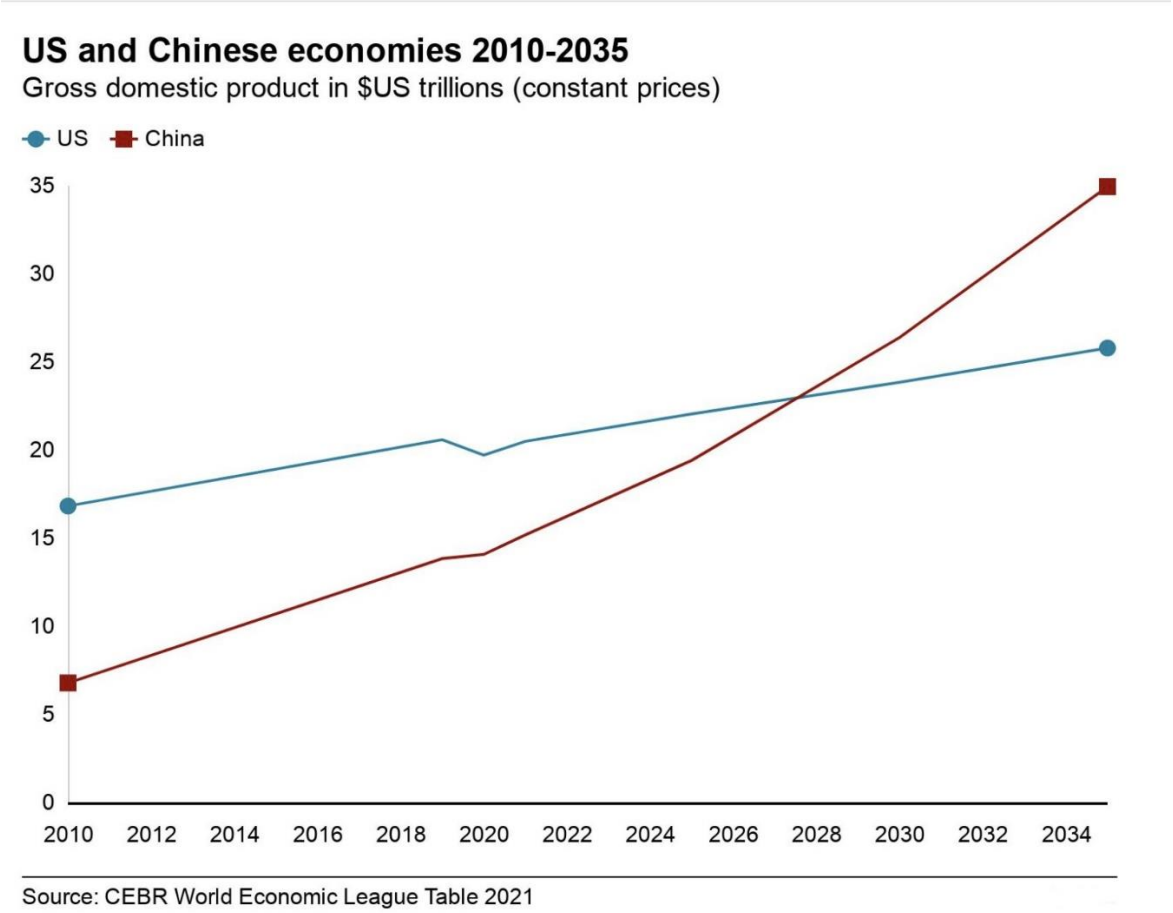

الملحق رقم 1: منحنى بياني[1] يوضح نمو حجم الإقتصادين الأمريكي والصيني منذ عام 2010، واحتمال أن يتفوق حجم الاقتصادي الصيني نظيره الأمريكي بحلول عام 2028 ليصل إلى عتبة 35 تريليون دولار بحلول عام 2034، وألا يتجاوز الاقتصاد الأمريكي عتبة 25 تريليون دولار؛ ويفسر هذا الوضع التنافس الجيو اقتصادي الصيني الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك التي تشكل مركز الثقل الاقتصادي العالمي حاليا.

[1] - " China to Overtake US as World's Largest Economy by 2028 - 5 Year Earlier Than Forecasts, Says Report", (December 27, 2020), https://cutt.ly/ZSU12FK

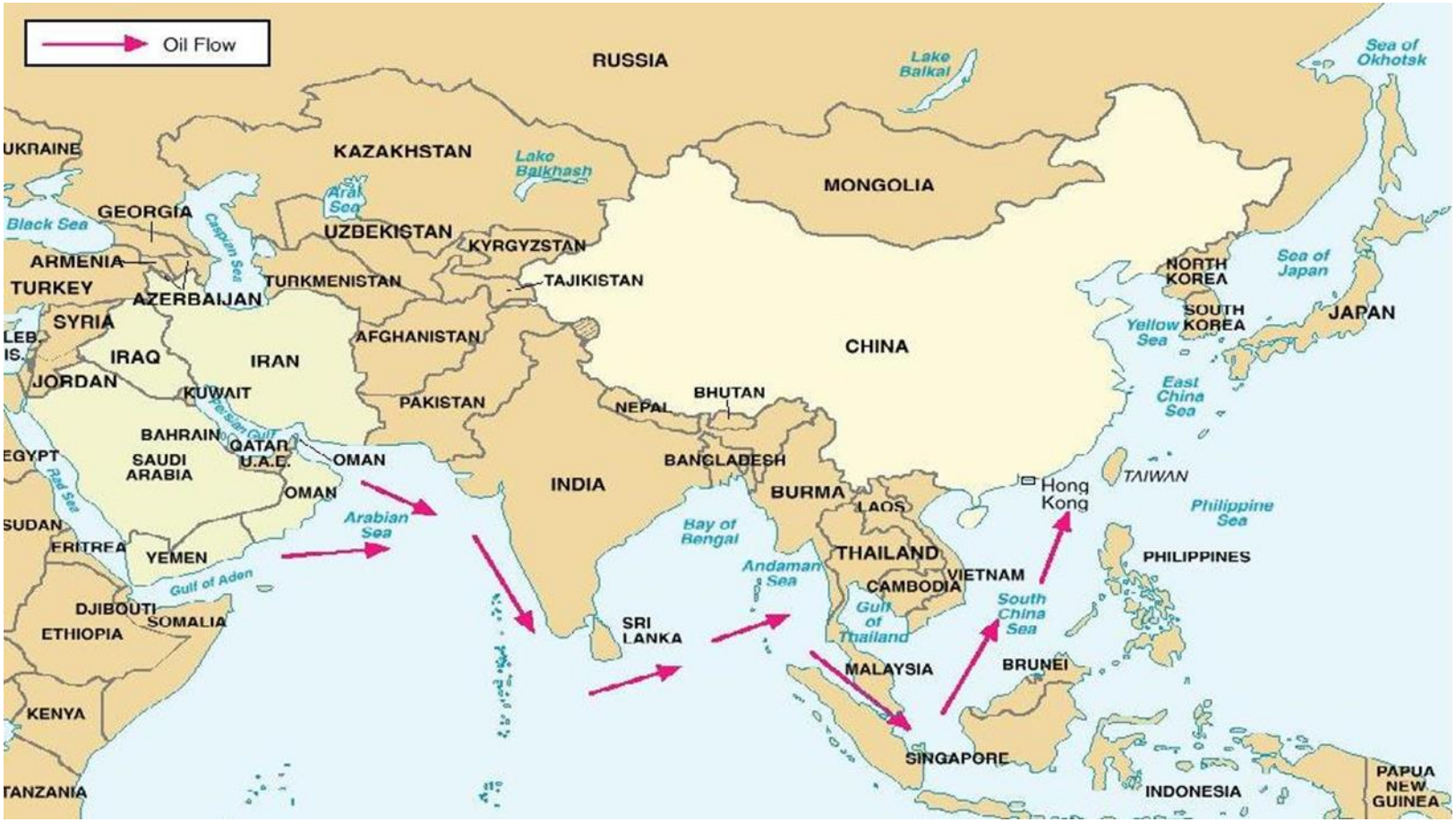

الملحق رقم 2: توضح الخريطة[2] طرق نقل الطاقة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى الصين عبر المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي وهو ما يفسر التنافس العسكري البحري الصيني الأمريكي في المنطقة.

40% من التجارة العالمية تمر عبر مضيق ملقا الذي يربط بحر الصين الجنوبي بالمحيط الهندي

80% من واردات الصين تمر عبر نفس المضيق

[2] - Navya Mudunuri, "The Malacca Dilemma and Chinese Ambitions: Two Sides of a Coin", (7 July 2020). https://cutt.ly/USIDlke

الملحق رقم 3: توضح الخريطة[3] معضلة مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي بسبب سياسات العسكرة التي تنتهجها عدد من الدول كالولايات المتحدة والعند والصين، ما دفع بالصين لتأمين تجارتها وامداداتها من الطاقة بممرين جديدين، الأول عبر باكستان (باللون الأزرق)، والثاني عبر ميانمار (باللون الأحمر)، لتقليص المرور عبر المضيق.

[3] - Sanjana Krishnan, "The Malacca Dilemma: No panacea but multiple possibilities", (The Malacca Dilemma: No panacea but multiple possibilities MAY 22, 2020). https://cutt.ly/3SIJnxj

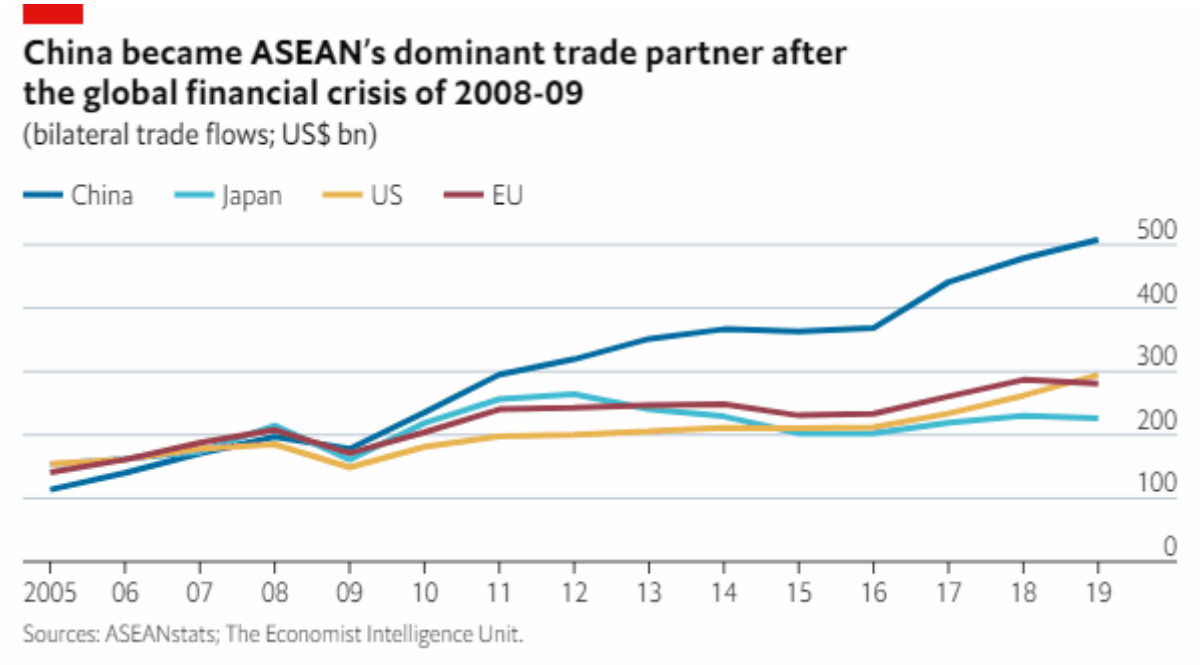

الملحق رقم 4: منحنى بياني[4] يوضح أهم الشركاء الإقتصاديين من القوى الكبرى مع تجمع الآسيان الذي يتشكل من غالبية دول جنوب شرق آسيا (آسيا الباسيفيك)

بحيث يتضح لنا أن الصين أكبر شريك اقتصادي للتجمع بأكثر من 500 مليار دولار سنويا (عامي 2009/2008) تليها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بأقل من 300 مليار دولار لكل منهما، وأخيرا اليابان بحوالي 220 مليار دولار. وقد قفزت حصة الصين من إجمالي التدفقات التجارية الثنائية لر ابطة أمم جنوب شرق آسيا من 11.8٪ في عام 2010 إلى 18٪ في عام 2019.

[4] - Economic Intelligence, "Asia trade brief: February 2021", (March 3rd 2021), https://cutt.ly/JSUKXjd

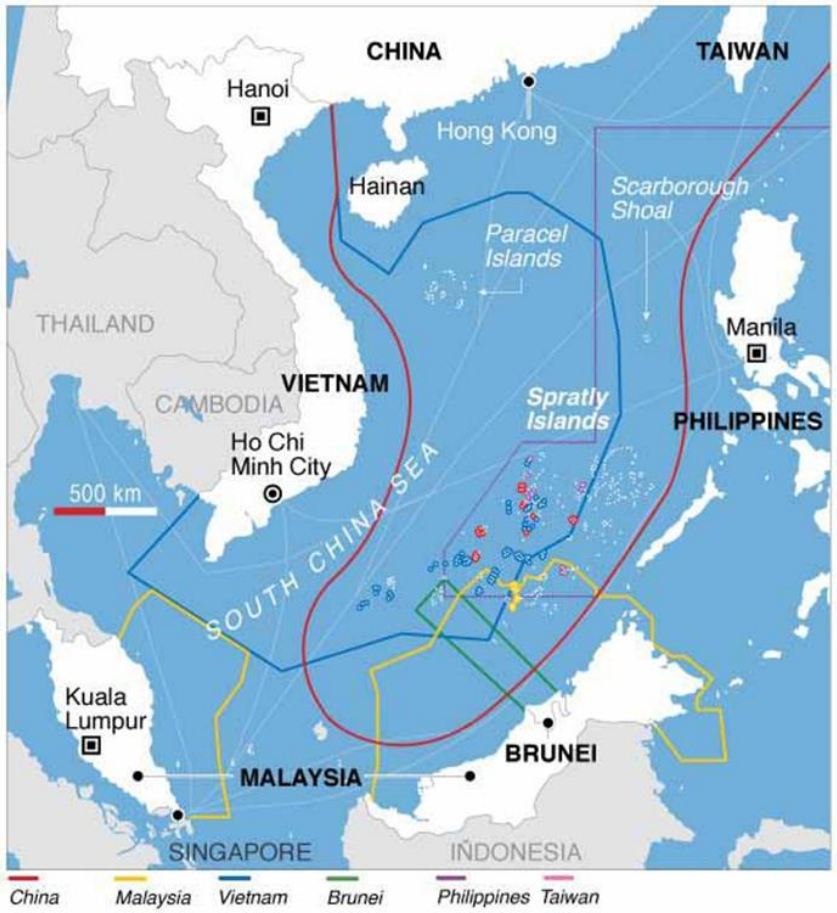

الملحق رقم 5: خريطة[5] توضيحية لبحر الصين الجنوبي، وفيه تتحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل الدول المطلة عليهن بحيث يتضح لنا التناقض والتداخل بين مطالب الصين والدول الأخرى.

الخط باللون الأحمر يمثل المطالب البحرية للصين، الخط باللون الأزرق يمثل المطالب البحرية لفيتنام، الخط باللون الأصفر يمثل المطالب البحرية لماليزيا، الخط باللون الأخضر يمثل المطالب البحرية لبروناي، الخط باللون البنفسجي يمثل المطالب البحرية للفلبين.

[5]- النزاعات في بحر الصين الجنوبي، المصدر: https://cutt.ly/2SI24Ew

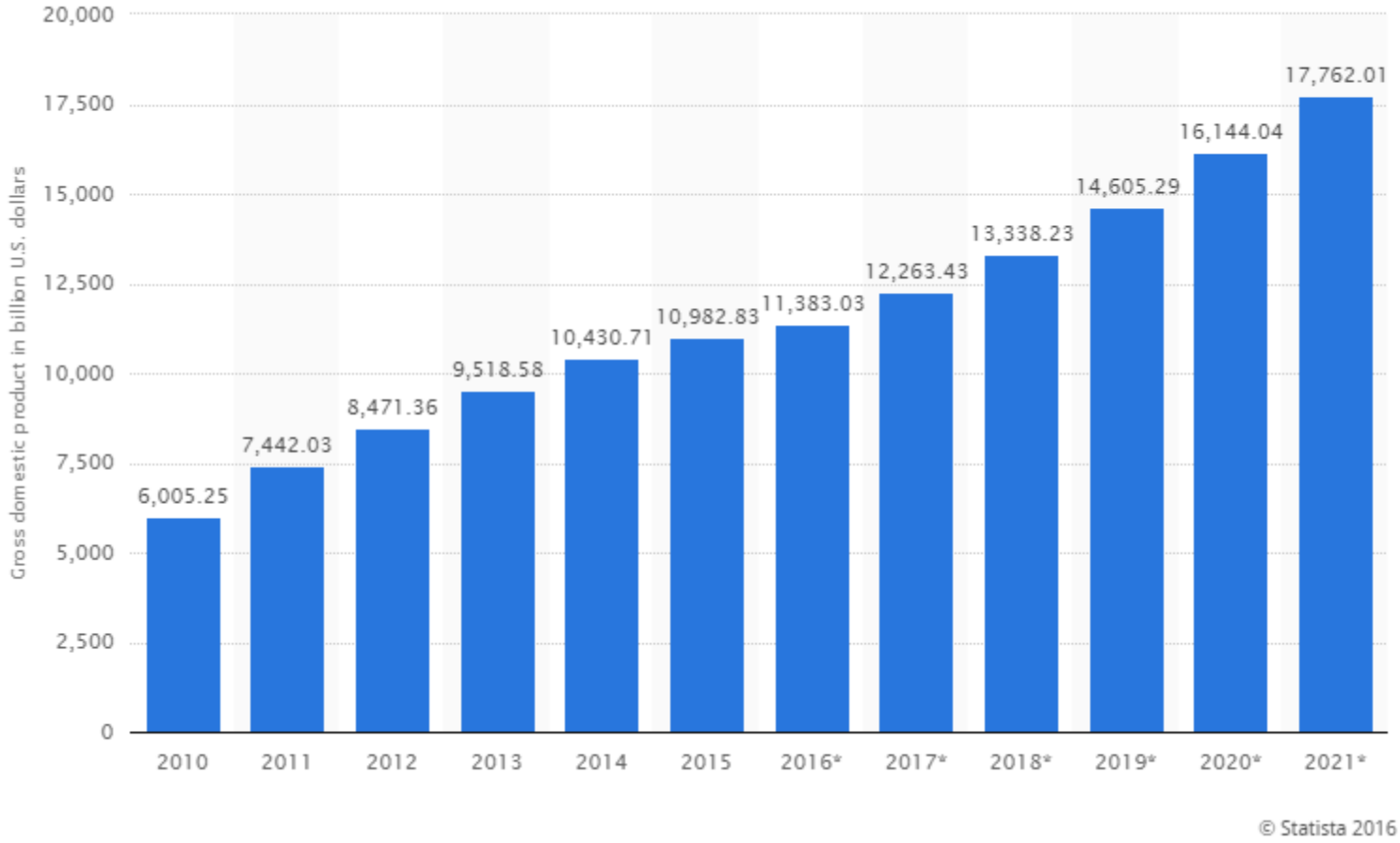

الملحق رقم 6: تمثيل بياني[6] يوضح نمو الناتج القومي الإجمالي للإقتصاد الصيني من 6 تريليون دولار أمريكي عام 2010، ليصل حسب التوقعات إلى أكثر من 17.7 تريليون دولار أمريكي عام 2021،

ليحتل المرتبة الثانية عالميا خلف الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعكس الديناميكية التي تميز الاقتصاد الصيني ما يرشحه لتجاوز الاقتصاد الأمريكي.

[6] - Keith Breene, "7 things to know about China's economy", (World Economic Forum, 2016). https://cutt.ly/cSUk0i1

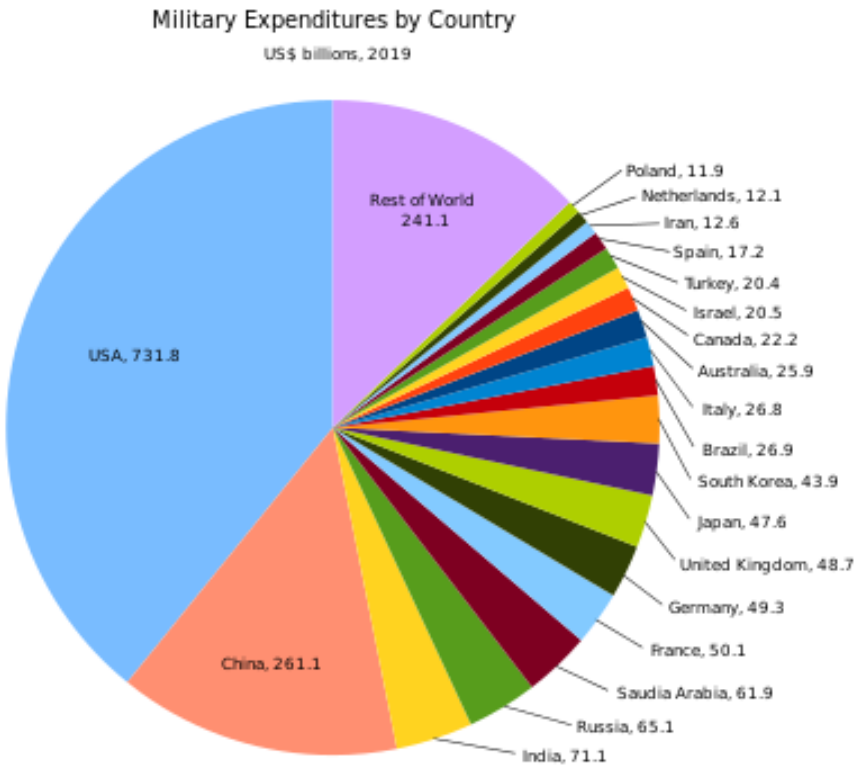

الملحق رقم 7: دائرة نسبية[7] تمثل حجم الإنفاق العسكري العالمي لعام 2019، يتضح من خلالها احتلال الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة المرتبة الأولى عالميا بحجم إنفاق عسكري بلغ أكثر من 731 مليار دولار، وتأتي الصين كقوة صاعدة في المرتبة الثانية بحجم إنفاق عسكري بلغ أكثر من 261 مليار دولار. مع ملاحظة الإستدارة العسكرية الأمريكية نحو منطقة آسيا الباسيفيك التي تشكل البيئة الإقليمية للصين، وأن غالبية الإنفاق العسكري الصيني يتضمن تحديث وتطوير القوات البحري خاصة بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي؛ وهو ما يعكس التنافس الأمني والجيوسياسي بين القوتين.

[7] - Stockholm International Peace Research Institute, "List of countries by military expenditures (SIPRI)", (18/04/2021). https://cutt.ly/cSUvBqE

الملحق رقم 8: تمثيل بياني بالنسب المئوية يوضح ثلاثة أكبر شركاء تجاريين للصين خلال الفترة 2015-2020، وهم على التوالي: الإتحاد الأوروبي، تجمع الآسيان، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يبرز حجم القوة الاقتصادية للصين سواء على المستوى الإقليمي مع الآسيان، أو على المستوى العالمي مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.[8]

[8] - Huo Li, "Graphics: A glance at China's foreign trade transformation in 70 years", (01-Sep-2020). https://cutt.ly/fSUwWBW

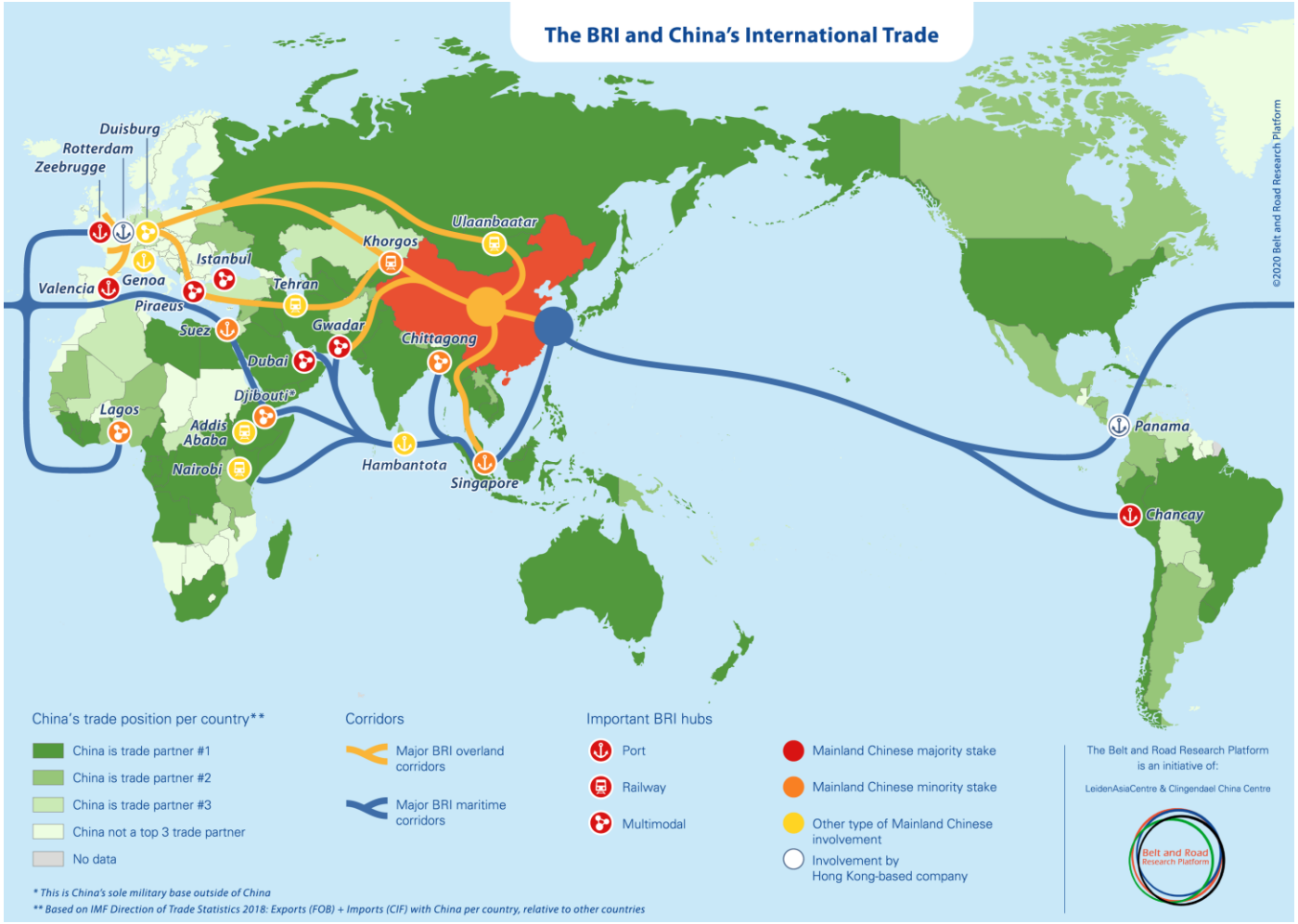

الملحق رقم 9: خريطة[9] توضيحية للتجارة الدولية للصين ومبادرة الحزام والطريق، تبرز: 1/ أهم الشركاء التجاريين بالتدريج من حيث حجم التبادل التجاري؛ 2/ مبادرة الحزام البحري (طريق الحرير البحري الجديد عبر المحيطين الهادئ شرقا، والهندي غربا) والحزام البري (طريق الحرير البري القديم عبر أوراسيا)؛ 3/ أهم الموانئ البرية والبحرية التي أنشأتها الصين عبر العالم لتعزيز تجارتها الخارجية.

[9] - Leiden Asia Centre, Clingendael China Centre, "The BRI and China's International Trade Map", (12/09/2021). https://cutt.ly/aSUaErv.

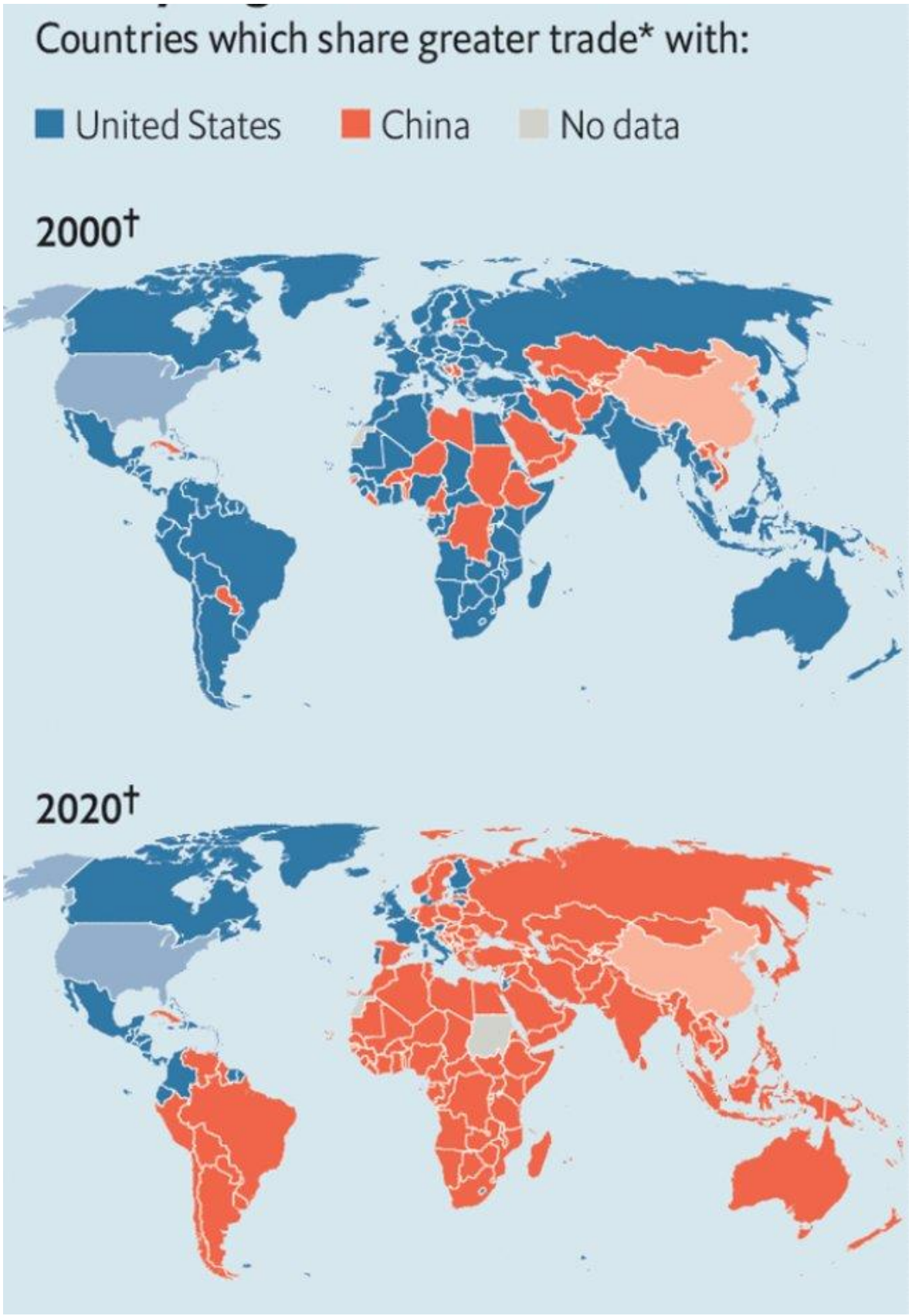
Countries which share greater trade* with:
United States
China
No data
2000†
2020†

The Economist

الملحق رقم 10: يمثل الشكل البياني[1] النسب المئوية للتجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والصين كشريك تجاري أول لدول العالم منذ عام 2000 على غاية عام 2020ن بحيث يتضح لنا:

- **الولايات المتحدة الأمريكية كانت الشريك التجاري الأول لحوالي 80% من دول العالم عام 2000، في الأمريكيتين وأوروبا و افريقيا وآسيا وأستراليا وأوقيانوسيا، وهذا ما توضحه خريطة العالم الأولى في الصفحة السابق.**
- **بحلول عام 2020، أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لغالبية دول العالم بحوالي 70% من الدول، وهو ما توضحه خريطة العالم الثانية في الصفحة السابقة.**

من خلال الشكل البياني ومن الخريطتين يتحدد لنا مدى صعود الاقتصاد الصيني ونمو تجارتها الخارجية وهو ما يعكس في نفس الوقت التراجع في مؤشرات القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

[1] - Oliver Stuenkel, "The vast majority of countries now share greater trade with China than the US, a dramatic shift from only 20 years ago", (19/07/2021). https://cutt.ly/zSUDXIQ

قائمة
المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

أ–الكتب:

1. إي براون، مايكل وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2010).
2. السعيد إدريس، محمد، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).
3. إلياس، جوانيتا وستشن بيتر، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محيي الدين حميدي، (دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016).
4. بن إبراهيم القصير، ماهر، المشروع الأوروآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، (القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2014).
5. بريجنسكي، زبيغنييف، رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيواستراتيجية الملحة، ترجمة سليم أبراهام، (دمشق، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2008).
6. تشنج، ليوشيه ودونغ، لي، الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان، ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2003).
7. جولد شتاين، أفيري، "مستقبل باهر تفسير وصول الصين"، في: مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى. 2010).
8. جي كريستنسن، توماس، "الصين والتحالف الأمريكي–الياباني والمعضلة الأمنية في شرق آسيا". في: مايكل إي براون، صعود الصين، تر: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى. 2010).
9. جونز، سين لين، "مقدمة" في: مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، تر: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى. 2010).
10. جيل، بيتس، "الصين مركز ناشئ للقوة العالمية"، في: جرايمي هيرد، القوى العظمى والإستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، رؤية متنافسة للنظام الدولي، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013).
11. خضر الحديثي، هاني الياس، صراع الإرادات في آسيا: دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط، (دمشق، مركز الشرق للدراسات، الطبعة الأولى، 2007).
12. ديسوا، جيرار، دراسة في العلاقات الدولية، النظريات الجيوسياسية، ترجمة قاسم المقداد، (دمشق، دار نينوى للدراسات، 2014).
13. داونز، إريكاستريكر وسي–ساوندرز فيليب، "الشرعية وحدود النزعة القومية: الصين ودزر دايايو"، في: مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى. 2010).
14. رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

15. روس، روبرت، "جغرافية السلام: شرق آسيا في القرن الحادي والعشرون". في: مايكل إي براون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى. 2010).
16. زايتس، كونراد، الصين: عودة قوة عالمية، تر: سامي شمعون، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003).
17. شامبو، ديفيد، "رؤى العالم لدى الجيش الصيني: الأمن المتناقض". في: مايكل إي براون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى. 2010).
18. عبد الحي، وليد، مراجعة لكتاب "مستقبل القوة " جوزيف ناي، (مركز الجزيرة للدراسات، ت. ن: 2013/12/11)، تاريخ التصفح: 2018/07/04. https://cutt.ly/WAFjnWv
19. عطوان، خضر، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010).
20. غيل، بايتس، النجم الصاعد، الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009).
21. فولجي، توماس وآخرون، مستقبل النظام العالمي الجديد، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ع 1724، الطبعة الأولى، 2011).
22. كيندي، بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، (الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994).
23. كيسنجر، هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 2003).
24. ميتكيس، هدى وعابدين، صدقي، قضايا الأمن في آسيا، (مصر، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2004).
25. ميرشايمر، جون، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، جامعة الملك سعود، 2001).
26. هيرد، جرايمي، القوى العظمى والإستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، رؤية متنافسة للنظام الدولي، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013).
27. هاس، ريتشارد وأودوليفان، ميجان، العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة إسماعيل عبد الحكيم، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2002).
28. هاس، ريتشارد، وآخرون، استعادة التوازن، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2009).

ب–المجلات والدوريات:

1. أبو زيد، هدير، "خيارات حرجة: مستقبل "القرن الآسيوي" في ظل التنافس الأمريكي– الصيني"، (مركز المستقبل للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 24 يونيو، 2020)، https://cutt.ly/7A3wx87
2. القصاص، أنس، "الإستراتيجية البحرية الصينية وتشكيل النظام العالمي الجديد"، (القاهرة)، تاريخ النشر: 2015/10/22، تاريخ التصفح: 2019/08/15. https://cutt.ly/OAjSalL
3. البدراني، خضر إبراهيم سلمان والبدراني، عدنان خلف حميد: "استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين". المجلة السياسية والدولية، (العراق، الجامعة المستنصرية، المجلد 2016، العدد 30، 2016).

4. الأسدي، م. م تمارا كاظم، "أهمية العامل الاقتصادي في قوة الدولة (الصين) أنموذجاً"، (مصر، المركز الديمقراطي العربي، 2019/07/06). https://cutt.ly/XSQ2WcO

5. إسماعيل، إسراء وهاشم، عزة، "القوى العالمية 2016: تحديات القيادة الأمريكية وصعود النفوذ الروسي"، (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2016/01/12). https://cutt.ly/VAjb4SD

6. إس تشايس، مايكل وتشان، آرثر، "نهج الصين إزاء "الردع الاستراتيجي المتكامل"، (كاليفورنيا، مؤسسة راند، 2016)، https://bit.ly/3p1SbeO

7. النزاعات في بحر الصين الجنوبي، المصدر https://cutt.ly/2SI24Ew

8. براندز، هال، "رحلة كيسنجر السرية إلى الصين ومسار الحرب الباردة"، صحيفة الشرق الأوسط، (العدد 15576، تاريخ النشر: 2021/07/21)، تاريخ التصفح: 2021/08/18. https://cutt.ly/PAzhkoR

9. تاشبينار، عمر، "الإستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا–الباسيفيك"، مجلة الدراسات الفلسطينية، (لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع 103، 2015) https://academia-arabia.com/ar/reader/2/77390 .

10. جاسم محمد، اياد، "محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين"، مجلة الجامعة العراقية، (الجامعة العراقية، كلية الإعلام، ع 2/36). https://www.iasj.net/iasj/download/8d984b0f3c4ab274

11. حربي، هديل، "مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن الحادي والعشرين"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ع 51، 2018). https://www.iasj.net/iasj/article/139535

12. دون مؤلف، "التجارة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ"، (بانكوك، مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، 2016). https://cutt.ly/IAcfRyL

13. رمضاني، ابتسام وبوروبي عبد اللطيف، "التنافس الإستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (الجزائر، جامعة باتنة 1، ع 13، 2018). https://cutt.ly/bSntjVJ

14. راشد، باسم، " الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي"، (مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2015/07/16)، تاريخ التصفح: 2000/05/14)، https://cutt.ly/gAjxtvo

15. سعود، عابد، "الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية"، (السعودية، جريدة الرياض، العدد 15249، 25 مارس 2010)، تاريخ التصفح: 2018/09/13 https://cutt.ly/iADQzfy

16. صابر، صفاء ومحمدين، خليفة، "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الـ 21: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا"، مجلة السياسة والإقتصاد، (جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 14، ع 13، يناير 2022). https://cutt.ly/AAkgzgX

17. طي، محمد، "الجيوبوليتيك من منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن"، (لبنان، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، ط 1، ع 19، ديسمبر 2019).

18. طيب، جميلة وغيدة، فلة، "حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا "، مجلة الإقتصاد الجديد، (الجزائر، جامعة خميس مليانة، ع 12، المجلد 01-2015). https://cutt.ly/USEFrtP

19. عاشور، ليلى حاجم وموفق عبد الحميد، سالي، "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس أنموذجا"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد 45-56، 2016) https://cutt.ly/dAjtjju

20. علاوي خليفة، حسين، "فكرة الهيمنة بالقيادة في الاستراتيجية الأمريكية: مدخل للقرن الحادي والعشرين"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، العدد 32-33، 2013). https://www.iasj.net/iasj/download/1dc917be44dc58c5

21. فاروق عباس، أحمد، "التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، (كلية التجارة، جامعة الأزهر، المجلد 49، ع 3، 2019). https://cutt.ly/oSEFM1r

22. قسوم، سليم، " نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (ع 13، 2018).

23. لينفاي، زهي ووي، رون، "العلاقات الصينية الأمريكية واستراتيجية واشنطن التي تزعزع استقرار كامل منطقة آسيا الباسيفيك"، تر: عاصم مظلوم، (مركز الناطور للدراسات والأبحاث، 2 مارس 2012)، تاريخ التصفح 2018/10/23. https://cutt.ly/mPIz6Hu

24. محمد عبيد، قاسم وميسر فتحي، محمد، "الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، العدد 43-44، 2016)، https://cutt.ly/1ADbrUz

25. ميسر فتحي، محمد، "التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، (العراق، جامعة النهرين، ع 4، 2015).

26. مبروك، شريف شعبان، "الاحتواء والمشاركة: الإستراتيجية الأمريكية في آسيا"، (المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/03/13)، تاريخ التصفح 2019/03/02). https://cutt.ly/CAjQGS6

27. مانسينج، سورجيت، الهند والصين: تنافس وتعاون، (2016)، تاريخ التصفح: 2021/02/13. www.greatdecisions.org

28. مردان مضخور، باهر، "استراتيجية الحزام والطريق للقرن الحادي والعشرين"، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العدد 67، 2016). https://cutt.ly/YSEGUhN

29. محمود عبد العزيز، غزلان، " الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (مصر، جامعة 6 أكتوبر، المجلد 21، العدد 4، أكتوبر 2020)، (د.ص). https://cutt.ly/hSRoD9i

30. محمد عبيد، قاسم وميسر فتحي، محمد، "الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية"، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهرين، ع 43-44، 2016). https://cutt.ly/1ADbrUz

31. نعاس شنافة، صباح، "القوة الصينية: تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية"، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ع 46، 2013)، د.ص. https://cutt.ly/gPId8p1

32. ياس خضير، محمد، "الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، المجلة السياسية والدولية، (العراق، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ع 24، 2014). https://cutt.ly/UOvHVd5

ج–الأطروحات:

1. فلاح، أمينة، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا منذ 2001"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019).

ثانيا: باللغة الإنجليزية

I. Books:

1. Aksu, Fulya, "Basic Concepts and Historical Development of Geopolitics, Strategy and Geostrategy, Geoeconomy and Geoculture", in: Erhan AKDEMİR, Geopolitics and Strategy, (Turkey, T.C. Anadolu University).
2. A. Cossa, Ralph and others, The United States and the Asia-Pacific Region: Security Strategy for the Obama Administration.) Pacific Forum CSIS, Institute for Defense Analyses (IDA), Center for a New American Security (CNAS), February 2009). https://cutt.ly/vPTt9dW
3. Bhattacharya, Abanti, “Emerging Foreign Policy Trends under Xi Jinping", In M.S. Prathibha: East Asia Strategic Review: China’s Rising Strategic Ambitions in Asia, (New Delhi, Institute for Defence Studies, First Published, 2018). https://cutt.ly/HSENFa2
4. Chattaraj, Saheli, “The One Belt One Road as a Chinese Vision of Regional Economic Order", In M.S. Prathibha: East Asia Strategic Review: China’s Rising Strategic Ambitions in Asia, (New Delhi, Institute for Defence Studies, First Published, 2018). https://cutt.ly/HSENFa2
5. Drysdale, Peter and others, APEC and liberalisation of the Chinese economy, (Canberra, The Australian National University, 2012).
6. Egberink, Fenna with van der Putten, Frans-Paul, ASEAN, China’s Rise and Geopolitical Stability in Asia (Netherlands Institute of International Relations ‘CLINGENDAEL, No. 2, April 2011). https://cutt.ly/ITWGaZx
7. Heiduk, Felix and Wacker, Gudrun, From Asia-Pacific to Indo-Pacific: Significance, Implementation and Challenges, (Berlin, German Institute for International and Security Affairs, July 2020). https://cutt.ly/BAkyLKu
8. Jash, Amrita, " China’s Japan Challenge: Regional Ambitions and Geopolitics of East Asia", In M.S. Prathibha: East Asia Strategic Review: China’s Rising Strategic Ambitions in Asia, (New Delhi, Institute for Defence Studies, First Published, 2018).
9. https://cutt.ly/HSENFa2
10. Kumar Singh, Abhay “South China Sea Conundrum - Plus can change", In M.S. Prathibha: East Asia Strategic Review: China’s Rising Strategic Ambitions in Asia, (New Delhi, Institute for Defence Studies, First Published, 2018). https://cutt.ly/HSENFa2

11. Kumar Singh, Prashant, “Resurfacing of Divergence in India-China Relations", In M.S. Prathibha: East Asia Strategic Review: China’s Rising Strategic Ambitions in Asia, (New Delhi, Institute for Defence Studies, First Published, 2018). https://cutt.ly/HSENFa2
12. Mallinson, William and Ristic, Zoran, the Threat of Geopolitics to International Relations: Obsession with the Heartland, (Cambridge Scholars Publishing, 2016). https://cutt.ly/FOlyErF
13. Onur ÖZÇELİK, Ali, "Geopolitics in a Globalized World", In: Erhan AKDEMİR, Geopolitics and Strategy, (Turkey, T.C. Anadolu University, February 2020).
14. OĞUZLU, Tarık, "Modern Theoretical Development of Geopolitics and Strategic Studies", In: Erhan AKDEMİR, Geopolitics and Strategy, (Turkey, T.C. Anadolu University February 2020).
15. Saalbach, K, “Modern Geostrategy: Methods and Practice”, (German: Osnabruck University, 02 Dec 2017).
16. Tovy, Tal, the Changing Nature of Geostrategy 1900–2000. The Evolution of a New Paradigm (Geopolitics: Theory and History), (USA, Alabama, Air University Press, Air Force Research, Institute Maxwell Air Force Base, Alabama, ed 1). https://cutt.ly/uOk6kXq
17. Verma, Adarsha, “Chinese Ambitions in the Indian Ocean Region", In M.S. Prathibha: East Asia Strategic Review: China’s Rising Strategic Ambitions in Asia, (New Delhi, Institute for Defence Studies, First Published, 2018). https://cutt.ly/HSENFa2

II. Articles:

1. Daojiong, Zha, “China’s Economic Diplomacy Focusing on the Asia-Pacific Region”, China Quarterly of International Strategic Studies, (Peking University, Vol. 1, No. 1). https://cutt.ly/CTW5JpX
2. Eades, J.S. and J.M. Cooper, Malcolm, “The Asia Pacific World: A Summary and an Agenda”, (Ritsumeikan Asia Pacific University, spring 2010). https://cutt.ly/1AjwsyP
3. "EU Economic Cooperation with Asia-Pacific", (Asia-Pacific Committee of German Business, May 2021). https://cutt.ly/EATYKzG
4. Gill, Bates, Goh, Evelyn, Chin-Hao Huang, THE DYNAMICS OF US–CHINA–SOUTHEAST ASIA RELATIONS, (University of Sydney, the United States Studies Centre. June 2016), p 3. https://cutt.ly/ZA9G3oC
5. Gordon, Sandy, “India’s rise as an Asia–Pacific power Rhetoric and reality”, (Australian Strategic Policy Institute, May 2012), p 2. https://www.files.ethz.ch/isn/161724/SI58_India.pdf
6. Garamone, Jim, “Austin, Blinken Trip All about Partnerships with Asian Allies,” U.S. Department of Defense, 13/3/2021, accessed on 5/4/2021, at: https://bit.ly/3dCgwSv
7. Heiduk, Felix and Wacker, Gudrun, From Asia-Pacific to Indo-Pacific: Significance, Implementation and Challenges, (Berlin, German Institute for International and Security Affairs, July 2020). https://cutt.ly/BAkyLKu
8. Iulia, Alba and Popescu, Catrinel. "The Theory of the Global Domination -Russian Geo-Strategy Conceptual Framework on the Black Sea Region". International Journal of Economics and Business Administration. (Romania. International Journal of Economics and Business Administration, Vol 7, Issue 2, 2017). https://cutt.ly/ETW1r8H
9. Ismailova, Eldar and Papava, Vladimer. “The Heartland Theory and the Present-Day Geopolitical Structure of Central Eurasia”. 2021/03/26 تاريخ التصفح. https://cutt.ly/TODbeAG

10. J. Przystup, James, “The United States and the Asia-Pacific Region: National Interests and Strategic Imperatives”, Strategic Forum, (Institute for National Strategic Studies National Defense University, N. 239? April 2009). https://cutt.ly/VPRLgoK
11. Kevin, Tony, “Russia and China Are Sending Biden a Message: don’t Judge us or Try to Change Us. Those Days Are over,” The Conversation, 25/3/2021, accessed on 5/4/2021, at: https://bit.ly/3mk91Uo
12. Lai, David, ASIA-PACIFIC: A STRATEGIC ASSESSMENT, (Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, May 2013). https://www.files.ethz.ch/isn/165066/pub1155.pdf
13. L. Shirk, Susan, “CHINESE VIEWS ON ASIA-PACIFIC REGIONAL SECURITY COOPERATION”, (United States of America, The National Bureau of Asian Research, Vol 5, No. 5, 1994). https://cutt.ly/aAS1YKw
14. Lum, Thomas and A. Weber, Michael, " Human Rights in China and U.S. Policy: Issues for the 117 th Congress", (Congressional Research Service, March 31, 2021), https://cutt.ly/7SnH5a6
15. L. Shirk, Susan, “Chinese Views on Asia-Pacific Regional Security Cooperation”, (United States of America, The National Bureau of Asian Research, Vol 5. No. 5. 1994). https://cutt.ly/aAS1YKw
16. McDougall, Derek. “Asia Pacific in World Politics”. University of Melbourne, (USA, the Lynne Rienner Publishers, 2007(. https://cutt.ly/HPRK0H5
17. Meena, Krishnendra, “What is the difference between geo-politics and geo-strategy ?”, (India, The Manohar Parrikar Institute for Defence Studies and Analyses), 2021/04/18 تم التصفح بتاريخ https://cutt.ly/EOlUSDs
18. Muzaffar, Muhammad and others, “Transformation of power in the Asia-Pacific Region”, (Pakistan, HamdardIslamicus, Vol. 43 No. 1, 2020). https://cutt.ly/pAcPuJ1
19. Majid, Munir, “Southeast Asia between China and the United States”, (London School of Economics and Political Science, London, UK. November 2012). https://cutt.ly/iPUhpXS
20. Malik, Mohan, “China in the Asia-Pacific in 2040: Alternative Futures”. https://cutt.ly/8ADBTYi
21. M. Matheswaran, Marshal, “US-China Strategic Competition in the Asia-Pacific”, (Aug 2021). https://cutt.ly/qA3Ttw4
22. Mills, Chris, “The United States’ Asia-Pacific Policy and the Rise of the Dragon”, Indo-Pacific Strategic Papers, (Australian Defence College. The Centre for Defence and Strategic Studies, August 2015), p 4. https://cutt.ly/sASaM16
23. Negut, Silviu, "Geostrategy VS. Geoeconomy", ("Carol I" National Defence University, N° 58, 2016). https://cutt.ly/IOlJ57T
24. Pethiyagoda, Kadira, "China-India relations: Millennia of peaceful coexistence meet modern day geopolitical interests", (the Brookings Doha Center, October 13, 2017), https://cutt.ly/HAnhlzN
25. Pempel, T.J., “Geoeconomic Order in the Asia-Pacific”, (National Bureau of Asian Research, Vol15, N 4, October 2020), https://muse.jhu.edu/article/772676
26. Pethiyagoda, Kadira, "China-India relations: Millennia of peaceful coexistence meet modern day geopolitical interests", (the Brookings Doha Center, October 13, 2017), https://cutt.ly/HAnhlzN

27. Rumley, Dennis, "The Geopolitics of Asia-Pacific Regionalism in the 21st Century", (University of Western Australia, the Otemon Journal of Australian Studies, vol. 31. 2005). https://cutt.ly/JPRPRx7
28. Raik, Kristi, Aaltola, Mika and others, "THE SECURITY STRATEGIES OF THE US, CHINA, RUSSIA AND THE EU", (Finland, Finnish institute of international affairs, N 56, JUNE 2018), https://cutt.ly/eASLPvv
29. Saeed, Muhammad, "From the Asia-Pacific to the Indo-Pacific: Expanding Sino-U.S. Strategic Competition", (China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 3, No. 4). https://cutt.ly/wAgtZLt
30. Scholvin, Sören, "Geopolitics an Overview of Concepts and Empirical Examples from International Relation", (German Institute of Global and Area Studies, April 2016). https://cutt.ly/bAYtPph
31. Singh, Hari, "Asia-Pacific in (America's) New World Order", (Buenos Aires, Latin American Council for Social Sciences, 2005). https://cutt.ly/KAYiJn3
32. S. Medeiros, Evan – Fravel, M. Taylor, "China's New Diplomacy", Foreign Affairs, Vol 82, N 6, Nov / Dec 2oo3). https://cutt.ly/zAxiFIU
33. Sang Ho, Lok and Wong, John, "APEC and the Rise of China: an Introduction", (World Scientific Book, 2011), https://cutt.ly/mSWhjc3
34. Venier, Pascal, "Main Theoretical Currents in Geopolitical Thought in the Twentieth Century", (Open Edition journal, 12/03/2010). 2019/06/04 تاريخ التصفح https://cutt.ly/sADnaeL
35. Xinbo, Wu, "U.S. Security Policy in Asia: Implications for China-U.S. Relations", (September 1, 2000). https://cutt.ly/xA3fhGE
36. Wickett, Xenia and Nilsson, John, "The Asia-Pacific Power Balance beyond the US–China Narrative", (U.S.A. The Royal Institute of International Affairs). https://cutt.ly/5ATSke5
37. Zakaria, Fareed, "The Pentagon is Using China As an Excuse for Huge New Budgets," The Washington Post, 18/3/2021, accessed on 5/4/2021, at: https://wapo.st/3urX9Th

III. Theses:

1. Dinar Swastiningtyas, Theosa, the Sino-American Strategic Rivalry in the Asia-Pacific, Thesis Presented to the Higher Degree Committee of Ritsumeikan Asia Pacific University, (Japan, September 2017).
2. RANÂ GÖKMEN, Semra, "Geopolitics and the Study of International Relations", (Thesis PhD, Middle East Technical University, Department of International Relations, August 2010). https://cutt.ly/JObDNt9

المصادر الإلكترونية:

1. Keith Breene, "7 things to know about China's economy", (World Economic Forum, 2016). https://cutt.ly/cSUk0i1
2. Leiden Asia Centre, Clingendael China Centre, "The BRI and China's International Trade Map", (12/09/2021). https://cutt.ly/aSUaErv

3. Huo Li, “Graphics: A glance at China's foreign trade transformation in 70 years”, (01-Sep-2020). https://cutt.ly/fSUwWBW
4. Stockholm International Peace Research Institute, "List of countries by military expenditures (SIPRI)”, (18/04/2021). https://cutt.ly/cSUvBqE
5. Economic Intelligence, “Asia trade brief: February 2021”, (March 3rd 2021), https://cutt.ly/JSUKXjd
6. " China to Overtake US as World’s Largest Economy by 2028 - 5 Year Earlier Than Forecasts, Says Report”, (December 27, 2020), https://cutt.ly/ZSU12FK
7. Navya Mudunuri, "The Malacca Dilemma and Chinese Ambitions: Two Sides of a Coin", (7 July 2020). https://cutt.ly/USIDlke
8. Sanjana Krishnan, "The Malacca Dilemma: No panacea but multiple possibilities", (The Malacca Dilemma: No panacea but multiple possibilities MAY 22, 2020). https://cutt.ly/3SIJnxj
9. Oliver Stuenkel, "The vast majority of countries now share greater trade with China than the US, a dramatic shift from only 20 years ago”, (19/07/2021). https://cutt.ly/zSUDXIQ

فهرس المحتويات

المحتـــــــــــوى	الصفحة
مقدمـة	01
الفصل الأول: تأصل مفاهيمي ونظري للتنافس الجيواستر اتيجي	
البحث الأول: وصف تحليلي مفاهيمي للتنافس الجيواستر اتيجي	18
المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية ... الإتجاه الجغرافي للسياسة الخارجية	18
المطلب الثاني: الجيواستراتيجية والمفاهيم ذات صلة	26
المطلب الثالث: العلاقة الوظيفية والبنيوية بين الجيواستراتيجية والجيوبوليتيك	36
المطلب الرابع: القوى العظمى واشكالية التوازن الجيواستراتيجي العالمي	42
المبحث الثاني: الأطر النظرية للتنافس الجيواستر اتيجي	51
المطلب الأول: التطور النظري للدراسات الجيوسياسية والإستراتيجية ... البناء الفكري للجيواستراتيجية	44
المطلب الثاني: الجيواستراتيجية في النظريات الجيوسياسية	79
المطلب الثالث: التنافس الجيواستراتيجي الدولي في النظريات العلاقات الدولية	91
الفصل الثاني: البنية الإقليمية لمنطقة آسيا-باسيفيك وخلفيات التنافس الجيواستر اتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	
المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا-باسيفيك	103
المطلب الأول: التعريف بالبنية الإقليمية لمنطقة آسيا-باسيفيك	103
المطلب الثاني: الخصائص الجيوسياسية لمنطقة آسيا-باسيفيك	111
المطلب الثالث: انتقال مركز الثقل السياسي والإقتصادي من الأطلسي إلى آسيا-باسيفيك	119
المطلب الرابع: تأثير الأهمية الجيوسياسية لآسيا-باسيفيك على علاقات القوى الكبرى	125
المبحث الثاني: الأهمية الجيو اقتصادية لمنطقة آسيا-باسيفيك	131
المطلب الأول: مؤشرات القوة الاقتصادية لمنطقة آسيا-باسيفيك	131
المطلب الثاني: الأقطاب الصاعدة كقوة دافعة للصعود الجيوسياسي لأسيا-باسيفيك	134
المطلب الثالث: أثر الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة آسيا-باسيفيك على النظام الإقتصاد العالمي	138
المبحث الثالث: محددات الشك والحذر المتبادل في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	141
المطلب الأول: التاريخ الدبلوماسي الشائك خلال فترة الحرب الباردة.	141
المطلب الثاني: المحددات الجيوسياسية للتنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.	144
المطلب الثالث: المحددات الجيواقتصادية للتنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة.	150
المطلب الرابع: المحددات الأمنية للتنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية "الإحساس المتناقض بالأمن"	155
المبحث الر ابع: سياسات الإستقطاب والتحالفات الإقليمية بين الصين والولايات المتحدة في آسيا-باسيفيك	165
المطلب الأول: العلاقات بين الأطراف الثلاث الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند	165

المطلب الثاني: العلاقات بين الأطراف الثلاث الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان	171
المطلب الثالث: العلاقات بين الأطراف الثلاث الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا	174
الفصل الثالث: جيواستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة	
المبحث الأول: الهيمنة بالقيادة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي	179
المطلب الأول: مضامين فكرة الهيمنة بالقيادة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	179
المطلب الثاني: تطور الإستراتيجية الأمريكية في آسيا-باسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة	184
المطلب الثالث: المجال الحيوي كآلية لبناء استراتيجية الهيمنة بالقيادة الأمريكية في آسيا-باسيفيك.	190
المبحث الثاني: استراتيجية إعادة التوازن الامريكية في آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة	197
المطلب الأول: دوافع استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا-باسيفيك "احتواء الصين"	197
المطلب الثاني: أبعاد ومظاهر التغير في الإستراتيجية الامريكية في منطقة آسيا-باسيفيك	209
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الإستدارة الأمريكية نحو منطقة آسيا-باسيفيك "إعادة التوازن"	214
المبحث الثالث: مضامين الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك فيما بعد الحرب الباردة	226
المطلب الأول: الشراكة الإقتصادية عبر المحيط الهادئ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية	226
المطلب الثاني: الشراكة الأمنية وتعزيز القوة البحرية في منطقة المحيطين الهندي والباسيفيكي	231
المطلب الثالث: الإهتمام بقضايا الأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية	238
الفصل الرابع: جيواستراتيجية الصين في منطقة آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة	
المبحث الأول: القوة الصينية وبنية النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة	243
المطلب الأول: إشكالية القطبية وعلاقات القوة في الفكر الإستراتيجي الصيني	243
المطلب الثاني: عناصر القوة الصينية ووضع الهيمنة في العلاقات مع القوى الكبرى في منطقة آسيا-باسيفيك.	247
المطلب الثالث: بروز الصين كقوة عظمى إقليمية وعالمية في فترة ما بعد الحرب الباردة.	253
المطلب الرابع: أثر البيئة الإقليمية آسيا-باسيفيك في تعزيز مكانة الصين كقوة صاعدة	259
المبحث الثاني: استراتيجية الصعود السلمي للصين في بيئتها الإقليمية	257
المطلب الأول: الإستراتيجية الصينية في منطقة آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة -الإقليمية الآسيوية الجديدة من منظور صيني-	265
المطلب الثاني: دوافع استراتيجية الصعود السلمي للصين في منطقة آسيا الباسيفيك. -الحلم الصيني ... رؤية للتضمين-	269
المطلب الثالث: الإفتراضات والمبادئ الإستراتيجية للصعود السلمي للصين في منطقة آسيا-باسيفيك	274
المطلب الرابع: التحديات المؤثرة على استراتيجية الصين للبروز كقوة عظمى	277
المبحث الثالث: مضامين الإستراتيجية الصينية في منطقة آسيا-باسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة	281
المطلب الأول: أدوات السياسة الخارجية للإستراتيجية الصينية في منطقة آسيا-باسيفيك	281
المطلب الثاني: استراتيجية بناء القوة البحرية لتأمين الطاقة وتعزيز التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية.	290
المطلب الثالث: تعزيز سياسات الشراكة الإقتصادية والأمنية عبر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف	296

المطلب الرابع: تحييد الخلافات والقضايا السياسية مع دول منطقة آسيا-باسيفيك كقوة عظمى وفاعل عقلاني مسؤول	302
المبحث الر ابع: مبادرة الحزام والطريق باعتبارها "المبدأ التنظيمي الجديد" للسياسة الخارجية الصينية -استر اتيجية للتحوط ضد استر اتيجية الإحتواء الأمريكية-	304
المطلب الأول: طريق الحزام الواحد كرؤية صينية للنظام الإقتصادي الإقليمي	304
المطلب الثاني: أهمية مفهوم الحزام الواحد والطريق الواحد	308
المطلب الثالث: المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لمشاريع مبادرة الحزام والطريق	3012
المطلب الرابع: تحديات مبادرة الحزام والطريق	314
المبحث الخامس: الأهداف الجيواستر اتيجية للصين في منطقة آسيا-باسيفيك	318
المطلب الأول: تعزيز قوة ومكانة الصين الإقليمية والدولية واحتواء وضع الهيمنة الأمريكية -خطوة استراتيجية نحو التعددية القطبية والهيمنة العالمية للصين-	318
المطلب الثاني: مواجهة التحدي الياباني على ضوء الطموحات الإقليمية وجيوسياسية جنوب شرق آسيا المعقدة.	321
المطلب الثالث: استراتيجية التحوط الصينية لإحتواء الهيمنة الأمريكية في آسيا-باسيفيك	329
الخاتمة	331
قائمة الملاحق	341
قائمة المراجع	353
فهرس المحتويات	362
الملخص	366

ملخص الدراسة

الملخص:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تحول في بنية النظام الدولي، حيث برزت ملامح نظام دولي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية من الناحيتين السياسية والإقتصادية وتسعى إلى تكريس وتعزيز مكانتها كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة. مع ذلك برزت قوى صاعدة أخرى تسعى إلى تغيير النظام الدولي نحو التعددية القطبية أبرزها الصين.

أدى ذلك إلى بروز تنافس جيواستراتيجي بمضامين جيوسياسية بين الصين كقوة صاعدة، والولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. هذا التنافس يرتكز في المناطق والأقاليم الدولية المهمة. وفي هذا السياق تشكل منطقة آسيا-باسيفيك أهم منطقة في عالم ما بعد الحرب الباردة مسرحا للتنافس الصيني الأمريكي.

حيث تسعى الصين إلى بناء مكانتها الإقليمية في آسيا-باسيفيك من خلال تعظيم قوتها الشاملة ودفع الولايات المتحدة الأمريكية خارج المنطقة، وبالمقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء الصين في بيئتها الإقليمية ومنعها من البروز كقوة عظمة تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.

Abstract:

The end of the cold war has changed the structure of the international system, where the features of a new international system emerged, dominated by the United States of America from the political and economic perspectives, and it seeks to consolidate and strengthen its position as the sole and hegemonic superpower. However, other emerging powers have emerged seeking to change the international system towards multi-polarity, most notably China.

This has led to geostrategic competition in geopolitical content between China as an emerging power and the United States of America as a leading force in the economic, political and security fields. This competition is concentrated in important international regions and territories. In this regard, the Asia Pacific region is the most important region in the post-Cold War world and the stage of Sino US competition.

China tries to drive the United States out of the region by giving full play to its comprehensive strength, so as to establish its regional status in the Asia Pacific region, while the United States tries to contain it China's territorial environment prevents it from becoming a superpower threatening the status of the United States in the 21st century.